

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية
مركز حفظ التراث الإسلامي

المَقَاصِدُ الشَّافِعِيَّةُ في شرح الخلاصة الكافية

للإمام أبو الحسن إبراهيم بن موسى الشاطبي
(٥٧٩٠)

الجزء الثاني

تحقيق

الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البشّا

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com

جامعة أم القرى، ١٤٢٨ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشاطبي، إبراهيم بن موسى
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح الفية ابن مالك.
/ إبراهيم بن موسى الشاطبي - مكة المكرمة، ١٤٢٨ هـ
١٠ مج.

ردمك: ٩٩٦٠٠٣-٨٣٥-٥ (مجموعة)
٩٩٦٠٠٣-٨٣٥-١ (ج ٢)

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف / العنوان
١٤٢٨/٣٤٤٣
٤١٥,١ ديوى

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٣٤٤٣
ردمك: ٩٩٦٠٠٣-٨٣٥-٥ (مجموعة)
٩٩٦٠٠٣-٨٣٥-١ (ج ٢)

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

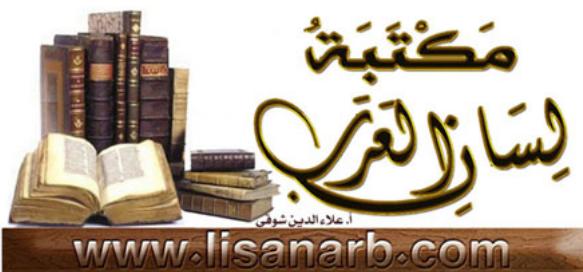
لمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي

جامعة أم القرى

مكة المكرمة

الطبعة الأولى

٢٠٠٧هـ - ١٤٢٨



/ فَأَخْبِرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرَّ

٢٨٠

تاوين مَعْنَى كائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ

هذا هو القسم الثالث من الأقسام التي تقع خبراً للمبتدأ، وذلك الظرف وحرف الجر، وغير بحرف الجر عنه وعن مجروره، فكأنه قال : أو بحرف جرًّا ومجرور، كما أنهم يعبرون بال مجرور وحده عنهمما فيقولون : ظرف أو مجرور، وضمير «أخبروا» للعرب، ولم يتقدم لهم ذكر إلا أن العلم بهم حاضر فلذلك لم يفتقر إلى تقديم مفسّر، ولما كان الظرفُ وحرف الجر لابد لهما مما يتعلّقان به من فعل أو معنى فعل، ظاهر أو مقدر، وهذا إذا وقعا خبرين بأنفسهما يلزم ضرورة أن يكونا متعلّقين بمقدار، إذ لو كان ظاهراً لكان هو الخبر بفسه - افتقر إلى أن يتبّه عليه فقال : «تاوين معنى كائنٍ أو استقرّ»، يعني أنهم أخبروا بهما لا على سبيل^(١) الاستقلال، بل على أنهما مُفتقران إلى متعلق، وهو كائنٍ أو استقرّ؛ فإذا قلت : زيدٌ عندك، فهو على تقدير : زيد كائنٌ عندك، أو استقرّ عندك، وكذلك إذا قلت : زيدٌ في الدار، فالتقدير : زيد كائنٌ في الدار، أو زيدٌ استقرَّ في الدار، فإذا «عندك» منصوب بذلك المقدار، وكذلك «في الدار»، وهو في موضع نصبٍ به.

فإإن قلت : إذا كانا^(٢) متعلّقين بمقدار، والمقدار مثل الظاهر، فقد استوى عليا الجملة مع المتعلق الظاهري في احتياج الظرف والمجرور إليهما فلماذا جعلت الظرف والمجرور إذا كان متعلّقهما مقداراً خبرين بأنفسهما،

(١) في الأصل وحده.

(٢) أ : كان . وقد كان كذلك في الأصل ثم صبح .

وإذا كان ظاهراً لم يكن كذلك؟ وإنما فهذا قسم قد رجع إلى القسمين الأولين، فعده قسماً ثالثاً لا معنى له.

فالجواب : أن هذا المقدار لم يظهر أصلاً في موضع من الموضع، وإنما تقديره تقدير صناعي لضبط القوانين فقط، فلما كان كذلك جعل الظرف أو المجرور بنفسه خبراً، لأنه هو الذي معنا^(١) في اليد، وأما ذلك المقدار فغير ملتفت إليه، ولذلك قالوا : إن الضمير العائد منه على المبتدأ ليس مقدراً في كائن ولا مستقر^(٢)، بل الظرف أو المجرور هو الذي تحمله بنفسه، ولذلك يقولون أيضاً - في قولك : مررت برجل في الدار أبوه - : إن «أبوه» ارتفع بال مجرور ولا يقولون : ارتفع بكائن^(٣) ولا استقر. وعلى هذا المعنى نبه الناظم بقوله : «ناوين معنى كائن أو استقر»، ولم يقل : ناوين كائناً أو استقراً، وذلك من وجهين :

أحدهما : أن المقصود إنما هو حصول المعنى فقط، فإذا قدرت «كائن»، أو «مستقر»، أو «ثبت»، أو «حاصل»، أو نحو ذلك - كان صحياً مفهوماً بنفسه غير محتاج إلى ما يبيّنه، فالكون المطلق هو المقدار، ولذلك التزم حذفه؛ لأن ترى أنه لولم يكن كذلك لم يجز حذفه حتى يعلم، فلا تقول : زيد في المسجد^(٤)، وأنت تريد : عاكف في المسجد؛ لأن هذا المعنى غير مفهوم، فكونهم لم يقتصرُوا في التقدير على لفظ معيّن دليل على أن حكم اللفظ ضعيف.

والثاني : أن تقدير كائن أو مستقر ليس بتقدير لفظيٍّ حقيقة، وإنما هو

(١) أ : معنى .

(٢) أ : والمجرور . وقد أضيفت ألف «أ» أو «إلى» الأصل.

(٣) أ : كائن . وقد كان كذلك في الأصل ثم صلح

(٤) أ : زيد في الدار . وضرب في الأصل على كلمة «الدار» وأثبت الصواب في الهاشم.

/ تقدير معنوي دل عليه الكلام، وتقدير صناعي^(١) اقتضاه الاضطرار ٢٨١

إلى تقدير متعلق الظرف أو المجرور، وأما تحصيل المعنى فمن هذا الظاهر، والدليل على هذا أنك تقول : إن في الدار زيداً، و : إن عندك زيداً، فهذا الظرف أو المجرور لو كان على تقدير كائن أو استقر^(٢) حقيقة لم يصح هذا الكلام، لأن المقدّر حقيقة كالمتوقع به، فكائن لا يلي «إن» إلا^(٣) منصوباً فيرتفع زيد ضرورةً واستقر لا يصح أن يلي «إن» على حال، فلم يكن أن يكون مقدراً حقيقة، وإن لم يكن كذلك فالتقدير معنوي لا لفظي.

ويبيّن هذا أنك تقول : زيد في الدار ضاحكاً، فتؤخر الحال عن العامل فيها ولا يجوز التقديم فتقول : زيد ضاحكا في الدار، إلا في نُدُور لا يعتقد به، فلو كان العامل مقدراً حقيقة لجاز التقديم كما يجوز لو ظهر فكنت تقول : زيد ضاحكا^(٤) قائم في الدار، كما تقول : زيد قائم في الدار ضاحكاً؛ وفي امتناعهم من ذلك دليل على أن المقدّر غير معتبر في الحقيقة، ولذلك كان العامل (عندهم)^(٥) الظرف أو المجرور بما فيه من ذلك المعنى، إذ هو عِوضُه ومُؤَدِّي معناه.

فالحاصل أن تقدير كائن أو استقر أمر معنوي اقتضته الصناعة، لا حقيقي لفظي، وهو تحقيق في الموضع إن كان الناظم قد قصده فلفظه

(١) ١ : «وتقدير صناعي فقط إذ لا اضطرار».

(٢) ١ ، والأصل : مستتر، وهو خطأ، والصواب عن هامش الأصل.

(٣) ١ : ولا.

(٤) في هامش الأصل عن نسخة : «قائم ضاحكاً».

(٥) في الأصل وحده.

يقتضيه، وهو رأي المحققين كابن السراج والفارسي والشلوبين وغيرهم؛ ولذلك جعلوا «زيد في الدار» قسماً من أقسام الكلام برأسه^(١) كما فعل الفارسي في أول الإيضاح^(٢).

وإطلاقه القول بأنه هذا العامل منوي، ظاهر في أنه عنده لا يظهر، إذ لم يذكر خلاف ذلك، وهو مذهب المحققين، فلا يقال : زيد كائن في الدار، ولا : مستقر عندك، ولا ما أشبه ذلك، لأنهم عوّضوا الظرف وحرف الجر منها، فلو أظهروا لكان جميعاً بين العوض والم موضوع منه، وأماماً قوله تعالى : {فَلَمَّا رَأَهُ مُسْتَقِرًا عِنْدَهُ} ^(٣)، فليس مما ظهر فيه المتعلق، بل هو في التأويل بمنزلة «جالس»، كأنه قال ^(٤) : فلما رأه جالساً عنده؛ ألا ترى أنه لو حذف «مستقرًا» هنا وقيل : فلما رأه عنده، لم يُفِدْ؛ لأنك تقول : زيد عندي وإن لم يكن معك بالحضرة، لكنه بحيث لو أرسلت إليه لجارك. وإنما الذي يُحذف ويلزم حذفه ما يكون ظهوره وحذفه سواءً. هذا ما قال ابن أبي الربيع، وقال : «فتقطع لهذا فإنه صحيح، وبه كان الاستاذ أبو على ينفصل» ^(٥). فإذاً من زعم أن المتعلق الذي للظرف وال مجرور قد يظهر، فليس زعمه بقوى، فلهذا قال الناظم : «ناوين معنى كائن»، فجعله من قبيل المعاني المثوية، والمعاني لاتظهر أبداً، فكذلك كائن

(١) في الأصل وحده.

(٢) الإيضاح ٤٢، ٤٧ - ٤٩. وانظر الأصول لابن السراج ١/٦٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٤٢.

(٣) الآية ٤٠ من سورة النمل.

(٤) في الأصل : كائن قلت.

(٥) البسيط ٤٢٦ . ومعنى ينفصل : يخرج من الإشكال.

أو مستقرٌ لا يظهر، لانه من قبيل المعاني التي دلَّ عليها غير الفاظها في التأويل. ثم إنْ قوله : «ناوين معنى كائنٍ أو استقر» ، يقتضى أنَّ العامل في الظرف والجرور هو ذلك المعنى لا غيره، إذ لو كان غيره لم يفتقر إلى تقديره ونِيَّته. وأيضاً هو يقتضى أنَّ ما تحمله الظرف من ضمير فهو / في الحقيقة محمولٌ في هذا المَقْدِر لا الظرف ، وكذلك ما تحمله الجرورُ هو محمولٌ في عامله لا الجرور - وأيضاً قوله : وأخبروا بظرف أو بذاته، ثم قَيَّدُه بنية كائن أو استقر، يشير، إلى أنَّ الظرف والجرور ليسا خبرين بأنفسهما، بل بما فيهما من ذلك المعنى المقدر، فهذه ثلاثة أشياء محتاجة - بحسب ما يفتقر إليه شرح كلامه - إلى عقد ثلاثة مسائل :

المسألة الأولى : أنَّ النحوين اختلفوا في العامل في الظرف والجرور الواقعين خبراً على ثلاثة مذاهب :

أحدهما : أن العامل فيهما^(١) معنى الكون والاستقرار، واختلفوا في هذا المقدار، حسبما يأتى آخر الفصل، إن شاء الله.

والثاني : أن العامل فيهما المبتدأ بنفسه. وهو رأيُ ابن خروف، وكأنه استتبطه من كلام سيبويه، بل هو كالنص.

والثالث : أن العامل فيهما هو المخالفة، ومعنى المخالفة^(٢) ذلك إذا قلت : زيد أخوك، فالثاني هو الأول، وكلُّ واحدٍ منها يرفع الآخر، فإذا خالفه وكان غيره انتصب بذلك المعنى. حَكَى هذا المذهب عن الكوفيين

(١) في الأصل، ١ : فيها، والمثبت عن س.

(٢) في الأصل : المخالف.

السيرافيُّ وابن الأباري في الإنصاف^(١)

أما مذهب ابن خروف فهو عنده رأيُّ سيبويه، وكذلك قال السيرافي : «إنه ظاهر كلامه^(٢). وهو كالنص له في باب «ما ينتصب من الأماكن والوقت^(٣)». وفي أبواب الصفات.

قال ابن خروف : وهو مذهبُ المقدمين من أهلِ البصرة، وحكاه ابن أبي غالب عن الأعلم. ورده المؤلفُ من أوجه سبعة :

أحدهما : أنه مخالف لما اشتهر عن البصريين والковيين من غير دليل.
والثاني : أن قائله يوافقنا على أنَّ المبتدأ عامل رفع، ويخالفنا بادعاء كونه عامل نصب. وما اتفق عليه إذا أمكنَ أولى، ولا ريب في إمكان تقدير خبر مرفوع ناصبٍ للظرف، فلا عدول عنه.

والثالث : أنه يستلزم تركيبَ كلامٍ تامًّا (من) ناصبٍ ومنصوبٍ، لا ثالث لهما، (ولا نظير لذلك^(٤)).

والرابع : أنه (قول)^(٥) يستلزمُ ارتباط مُتباينين^(٦) دون رابط، ولا نظير لذلك.

ومن ثم لم يكن كلامًا : زيد قام عمرو، حتى يقال : إليه، أو نحوه.

(١) شرح السيرافي على الكتاب ١٢١/٢ - ١٢٢، وإنصاف، المسألة ٢٩.

(٢) شرح السيرافي على الكتاب ١٢٢/٢.

(٣) الكتاب ٤٠٢/١، ونص سيبويه في هذا الباب ٤٠٤ : «و عمل فيها ما قبلها».

(٤) ثابت في الأصل، وشرح ابن مالك.

(٥) عن هامش الأصل.

(٦) في الأصل، ١ : متخالفين، والمثبت عن شرح ابن مالك.

الخامس : أنَّ نِسْبَةَ الْخَبَرِ مِنَ الْمُبْتَدَأِ كَنِسْبَةِ الْفَاعِلِ مِنَ الْفَعْلِ.
وَالوَاقِعُ مَوْقِعُ الْفَاعِلِ^(١) مِنَ الْمَنْصُوبَاتِ لَا يُغْنِي عَنْ تَقْدِيرِ الْفَاعِلِ، فَكَذَا
الْوَاقِعُ مَوْقِعُ الْخَبَرِ مِنَ الْمَنْصُوبَاتِ لَا يُغْنِي عَنْ تَقْدِيرِ الْخَبَرِ.

السادس : أَنَّ الظَّرْفَ الْوَاقِعُ مَوْقِعُ الْخَبَرِ مِنْ نَحْوِ : زَيْدَ خَلْفَكَ،
نَظِيرُ الْمَصْدَرِ مِنْ نَحْوِ : أَنْتَ إِلَّا سِيرًا، فِي أَنَّهُ مَنْصُوبٌ مُغْنِي عَنْ مَرْفُوعٍ،
وَالْمَصْدَرُ مَنْصُوبٌ بِغَيْرِ الْمُبْتَدَأِ، فَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ الظَّرْفُ كَذَلِكَ، إِلَحْافًا
لِلنَّظِيرِ بِالنَّظِيرِ.

وَالسَّابِعُ : أَنَّ عَامِلَ النَّصْبِ فِي غَيْرِ الظَّرْفِ الْمَذَكُورِ بِإِجْمَاعِ مِنْ
ابْنِ خَرْوَفٍ وَمَنْتَ^(٢) لَا يَكُونُ إِلَّا فَعْلًا أَوْ شَبَهًا، أَوْ شَبَهَ شَبَهًا، وَالْمُبْتَدَأُ
لَا يُشْتَرِطُ فِيهِ ذَلِكَ، فَلَا يَصْحُ انتِصَابُ الظَّرْفِ الْمَذَكُورِ بِهِ.

هَذَا مَا رَدَّ بِهِ هَذَا الْمَذْهَبُ، وَلَابْنِ خَرْوَفٍ فِيهِ نَظَرٌ يُسْتَشْعَرُ مِنْ
تَقْدِيرِهِ^(٣) فِي شَرْحِ الْكِتَابِ، لَا يَلِيقُ بِسُطُّهِ بِمَا نَحْنُ فِيهِ، فَإِنَّ الْمَقصُودَ هُوَ
تَوْجِيهُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّاظِمُ.

وَأَمَّا مَذْهَبُ الْكُوفَيْنِ فَرَدُّهُ / أَيْضًا مِنْ أُوْجَهِ أَرْبِعَةِ :
أَحَدُهَا : أَنَّ الْمَخَالَفَةَ بَيْنَ الْمُتَبَاينِينَ نَسْبَتُهَا^(٤) إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِمَّا
نِسْبَةُ وَاحِدَةٍ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَإِعْمَالُهَا فِي أَحَدِهِمَا لَوْنَ الْآخَرِ^(٥) تَرْجِيحٌ
مِنْ غَيْرِ مَرْجِعٍ.

(١) فِي النَّسْخَ كُلُّهَا : «مَوْقِعُ الْفَعْلِ»، وَالثَّبِيتُ عَنْ شَرْحِ ابْنِ مَالِكٍ.

(٢) أَ : مَا لَا يَكُونُ.

(٣) أَ : تَقْدِيرُهُ.

(٤) أَ : قَسْبَتُهَا.

(٥) الْأَصْلُ، أَ : الْآخِرَى.

والثاني : أن المخالفة بين الجزأين هي محققة في مواضع كثيرة، ولم تُعمل فيها باتفاق، نحو : أبو يوسف أبو حنيفة، و : زيد زهير، و : نهارك صائم. فلو صلحت المخالفة للعمل في الظرف المذكور لعملت في هذه الأخبار ونحوها لتحقق المخالفة فيها.

والثالث : أن المخالفة معنى لا يختص بالاسماء^(١) ، فلا يصح أ تكون عاملة، لأن العامل^(٢) لا يكون غير مختص، هذا^(٣) إذا كان العامل لفظاً^(٤) ، مع أنه أقوى من المعنى، فالمعنى^(٥) ، إذا عدم الاختصاص أحق بـ عدم العمل لضعفه. والرابع: أنها لو كانت صالحة للعمل لزم على مذهب الكوفيين ألا تعمل في الظرف عند تأخّره، لأنّ فيه عندم عائداً هو رافع المبتدأ، مع بعده بالتقديم، فإعمال ذلك العائد في الظرف لقريبه منه أحق^(٦) .

وإذا بطل هذان المذهبان لم يبق ما ينسب إليه العمل إلا شيء يقدر، وهو ما ذكره الناظم، لأنّه الذي يدل عليه الظرف وال مجرور، وهو معنى الكون والاستقرار والظروف وال مجرورات لا يعمل فيها^(٧) إلا الفعل أو ما يعطي معناه كاسم الفاعل وغيره، أو ما يفهم من الكلام من معناه، وهذا من ذلك؛ لأن الكلام قد دلّ على معنى الكون والاستقرار ، فوجب أن يكون هو العامل. وهذا المعنى

(١) في شرح التسهيل لابن مالك: «لايختص بالاسماء بين الأفعال»

(٢) في شرح ابن مالك : «لأن العامل عملاً مجمعاً عليه لا يكون غير مختص».

(٣) في الأصل، ١ : «إن كان»، والمثبت عن هامش الأصل، وشرح ابن مالك.

(٤) في الأصل : «لفظياً، مع أنه أقوى من المعنى...». وفي ١ : «لفظياً ، مع أنه أقوى من المعنى، فالمعنى...»، والمثبت عن شرح ابن مالك.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٦٢.

(٦) ١ : فيه.

لما كان ذا وجهين أحدهما : أنه يحتمل التقدير اللفظي لأنَّه عامل في الظرف وال مجرور، والأخر : أنه يحتمل التقدير المعنوي لأنَّه لا يظهر في اللُّفْظ لقيام الظرف والمجرور مقامه، اعتبرهما الناظمُ في هذا الكلام فقال : « وَأَخْبِرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَّرًّا » فجعلهما بأنفسهما خبرين، ولم يعتبر أنَّهما من قبيل المفرد أو الجملة ، ذهاباً إلى تناسي التقدير اللفظي، ثم قال : « نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ »، فجعلهما معمولين لهذا المقدَّر، وإذا كان كذلك لم يبقِ^(١) إِلَّا التقدير اللفظي كضريباً زيداً.

المسألة الثانية : أنَّ الضمير العائد من هذا الخبر إلى المبتدأ محمول في هذا المقدَّر لا في الظرف والمجرور، لأنَّهما إذا كانا في تقديره ولم يستقلَا بالخبرية، فهما عند تقديره كما هُما عند إظهاره لو ظهر. وهذا هو ظاهرُ كلام الجمهور وظاهرُ كلام ابن خروفٍ، بل هو مُقتضى ما تقدَّم من مذهبِه. وما نُقل عن غيره أنَّ الظرف نفسه هو المتحملُ للضمير وكذلك المجرور، بما فيها من معنى الفعل الذي تضمناه، ولا يتعلَّقان بمحنف عنده إِلَّا في الصلة والصفة والحال. وهذه المسألة يبني البحث فيها على ما قبلها، فما صَحَّ هناك من المذهبَيْنِ انبني عليه هنا موافقه من أحد الرأيين^(٢).

المسألة الثالثة : أنَّ هذا الكلام يقتضى أنَّ الخبر في الحقيقة هو ذلك المقدَّر لا هذا الظاهر، لكن لا على حدٍّ ما لو ظهر، بل على تقدير أنَّ الظرف والمجرور / كالغُوضِ منه. وَدَلَّ على ذلك من كلامه قوله : « نَاوِينَ ٢٨٤

(١) كذا في الأصل. وفي سائر النسخ : لم يلق.

(٢) انظر الأشباء والنطائير ١/٢٢٢، ٢٢٢، والهمج ٢٢/٢ - ٢٣.

مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ أُسْتَقْرَ فَجَعَلَهُ مُنْوِيًّا لَا يَظْهَرُ، وَجَعَلَهُ أَيْضًا فِي عَدَادِ الْمَعْانِي لَا فِي عَدَادِ الْأَلْفَاظِ الصَّرِيحَةِ، وَجَعَلَهُ أَيْضًا مَا تُنُوسِي فِي الْخَبْرَةِ حَتَّى كَأْنَ الظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ هَمَا الْخَبْرُ بِأَنْفُسِهِمَا، حِيثُ قَالَ : وَأَخْبَرُوا بِكَذَا. وَهَذَا يَقْتَضِي مَا تَقْدِيمَ مِنْ مَذْهَبِ ابْنِ السَّرَّاجِ وَالْفَارَسِيِّ وَغَيْرِهِمَا فِي كَوْنِ قَوْلِكَ : زَيْدٌ عِنْدَكُمْ، وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ - قَسْمًا بِرَأْسِهِ بَيْنَ الْمَفْرَدِ وَالْجَمْلَةِ. وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا ظَهَرَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ خَرْوَفِ أَيْضًا وَرَأْيِهِ فِي الْمَسَأَةِ.

وَإِذَا ثَبِّتَ هَذَا تَوْجِهَ النَّظرِ إِلَى قَوْلِهِ : «نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ أُسْتَقْرَ وَهُوَ يَحْتَمِلُ بِحَسْبِ إِتِيَانِهِ بِأَوْ وَجْهَيْنِ :

أَحدهما : أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْهُ تَخْيِيرًا فِي أَحَدِ التَّقْدِيرَيْنِ، فَلَكَ^(١) أَنْ تُقْدِرَ الْخَبْرَ اسْمَ فَاعِلٍ، وَلَكَ أَنْ تُقْدِرَ جَمْلَةً فَعْلِيَّةً، أَيْ : إِنَّ هَذَا بِحَسْبِ التَّقْدِيرِ الْمَعْنَى سَوَاءً، كَمَا أَنَّكَ تُقْدِرُ ذَلِكَ مِنْ لَفْظِ «كَانَ» أَوْ «حَصَلَ»، أَوْ «ثَبَّتَ» أَوْ «اسْتَقَرَّ»، أَوْ «وُجِدَ»، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، فَلَا يَتَعَيَّنُ لِلتَّقْدِيرِ لَفْظُ دُونَ أَخْرَ، لَأَنَّ الْمَرَادَ الْمَعْنَى الْعَامُ، فَكَذَلِكَ تُقْدِرُ مَعْنَى الْفَعْلِ هُنَا فِي صِيَغَةِ فَعْلٍ أَوْ اسْمِ فَاعِلٍ؛ إِذَا هُوَ تَقْدِيرُ مَعْنَى أَوْ كَالْمَعْنَى. وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ جَارِيَّةٌ عَلَى مَا تَقْدِيمَ مِنْ مَذْهَبِ ابْنِ السَّرَّاجِ وَالْفَارَسِيِّ، وَهُوَ أَحَدُ الْمَذاهِبِ فِي الْمَسَأَةِ؛ إِذْ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي هَذَا الْمَقْدِرِ مَا هُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ مَذاهِبٍ :

أَحدها : أَنْ يَقْدِرَ فَعْلًا مُطْلَقًا لِأَنَّهُ عَامِلٌ فِي الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ، وَالْأَصْلُ فِي الْعَمَلِ أَنْ يَكُونَ لِلْفَعْلِ، وَإِنَّمَا اسْمُ الْفَاعِلِ [فِي الْعَمَلِ]^(٢) فَرِعٌ عَنْهُ، وَتَقْدِيرُ الْفَعْلِ الَّذِي هُوَ أَصْلُ أُولَى لِأَنَّ الْحَذْفَ تَصْرِيفٌ، وَالْأَصْلُ أَعْرَقُ^(٣) فِي التَّصْرِيفِ مِنْ

(١) ١ : ذَلِكَ تَقْدِيرٌ، وَقَدْ صَوَّبَتْ فِي الْأَصْلِ «ذَلِكَ» إِلَى : «فَلَكَ ١».

(٢) عَنْ هَامِشِ الْأَصْلِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ : أَغْرَقَ..

الفرع. وأيضاً فانْ تقدير الفعل إذا وقع الظرفُ أو المجرور صلة متعين، وإذا تعين [في موضع^(١)] وكان في موضع آخر محتملاً، فالوجهُ الحملُ على ذلك المتعين. ولهذا [في^(١)] النحو نظائر كثيرة.

والثاني : أن يقدّر اسمُ فاعل مطلقاً، وهو رأيُ المؤلف في غير هذا الكتاب واستدلَّ على صحته بأمورٍ منها : أنَّ الفعل هنا لا يغنى تقديره عن تقدير اسم الفاعل لِيُسْتَدَلَّ على أنه في موضع رفع، واسم الفاعل مُغنٍ عن تقديره، و[تقدير^(٢)] ما يغنى أولى من تقدير مالا يغنى. وأيضاً فكُلُّ موضعٍ وقع فيه الظرفُ أو المجرور صالحٌ لوقوع اسم الفاعل فيه، وبعض مواضعه غير صالح لل فعل نحو : أَمَا عندك فزیدٌ، و : جئْت فإذا عندك عَمْرُو؛ لأنَّ أَمَا وإذا المفاجأة لا يليهما فعلٌ. وأيضاً فالفعل المقدر جملة بِإِجْمَاعٍ، واسمُ الفاعل عند المحققين ليس بجملة، والمفرد أصلٌ، وقد أمكن فلا عُولَ عنه.

والثالث : التخييرُ بين التقديرين بناءً على تعادل المذهبين وتكافؤ الأدلة، قال ابن عصفور : وهو الصحيح عندي.

وهذه المذاهب الثلاثة مبنيةٌ على أنَّ التقدير لفظيٌّ لا معنويٌ كما أشار إليه الناظم، وهو المذهب الرابع في المسألة، وقد تقدم الدليل على صحته.

الوجه الثاني : أن يكون تخييراً بين الوجهين، على قول من يُخَيِّرُ بينهما، وقد تقدم أنه رأى ابن عصفور.

(١) عن هامش الأصل.

(٢) عن هامش الأصل.

وجه ثالث : أن يكون خَيْر / بين المذهبين المذكورين، وكأنه يرى ٢٨٥ تقدير اسم الفاعل أولى، لتقديم ذكره، ويكون هذا الموضع نظير قوله في «أَلْ» «أَلْ حَرْفٌ تَعْرِيفٌ أَوِ الْلَّامُ فَقَطْ»، فقدم ما هو عنده الأولى. وهذا هو الذي ارتضى في التسهيل^(١)، واستدلّ عليه بما تقدم وبغيره. لكن لا ينبغي أن يُحمل كلامه هنا عليه؛ لأنّه إذ ذاك من التقدير اللفظي. ولذلك استدلّ على تعين اسم الفاعل بظهوره في بعض الموضع في جملة ما استدلّ به. وهذا لا يظهر هنا مع قوله : «نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ» فجعل نِيَّتَه معنويةً للفظية، وإنما يمشي هذا الكلام على مذهب ابن السراج كما تقدّم.

فإإن قيل : إن الناظم أطلق القول في جعل المجرور خبراً، وقد علم أنه على وجهين تام وغير تام، فالاتام ما يفهم بمجرد ذكره وذكر معهله ما يتعلّق به، نحو ما تقدم من الأمثلة. وغير التام ما ليس كذلك، كما إذا قلت : زيد بك، وتريد : واثق بك، أو : ناهض بك. وتقول : زيد في المسجد، وأنت تريد : قائم أو عاكس أو قارئ. وكذلك الطرف أيضاً أطلق القول في جعله خبراً وكان من حَقَّه تقييده؛ إذ منه التام وغير التام، فالاتام نحو ما تقدم. وغير التام نحو : زيد عندك، إذا أردت أنه مأسور عندك. وتقول : زيد أمامك وأنت تريد : سائر أمامك، أو أكل، أو نحو ذلك. فاما الاتام فهو الذي يقع خبراً للمبتدأ كما تقدم، وأما غير التام فلا يقع خبراً الباءة، وإنما يكون الخبر غيره، فيؤتى به ضرورة فنقول : زيد واثق بك، وناهض بك وعاكس في المسجد، ومأسور عندك، وسائر أمامك.

(١) التسهيل ٤٢.

ولايجوز حذفه إلا حيث يحذف الخبر المفرد أو الجملة فتقول : أَمَا زيد
فبك مَأْخُوذٌ، وأما عمرو فبغيرك، أى : مَأْخُوذٌ، فحذف كما حُذِف «قائم»
إذا سألت : من قائم؟ فقيل لك : زيد أى : زيد قائم. وما أشباه ذلك. فليس
المجرور هنا بخير البتة، وكذلك مثله من الظروف الناقصة. ولذلك لم يجز
سيبويه في قوله^(١) : بك زيد مَأْخُوذٌ، إلا رفع «مَأْخُوذٌ»، وكذلك : اليوم
قائم زيد، لم يجز في «قائم» إلا الرفع وكذلك ما كان نحوهما، وذلك لأنَّ
هذه الأشياء لا تقوم مقام المقدُّر، إذ لا يُفهَم من مجرد ذكره، وإنما تقوم
مقامه إذا كانت تعطِّي معناه بمجرد ذكرها، فَكَانَ لَا مَحْنُوفٌ؛ قال
سيبويه : «وَأَمَا بِكَ مَأْخُوذٌ زَيْدٌ»^(٢) ، فَإِنَّه لَا يَكُونُ إِلَّا رَفِعًا، مِنْ قَبْلِ أَنْ يُكَوِّنَ
لَا يَكُونُ مَسْتَقْرًّا لِلرَّجُلِ». قال : «وَيَدِلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنْ لَا يَسْتَغْنِي عَلَيْهِ
السُّكُوتِ»، قال : «وَلَوْ نَصَبْتَ هَذَا لِنَصِيبِكِ»^(٣) : الْيَوْمُ مَنْطَلِقٌ زَيْدٌ، وَالْيَوْمُ قَائِمٌ
زَيْدٌ، وإنما ارتفع هذا لأنَّه بمنزلة مَأْخُوذٌ زَيْدٌ». فقد فات الناظم إذاً
هذا الشرطُ الضروريُّ، فيقتضي إطلاقه أن تقول : زيد بك، وعمرو عليك،
وأشبه ذلك، على تقدير الكون والاستقرار، وذلك غير صحيح، إذ لا يُفهَم
معنى الاستقرار من هذه الحروف. واقتضى أن تقول : / زيد أمامك،
وأنت تريد : نازل أمامك، على تقديرك معنى الاستقرار، وذلك غير
صحيح.

فالجواب أن الناظم لم يُفْعِلْ هذا الشرط البتة، بل أشار إليه إشارة

(١) في الأصل، أ : قوله، والمثبت عن س، ف.

(٢) في الأصل، أ : «وَأَمَا بِكَ زَيْدٌ مَأْخُوذٌ»، والمثبت عن س، والكتاب.

(٣) الكتاب ١٢٤/٢.

[حسنٌ]^(١) حيث قال : ناوين معنى كذا ، يعني إنهم إنما أخبروا بالظرف أو بحرف الجرّ حالة كونهم مُقدّرين معنى الكون والاستقرار[و]^(٢) حيث [يكون]^(٢) الظرفُ وحرف الجر ليعطيانه ، وذلك إنما يصدق على الظرف التام وحرف الجرّ التام . فإذا قلت : زيدٌ في الدار ، أو زيد عندك ، فالمفهوم المعتمد في هذا معنى الاستقرار ، فمثلاً هذا يقع خبراً . وإذا قلت : زيدٌ بك ، أو عمرو إليك ، فليس المفهوم هنا معنى الاستقرار . فخرج عن كونهم أخبروا به ، وإن فرض أن المحفوظ مفهوم بقرينةٍ ، كما تقول : زيدٌ على أهل البصرة ، أى : أمير ، فهذا أيضاً من قبيل مالاً يكون حرف الجرّ خبراً؛ إذ لا يفهم منه مطلق الكون والاستقرار ، ولذلك لما قاله سيبويه : « وتقول : عليك أميراً زيداً ، لأنه لو قال : عليك زيداً ، وهو يريد الإمارة ، كان حسناً^(٣) ». رد عليه ابن الطراوة وقال : وهذا وهم ، لأنك وإن حذفت الأمير فأنّت تريده لامستقرّاً ، قال : فإذا ظهره وأضماره سواءً ، يعني أنه لا يجوز في الأمير إلا الرفع ، لأنَّه^(٤) هو الخبر^(٥) ، أظهرته أو أضمرته .

قال ابن عصفور^(٦) : وهذا الذي قاله حق ، إلا أنه لا يمتنع أن يكون هذا الأمير الظاهر غيرَ الخبر ، ويكون حالاً مُؤكدةً . قال : وعلى هذا أجاز سيبويه هذا . وعلى هذا يكون قولهم : أنا بالله ثم بك ، والأمر إليك ، وما أشبهه^(٦) مما هو محنف الخبر لدلالة الكلام على المحنف ، لا مما أخبر فيه بحرف الجرّ ، إذ

(١) عن هامش الأصل ، س ، ف .

(٢) عن س ، ف .

(٣) الكتاب ١٢٥/٢ .

(٤) أ : لأنك .

(٥) في الأصل : المخبر .

(٦) أ : وما أشبه ذلك .

ليس بمعنىً فيه معنى الكون والاستقرار، وإنما تقدير الكلام : أنا واثق بالله، والأمر راجع إليك؛ فإذاً أحرفُ الجر أو الظرف على أربعة أقسام : أحدهما : ما يفهم منه الاستقرار بنفسه، فهذا يقع خبراً للمبتدأ على مقتضى شرطه.

والثاني : أنَّ ما لا يفهم منه استقرارٌ ولا غيره البتة لفقد القرينة، أو لأنَّه لا يؤديُ معناه، فهذا لا يقع خبراً لفقد الشرط .

والثالث : مالا يفهم منه الاستقرار، وأنما يفهم منه غيره لقرينة دالة، فلا يقع خبراً أيضاً، لأنَّ الذي يفهم منه غير الاستقرار، فهو إن كان محنوفاً – أعني ذلك المفهوم – فهو الخبر، لا المجرور ولا الظرف، إلا أنَّ هذا قسمان: قسمٌ يكون جائز الحذف كقولك: أما زيد فبعمره مأخذ، وأما بكربلا، ولا شكُ في أنَّ هذا محنوفُ الخبر، وحرف الجر فضلة غير تامة. وقسم لازم الحذف وإن لم يكن المحنوف هو الاستقرار نحو : زيد على البصرة، وأنا بالله، والحمد لله، والأمر إليك. وهذا هو الرابع، وهو محتمل، فقد يكون من قبيل مالا يقع خبراً؛ إذ لا يعطي معنى الكون والاستقرار بحسب مفهومه الظاهر؛ إذ المعنى : زيد والـ على البصرة، وأنا واثق بالله، والحمد مصروفٌ لله، والأمر راجع إليك. فهذا المفهوم أحسنَ من الكون والاستقرار، وحرف الجر المعطى لمعنى الاستقرار هو في [في^(١)] الغالب لا غيره.

وهذا جاري على ما قاله ابنُ الطراوة وابن عصفور في كلام سيبويه.
ويدلُّ عليه أنه قد / يظهر في بعض الموضع بخلاف الكون والاستقرار، ٢٨٨

(١) عن ف.

فيخرج هذا القسم باشتراط الناظم وقد يكون راجعاً إلى معنى الكون والاستقرار لفَلَيَة حذف ذلك المتعلق، كقولك : الحمد لله، [وَلِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ^(١)]، {وَمَثَلُ نُورٍ كَمِشْكَاةٍ^(٢)} . وما أشبه ذلك؛ لأنَّ العرب قَلَّما تتكلَّمُ هنا بالخبر، وإذا كان كذلك صار من جهة المعنى إلى القسم الأول، فيقدَّر : الحمد ثابتٌ لله، ومستقرٌ الأمرُ لِلله، وبهذا التَّقْدِير تجدُ المُعْرِفِين يقدِّرونَه ويبدُّلُ على هذا القصد قولهم : زيدٌ كأسدٍ، فإنَّ الأصل فيه : [زيدٌ^(٣)] شبيه بالأسد، فحذف اسم الفاعل وعوض منه الكاف. وهذا التَّعويض يدلُّ على اطراح حكم «شبيه» في التَّقْدِير؛ إذ لو كان معتبراً لم يصحَّ تعويض الكاف منه، إذ لا يصحُّ الجمع بينهما، فلا يقال : زيدٌ^(٤) شبيه كعمرو. فكانُوا رجعوا في التَّقْدِير إلى : كائنٌ ومستقرٌ، وأقاموا الكاف مقام شبيه في الدلالة على معنى الشَّبه. وهذا ظاهر، وعلى ذلك يكون هذا القسم داخلاً تحت ما يكون من المجرورات خبراً. وبهذا الاعتبار يبقى كلامُ سيبويه في : زيدٌ على البصرة، ونحوه، محمولاً على ظاهرة، ولا يلزم اعتراض ابن الطراوة فتأمله. وإذا تقررَ هذا ظهر أنَّ كلام الناظم قد اشتمل على اشتراط التَّمام، ودخل في ضمنه فوائد جمةً لو تتبعُها لطال الكلام، فتركَتُ لك ذلك أيها الناظر في كلامه.

إذا قلت : زيد عندك، أو زيد في الدار، فمعنى الاستقرار – إذا كان هو المراد – مفهومٌ، فإنَّ لم ترد ذلك المعنى وقصدت : زيد مقيم، أو أكل عندك أو

(١) من الآية ٤ من سورة الرعد.

(٢) من الآية ٣٥ من سورة النور.

(٣) عن هامش الأصل.

(٤) سقط في غير الأصل.

زيد قاتم، أو مُصلٌّ في الدار، فليس^(١) هذا بمعنى معه معنى الاستقرار، فلا يكون خبراً للمبتدأ، دلٌّ على المراد دليلٌ أو لم^(١) يدل، وهذا كله ظاهر/.

٢٨٨

لكن فات الناظم من هذا مسألة يقتضي كلامه فيها الجواز وليس بجائزة، وذلك إذا أخبرت عن المبتدأ بظرفٍ مقطوعٍ عن الإضافة نحو : القتالُ قبلُ، وقيامكُ بعدُ، بخلاف ما إذا أضفتَ فإنَّ وقوع الظرف خبراً جائزاً، فتقولُ : القتالُ قبلُ يوم الجمعة، وقيامكُ بعدَ قيامي، وما أشبه ذلك، نصٌّ على ذلك سيبويه^(٢) ، قال السيرافي : «ولا أعلم له مخالفاً». فمثل هذا يدخل تحت قوله : «نَوَيْنِ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقْرَرْ»؛ فإن تقدير هذين مع القطع عن الإضافة وعدمه سواءً، فعليه المعنى. ولا يقال : إنَّ إنما أخبر بما فعلت العرب بقوله : «وَأَخْبَرُوا»، ومثل هذا الكلام إنما يصدق على ما قالت لا على مالم تقله، فلا اعتراض عليه؛ لأننا نقول : إن سُلْمُ عُودُ الضمير على العرب لا على النحويين، ففي ضمه أنَّ ذلك قياس لا يوقف منه على المسموح، ولهذا أتي بالمسألة لا للإخبار بما فعلت العرب، وعلى هذا القصد توجُّه الاعتراض، فلو صرَّح بالقييد هنا ولم يشر إليه كما صرَّح به في التسهيل^(٣) لدخل له نحو : قيامكُ قبلُ، في غير التام، لكنه

(١) سقط من أ.

(٢) قال سيبويه ٢٨٦/٢ : «ولاتقول : هذا قبلُ، كما تقول : هذا قبل العتمة».. وقال السيرافي ٤/١٢٤ : «اعلم أن قبل وبعد يكونا خبرين للجثث وغيرها إذا كانوا مضافين، كقولك : زيد قبل عمرو وبعد عمرو، والقتال قبل يوم الجمعة وبعد يوم الجمعة، فإذا حذفت ما أضفتهمما إليه لم يحزم يكونا خبرين، لتعلق : زيد قبلُ، والقتال بعدُ، ولم أر أحداً من أصحابنا أتعذر لهذا بشيء يقنع، وقد حكاه سيبويه ولا أعلم له مخالفاً».

(٣) في التسهيل ٤٦ : «ويغنى عن الخبر باطراد ظرف أو حرف جر تام...».

لم يفعل، فكان معتبراً عليه. وجّه كونه غير تامٍ ظاهر، لكونه قد حُذف منه ما به تمام معناه، وهو المضاد إليه، وإن كان مراداً في التقدير.

٢٨٩ / وقال السيرافي في تعليل منع وقوع قبلٍ وبعدٍ خبرين : إنّهما إذا أخبر بهما قد حُذفَ معهما ما يتعلّقُ بهما، فـكـا حـذـفـ المـضـادـ إـلـيـهـ معـ ذـلـكـ إـجـحـافـاـ فـتـجـبـوـهـ^(١) ، ولابن الصّائِع هنا تعليلٌ هو روحُ كلام سيبويه، فتأمله.

واعلم أنَّ الناظم من عادته التنبية على مسائل الخلاف، وعلى ارتضاء ما يرتضيه من الأقوال. ولا شكَّ أنَّ مسائل الخلاف على قسمين : قسمٌ يتبني على الخلاف فيه حكم من الأحكام الكلامية. وقسمٌ لا يتبنّى عليه إلا أمر اصطلاحي وتحقيق صناعي لغير، فاما الأول فالنظر في ترجيح مارجحه الناظم، وجَلْبُ الْحَجَجَ^(٢) عليه مما تعنى الناظر في هذه الصناعة عموماً، والشارح بحسب ما يتعلّق بشرح النظم خصوصاً. وأما الثاني^(٣) فالكلام فيه بحسب ترجيح مارجح الناظم وجَلْبُ الأدلة عليه إنما هو من جهة ما يلزم الشارح من بيان مقاصد الكلام المشروح، والنزول إلى مقام صاحبه، لبيان ارتضاء ما ارتضاء، وتزييف ما زيفه، لا من جهة أن تبني عليه فائدة؛ إذ هو خالٍ منها كمسالتنا، لأنَّ كون الظرف أو حرف الجر يُقدّر معه كائن أو استقر، أو لا يقدّر معه ذلك لأنَّه يؤدي معناه - سواءً في الحكم.

(١) هذا معنى كلام السيرافي ، انظر ٤/١٢٤.

(٢) ١ : الحج.

(٣) ١ : الباقي.

وكذلك مسألة الابتداء وعمله في المبتدأ وحده، أو في المبتدأ والخبر، أو عدم ذلك – أمرٌ لا تتبني عليه فائدةً كلامية. فالكلام في ذلك كله وتسويده الأوراق به لا يُجدي في المقصود من علم النحو مَزيداً. قال ابنُ الحاج فيما علق على المقرب العصفوريَّ : جملة ما أقوله أنَّ كُلَّ خلَافٍ ويَخْتِ في هذه الصناعة لا يُؤْدِي إلى الوقوف على كيَفِيَّةِ التَّكَلُّم فَهُوَ فَضْلٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، والاشتغال به بطالة. قال : وقد أُولَئِكَ المدرُّسون بذلك، وإنْ لم يكن نافعاً في تعليم الصفار، فالاشتغالُ به اشتغالٌ بما لا يُغْنِي. وأشدَّ من نقض الاشتغال به اعتقاد أنَّ ذلك مَهْمَ ضروريٌّ مُوصَلٌ إلى معرفة حقيقة، مكْسِبٌ علَى بِكَلَامِ الْعَرَبِ. ثم مضى في كلامه، ثم قال في هذه المسألة التي نحن فيها : فالغرض أنْ قوله : زيد في الدار، مرادٌ لقولك : زيد استقر في الدار، أو يستقرُ أو مستقر، كُلُّ بِمَعْنَى واحدٍ، انتهى، وهو صَحِيحٌ وَاضْعَفَ، وإذا وَضَعَ هَذَا فَكُلُّ مَا أَجْلَبَهُ مِنَ الْحَجَجِ والترجيحات في المسائل التي هذا شأنها فَلَتَعْلَمُ أَنَّهَا مَجْتَبَةٌ بِحَسْبِ مَقْصِدِ الشرح، لا بِحَسْبِ استنتاج فائدة زائدةٍ، وبالله التوفيق.

ثم أتَمْ هَذَا الْحُكْمَ فِي قَسْمِ الظَّرْفِ بِقُولِهِ :

وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا

عَنْ جُثَةٍ، وَلَنْ يُفِذْ فَأَخْبِرَا

لما أطلق القول في وقوع الظرفِ خبراً للمبتدأ، وكان المبتدأ تارةً يكون اسم عين، وهو المراد بالجثة، وتارةً يكون اسم معنى – كان من مقتضى إطلاقه أن يجوز وقوع ظرف الزمان خبراً عن كُلُّ (جثة)^(١) كان أو معنى، كما كان

(١) سقط من ١.

٢٩٠ مقتضياً لذلك مع ظرفِ المكان، فهو في ظرفِ المكان إطلاق صحيح/، وغير صحيح في ظرفِ الزمان. فأراد تقييد ذلك الإطلاق، فأخبر أنَّ اسمَ الزمان لا يكون خبراً عن مبتدأ هو جنة، إلا أنَّ يكون الإخبار به عنَّه مفيدةً، فإذا أفادَ جاز. وحصل من هذا وما قبله أنَّ الظرفَ إما أنَّ يكون مكانيًّا أو زمانيًّا، فإنَّ كان مكايِراً أُخْبِرَ به عن كلِّ اسمٍ كان، اسم جنةٍ نحو : زيدٌ أمامك، وعمرو خلفُ الحائط، والدرارِم عند زيد. أو اسم معنى نحو : قعودُ زيد مكانتك، وقيامُه خلفَ الدار، وأكْثُرُه عدك. وإنَّ كان زمانيًّا فإما أنَّ يكون المبتدأ اسم جنةً أو اسم معنى، فإنَّ كان اسم معنى أخبر عنه لحصول الفائدة بذلك، نحو : قيامُك غداً، وسفرُ زيد بعد غدٍ، وخروج زيد يوم الجمعة. وإنَّ كان اسم جنةً فلا يُخْبِرَ به عنه لعدم الفائدة بذلك، فلا تقولُ : زيدٌ يوم الجمعة، ولا عبدالله غداً.

والفرق بين ظرفِ الزمان وظرفِ المكان في هذا أنَّ ظروفَ الزمان أشياءٌ تحدُث وتنتهي، وما وجَدَ منها فمشتملٌ على كلِّ موجودٍ، والجنة كلها موجودة فلا فائدة في الإخبار عنها بذلك، والمصادر وهي أسماء المعانِي غير موجودة بل تحدُث، فأفادَ الإخبارُ عنها بالظروفِ الزمانية. وأما ظروفِ المكان فأليها جعلتَ مستقرًا لشيءٍ جاز أن يقع خبراً وتقع الفائدة؛ لأنَّ الامكنة لا تشتملُ على كلِّ موجود، ولا تكون ظروفًا لكلِّ واقع في الوجود لزومًا، بل قد تخلو منها وقد لا تخلو، فصار الإخبارُ بها يُحصَلُ مالم يكن معلومَ الحصولِ. وبهذا أشبَهت الامكنة الأشخاص فأفادَتْ كما أفادَ الإخبار بالأشخاص.

وقد نَبَّهَ على أصل المنع في هذه المسألة، وهو عدم الفائدة، بقوله : «إنَّ يُقْيِدَ فَأَخْبَرَا»، فكانَه قال : ولا يكون اسم زمانٍ خبراً لجنةٍ لعدم

الفائدة، فإن أفاد ذلك جاز الإخبارُ به عن الجُنَاحِ. وتعليقُ الجوازَ على شرطِ الإفادة هو الأصل وهو أولى^(١) من تعليقه على موضع تُعدُّ وتُحصَرُ، فإن حصر الأحاداد قد لا يفي بجميع موضع الإفادة، بل الغالبُ أنه لا يفي. وإنما وجَه حصرها ردُّها إلى أصل الجواز وهو الإفادة، فلذلك اقتصر الناظم عليه فقال : «وَإِنْ يُفْدَ فَأَخْبَرَا». وقد حُصِرَت^(٢) موضع الإفادة في ثمانية : أحدها : أن يشبَّه اسمُ الجنة اسمَ المعنى في الحدوث في وقتِ دون وقتٍ، كالرُّطب والكَمَاءُ ونحوهما، كقولك : الرُّطبُ في وقتِ كذا، والكَمَاءُ وقتَ الربيع. ومنه قولهم^(٣) : الهلالُ الليلةُ. وما أشبه ذلك.

والثاني : أن يكون الزمان موصوفاً، نحو قولك : نحنُ في زمانٍ طيبٍ. ومنه قولُ عبد الله بن مسعود^(٤) - رضي الله عنه - : «إِنْ كُمْ فِي زَمَانٍ كَثِيرٍ فَقَهَاؤُهُ، قَلِيلٌ قَراؤُهُ، كَثِيرٌ مَنْ يَعْطِي، قَلِيلٌ مَنْ يَسْأَلُ». وقال امرؤ القيس^(٥) :

الْأَعِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلْلُ الْبَالِي

وَهَلْ يَعْمِنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصُرِ الْخَالِي

وقال الآخر :

نَحْنُ - وَاللَّهُ - فِي زَمَانٍ غَشْوُمٍ
لَوْرَأِينَا فِي الْمَنَامِ فَزِغْنَا

(١) إِنْ : الأولى.

(٢) حُصِرَ.

(٣) سقط من ا.

(٤) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب تصر الصلاة في السفر، الحديث ١٧٣/١٨٨.

(٥) ديوانه ٢٧، الكتاب ٣٩/٤، والمفنى ١٦٩.

(١) / و قال أوس :

لَعْمَرُكَ إِنَا وَالْأَحَادِيفُ هَاؤْلَى

لَفِي حِقْبَةِ أَظْفَارِهَا (لَمْ تَقْلُمْ)

والثالث : أن يكون المبتدأ عاماً واسم الزمان خاصاً^(٢) أو مستولاً
به عن خاص، كقولك : نحن في شهر كذا. وفي أي الفصول نحن؟ وهذا
[كلام]^(٣) مخرج عن حدّه؛ إذ كان الوجه أن يقال : شهرنا شهر كذا،
وأي الفصول فصلنا؟.

والرابع : أن يكون المبتدأ موصوفاً كقولهم : أَكُلُّ يَوْمٍ ثُوبٌ تَلْبِسُه؛
وأَكُلُّ عَامٍ لَكَ رَجُلٌ تَقْتَلُه؟ وأنشد سيبويه^(٤) :

أَكُلُّ عَامٍ نَعَمْ تَخْرُونَه

يُلْقِحِه قَوْمٌ وَتَنْثِيجِ وَنَه؟

والخامس : أن يكون المقصود ما أضيق إليه ظرف الزمان،
قولهم: زيد حين طرأ شاربه. فالمقصود : زيد طرأ شاربه. وكذلك : زيد
حين بَقَلَ بوجهه. [وقد]^(٥) أنشد بعضهم على هذا بيت الحماسة^(٦) :

(١) هو أوس به حجر، ديوانه ١٢٠. وما بين القرسين سقط من س، ف.

(٢) أو مستولاً. وقد أضيقـتـ الـفـ «أـنـ»ـ إلىـ الأـصـلـ.

(٣) في جميع النسخ : «وهذا جواب مخرج ...». وكلمة «جواب» لامعنى لها ما ، والشاطبي قد نقل هنا عبارة الشلوبيين، وهي كما أثبتنا. انظر البسيط لأبيه أبي الربيع .٤٧٥

(٤) الكتاب ١٢٩/١، وهو في المخصص ١٧/١٩، والإنساف ٦٢، والخزانة ٤٠٧/١ والرجز لقيس بن حسين الحارني.

(٥) ليس في الأصل، أ.

(٦) الحماسة ٤٨٨/١. والبيت لرَبِّةِ الْجَرْمِ.

أقولُ فِي الْكَفَانِ أَرْوَعُ مَاجِدًا
كَفْصِنِ الْأَرَاكِ وَجْهُهُ، حِينَ وَشَمًا^(١)

وهو محتمل.

والسادس : أن يكون في باب النفي العام ، كقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر^(٢) بعده».

والسابع : أن يكون الغرض التأريخ ، كقولك : كان موسى - عليه السلام زمن فرعون ، وكان إبراهيم - عليه السلام - زمن نمرود ، ونحوه قول أمرىء^(٣) القيس :

الْأَعْمَ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلْلُ الْبَالِي

وهل يعمن مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي

وقد تقدم في نوع آخر - وقال الفرزدق^(٤) :

أَلَمْ تَرَ أَنَّ النَّاسَ مَاتَ كَبِيرُهُمْ

وَقَدْ كَانَ قَبْلَ الْبَعْثَ بَعْثٌ مُحَمَّدٌ

والثامن : أن يكون ظرف الزمان^(٥) قد رفع ظاهراً غير جئنا ، نحو : زيد

(١) في الحماسة : «أبيض ماجد» . و«وسما». وفي اللسان ، مادة وشم : «بورو وشم ووسم ، فوشم : بدا ورقه ، ووسم : حسن».

(٢) البخاري ، كتاب الأيمان ٨/١٦٠ ، ومسلم ، كتاب الفتن ٤/٢٢٣٧.

(٣) تقديم البيت في النوع الثاني.

(٤) لم أجده في ديوانه.

(٥) ١ : زمان. وقد أضفت «آل» إلى الأصل.

يُوم الجمعة قيامه؛ إذا ^(١) حملت «قيامه» على أحد وجهيه.

فهذه الموضع مما أفاد فيها الإخبار باسم الزمان عن الجنة، وإن جاء ما يُشبها فحكمه في الجواز حكمها، والجميع منتظم في سلك قوله : «وَإِن يُفْدَ فَأَخْبِرَا». ^(٢)

ويقى في هذه المسألة دَرْكُ على الناظم من أوجه ثلاثة :

(أحدما ^(٣)) أنَّ النَّحْوَيْنِ إِنَّمَا يَعْرُضُونَ ^(٤) الكلام هنا [وَ ^(٤)] ظرف الزمان فيقولون : لا يكون ظرف الزمان خبراً عن الجنة، والناظم إنما قال : «وَلَا يكون اسْمُ زَمَانٍ...». واسم الزمان غير مرادف لظرف الزمان، لأنَّ ظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب المقدَّرُ بِفِي من جهة المعنى، لا اسْمُ الزَّمَان مطلقاً؛ إذ اسْمُ الزَّمَان منقسم إلى ظرف وغير ظرف، فكيف يكون مرادفًا له؟ وإذا لم يكن كذلك خَرَجَ عن وضع المسألة عند غيره.

والجواب : أنه يمكن وضع المسألة على أن يكون اسْمُ الزمان غير ظرف؛ إذ لا يخبر به عن جنة، بخلاف المصدر، فإنَّ لا يقال : زيد يوم الجمعة برفع يوم، وقد يقال : القيام يوم الجمعة. وقال النابغة ^(٥) :

زَعَمَ الْفَرَابِ بِأَنَّ رَحْلَتَنَا غَدَ

وَيَذَاكَ خَبَرْنَا الْفُدَافُ ^(٦) الأَسْوَدُ

(١) إِذ :

(٢) سقط من إِذ.

(٣) إِنَّمَا يَعْرُضُونَ

(٤) عن فِي.

(٥) ديوانه ٨٩، والخصائص ٢٤٠/١، والهمع ٩٩/١.

(٦) الفراب. ورواية الأصل توافق ما في الديوان. والفُدَافُ : الفراب.

رُويَ هكذا برفع فَدِ، ذكره السيرافي^(١). وأيضاً قد تقدم من مواضع جواز الإخبار بالزمان عن الجهة مكان الزمان فيه مجروراً بـفِي، وهو إذا كان كذلك لا يسمى في الاصطلاح ظرفًا ويُسمى^(٢) اسم زمان، كما لا يُسمى الظرف المرفوع / على السُّعْة ظرفًا، بإطلاق لفظ اسم ٢٩٢ الزمان إذا أُجودَ من التعبير بالظرف، وهو مهَنَّبٌ حسن.

والثاني من أوجهِ الدُّرُكِ: أنَّ حاصل كلامه أنه لا يُخبر باسم الزمان عن الجهة إذا لم تقع فيه فائدة، فإن وقعت فيه فائدة جاز الإخبار به عنها، وهذا لا حاصل له لأمرين^(٣) :

^(٤): أحدهما أنَّ هذا المعنى قد تقدم له عندما عُرِفَ بالكلام فقال : «كلامنا لفظٌ مفيدٌ»، وهو جارٍ في كلِّ كلام، فما الحاجة إلى تكرار ذلك هنا؟! وإنَّما فيلزم أن يشترط ذلك فيه^(٥) إذا أخبر به عن الحديث؛ لأنَّه قد لا يفيد نحو : القتالُ في يوم، [أو]^(٦) الخروج حيناً أو زماً. وكان يلزمـه مثل ذلك في ظرف المكان والمجرور^(٧) أيضاً إذا أخبر بهما، بل وفي المفرد والجملة، وكذلك سائر الأبواب هي مفتقرةٌ إلى مثل ذلك، فإن الإفاده مشترطـه في الجمع فكمالـاً يجوز أن تقول : زيدُ يوم الجمعة ، لعدم الإفادة فيه من حيث إنـه معلوم ، فـكذلك لا يجوز ان تقول : زيد مكانـاً أو في مكانـاً

(١) شرح السيرافي على الكتاب ٢/١٣٦ - ١٣٧.

(٢) في الأصل : رسـموا

(٣) أ، وصلب الأصل : «لـأمور»، والمثبت عن هامـش الأصل.

(٤) أـ: أحدهـا، وقد كانت كذلك في صـلب الأصل ثم عـدلـتـ إلىـ: أحـدهـا.

(٥) سقطـ منـ غيرـ الأصلـ.

(٦) عنـ هامـشـ الأصلـ.

(٧) أـ: المـجرـورـ. بـعنـ وـأـوـ.

، لعدم الفائدة . وكذلك لو قلت : السماء فوقنا، والأرض تحتنا، والنار محرقة، والماء يُرثى - وطُول له في القصة - فإن كان مثل هذا لا يلزم الاحتراز منه، وكذلك لا يلزم الاحتراز منه في ظرف الزمان إذا أخبرَ به عن الجهة، من جهة أنه معلوم كما هو معلوم في غير ذلك، وإن كان يلزم الاحتراز منه لزم مثله في جميع الأقسام. لكن هذا غير لازم هناك كذلك هنا.

والثاني : أن إخراج ظرف الزمان من ثلاثة الأقسام المذكورة آنفا يوم في باقيها مالا يصح، وذلك أنه إذا أخبر أن الظرف والجرود يقعان خبراً، ثم استثنى من موقع ظرف الزمان مالا يفيد، أوهم أن غيره لا يستثنى منه ذلك، بل يقع خبراً أفاد أو لم يفد. وهذا غير صحيح.

فالحاصل أن هذين الشرطين كانا غنياً عن الإتيان بهما، ثم ينظر إلى ما يفيد وما لا يُفيد من الأخبار بالظرف والجرود بناءً على ما تقدم في التعريف بالكلام : والجواب عن الأول أن كلامه وكلام غيره في مسائل مخصوصة بحسب (١) الإفادة وعدمها ليس من جهة التعريف بالكلام، بل من جهة أخرى، وذلك أن من الأبواب ما يطرد أو يغلب فيها عدم الإفادة إلا بشرط، فعادة النحوين أن يبيّنوا ذلك ليكون فيه حصر لما يُفيد وما لا، وضبط لما يتكلم به. وهذا [من شأنهم (٢)]؛ إذ لا يكفي في مثل ذلك مجرد تعريف الكلام بأنه لفظ مفيد؛ ألا ترى أن غالب الأخبار بظرف الزمان عن الجهة غير مفيد، بخلاف الأخبار به عن الحدث، أو بظرف المكان أو الجرود فتجد ظرف الزمان قد حصل فيه الوصف (الذى) (٣) هو مظنة الإفادة، ومع ذلك فلم يُفْدَ كونه معرفة

(١) أ، وصلب الأصل : يجب، والمثبت عن هامش الأصل.

(٢) عن هامش الأصل.

(٣) سقط من أ.

بالألف واللام أو الإضافة، ولو كان ظرف المكان وال مجرور كذلك لافاد، فتقول : زيد خلفك، وزيد مكان عمرو، وزيد في الدار. ولو قلت : زيد يوم العيد، أو^(١) زيد اليوم، أو شهر كذا، لم يُفِدْ. فهذا فرق بينهما، ولأجل هذا نبهوا على أن ظرف الزمان لا يفيد الإخبار به عن الجهة[/]، واستثناء ٢٩٣ النظام ما يفيد بقوله : «وإن يُفِدْ فأخبرا». رجوع إلى الأصل. ومثل هذه المسألة اشتراطهم الإفادة في وقوع المبتدأ نكرة حسبما يذكره، فإنه إذا كان نكرة غالب عليه ألا يُفِدْ، فنبهوا على أنه لا يقع مبتدأ إلا^(٢) إذا ساوي المعرفة بحصول الفائدة. ومثل ذلك تنبية المؤلف على أن توكيده النكرة جائز (شرط^(٣)) الإفادة، ولم يشترط ذلك في توكيده المعرفة، لغيبة حصولها حين ذلك، وقد لا تحصل فائدة مع حصول مظنتها، فلم يقتروا إلى التبيه على ذلك اعتماداً على ما تقدم في حد الكلام. فاعرف هذا أصلاً اصطلاحياً تحتاج إليه فيما يرد عليك من هذه الأشياء، وتعتمد على مقتضاه في حل أمثل هذه الإشكالات، فتقطع به كثيراً من التشغيب والتعسُّف الذي يقع بين الباحثين.

وبعد هذا نقول : إنما [تبه]^(٣) [النظام بالقصد الأول على ما كان مثل: زيد يوم الجمعة، أو زيد في شهر كذا، لأنَّ ظرف مُعَرَّف يُفِدْ إذا لم يقع خبراً لجهة، ويُفِدْ مثله من ظروف المكان وال مجرورات، ولا نقول : إنه تبَه على نحو : زيد يوماً، أو زيد في شهر؛ لأنَّ نحو هذا قد ساواه فيه ظرف المكان وال مجرور، وكذلك ظرف الزمان المخبر به عن الحدث، فإذا

(١) في الأصل : «وزيد».

(٢) أ : «ولا». وقد محيت الواو في الأصل واستبدلت بها الهمزة.

(٣) عن هامش الأصل، س، ف.

مثل هذا موكول إلى العلم بأن شرطَ الكلام الإفادَةُ، وهذا كله حَسْنٌ، وبالله التوفيق.

وعن الثاني : أن الغرض إذا كان ما تقدّم لم يلزم من هذا الإشكال شيء ، لأن قوله : «وإن يُفْدِ فأخبرًا» رجوع إلى الأصل من اشتراط الإفادَة ، من حيث كان الغالب فيه عدم الإفادَة ، ولذلك منع أولاً الإخبار به ، وإذا كان كذلك لم يلزم منه مفهوم ، لأنَّ الكلام في قُوَّةِ أَنْ لو قال^(١) : «وظروف الزمان مع الجثة غير مفيد ، فلا يخبر به عنها ، فإنْ فُرِضَ حصولُ الإفادَةِ به معها جاز الإخبار به عنها ». فمثل هذا الكلام لا يقتضي أن غيره يخبر به أفادَ أولاً ، فإذا كان كذلك لم يبق إشكالاً . والله أعلم.

والثالث من أوجه الدُّرُكِ : أنَّ حاصلَ كلام الناظم نَقْلَ النَّاسُ أنه مخالف للنحوين . ولم يقل به إلا ابن الطراوة : قال ابن أبي الربيع : ظرف الزمان يكون خبراً عن الحديث ولا يكون خبراً عن الجثة ، قال : ولا أعلم في ذلك خلافاً بين النحوين إلا ابن الطراوة فإنه أدعى أنَّ ظروفَ الزمان تكون أخباراً عن الجثة إذا أفادَت ، فإنْ لم تُفْدِ لم تكن أخباراً . ولا فرق في هذا بين ظروفَ الزمان وظروف المكان . ثم أتى بأربعة مواضع دليلاً على صحة زعمِه ، وهي الأول والثالث والرابع والخامس من المواقع المتقدمة . ثم قال ابن الطراوة : فكما جاءت ظروفَ الزمان في هذه المواقع أخباراً عن الجثة وأفادَت ، جاءت ظروفُ المكان أخباراً عن الجثث ولم تُفْدِ ، نحو زيدَ مكاناً ، فالرابط كله الفائدة بالإخبار وعدمها^(٢) .

(١) في صلب الأصل : «كان». والمثبت عن الهمامش وسائر النسخ.

(٢) انظر البسيط لابن أبي الربيع ٤٧٢ - ٤٧٤.

قال ابن أبي الربيع [منفصلاً^(١)] عما قال : أما الهلالُ الليلة، فعلى حذف المضاف، لأن المقصود الإخبار عن ظهوره لنا، أى : حدوث الهلال الليلة. وهو تأويلُ الفارسي^(٢). وأما نحن في شهر كذا، فالمراد تعين الشهر، ووجهُ السؤال : أى شهر شهernَا، فيقال : شهر كذا. فهو كلام / ٢٩٤ مخرج عن^(٣) حده، فلا يُعترضُ به. وهذا جواب الشلوبين. وأما : «أكلَ عامَ نَعَمْ تَخُوَّنَة؟»، فجاز لكان الصفة، وكذلك ما أشباهه، فالمعنى : أكل عام أخذ نَعَمْ؛ أكلَ يوماً بُسْ ثوبٍ. فالإخبار في المعنى عن الحدث، فجاز اتساعاً، ولم يخرج بذلك عن الإخبار عن الحدث، كما لا يخرج «يومان» في : صيد^(٤) عليه يومان - بالرفع - عن كونه ظرفًا في المعنى. وأما قوله : «وجهُه حين وشَّمَا»، فعلى إقحام الحين، اعتباراً بأن التوشيم لابد له من زمان، والمراد : وجهه وشم. وكذلك ما كان نحوه. قال : ولذا كان هذا^(٥) كله راجعا إلى الإخبار بالفرد عن المفرد، أو بالزمان عن الحدث، ثبت أن الإخبار بظرف الزمان عن الجهة بالقصد من غير أن يكون الكلام أحيل عن طريقه لا يعقل وجوده؛ إذ لا فائدة فيه، بخلاف ظروفِ المكان. انتهى معنى كلامه^(٦).

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) الإيضاح ٤٩.

(٣) في هامش الأصل : على.

(٤) في هامش الأصل : سير.

(٥) في الأصل : هكذا.

(٦) انظر البسيط ٤٧٤ - ٤٧٧.

فإذاً ظروف الزمان لا يُخبر بها عن الجهة البتة اتفاقاً، وما ظن بخلاف ذلك فليس منها في الحقيقة. وهو ما قصر لقوله : «إِنْ يُفْدَ فَأَخْرِي». فالإشكال هنا من وجهين، أحدهما مخالفة للنحوين أو متابعته من خالفهم، والقطع أن مخالف الإجماع مخطئ، والثاني : أن الإخبار بظرف الزمان عن الجهة قد يفيد، وهو أمر لا يعقل.

والجواب عن الأول أن نقول : كيف يثبت الإجماع مع أن ما ذكر من الموضع الثمانية قد سلموا وجودها في الكلام وقياس أكثرها؟ ومثل تلك الموضع هي المراد عند من أجاز ذلك، فإنما يثبت الإجماع على المنع فيما كان على خلاف تلك الموضع وأشباهها، وليس النزاع فيه، وإن سلم ذلك فإنما يكون إجماعاً معتبراً إذا ثبت حصوله قبل خلاف ابن الطراوة، وهذا يصعب إثباته، وإذا لم يثبت فالظاهر أن المسألة خلافية، وإذا كانت كذلك فلا عتب على ابن مالك في^(١) ارتکابه بعض المذاهب المنقوله في مسألة اجتهادية. ثم إن أبا علي الشلوبين قد نص على عين ما ذكره ابن الطراوة في كتاب «الأستلتو الأجوية»، فقال على أثر ما ذكر جملة من الموضع المذكورة : وجملة هذا أن ما وقعت به الفائدة من الأخبار جاز، وما لم تقع به الفائدة لم يجز، وهو ما قال الناظم بعيته، ولو كان ابن الطراوة بذلك مخالف للنحوين لم يرتكبه، بل كان يرد عليه على عادته في التزامه مناقضته، أو كان يبيّن مخالفته لهم إن كان ارتكب مذهبة وإن سلم الإجماع فليس في مسألة يتبين عليها حكم، بل هو في تأويل، ويجوز الخلاف فيه وإحداث قول آخر غير ما أجمع عليه على الصحيح عند أهل الأصول.

(١) ١ : وارتکاب.

وعن الثاني : أن ابن الطراوة وغيره إنما أرالوا أن الإخبار بظرف الزمان عن الجهة جائز^(١) حيث تحصل الفائدة، من غير تعين لوجه الإفادة، من كونه على تأويل أو غير تأويل، لأن ظاهر الإسناد في قوله : الْهَلَلُ الْلَّيْلَةُ، وَأَكَلَ يَوْمَ ثُوبَ تَلْبِسَهُ /، وما كان نحو ذلك على [أن]^(٢)] الجهة ٢٩٥ أخبر عنها بظرف الزمان فأفاد، والوقوف مع الظاهر هو المراد، وأما التأويل فالنظر فيه ثانٍ عن جواز المسألة، والاعتماد على الظاهر والحمل عليه - وإن أمكن غيره - هو مذهب ابن مالك في عريبيته، وهو أصل سيبويه، بُوْبُ عَلَيْهِ ابْنُ جَنْيٍ فِي الْخَصَائِصِ^(٣)، وسيأتي التبييه على مواضع من هذا القبيل، بحول الله ومشيئته. وأيضاً فقد يظهر القصد إلى الإخبار بنفس الظرف في نحو : نحن في زمان الصيف، أو في شهر كذا، ولا ينبغي أن يُعدَّ به عن هذا الظاهر لأن يُقال : إنما المراد الإخبار بأن الزمان زمان الصيف، وأن الشهر شهر كذا؛ إذ لقائل أن يدعى مثل ذلك في ظرف المكان مع الجهة فيقول في قوله : زيدٌ في مكان كذا : إن المعنى : مكان زيد مكان كذا. وعند ذلك يستوى الظرفان في الإخبار بهما عن الجهة.

فإن قيل : إنما القصد الأول في ظرف المكان الإخبار بأن «زيد» مستقرٌ فيه.

قيل : وكذلك القصد في (النحو)^(٤) قولهم : نحن في شهر كذا، أو

(١) أ : جان.

(٢) عن س، ف.

(٣) الخصائص ١/١ - ٢٥٦. وانظر في هذا الموضع من الباب إحالات الحق على كتاب سيبويه.

(٤) عن الأصل.

في زمان كذا، الإخبار بـ^(١) مستقرن فيه. وهذا مما يصعب الجواب عنه. ويؤيد هذا أن تعليهم امتناع الإخبار هنا بأنَّ كلَّ جُنْاحٍ تستلزم الأزمة لأنها موجودة فيها، فكأنَّ الإخبار بذلك إخبارٌ بعلم، يقتضي أنها إذا أخبر عنها بالزمان على حالٍ من الأحوال التي تختلف بحسبها الأزمان أو الجثث مما لا يكون معلوماً للمخاطب^(٢)، لزم الجوازُ للأحداث وظروف المكان. وقد علل ابن الباري المنعَ بأنَّ متعلقَ ظرف الزَّمان لا دلالة عليه مع الجثث، فإذا قلت : زيدُ الْيَوْمِ، صلح لأشبياء كثيرة، لجواز أن يكون المعنى : منطلق اليوم، أو مقيم، أو غير ذلك. ولم يقصِّرْ الاستعمال على معنىٍ بعينه، كما قصر ظروف المكان، وكما قصر ظروف الزمان مع الأحداث على معنىٍ كائن أو استقر. ولو قُصِّدَ غير ذلك لم يجز الحذف. فعلى هذا إذا فرضَ قصد الاستعمال لبعض ظرف الزمان مع الجثة على معنىٍ كائن أو استقر، كتلك الموضع، جاز الإخبار بها. وهذا لا مدح في، بل هو أمرٌ معقولٌ موافقٌ للمنقول. وعلى الجملة فهذا الاختلافُ راجعٌ إلى اختلاف^(٣) في عبارة لا اختلاف^(٤) في معنىٍ. والله أعلم.

والجثة : شخصُ الإنسانِ قاعداً أو نائماً^(٥)، كذا قال الجوهرى. فخصة
بإنسان كما ترى. واستعمالُ النحوين له على ما هو أعمَّ من ذلك، فالجثة
عندهم : شخصٌ كُلُّ متشخصٍ^(٦).

(١) : **بأنَّ** وقد كانت كذلك في الأصل ثم عدلت إلى : **يائِنَّ**.

(٢) في الأصل، أ : المخاطبين. والمثبت عن س، ف.

(٣) في الأصل، أ : الاختلاف.

(٤) في الأصل : لاختلف فيه معنى.

(٥) في الأصول كلها : قائمًا، والمثبت عن الصحاح، وفي اللسان : «فَإِمَّا الْقَائِمُ فَلَا يُقَالُ جُثَّةٌ، أَنَّمَا يُقَالُ : قَامَتْ لَا قَعَتْ».

(٦) في صلب الأصل : شخص . وفي أ ، س : مشخص . والمثبت عن هامش الأصل ، ف.

وقوله : «فَاخْبِرُوا» ، أراد : أَخْبِرْنَ ، بنون التوكيد ، فأندلها للوقت
اللَّا ، وذلك سائِنَغ^(١).

وَلَا يَجُوَرُ الْمُبْتَدَأ بِالنَّكْرِ
مَا لَمْ^(٢) يُفْدَ كَعِنْدَ زَيْدِ نَمِرَةٍ
وَهَلْ فَتَىٰ فِيْكُمْ فَمَا خَلَّ لَنَا
وَرَجُلٌ مِّنَ الْكَرَامِ عِنْدَنَا
وَدَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلٌ
بِرٌّ يَزِينُ . وَلَتَقِسْ^(٣) مَالَمْ يُقْلَ

أعلم أنه لما كان الغرض من الكلام حصول الفائدة، وكان الإخبار
عن غير مُعْيَنٍ لا يفيد، كان أصل المبتدأ التعريف. ولهذا إذا أخبر عن
معرفة لم تتوقف الإفاداة على أمر زائد سوى التعريف، بخلاف النكارة /، ٢٩٦
فإن الفائدة في الإخبار عنها تتوقف على أمر زائد. قال المؤلف : ويلزم
من كون المبتدأ معرفةً أن يكون الخبر نكرةً في الأصل لأمرتين، أحدهما:
أن كونه معرفة مسبوقة بمعروفة يُهُمُ كونهما صفة و موضوعاً، فيجيء الخبر
نكرةً لرفع التوهّم.

والثاني : أن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل من الفاعل،
والفعل يلزم تكيره، فاستحق الخبر لشبيهه به أن يكون راجحاً تنكيره على
تعريفه^(٤). ثم إنّه يتتصور فيما أربعة أقسام :

(١) في س، ف : «وذلك غير سائِنَغ». وهو خطأ.

(٢) كذا بالياء، وهي رواية المؤلف، وانظر آخر شرحه على هذه الآيات.

(٣) كذا بتاء الخطاب، وهي رواية المؤلف أيضاً، وشرحه يتبّع عليها.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٥٨.

أحداها : أن يكونا معاً معرفتين، فهذا جائز، ولا يحتاج مثله إلى التنبيه على حصول الفائدة، لفبة وجودها فيهما. وسكت الناظم على التنبيه على هذا القسم يدلّ على ذلك، فإن فرض فيه عدم الفائدة فذلك يخرج باشتراط الإفادة في الكلام. وأيضاً قوله : «ولا يجوز الابتداء بالنكرة»، قد يفهم أن المعرفة يُبتدأ بها، فيدخل هذا القسم فيما يجون، لأن الابتداء فيه بالمعرفة. ومثال ذلك : {الله ربكم ورب آباءكم الأولين^(١)، و (محمد رسول الله)^(٢)، و زيد أخوك، وهذا عبد الله، وشبه ذلك.

والثاني : أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة، فهذا جائز، ولا يفتقر إلى اشتراط تحصيل الفائدة لما تقدم آنفاً. وأيضاً قد نبه بالمفهوم على جواز الابتداء به، ولم يقيّد الخبر بتعريف دون تنكير، فدخل هذا كما دخل ما قبله. ومثاله : {والله علیم حکیم^(٣)} {وهو علیم بذات الصُّور^(٤)}، وزيد قائم. وما أشبه ذلك.

والثالث : أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة.

والرابع : أن يكونا جميماً نكرين.

وهذان القسمان داخلان تحت نصه وقوله : «ولا يَجُوزُ الابْتِدا بِالنَّكِرَةِ مَالْمَ تُفْدَ

(١) الآية ١٢٦ من سورة الصافات، وبالرفع قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وأبو بكر عن عاصم. انظر السبقة ٥٤٩.

(٢) الآية ٢٩ من سورة الفتح.

(٣) الآية ٢٦ من سورة النساء.

(٤) الآية ٦ من سورة الحديد.

فنبه على أن^(١) أصل النكرة والغالب (فيها)^(٢) إذا وقعت مبتدأً أن لا تُقيَّد، فلا يجوز الابتداء بها، فإن وجِدَ في بعض ذلك فائدة جاز الابتداء بها.

وهذا التقسيم الرباعي لم يعتقد^(٣) به الناظم، وإن كان قد نبه عليه في «التسهيل^(٤)»؛ إذ لا كبيِّر ثمرة في ذلك. وأيضاً فإن الخبر يقع ظرفًا وحرف جرًّا وجملة. ولا يسمى شيء من ذلك معرفًا ولا نكرة، وإنما يوصف بذلك ما وقعت موقِعه، فاستغنى عن الكلام في تنكيره أو تعريفه.

ثم إن الناظم نبه على شيء يجِب التبييه عليه، وهو أن الابتداء بالنكرة ليس مقتصرًا به على مواضع من الكلام دون آخر، ولا محصورة بشروط تتعدد، وإنما المعتبر في ذلك حصول الفائدة^(٥) عند الابتداء بها. وذلك أن من المتأخرین من يقول : لا يبتدأ بالنكرة إلا بشروط. ثم يذكر من الموضع التي وقعت فيها الفائدة مثل ما ذكره الناظم، كالجزولي، وابن عصفور في المقرب^(٦)، وابن أبي الربيع في البسيط، وغير هؤلاء فيوهم كلامُهم أن الابتداء بالنكرة مقصور على تلك الموضع، وأن ما عداها غير عن ذلك، وليس كذلك. وذلك أن السبب الذي لأجله امتنع الابتداء بها عند النحويين المتقدمين كُلُّهم، ومن اعتَبر كلامُهم من المتأخرین، إنما هو عدم الفائدة في الإخبار عنها، والشروط التي يذكر هؤلاء

(١) سقط من غير الأصل.

(٢) عن هامش الأصل ، س، ف.

(٣) كذا في صلب الأصل، ١ . وفي هامش الأصل، س، ف : يعبأ.

(٤) انظر التسهيل ٤٦، وشرح ابن مالك ورقة ٥٨.

(٥) في النسخ كلها : على، والمثبت عن هامش الأصل.

(٦) المقرب ١/٨٢، والبسيط ٤١٤ - ٤١٨.

إنما ساغ الابتداء بالنكرة عندها لوجود الفائدة معها في الاخبار، ولا يمكن أن / يكون ماعدّوا مقصوراً عليه الابتداء بالنكرة، فالاشتغال ٢٩٧ بتعديادها دون التبّيه على أصل ذلك عناً لا فائدة فيه. ولذلك لما ذكر الناظم منها جملة على جهة التمثيل ختم بقوله : «ولتقسِّ مالم تُقل». اتكالاً على تحصيل أصل المسألة. وإنما يذكر متقدمو النحوين في هذا كسيبوبيه^(١) والأخفش والبرد وابن السراج ما يكفر وجوده مما يُسمى الابتداء فالنكرة لوقع الفائدة بذلك، كالوصف والعموم، ولا يوجد لهم في ذلك حصر، والدليل أن المعتبر عندهم في ذلك الجواز والمنع إنما هو حصول الفائدة وعدتها، أنه^(٢) قد تُصنف النكرة ثم لا يكون في الاخبار عنها فائدة، فلا يجوز الاخبار عنها. نص على ذلك سيبويه فقال في باب «كان» : «ألا ترى أنك لو قلت : كان إنسانٌ حليماً، أو كان رجلٌ منطلاقاً، كنت تُلِبسُ، لأنَّه لا يُستترُّ أن يكون إنسانٌ هكذا^(٣)». فهذا نص بأنَّ المانع من ذلك فقد الفائدة^(٤) في الخبر. وقال في باب بعده، بعد ما ذكر «ما أحد مثلك»، لا، وأمثلة نحوه : « وإنما حسن الاخبار هنا عن النكرة لأنَّ المخاطب قد يحتاج إلى أن تُعلمه هذا^(٥)». وتنَّمَّ هذا المعنى ثم قال : « ولو قلت : كان رجلٌ في قومٍ عاقلاً، لم يحسنُ، لأنَّه لا يُستترُّ أن يكون في الدنيا عاقل^(٦)». فهذا نصٌّ أيضاً بـأنَّ الصنعة إذا لم تكون مفيدة،

(١) الكتاب ٣٢٩/١، والمقتضب ١٢٧/٤، والأصل ٦٣/١.

(٢) في صلب الأصل : لأنَّه، والثبت من غيره. وفي هامش الأصل مصححاً : أنك قد تتصف.

(٣) الكتاب ٤٨/١.

(٤) في صلب الأصل : الإفاده، والثبت عن هامشه.

(٥) الكتاب ٥٤/١.

فوجودها كعدمها. وذكر أيضًا ذلك المبرد في «المقتضب»^(١)، والأخفش في «الأوسط» وشفقى فيه ابن السراج في «الأصول» وقال في بعض كلامه : « وإنما يُراعى في هذا الباب^(٢) الفائدة، فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز، وإنما^(٣) فلا معنى له في كلام^(٤) العرب ولا في كلام غيرهم^(٥) ». فلأجل هذا اعنى الناظم ببيان الموجب للابتداء بالنكرة، ولم يحفل بحصْرٍ مالا ينحصر. ثم أخذ يذكر أمثلةً مما حصلت فيه الفائدة فجاز الإخبار، وهي ستة :

أحدها : « عند زيد نِسْرَة ». فهذا مبتدأ قد أُخْبِرَ عنه بظرف مختص بإضافته إلى معرفة، وقدم عليه، فحصل بسبب ذلك الإفاداة^(٦). ولو قُدِّمَ هذا المبتدأ لم يُفْدِ الإخبار إذا قلت : نِسْرَة عند زيد. وكذلك لو كان الظرف غير مضاف أو مضافاً إلى نكرة نحو : مكاناً رجلاً، أو عند رجل نِسْرَة. فإذا كُلِّ نكرة أُخْبِرَ عنها بمثيل هذا الإخبار المفيد جاز الابتداء بها. وال مجرور في حكم الظرف إذا قلت : في الدار رجل، ولزيد مالٌ. وما أشبه ذلك. وكذلك إذا قلت : أمام زيد رجل، وخلفك غُلَام، وأمام بكر فرس، ونحو ذلك.

ولأنما أفاد الابتداء بالنكرة على هذا الترتيب، لأن تقديم الظرف والمجرور نَصٌّ في أنه الخبر، وأما إذا قلت : نِسْرَة عند زيد، فإن الظرف يحتمل أن يكون صفة للنكرة، فيينتظر السامع الخبر. فَقُدِّمَ [لرفع]^(٧) هذا الاحتمال.

(١) المقتضب .٨٨/٤.

(٢) في الأصول لابن السراج : « هذا الباب وغيره »

(٣) في الأصول : « وما لم يفده ».

(٤) في الأصول : « في كلامهم غيرهم ». وقع فيه سقط. وصوابه ما هنا.

(٥) الأصول .٦٤/١.

(٦) في هامش الأصل : الفائدة.

(٧) عن هامش الأصل، س ، ف.

هذا توجيه ابن مالك في الشرح^(١)، ورده بعض النحوين بأن ذلك الاحتمال غير بالغ بدليل قولهم : زيد القائم، والقائم بإجماع النحوين يجوز أن يكون صفة، ولا يلزم أن يتقدم على المبتدأ لهذا الاحتمال باتفاق. وأجاب ابن عصفور عن هذا بالفرق بينهما من جهة أن النكرة أحوال للوصف من المعرفة^(٢). وقد وجَّهَ بغير هذا.

والنَّمَرَةُ : بُرْدَةٌ من صوف ثلبيها الأعراب. **والنَّمَرَةُ** أيضاً : مؤنة النَّمَرُ، وهو سَبَعُ أَخْبَثُ من الأسد. والجمع : نُمُورٌ.

والمثال الثاني : «هل فَتَّى فِيْكُمْ؟». وهو نكرة تقدمها / أداة استفهام، ٢٩٨ فحصلت الفائدة بسببه. وجَّهَ حصولها أن الاستفهام سُؤالٌ عن غير معينٍ ليُعَيَّنَ في الجواب، فهو لا يقتضي فيما دخل عليه إلا إبهامه، فأشبه أداة العموم الحاصرة، فحصلت الفائدة. ويشمل هذا المثال بالمعنى كُلُّ أداةٍ من أدوات الاستفهام، نحو : أَرْجُلُ^(٣) عَنْكَ أَمْ امْرَأَةٌ؟ ومن في الدار؟ وما جاءَ بِكَ؟ وَأَيُّ رَجُلٍ قَائِمٌ؟.

والمثال الثالث : «ما خَلَّ لَنَا». وهذا نكرة تقدمها أداة نفي، فأفاد بسبب ذلك. وجَّهَ حُصُولِ الفائدة أنَّ النكرة في سياق النفي تَعُمُّ، وإذا عَمَّتْ كان مدلولُ النكرةِ جميعَ أفراد الجنس، فصارت النكرةُ عَدَ ذلك في معنى المعرفة، فأفادت.

والخِلْ وَالخَلِيلُ : الصاحبُ الذي خَلَّصَتْ مَحْبَبَتُه.

(١) شرح التسهيل .٥٨.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤٣.

(٣) همزة الاستفهام غير ثابتة في ٢، وقد أضيفت إلى مطلب الأصل.

والمثال الرابع : «رَجُلٌ مِنَ الْكَرَامِ عِنْدَنَا». فرجل نكرة موصوفة بقوله : «مِنَ الْكَرَامِ» أى : كائن من الكرام، أفاد الابتداء بها لأجل وصفها، لأنك لو لم تتصِّفَها فقلت رجل عندنا، لم يُفْدِ، كما أنك لو أزألت حرف النفي أو حرف الاستفهام من المثالين قبْلَ فعلت : «فَتَيْفِيكُمْ» و «خَلَّ لَنَا»، لم يحصل معنى يُفَادُ^(١). ومثل ذلك قوله تعالى : {وَلَعَبَدُ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ^(٢)}، {وَلَامَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ^(٣)}.

وإنما أفادت هنا لأن النكرة إذا وُصِّفت أفادها الوصف بعض اختصاصٍ فتقرُّبُ بذلك من المعرفة، فتحصل الفائدة؛ قال سيبويه : «ولو قلت : كان رجل من آل فلان فارساً^(٤)، حَسْنٌ؛ لأن هذا قد يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ تُعْلَمَ أَنَّ ذَلِكَ فِي آل فلان، وقد يجهله^(٥)، ووصف النكرة [الذى]^(٦) أَشَارَ إِلَيْهِ يُصْنُدُ عَلَى أَرْبَعَةِ أُوْجَهٍ، وَجَمِيعُهَا تَحْصُلُ الْفَائِدَةَ فِي الْابْتِداءِ بِالنَّكْرَةِ بِسَبِيلِهِ :

أحدما : هذا، وهو أن يكون الوصف والموصوف معًا ملفوظاً بهما، وهو ما مثل الناظم.

والثاني : أن يكون الوصف مقدراً، نحو : السمن متوان بدرهم. فمتواز : مبتدأً محذف الصفة، والتقدير : متواز منه بدرهم. ومنه أيضاً قوله تعالى : {يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ، وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهْمَتُمُ أَنفُسَهُمْ^(٧)}، قوله : (وطائفة) : مبتدأ

(١) أى : يعاد.

(٢) الآية ٢٢١ من سورة البقرة.

(٣) في الأصل : فارس.

(٤) الكتاب ٥٤/١.

(٥) عن هامش الأصل.

(٦) الآية ١٥٤ من سورة آل عمران.

في تقدير الوصف، أى : وطائفة أخرى، [أو] وطائفة من غيركم. كذا قدره المؤلف^(١)، يعني المنافقين. ومنه قولُ امْرِيَّ القيس^(٢) :

إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهِ مَا أَنْحَرَفَتْ لَهُ
بِشِقٍّ، وَشِقٌّ عِنْدَنَا لَمْ يُخْرُجْ
أَى : وَشِقٌّ أَخْرُّ غَيْرُ مُحَوَّلٍ.

والثالث : أن يكون الموصوف محنوفاً، وقامت الصفة مقامه، نحو قوله : ضاحك في الدار. وحکاہ ابن عُصَفُور عن الكوفيين^(٣). وهو صحيح في الاعتبار.

والرابع : أن تكون النكرة موصوفة من جهة المعنى، وذلك في التصغير، نحو : رُجَيلٌ في الدار. كأنه قال : رَجُلٌ صَغِيرٌ في الدار. ولذلك لا يعمل اسم الفاعل إذا صُفِرَ، كما أنه لا يعمل إذا وُصِفَ قبل العمل^(٤). فالمصَفَرُ عندهم بمنزلة الموصوفة فهذه الأقسام الأربع يشملها كلامُ الناظم، لأنَّه أتى بمثالٍ النكرة في موصوفة، كأنه^(٥) قال النكرة الموصوفة يجوز الابتداء بها لإفادتها. وهذه العبارة تشمل ما كانا فيه ملفوظاً بهما، وما لا، وإنْ فلو كان مراده ما لفظ فيه بهما لأولئك أنَّ الوصف على غير ذلك لا يفيد، فلا يُبْتَدِأ بالنكرة إذ ذاك. وهذا غير صحيح.

(١) شرح التسهيل، ورقة ٥٨.

(٢) بيوانه ١٢.

(٣) شرح الجمل لابن عصافور ٣٤١/١.

(٤) انظر البسيط لابن أبي الريبع ٩٠٨.

(٥) س، ف : فكانه.

والمثال الخامس : «رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ». فهنا نكرا تعلق بها معمول، وهو المجرور، ففقد الإخبار عنها. ولو لم يتعلّق بها شيءٌ لما أفادت، نحو : رَغْبَةٌ خَيْرٌ. ويجري مجرى هذا ما كان مثلاً في كون النكرا عاملة^(١) في معمول. ومن ذلك قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : / ٢٩٩ «أَمْرٌ بِمُعْرُوفٍ صَدْقَةٌ، ونَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدْقَةٌ»^(٢). ويدخل في عداد هذا الصفة إذا رفعت الفاعل - على مذهب الأخفش^(٣) - نحو : قائم الزيدان؛ إذ هو لا يشترط الاعتماد. ومهماً أيضاً قوله : قولُ الْخَيْرِ أَحْسَنُ مِنْ قُولُ الشَّرِّ، وإكرامُ زَيْدٍ عَمْرًا حَسَنٌ. وما أشبه ذلك.

ووجه الإفادة هنا أن النكرا قد حصل لها بالمعمول بعض الاختصاص، كما حصل لها بالصفة، فأشبهت المعرفة بقربها^(٤) منها، فأفادت.

والمثال السادس : «عَمَلٌ بِرٌّ يُزَيِّنُ». وهنا نكرا أضيفت إلى نكرا فقداد الابتداء بها، وأيضاً نكرا لم يرد واحداً من جنسها دون غيره، فاحتمل المثال القصدين.

أما الأول فهو الظاهر لوجود الإضافة، ومنه في القرآن الكريم (وَجَزَاءُ سَيِّئَاتِ سَيِّئَاتِهَا)^(٥). وفيه^(٦) أيضاً : (وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ

(١) في الأصل، ١ : عامة. والمثبت عن س، ف.

(٢) مسلم، كتاب المسافرين، ٤٩٩، وكتاب الزكاة، ٦٧، ومستند الإمام أحمد ٥/١٦٧.

(٣) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك، ٣٢٢، والمساعد ٢٠٨/١.

(٤) في الأصل، ١ : فقربها. والمثبت عن س، ف.

(٥) الآية ٤٠ من سورة الشورى.

(٦) ١ : ومنه.

جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا^(١). وفي الحديث : (خَمْسَ صَلَواتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى
الْعِبَادِ^(٢)).

ووجه الإفادة هنا ما في الإضافة من إعطاء الاختصاص المقرب من
المعرفة.

وأما الثاني فهو ممكن^(٣) أن يريده وإن كان فيه إضافة؛ إذ هو في ذلك
مرادف لما لا إضافة فيه، وذلك أن قولهم : تَمْرَةٌ خَيْرٌ من جَرَادَةٍ^(٤)، ورجلٌ خَيْرٌ
من امرأة. لم يُرِيدُوا فيه واحداً معيناً، ولا أيضاً الجنسَ كُلُّهُ، وإنما أرادوا أنَّ
واحداً من هذا الخبر - أَيْ واحِدٌ كَانَ - خَيْرٌ من واحدٍ من هذا الجنسِ، أَيْ
واحدٌ كَانَ. فالنكرة هنا لِمَا كانت المراده بغير عينها في القصدِ الأولِ، كانت في
الإخبار عنها كالمعرفه إذا كانت مراده بعينها، فحصلت الفائدة. وأيضاً لما لم
يكن المرادُ واحداً بخصوصه، أشبه الاسم العام، ففائد الإخبار. وكذلك الحكم
في مثال الناظم وإن كان مضافاً؛ لأن قوله : «عَمَلٌ بِرٌّ يَزِينُ» يمكن أن يُرَادَ به :
عمل بَنِي، أَيْ عَمَلٌ كَانَ، كأنه يقول : أَيْ عملٌ كَانَ من أَعْمَالِ الْبَرِّ اتصفَ به
الرجلُ فهو يَزِينُه. وهذا صحيح في هذا القصد.

وقد جعل قولهم : تَمْرَةٌ خَيْرٌ من جَرَادَة، مما قصد به العموم، وبه قال
المؤلف في الشرح^(٥)، وهو سبب الإفادة، على قوله. وقال غيره. إن^(٦) سبب

(١) الآية ٢٧ من سورة يونس.

(٢) الموطأ، كتاب صلاة الليل، باب الأمر بالوتن . ١٢٣

(٣) س، ف : معن.

(٤) نسبة الناظم في شرح التسهيل ٥٨ إلى ابن عباس - والاثر في موطأ مالك، كتاب الحج ٤١٦
منسوباً إلى عمر، رضي الله عنه.

(٥) شرح التسهيل، ورقه ٥٨

(٦) س، ف : «بل سبب».

الإفادة هنا قصد المفاضلة بي نوعين، فهو الموجب لذكر واحد لا يدل على العموم. ولو قال الناظم هنا : «وَعَمِلَ بِرٌّ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِ شَرٍّ»، أو شبه ذلك، لكان مثلك . فهذه ستة أمثلة مما وقع فيها الابتداء بالنكرة لإفادته، أتى بها ليرشد بها إلى مواضع^(١) الإفادة في الابتداء بالنكرة، ولذلك أتم المسألة بقوله : «وَلَتَقِسْ مَا لَمْ يُقْلَ». يعني أن مواضع الإفادة غير محصورة فيما^(٢) قيل هنا، بل القياس جاري في كل نكرة أفاد الابتداء بها، ليس على ما يظهر من كلام هؤلاء المتأخرین الذين يحصرون الإفادة في مواضع^(٣) توهם أن الإفادة لا تتعداها، وإن كان قد صدّهم كقصد الناظم فإنهم لم يصرّحوا به حتى تتبين مرادهم، كما بين الناظم مراده، والإفلو أرادوا ظاهر كلامهم لكان غير صحيح، من حيث تحرّجت^(٤) لهم مواضع كثيرة أفاد فيها الابتداء بالنكرة وليس لها عددا.

وليس فيما عدوا موضع إلا ويتصور فيه^(٥) عدم الإفادة. ويتبين ذلك بحول الله، وبه يتم شرح كلام الناظم، أما الذي نقصهم فيذكر إثر هذا / ٣٠٠ وأماماً أن ما عدوا يتصور فيه عدم الإفادة فلأن الموضع الأول مما ذكر الناظم لا يختص بالإفادة، لو قلت : عند الناس درهم، أو في الدنيا رجل، لم يُفِدْ، وهو في القيود^(٦) مثل : «عند زيدٍ نمرة».

(١) موضع. وقد أضيفت الألف إلى الأصل.

(٢) في صلب الأصل، أ : «فيها»، والمثبت عن هامش الأصل.

(٣) كذا في صلب الأصل، أ. وفي غيرهما : «مواضع محصورة»، ولا داعي لهذا الوصف.

(٤) كذا في صلب الأصل، أ. وفي غيرهما : عجزت.

(٥) في الأصل ، أ : فيها. والمثبت عن هامش الأصل.

(٦) أ : والقيود.

والثاني كذلك؛ إذ قلت : هل امرأة في الأرض؟ وهل شخص عاقل؟ ونحو ذلك لم يحصل به فائدة؛ إذ لا يستفهم أحدٌ عن مثل هذا، لضرورة العلم به وكذلك الثالث إذا قلت : ما حمار^(١) يمتلكم. وما بحر لنا. وما أشبه ذلك.

وكذلك الرابع، قال سيبويه : «لوقلت : كان رجل في قوم عاقلا، لم يحسن لأنه لا يستذكر أن يكون في الدنيا عاقل^(٢). ومثل هذا لا يُفيد كثير التأثير والافتراض.

ولو قلت في الموضع الخامس : أكلَ للخبز مفعول، وشربَ للماء معمولٍ به. وما أشبه ذلك، لكان عبئاً^(٣) من الكلام.

وكذلك السادس إذا قلت : عملَ رجلٌ موجود، وخبر^(٤) امرأة سمع، وغلام إنسان قائم.

فهذه أمثلةٌ مثل الأمثلة التي أتى بها الناظم، ولم يحصل بها فائدة زائدة فيتحقق^(٥) ما قال : «مالِم يُفْدِن»، قوله : «ولتَقِسْ مالم يُقْلِن»، أي : اعتبر ما حصلت به الفائدة فأجز الابتداء به.

وأكثر ما ذكر هؤلاء المتأخرین من ذلك، على ما جمعه بعض شيوخنا،عشرون موضعاً، تقدم للناظم منها^(٦) ما ذكر، ومنها :

(١) في هامش الأصل : جماد.

(٢) الكتاب ١/٥٤.

(٣) كذا في الأصل، أ. وفي س، ت : عتبًا. والعَتَبُ قد يرا ويه الشدةُ والفسادُ ، ولكن لم أجده إلماستعملنا في سياق النفي، يقال مثلاً : ما في هذا الأمر تقبلاً ولا عتب، أي : شدة، ويقال أيضاً : ما في طاعة فلان عتب، أي : التواء.

(٤) في الأصل : «خير».

(٥) في أ : «فيجي».

(٦) في الأصل، أ : ما ذكر منها. والمثبت عن س، ف.

أن يكون في المبتدأ معنى العموم كقوله تعالى : {كُلُّهُ قَاتِلُونَ^(١)}، (فَلَمْ^(٢)
كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِرٍ^(٣)}.

ومنها : أن يكون فيه معنى الحصر، نحو قولهم : شيءٌ ما جاءَ بكِ، وشرٌّ
أَهْرَارُ ذَا نَابٍ، لأنَّه مُقدَّرٌ بالفاعل، أى : ما جاءَ بكِ إِلَّا شَيْءٌ، وَمَا أَهْرَارُ ذَا نَابٍ إِلَّا
(٤) شَرٌّ.

ومنها : أن يكون فيه معنى الدعا، نحو قول الله تعالى : {سَلَامٌ عَلَى إِنْ
يَاسِينَ^(٥)}، وقولهم : سلامٌ عليكم. وقال تعالى : {وَيَلِّ الْمُطَغْفِينَ^(٦)} و{وَيَلِّ يَوْمَنَدِ
لِلْمَكْذِبِينَ^(٧)}.

ومنها أن يكون فيه معنى التَّعْجِبِ، كقولهم : عَجَبٌ لِزِيدٍ! ومنه عند طائفةٍ :
ما أحسنَ زِيداً! في مذهب سيبويه^(٨) وغيره^(٩) عنه ابن مالك : بأن يكون فيه
معنى^(١٠) الإبهام . وهو صحيح في : ما أحسنَ زِيداً! كما قال.

ومنها : أن يكون فيه معنى الشرط، نحو : من يكرِّمْنِي أَكْرِمْهُ. فمن :

(١) الآية ١١٦ من سورة البقرة.

(٢) الآية ١٨٤ من سورة الإسراء.

(٣) الكتاب ١/٣٢٩، ومجمع الأمثال للميدان ٢/١٧٢، واللسان : هرد.

(٤) الآية ١٢٠ من سورة الصافات.

(٥) الآية ١ من سورة المطففين.

(٦) الآية ١٥ من سورة المرسلات.

(٧) قال سيبويه ١/٧٢ في معنى «ما أحسن عبد الله» : «زعم الخليل أه بمنزلة قوله : شيءٌ أحسن عبد الله، ودخله معنى التعجب».

(٨) أ : «وعبر به عنه».

(٩) أ : «بأن يكون فيه معنى الشرط الإبهام». وهو خطأ سببه انتقال النظر إلى الفقرة التالية.

(١٠) التسهيل ٤٦، وشرحه ورقة ٥٨.

مبتداً، خبره : پکرمنی.

ومنها : أن يكون فيه معنى الفعل، وهو داخل في تمثيل الناظم بقوله:
«ورغبة في الخير خير، ويعمّ معنى الفعل أيضاً ما فيه معنى الدعا»، ومعنى
التعجب في قوله : عَجَبْ لزید.

ومنها : أن يكون في جواب من سأله بالهمزة وأم، فقال : أرجل في الدار
أم امرأة؟ فإن جواب ذلك أن يقال : رجل، أمي : في الدار. لانحصر الجواب بين
الاسمين، فلا يكون الجواب إلا بأخذهما.

ومنها : أن يكو مقرونا ببوا الحال. وهذا راجع إلى ما قالوه من التنوع،
لأنه مثل بقوله : {وَطَائِفٌ قَدْ أَهْمَتُهُمْ^(١)} .. الآية. وكلامها راجع إلى النكرة
الموصوفة كما مر وقد مثله المؤلف يقول الشاعر^(٢) :

رَحْلَنَا فَسَلَّمَنَا، فَسَلَّمَ كَارْهَا

عَلَيْنَا، وَتَبْرِيعُ مِنَ الْوَجْدِ خَانقٌ

ومنها : أن يكون معطوفاً أو معطوفاً عليه . أما عطفه^(٣) فهو ما أنشده^(٤)
المؤلف من قول الشاعر^(٥) :

عِنْدِي اصْنَطِب سَارُوشْكَوْي عِنْدَ قَاتِلَاتِي
فَهَلْ بِأَعْجَب مِنْ هَذَا الْمُرْؤ سَمِعَا؟!

الآية ١٥٤ من سورة آل عمران. (١)

(٢) ابن الونية، بيوانه ٥٣، والحماسة ٢٧/٢، والمفنى ٤٧١، وشرح شواهد المفنى ٣٥/٧ - ٣٧.

١ : «أما عكسه» (٣)

(٤) فـ، غير الأصل : أنشد.

(٥) البيت في شرح التسهيل، درقة ٥٨، ومغني اللبيب ٤٦٨، وشرح شواهد المغني للبغدادي ٣٢/٧.
فلم ينس.

وأما العطف عليه فنحو^(١) قول الله تعالى : {طَاعَةً وَقَوْلًا مَعْرُوفًا^(٢)} . على أن يكون التقدير : طاعة وقول معروف أمثل . وهو أحد تقديرى سيبويه^(٣) . وقالوا : شهر ثرى، وشهر ترى، وشهر مرعنى^(٤) .

ومنها : الجريان مجرى المثل، كقولهم : أمت في الحجر لافيك^(٥) . ومنها : أن يكون فيه معنى الأمر، نحو قول الله تعالى : {فَنَظَرَةً إِلَى مَيْسَرَةٍ^(٦)} .

ومنها : أن يتقدم على النكرة شيء من معمول خبرها، كقولهم : فيها أسد رابض - فأسد : مبتدأ، ودابض هو الخبر، وفيها : متعلق برابض، لقول العرب إن فيها أسدًا رابضًا.

(١) فيما عدا الأصل : «قول».

(٢) الآية ٢١ من سورة محمد.

(٣) في الكتاب ١٤١/١ : «فإِنما أَنْ يَكُونَ أَصْمَرُ الْأَسْمَاءِ وَجَعَلَ هَذَا خَبْرَهُ، كَانَهُ قَالَ : أَمْرٌ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ، أَوْ يَكُونَ أَصْمَرُ الْخَبْرِ فَقَالَ : طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ أَمْثَلٌ». وانظر الكتاب ١٣٦/٢ .

(٤) الكتاب ٨٦/١ . وأمثال ابن الشجري ٣٢٦/١ ، ونتائج الفكر السهيلي ٤٣٧ ، ومجمع الأمثال للميداني ٣٧٠/١ ، ومفتني الليبي ٤٧٢ .

يقول ابن الشجري : «أي شهر نو ثرى ، والثرى : التراب الندى . والثاني حذفوا منه العائد إلى الموصوف وحذفوا معه المفعول ، أي : شهر ترى فيه أطراف العشب . والثالث حذفوا منه المضاف ، أي : شهر نو مرعنى» .

وموطن الشاهد هو عطف «شهر ترى» الموصوف بالجملة على «شهر ثرى» حيث لا مسوغ للابتداء به إلا العطف عليه ، على نحو ما في الآية الكريمة.

ويقول الميداني : « وإنما حذف التثنين من ثرى ومرعنى في المثل لمكرمة « ترى » الذي هو الفعل ». الكتاب ٣٢٩/١ ، والخصائص ٣١٨/١ ، وشرح السيرافي ٩٢/٢ ، ونتائج الفكر السهيلي ٤١٠ . ويقول ابن جنی : « والأمت : الانخفاض والارتفاع والاختلاف . قال الله عز وجل : [لا ترى فيها عوجا ولا أمتا] ، أي : اختلافا . ومعناه : أبقاءك الله بعد فناء الحجارة ، وهي مما توصف بالخلود والبقاء» .

(٦) الآية ٢٨٠ من سورة البقرة.

والذين خَصُوا الابتداء بالنكرة بمواضع معلومة لم يرتفعوا إلى هذا العدد. وإنما عدّها ابنُ أبي الربيع عشرة مواضع^(١)، وكذلك ابنُ عصفورٍ في المقرب نحواً من أربعة عشر موضعًا، ومنها أشياء متداخلة، فقد قصرَ عدُّهم، واقتضى حيث منع الجائزُ لم يذكره، وأيضاً فقد يفيدهُ في المثال الأول من أمثلة النظام حيث يكونُ الظرفُ أو المجرور غير مختص، كقوله عليه السلام : «في أربعين شاة»^(٢). وعليه نقول : في خمسٍ تؤْدِي شاة، وفي عشرٍ شاتان، وفي أربعين ديناراً دينار، وما أشبه ذلك. ويفيدُ أيضًا وإن لم يتقدم الظرف أو^(٣) المجرور، كقول أميرِ القيس^(٤) :

مُرْسَعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِيِّ

بِهِ عَسَمٌ يَبْتَسِمُ فِي أَرْنَبٍ

وحكى ابن الحاج عن شيخه الشلوبين أنه كان لا يمنع : رجلٌ في الدار - ولكن يقول : الأكثر^(٥) والأحسن في ذلك التقديم، كأنهم آثروا أن لا يقدموا إلا موضع الاهتمام والعناية.

فإن قلت : إن «مرسعة» كالخلفِ من^(٦) الموصوف.

(١) البسيط ١/٥٣٧ - ٥٤١.

(٢) سنن ابن ماجه، كتاب الزكاة، باب صدقة الغنم ٥٧٧.

(٣) في الأصل : بالمجرور.

(٤) بيانيه ١٢٨. ويقول المحقق في ٤١٣ إن الأمدى نسبة إلى أميرِ القيس بن مالك الحميري. وانظر اللسان، مادة : يسع وعسم. والمرسعة كالمعانة، وهي أن يؤخذ سير فيخرج فيدخل فيه سير، فيجعل في أرساغه - وهي ما بين الكف والذراع - دفعاً للعين - ويقال : مرسعة ومرسعة والعسم : يَسَّ في المرفق والرسغ توج معه اليد والقدم. وكان الحمقى يطلقون كعب الأرنب أيضاً كامعاذة. يقول أميرِ القيس لاخته هند : لا تنكح مثل هذا الرجل.

(٥) في الأصل : «الأكثر الأحسن».

(٦) أ : في.

قيل : الموصوف لم يتخصص ولا دلّ عليه دليل، فلا أثر له في تحسين الابتداء بالنكرة، كما أنه لا أثر للصفة في قوله : رجل من قوم عاقل^(١). وأيضاً فإن التقديم عند الشلوبيين لوضع الاهتمام والعنابة، كان المعنى : الدار فيها رجل، لا لمعنى آخر، يدل على ذلك التزام تقديمها حيث كان يسوي الابتداء بالنكرة باتفاق، وذلك قوله : ما في الدار رجل. فالأحسن في هذا تقديم الخبر لأنه الذي أوقع الفائدة الحاصلة بكونه معرفة. ولذلك حكى من كلامهم : ماله سبئولاً لبد^(٢)، وما في الدار أخذ. وفي التنزيل : {مَالَهُمْ مِنْ مُحِيطِنِ}[٣]، {مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ}[٤]. وهو كثير جداً في الدار رجل، من هذا بلا شك. وهو أحسن ما وجّه به هذا الموضع. وعلى هذا قد يفيد : هل فتى فيكم؟ بغير استفهام، وما خل لنا، بغير نفي، ورجل من الكرام عندنا، بغير صفة. فقد ثبت بهذا كلّه أن المقصود حصول الفائدة. وبالجملة ما يفيد وما لا يفيد إنما يرجع الحكم فيما إلى الأغراض والمقاصد الخاصة. بشخص شخص وحال حال. وقد يكون ما هو مفيد لشخص ما غير لآخر، ومحض^(٥) ما يختلف بحسب الأشخاص والأحوال والمقاصد صعب عسير. فالحق ما فعل الناظم، وعلى هذا القانون يجري الكلام في قوله في حد الكلام : «لفظ مفيد». فقد يكون الكلام

(١) أ : خاطل.

(٢) هذا مثل، اظر كتاب الأمثال لأبي عبيد ٢٨٨ - ٢٨٩. ومعناه - كما ذكر أبو عبيد - أنه لا شيء له. ثم يقول : وقد سمعت من يفسر السبئ والبد، قال : مما الشعر والمصوف، ولا أدرى من سمعته. وانظر اللسان، مادة : سبئ.

(٣) الآية ٤٨ من سورة فصلت.

(٤) الآية ٥٢ من سورة الأنعام.

(٥) أ : شخص.

مفيدةً في بعض الموضع دون بعض / كما تقدم، وذلك على إحدى ٢٠١
الطريقتين المذكورتين هناك.

وبقي من النظر في هذه المسألة النظرُ في قوله :

ولايَجُوزُ الْابْتِدَاءُ بِالنَّكْرِ ... مالم يُفَدِّ

إلى ماذا يرجع الضمير في «يُفَدِّ»؟ وهو محتمل وجهين :

أحدهما : أن يعود إلى الابتداء، أى : مالم يُفَدِّ الابتداءُ بالنكرة.
هذا هو الظاهر.

والثاني : أن يعود إلى غير مذكور، لكنه مفهوم من سياق الكلام،
وهو الكلام المبتدأ فيه بالنكرة، كأنه يقول : لا يجوزُ الابتداءُ بالنكرة إلا
إذا أفاد الكلام بذلك.

والفرق بين الأول والثاني : أن الأول يعطى أن الفائدة تحصل من
جهة النكرة لأنها موصوفة أو عامة، أو على حالة تقوم في الابتداء بها
مقام المعرفة، كما تبين. فالفائدة منسوبة للنكرة، لا لغيرها. وأما الثاني فلا
تتقيدُ الإفادة بذلك، بل المعنى أن الفائدة إذا حصلت من الكلام كانت
بسبب تقييد المبتدأ، أو تقييد الخبر لا المبتدأ، فالابتداء بالنكرة جائز.
وبيهـما فرق في الحكم، لأنـه قد يكون الابتداء بالنكرة جائزًا لا لسوغ فيها
نفسـها، بل لسوغ يعطيـهـ الخبر، إذا قـيـدـ بـقـيـدـ، لو^(١) لم يـقـيـدـ بهـ لم يـحـصـلـ
منـ الكلامـ فـائـدةـ، كـقولـكـ : «إـنـسـانـ صـبـرـ عـلـىـ الجـوعـ عـشـرـيـنـ يـوـمـاـ، ثـمـ
سـارـ أـرـبـعـةـ بـرـدـ فـيـ يـوـمـ، وـفـعـلـ كـذـاـ، وـتـصـرـفـ فـيـ كـذـاـ، وـهـوـ فـيـ سنـ
الـشـيوـخـ». فـهـذـاـ لـمـ يـوـجـبـ لـهـ فـائـدةـ إـلـاـ تـقـيـدـ خـبـرـ لـاـ تـقـيـدـ المـبـتدـأـ.

(١) اـ : اـ.

وهذا المنزعُ لابن الحاج في تقييده على «المقرب» لابن عصفور، ولم آره
لغيره. وفيه يقول : ما من مثال يمتنع لأجل الابتداء بالنكرة إلا وهو جائز إذا
كثرت قيودُ خبره، وذلك أنَّ امتناعه إنما هو لأنَّه لا ينكر أن يكون في الدنيا
مخبر عنه بمثل ذلك الخبر، قال : فإذا قيدت الخبر تقييداتٍ كثيرةً وضيقـت
عمومه، صار مفيداً، فجاز لذلك. قال وتمثيل ذلك أنَّ سببوبه قد نصَّ على
امتناع : كان إنسانٌ حليماً^(١)، فلو قيدت خبره - كما ذكرت - لساغ ذلك وجاز،
فكنت تقول : كان إنسانٌ حليماً عند قتل أحـب ولده إـليه. وأتى على آخر
الفصل.

فمثـل هذه الفائدة لم يعطـها تقييدـ المـبـداـ، ولا كانت من جـهـتهـ، فـلمـ يكنـ
عـوـدـ الضـميرـ عـلـىـ «ـالـابـتـادـ»ـ بـصـرـيـحـ فـيـ إـعـطـاءـ هـذـاـ المعـنىـ، بـخـلـافـ مـاـ إـذـاـ عـادـ
عـلـىـ الـكـلـامـ. وـالـلهـ أـعـلـمـ.

[ثم قال^(٢) :

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ إِنْ تُؤَخَّرَا

وَجَرْفُونَوْ التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا

لـماـ قـدـمـ أـوـلـاـ الـاحـکـامـ الـمـتـعـلـقـةـ بـكـلـ وـاحـدـ مـنـ الـمـبـداـ وـالـخـبـرـ عـلـىـ حـدـتـهـ وـذـكـرـ
الـتـعـرـيفـ بـكـلـ وـاحـدـ مـنـهـماـ، وـالـعـالـ [ـفـيـهـ]^(٣)ـ، وـماـ يـجـوزـ أـنـ يـقـعـ مـبـداـ أـوـ خـبـرـاـ -
أـخـذـ أـلـآنـ فـيـ ذـكـرـ بـعـضـ الـاحـکـامـ الـمـتـعـلـقـةـ بـكـلـ وـاحـدـ مـنـهـماـ بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ الـأـخـرـ،
وـذـكـرـ التـقـدـيمـ وـالتـاخـيـرـ، فـعـرـفـ أـوـلـاـ بـقـاعـةـ أـصـلـيـةـ^(٤)ـ، وـهـىـ أـنـ الـأـصـلـ فـيـ الـمـبـداـ

(١) الكتاب ٤٨/١.

(٢) عن هامش الأصل.

(٣) عن هامش الأصل، س، ف.

(٤) كما في هامش الأصل، س. وفي صلب الأصل، أ، ف : أصيلة.

أن يكون مُقدماً على الخبر، والأصل في الخبر التأخيرُ عن المبتدأ.
ولما كان كل واحد من الحكمين لازماً عن الآخر اقتصر على
أحدهما فقال : «والأصل في الأخبار أن تؤخراً». ولزم منه أن الأصل في
المبتدآت أن تقدم.

وقوله : «أن تؤخر»، يعني / عن المبتدآت، فحذفه للعلم به، لأن كلامه ٣٠٢
فيهما.

وما قاله صحيح؛ لأن المبتدأ – حسبما تقدم – عامل في الخبر،
ورتبة العامل التقدم على معموله، كال فعل وما أشبهه. وأيضاً فهو الكثير
في الاستعمال، والكثرة دليل الأصالة؛ وتقرر في الأصول أن الأصالة على
ثلاثة أقسام : أصالة قياسية فقط. وأصالة استعملالية فقط، وأصالة
مطلقة، وهي التي عَضَدَ القياسُ فيها الاستعمال^(١). والأصالة هنا من
القسم الثالث؛ لأن القياس قد عَضَدَ فيه الاستعمال؛ فالقياس أن العامل
مقدم على المعمول، والاستعمال أن هذا هو الأغلب في الكلام، أعني تقديم
المبتدأ وتأخير الخبر ثم أردف بأصل ثانٍ استعملائي، وهو إجازة تقديم
الخبر على المبتدأ فقال : «وجوزوا التقديم». يريد تقديم الخبر على المبتدأ.
 وإنما كان هذا أصلاً استعملائياً، لأن القياس غير عاضد له، بل هو
معارض، حيث اقتضى لزوم الخبر موضعه من التأخير، فلو لا السماع لا
قتصر على الأول. وجده هذا الأصل الاستعملائي أن العامل المتصرف في
نفسه حقه أن يتصرف في معمولة بالتقديم والتأخير مالم يُعرض عارض،
والمبتدأ متصرف في نفسه فينبغي أن يتصرف في معموله. والتصرف في

(١) انظر الخصائص لابن جنی ٩٧/١ - ١٠٠

المبتدأ : هو كونه باقياً على أصل وَضْعِه من كونه صالحًا لأن يكون فاعلاً^(١) أو مفعولاً ومضافاً. هكذا قالوا. والتصرف في العوامل : أن يكون العامل باقياً على أصله لم يتغير عن حاله الذي له بأصل الوضع، كخرج وخارج، وكذلك المبتدأ. فإن لم يكن كذلك لم يُسمّ متصرفاً، ولم يتصرف في معهوله. هذا يعني التصرف عند المحققين كالرمانى وغيره ومحل ببيان المسألة الأصول.

فإذا كان كذلك جاز في المبتدأ - الذي هو متصرف في نفسه - أن يتصرف في معهوله، وهو الخبر، بالتقديم عليه، فتقول : قائم زيد، ومُصلٌّ أخوه، وضربيته زيد، وقائم أبوه زيد. وما أشبه ذلك.

والضمير في «جُنُوا» إما أن يعود على الغَرَب، وإما على النحوين. فإن كان عائداً على النحوين فيزيد بالنحوين أهل البصرة، فإن الكوفيين^(٢) متنعوا تقديم خبر المبتدأ عليه اعتماداً على أن ذلك يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره؛ ألا ترى أنك إذا قلت : قائم زيد^(٣)، كان في قائم ضمير يعود على زيد؟ وكذلك إذا قلت : أبوه قائم (زيد)^(٤)، فالهاء في أبوه عائد على زيد؛ فقد تقدم ضمير الاسم عليه. والأغلب^(٥) أن رتبة الضمير العائد على الاسم بعد ذلك الاسم، فوجب أن لا يجوز تقديمها عليه^(٦). وإن كان عائداً على العرب فهو إشعار بوجود ذلك سمائعاً؛ وقيام الحجة (به)^(٧) على الكوفيين، وذلك قد أتي في

(١) ١ : مفعولاً.

(٢) الإنصاف، المسألة التاسعة ٦٥ / ١ - ٧٠.

(٣) ١ : زيد قائم. وهو خطأ، وكذلك كان في الأصل، ثم نبه على تأخير زيد وتقديم قائم.

(٤) ليست في ١.

(٥) في هامش الأصل : «ولا خلاف»، وهو نص الإنصاف ٦٥.

(٦) ما تقدم من مقالة الكوفيين هو نص صاحب الإنصاف.

(٧) عن الأصل.

النظم والنشر، فقد قالوا : مَشْتُوْهُ مِنْ يَشْتُوْكُ^(١). فَمَشْتُوْهُ خَبْرُ الْمُبْدِأِ الَّذِي
هُوَ : مِنْ يَشْتُوْكُ، وَقَدْ عَادَ [مِنْهُ]^(٢) الضَّمِيرُ عَلَى مُتَأْخِرٍ. وَكَذَلِكَ قَالُوا :
تَمِيمِي أَنَا. وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٣) :

بَثُونَا بَثُونَ أَبْنَائِنَا وَبَنَاتِنَا
بَثُونَهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ

وَأَيْضًا إِنْ مَنَعُوهُ لِأَجْلِ عُودِ الضَّمِيرِ عَلَى مَا بَعْدِهِ - عَلَى الجَمْلَةِ
فَذَلِكَ الَّذِي يُوجِبُ جُوازَهُ لِمَا جَاءَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مِنْ ذَلِكَ، فَقَدْ قَالُوا :
«فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكْمُ»^(٤)، وَ«فِي أَثْوَابِهِ يُلْفُ الْمَيْتُ»، وَفِي التَّنْزِيلِ الْكَرِيمِ
(فَأَوْجَسَ فِي / نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى)^(٥). وَقَالَ زَهِيرٌ^(٦) :

٣٠٣

مَنْ يَلْقَ يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ فَرِمَّا
يَلْقَ السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقًا
(٧)
وَقَالَ الْأَعْشَى مِيمُونٌ :
أَصَابَ الْمُلُوكَ فَأَفْنَاهُمْ
وَأَخْرَجَ مِنْ بَيْتِهِ ذَاجَدَنْ

(١) الكتاب . ١٢٧/٢.

(٢) عن هامش الأصل.

(٣) نسب البيت للفرزدق، ولم أجده في ديوانه. والبيت في الإنصالف ٦٦، وأبنى يعيش على المفصل ٩٩/١، ١٣٢/٩، ٤٤٤/١ – ٤٤٥. والخزانة ٦٨.

(٤) هذا مثل، انتظره في كتاب الأمثال لأبي عبد الله.

(٥) الآية ٦٧ من سورة طه.

(٦) ديوانه ٥٣، والبيت في المقتصب ٤/١٠٣، وأمثال ابن الشجري ١/٥٩، وإنصالف ٦٨، ٢٥١.

(٧) ديوانه ١٥، وإنصالف ٦٩. ورواية الديوان : أزال أثنيَّةَ عَنْ مَلْكِهِ وَأَخْرَجَ مِنْ حَصْنِهِ ذَائِنَّ وَنَوَّاجَدَنْ وَنَوَيْنَ : مِنْ مَلُوكِ حَمِيرِ.

وهذا أكثر من أن يُحصى، فالحق^(١) جواز المسألة، وهو مارأه الناظم
 ونقله، وقد نبه على صحة القياس في عود الضمير على ما بعده هنا بقوله : «إذْ
 لا ضَرِّرَا»، أي : في جواز تقدم الخبر على المبتدأ، وإن عاد فيه الضمير على ما
 بعده، وذلك أن أصل الضمير عوده على ما قبله وإن كان مفسر لفظياً،
 فمرتبته^(٢) ما اتصل به التقديم، نحو : زيد ضربته، وعمرو قائم^(٣) أبوه،
 والزيдан قاما، وأكرمت زيداً فأعطيته كذا. لكن قد يتاخر صاحب الضمير عنه
 حيث تعين له مرتبة التقديم، نحو قوله : ضرب غلامه زيد، فالهاء في «غلامه»
 عائدٌ على زيد، وهو متاخر، ومع ذلك فهو جائز بإجماع من الفريقين البصريين
 والكوفيين. وإنما أجازوه لأن مرتبة زيد، وهو الفاعل، مقدمة على رتبة الغلام،
 وهو المفعول، فزيد متاخر في اللفظ متقدم في الأصل، فاعتبر أصله فجازت
 المسألة كما لو كان في رتبته لفظاً فكذلك يجب أن يكون حال المبتدأ مع خبره،
 لأن أصل المبتدأ التقديم؛ فإذا كان متاخراً في اللفظ فهو متقدم في الأصل، لأنَّ
 رتبته التقديم، فإذا كان له ما يُحرِّز^(٤) رتبته فلا ضرر في تأخيره عن ضميره -
 وإنما يكون الضرر فيما إذا كان الضمير عائداً على ما بعده، ورتبة صاحبه
 التأخير فهناك يلزم المحنور ويحصل الضرر القياسي، نحو : ضرب غلامه
 زيداً، برفع الغلام ونصب زيد؛ فإن هذا غير سائغ في القياس ولا موجود في
 السمع إلا شاذًا. وعلى أن المؤلف قد حکى الإجماع في جواز نحو : في داره
 زيد ، وهذا الإجماع قد لا يثبت مع هذا الخلاف المذكور ، نقله ابن الأنباري في
 «الإنصاف» له - فالخلاف موجود، ودليل السمع بالجواز ناهض، وإنما الذي

(١) في الأصل، أ : فالجواز، والمثبت عن س، ف.

(٢) «ما، هنا - والله أعلم - مصدرية ظرفية، أي مدة اتصاله به .

(٣) كذا في الأصل، س. وفي أ، ف : قام.

(٤) فيما عدا الأصل : «يجوز».

يجب منعه هنا ما عاد فيه الضمير على ما بعده وهو في مرتبته من التقديم، كما لو قلت : غلامه في دار زيد، أو مثلاً زيداً على التمرة، أو ثوبه على زيد، أو ما أشبه ذلك. ولذلك^(١) يجب هنا تقديم الخبر، ما سيأتي إن شاء الله. فثبت أن ما ذهب إليه الناظم هو الصحيح. والضرر : الاسم من قوله : ضرر يضره ضرراً، وهو : ضد النفع. والاسم

الضرر، وسمى مخالفة القياس أو السماع ضرراً، لأن مخالفة في اتباع العرب، وخروج عن الصواب، وذلك ضرر في اللسان ظاهر. ثم ذكر أن هذا التقديم الجائز قد يمتنع وقد يجب، فاما القسم الأول وهو امتناع التقديم، فهو الذي شرع فيه أولاً فقال :

وَامْنَفْهُ حَيْثُ يَسْتَوِي الْجُزَانِ
غُرْفَةً وَنَكْرَا عَادِمِي بَيَانِ
كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ خَبَرًا^(٢)
أَوْ صِدَّ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِّراً
أَوْ كَانَ مُسْنَدَ الِّذِي لَمْ يَبْتِدا
أَوْ لَازِمَ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجَداً

٣٠٤

/ فذكر مما يمتنع فيه تقديم الخبر خمسة أنواع :

أحدما : أن يكون المبتدأ والخبر مستويين في التعريف أو في التكير، وذلك قوله : «وامنعوا حيث يستوى الجزآن» إلى آخره : فالضمير في «امنعوا» عائد على التقديم المذكور، وهو تقديم الخبر.

(١) أ : «وكذلك».

(٢) كذا في النسخ، وقد أضفت «أ» إلى صلب الأصل، فتصبح : الخبر، وهي الرواية المشهورة الآن.

والجزآن هما جزءاً الجملة الابتدائية، لأنها من جزأين وهما المبتدأ والخبر.

والعُرْفُ : مصدر عرفت الرجل مَعْرِفَةً وعِرْفَةً وعِرْفَانًا^(١) وعُرْفًا أيضًا.
والنُّكْرُ : ضد العُرْفِ، وقد نَكِرَهَا^(٢) (نُكْرًا) وهو في موضع الحال، كما لو قال :
حيث : يستوي الجزآن تعريفاً وتنكيراً، أو معرفتين ونكرتين. وعادمى بيان :
حال ثانٍ منها.

وأراد أن تقديم الخبر ممتنع إذا استويا في التعريف فكانا معًا معرفتين،
أو استويا في التنكير فكانا معًا نكرتين، فتقول : زيد أخوك، فزيد : مبتدأ،
وخبره : أخوك. ولا يجوز تقديم أخوك البتة فتقول : أخوك زيد، على أنَّ خبر
مقدم. وكذلك : صديقى زيد، والقائم زيد، وهذا محمد. وما أشبه ذلك. وكذلك إذا
قلت : رجل من بني فلان خير من زيد. لا يجوز تقديم خَيْرٍ على رَجُلٍ، على أنه
خَيْرٌ على حاله.

ووجه المنع هنا التباس المبتدأ والخبر بعضهما ببعض، فلو قدمتَ الخبر لم
يكن ثم دليل على أنه الخبر^(٣)، بل كان ظاهر الأمر [يدل]^(٤) على أن المبتدأ، فلو
كان ثم دليل على التقديم والتأخير لم يتمتنع تقديم الخبر. وهذا مفهوم.
قوله : عادمى بيان، يريد أن المنع المذكور مختص بما إذا لم يحصل بيان
أن المقدم هو الخبر، كما مثل، فعلى هذا إذا وجِدَ البيان جاز التقديم فتقول في

(١) يقال أيضًا : «وعِرْفَانًا»، بكسرتين وفاء مشددة.

(٢) عن س، ف.

(٣) أ : للخبر.

(٤) عن هامش الأصل.

نحو : زيدٌ زهيرٌ شعراً، وعمرو حاتمٌ جوداً، وبكرٌ عنترةٌ شجاعه^(١) : زهيرٌ زيدٌ، وحاتمٌ عمرٌ، وعنترةٌ بكرٌ. وغير ذلك مما يكون المبتدأ فيه مشبهاً بالخبر. ومنه ما أنشده النحويون من قوله^(٢) :

بَنُونَا بَنُو أَبْنائِنَا، وَبَنَاتُنَا

بَنُوهُنَّ أَبْناءُ الرِّجَالِ الْأَبَاءِ

فبنونا : خبر مقدم. وبين أبنائنا : مبتدأ؛ لأن المعنى : بنو أبنائنا بَنُونَا، أى : مثلٌ بينا.

ومما قدم فيه^(٣) الخبر أيضاً لوجود البيان ما أنشده المؤلف لحسان بن ثابت^(٤)، رضي الله عنه :

قَبْرِيلَةُ، الْأَمُّ الْأَخْيَاءُ أَكْرَمُهَا

وَأَغْدَرَ النَّاسُ فِي الْجِيَرَانِ وَفِيهَا

وَأَنْشَدَ أَيْضًا^(٥) :

وَأَغْنَاهُمَا أَرْضَاهُمَا بِنَصِيبٍ بِبِ

وَكُلُّ أَنَّهُ بِنْقَ مِنَ الْأَمِّ وَاجِبٌ

فَالْأَمُّ الْأَحْيَاءُ، وأغناهما : خبران - عنده - مقدمان. وأكرمتها وأرضاهما : مبتدآن مؤخراً، مع التساوى؛ لأن المعنى لا يستقيم إلا بذلك.

(١) أ : شجاعا.

(٢) تقدم البيت في ص ٥٦ .

(٣) أ : منه.

(٤) ديوانه ١٤٠ . والبيت في شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٥٩ ، والهمع ٢ / ٣٢ .

(٥) شرح التسهيل، ورقة ٥٩ .

و من ذلك أيضا قول الآخر^(١) :

جَانِيكَ^(٢) مَنْ يَجِدْنِي عَلَيْكَ وَقَدْ

تُعْدِي الصَّحَاحَ مَبَارِكُ الْجُرْبِ

ومن الأمثلة في تنكيرها وتقديم الخبر لوجود البيان، ماروى في الحديث من قول النبي صلى الله عليه وسلم : «مسكينٌ مسكيٌّ رَجُلٌ لا زوج له»^(٣). فَرَجُلٌ هو المبتدأ عنده، ومسكين خبره.

واعلم أنَّ هذا الحكم الذي قررَه الناظمُ مبنيٌّ على قاعدتين :

إحداهما : أنَّ المجعلَ خبراً لا يصحُّ أن يُعتقد كونه مبتدأ،

وبالعكس، وذلك مع بقاء المعنى في الحالة الثانية على ما كان عليه في الحالة الأولى؛ فإنه لو كان ذلك عنده صحيحاً لم يمنع تقديم الخبر عند

عدم البيان لإيهام كونه مبتدأ؛ إذ لو فرضَ الخبر / المقدمُ مبتدأً لم يفسِّرِ ٣٥٥
المعنى بذلك فلما مُنِعَ التقديم مع اللبس دلَّ ذلك على أنَّ المنع لأجل اختلاف المعنى عند اختلاف الاعتقادين.

والثانية : مراعاةُ اللبس، وقد أشارَ إليها بقوله : «عادِمِي بِيَانٍ»،

يريد : فلو لم يُعدِمُ البيان لجاز تقديم الخبر؛ إذ لا محذورٌ فيه، فلما وُجدَ

اللبس مع فرض التقديم مُنِعَ، لالتباس المعنى بالتباس الخبر بالمبتدأ.

(١) هو نُوئيب بن كعب بن تميم، والبيت في الأمثال لأبي عبيد ٢٧٣، والمستقصى في الأمثال ٤٩/٢، وشرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٥٩، وشرح أبيات المغنى للبغدادي ٨١/٨ عرضاً، واللسا، مادة جنى.

(٢) أ : جافيك.

(٣) أخرجه البيهقي عن ابن أبي نجيح مرسلاً. انظر منتخب كنز العمال ٦/٣٩٠، ونتائج الفكر في النحو للسهيلي ٦/٥.

فاما القاعدة الأولى فإن لعلماء العربية فيها اختلافاً، فأرباب^(١) علم المعانى يذهبون إلى ما أشار إليه الناظم من أن الخبر إذا كان مساوياً للمبتدأ، فإن كل واحدٍ منهما إذا جُعل مبتدأ والآخر خبره أعطى من المعنى غير ما يعطيه العكس؛ فإذا قلت : زيدٌ أخوك، فهو من يعرف زيداً ويطلب له حكماً بأحدٍ من يعرفه بقلبه كأنَّ المخاطب قال : من زيدٍ من هؤلاء المعروفين عندي؟ فقيل له : زيد أخوك، وإذا قلت : أخوك زيد، فهو من يعرف أنَّ له أخاً، وهو يطلب الحكم عليه بالتعيين من بين معارفه، كأنه قال : من أخي من هؤلاء؟ فقيل : أخوك زيد، وعلى هذا تقول : زيد^(٢) المنطلق، من يطلب أن يعرف حكماً لزيد باعتبار تعريف العهد والحقيقة أو استفراقها. وتقول : المنطلق زيد، من في ذهنه المنطلق، باعتبار تعريف العهد [أو الحقيقة]^(٣)، وهو يطلب تعينه. وعلى هذا النحو تقول في تنكيرهما : عبدٌ يسكن المسجد عبدٌ تقىٌ، أو عبدٌ تقىٌ يسكن المسجد، وتقول : مكرم زيدٌ اليوم مهنيك غداً، ومهنيك غداً مكرم زيدٌ اليوم. وتقول : صلاة بالليل عملٌ مخلصٌ، [و عملٌ مخلصٌ]^(٤) صلاة بالليل، وهل قائم في الدار مكرم لك؟ وهل مكرم لك قائم في الدار؟ وما أشبه ذلك. فائيهما جعلت المسئول عنه فهو المبتدأ المعتبر تقييدٌ في القرب من المعرفة، والآخر خبره.

وذهب إلى مذهب أهل المعانى من أهل النحو جماعةً كابن خروف والجُزُوليُّ وابن عصفور^(٥) وغيرهم، إلا أنهم قدروا الخبر تقدير المجهول فقالوا

(١) أ : «فإن باب».

(٢) أ : «المنطلق زيد». وكان مثله في الأصل ثم نبه على تقديم زيد وتأخير المنطلق.

(٣) عن هامش الأصل، س، ف.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) انظر المقدمة الجزئية ٩٦، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٥٣.

إذا قلت : زيدٌ أخوك، فزيد معروف عند المخاطب، والأخوة مجهولةٌ عنده، وبالعكس وما قالوه فيه مسامحة؛ إذ لو كان الخبر مجهولاً لم يُؤتَ به معرفة، بل كانوا يقولون في الأول : زيدٌ أخ لك. وفي الثاني : أخوك مسمى زيداً^(١)، أو نحو ذلك. هذا هو المطابق، فإن استعملت المعرفة في موضع النكرة فعلٌ خلاف الأصل، اعتباراً بالمثال.

وذهب طائفة من النحويين إلى أن ذلك ليس بلازم، وأن التقديم والتأخير وإن استويا في التعريف، بناءً على أن المحسول واحد عند فرض المبتدأ خبراً أو بالعكس، فإذا قلت : زيدٌ أخوك. فهو في معنى أخوك زيد، وإذا كان المعنى واحداً فسواءً قدمت الخبر أو جعلته مبتدأ، والحكم واحد، فيصبح في قولك : زيد أخوك، أن يكون زيد مبتدأ في موضعه، أو خبراً مقدماً وكذلك [في]^(٢) : أخوك زيد. ويحصل من ذلك جواز تقديم الخبر على المبتدأ. وهو ظاهر كلام سيبويه والفارسي والسيرافي، ونَصَّ ابن جنِي^(٣). بل ذكر الزجاج في «معانيه»^(٤) قول الله تعالى : { فَمَا زَالَتْ تُلْكَ دَعْوَاهُمْ }^(٥) يجوز أن / يكون (تلك) في وضع رفع ٣٠٦ على اسم (زالت)، وفي موضع نصب على خبر (زالت). قال : ولا اختلاف في هذا بين النحويين في الوجهين.

(١) في غير الأصل : بزيد وكلاهما صواب.

(٢) عن هامش الأصل، س، ف.

(٣) انظر الكتاب ١٢٧ - ١٢٨، والإيضاح ٥٢، والخصائص ٢٩٩/١، ٣١٧، ٢٨٢/٢. وهذه النصوص في أصل جواز التقديم.

(٤) معاني القرآن ٢٨٦/٢.

(٥) الآية ١٥ من سورة الأنبياء.

وللناظم أن يَجْبَحَ لترجيح مذهبه بأمرین :

أحدهما : أن أهل المعانی قد أطبقوا على اختلاف المعنی عند اختلاف الإعراب، كعبد القاهر، وفخر الدين الرازی، والسكاکی، وابن عميره^(۱)، وابن الناظم في كتبه.

والثاني : أن لقائل أن يقول : إن النحویین إنما أجازوا الوجهین م حيث الأمراللفظی، ولا شك أن المعرفتین یجوز - على الجُملة - أن یُجعلَ کلُّ واحدٍ منهما مبتدأً خبره الآخر. وكذلك النکرتان إذا كان لهما مسوغ. وبهذا المعنی تأول ابن خَرَوفٍ وغيره ظاهر کلام سیبویه في إجازة الوجهین، فکأنهم تركوا النظر^(۲) في لحظ المعانی والمقاصد وأحالوه على أهله. وربما وجد هذا للنحویین في مواضع، كما رأیتهم یجیزون في تقديم المفعول على الفاعل والفعل^(۳) وتأخیره عنهم، یجیزون في حذف المفعول وإثباته وما أشبه ذلك اعتباراً بالصلاحیة^(۴) اللفظیة، فإذا جاء أهل نظر المعانی أوجبوا كثيراً مما یجیزه النحویون أو منعوه البتة، وذلك بحسب المقاصد ومقتضیات لأحوال في أداء المعانی. فلعلهم فعلوا في مسألتنا كذلك، ويتفق هذا مع قصد الناظم، ولا ینافي من حيث تعرض الناظم لما سكت هؤلاء عنه.

وأما القاعدة الثانية فإنَّ مراعاة اللبس في کلام العرب^(۴) أو عدم مراعاة

(۱) هو أحمد بن عبدالله بن عميره المخزومي البشی، يكنی أبا المطرف، قرأ على أبي علي الشلوبین وأبی محمد بن حوط الله وغيرهما، وكان بصیراً بالعلوم، حسن التصانیف، منها كتاب التنبهات على ما في التبیان من التمویهات، رد به على الزملکانی ، انظر الإحاطة في أخیار غرناطة لابن الخطیب ۱/۱۷۲، والدیباج المذهب ۱/۶۰۲ - ۶۰۷.

(۲) في الأصل : «النظر في لفظ». وفي أ : «الخبر في لحظ».

(۳) سقط من أ.

(۴) في صلب الأصل، أ : «کلام الناظم». والمثبت عن هامش الأصل، س، ف.

يشير إلى أصل ذلك أنَّ وضع الكلام إنما هو للبيان عن المعاني التي في النفس، فالاصل اجتناب مالا يحصل معه البيان من لبس أو غيره، ولذلك وصفوا الإعراب في الأسماء لأجل التفرقه بين المعاني ، إذا لوم يضئوه لم يحصل الفرقُ ووقع اللبسُ حسبما قرره النحويون. ووضعوا أبنية التصغير والتكسير والسب والبالغة وغير ذلك، ليتبين مرادهم في الأسماء والسميات؛ إذ لا يتميز المعنى المراد من غيره دونها. ثم إنَّ العرب يعرض لها الإبهام في كلامها واللبس المبعد عن فهم المراد، إما قصدًا منها أوليًّا حتى يكون البيان مناقضا لما قصدت، كما في نحو : (فَغَشِيْهِم مِنَ اليمِ ما غَشِيْهِم^(١) ، وكما في قولهم : قام زيدُ أو عمرو، إذا قصدوا الإبهام على السامع، وكما يُحذف الفاعل في : ضُرِبَ زيدُ، والمفعول في مثل : أُعْطِيْتُ، إذا لم ترد الإعلام بالأخذ أو المأخوذ، وما أشبه ذلك. وإما على غير قصد أوليٍّ، بل يكون الحكم اللفظي يؤدى إليه، كما إذا استوت الصيغتان لفظاً وهما مختلفتان حكماً، لأجل الإعلال، كالمختار^(٢) والمنقاد للفاعل والمفعول، أو لغير الإعلال، كالمصطفى للمفعول به والمصدر والزمان والمكان، وكما في تصرف عَمْرُو وعَمَرُ وعَامِرُ أيضاً في الترخيم، إذا قلت : عَمِيرٌ. وكالنسب إلى أحد وأحد عشر وأحد وعشرين، مُسْمَى بها، إذا قلت : أَحَدِي. والنسبة إلى عَصِيٍّ^(٣) وعَصَاهُ إذا قلت : عَصَيَوْيٌ. وكترك الإشمام في بِعْتُ وقُلْتُ، مَبْنِيَّنٌ للمفعول عند من يقول : بِيعَ [قول^(٤)] وما أشبه ذلك، مما / يقع فيه اللبسُ على غير ٣٧

(١) الآية ٧٨ من سورة طه.

(٢) أ : «المختار».

(٣) في هامش الأصل : عَصِيٌّ وهو خطأ. ومثله في س، ف. يقال : «عصى العبد ربِه فهو عصٍّ وعصٍّ». اللسان.

(٤) عن هامش الأصل، س، ف.

قصدٍ، بل لأنَّ لأحكامِ اللفظية اضطرَّتْ إليه.

فأما (الأصل)^(١) الأول من قصد البيان فلا نزاع فيه على الجملة، وأما قصد الإبهام فكذلك^(٢) لاختلاف المقاصد باختلاف مُقتضيات الأحوال. وأما عروضه على غير قصدٍ فهو موضع النظر، وقد انقسم بحسب السماع ثلاثة أقسام :

أحدها : [ما]^(٣) ثبت فيه عدم اعتبار اللبس كالأمثلة المذكورة، فائكل في بيانها على القرائن أو البيان عند الحاجة إليه. فمن اعتبر اللبس فيه خالف العرب كالناظم في مسألة : **قُلْتُ بِعْتُ، مَبْنِيَنَ لِلمفعولِ**.

والثاني : ما ثبت فيه اعتباره، فأزيد حتى ظهر المعنى المراد، أو امتنع من الحكم المؤدى إليه كالالتزام الترخييم على من نوى في نحو «ضاربة» ولم يقولوا فيه : ياضارب، على من لم ينوِّ، للتباين المؤنث بالذكر. وكالالتزام عديي^(٤) في تصغير عدوي، غير مسمى به، فلم يقولوا عدى فيحذفوا يائى النسب، للتباينه بتصغير غير المتضوب. وكماتناعهم من النسب إلى اثنى عشر، غير مسمى به، خوفاً من الالتباس بالنسبة إلى اثنين^(٥). وكتفرقتهم في النسبة بين نحو : ظهرها وظهره، [وظهرهما]^(٦)، وظهرهم^(٧). وما أشبه ذلك. وهذه جملة متفق عليها، فمن لم يعتبر هنا اللبس فقد خالف العرب وال نحوين.

(١) عن الأصل.

(٢) أ : «فإنما ذلك الاختلاف».

(٣) عن هامش الأصل ، س ، ف .

(٤) الكتاب ٤٧٤/٢.

(٥) الكتاب ٢٧٥/٢.

(٦) عن هامش الأصل ، س ، ف .

(٧) الكتاب ٢٢٤/٢.

والثالث : مالم يثبت فيه شيء من ذلك، ولا ظهر من كلامهم ما يدل على الرجوع إلى أحد القسمين، كلزوم تقديم الفاعل على المفعول، أو المبتدأ على الخبر، ولزوم إقامة الأول من مفْعُولٍ ظن مقام الفاعل خوف اللبس، وما أشبه ذلك – فاختلف النحويون في هذا القسم بماذا يلحق؟ فجمهور المتأخرين، وابن السراج من المتقدمين، والسيراافي في بعض المسائل يلحقونه بالأصل الأول، وبالقسم الثاني من هذه الأقسام، فراعوا اللبس، والتزموا من الأحكام ما يرتفع بسببيها ومنهم الناظم، حسبما ظهر منه هنا، وفي باب مالم يسم فاعله، وفي باب تعدى الفعل ولزومه وغير ذلك.

والظاهر من المتقدمين عدم مراعاته وإلحاقه بالأصل من هذه الأقسام، مثل سيبويه، فإنه لا يكاد يوجد في كتابه تعليلاً به لمثل هذه الأشياء ولا بناءً عليه ولما تكلّم في أبواب التصريف على «فُوعِلَ» ونحوه من القول أو من البيع، وأنك تقول : قُووْل وبُووْع علل ترك الإدْغَام بعرض الواو^(١)، ولم يتعرض للبس بِفُعل لو قيل : قُووْل وبِييْع. ولم يتعرض أيضاً للتزام رتبة الفاعل والمبتدأ وما أشبه ذلك، بل الأظهر عدم اعتباره بذلك، كما تقدّم ذكره. وقد تقدّم أيضاً عن الزجاج ما يشير بعدم اعتباره للبس عند النحويين في مثل هذا القسم، وأنهم متفقون على ذلك. وكأنهم لم يبالوا بهذا الضرب من الالتباس كما لم يبالوا به في التصغير والنسب في الأسماء الأعلام دون غيرها.

وللناظم أن يرجح مذهب بوجهين :

أحدهما : الوقوف مع الأصل الأول من قصد الإفهام الذي وضع له الكلام، فإليه ينبغي أن يرجع بالمحتملات، فإنه إذا دار الموضع بين أنْ

(١) الكتاب ٤ / ٣٧٢ - ٣٧٣.

٢٠٨ / إلى ما هو أصلٌ وإلى ما ليس بأشدٍ فردةً إلى ما هو الأصلُ أحقَّ.

والثاني : أن البيان ورفع اللبس في كلامهم أكثر وأشهر من الإبهام والتعمية، والحمل على الأكثر هو المتعين، ويبقى ما عدا ذلك موقوفاً على محله لا يُقاسُ عليه.

وفي القاعدتين بعد هذا نظرٌ يطولُ، وأولى الموضع به الأصول. النوع الثاني من أنواع الخبر اللازم التأثير : أن يكون الخبر فعلًا، وذلك قوله : «كَذَا إِذَا مَا الفعلُ كَانَ خَبَرًا»^(١) يعني أن المبتدأ إذا أخبر عنه بفعل، أو بجملة فعلية، فإن المبتدأ يلزمُ تقديمُه على الخبر، نحو قوله : زيد قامَ، وعَمْرُوا خَرَجَ، وبكر ضربَ عَمْرَا، وزيد يضربُ أخاك، وما أشبه ذلك. فلا يجوز هنا أن تقدم الفعل فتقول : قامَ^(٢) زيد، ولا : خرج عَمْرُوا، ولا : ضربَ عَمْرَا بكرُ، ولا يضربُ أخاك زيدُ، على أن تُبقي الأسماءَ على حالها من الابتداءِ، والأفعالُ أخبارها. وهذا الحكم كأنه متفقٌ عليه بين النحوينِ إلا أنهم اختلفوا في التعليل.

فذهب المؤلف إلى أن المانع من ذلك إيهام كون المبتدأ فاعلاً بالفعل إذا تقدم، ولذلك لو بز الفاعل لجاز التقديم نحو : قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وكذلك : قام أبوه زيد، وضربيه زيدُ، وما أشبه ذلك. فالمانع من التقديم على مذهبه اللبس.

وذهب ابنُ أبي الربيع^(٣) إلى أن الخبر هنا إذا تقدم صار المبتدأ فاعلاً بلا بدًّ ، لأنـه - أعني المبتدأ - قد اجتمع عليه عاملان، أحدهما

(١) في الأصل : «الخبر». وكأن الألف واللام أحقتا بالكلمة.

(٢) في الأصل، أ : «ما قام زيد».

(٣) انظر البسيط ٤٥٦، ٤٥٩.

معنوي وهو الابتداء ، والآخر لفظي وهو الفعل المقدم إذ هو طالب [له]^(١) من جهة المعنى، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي؛ لأن الفعل إن لم يعمل في ذلك الاسم وقد هُيئ له، لزم التهيئة والقطع، وذلك ممتنع.

وظاهر تعليل ابن أبي الربيع تجويز التقديم، إلا أن المبتدا يتغير حكمه. بل قد نص على هذا المعنى، لكن حاصله يرجع إلى أن الخبر لا يكون متقدما وهو خبر، فاجتمع في المعنى مع تعليل المؤلف على امتناع التقديم.

وفي كلام الناظم هنا نظر من وجهين :

أحدهما : أن هذا الإطلاق في امتناع التقديم غير صحيح؛ إذ ليس كل خبر كان فعلاً يمتنع تقديمها، بل هو على ضربين.

الأول : أن يكون فاعل الفعل ضميرًا عائدًا على المبتدا، كزيد قام، وعمرو يخرج.

والثاني : أن يكون فاعله غير ذلك، بـأيام^(٢) يكون إما ظاهراً نحو: زيد قام أبوه، وعمرو خرج أخوه إليه. وإما ضميرًا بارزاً، نحو: زيد ضربته، والزيدان قاما، والزيادون قاموا. وإما ضميرًا غير بارز لكنه غير عائد على المبتدا، نحو: زيد أضربه، وعمرو أكرمه، وبكر تقوه إليه.

فأما الضرب الأول فهو الذي يصح معه كلام الناظم للعلة المذكورة، من إيهام كون المبتدا فاعلاً. وأما الثاني فلا يصح معه، إذ يجوز أن تقول : قام أبوه [زيد]^(٣)، وخرج أخوه إليه عمرو، وضربته زيد، وقاما الزيدان، وقاموا الزيادون،

(١) عن س، ف.

(٢) في جميع النسخ : «بل يكون»، ولا تقع بل هذا الموضع.

(٣) عن هامش الأصل، س، ف.

وأَضْرِبْهُ زِيدٌ، وَأَكْرِمْهُ عَمْرُو، وَتَقُومُ إِلَيْهِ زِيدٌ. وقد بَيْنَ هَذَا الْمَعْنَى فِي التَّسْهِيلِ حِيثُ قَالَ : «إِنَّ^(١) لَمْ يَوْهِمْ ابْتِدَائِيَّةَ الْخَبَرِ أَوْ فَاعْلَيَّةَ الْمُبْتَدَأِ» [٢]
وَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ : قَاماً الزَّيْدَانُ، أَوْ ضَرَبَتِهِ زِيدٌ، لَمْ يَوْهِمْ التَّقْدِيمَ فَاعْلَيَّةَ الْمُبْتَدَأِ-^٣ [لَمْ يَفْعُلْ لَمْ يَتَهَيَّأْ لِلْمُبْتَدَأِ فَيَرْتَفِعَ بِهِ، أَوْ يَصْحَّ أَرْتِفَاعَهُ بِهِ].
وَهَذَا تَحْرِزُ مِنْ ذَلِكَ فِي / «الْفَوَادِ الْمَحْوِيَّةِ» فَقَالَ : «إِلَّا أَنْ يَكُونَ فَعْلًا لَمْ يَبْرُزْ فَاعْلَهُ^(٤)» وَلَا يَقُولُ : لَعَلَّهُ قَصْدُ ظَاهِرِ كَلَامِهِ، وَأَنَّ هَذِهِ الْمَسَائِلُ كُلُّهَا يَمْتَنِعُ فِيهَا تَقْدِيمُ الْخَبَرِ، وَالْعَلَةُ كُونُ الْخَبَرِ فَعْلًا. لَأَنَا نَقُولُ : لَا يَصْحَّ حَمْلُهُ عَلَى هَذَا لِمَخَالِفَتِهِ فِي ذَلِكَ لِلنَّحْوِينَ، وَكَأَنَّهُ مَجْمُوعٌ عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ؛ قَالَ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ^(٤) : يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ : زِيدٌ ضَرَبَتِهِ، وَضَرَبَتِهِ زِيدٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ. قَالَ : «وَلَا أَعْلَمُ بَيْنَ النَّحْوِينَ فِيهِ خَلَافًا». وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَصْحَّ حَمْلُ كَلَامِهِ عَلَيْهِ الْبَتَّةَ.

وَلَعَلَّ ابْنَ أَبِي الرَّبِيعِ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ فِيمَا كَانَ نَحْوُهُ : زِيدٌ ضَرَبَتِهِ.
وَأَمَّا نَحْوُهُ : الزَّيْدَانَ قَاماً، فَلَا إِجْمَاعٌ^(٥) فِيهِ الْبَتَّةِ فَقَدْ حَكَى ابْنُ وَلَادَ فِي سُؤَالِهِ لِأَبِي إِسْحَاقِ الرِّجَاجِ أَنَّ أَبَا إِسْحَاقَ قَالَ : إِنَّ الْأَخْفَشَ وَالْمَبْرَدَ يَجِيزُهُنَّ : قَاماً الزَّيْدَانُ، عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، وَبَاقِي الْبَصْرَيِّينَ لَا يَجِيزُوهُنَّ . وَبِهَذَا قَدْ يَعْتَذِرُ عَنِ النَّاظِمِ فِي نَحْوِهِ : الزَّيْدَانَ قَاماً، بَأْنَ يَقُولُ : لَعَلَّهُ أَخْذَ فِيهِ بِمَذْهَبِ الْأَكْثَرِ، وَإِنْ كَانَ عَلَى خَلَافِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي

(١) فِي الْأَصْلِ : «إِنَّ لَمْ يَوْهِمْ التَّقْدِيمَ...». وَفِي أَ : «إِنَّ لَمْ يَوْهِمْ التَّقْدِيمَ فَاعْلَيَّةَ الْخَبَرِ». وَالْمُثَبَّتُ عَنِ التَّسْهِيلِ ٤٦، س، ف.

(٢) عَنِ س، ف.

(٣) الْفَوَادِ الْمَحْوِيَّةُ وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ : ٢٢.

(٤) اَنْظُرْ الْبَسِيطَ ١/٥٨٢.

(٥) أَ : اِجْتِمَاعٌ.

التسهيل والفوائد.

أما نحو : ضربته زيد ، فلا يمكن الاعتذار عنه ، مع عدم نقل الخلاف .
فإن قيل : فعله خالف الإجماع هنا فمنع : ضربته زيد ، ونحوه، قياساً على منع : قاما الزيدان، والسماع في المسألة معدهم أو كالمعدوم، وقد قال ابن جني : إن مخالفة إجماع النحويين سائغة^(١).

فالجواب : أن هذا الاعتذرا لا يصح [البَتَّة^(٢)]؛ إذ مخالفة إجماع النحويين كمخالفة إجماع الفقهاء وإجماع الأصوليين وإجماع المحدثين، وكل علم اجتمع أربابه على مسألة منه فإجماعهم حجة، ومخالفتهم مخطئ. وهذه المسألة محل بيانها أصول النحو، وقد ذُكر طرف منها في الأبواب الآتية من هذا الشرح، والله المستعان فكان الواجب على الناظم أن يقيّد هذا الإطلاق، ولا أجد الآن جواباً ارتضيه.

والنظر الثاني : أن قوله : «كَذَا إِذَا مَا الفِعْلُ كَانَ خَبَرًا»، كان من حقه أن يقول : كذا إذا ما الخبر كان فعلًا؛ لأن كلامه إما هو في الخبر بالنسبة إلى تقادمه وتأخيره، بحسب ما يعرض فيه، فهو المبتدأ في المعنى المخبر عنه بما يعرض فيه من العوارض الموجبة لخروجه عن أصله، ومنها كونه فعلًا. فهذا الكلام على القلب لفهم المعنى، وهو جائز في الشعر، ونحوه منه قول خداش^(٣) بن زهير، أنشده سيبويه^(٤) :

فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ
أَظَبْيُّ كَانَ أَمْكَأْ أَمْ حِمَارٌ؟

(١) الخصائص ١٨٩/١.

(٢) عن هامش الأصل.

(٣) خراش. وهو خطأ.

(٤) الكتاب ٤٨/١. والمقتضب ٤، ٩٣/٤، وشرح المفصل لابن بيعيش ٩١/٧، ٩٤، والخزانة ١٩٢/٧.

وأنشد غير ذلك، وجّهه^(١) بأن المعنى من الكلام^(٢). والأمر في هذا قريب.

النوع الثالث من أنواع الخبر الذي يلزم التأخير : أن يكون واليًا لأداة الحصر لفظاً أو معنى، وعُبِرَ عن ذلك بقوله : «أُوقُصِدَا اسْتَعْمَالُه مُنْحَصِراً». والضمير في «استعماله» عائدٌ على الخبر، يعني أن الخبر إذا كان محصوراً بأداة من أدوات الحصر، وقُصِدَ ذلك فيه، لزم أن يكون مُؤخراً عن المبتدأ. والأصل في وجوب التأخير هنا المحصور بإئمَّة دون المحصور بما وإلا، فتقول : إنما زيد قائم، فالمحصور هنا عنده قائم. وكذلك إذا قلت : إنما أنت كاتب /، وإنما زيد شاعر فالكاتب والشاعر هو ٣١٠ المحصور. وإذا قلت : مازيد إلا قائم، وما أنت إلا كاتب، فالمحصور عنده ما بعد إلا فهو الذي يجب تأخيره، فلا تقول : إنما قائم زيد، ولا : إنما كاتب أنت. وكذلك لا تقول : ليس إلا قائماً زيد، ولا ما أشبه ذلك وما جاء بخلاف ذلك فظاهر أنه عنده نادر لا يُقاس عليه، نحو ما أنسدَه في الشرح^(٣) من قوله^(٤) :

فَيَارَبَّ، هَلْ إِلَيْكَ النَّصْرُ يُبَتَّفِي
عَلَيْهِمْ، وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعْوَلُ

الأصل : هل النصر إلا بك، وهل المعول إلا عليه.

(١) ينظر كلام سيبويه في ذلك ٤٧/١ - ٤٨.

(٢) في صلب الأصل، أ : «من التأخير» والثبت عن هامش الأصل، س، ف.

(٣) شرح التسهيل، ورقة ٥٩.

(٤) ينسب إلى الكميث بن زيد، ولم أجده في ديوانه والبيت في شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٥٩، والهمع ٢٢/٢، والتصريح ١٧٣/١، والأشموني ٢١١/١.

فإنما وجب التأخير هنا لأنَّه لا يُعرف المحصر فيه من المحصر إلا بذلك، أعني مع الحصر وإنما، فإذا قَصَدتْ^(١) حصر القيام في زيد قلت : إنما زيد قائم، ثم حملوا إلا عليها في وجوب التأخير [إن كان المحصر معها ظاهراً معروفاً^(٢)].

وقد ظهر من هذا أنَّ الذي يجب تأخيره هو المحصر، وهو الواقع بعد إلا، والتأخر مع إنما. وليس كذلك؛ بل قيل إلا هو المحصر فيما بعدها، فإذا قلْتَ : مازيد إلا قائم، فالمعنى أن زيداً مقصوراً على الانتصاف بالقيام لم يتصف بغيره، قالوا : وهو ردٌ على من زعم أن زيداً اتصف بغير القيام. ويمكن أن يكون غير زيد قد قام. وإذا قلت : ما قائم إلا زيد، انقلب^(٣) المعنى فصار القيام مقصوراً على زيد، فلم يقم أحد غيره، وهو ردٌ على من زعم أن غير زيد قائم، ويمكن أن يكون زيد متصفًا بغير القيام. وكذلك حكم إنما، لأنها في معنى ما وإلا.

فإذا قلت : (٤) إنما زيد كريم، فزيد مقصور على الانتصاف بالكرم، لم يتصف بغيره. وإذا قلت : (٤) إنما الكريم زيد، وإنما كريم زيد، صار المعنى أن الكرم ليس بمتصل به إلا زيد، ويحتمل هنا أن يكون لزيد أوصاف أخرى، (كما^(٤)) يحتمل في الأول أن يكون غير زيد متصفًا بالكرم.

فقد حصل أنَّ المتأخر هو المحصر فيه لا المحصر، وهو قد قال : إن المحصر يلزم تأخيره، فهو منافق لقولهم : إن المحصر يلزم تقديمته. وهو

(١) أ : «مع الحصر، فإنما قصدت القيام».

(٢) عن هامش الأصل، س، ف.

(٣) أ : فقبلت.

(٤) سقط من أ.

معنى ما ذكر أنساً. وقد ردَّ على الناظم بهذا شيخُنا الأستاذ أبو عبد الله بن الفخار - رحمه الله - وقرر أن الحق ما ذكره الناس.

واعتذر عنه بعض تلامذته بأنه أراد بالمنحصر المقصون بآدابة الحصر لا المنحصر من جهة المعنى، فإنه ممحض فيه لا ممحض، فكانه أطلق عليه هذا اللفظ من جهة اقتران الأداة به وملابستها له. أو يكون أراد المنحصر فيه، لكنه حذف الجار، فاستتر الضمير، كما سُمي الفخر^(١) بن الخطيب كتابه «المحصول»، والمراد المحصول فيه.

وهذا الثاني اعتذار ضعيف، وهذا السؤال وارد عليه في قوله في الفصل الذي يلى هذا : «وَخَبَرَ الْمَحْصُورِ قَدْمَ أَبْدًا». والاعتذار هنالك مثله هنا. وقد ظهر من موافقة كلامه هنا لكلامه هنالك وفي باب الفاعل :

وَمَا يُبَلَّأُ أَوْ يَبَئِنُ مَا انْحَصَرَ أَخْرُ

أنه قصد هذا الإطلاق، وأنه يُسمى المحصور فيه محصورةً أو منحصرًا. وهي عادته «في التسهيل^(٢)» مع أنه فسر الحصر في الشرح على المعنى الصحيح.

فتلخص أن هذا اصطلاح له خالف به^(٣) اصطلاح غيره من أهل النحو والبيان، وهذا قريب، غير^(٤) أنه يُوهم المخالفة، والله أعلم.

(١) هو الإمام محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التميمي البكري، ابن خطيب الرى، فخر الدين الرازى، ولد سنة ٥٤٢هـ، كان إماماً في غير علم، وكتابه المحصول في أصول الفقه. توفي رحمه الله بهراء سنة ٦٠٨هـ. انظر طبقات الشافعية الكبرى ٨١/٨ - ٩٦.

(٢) ينظر التسهيل ١٠.

(٣) أ : «فيه».

(٤) في صلب الأصل : «مع أنه».

النوع الرابع / من أنواع الخبر اللازم للتأخير : أن يكون خبر ٢١١ مبتدأ قد دخلت عليه لام الابتداء، وهو المراد بقوله : «أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامِ ابْتِداً». فالضمير في «كان» عائد على الخبر، ومدلول (ذى) هو المبتدأ، أي : صاحب لام ابتداء فكأنه يقول : ويجب تأخير الخبر عن المبتدأ إذا كان الخبر مسندًا لمبتدأ صاحب لام ابتدائية دخلت عليه، وذلك قوله : لَزِيدُ قَائِمٌ، وَلَأَنْتَ كَرِيمٌ. وَقَالَ تَعَالَى : [وَلَعَبَدُ مُؤْمِنُ خَيْرٍ مِّنْ مُشْرِكٍ^(١)]، وما أشبه ذلك. فمثل هذا يلزم فيه تأخير الخبر، لأن لام الابتداء لها صدر الكلام فدخولها على المبتدأ يؤكّد الاهتمام بأوليته^(٢) ، فلو قدمت هنا الخبر فقلت : قائم لَزِيدُ، وكريم لَأَنْتَ، لم يسع، لمنافاته لما قصد بها من التصدير. ولأجل أن لها صدر الكلام امتنع تأثير^(٣) ما دخلت عليه للعوامل^(٤) القلبية نحو : علمت لزيد قائم، فإن جاء ما ظاهرة تقديم الخبر فشاذ لا يقاس عليه، نحو قول الشاعر^(٥) :

خَالِي لَأَنْتَ، وَمَنْ عُوِيفَ خَالُهُ

يَنْلِي الْعَلَاءَ، وَيَكْرُمُ الْأَخْوَالَ

وعلى أنه لا يتعيّن أن يكون «خالي» خبراً، لإمكان تأويله على أحد

(١) الآية ٢٢١ من سورة البقرة.

(٢) في هامش الأصل : «بابتدائية».

(٣) في صلب الأصل، أ : «تأخره».

(٤) في غير س : «العوامل».

(٥) البيت في التصريح ١٧٤/١، والأشموني ٢١١/١، واللسان، مادة : شهرب. غير مسوب، وفيها : «ومن جرير خاله». وذكر اللسان أن البيت من الرجز. وهو من الكامل. وانظر العيني ٥٥٦/١.

وجهين : إما على زيادة اللام، كما زيدت في قوله^(١) :

أَمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزُ شَهْرَةٍ

على رأى طائفه فيه، وكما في قول الآخر^(٢) :

مَرُوا عِجَالًا فَقَالُوا : كَيْفَ سَيِّدُكُمْ

فَقَالَ مَنْ سُئِلُوا : أَمْيَسَى لَمَجْهُودَا

وإما على أن يكون «أنت» خبر مبتدأ محنوف تقديره : خالى لهو أنت، فكان اللام إنما دخلت على المبتدأ لا على الخبر، فتكون على أصلها في التقدير.

وقد قيل ذلك في قوله :

أَمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزُ شَهْرَةٍ

النوع الخامس : أن يكون الخبر مسندًا لمبتدأ لازم الصدر الكلام، لعلة اقتضت ذلك، وهو قوله : «أو لازم الصدر»، فلازم مجرور عطفاً على «ذى»، كأنه قال : أو كان مسندًا للازم الصدر.

وهو على حذف الموصوف، أي : أو مبتدأ لازم الصدر. والصدر : هو صدر الكلام.

يريد أن الخبر إذا كان مبتدئه من له صدر الكلام فيلزم تأخيره، لأنّ

(١) هو رؤية أبو عنترة بن عروس. والبيت في شرح المفصل لابن يعيش ١٢٠/٢، ٥٧/٧، والخزانة. / ٣٦٢، ٣٢٢.

(٢) مجالس ثعلب ١٥٥/١، والخصائص ٢١٦/٢، ٢٨٢/٢، وابن يعيش ٦٤١٨، ٨٧، والخزانة ١٠ - ٣٢٧. ويقول البغدادي : «وهذا البيت شائع في كتب النحو، ذكره أبو علي في غالب كتبه وابن جنى كذلك، وكلهم يرويه عن ثعلب، وثعلب أنشده غير معزو إلى أحد».

وفي الخزانة أيضاً : «عجالاً : جمع عجل - بضم الجيم - كرجال جمع رجل. ورواوه العيني عجالي. وقال هو جمع عجلان كسكاري جمع سكران. ورواوه أبو علي في كتاب الشعر : مروا سراعاً.

المبتدأ إذا كان كذلك لم يصح أن يتقدّم عليه مما في جهته شيءٌ من معمول أو غيره.

والمبتدأ الذي هو لازم للصدر على سبعة أضرب:

أحدها : اسم الشرطِ نحو قولك : مَنْ يَكْرَمْنِي أَكْرَمْهُ . فمن : مبتدأ، خبره : يكرمني. وكذلك : ماتصنتَهْ أَصْنَعْ مثله. وأئِيمْ يَأْتِنِي آية. وفي التنزيل الكريم : {وَقَالُوا : مَهْ تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ^(١)} . فهو لازم للصدر لأنَّه تضمنَ حرفًا له صدرُ الكلام، وهو حرف الشرط، وذلك لا يعمل ما بعده فيما قبله.

والثاني : اسم الاستفهام، نحو قولك : ما عندك؟ ومنْ يَأْتِيك؟ وأئِيمْ قائم؟ وكم مالك؟ على مذهب سيبويه^(٢) ، وأتى الناظم بمثال هذا الضرب وهو قوله : «مَنْ لِي مُنْجِداً؟». فمن : مبتدأ خبره المجرور، ومنْجداً : حال من الضمير في «لي».

والمنجد : المغيث والناصر والمعين، يقال : استنجَدَنِي فأنجَدْتُه، أي : استعان بي فأعنته.

والثالث : كم الخبرية نحو قولك : كَمْ رَجُلٌ عِنْدَك! وكمْ رَجُلٌ لِي^(٣) ! وإنما لازمت الصدر هنا لأحد وجهين، إما بالحمل على الاستفهامية، لساواتها لها في كثير / من أحکامها وفي لفظها، وإذا

(١) الآية ١٣٢ من سورة الأعراف.

(٢) الكتاب ١٥٦/٢.

(٣) أجاز الأخفش قياساً لا سماعاً جواز وقوع كم الخبرية حشوأ، وقد عقب ابن عصفور على ذلك بقوله : «وهذا فاسد، لأنَّ العربية لم يسمع منها..» انظر شرح الجمل له ٥٠/٢.

كانت الاستفهامية لازمةً للصدر لتضمنها حرف الصدر، وهو حرف الاستفهام
الهمزة أو غيرها، فكذلك ما جرى مجرياها. وإنما بالحمل (على^(١)) ربُّ التي هي
حرف لمساواتها لها في المعنى إن قيل بأن معناها الكثير، أو لأنها، مقابلتها إن
قيل : إنها للتعليق. وقد مررت الإشارة إلى هذا الخلاف في سبب بنائهما، وموضع
استيعابه بابُ كم. وعلى كلا القولين فهي لازمةً صدرَ الكلام، فلزمت الصدر كم
بالحمل عليها.

والرابع : ما أضييف إلى أحد هذه الثلاثة، نحو : غلامٌ من يَقُمْ أَقْمُ
(معه^(٢)). وغلام من يائني أكرمه. وغلام أَيَّهُمْ أتاك؟ وغلام كم رجل جاءك!
فهذا حكمه أن يكون في صدر الكلام مثلُ ما أضييف إليه إذا لم يضييف
إليه، وذلك لصاحبته لما له صدرُ الكلام.

والخامس : ضمير الشأن فإنه يلزم صدر الكلام، وتكون الجملة التي تقع
خبره بعده، فنقول : هو زيد منطلق. هي قام زيد^(٢). ولا يجوز أن تتقدم الجملة
عليه وإن جاز تقدمها على غيره، إذ لو قدمت عليه فقيل : زيد منطلق هو، أو
قامت هند هي، لم يعلم كونه ضمير الشأن، لتوهم^(٣) أن يكون توكيداً للضمير
أو الظاهر أو بدلاً، فالترزوا تأخير الخبر وتقديم المبتدأ لذلك.

فإن قلت : كيف يكون ضمير الشأن من الأسماء اللاحمة للصدر، وأنت
تُدخل عليه العوامل نحو كان وإن، فإنك تقول : كان زيد قائم، أي : كان الأمر

(١) عن الأصل.

(٢) يجوز تأثيث ضمير الشأن مع المذكر، انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/١١٦، والهمع ١ - ٢٢٣/٢٢٤.

(٣) أ : «لتوهم».

زيدٌ قائمٌ، وإنَّ زيداً قائماً.

وأدوات الصُّدور إذا كانت أسماءً لا تدخل عليها العوامل إلا متأخرة،
حيث يمكن تأخيرها؟

فالجواب : أن ملزمة الصدر في كلامه محتملة لأن يريد بها امتناع
سبقية العامل لها، كأسماء الشرط والاستفهام، وأن يريد ما يلزم الصدر
بالنسبة إلى جُزْءِ الجملة خاصة، أي هو معروف بذلك على الجملة، وعلى هذا
الثاني يدخل ضمير الشأن.

لا يقالُ : إن حمله على هذا الثاني غير مستقيم؛ إذ يدخل (فيه^(۱)) على
هذا المعنى جميع ما تقدم من قوله : «وَأَمْنَعْهُ حَيْثُ يَسْتَوِي الْجُرْأَانِ» إلى هنا، لا
المبتدأ فيها لازم للصدر على الجملة فكان الأولى الاقتصر على هذه اللفظية،
وحينئذٍ لا يكون في كلامه بيان لما هو من أسماء الصدر ولكنه لم يفعل؛ فدلٌّل
على كون^(۲) مراده لزوماً مخصوصاً مشهوراً، وماذاك إلا أسماء الشرط
والاستفهام.

لأننا نقول : ضمير الشأن مما لزم الصدر لزوماً مخصوصاً مشهوراً
بوضع أولى، لأن وضعه أن يكون صدر^(۳) الجملة كأسماء الشرط والاستفهام،
ولم يكن التقديم له يعارض عرض له كسائر ما تقدم، فإن تقديم المبتدأ في :
زيدُ أخوك، أو زيدُ قام، أو ما زيدُ إلا قائم، أو لزيدُ قائم.

ليس بالوضع الأول، بل لعارض أوجب له التقديم، وهو في الأصل غير

(۱) عن الأصل.

(۲) في هامش الأصل عن نسخة : فدلٌّل على أن مراده لزوم مخصوص مشهور».

(۳) في هامش الأصل عن نسخة : «أول».

واجِب، فصار من هذه الجهة كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام.

ثم نقول : إن دخول العوامل سابقةً عليه غير مزيل له عن استحقاق/ الصدر على الجملة من جهة أن بعض العوامل قد تسبق أسماء الشرط والاستفهام، ولا يكون ذلك مزيلاً لها عن استحقاق الصدر، وذلك عامل الجر، فلا شراك ضمير الشأن معها في هذا الاعتبار عَدْدُه في جملة الأسماء الالزمة للصدر، وبالله التوفيق.

والسادس : ما التي للتعجب في نحو قوله : ما أحسن زيدا! فإن «ما» مبتدأ يلزم صدر الجملة، وهو أولى باستحقاق الصدرية من ضمير الشأن، إذ لا يدخل عليه ناسخُ البة، فلا يجوز تأخيرها هنا، لأن العرب وضعوا صيغة التعجب هكذا وألزمتها طريقةً واحدةً، فجرت مجرى المثل، فترك المبتدأ على حاله من التقديم، والخبر على حاله من التأخير.

فإن قلت : إما امتنع تقديم الخبر هنا من جهة أخرى، وهي كونه فعلاً فاعله ضمير المبتدأ، فهو بالتقديم يوهم الفاعلية، وقد مر ذلك، فكيف يُعدُ هنا امتناع التقديم من جهة كونه لازم الصدر؟

فالجواب : أنَّ امتناع التقديم لأجل كون الخبر فعلاً إنما يستقيم يصحُ التقديم الموهم، فيمنع لأجل الإيهام، نحو : زيد قام لا تقدم هنا وأنت تريد بقاء حكم الابتداء، لإيهام التقديم زوال ذلك الحكم، وصيغة المبتدأ فاعلاً؛ فهذا إنما يصور حيث يسوغ على الجملة أن تقول : قام زيد - وليس قولهم هنالك : إن الخبر لا يجوز تقديمه، بمعنى أنه لا يجوز تقديمه بحالٍ، بل بمعنى^(١) أنه لا يبقى على إعرابه الأول، أى : لا يحكم له

(١) أ : «معنى».

بالابتداء والخبر إذا تقدم الفعل، بل يحكم له بحكم الفعل والفاعل. هذا معنى امتناع هناك، وأما هنا فلا يجوز التقديم البتّة، سواء اعتقدت كون «ما» فاعلاً أو مبتدأ، فليس مثله، وإذا لم يكن مثله تعين أن يكون امتناع التقديم لأمر آخر، وما هو إلا كون «ما» لازمةً للصدر، لجريان الكلام مجري المثل، فبقيت «ما» على أصلها من التصدير، فدخلت في حكم الواجب التصدير الذي ذكر الناظم، والله أعلم.

والسابع : المبتدأ الذي دخلت الفاء في خبره، نحو قوله : الذى يأتينى فله درهم، [وكُلُّ رجُلٍ يأتيني فله درهم]^(١) لأنَّ المبتدأ هنا مُشرِّبٌ معنى الشرط، ولذلك تُنافي الفاء الأحكام المنافية للشرط، وإنما تدخل في خبر المبتدأ حيث لا يكون ثمَّ حكمٌ منافٍ؛ لأنَّ ترى أهم اشتراطوا في صحة دخولها أن يكون المبتدأ موصولاً ولا يكون مراداً به شخصٌ بعينه، وأنَّ يدخل عليه ما ينافي الشرط كالنفي والاستفهام؛ لأنَّ استحقاق الدرهم بإل提ان إذا قُلتَ : الذى يأتينى فله درهم. وهذا^(٢) المعنى الذي يقربه من الشرط مفقودٌ هنا، قاله ابن الحاج. وإذا كان كذلك فلم تدخل الفاء في الخبر حتى وجد في المبتدأ معنى الشرط، فالفاء هي العلَّمُ عليه. وما فيه معنى الشرط، ولو في حال، قد صار مستحقةً لصدر الكلام، فلحق بأسماء الصدر من تلك الجهة، فلا يجوز إذا تقدَّم خبره عليه، لأنَّه في معنى جواب الشرط، وجواب الشرط لا يتقدم / على الشرط، فكذلك [ما في]^(٣) معناه.

(١) سقط من الأصل.

(٢) في جميع النسخ : «وهو». ويريد بالمعنى ترتبُ الجواب على الشرط، فهو مفقود إذا دخل على الشرط النفي والاستفهام. انظر الهمع ٥٦/٢ - ٥٧.

(٣) سقط من الأصل.

فهذه أضرب سبعة تضمنها قوله : «أَوْ لَازِمُ الصَّدْرِ» بالطف^(١) إشارة ، وحصل من هذا كله استيفاء ماذكره الناس من هذه الموضع في هذا الفصل ، ولم يفته منها إلامالبال له.

وأما القسم الثاني وهو وجوب تقديم الخبر على المبتدأ فهو الذي شرع الآ فيه فقال :

وَنَحْنُ عِنْدِي دِرْهَمٌ ، وَلَى وَطْرٌ
مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقْدُمُ الْخَبَرِ
كَذَا إِذَا عَادَ إِلَيْهِ^(٢) مُخْتَمِرٌ
مِمَّا يَهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبِرُ
كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْنِيدِيرَا
كَائِنُ مَنْ عِلْمَتْهُ نَصِيرًا
وَخَبَرُ الْمَخْصُورِ قَدْمٌ أَبْدًا
كَمَا لَنَا إِلَّا اتَّبَاعُ أَخْمَدَا

ذكر لهذا القسم أربعة أضرب :

أحدها : الخبر الذي يكون تقديمها مصححاً للابتداء بالنكرة ، وذلك قوله : «وَنَحْنُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلَى وَطْرٌ» .. إلى آخره ، فأشار بالمثالية إلى النوع الذي يصح تقديم الابتداء بالنكرة ، وهو كون الخبر ظرفًا أو مجروراً مقدماً على المبتدأ ، فعندى درهم ، مما الخبر فيه ظرف ، ولى وطراً ، مما خبره مجرور ،

(١) في صلب الأصل : باظرف. وفي أ : بالطرف. والمثبت عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) كذا في الأصل، ف، وفي غيرهما : عليه.

فَكُلَّمَا كَانَ الْخَبَرُ فِيهِ مَصْحَحاً لِلابْتِدَاءِ بِالنِّكْرَةِ فَذَلِكَ الْمَصْحَحُ لَازِمٌ^(١) لِهِ لِبْطَلَانُ فَائِدَةِ الْجَمْلَةِ بِزَوْالِهِ . وَقَدْ تَقْدِمُ الْكَلَامُ فِي الْمَسْأَلَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ :

وَلَا يَجُوزُ الْابْتِدَاءُ بِالنِّكْرَةِ

مَالَمْ يَفْدَ، كَعِنْدَ زَيْدٍ نَّمَرَةٍ

وَقَوْلُهُ : «مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ» . تَقْدِيمُ الْخَبَرِ : مُبْتَدَأ ، خَبَرٌ : مُلْتَزِمٌ .
وَالضَّمِيرُ فِي «فِيهِ» عَانِدٌ عَلَى «نَحْوِهِ» . وَالتَّقْدِيرُ : تَقْدِيمُ الْخَبَرِ مُلْتَزِمٌ فِي نَحْوِهِ
عِنْدِي دَرْهَمٌ وَلِي وَطَرَّ .

وَالْوَطَرُ : الْحَاجَةُ ، وَالْجَمْعُ : الْأَوْطَارُ . وَلَا يُبَيِّنُ مِنْهُ فِعْلٌ ، قَالَهُ^(٢) الجوهري .

وَاعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْإِلْتَزَامَ الْمَذَكُورُ هُوَ الْقِيَاسِيُّ لَا السَّمَاعِيُّ ، فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي
كَلَامِ الْعَرَبِ نَحْوَهُ : رَجُلٌ فِي الدَّارِ ، قَالَ امْرُؤُ الْقَيسِ^(٣) :

مُرَسَّفَةٌ بَيْنَ أَرْسَاعِهِ

الْبَيْتُ . لَكِنَّهُ قَلِيلٌ ، فَلَذِكَ الْأَلْزَمُ التَّقْدِيمُ ، وَعَلَى هَذَا جَمَاعَةُ مِنَ الْمُتَأْخِرِينَ .
وَقَدْ ذَكَرَ عَنِ الشَّلُوبِيْنَ أَنَّهُ كَانَ لَا يَمْنَعُ وَقْوَعُ الْخَبَرِ مُؤَخِّراً فَتَقُولُ^(٤) : دَرْهَمٌ
عِنْدِي ، وَوَطَرٌ لِي ، وَرَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَكِنَّ الْأَحْسَنُ عِنْدَهُ التَّقْدِيمُ ، فَهُوَ مِنَ
الْأَخْبَارِ الَّتِي لَا^(٥) يَلْزَمُ تَقْدِيمَهَا .

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) الصحاح . ٨٤٦ .

(٣) تَقْدِيمُ الْبَيْتِ فِي ص ٥٠ .

(٤) لَمْ يَخْرُجْ الشَّلُوبِيْنَ فِي التَّوْطِيْةِ عَنِ الْمَعْهُودِ بَيْنَ النِّجَاهَ مِنَ الْابْتِدَاءِ بِالنِّكْرَةِ بِشَرُوطٍ ، اَنْظُرْ ٢٠٢ .

(٥) أَضَيْفَتْ «لَا» إِلَى صَلْبِ الْأَصْلِ ، وَهِيَ غَيْرُ ثَابِتَةٍ فِي النُّسُخَ الْأُخْرَى .

وجه الناظم ومن قال بقوله ماتقدم من أنه المسوغ للابتداء بالنكرة ، فلو بقى مؤخراً لأوهم كونة صفة للنكرة [١] فلا تحصل الفائدة. وأما الشلوبين فليس التقديم هو المسوغ للابتداء بالنكرة [٢] عنده ، بل لأنك إذا قلت : في الدار رجل [٣] فالمأْعِنَى به في هذا الخبر إنما هو أن حصل في الدار المعهودة رجل [٤] وهذا مفید ، فموضع العناية هنا الدار ، فحسن تقديمها لكان العناية الموجبة للتقديم في كلامهم . فالموجب للجواز إذا حصل الفائدة بتعريف الدار ، بدليل أنك لو قلت : في دار رجل ، لم يَجُرْ باتفاق . فتقديم ما حصلت به الفائدة لا ينكر . فإذا اشترط التقديم هنا إنما لأجل كونه علماً على المعنى المقصود الموجب للفائدة.

ويدل على أن التقديم ليس لتحصيل الابتداء بالنكرة تقديمـه حيث يكون ئـم مسـوغ آخر ، بحيث لو لم يـقدم لجاز الابتداء بالنكرة باتفاق ، نحو : ما في الدار رجل ، فالأحسن هنا تقديم الخبر عنـيـة به ، لأنـه الذي أوقعـ الفـائـدة بـتـعرـيفـه ، ولـذـكـ كـثـرـ فـيـ كـلـامـهـ نـحـوـ : مـالـهـ سـبـدـ وـلـأـبـ ، وـمـالـهـ ثـاغـيـةـ /ـ وـلـأـرـغـيـةـ [٥] ، وـمـاـ فـيـ السـمـاءـ مـوـضـعـ رـاحـةـ سـحـابـاـ ، وـمـاـ ٢١٥ـ فـيـ الدـارـ أـرـمـ [٦] . وفي القرآن العزيز : (مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ، وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ) [٧] . وفيه : (مَالُهُمْ مِنْ مَحِيصٍ) [٨] ، (مَالُكُمْ مِنْ مُلْجَأٍ يَوْمَئِذٍ وَمَا لَكُمْ مِنْ نَكِيرٍ) [٩]

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) أمثل الميداني ٢٨١/٣. والثاغية : النعجة، والداعية : الناقة، أي : ماله شيء.

(٣) أي : ما بها أحد.

(٤) الآية ٥٢ من سورة الأنعام.

(٥) الآية ٤٨ من سورة فصلت.

(٦) الآية ٤٧ من سورة الشورى.

(مَا لِظَالَمِينَ مَنْ حَمِيمٌ)^(١) .. الآية. وهو كثير جداً. فقولهم في الدار رجل من هذا القبيل . وإذا كان المسُوغ غير التقديم لم يلزم التقديم ، ولذلك أفاد قول أمرئ القيس :

..... مُرْسَعَةُ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ ..
فإن التقديم للعناء أكثرى وليس بلازم ، وظاهر السماع مع الناظم ،
أعني السماع الذى يقاس عليه ، فلذلك اختاره ، والله أعلم.

والضرب الثاني : الخبر الذى عاد إليه من المبتدأ فى نفسه ضمير ، وذلك قوله : «كَذَا إِذَا عَادَ إِلَيْهِ مُضْمُرٌ» .. إلى آخره. الضمير فى «إِلَيْهِ»^(٢) عائد على الخبر ، وكذلك فى «بِهِ» ، عائد عليه أيضاً. والضمير فى «عَنْهُ» عائد على مدلول «ما» وهو المبتدأ ، والتقدير : كذلك إذا عاد إلى^(٣) الخبر مضمر من الأسم المبتدأ الذى أخبر عنه بذلك الخبر. ويريد أن الخبر يتلزم أيضاً تقديمها إذا عاد إلى^(٤)هـ من المبتدأ ضمير ، نحو قولهم : على التمرة مثُلُها زِبْداً . فعلى التمرة : خبر مثُلُها ، وقد عاد إلى الهاء من مثُلها. وكذلك قولك : في الدار ساكنها ، وعند زيدٍ ماله ، وفي ملك عمرو غلامه.

وفي الشعر قول الشاعر:^(٤)

أَهَابُكَ إِجْلَالًا وَمَابِكَ قُدْرَةً
عَلَىٰ، وَلَكِنْ مِلْءٌ عِنْ حَبِيبُهَا

(١) الآية ١٨ من سورة غافر.

(٢) في هامش الأصل : «عليه».

(٣) في هامش الأصل : «على».

(٤) هو نصيبي بن رياح، انظر شعره ٦٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٦٣، والبيت من شواهد شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٦٠، والتصريح ١٧٦، والأشموني ٢١٢/١، وفي العيني ٥٣٧/١.

ووجهُ هذا الْزَّوْمُ عُودُ الضمير على ما قبله لفظاً وإن لم يك فـى مرتبته ، فلو بقى الخبر مؤخراً لعاد الضمير على ما بعده لفظاً ومرتبة، لأن مرتبة صاحب الضمير - الذى هو المبتدأ - التقديم على مفسرها - الذى هو الخبر - وعودُ الضمير على ما بعده لفظاً ومرتبة ممتنع في مثل هذا.

ومبيناً : حال يحتمل وجهين :

أحدهما: أن يكون بمعنى بَيْنٍ ، فإنك تقول : أبان الشئ عن نفسه فهو مبين، بمعنى بـان فهو بـيـنـ ، أى : ظهر. ومنه في التنزيل الكريم : (فَاتُونَا بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ)^(١) ، فمعنىـه : بـيـنـ ، بـدلـيلـ الآيةـ الأخرىـ : (لَوْلَا يـأـتـونـ عـلـيـهـمـ بـسـلـطـانـ بـيـنـ)^(٢) .

والثانـى : أن يكون بمعنى مُبـيـنـ غـيرـهـ، ومنه في التنزيل / : (إـنـ هـوـ ٢١٦ إـلـاـنـذـيرـ مـبـيـنـ)^(٣) ، فـهـذا^(٤) بـمعـنىـ مـبـيـنـ ، كـقولـ اللهـ تعـالـىـ : (لـتـبـيـنـ لـلـنـاسـ مـائـرـلـ إـلـيـهـمـ)^(٥) . فـقولـهمـ : أـبـانـ^(٦) يـتـعـدـىـ ولاـ يـتـعـدـىـ ، كـبـيـنـ وـتـبـيـنـ استـبـانـ^(٧) .

وهـذاـ الثـانـىـ هوـ مرـادـ النـاظـمـ ، وـالـلـهـ أـعـلـمـ. فـهـوـ حـالـ منـ الضـمـيرـ

(١) الآية ١٠ من سورة إبراهيم.

(٢) الآية ١٥ من سورة الكهف.

(٣) الآية ١٨٤ من سورة الأعراف.

(٤) في صلب الأصل، أ : « فهو ». والمثبت عن س، ف، وهامش الأصل.

(٥) الآية ٤٤ من سورة النحل.

(٦) في صلب، س، ف : « بين ». والمثبت عن أ، وهامش الأصل.

(٧) أنظر لسان العرب، مادة : بين.

فِي «بِهِ» ، وَفَصْلُ بَيْنِهِمَا [١) بَعْنَهُ، وَذَلِكَ جَائِزٌ، إِذْ لَيْسَ بِأَجْنَبٍ، أَيْ :
 يَخْبُرُ عَنْهُ بِهِ فِي حَالٍ كُوْنَهُ مَبْيَنًا [٢) وَأَرَادَ بِكُونَهُ مَفْسِرًا لِّ الضَّمِيرِ الَّذِي
 عَادَ إِلَيْهِ مِنَ الْمُبْتَدَأِ نَحْوَ مَا تَقْدُمُ مِنَ الْأَمْثَالِ، وَتَحرِزُ بِذَلِكَ مِنْ أَنَّ [٣) يَكُونُ
 الْعَائِدُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ إِلَى الْخَبَرِ لَا يُفْسِرُهُ الْخَبَرُ بِفَسْهِ، بَلْ يَكُونُ مَفْسِرُهُ
 مَا يَتَعَلَّقُ بِالْخَبَرِ، مِنْ مَعْمُولِهِ وَمِنْ مَثَلِهِ قَوْلُكَ: مَحْرُزٌ زِيدًا أَجْلَهُ، وَنَافِعٌ
 عَمْرًا عَلَمَهُ، وَسَاتِرٌ خَالِدًا ثَوِيهٌ؛ فَإِنْ مَفْسِرُ الضَّمِيرِ هُنَا لَيْسَ نَفْسُ الْخَبَرِ،
 بَلْ مَعْمُولُهُ، وَهُوَ: زِيدٌ، وَعَمْرُو، وَخَالِدٌ. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَمَفْهُومُ هَذَا الْقِيدُ
 أَنْ لَا يَلِزِمُ تَقْدِيمَ الْخَبَرِ، وَإِنَّمَا يَتَقْدِمُ الْمَفْسِرُ فَقَطْ وَيَبْقَى الْخَبَرُ عَلَى الْجَوازِ
 الْأَصْلِيِّ فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، فَتَقُولُ / عَلَى هَذَا : زِيدًا أَجْلَهُ مَحْرُزٌ، وَعَمْرًا
 ٢١٧ عَلَمَهُ نَافِعٌ، وَخَالِدًا ثَوِيهٌ سَاتِرٌ. وَكَذَلِكَ جَمِيعُ مَا جَاءَ مِنْ هَذَا. وَالْفَصْلُ بَيْنِ
 الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ فِي هَذَا مُفْتَرِّ، إِذْ لَيْسَ الْفَاَصِلُ بِأَجْنَبٍ. وَكَذَلِكَ تَقُولُ
 عَلَى هَذَا : زِيدًا أَجْلَهُ أَحْرَزٌ، وَزِيدًا غَلَامٌ ضَرَبَ: فُتُؤَخِّرُ الْخَبَرُ وَتَقْدِيمُ
 الْمَفْسِرُ، وَهُوَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ، وَهُوَ جَائِزٌ عِنْدَ الْمُؤْلَفِ، [٤) وَفِي نَظَمِهِ هَذَا
 اسْتِعْمَالٌ مِثْلُ : زِيدًا أَجْلَهُ أَحْرَزٌ. وَقَدْ تَقْدِيمُ مِنْهُ مَوَاضِعٍ.

وَالضَّرِبُ الْثَالِثُ : الْخَبَرُ الْوَاجِبُ التَّصْدِيرُ، وَهُوَ الَّذِي تَبَّهَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ:

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) في الأصل : «يكون الضمير العائد». وكلمة «الضمير» ملحقة بالنص.

(٣) لابن مالك في شرح التسهيل كلام جيد في نحو «زِيدًا أَجْلَهُ أَحْرَزٌ». انتصر فيه لإجازة هذا التركيب بالقياس والسماع، راداً على من منع ذلك، ويبعد أن أبو علي الفارسي، ثم يقول : «الصحيح ما ذهب اليه البصريون من التسوية بالجواز بين : زِيدًا أَجْلَهُ مَحْرُزٌ، وَزِيدًا أَجْلَهُ أَحْرَزٌ، بَلْ الْأَخِيرُ أُولَى بِالْجَوازِ، لَأَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ فَعْلٌ، وَعَامِلُ الْمَثَالِ الْأَوَّلِ اسْمٌ فَاعِلٌ، فَمِنْ مَنْعِ الْآخِرِ دُونَ الْأَوَّلِ فَقَدْ رَجَعَ فَرْعَأً عَلَى أَصْلِهِ، وَمِنْ مَنْعِهِمَا فَقَدْ ضَيَقَ رَحِيبًا، وَبَعْدَ قَرِيبًا». ومن حجج البصريين قول الشاعر :

خِيرًا الْمُبْتَغِيَ حَازَ، وَإِنْ لَمْ يَقْضِ فَالسَّعْيَ فِي الرِّشَادِ رِشَادٌ

انظر شرح التسهيل، ورقة ٦٠.

«كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرًا».

الضميرُ في «يستوجب» عائدٌ على الخبر، يعني أنَّه يلزمُ أيضاً تقديمُ الخبر إذا استحقَ أن يكون صدرَ الجملة لوجب أوجب له ذلك، مثل أن يكون فيه معنى الاستفهام، كأين في مثال الناظم، فمن : موصولة، صلتها «علمه نصيراً»، وهي مُبتدأ، خبرُه أين. فلا يجوز على هذا أن تقول :

من علمته نصيراً أين؟ وكذلك يجب أن تقول عنده : كيف زيد؟ ومتى قيامك؟ ومن ذلك قولُ الله تعالى : {يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ : أَيَّانَ مُرْسَاهَا؟^(۱)} ولا يجوز أن تقول : زيدُ كيف؟ ولا قيامك متى؟ ولا مرساها أين؟ لو فرضته في غير القرآن. وكذلك قولهم : كم مالك؟ وكم جريباً أرضك؟ على رأي الفارسي، حيث جعل «كم» خبراً لا مبتدأً، نقله عنه ابن خروف في شرح «الكتاب»^(۲). وهذا الذي قرر هو رأيُ الجمهور. وأجاز الأخفش والمازنوي : زيدُ كيف؟ وعمرو أين؟ فلم يريا وجوبَ التقديم هنا. ولا أدرى ما مستندهما في ذلك إنْ كان النقل عنهما على ما هو الظاهر؟ وإلا فوجوبُ التصدير لأسماء الاستفهام غيرُ خافٍ قياساً وسماعاً. وقد جاء ما يوهم عدمَ التصدير على الجملة في أسماء الاستفهام كقولهم : ضربَ مَنْ مَنَ؟^(۳) وقولهم : كان ماذا؟ وأليفاظُ مِنْ هذا النَّفْطِ لا تثبت بها إجازة ما أجازه، وسيأتي ذكر شيء من ذلك في موضعه، إن شاء الله، فالحق رأي الجماعة في ذلك. ومثل ذلك المضافُ إلى اسم

(۱) الآية ۱۸۷ من سورة الأعراف.

(۲) في الارتفاع ۵۱۳ - ۵۱۴ : «وأجاز سيبويه الابداء بكم في نحو : كم مالك؟.. كم الخبرية عنده مثل الاستفهام [؟]، وردَ الفارسي قول سيبويه في : كم جريباً أرضك؟ ولم يجوز أن يكون (أرضك) إلا مبتدأ. وانظر الكتاب ۲/۱۶۰، والمساعد ۱/۲۲۰.

(۳) في أ : «ضرب زمان». وهو تحريف. وانظر الكتاب ۲/۱۱، والسيرافي ۳/۱۷۷.

الاستفهام نحو : غلامٌ أىْ رجلٌ غلامٌ؟ وصبيٌّ أىْ يوم سفرك؟ وعشيةٌ أىْ يوم قドومُ زيد. وما أشبه ذلك.

والنصير بمعنى الناصر، والجمع : الأنصار، مثل شريف وأشراف.

والضرب الرابع : الخبر الذي وقع مبتدئاً محصوراً، وهو الذي قال فيه : «وَخَبَرَ الْمَحْصُورِ قَدْمَ أَبْدَا».. إلى آخره.

خبرٌ : مفعول مُقدَّم، أىْ : قَدْمٌ خبر المبتدأ المحصور أبداً، فلا تؤخره البتة نحو قولك : إنما في الدار أخوك، وما عندي إلا زيد. ومن أبيات الكتاب^(١) :

وَمَا لِي إِلَّا اللَّهُ لَا رَبَّ غَيْرَهُ

وهو كثير. وسبب تقديم الخبر هنا قد مرَّ مثله. وعبر هنا بالمحصور عن المحصور فيه ، وقد تقدم الاعتراض عليه والجواب عنه في المسألة التي قبلها .

وقوله : «مَا لَنَا إِلَّا اتَّبَاعُ أَحْمَدًا»، مثال من ذلك. وأحمد : هو رسول الله، صلى الله عليه وسلم. أىْ : إِنَّ اتَّبَاعًا فِي الدِّينِ وَالنَّحْلَةِ مَحْصُورٌ فِي اتَّبَاعِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقد نَقَصَ النَّاظِمُ مَا ذُكِرَ فِي التَّسِيْهَلِ ضربان :

/ أحدهما : الخبر الدال عند تقديمها على مالا يدل عليه عند تأخره، ٣١٨

(١) نُسِبَ فِي الْكِتَابِ ٢٣٩/٢ إِلَى الْكَمِيتِ، وعِزْزَهُ :

وَمَا لِي إِلَّا اللَّهُ غَيْرَكَ نَاصِرٌ

انظر المقتضب ٤/٤٢٤، وشعر الْكَمِيتِ بْنِ زَيْدٍ ١٦٧/١.

ومثّل ذلك بقولهم : لله درُّك! ولله أنت! فإنَّه يدلُّ مع ^(١) التقديم على معنى التعجب، ولو قلت : درُّك لله، وأنت لله، لم يدلَّ على ذلك. وكذلك قولُهم : سواء على أقمت أم قعدت، فقولُهم : «أقمت أم قعدت» هو المبتدأ م جهة المعنى، والتقدير : سواء على قيامك وعودك. ولو قلت : أقمت أم قعدت سواء على لتوهم السامِعُ أنك مستفهم حقيقةً، وذلك غير متوجه مع تقديم ^(٢) الخبر الذي هو سواء.

والثاني : الخبر الذي مبتدئه أن المفتوحة المشددة ومعمولاها، نحو قوله : في علمي أنك صادق، وعندي أن زيداً قائماً. ولا تقول : أنك صادق في علمي، ولا أن زيداً قائماً عندي ^(٣).

ووجه ذلك عنده ^(٤) إما خوف التباس المفتوحة لو قدمت بالكسورة، وإما خوف التباس المصدرية بالتي بمعنى لعل، وإما تعريضها لدخول إن المكسورة عليها مباشرة. وهو نحو تعليل سيبويه ^(٥).

وإما يلزم تأخير «أن» وتقديم الخبر إذا لم يتقدم الكلام أمّا، فإن تقدمت لم يلزم تقديم الخبر، نحو : أمّا أن زيداً قائماً ففي علمي. فإذا حصر الناظم لواضع وجوب التقديم يقتضى ألا يلزم إلا فيما ذكر، فعلى هذا يجوز تأخير الخبر في هذين الموضعين وما أشبههما مما لم يذكره، وذلك غير صحيح.

(١) أ : «على التقديم».

(٢) في صلب الأصل : تقدير، ومثله في س.

(٣) انظر همع الهوامع ٢٥/٢ - ٣٦.

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٦٠.

(٥) الكتاب ١٢٤/٢.

وقد يُجَابُ عن هذا بأنه لم يقصد حصر الموضع كلها، بل نَبَهَ على جملة منها يُلْحِقُ بها ما عدتها مما لم يذكره. وأيضاً فإن الموضع الأول قليل جداً، وما لا يقتربُ منه الناظم لأنَّه سمعاً وجارٍ مجرِّي المثل الذي شأنه أن لا يُغيَّرُ، والموضع الثاني ليس المبتدأ فيه بتصريح، فلم تُعِينْ به كُلُّ الاعتناء. والله أعلم.
(ثم قال^(١) :

وَحَذَفَ مَا يُفْلِمُ جَائِزًا كَمَا
تَقُولُ : زَيْدٌ بَغْدَادٌ مَنْ عِنْدُكُمَا ؟
وَفِي جَوَابٍ : كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ : دَنِيفٌ
فَزَيْدٌ اسْتَفْنَى عَنْهُ إِذْ عُرِفَ

لما تَكَلَّمَ على أحكام المبتدأ والخبر مثبتين، أخذ في الكلام على عروض الحذف فيما. والقاعدة أنَّ الحذف في كلام العرب لا يكون إلا حيث دلَّ عليه دليلٌ من قرينة لفظية أنَّ معنوية، لأنَّه لو لم يكن عليه دليل لاختُل المقصودُ من الإفهام، فإِنَّك لو قلت ابتدأ : زيد، وأنْتَ تريده : قائم أو خارج، ولم يكن ثُمَّ ما يدلُّ عليه، لم يقع بما تكلمت به فائدة، وكذلك لو قلت : قائم أو خارج، وأنْتَ تريده الإسناد إلى زيد، ولم يكن ثُمَّ قرينة تدلُّ - لم يكن في الكلام فائدة، وهذا حيث يكون ثُمَّ دليلٌ على محنوف، لكنه لا دليل على تعينه، وأما لم يكن في الكلام دليل على محنوف، فآخرى أن لا يُحذف. وقصَّارانا أن نقول هنا : إنَّ الكلام لم يحذف منه شيءٌ البتَّة، كما إذا قلنا : زيد قائم، فأنْتَ لا يصح لك أن تقول : إنَّ هذا الكلام محنوفٌ منه؛ إذ هذه دعوى [ليست بأولى من دعوى^(٢)] عدم الحذف،

(١) عن الأصل.

(٢) عن هامش الأصل، س، ف.

بل دعوى عدم الحذف مستندة إلى الظاهر، وهو دليل في نفسه، والحمل على الظاهر مطلوب وإن أمكن أن يكون المراد غيره.

فالحاصل أنَّ الحذف لا يُدعى إلا مع الدليل، والناظم ابتدأ بهذه القاعدة الكلية الجارية في أبواب العربية؛ إذ لم يقيِّدُها / بهذا الباب، بل ٢١٩ قال : «وَحَذَفَ مَا يُعْلَمُ جَانِزٌ»، فاتى بـ«ما» العامة ولم يفيدها، فإنْ أراد هذا فهو صحيح، ويدخل في العموم بابه من باب أولى. ويحتمل أن يريد التقييد ودلَّ عليه السياق، كأنَّه قال : وحذف ما يُعلم من المبتدأ والخبر جائز. وعلى هذا يدلُّ ما مثل به.

وقوله : «وَحَذَفَ مَا يُعْلَمُ جَانِرٌ» فيه إشكال من ثلاثة أوجهٍ :

أحدهما : أنَّ العلم بأحد الجزأين قد يكون علماً مطلقاً كالامثلة التي مثلَ، وهو العلم الذي يُعيَّنُ الجزء، والمحذف مع هذا العلم جائز بلا إشكال؛ إذ المحنوف معه كالمثبت، وعبارة الناظم منطبقَةٌ عليه. وقد يكون علماً لا مطلقاً، بل يكون الخبر معلوماً على وجهٍ وغير معلوم على وجهٍ، كما إذا قلت : زيدٌ، وحذفت الخبر، أو قلت : قائم، وحذفت المبتدأ. فهذا وما كان مثُله يطلق عليه أنه معلوم، لكن علماً إجماليًا دلَّ عليه الكلام، لأنَّ المبتدأ يقتضى خبراً على الجملة، والخبر يقتضى مبتدأ على الجملة، فالقرينة مُعرفة بالمحنوف. فهو من هذا الوجه معلوم، ومن جهة التعيين مجهول. لكن العرب لا تراعي جهة العلم هنا ولا تعتبره، بل تُغلبُ جهة الجهل فلا تجيز الحذف البتة، ومع هذا فيصدق أنَّه معلوم. والناظم لم يقيِّدُ العِلْمَ، فليس له ما يمنع دخول مثُله تحت قوله : «وَحَذَفَ مَا يُعْلَمُ»، وعند ذلك يقتضى جواز الحذف في مثل : زيد قائم، إذا لم يدل دليل على التعيين لكن هذا غير صحيح وغير جائزٍ باتفاق، فاطلاقه غير مستقيم.

والثاني - على تسليم أنه أراد العلم بالتعيين - فحكمه بأنه جائز على الإطلاق، من غير تقيد، غير صحيح؛ فإن حذف ما يعلم على وجهين : أحدهما : جائز كالأمثلة المذكورة.

والثاني : واجب لجائز، كالحذف بعد لولا، وبعد الواو التي بمعنى «مع»، وسائر ما ذكر بعد. فإذاً ليس كلُّ ما يعلم فيحذف يكون جائز الحذف، بل قد يكون جائزاً وقد يكون واجباً.

والثالث : أنه أطلق القول بجواز الحذف في كل ما يكون معلوماً من الجزأين، وذلك ليس على إطلاقه، فإن للإثبات مقاصد في كلام العرب لا تنكر، كما أن للحذف مقاصد، فقد يكون الجزء معلوماً ولا يجوز مع ذلك الحذف بحسب قصد المتكلم؛ ألا تراهم جعلوا لحذف الفاعل مقاصد كثيرة، ومثلها يلزم في إثباته؛ إذ لا فرق في المقاصد البينانية بين الحذف والإثبات. ومن أنكر هذا فهو صائم عن فهم كلام العرب. فإن لم يسامع في عدم اعتبار المقاصد البينانية، سردننا عليه مقاصد الإثبات التي لا يسوغ معها الحذف وإن كان الجزء معلوماً، فيتكسر عليه قوله : «وَحَذَفَ مَا يُلْعَمُ جائِزٌ». وهي مبسوطة في كتب أهل البيان. وإن سامحناه في ذلك. وقد كان الأولى أن لا يسامع، لاعتباره المقاصد البينانية في مواضع كما مرّ في فصل «التقديم والتأخير» - ورد عليه أيضاً بحسب النظر النحويًّا مواضع يوجد فيها العلم ويقتضي الحذف، فمنها : خبر ما التعجبية لا يجوز حذفه وإن كان معلوماً؛ قال ابن الحاج : لأن القصد من التعجب كأنه منافٍ للاختصار. قال ومثل التعجب في هذا خبر المقصود^(١) في

(١) كما في جميع النسخ، وفي هامش الأصل : المخصوص.

باب نعم وبيّن / إذا أعريناه مبتدأً وخبره نعم وبيّن قال : ومنه أيضاً ٣٢٠ خبر ضمير الأمر والشأن، كقولك : هو زيد قائم، وكذلك المبتدأت في هذه الموضع لا يجوز حذفها وإن كانت معلومة. ومثل ذلك المبتدأ المحسور، والخبر المحسور لا يجوز حذف واحدٍ منها مع الحصر وإن كان معلوماً. وقد نصَّ أبو الحسن على ضعف قولك لحقٌ أنه ذاهب : إنه على حذف الخبر عند سيبويه. وإنما استقبحه الأخفش من جهة^(١) [حذف الخبر] خاصةً، قال : ألا ترى أنك لو قلت : لَعَبْدُ اللهِ، ثم أضمرت الخبر، لم يحسن - يعني مع العلم، وألا فلا يجوز^(٢) حذفه إذا لم يعلم فكذلك لحقٌ أنه ذاهب بالإضافة، وهو على تقدير : ليقين ذاك أمرك. فهذا نصٌّ على ضعف حذف الخبر هنا وقبحه، وقد علل استقباحه بأنَّ ما أكَد بالكلام^(٣) صار مع الحذف كالمتدافعين. ونظيره ما قال ابن جني في نحو : الذي ضربته نفسه زيد، من أن لا يجوز حذف ضمير الموصول هنا لأنَّه مؤكّد، والحذف مناف للتوكيد^(٤). وعلى ما قال الأخفش يقع أيضاً حذف المبتدأ مع اللام المؤكدة، ولذلك قلَّ نحو :

أمُ الْحُلَيْسِ لَعْجُونَ شَهْرَيَّةٍ

على رأي من جعله على حذف المبتدأ، وقول الآخر :

خالي لأنْتَ

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) في أ : والا لليجوز حذفه. وما ثبناه عن الأصل وهامش، س، ف.

(٣) انظر كتاب سيبويه ١٥٧/٢، مع تعليق المحقق.

(٤) أول من ذكر هذا هو الأخفش، انظر مفتني الليبيب، الباب الخامس في نظر الجهات ٦٠٨.

وقد تقدم^(١). فقد اجتمع لك خمسة مواضع لا يجوز فيها حذف واحد من الجزئين وإن كان معلوماً، فكيف يقول : «وَحَذَفَ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ» قوله؟ والجواب عن الإشكال الأول : أن المراد بالعلم العلم بالتعيين، وهو الذي عيّنه المثال في قوله :

كما تَقُولُ : زَيْدٌ بَعْدَ : مَنْ عِنْدَ كَمَا؟». فكأنَّ المثال قيدَ يُعْيّنُ العلم، ما هو؟ وعلى أيِّ وجه هو وأيضاً فإنَّ المعلوم من وجْهِ دون وجْهٍ يُطلق عليه أنه غير معلوم، وإذا صَحَّ فيه هذا الإطلاق اقتضى مفهوم الكلام أن لا يحذف، لأنَّه غير معلوم. فليس إدخاله في المعلوم بأولى من إدخاله في غير المعلوم، فلا يصحُّ الاعتراض به.

والجواب عن الثاني من وجهين :

أحدُهما : أن لفظ الجائز يطلق على ما استوى فعله وتركه - وعلى هذا المعنى حمله المعارض - ويطلق أيضاً على ما لا يمتنع مطلقاً، فيدخل فيه الجائز بالمعنى الأول، ويدخل فيه أيضاً الواجب، وما كان من باب الأولى في الفعل أو في الترك، لأنَّ الجميع غير ممتنع. ويطلق أيضاً باعتبارات أخرى لا حاجة بنا إلى ذكرها. وقد ذكر ذلك أهل أصول الفقه.

فعلى الإطلاق الثاني قد دخل الواجب الحذف تحت لفظ الجائز، فكأنَّ الناظم قال : «وَحَذَفَ مَا يُعْلَمُ غَيْرُ ممْتَنِعٍ عَلَى الْجُمْلَةِ». ولو عبر بهذه العبارة لصَحَّ كلامُه ليشملها الوجهين : الواجب الحذف والجاز الحذف والإثبات، ولا يبقى بعد ذلك إشكال.

(١) انظر : ٧٥ .

والثاني : - على تسليم أنه أراد الجائز بالإطلاق الأول - فإنما معنى كلامه : أن ما يعلم منه جائز فالامثلة المذكورة، وهو واجب كالحذف بعد لولا وما أشبه ذلك، فيكون قوله : «جائز»، ليس غير المبتدأ الأول، بل هو مبتدأ محنوف الخبر، كأنه قال : «وتحذف ما يُعلم منه جائز، ويجب بعد ولا، وكذا، وكذا». وهذا أيضاً صحيح في نفسه، فلا إشكال.

واما الثالث فالظاهر وروده / إلا أن يقال : إن مثل هذه الأشياء ٣٢١ مما لم يذكرها الجمهور في الكتب المطولة، فهو حين تركها أعنّر منهم، لاختصاره. وإنما يمكن الاعتراض بها على التسهيل.

ثم رجع ^(١) إلى قصد ذكره، فقال ^(٢) : «وتحذف ما يعلم جائز» إلى آخره، يعني أن كل جزء من جزأي الجملة يجوز حذفه إن كان معلوماً عند السامع حتى كأنه في حكم المذكور. وهذا الحذف لم يقيده بجزء دون غيره، فاحتفل كلامه ثلاثة أضرب من الحذف، وأشار إلى ضربين بمثالين، وترك الثالث اعتماداً على الكلية :

الضرب الأول : حذف الخبر، وهو الذي أشار إليه بقوله : كما تقول : زيد. بعد : مَنْ عِنْدَكُمَا؟ فإذا سُئلْتَ هذَا السُّؤَالَ فقِيلَ لَكَ ولصَاحِبِكَ : مَنْ عِنْدَكُمَا؟ فقلت : زيد فزيد مبتدأ حذف خبره لدلالة الكلام الأول عليه. وأصل الجواب : زيد عندنا. لكن حذف الظرف اختصاراً. وقوله : «بعد مَنْ عِنْدَكُمَا؟». أراد بعد هذا الكلام المقول فيه عن الشخص الذي استقر في هذا الظرف.

(١) في الأصل : «ترجع».

(٢) كذا في س. وفي غيرها : «فقوله».

وهذا مثال واحد من عدد كثير يشتمل على قرائن يجوز معها حذف الخبر، فمن ذلك : زيد قائم وعمرو. فالتقرير : وعمرو قائم. ومنه : خرجت فإذا الأسد. تقديره : فإذا الأسد حاضر أو موجود أو نحو ذلك.

وهذا ليس كالأثبات في الكثرة. ومن ذلك قول الشاعر^(١):

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا، وَأَنْتَ بِمَا

عِنْدَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

فاحذف خبر نحن، وهو : راضون، لدلالة «راض» عليه.

والضرب الثاني : حذف المبتدأ، وهو الذي عنى بمثاله الذي قال فيه : «في جواب : كيف زيد؟ قل : دَنْفٌ». يعني أنك إذا سئلت فقيل لك : كيف زيد؟ فلك أن تحذف المبتدأ^(٢) فتقول دَنْفٌ.

وأصل الجواب أن تقول : زيد دَنْفٌ، ثم تحذف.

وليس في قوله : «قل : دَنْفٌ» القطع على الحذف، بل ذلك إلى خير المتكلم، دل على ذلك قوله قبل : «وَحَذَفَ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ».

وقوله : «في جواب متعلق بـ «قل». وهو على الحكاية، أعني : كيف زيد؟ كان المعنى : «وفي جواب سؤالك بهذا الكلام^(٣) قل كذا».

والدُّنْفُ - بكسر النون - : المريض، يقال : دَنْفُ المريض دَنْفًا : إذا ثُقُل في مرضه. وقال الجوهري : الدُّنْفُ : المرض الملازم، واسم الفاعل : دَنْفٌ.

(١) هو عمرو بن امرىء القيس الغنوجي، وينسب إلى قيس بن الخطيم، والصحيح - كما يقول محقق ديوان قيس ٦٢ - أنه لعمرو. والبيت من شواهد الكتاب، والمقتبس ٧٥/١، ١١٢/٣، ٧٣/٤. وأمالى ابن الشجري ٩٦/١، ٣١٠، ٩٦، والإنسaf ٩٥. وانظر خزانة الأدب ٢٧٥/٤.

(٢) في مطلب الأصل، ١ : «الخبر». وما أثبت عن هامش الأصل، س، ف.

(٣) في الأصل : «بهذا المعنى».

وامرأة دَنْفَةٌ، ورجلان دِنْفَان، فتشنِي وتجمع وتقىث، وقد يوصف بالمصدر فتقول : رَجُل دَنْفٌ، بالفتح، وامرأة دَنْفَةٌ، ورجلان دَنْفَان، وهكذا في الجمع والثنائية يكون على حالة واحدة^(١).

ومثل ما مثل به الناظم قوله : في الدار، لمن قال : أين زيد؟ وأين قَعُودُك؟ والتقدير : زيد في الدار، وقَعُودِي في الدار. ومنه أن تقول إذا شَمْتَ طَيِّبًا : مسْكَ والله، أى : هذا مسْكٌ، أو هُوَ مسْكٌ. وكذلك تقول إذا سَمِعْتَ هَيْنَمَةً^(٢) : قراءة، أى : هي قراءة. ومنه قول الله - عز وجل - : (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ^(٣))، أى فعله [لنفسه]^(٤) أو صلاحه لنفسه، (ومن أَسَاءَ فَعَلَيْهَا)، أى : فِي إِسْاعَتِهِ عَلَيْهَا.

والضربُ الثالث : حذفهما معاً. ولم يُشرِّ الناظم إليه بمثال، ولفظه محتمل له، لكنه ليس في كثرة الضربين قبله، ومثاله قوله^(٥) : أين زيد جَالِسٌ؟ فتقول : في الدار، أو عندي. فالتقدير : زيد جالس في الدار أو عندي. ومثله : متى عَمْرُوا سائر؟ فتقول : بعد غدٍ، وأى موضع أنت ساكن؟ فتقول : مكان كذا. وما أشبه ذلك.

ومنه ما عُوْضُ / منه حرف الإيجاب، نحو نعم، ولا، إن قيل : إن ٢٢٢
الجواب بعدهما مقدَّرٌ، كما رأه ابن عصافور^(٦)، كما إذا قيل : زيد عندك؟

(١) انظر الصحاح ١٣٦٠ - ١٣٦١.

(٢) البينمة : الصوت الخفي.

(٣) الآية ٤٦ من سورة فصلت.

(٤) عن هامش الأصل، س، ف.

(٥) سقط « قوله » من ١. وفي س، ف : « قوله ».

(٦) ينظر المقرب ٢٩٤ - ٢٩٥، ومغني اللبيب ٦٤٨ - ٦٤٩.

أو قيل : أعمرو منطلق؟ فتقول : نعم، أو : لا وقد عد ابن الناظم^(١) من هذا الضرب قول الله سبحانه : {واللَّاَنِي لَمْ يَحْضُنْ} ^(٢)، أي : فعدتهن ثلاثة أشهر. وأصل ذلك للفارسي، وذلك لا يتعين في الآية لوجهين، أحدهما إمكان تقدير المفرد مكان تلك الجملة، كأنه قيل : واللَّاَنِي لم يَحْضُنْ كذلك، أو جاريات مجراهن، أو ما أشبه ذلك. والثاني : أن الجملة إن سُلِّمَ أنها المقدرة فلأنها هي الخبر، فلنا أن ننقول : لم تُحذفْ هنا الجملة من حيث هي مبتدأ وخبر، بل من حيث هي خبر المبتدأ الذي تقدم وعند ذلك لا يكون فيها دليل على جواز حذف المبتدأ والخبر بطلاق، وهو المحتاج إليه هنا. هذا كله إن جعل {واللَّاَنِي لَمْ يَحْضُنْ} في موضع رفع، وأما إن جعلته في موضع خفض عطفا على (هن) من قوله : {فَعَدْتُهُنَّ} فالآية بمعزل عن هذا الضرب الذي ذكر، وإنما يرجع إلى الضرب الأول^(٣)، فتأمله، والله أعلم.

وقول الناظم : «فَرَزِيدُ اسْتَغْفِنَى عَنْهُ إِذْ عُرِفَ»، أراد بزيد هنا المذكور في المثال الثاني، وهو كيف زيد؟ فقولك في الجواب : دَنِفْ، استغفت فيه^(٤) عن إعادة ذكر زيد، لتقدم ذكره في السؤال، فحصلت المعرفة به، فاختصر^(٥). هذا ذكر الحذف الجائز، ثم شرع في ذكر الحذف الواجب فقال :

(١) شرح الألفية لابن الناظم ١٢٠، وانتظر البحر المحيط ٢٨٤/٨.

(٢) الآية ٤ من سورة الطلاق.

(٣) وذلك على حذف مضاد يكن مبتدأ محنون الخبر، والتقدير : وعدة اللاتي لم يحضن ثلاثة أشهر، نحو ما مامثل به المؤلف من قوله : زيد قائم وعمرو.

(٤) في الأصل، ١ : «به»، والمثبت عن س، ف.

(٥) في الأصل، ١ : «فاختمن» والمثبت عن س، ف.

وَيَغْدِ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرِ
 حَثْمٌ، وَفِي نَصِّ يَمِينِ ذَا اسْتَثْقَرَ
 وَيَغْدِ وَأَوْعَيْتَ مَفْهُومَ مَعَ
 كَمِثْلِ كُلِّ مَنَابِعِ مَا صَنَعَ
 وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرًا
 عَنِ الَّذِي خَبَرَهُ قَدْ أَضْمِمْرَا
 كَضَرْبِيِ الْعَبْدَ مُسِيَّثًا وَأَتَمْ
 تَبْشِيرِيِ الْحَقُّ مَنْوَطًا بِالْحِكْمَ

اعلم أنَّ الحذفَ قد يجب في أحدِ الجزاينِ، فلا ينطقُ به البتة، أو ينطقُ به
 لكن قليلاً، وليس ذلك بمقتصرٍ به على أحدِهما دون الآخر، بل قد يحذفُ المبتدأ
 وجوباً، وقد يحذفُ الخبرَ كذلك. والناظم اقتصرَ هنا على حذفِ الخبرِ ولم
 يتعرَّضَ لحذفِ المبتدأ، فقد يقال: إنَّ كلامَهُ يُؤْهِمُ أَنَّ الحذفَ الواجب يختصُّ
 بالخبرِ، ويشعرُ بذلك ذكره جوازُ الحذفِ في الجزاينِ، فلما ذكرَ وجوبَ تركِ
 التنبية على ذلك [في المبتدأ^(١)، فأوهمُ هذا أنَّ المبتدأ لا يُحذفُ وجوباً، بل
 جوازاً]. وليس كذلك بل يحذفُ وجوباً في مواضعِ جملة، منها: في النعت
 المقطوعِ إلى الرفع إذا كانَ للمدح أو الذم أو الترحم، نحو قولِهم: الحمد لله
 الحميدُ، والحمد لله أهلُ الحمدِ. وكذا في الذم نحو: أَعُوذُ باللهِ مِن الشَّيْطَانِ
 الرَّجِيمِ، وفي الترحم نحو: مررتُ بِالْمَسْكِينِ.

قال المؤلف: لأنَّهم قصَّلُوا إنشاءَ المدحِ، يعني في قطعِ النعتِ، فجعلوا
 إضمارَ الناصِبِ أمارةً على ذلك، يعني حين قطعوا إلى النصبِ، كما فعلوا في

(١) في جميع النسخ: «في الخبر»، والمثبت عن هامشِ الأصل.

النداء؛ إذ لو أظهروا الناصب لخفي معنى الإنشاء، وتوقف كونه خبراً مستأنفًا / في المعنى. قال : فلما التزم الإضمار في النصب التزم في الرفع، ليجري الوجهان على سَنَّ واحدٍ.

ومنها : الحذف لكون الخبر مصدرًا جيء به بدلاً من اللفظ بالفعل، نحو ما أنسد سيبويه^(١):

فَقَالَتْ : حَنَانُ، مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا

أَذْوَنَسَبٌ أَمْ أَنْتَ بِالْحَسَنِ عَارِفٌ؟

التقدير : أمرى خنان. وقالوا : سمع وطاعة، وصبر جميل. وفي التنزيل (قال : سِلَم^(٢))، على تقدير: أمرى، في الجميع. والأصل في هذا النوع النصب لأنه مصدر جيء به بدلاً من اللفظ بفعله، فالالتزام بإضمار ناصبه، لثلا يجتمع البدل والمبدل منه، ثم حمل المرفوع في التزام إضمار العامل على المنصوب، وعامل الرفع هنا هو المبتدأ.

وأمثلة هذا النوع كثيرة، قال سيبويه : «والذى رفع عليه حنان وصبر وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره، وترك إظهاره كترك إظهار ما يُنصب فيه^(٣)». ثم علل ذلك بما تقدم، ويأن معنى الرفع على معنى النصب، وقد كان في النصب بدلاً من اللفظ بالفعل، فكذلك في الرفع.

(١) الكتاب /١، ٢٢٠/٣، ٢٤٩، والمقتضب /٢٢٥/٣، وشرح المفصل لابن يعيش /١١٨/١، وشرح الكافية للرضي /١، ٣٣١/١. والبيت للمنذر بن درهم الكلبي كما في خزانة الأدب /١١٣/٢.

(٢) الآية ٦٩ من سورة هود. و «سِلَم» - بكسر فسکو - هي قراءة حمزة والكسائي هنا وفي سورة الذاريات، كما في السبعة لابن مجاهد ٣٣٧ - ٣٣٨. وفي ١ : «سلام». وهي قراءة غير الآخرين من السبعة.

(٣) الكتاب /١، ٣٢١/١.

ومنها : الخبر عنه بممدوح نعم ومذموم بئس، عند من يقول : إن المخصوص هنالك خبر مبتدأ، حسبما يذكر في بابه، إن شاء الله، إلى أشياء من هذا القبيل.

ومنها : ما جرى من الأسماء مجرى المصادر نحو : سُبُّوح قَدْس، رب الملائكة والروح^(١)، وكذلك خَيْرٌ مَارِدٌ في أهل ومال^(٢)، وما أشبه ذلك.

فكان الأولى أن يذكر هذا النوع كما ذكر الآخر، من جهة إيهام كلامه خلاف الحكم المستقيم، ومن جهة أن المسألة من جلائل النحو، لامن غرائبها. وقد يعتذر عنه بأن الحذف في النعت المقطوع قد ذكره في باب النعت فقال :

وَارْقَعْ أَوْ انصِبْ إِنْ قَطَعْتْ مُضْنِمِرا
مُبْتَدِأً أَوْ نَاصِبِيَا لَنْ يَظْهِرَا

وفي باب نعم وبئس ذكر حذف المبتدأ الخبر عنه بالخصوص، فقال هنالك :

وَيُذَكَّرُ الْمَخْصُوصُ بَغْدُ مُبْتَدِأً
أَوْ خَبَرُ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبْدًا

وماعدا هذين فهو من القليل؛ إذ الرفع فيها ليس لكل العرب، فلما كان كذلك ترك ذكره، كعادته في ترك كثير مما يقلُّ في كلام العرب، ولا يبلغ مبلغ الشائع المطرد، وإن كان له قياسٌ ما؛ ألا ترى أنه لم يتبه في باب المصدر على جواز الرفع في تلك الأشياء لما كانت أقلية بالنسبة إلى النصب. فإذا ثبت هذا

(١) مسنـد الإمام أحمد ٢٥/٦، وانظر الكتاب ٢٢٧/١.

(٢) مثل، يقال للقادم من سفر، ويروى بنصب خبر، يقول أبو عبيدة : أى جعل الله ما جنت به خير ما رجع به الفائب. انظر كتاب الأمثال لأبي عبيدة ٦٨، وهو من شواهد الكتاب ٢٢٧/١.

لم يبق له مما يتعمّن ذكره في الحذف الواجب إلا حذف الخبر، فهو الذي تُعرَض له، وذكر له أربعة مواضع :

أحدها : بعد لولا، فقال :

وَيَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرِ

حَتَّمٌ

حذف الخبر : مبتدأ، خبره : حَتَّمٌ، وبعد لولا متعلق بحتم، لأنّه في معنى محظوظ، كخلق بمعنى مخلوق في قول الله : {هذا خلقُ الله^(١)}.

والحتم : الإيجاب، يقال : حَتَّمَ اللَّهُ كَذَا وَكَذَا، بمعنى : أوجبه حتماً، والـحـتـمـ أـيـضاًـ : القـضـاءـ، وليـسـ فـيـ هـذـاـ المعـنىـ (ـيـريـدـ أـنـ خـبـرـ المـبـتـداـ يـجـبـ حـذـفـ بـعـدـ لـوـلاـ ، فـلـاـ يـتـكـلـمـ بـهـ غـالـبـاًـ)ـ لأنـ مـفـهـومـ بـنـفـسـهـ، فـإـذـاـ قـلـتـ : لـوـلاـ زـيـدـ لـأـكـرـمـتـكـ، فـمـعـناـهـ : لـوـلاـ زـيـدـ ثـابـتـ أوـ مـوـجـودـ، أوـ هـنـاـ، أوـ نـحـوـ ذـلـكـ، فـلـمـ كـانـ مـفـهـومـاـ اـسـمـ الـفـاعـلـ أوـ الـفـعـلـ الـمـتـعـلـقـ بـهـ الـظـرـوفـ الـمـجـرـوـرـ الـحـذـفـ فـيـ نـمـوـزـيـداـ فـيـ الدـارـ ، وـجـانـيـ /ـ الـذـيـ عـنـدـكـ ، لـمـ كـانـ مـفـهـومـاـ بـنـفـسـهـ الزـمـوـهـ ٣٢٤ـ الـحـذـفـ ، كـماـ أـلـزـمـ مـنـ الـكـلـامـ. وـأـيـضاـ فـلـكـثـرـ الـاستـعـمـالـ؛ـ قـالـ سـيـبـوـيـهـ :ـ «ـوـكـانـ الـمـبـتـداـ عـلـيـهـ -ـ يـعـنـىـ عـلـىـ الـمـبـتـداـ بـعـدـ لـوـلاـ -ـ الـذـيـ فـيـ الإـضـمـارـ -ـ يـعـنـىـ الـخـبـرـ -ـ كـانـ فـيـ مـكـانـ كـذـاـ وـكـذـاـ، فـكـانـهـ قـالـ :ـ لـوـلاـ عـبـدـ اللـهـ كـاـ بـذـلـكـ الـمـكـانـ،ـ وـلـوـلـاـ الـقـتـالـ وـكـانـ فـيـ زـمـانـ كـذـاـ.ـ وـلـكـنـ هـذـاـ حـذـفـ حـينـ كـثـرـ اـسـتـعـمـالـهـمـ إـيـاهـ فـيـ الـكـلـامـ،ـ كـمـاـ حـذـفـ فـيـ إـمـاـ لـاـ^(٢)ـ.ـ ثـمـ أـتـىـ بـنـظـائـرـ،ـ وـهـذـاـ هـوـ الـأـصـلـ فـيـ لـزـومـ حـذـفـ كـلـ خـبـرـ ذـكـرـهـ النـاظـمـ.ـ وـفـرـضـهـ حـذـفـ الـخـبـرـ هـنـاـ ظـاهـرـ فـيـ أـنـ مـاـ بـعـدـ لـوـلاـ مـبـتـداـ،ـ وـهـوـ مـذـهـبـ الـبـصـرـيـنـ خـلـافـاـ لـمـ زـعـمـ (ـخـلـافـ^(٣)ـ)

(١) الآية ١١ من سورة لقمان.

(٢) الكتاب ١٢٩/٢.

(٣) ليس في ا.

ذلك، حسبما يأتي، حيث تعرض الناظم للمسألة، وإن شاء الله.
وقوله : «غالباً»، قيدٌ في الحذف الواجب، يريد أنَّ الخبر بعد لولا - في الغالب - واجب، أى : في غالب الكلام، ومفهومه أنه في النادر غيرُ واجب، وإذا كان غيرُ واجب فهو إما جائز وإما ممتنع، فالممتنع الحذف هو الذي لا يُعلم إن حذفه، والجاز حذفه : هو الكون المقيد الذي عليه دليل. وهذا القسمان مفهوم حكمهما مما تقدم في القاعدة الأولى، فقد تصور في حذف الخبر بعد لولا
أقسام ثلاثة :

واجب الحذف، وهو : الكون المطلق نحو : لولا زيد لا كرمتك. وأما وجب هنا الحذف لأنَّه معلوم بمقتضى لولا؛ إذ هي دالة على الامتناع لوجود، والمدلول على امتناعه هو الجواب، فقولك : لولا زيد لا كرمتك، يعلم منه أن وجود زيد مانع من الإكرام، فصحح الحذف ووجب لسدَّ الجواب مسده وممتنع الحذف وهو : الكون المقيد الذي لا دليل عليه، كقولك: لولا زيد سالمنا ما سلم، فسالما : خبر زيد، ولو حذف لم يعلم، فامتنع حذفه. وكذلك : لولا زيد (عندهنا^(١)) لهلك. وفي صحيح الحديث : لولا قومك حديث عهدُهم^(٢) بکفر لاستُنَتَ الْبَيْتُ عَلَى قواعد إبراهيم^(٣).

وجائز الحذف وهو : الكون المقيد الذي دلَّ عليه الدليل، نحو قولك : لولا أنصارُ زيدِ حموه لم ينجُ. فلو حذف الخبر هنا، وهو حموه، لجاز للعلم به. ومنه عند المؤلف قول أبي عطاء السندي^(٤):

(١) عن هامش الأصل، ولابد من أبيات «عندهنا» لأنَّ الخبر الذي لا دليل عليه. واظر شرح المؤلف للتسهيل، ورقة.

(٢) في الأصل : «حديث عهد بکفر»، وما أثبتناه يوافق التخريج الثاني الذي يذكره بعد.

(٣) البخاري، كتابُ العلم، باب من ترك بعض الاختيار .٤٣/١ - ٤٤.

(٤) البيت في شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٥٥، والمساعد ٢٠٩/١، والعيني ٥٦٠/١. وأبو عطاء السندي اسمه : مرذوق. وقيل : أفلح. مولى بنى أسد. نشا بالكونة. وهو من مخصوصي الولتين.

لَوْلَا أَبُوكَ، وَلَوْلَا بَعْدَهُ عَمَرٌ
أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعْدُّاً بِالْمَقَالِيدِ

وقال الآخر^(١) :

فَلَوْلَا سِلَاحِي عِنْدَ ذَاكَ وَغَلِيمَتِي
لَكَانَ لَهُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ أَيَّومٌ

قال ابن الحاج : وأقدر أنى وقفت من كلامهم على نحو : لو لا زيد ثم أو
هناك وشبيهه. وقال علقة^(٢) :

فَوَاللهِ لَوْلَا فَارِسُ الْجَنَّةِ مِنْهُمْ
لَا بُوا خَرَابِا، وَالإِيَابُ جَبِ

وعلى هذا النادر يجري قول المعري في صفة السيف^(٣) :

يُذِيبُ الرُّعْبَ مِنْهُ كُلُّ عَضْبٍ

فَلَوْلَا الْفِندُ مِنْ سِكِّي لَسَالَ

ولكن هذا كله عند الناظم نادر، والغالب انحصار الحذف. ويبقى بعد نظر
في هذا النادر هل هو مما يُقْدِدُ به عنده أم لا؟ فهو يحتمل وجهين :

أحدهما : ما هو الظاهر من عدم الغلبة، وأنه قليل لا يعتد به.

والثاني : أن يُرِيدَ أنه مقياس^(٤) معتمد به؛ إذ ليس في الإشعار بقلته ما
يشعر بعدم القياس فيه.

(١) الشطر الأول في المغني لابن فلاح، ولم اعثر على قائله.

(٢) ديوانه ٤٣.

(٣) شروح سقط الزند ١٠٤/١. والبيت في المغني ٢٧٣، ٥٤٢، والتصريح ١٧٩/١، والهمع ٤٢/٢.

(٤) ١ : مفسر.

فإن أراد الأول فهو راجع إلى مذهب طائفة من النحويين في التزام
 الحذف مطلقاً، وأنه لا يجوز ذكره / وحيث فرضَ خبر لا يعلم لكونه ليس
 بكونٍ مطلقاً، صاغوا منه مصدراً وأضافوه إلى المبتدأ فيقولون : لو لا
 مسالمة زيدٍ لنا ما سلم، ولو لا استقرار زيد عندنا لهلك، ولو لا حماية
 أنصار زيدٍ له لم ينج. وكذلك سائر المثل . فإن جاء في السماع ما يخالف
 هذا فاما أن يُعد شاداً، وإما أن يقول إن أمكن تأويله. وإلى هذا المذهب
 ذهب الفارسي^(١) وغيره. واعتمده ابن أبي الربيع^(١) وابن عصفور
 وغيرهما من المتأخرین، لأن العرب عندهم لا تقولُ مثل : لو لا زيد سالمتنا
 ما سلم، وإنما تقول : لو لا مسالمة زيد لنا. والاستشهاد بالحديث فيه ما
 فيه، مع أنه محتمل لأن يكون قوله : « الحديث عهدهم بكفر » جملة اعتراض
 بين لو لا رجوابها. وقد تُوَلَّ قوله : « فلولا سلاحي عند ذاك » أن الظرف
 يتعلق بما في السلاح من معنى الشدة. وعلى هذا يكون قول الآخر :
 « ولولا بعده عمر »، فيتعلق^(٢) فيه الظرف بمعنى عمر، إذ هو الخليفة،
 فكتئه انتزع من العلم معنى الوصف، فعلق به الظرف، كما قال الآخر^(٣) :

أنا أبو المنهال بغض الأحيان

وهو باب واسع بوب عليه ابن جني في الخصائص^(٤). وكذلك يكون

(١) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٤٦٤ - ٤٦٧.

(٢) محبت من الأصل الفاء من قوله « فيتعلق »، ولا مانع من إثباتها.

(٣) هو أبو عبيدة بن المهلب، وكتبه أبو المنهال، كما نقله البغدادي في شراح أبيات المغني ٢١٩/١ - ٢٢٠، عن ابن بري، وابن السعيد. والبيت في الخصائص ٢٧٠/٢، والمغني ٤٢٤، ٥١٤. واللسان، مادة صالح، ابن.

(٤) هو باب الاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف، انظر الخصائص ٢٧٠/٢.

«فارس الجون» قد تعلق «منهم» بمعنى فارس الجون، أي : المعروف منهم، أو المشهور منهم.

وعلى رأى الناظم في هذا الوجه لاحاجة إلى التأويل، إذا كان ما جاء من ذلك بحيث لا يبلغ أن يُقاس عليه. وظاهر الكتاب مع هذا الوجه، وقد مَرْئِصَه^(١) في ذلك، ولا يبقي على الناظم فيه إلا أنه مخالف لمذهبه في غير هذا الكتاب. وهذا قريب، فإنه في العربية متصدِّ للاجتهاد، مُعلن بمخالفة من لم يَنْهَضْ دليلاً^(٢) عنده، لا يتحاشى من الخليل فما دونه، سيرة أهل الاجتهاد المطلق، وله في مخالفة الجمهور مسائل مشهورة، مُتَّبَعةً عليها في مواضعها، وقد تقدم منها بعض، وسيأتي من ذلك أشياء، إن شاء الله.

وإن أراد الاحتمال الثاني فهو الموفق لما له في التسهيل وشرحه، وذلك أنه قال في التسهيل : «ويحذف الخبر جوازاً في كذا^(٣) ، ووجوباً بعد لولا الامتناعية غالباً^(٤) » ثم فسَّرَه في الشرح^(٥) فقسم الخبر ثلاثة أقسام كما تقدم، وأجرى القياس في جمعيها، ولفظه في التسهيل موافق للفظة هنا، وقد فسَّرَه في الشرح بما ذكر، وكذلك فسَّرَه ابنه في هذا النظم^(٦). فالظاهر أن مراده هذا الثاني، وهو رأى طائفة منهم الرماني، ودُرَيْد^(٧)

(١) أ : «قد نصه».

(٢) في الأصل : «دليله عليه عنده».

(٣) في التسهيل : «جوازاً لقرينة».

(٤) التسهيل .٤٤.

(٥) انظر شرح التسهيل، ورقة ٥٤ - ٥٥.

(٦) انظر شرح ابن الناظم .١٢١.

(٧) هو عبدالله بن سليمان، أندلسيٌّ من قرطبة، كان يلقب بدُرَيْد - بفتح الدال والواوينهما راءً ساكنة - وربما صَفَرْ قَبِيل : دُرَيْد... قال عنه الْبَيْدِي : وكان له حظ جزيل من العربية، وكان يقترب الشعر - توفي سنة ٣٢٤هـ - انظر طبقات النحوين واللغويين للبيدي ٢٩٨، ووفية الوعاء ٤٤/٢ - ٤٥.

وأبو بكر خطاب^(١)، والشلوبين، وابن الحاج، والأبدي، وغيرهم. وكأنهم اعتنوا بما وجدوا في السمع من ذلك، ورأوا أن التأويل فيه تعسّف، وأن القياس لا ينفي ذلك، وأن من لحن المعنى في قوله :

فَلَوْلَا الْفَمُدُّ يُمسِكُ لَسَالًا

غير مُصِيبٍ. نعم، لا ينزع مؤلاء في أن التزام الحذف أكثر.

فإن قيل : إن الناظم قد أطلق العبارة في لولا وهي على ضربين : امتناعية وتحضيرية، (٢) فاما الامتناعية فهي التي يقع بعدها المبتدأ محذف الخبر، وأما التحضيرية^(٢) فلا يقع بعدها إلا الفعل ظاهراً أو مقدراً، فهي بمعزل عن هذه المسألة، فكان الأولى به أن يقيدها بالامتناعية كما فعل في التسهيل، وإلاً أوهم كلامه جريان / الحكم فيها على ٣٢٥ معنيها، وذلك غير صحيح.

فالجواب : أن كلامه هنا إنما هو في حذف الخبر بعدها، وحذف الخبر وإثباته لا يتتصور إلا حيث يقع المبتدأ ضرورة، فالكلام في قوّة أن لو قال : «وبعد لولا التي يقع بعدها المبتدأ والخبر يُحذف الخبر». وهذا كلام لا إشكال فيه، وإنما فيه إحالة على لولا الواقع بعدها المبتدأ والخبر. وليس هذا موضع بيانيه، وقد بيّنته في موضعه وقال فيه :

لَوْلَا وَلَوْمَا يَلْزَمُ انِ الْبَيْتَدا

إِذَا امْتَنَاعَ بِوْجُودِ عَقْدًا

(١) هو : أبو بكر خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي، كان م محقق النجاة، والمتقدمين في علوم اللسان، ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيراً، وهو صاحب الترشيح، توفي بعد ٤٥٠ مـ. انظر بغية الوعاء ٦/٥٥٣.

(٢) عن الأصل.

وإذا كان كذلك لم يلزم تقييدها هنا.

الموضع الثاني من مواضع لزوم حذف الخبر : اليمين الصريحة، وذلك قوله : «في نصٍّ يمينٍ ذَا استقر».

ذا : إشارة إلى ما تقدّم ذكره قریباً من حذف الخبر حتماً. يريد أن هذا الحكم المذكور قد استقر في نص اليمين، يعني إذا كانت اليمين جملةً من مبتدأ وخبر، لكنه ترك ذلك للعلم بأن الخبر لا يُحذف ولا يحكم عليه إلا حيث تكون الجملة من مبتدأ وخبر، ولذلك لم يتحجج إلى تقييد لولا كما تقدم، ويلزم المؤلف (١) [في التسهيل^(٢)] حين قيّد لولا أن يقييد القسم الصريح بكونه من جملة ابتدائية] (٣) فيتحرّز م الجملة الفعلية، فالأحسن ما فعل هنا.

ومثال ذلك : أيمُّ الله، فإن هذا مبتدأ خبره محنوف، تقديره : قسمى، أو ما أحلف به وكذلك : لعمرو الله، يلزم [فيه]^(١) حذف الخبر أيضاً، فلا تقول : أيمُّ الله قسمى لأفعلن، ولا : لعمرو الله ما أحلف به لأفعلن، وإنما لزم حذفه لأنَّ فيه ما في الخبر بعد لولا من كوه معلوماً مع سدَّ الجواب مسدةً، وأيضاً لكثر استعمالهم إياها، قال سيبويه : «فكأنه قال : لعمرو الله المقسم به، وكذلك أيمُّ وأيمُّ، إلا أن ذا أكثرُ في كلامهم، فحذفوه كما حذفوا غيره^(٢)».

وقييد اليمين بكونها نصاً، لأنَّ هذا الحكم إنما هو إذا كان القسم نصاً في معناه، لا يتحمل غير ذلك، فإن الخبر لا يعلم إلا إذا كان القسم كذلك، فإن كان غير نص فلا يلزم حذف الخبر، كقولك : عَهْدُ اللهِ؛ فإنه ليس بصريح في القسم،

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) قال في التسهيل ٤٤ : «ووجوباً بعد لولا الامتناعية غالباً».

(٣) الكتاب ٥٠٢/٣ - ٥٠٣.

بل هو محتمل قبل الاتيان بالجواب [لأن يكون غير قسم فليس لحذفه سبيل^(١) إلا مع قرينة تحمل على المراد، بخلاف لعمرو الله، فإنه قبل الاتيان بالجواب^(٢)] ظاهر المعنى في القسم، فلذاك لم يلزم الحذف في «عهد الله» وما أشبهه، بل لك أن تقول : على عهد الله لأفعلن، وعلى ميثاق الله لأفعلن، وما أشبهه.

والموضع الثالث من مواضع لزوم حذف الخبر : بعد الواو التي بمعنى مع، وهو الذى قال فيه : «وبعد واعيئت مفهوم مع»، يعني أن حذف الخبر أيضاً لازم بعد الواو التي تؤدى معنى مع، بشرط أن يكون ذلك المعنى بيناً ظاهراً فيها، بحيث يتغير فيها فلا يحتمل العطف. وهذا الشرط المراد بقوله : «عيت»، وذلك قوله : أنت ورأيك، وكل عمل وجراحته، وكل ثوب وقيمتها، وكل رجل وضياعها. ومنه قول عنترة^(٣) :

مِنْ يَكُونُ سَائِلًا عَنِّي فَسَائِلِي
وَجِرْرَةً لَا تَرُودُ لَهُ وَلَا تَعْمَلُ
وَقَاءً وَلُّ امْرَأِي الْقَيْسِ^(٤):
فَكَانَ تَنَادِينَا وَغَيْرَهُ عَذَارِهِ
وَقَالَ صَاحِبِي : قَدْ شَأْوَنِكَ فَاطَّلُبِي
وَمِثْلُ ذَلِكَ النَّاظِمُ بِقَوْلِهِ : كُلَّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ.

(١) كلمة «سبيل»، لم يظهر منها من هامش الأصل إلا السين وحدها، ولعل الصواب ما أثبتناه عن هامش الأصل وحده.

(٢) ديوانه ٢٠٩. ويقال : لشداد بن معاوية. والبيت من شواهد الكتاب ٢٠٢/١، واللسان، مادة : جرا. جروة : فرسه. لا ترود، أى : هي مرتبطة لكرمها، غير مهللة ولا معارقة.

(٤) ديوانه ٥٠. وشأونك : سبقتك.

فالواو في هذه الأمثلة كُلُّها صريحٌ فيها معنى مع، فهى مما يلزم
فيه حذف الخبر، لأن الواو وما بعدها قاماً مَقَامَ مع وما ينجرُ بها، مع
ظهور المعنى، بحيث حصل الاستغناء بالواو مع ما بعدها، فتنزِّلافي
الاستغناء بهما عن الخبر منزلة / «عجبًا» وأمثاله في الاستغناء بها عن ٣٢٧
الأفعال، فكما لزم هناك لزم هنا.

والتقدير في هذه الأمثلة : أنت ورأيك مقتربان، وكلّ عمل وجزاؤه
مقتربان. وكذلك سائرها وهذا هو الجارى على رأى الناظم حيث جعل
الخبر محفوفاً، والواو بمعنى مع.

وبعض النحوين يخالف في المسألتين؛ فاما ابن خروف فلا يقدر
خبرًا لتمام الكلام وصحة معناه، من غير افتقار إلى تقدير شيءٍ (كما لم
يقدره^(١)) في نحو: أقام الزيدان شيء لا مستقلّ الكلام، فهذا كان الناظم
لم يره لما يلزم عليه من أن يكون الأمر كذلك في كلّ موضع التزم فيه
حذف الخبر. بهذا ردّ عليه المؤلف في الشرح^(٢).

واماً ابن أبي الربيع وبعض من تقدم فإن الواو عندهم ليست بمعنى
«مع»، بل على أصلها من العطف، وحكي هذا عن الأخفش، وأن المعطوف
في موضع الخبر. (ويقول^(٣)) ابن أبي الربيع : إن الأصل في قولهم : كُلُّ
رجلٍ وضياعته : كُلُّ رجلٍ مع ضياعته، وضياعته معه، فحذف من الأول ما
أثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول، فقيل : كُلُّ

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٥٥.

(٣) مكانة في ١ : «وهو». وانتظر نص ابن أبي الربيع في البسيط ٤٢١.

رجلٍ وضيّعه.

والناظم لم ير إلا أن الواو بمعنى مع، ووجودها هو الذي يسْوِغ التزام حذف الخبر، لأنها كالنائبة مع بعدها عن مع ومجوتها، ولو كانت الواو للعطف لم يصلح فيما بعدها أن ينوب مناب الخبر. وأيضا لا يحذف الخبر في العطف الصريح لأنَّه لا دليل عليه، ولهذا شرط الناظم في الواو أن تكون مُعَيْنَةً لمعنى مع، فإنها إن لم تعيَّنْ لم يلزم الحذف، بل يصير إما جائزاً وإما ممتنعاً، فإذا قلت : زيد عمرو، وأنت تريده : مع عَمْرُو، كان لك أن تأتي بالخبر فتقول : زيد وعمرو مقتنان أو متلازمان، ولك أن تستغني اتكللا على أن السامع يفهم معنى الاقتران ، لأنَّ معنى المصاحبة وإن دلت الواو عليه غير متعين، لإمكان معنى العطف ولو قلت : زيد وعمرو يلتقيان أو يصطربان أو يتفرقان، وما أشبه ذلك – لم يجز هنا حذف الخبر، لانتفاء احتمال معنى «مع» في الواو، وتَعَيْنُ كونها عاطفةً مجردةً الجمع، فلا بد من الإتيان به. ومنه قول الشاعر^(١) :

وَكُلُّ امْرِئٍ وَالْمُوتُ يَلْتَقِيَانِ

فهذا كله من أول الدليل على أن الواو هي التي بمعنى مع، لا العاطفة، إذ لا دلالة للعاطفة على الخبر.

قال ابن خروف : لو قلت : ما كُلُّ رجلٍ إلا وضيّعه، لجاز ، لكن الواو بمعنى مع وفي موضعها. قال: ولا يجوز ذلك في العطف^(٢)، فقد ظهر وجه ما ذهب إليه الناظم في المسألتين، والله أعلم.

(١) ينسب إلى الفرزدق، ولم أجده في ديوانه. والبيت في التصريح / ١٨٠، والأشموني / ٢١٧، والعيني / ٥٤٢. وقدره :

تمنوا لى الموت الذى يشعب الفتى

(٢) هذا تقدير البصريين عدا الأخفش، يقولون : إن الوصف حالٌ من معنويات المصدر لا لفظاً، والعامل في الحال منوف، أي : ضربى زيداً حاصلاً إذا كان قائماً.

والموضع الرابع من مواضع لزوم حذف الخبر : قبل الحال التي
لا يصح وقوعها خبراً عن المبتدأ، وذلك قوله :
وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرًا

عَنِ الَّذِي خَبَرَهُ قَدْ أَضْمَرَا

يعنى أنَّ الخبر يتلزم حذفه أيضاً قبل حالٍ لا يصح فيها أن تقع
خبرًا عن المبتدأ، وهو الذى أضمر خبره، أى : لا يصح جعل تلك الحال
خبرًا عن المبتدأ. ومثل ذلك بمثالين :

أحدهما : «ضربي العبد مُسِيئًا». فضربي : مصدر، وهو مبتدأ،
ومسيئًا : حال لا يصح الإخبار بها عن ضربي. والخبر محنوف تقديره / ٣٢٨
إذا كان مُسِيئًا^(١)، أو ضَرَبَهُ مسيئًا^(٢).

ومثل ذلك : ضربني زيداً قائماً، وأكلني التفاحة نضيجاً، وقيامي
ضاحكاً، وخروج زيد محتاجاً. وما أشبه ذلك. فكل هذا لا يصح أن تقع
الحال فيه^(٣) خبراً، فهو مما عَنِ الناظم.

والثاني : «أَتَمْ تَبَيَّنَى الْحَقُّ مُنْوَطًا بِالْحُكْمِ». فاتَّمْ : أفعل تفضيل
مضاف إلى مصدر، وهو مبتدأ، ومنوطاً : حالٌ لا يصح الإخبار به أَتَمْ.
والخبر محنوف تقديره : إذا كان أو إِذْ كان، أوَ بَيَّنَهُ ممنوطاً بالحكم.

(١) هذا تقدير البصريين عدا الأخفش، يقولون : إن الوصف حالٌ من معنول المصدر معنى لا لفظاً،
والعامل في الحال محنوف، أى : ضربني زيداً حاصل إذا كان قائماً.

(٢) هذا مذهب الأخفش، فهو يرى أن الخبر الذى سدت الحال مسدده مصدر مضاف إلى صاحب
الحال، أى : ضربني زيداً ضربة قائماً، أى : ما ضربني إِيَاهُ إِلَّا هذا الضرب المقيدة.

انظر شرح الكافية للرضي ٢٧٢/١، وانظر شرح التسبيب لابن مالك، ورقة ٥٥.

(٣) في جميع النسخ - ماعدا هامش الأصل - : «فيها».

ومثله (قولك^(١)) : أكثرُ شرقيِ السوق ملتوياً، وأخطب ما يكون الأمير قائماً، وأرخصُ ما يكون البرُّ قفيزين بدرهم، وأبغضُ ضربِ زيدٍ إلى قائمًا. وما أشبه ذلك.

هذا معنى كلامه على الجملة، ثم نقول : إنْ قوله «لا تكون خبراً» إنما يعني الخبر الاصطلاحى يريد بذلك التحرز من الحال التى يصبح جعلها خبراً عن المبتدأ، فإن ذلك متى صع لم يلزم حذف الخبر وسد الحال مسده، بل إن كان فعل الجوان، كما ذكر عن الأخفش أنه حكى : زيد قائمًا، وخرجت فإذا زيد جالساً. وعن على - رضي الله عنه - : (وَنَحْنُ عُصْبَةٌ^(٢))، تقديره : زيد موجود قائمًا، أو ثابت، أو نحو ذلك، وكذلك سائر المثل. فالحال في مثل هذا لا تسد مسد الخبر فيحذف لزوماً، لإمكانه جعله خبراً بنفسه، من غير احتياج إلى تقدير شيء، فإن جاء شيء من ذلك فهو أقرب إلى وقفه على السماع لقلته، وإن احتمل أن يقاس عليه فالحذف غير لازم، وإنما يكون لازماً في نحو ما ذكر. ومثل ذلك مما لا يحذف معه الخبر قولك : ضربِي زيداً شديداً، هذا لا يلزم معه حذف الخبر، بل ذلك مفتقر في جوازه إلى السماع، وإنما الوجه الرفع على خبر المبتدأ، لإمكانه فلا يعدل عنه.

ثم نقول : إن تمثيله المبتدأ بمصدر، أو بما أضيف إلى المصدر معيّن لوضع الحذف، فإن نحو : «ضربي العبد مسيئاً» و«أتَمْ تَبَيِّنِي الْحَقَّ مَنْهَا^(٣) » هو الموجود في السماع (في المسألة^(٣))، والذي يصح القياس فيه، بخلاف :

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) البحر المحيط ٥/٢٨٣.

(٣) عن هامش الأصل، س، ف.

زيد قائمًا، ونحوه، ولذلك قال في التسهيل^(١): إن كان المبتدأ أو معموله مصدرًا عاملاً في مفسر صاحبها. ولم يطلق القول في ذلك، وإذا تقرر هذا بقي على الناظم دُرُكَ من وجهين :

أحدهما : أن مثاليه اللذين مثل بهما وما أشبههما يستعمل على وجهين، فأخذ الوجهين أن تكون على ما قال من التزام حذف الخبر، ولذلك إذا لم يكن الحال معمولاً للمصدر الواقع مبتدأ، وإنما يكو معمولاً للخبر المحنوف، فإنه إن كان معمولاً للمصدر فلابد من الإتيان بالخبر، وهو الوجه الثاني؛ فإذا قلت : ضربني زيدًا قائمًا، فجعلت العامل في «قائم»، ضربني، فلابد من الإتيان بالخبر، فتقول : حسن، أو قبيح أو شديد، ونحو ذلك، إلا أن يدل عليه من الكلام دليل، فيجوز إذ ذاك حذفه، كما إذا قيل لك : أئْ شئْ أعجب إليك؟ فتقول : ضربني زيدًا قائمًا، أو شربني السوق ملتوياً، أو ما أشبه ذلك أما إذا كان العامل في الحال غير المبتدأ، وهو الخبر مثلاً في المسألة، حيث تقدر : إذا كان قائمًا، أو إذ كان قائمًا، أو ضربني قائمًا – فهناك يلتزم الحذف.

فالمسألة ذات وجهين لا ذات وجه واحد، والناظم / أطلق هنا القول ٣٢٩ في التزام حذف الخبر، فكان إطلاق غير صحيح، وإنما الصحيح ما فعله في التسهيل حيث شرط أن يكون المصدر عاملاً في مفسر صاحب الحال، وقال : تحررت بذلك من مصدر لا يكون كذلك، كقولك : ضربني زيدًا قائمًا شديد، قال : فالمبتدأ فيه مصدر عامل في صاحب الحال وفيها، فلم يصلح أن تُغنى عن خبره، لأنها من صيّته^(٢). انتهى

(١) التسهيل ٤٥.

(٢) شرح التسهيل، ورقة ٥٥.

وقد مثل الأخفش في «الأوسط» بقولك سمعُ أذنِي زيداً يقول ذاك حسن^(١). فهذا فيه ما ترى.

والثاني : أن تقييده الحال بعدم كونها خبراً عن المبتدأ، أي بعَدَم صلَاحيتها لذلك، يقتضي أنها لا تنوبُ عن الخبر إلا كذلك. وهذا ظاهر في نحو مثاليه. أمّا إذا كان المبتدأ مضافاً إلى غير مصدر صريح، بل إلى ما الموصولة بـكأن، فإن الحال تكون خبراً هنالك، وتصالح للخبرية مع أنها تنوبُ عن الخبر ويحذف لزوماً، فتقول : أخطب ما يكون الأمير قائمًا، مع أنه يجوز رفع قائم فتقول : أخطب ما يكون الأمير قائمً، أجاز ذلك الأخفش، وكان يقول فيه : أضفت «أخطب» إلى أحوال قائم أحدها، وقاس المبرد على ذلك : «أحسن ما يكون زيد قائم^(٢)». وأجاز يونس أيضًا - فيما حکى السيرافي عنه^(٣) - «أحسن ما يكون زيد قائم»، أي : ثابت، وهو رأي المؤلف. فمثل هذا وإن كان مجازاً جائز. فالحال - على الجملة - هنا مما يصلح وقوعها خبراً، فيجيء من أنها لا تسدَّ مسدَّ الخبر، لكنها تسدَّ مسدَّ باتقاد الآئمة، فكان هذا الشرط بإطلاق غير صحيح، وإنما هو صحيح فيما كان فيه أفعل مضافاً إلى مصدر صريح لامؤول. والفرقُ بينهما أن الأصل (الحقيقة)^(٤) فالإخبار عن ضربي بقائم

(١) انظر الكتاب ١٩١/١، والرضا على الكافية ٢٧٦/١، والمع ٦٨/٥، والأشموني ٢٨٦/٢.

(٢) قال السيرافي في شرح الكتاب ١٣٠/٢ : «وكان الأخفش يجيز رفع «قائم»، وأجازه المبرد، كان التقدير إذا قلت : أحسن ما يكن، فقد قلت : أحسن أحواله، وأحسن أحواله هو عبدالله، ويكون «قائمه» خبراً له. وعلي مذهب سيبويه، إذا قلت : أحسن ما يكن، فمعناه أحسن أحواله، وأحواله ليست إياه، وقائم هو عبدالله، ولا يجوز أن يكون خبراً لحسن، وهو اختيار الزجاج، وهو الصحيح، وانظر شرح الكافية للرضا ٢٨٢/١.

(٣) ليس في أ.

(٤) عن هامش الأصل، س، ف.

لا يصح، لأنه غيره، فامتنع «ضربي زيداً قائم»، وكذلك : «أشد ضربني زيداً قائم». وأما في نحو : «أخطب ما يكون الأمير قائم»، فإنهم لما تجذروا أول الكلام بإضافة «أخطب»، وهو من صفات الأعيان إلى الأكون، وليس بعضها، استجذروا التجوز آخرًا بالإخبار أخبار الأعيان عن الأكون، وأنس بذلك في اللفظ كونُ أخطب وقائم – وهو المبدأ والخبر – متناسبان في الأصل، لأنهما للأعيان، بخلاف ضربني مع قائم، فالحاصل أن كلام الناظم معترض بالإطلاق.

ووجه ثالث، وهو أن هذا التمثيل الذي مثل به إما أن يشير به إلى قيودٍ معتبرةٍ في المسألة أو لا، فإن كان يشير إلى قيود لزم أن يُؤخذَ له منه اشتراط الإفراد في الحال (فلا تقول على هذا : ضربني زيداً وهو قائم، على أن يكون محفوف الخبر قبل هذه الحال^(١))، لأنها ليست بمفردة منصوبة. لكن هذا جانبٌ عند الآئمة، فالحال كيما وقعت الحكم معها واحد، فيجوز : ضربني العبد وهو مُسيٌّ، وأتمَّ تبييني الحقُّ وهو مَنْوطٌ بالحكم. ومن هذا ما جاءَ في الحديث، من قوله صلى الله عليه وسلم : أقربُ ما يكون العبدُ من ربهِ وهو ساجد^(٢)، ومنه قول الشاعر، أنسده في شرح التسهيل^(٣) :

خَيْرُ اقْتِرَابِيِّ مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رِضاً

وَشَرُّ بُغْدَى عَنْهُ وَهُوَ غَنْبَانُ

ويجوز أن تقول : ضربني العبدُ مُسيٌّ، وأتمَّ تبييني الحقُّ يُناطُ بالحكم.

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) مسلم، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، ٢٥٠.

(٣) شرح التسهيل، ورقة ٥٥، والهمع ٢/٥٠، والاشموني ١/٢١٩. وقائله مجہول.

وكذلك : ضرب العبدَ قد أساءَ، وأتمَ تبيينِ الحقَّ قد أنيطَ بالحكمِ. ومن
هذا / ما أنشده سيبويه من قول الشاعر^(١) :

٢٣٠

وَرَأَى عَيْنَى الْفَتَى أَخَاكَ

يُعْطِى الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَا

وإن كان التمثيلُ غيرَ مشيرٍ إلى قيدٍ لِزمٍ أن لا يُؤخذَ له منه كونُ
المبتدأ مصدرًا أو مضافاً إلى مصدر، مع أن ذلك معتبرٌ عنده. فظاهر أن
الناظم لم يضبط هذه المسألة على عادته.

والجوابُ أن يقال : أما الأول فظاهر اللزوم، إلا أن يكون قوله :
«وَقَبْلَ حَالٍ» محرزاً لما قصد، وهو مرادُه غيرُ^(٢) شك، وذلك أنه ذكر أن
الحذف للخبر إنما هو قبل الحال، وكون الخبر قبل الحال يشعرُ بأن
الحال مقطوعة عن عمل المبتدأ فيها، إذ لو كان عاملًا فيها ل كانت من
تمامه لأن المبتدأ مصدر موصول، فكل معمول له من صلته، وإذا كان
ذلك لم يصحَّ أن يكون موضع خبره قبل الحال، وإنما يصحَّ تقديره بعده؛
إذ لا يقع الخبر بين أثناء المبتدأ، فلما قال : «وَقَبْلَ حَالٍ» دلَّ على أن
العامل في الحال غير المبتدأ، وأنها معمولة للخبر المضمر، فإذا ذاك تعينَ
موضع حاجته من الوجهين، وصحَّ كلامه فيه، ووافق ما قيدَ به في
التسهيل، على اختصار بديع، وإشارة حسنة.

وأما الثاني فإن الرفع في نحو «أخطب ما يكونُ الأميرُ
قائمًا» مختلفٌ (فيه)^(٣)، فقد زعم سيبويه أنه لا يكون فيه إلا

(١) رجز منسوب لرؤبة، انظر ملحقات ديوانه ١٨١، وهو من شواهد الكتاب ١٩١/١، والهمج ٤٩/٢.

(٢) في هامش الأصل عن نسخة : «بلا».

(٣) سقط من ١.

النَّصْب^(١)، قَالَ : «وَمَا عَبْدُ اللَّهِ أَحْسَنَ مَا يَكُونُ قَانِنًا، فَلَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا النَّصْب»، قَالَ : «لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ أَحْسَنَ أَحْوَالَهُ «قَانِنٌ»^(٢) عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْوِجْوهِ^(٣)». يَعْنِي بِأَنَّ الْأَحْوَالَ لَيْسَتْ إِيَاهُ، وَقَانِنٌ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ، فَلَا تَخْبُرُ عَنِ الشَّيْءِ بِغَيْرِهِ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الزَّجَاجُ وَالفارسيُّ وَالجمهوُرُ. وَإِلَيْهِ رَجَعَ الْمَبْرُدُ، وَنَقْلَ عَنْهُ ابْنُ وَلَادٍ أَنَّهُ لَا خَلَافٌ فِي ذَلِكَ، وَلَا يُسَمِّي بِالصَّحِيحِ» بَلِ الْخَلَافُ فِيهِ عَنْ يُونُسَ وَالْأَخْفَشِ مُوجُودٌ، نَعَمْ عَلَيْهِ الْجَمْهُورُ مِنْهُمْ، قَالَ السِّيرَافِيُّ : وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدِي، لَأَنَّ قَوْلَكَ : أَحْسَنَ أَفْعَالِهِ^(٤) قَانِنٌ، لَا يَجُوزُ.

قَالَ : فَإِنْ قِيلَ : يَكُونُ كَتْوَلَنَا : أَحْسَنَ صَفَاتِهِ قَانِنٌ.

فَالْجَوابُ : أَنَّ «مَا يَكُونُ» مُصْدَرٌ، وَحَقُّ الْمُصْدَرِ أَنْ يَكُونَ مُصْدَرَ الْفَعْلِ، (فَصَارَ^(٥)) بِمَنْزِلَةِ قَوْلَكَ : أَحْسَنَ أَفْعَالِهِ، وَمَا صَفَاتُهُ فَهِيَ : قَانِنٌ وَقَاعِدٌ، وَقَانِنٌ بَعْضُ صَفَاتِهِ.

وَقَدْ رَدَّ الْفَارسِيُّ مِذْهَبَ الْأَخْفَشِ بِأَنَّهُ قَبِيعٌ وَقَرِيبٌ مِنَ الْامْتِنَاعِ، لَأَنَّ^(٦) أَخْطَبَ قَدْ أَخْرَجَ عَنِ الْأَصْلِ، وَأَلْزَمَ مَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الإِضَافَةِ، فَإِذَا رَفَعْتَهُ، يَعْنِي «قَانِنٌ» فَقَدْ نَقْضَتْ ذَلِكَ الْفَرْضُ مَعَ إِلَزَامِهِمْ مَا يَدْلِلُ عَلَى إِخْرَاجِهِ عَنِ الْأَصْلِ. قَالَ : فَالرُّفْعُ فِي الْخَبْرِ مَعَ إِضَافَتِهِ إِلَى مَا يَجْعَلُهُ حَدِيثًا لَا يَسْتَقِيمُ، لَأَنَّ

(١) فِي الْأَصْلِ، أَنَّ «إِلَّا الْمُصْدَرِ»، وَالْمُثَبَّتُ عَنْ هَامِشِ الْأَصْلِ، س، ف.

(٢) فِي الْكِتَابِ «قَانِنًا»، وَمَا هُنَا عَلَى الْحَكَايَا.

(٣) الْكِتَابُ ٤٠٢/١.

(٤) فِي شِرْحِ السِّيرَافِيِّ عَلَى الْكِتَابِ ٢/١٣٠ : «أَحْسَنَ أَحْوَالَهُ» وَهُوَ خَطَا، بَدْلِيلُ قَوْلِهِ بَعْدَ : «لَأَنَّ قَانِنًا لَيْسَ مِنَ أَفْعَالِهِ».

(٥) عَنْ س، ف.

(٦) فِي الْأَصْلِ : «أَنْ».

كأنك الآن تخبر عن الحال بالقيام، والحال لا تقوم، فتعيده بذلك إلى ما قد أخرج عنه. ذكر هذا في الجزء السادس والعشرين من التذكرة.

فإذا كان كذلك فالناظم هنا ذاهبٌ مذهب سيبويه والجمهور، وهو أولى مما ذهب إليه في التسهيل^(١)، والله أعلم.

وأما الثالث فإنه يمكن أن يقول : إنه قدم أن الخبر يحذف قبل حال^(٢) لا يصلح أن تقع خبراً للمبتدأ، فقد قيدَ الحال الواقع قبلها الخبر،

فلا يؤخذ له م التمثيل تقيد آخر فيه، فيحصل أن الحال التي لا تصلح خبراً للمبتدأ كيف وقعت هي سادةً / مسدًّا الخبر، وهي تكون مفرداً

كمثاليه، وجملة اسمية وفعلية، فالجميع إذا مراد، والمثال لم يقصد به الدلالة على خلاف ذلك، وكثيراً ما يأتي بقواعد تشتمل على مُثُلٍ كثيرةٍ

مختلفة الوضع، ثم يمثل ببعض ذلك، فلا يكون التمثيل المعين مقيداً، بل مُبيّناً لبعض ما اشتتملت عليه، ولذلك نقول : إنَّ تمثيله هنا يقبل كون

المصدر مصريحاً به أو مسؤولاً، وحيثئذ يدخلُ له : أخطب ما يكون الأمير قائماً، وأشباهه، بسبب أن المصدر الصريح والمقول سواء في الحكم،

ولذلك يقعان فاعلية ومبتدأين، وغير ذلك. فالامر في هذا قريب. ويمكن أن يكون قصد التقيد بالمثال، ويكون ذلك وفقاً لرأي سيبويه، فإنه يرى أنَّ

الحال لا تسدَّ مسدًّا الخبر إلا إذا كانت منصوبة مع صلاحية المعنى، فإنْ كانت جملة قدر المبتدأ خبراً، وهو ثابت أو موجود^(٣) ومذهب الأخفش

(١) قال في التسهيل ٤٥ : « ورفعها خبراً بعد أ فعل مضارف إلى ما موصولة بـكان أو يكون جائز ».

(٢) في الأصل ، ١ : « الحال ».

(٣) انظر الهمج ٤٨/٢ - ٤٩ .

جواز كونها فعلاً تسد، وكذلك الفراء^(١). وذهب السيرافي إلى جواز وقوع الحال جملة بالواو سادةً . ومال إليه ابن خروف .

والمنوط، من قولك : ناط الشيء ينوطه نوطاً : علّقه. ويطلق في التعليق المعنى مجازاً، ومنه هذا، فتقول : كلام زيد منوط بالحكم : إذا لصيق بها وعلق بها.

ثم يتعلق بهذه المسألة نظران :

أحدهما : الكلام في مواضع الخلاف منها وهي أربعة : أحدها : ما تقدّم من عدم جواز الرفع في الحال ليقع خبراً عن المبتدأ؛ فقد مرَّ أنَّ ذلك هو المشهور المعروف، وأن يونس والأخفش والمبرد - في أحد قوله - أجازوا الرفع حيث كان المصدر مؤولاً، ومر^(٢) الاحتجاج على ما ذهب إليه الناظم.

والثاني : أن كون الخبر مقدِّر الحذف معتبراً في المعنى - وإن كان حذفه لازماً - هو رأيُ الجمهور، وهو أحد المذاهب الثلاثة.

والثاني : أن (هذا^(٣)) مبتدأ لا خبر له، بل أغنى عنه فاعل المصدر، كما أغنى عن الخبر فاعل الصفة في نحو : أقام الزيدان؟ فكما لا يحتاج هنا إلى تقدير خبر، لأن معناه معنى الكلام المستقبل، وهو : أيقوم الزيدان؟ فكذلك لا يحتاج في مسألتنا إلى تقدير خبر، لأن معنى الكلام : ضربت العبد مسيئاً^(٤).

(١) الذي في الممع ٤٨/٢ أنه يوافق سبيبية في المنع، وسيأتي في الموضع الرابع من مواضع الخلاف أن الفراء يمنع وقوع الفعل موقع الحال. ولعله يزيد الكسائي فسبق قلمه إلى الفراء.

(٢) ينظر من.

(٣) تسقط من أ.

(٤) هذا مذهب ابن درستويه وابن بابشاذ، ينظر شرح الكافية للرضي ٢٧٦/١.

والثالث : أن الحال هي المغنية عن الخبر إغناء الظرف عن الخبر.
وهو رأى ابن كيسان^(١)، قال : « وقد يجعلون الحال خبراً للمصدر
كالوقت، فيقولون : ضَرِبْكَ زِيدًا قَائِمًا ، وَخَرُوجُكَ مَعِي رَاكِبًا »، قال : « وقد
 يجعلون الواو خبراً للمصدر لأنها تكون بمعنى الحال^(٢) - [والوقت،
 كقولك : قيامك والناس قعود]. وقال : إن المصدر يكون خبره
الحال^(٢) -) ، كقولك : قيامك محسننا، أي : قيامك في إحسانك ».
فاما مذهب الجمهور فهو ظاهر المعنى، لأن المعنى، على قولك : إذا
كان قائماً، أو إذا كان قائماً، أو ضربه قائماً. فالخبر مراد بلا بدّ، وغير
مستغنى عنه. فإذا كان كذلك تعيين تقديره. ولا سيما مع وجود بعض
معمولاته وهو الحال؛ إذ لا يصح أن يكون معمولاً للمبتدأ أصلاً، كما نبه
عليه، وكما يأتي.

وأما الثاني فضيقه المؤلف بأنه لو صحي الاقتصرار في التقدير لصح
الاقتصرار على المصدر وفاعله دون الحال، كما صح الاقتصرار على
الصفة وفاعلها، فكنت تقول ضربى زيداً، كما تقول : أقائم الزيدان؟ لأن
فيه معنى ضربت / ، كما في الآخر معنى : أ يقوم الزيدان ؟ لكن ٣٣٢
ذلك ممنوعٌ في امتناعه مع جوازه مع الصفة دليلٌ على انهما غير
متتساوين.

وأما الثالث فغير صحيح؛ لأن الحال إذا أقيمت مقام الخبر فإما أن
لا يقدر لها عامل أو يقدر، فإن لم يقدر لها عامل لزم من ذلك أمران،
أحدهما : وجود تنصبٍ من غير ناصب، وذلك معذوم في الأحكام

(١) الهمج ٤٥/٢.

(٢) عن هامش الأصل، س، ف.

الصناعية، ولو جاز ذلك مع غير المصدر، فكنت تقول: زيد قائمًا، لأن معناه: في حال قيام. والثاني: أن الحال عنده مشبهة بالظرف في إقامتها مقام الخبر، والظرف لابد له من عامل فيه هو مفتقر إليه، وهو أصل، فالحال التي هي فرع أولى أن تكون مفتقرة إليه، بعد أن يكون الفرع مستغنياً عما لا يستغني عنه الأصل. وإن قدر لها عامل لم يكن إلا مثل المقدر للظرف، فكما تقول في قوله: زيد في حال قيام، إن تقديره: ضرب زيداً مستقر قائمًا. وهذا إخبار عن الضرب بما هو للضارب، وهو محال. فظهور أن هذا المذهب غير صحيح، وصح ما قاله الناظم.

والثالث من مواضع الخلاف: كون الحال غير معمولة لضربي الذي هو المبتدأ. فقد تبين ذلك من قوله: «و قبل حال»، بل هي معمولة لشيء آخر، وهو رأى من قال بتقدير الخبر، إلا ما ألمعه الفارسي المؤلف في مسألة: أول ما أقول: إنني أحمد الله؛ إذ أجاز أن تكون إن المكسورة محكية بالقول، فتكون من صلته والخبر محنوف، أعني خبر «أول ما أقول» وهو ثابت أو موجود – قال ابن مالك: فكما جاز أن يُحذف الخبر هناك^(١) بلا دليل زائد على الحاجة إليه، كذلك يلزم تجويز حذف الخبر ما وتقديره بمثل ما قدره هناك، لأن الحاجة إليها سواء، والمخبر عنه في الصورتين مصدر، لأن (أول)^(٢) القول قول^(٣). وما قاله الفارسي – إن كان يلزم عنه ما ألمعه ابن مالك – فقد ردَّه الناس بأن معنى قوله: أول ما أقول: إنني أحمد الله ثابت أو موجود، أول هذا الكلام ثابت أو

(١) أى في مسألة: أول ما أقول: إنني أحمد الله، بالكسر.

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل، ورقة ٥٥: «والتقدير عنده: أول ما أقول: إنني أحمد الله، ثابت. وكذلك يكون التقدير في هذه المسألة المشار إليها: ضرب زيداً قائمًا ثابت».

(٣) سقط من ا.

موجود، لأن القول هو متعلقه، فالإختبار بثابت أو موجود [١] إنما وقع عن أول «إنى أَحْمَدُ اللَّهَ»، وأوله باعتبار الحروف الهمزة، وباعتبار الكلمات «إنى»، فيكون الإخبار بثابت أو موجود [٢] إن الهمزة أو إنى، وهذا فاسدٌ من وجهين، أحدهما : الإخبار عن أول الكلام بالوجود مع العلم بذلك كون تقدير هذا الخبر، والخبر لا يكون مؤكداً. والثاني إيهام انتفاء وجود سائر الكلام مع العلم بوجوده بنفس نطق الناطق به. وأيضاً فإن تقديره «ثابت» أو «موجود» خبراً بعد «إنى أَحْمَدُ اللَّهَ» تقديرٌ مالا دليل عليه، إذ ليس هو بالتقدير أولى من غيره من المقدرات الممكنة، وحذف ما كان في حذفه كذلك ممنوع [٣]. وهذا يلزم في قولك : ضربي (١) - العبد مسيئاً، لو قدرت معه «ثابت» أو «مستقرّ»، وأيضاً لا مانع يمتنع من قولك : ضربى [٤] زيداً قائماً حسناً، بإظهار الخبر، - الخبر، فكيف يجعل ملتزم الحذف. هذا خلافٌ كلام العرب.

والرابع من مواضع الخلاف : الحال إذا كانت غير مُفردةٍ، فهل يجوز وقوعها هنا سادةً مسدّ الخبر أم لا؟ فمنهم من أجاز ذلك على الجملة، كالكسائي والفراء والأخفش والسيرافي، ومال إليه ابن خروف، ومنع من ذلك سيبويه كما تقدم أولاً. وجة من أجاز السماع المتقدم /، ٣٣٣ والقياس على المفرد. وجة من منع تورُّ ذلك السماع مع أنَّ نيابة الحال هنا عن الخبر، على خلاف القياس، فلا يتعدى موضع السماع. وإذا قلنا بجواز وقوع الحال غير مفرد ففيها الخلاف من جهتين :

(١) عن هامش الأصل ، س، ف.

(٢) تنظر هذه المسألة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٦٤/١ - ٤٦٥، والارتفاع ٥٩٠، والمعجم ١٦٩/٢.

إِحْدَاهُمَا : إِذَا وَقَعَتْ جَمْلَةً اسْمِيَّةً ، فَهَلْ يَصْحُ خَلْوَهَا مِنَ الْوَاوِ أَمْ لَا^(١) ؟
 نَقْلُ الْمُؤْلَفِ عَنِ الْكَسَائِيِّ جَوَازٌ خَلْوَهَا مِنْهَا ، فَأَجَازَ أَنْ تَقُولَ : مَسَرُّتُكَ أَخَاكَ هُوَ
 قَائِمٌ ، وَإِكْرَامُكَ زِيدًا أَبُوهُ مَطْلُقٌ – وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ . وَذَلِكَ أَنَّ الْمَشْهُورَ عِنْ النَّحْوِيْنَ
 غَيْرَ الْكَسَائِيِّ أَنَّهَا لَا تَسْتَغْنِيُّ عَنْهَا ، قَالَ : وَحَلْمُهُمْ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْاسْتِعْمَالَ لِمَ
 يَرِدُ بِخَلَافٍ ثُمَّ رَجَحَ مَذْهَبُ الْكَسَائِيِّ وَقَالَ : مَقْتَضِيُ الدَّلِيلِ أَنَّ حَذْفَ الْوَاوِ هُنَا
 أَوَّلِيَّ ، لَأَنَّهُ مَوْضِعُ اِخْتِصارٍ لِكُنَّ الْوَاقِعِ خَلَافَ ذَلِكَ ، قَالَ : وَيَابُ الْقِيَاسِ مَفْتُوحٌ .
 فَيُظَهِّرُ أَنَّ رَأِيهِ هُنَا كَرَأِيهِ هُنَالِكَ ، إِذَا لَمْ يُقْيِدُ الْحَالُ بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا .

وَالثَّانِيَّةُ : إِذَا وَقَعَتْ الْحَالُ جَمْلَةً فَعْلِيَّةً مِنْ ذَلِكَ الْفَرَاءُ فَرَارًا مِنْ كُثْرَةِ
 مَخَالَفَةِ الْأَصْلِ ، لَأَنَّ سَدًّا الْحَالَ مَسَدًّا الْخَبَرَ عَلَى خَلَافِ الْأَصْلِ ، وَوَقْوَعُ الْفَعْلِ
 مَوْقِعُ الْحَالِ عَلَى خَلَافِ الْأَصْلِ ، فَلَا يُحْكَمُ بِجَوَازِ ذَلِكِ هُنَا ، فَإِنَّهُ مَخَالَفَةً بَعْدِ
 أُخْرَى . قَالَ ابْنُ مَالِكَ : وَهَذَا^(٢) الَّذِي اعْتَبَرَهُ قَدْ دَلَّتِ الْعَرْبُ عَلَى أَنَّهُ غَيْرَ مُقْتَبِرٍ ،
 بِوَقْوَعِ الْجَمْلَةِ اسْمِيَّةً مَوْقِعُ الْحَالِ الْمُذَكُورَةِ ، فَلَوْلَمْ تَقُعِ الْجَمْلَةُ فَعْلِيَّةً مَوْقِعُ
 الْحَالِ الْمُذَكُورَةِ نَقْلًا لِجَازٍ وَقَوْعُهَا قِيَاسًا عَلَى الْجَمْلَةِ اسْمِيَّةً وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ جَاءَ
 السَّمَاعُ بِخَلَافِ مَا قَالَ . ثُمَّ أَنْشَدَ مَا تَقْدِيمَ^(٣) :

وَدَائِيْ عَيْنِيْ الْفَتَّى أَخَاكَا

يُفْطِرِيْ الْجَزِيلَ ، فَمَعْلَيْكَ ذَاكَا

النَّظَرُ الثَّانِيُّ : أَنَّ الْحَالَ لَا شَكَّ أَنَّهَا تَعْلَقُ بِالْخَبَرِ؛ إِذَا قَدْ نَفِيَ أَنَّ تَعْلُقَ
 بِالْمُبْتَدَأِ بِقَوْلِهِ : «وَقَبْلُ حَالٍ». لَكِنَّ بَقِيَ النَّظَرُ فِي تَقْدِيرِ الْخَبَرِ، وَمَا الَّذِي يَقْدِرُ؟ لَمْ
 يَتَعَرَّضْ لِتَعْبِينِهِ، بَلْ اكْتَفَى بِالْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ لَبَدًّا مِنْ تَقْدِيرِهِ وَتَرْكِ تَعْبِينِهِ لِلنَّاظِرِ

(١) انظر الهمج ٥٠/٢.

(٢) فِي الْأَصْلِ : «وَهُوَ».

(٣) شرح التسهيل ورقة ٥٧ . وقد تقدم البيت مخرجاً في ص ١١٨ .

في كتابه، وللنحوين فيه مذهبان :

أحدهما : أن يقدر «إذا كان»، أو «إذ كان»، وهي التامة لا الناقصة، فكانه قال : ضربني زيداً ثابت إذا كان قائماً. ثم ناب الظرف عن الخبر، فصار هو الخبر، ثم حذف لسد الحال مسدةً. وهذا تقدير الجمهور من البصريين.

والثاني : أن يقدر مصدر مضارف إلى صاحب الحال، كأنه قال : ضربني زيداً ضربه قائماً. وهذا منقول عن الأخفش^(١)، وهو الذي ارتضى الموقف في التسهيل^(٢)، وشرحه : واحتج على رجحانه على مذهب الجمهور، وجَلَب ذلك^(٣). والترجيح بين المذهبين لا داعي إلى ذكره هنا؛ إذ ليس من ضروريات شرح هذا النظم، لأنَّه لم يتعرض لذلك، فلا تعرُض له. وقد تحصل للناظم أربعة مواضع مما يلزم فيه حذفُ الخبر، وهي التي ذكر في التسهيل وغيره، وهي التي اشتهر ذكرها وثبت قياسها. وئمْ أشياءً آخر غير قياسية لم يتعرض لها من حيث لم تكن من قصده، كقولهم : حَسْبُكَ يَنْمِ س. فحسبك : مبتدأ، ناب ع خبره الجواب. وقد قال الأخفش : إِنْ لَا خَبْرَ لَهْ لَتَوَلَّهْ بِاَكْفَهْ. وقالوا^(٤) : لحقَّ أنه ذاهب، تقديره : لحقَّ ذلك أمرك إِلا أَنْتُمْ حذفوا الخبر. وقالوا : كلاماً وتمراً، وكل شيءٍ ولا شتيمةٍ حُرٌّ. وما كان نحو هذا من القليل (الذي ينقل ولا يقاس^(٥) عليه).

(١) انظر شرح الكافية للرضي ١/٢٧٧، والهمع ٤٧/٢.

(٢) التسهيل ٤٥.

(٣) قال ابن مالك في شرح التسهيل، ورقة ٥٥ - ٥٦ : «وأجد هذه الأقوال الأولى والثانية [يعنى بالأول القول المشهور عن البصريين، والثانية رأى الأخفش]. ثم قال : «والثانية أقل حذفاً مع صحة المعنى، فكان أولى...».

(٤) في الأصل، أ : «وقال والحق». ف : «وقالوا الحق». والمثبت عن س.

(٥) مكانه في أ : «فتقل ولاقياس». وقد كان منه في الأصل ثم عدل إلى ما أثبتنا، وهو نص س، ف.

٣٣٤ (ثم قال^(١))

وَأَخْبِرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرِ
عَنْ وَاحِدٍ كُمْ سَرَّاً شُغْرَا

هذه مسألة من مسائل المبتدأ والخبر، وهي : هل يقتضى المبتدأ الواحد أكثر من خبر واحد أم لا ؟ ولا بدّ قبل النظر في كلامه من تعين محلّ السؤال. وذلك أن المبتدأ إذا كان واحداً وأخبر عنه بأكثر من خبر واحد فهو على ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يتعدد لفظاً ومعنى لتعدد المبتدأ في نفسه حقيقة، نحو قوله : بنو فلان فقيه وكاتب وشاعر وأخواك صالح وعالـم. ومنه قول الشاعر^(٢) :

يَدَاكِ يَدٌ خَيْرٌ هَا يُرْتَجِي
وَآخْرَى لِأَغْدَائِهَا غَائِظَةٌ

وقال آخر^(٣) :

كَفَاكَ كَفٌ لَاتْلِيقُ دِرْهَمًا
جُودًا، وَآخْرَى تُعْطَ بالسُّيْفِ الدَّمًا

(١) عن الأصل.

(٢) شواهد العيني ٥٧٢/١، وقال : «قيل : إن قائله طرفة بن العبد البكري». وليس في ديوانه. والبيت من شواهد التصريح ١٨٢/١، والأشموني ٢٢٣/١.

(٣) المنصف ٧٤/٢، وأمالى ابن الشجري ٧٢/٢، والإنصاف ٣٨٧، واللسان : ليق. والبيت مجہول القائل.

أو حكما، نحو قول الله تعالى : { أَعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ
وَلَهُوَ زِينَةٌ، وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ، وَتَكَافِرُ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ(١) }.

وقال الشاعر(٢) :

وَالْمَرْءَةُ سَاعِ لِأَمْرٍ لَيْسَ يَدِرِكُهُ
وَالْغَيْشُ شُحٌّ وَإِشْفَاقٌ وَتَأْمِيلٌ

وهذا القسم ليس مما نحن بصدد الكلام عليه؛ لأن الإخبار فيه إنما وقع
بوحد عن واحد؛ لأن قوله : بنو فلان فقيه وكاتب وشاعر، بمنزلة أن تقول :
فلان فقيه، وفلان كاتب، وفلان شاعر. وكذلك قوله :

وَالْعَيْشُ شُحٌّ وَإِشْفَاقٌ وَتَأْمِيلٌ

بمنزلة أن لو قال : بعض العيش شح، وبعضه إشفاق، وبعضه تأميل.
وكذلك سائر الأمثلة، فهو راجع إلى الإخبار بمفرد عن مفرد، فليس مما يدخل
تحت كلام الناظم، لأن قال : وأخبروا بكذا عن واحد. وهذا ليس الإخبار فيه عن
واحد.

والثاني : أن يتعدد الخبر لفظا دون معنى، لقيامه مقام خبر واحد لفظا
ومعنى، كقولهم : هذا حل حامض، بمعنى : مز. وهذا أعنصر يسر، بمعنى :
أضيطن وهو العامل بكلتا يديه.

فهذا القسم يصح دخوله تحت لفظ الناظم من باب أخرى؛ لأن المبدأ هنا
لا يستغل بأحد الخبرين دون الآخر، وقد يستغل في نحو قوله : «هم سراة»

(١) الآية ٢٠ م سورة الحديد.

(٢) قائله عبدة بن الطبيب، انظر شعره ٧٥. والبيت في شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٦٥،
والمفضليات ١٤٢/١، والبيان والتبيين ٢٤٠/١.

شُعَرًا». على أن المؤلف جعل هذا الضرب خارجًا عن المسألة من جهة عدم الاستقلال بأحد الخبرين، فصارا معاً في معنى الخبر الواحد، فهما في الحقيقة خبر واحد، وإنما تَعَدَّ في اللفظ خاصةً. والأمر في هذا قريبٌ. وقد عد^(١) الجمهور هذا من الإخبار بخبرين لا بخبر واحد، وهم ما يشمله كلامه. فالظاهر أنه مراد له، وإذا كان كذلك ظهر موافقته للناس في أن الثاني من اللفظين خبر ثانٍ. وقد نُقل عن الأخفش^(٢) خلاف هذا، وأن الثاني صفة للأول لا خبر. وهذا عندهم ضعيف؛ وقد أبطل الفارسي في «التذكرة» أن يكون الثاني أحد التوابع، فقال : إن قلت : إن الثاني تابع للأول، فليس يجوز أن يكون الثاني بدلاً من الأول؛ لأن الأول مراد كما أن الثاني كذلك، قال : ومن هنا لا يجوز أن يكون الثاني صفة للأول، قال : والصفة أظهر أن لا تجوز، لأنك لا تصف الحلو بأنه حامض، وإنما تخبر عن الأول أنه قد جمع الطعمين، يعني في قوله : هذا حلو حامض. ولا مدخل لشيء من باقي^(٣) التوابع هنا، فالوجه ما عليه الجمهور.

والثالث : أن يتَعَدَّ الخبر لفظاً ومعنى مع اتحاد المبتدأ، كقولك : زيد كاتب شاعر، وأخوك قائم / ضاحك، وما أشبه ذلك. ومنه مثال ٣٣٥ الناظم : هُم سِرَّاً شُعَرًا، فَسَرَّاً راجع للجميع وكذلك شعراء، فليس من

(١) «وقدر المجهول». وقد كان كذلك في الأصل ثم عدل إلى : «وقد عَدَ»، ومثله في س، ف، ولم أجد «عدد» مناسبًا، فإنه يقال : عدد الشيء : أحصاه، وجعله ذا عدد، وهذا غير مراد هنا.

(٢) انظر معانى القرآن للأخفش ٢٧، والارتشاف ٥٣٤، والممع ٥٣/٢.

(٣) في الأصل : «باب».

الضرب الأول، ولذلك لم يعطف بالواو؛ فإن العطف بالواو يلزم في الأول؛ إذ لا يقال : بنوك فقيه كاتب شاعر، كما أنه لا يجوز في الثاني العطف، فلا تقول هذا حلو وحامض^(١).

والسُّراةُ : جميع سَرِىَّ، على غير قياسٍ . والسرىٰ : الرجلُ ذو المروءةِ، ويقال : هو الذي جمع السخاء والمروءة. ويقال منه : سَرَا يَسْرُو، سرى يسري، وسرو يسرو : سَرَوَا سَرَاوَةً. وليس السُّراةُ بجميع عند السهيلي، وإنما هو اسم مفردٌ مستعارٌ من السراة، وهو الوسط والأعلى، كما يقال : هم الذُّرُوةُ والسنام، أى : الأشراف في قولهم.

وهذا الضرب أيضًا من تعدد الخبر، عليه الجمود من الأئمة كالخليل وسيبوبيه وابن السراج والفارسي وابن جنى، وغيرهم؛ قال سيبوبيه في قولهم : هذا زيد منطلق : «نعم الخليل أن رفعه - يعني المنطلق - يكون على وجهين : فوجة أثك حين قلت : هذا عبد الله، أضمرت هذا أو هو، كأنك قلت : هذا منطلق، أو هو منطلق^(٢)». قال : «والوجه الآخر أن يجعلهما جميًعا خبراً لهذا، كقولك : هذا حلو حامض، لا تُريد أن تنقضَّ الحالَة، ولكنك تَزعمُ أنه جمَع الطعمَين^(٢)». فهذا ما رأى الناظم، ولم يخالف فيه - فيما أعلم - إلا ابن الطراوة، فإنه قصر جواز الإخبار بخبرين على نحو : حلو حامض، مما لا يستقل أحدهما بالإخبار دون صاحب؛ لا يريد أن يخبر عنه بأنه حلو، وبأنه حامض، بل يريد :

(١) أجاز الفارسي ذلك، قال ابن مالك في شرح التسهيل، ورقة ٦٥ : «قد أجاز العطف أبو على، فعنده أن قول القائل : هذا حلو وحامض، جائز، وليس كذلك».

(٢) الكتاب ٨٣/٢.

مُرَّ بخلاف : هذا زيدٌ منطلق، فإن الإخبار عن هذا بزيد غير الإخبار عنه
بمنطلق، وتبعد ابن عصفور على هذا المذهب^(١).

فيكون الناظم بإتيانه بهذا المثال مُنْكِثًا عليهم ومخالفًا لهم؛ إذ لا مانع
من حمل مثل هذا على أنه من تعدد الخبر، فكما يخبر عن المبتدأ بخبرين لا
يصدقُ الكلام بأخذهما دون الآخر، كذلك يخبر عنه بخبرين يصدق الكلام
بأخذهما دون الآخر.

ثم إننا ننظر في القصد بالإخبار بخبرين فأكثر، على أيَّ معنى يكون؟
فيحتمل أن يكون الإخبار بكل واحد على انفراده، وأن يكون القصد الإخبار
بمجموعهما، أما الأول ظاهر أنه إنما يصلح مع تقدير مبتدأ للخبر الثاني،
كأنك قلت : هم سَرَاةً، وهم شعراً، فهذا المعنى هو الذي يعطيه قصد الانفراد،
بخلاف ما إذا قصدت الإخبار بالمجموع فإذا ذاك يصح أن يكونا معاً خبرين عن
الأول حقيقة، وإذا كان كذلك ظهر أن الخبرين في القصد في معنى خبر واحد،
كأنه قال : هم جامعون للوصفين. وعلى هذا المعنى نصّ الفارسي في التذكرة،
وأنك إذ قلت : زيدٌ ظريفٌ كاتب، فكذلك جامعٌ لهذين الوصفين. وذكر ذلك ابن
جني أيضاً في «التبية»^(٢) وحمل قوله : زيد قائم أخوه قاعدةً جاريته، على
أنهما خبران لزيد. وذكر أنه تخلص بينه وبين أبي على أن الضمير الراهن بين
المبتدأ وخبره عائدٌ من المجموع، ولكن في كلّ واحدٍ منهما ضمير، وهو الذي
يقتضيه الاستدلال بدليل رفعه للظاهر.

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣٥٩ - ٣٦٠ .

(٢) لنظر التبيه لابن جني ، ورقة ٥٩ ، عند شرحه بيت الأعرج المعنى :
لا جزَّعَ الْيَوْمَ عَلَى قَرْبِ الْأَجْلِ

وقد استدلَّ ابن خروفٍ على أنَّهما / ليسا خبراً بعد خبر، بل مجموعها هو الخبر، بِأَنَّ المبتدأ هو العامل فيهما معاً، ولا يرفع رافع مرفوعين غير التوابع، فزيَّدَ قائم كاتب، بمنزلة حلو حامض، لأنَّه لم يخلص لواحد منهما، فالمعنى في مجموعهما. وإذا كان الأمر كذلك فمخالفة ابن الطراوة وابن عصفور في : زيد كاتب قائم، بحسب القصد بمنزلة : حلو حامض، لا يستغنى بأحدهما في الإخبار دون الآخر إلَّا من حيث الصلاحية للاستغلال خاصة.

وقد يحتمل أن يكون قصدُ الناظم بذلك المثال التحرزَ من نحو : هذا حلوٌ حامض، فلا يدخل له إلَّا ما كان مثل : هم سرَّاءُ شعراءُ، مما يصحُّ فيه أحدُ الخبرين للاستقلال، وهو الذي يجوز معه عطفُ أحدهما على الآخر، وعلىه نَبَهَ في التسهيل بقوله : «وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعداً، بعطفٍ وغير عطفٍ^(١)». فلو قلت هنا : هم سرَّاءُ وشعراءُ، لكان بخلاف القسم الأول والثاني؛ فإنَّ الأول لابدَّ فيه من العطف، والثاني لا يجوز فيه العطف. ووجه إخراجه لل الأول ظاهر، والثاني أنَّ كُلَّ واحدٍ منهما - أعني من الخبرين - كبعض الكلمة، فلا يسوغ أن يقال فيهما : خبران، إلَّا مجازاً، وفي الحقيقة هما خبرٌ واحدٌ، كما كان الحالان في قوله : بَيَّنْتُ لَه حسابه بَاباً بَاباً، وتصدَّقَتْ بِمَا لَيْدَانِي درهمَادرهما، في معنى الحال الواحدة. والناسُ على خلافِ رأيه في هذا القسم. ولكن الخطب في ذلك يسير، لأنَّه خلاف في اصطلاح، وهم في الحقيقة متتفقون، فلا معنى للاحتجاج للناظم ولا لغيره.

ثم نرجع إلى تفسير كلامه، فقوله : «وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرِهِ»، إلى آخره، يعني أنَّ العربَ أخبرت عن المبتدأ الواحد بخبرين وبأكثر من خبرين،

(١) التسهيل ٥٠

فإلا خبر بخبرين نحو قولهم : هذا حلو حامض، وفي قراءة عبدالله : (وهذا بعلٍ شيخ^(١)). وفي القرآن أيضاً : {كَلَّا إِنَّهَا لَظَى نَزَاعَةَ لِشَوْئِي}^(٢) ، على قراءة الرفع، وهي لمن عدا حفصاً. وقال الشاعر^(٣) :

يَنَامُ بِأَحَدِي مُقْتَلِيهِ وَيَقُولُ بِأَخْرَى الْأَعْدَى فَهُوَ يَقْطَانُ هَاجِعَ

ومن الإخبار بأكثر من خبرين ما أنسده سيبويه من قول الراجز :

مَنْ كَانَ ذَآبَتْ فَهَذَا بَنِي

مُقَيْظٌ مُصَيْفٌ مُشَتَّى

وفي القرآن الكريم : (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَيُودُ. نُوَالْعَرْشِ الْمَجِيدُ. فَعَالَ لَمَّا يُرِيدُ^(٤)). وقد يكون من هذا قوله : {إِنَّهَا لَظَى. نَزَاعَةَ لِشَوْئِي}^(٥) ، على عَدَ : {تَدْعُو مَنْ أَذْبَرَ وَتَوَلَّ^(٦)} خبراً ثالثاً.

وحين أخبر الناظم عن العرب أنهم فعلوا ذلك، وأتي بمثال من غير ما سمع، دلّ على أن ذلك غير موقوف على السماع وأنه قياس، وذلك مستقيم؛ فإنه كذلك عند النحويين.

ولما أطلق القول في الخبرين فصاعداً، وعلم من قصده بالتمثيل أنه يُبيّن عدم الانقياد لمذهب ابن الطراوة وابن عصفور، كان تمثيله مطلقاً في غير ذلك القصد، فإنه حين قدم قبل ذلك أن الخبر ينقسم إلى مفرد

(١) الآية ٧٢ من سورة هود. وانتظر البحر المحيط ٥/٤٤٢.

(٢) سورة المعارج، الآية ١٥، ١٦، ١٥، وانتظر السبعة لابن مجاهد ٦٥٠.

(٣) هو حميد بن ثور، ديوانه ١٠٥. والبيت في الحيوان ٤٦٧/٦، والشعر والشعراء ٣٩١، والأشموني ١/٢٢٢، وقافية فيه : نائم، مكان هاجع. والعيني ١/٥٦٢.

(٤) الكتاب ٢/٨٤. وهو من شواهد من الإنفاق ٧٢٥، وابن يعيش على المفصل ١/٩٩، وفي العيني ١/٥٦ ونسبة إلى رؤية، وانتظر ملحقات ديوانه ١٨٩.

(٥) الآيات ١٤ - ١٦ من سورة البروج.

(٦) الآيات ١٥ - ١٧ من سورة المعارج.

وجملة، وظرف ومجرور، كان من الجائز أن يقع ذلك هنا، فيكون الخبران مفردَيْن، أو جملَتَيْن /، أو ظَرْفَيْن، أو مجرَدَيْن، أو يكونا متَخالِفين، ٢٣٧ أحدهما مفرد [١-] والأخر جملة وشَبَه ذلك، وكذلك يقتضى أن يقع أحدهما إن كَانَا مفردَيْن نكراً [١-] والأخر معرفة .

أما وقوعهما مفردَيْن فلا إشكال فيه، وكذلك إن كان أحدهما معرفة والأخر نكرا، ومنه^(٢) مثال سيبويه: هذا زيد منطلق، وهو مسموع، وكذلك : (وَهَذَا بَعْلِي شَيْخ^(٣)) و (كَلَّا إِنَّهَا لَظَى^(٤)). الآية. قوله «فَهَذَا بَتْنٌ، مُقِيقٌ».. البيت، وهو كثير. على أن ابن الحاج قال فيما قيد على مُقْرَب ابن عصفور : وينبغي أن يُنْظَر في الإخبار بخبرين : أحدهما معرفة، والأخر نكرا، فلم أسمع من ذلك شيئاً. قال : وهو نحو : زيد ضاحك أخوك، ونحوه». فإن أراد ظاهر لفظه فالسماع بذلك شهير، وإن أراد ما مَثَّل به من تأخير المعرفة فيُقرَبُ أن يكون كما قال، ولكن لا معنى للاختصار بتأخير المعرفة.

وأما وقوعهما جملَتَيْن، أو أحدهما فيمكِن؛ قال ابن الحاج : أكثر ما ورد ذلك في المفردات، وذلك أن الجملة يجوز فيها أن تقدَّر في موضع الحال، ومن ذلك قولُ الله تعالى : (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَقُّ الْقَيُّومُ، لَا تَأْخُذْهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ، لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ^(٥)). قال : فظاهر

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) أ : «ومثله». وقد كان كذلك في صلب الأصل ثم نبه في هامش إلى ما أثبتناه.

(٣) سورة هود ، الآية ٧٢.

(٤) سورة المعارج، الآية ١٥.

(٥) سورة البقرة ، الآية ٢٥٥.

الآية أنها أخبار، ويمكن أن يكون من ذلك : {ألم. ذَلِكَ الْكِتَابُ لَرَبِّيْبَ فِيهِ هَذَيْ
لِمُتَقِّيْنَ} ^(١).

ومثل هذا الظرف والمجرود إذا قلت : زيد عند زيد، مكان عمرو، وزيد
عندك في الدار، وما أشبه ذلك.

هذا كله سائع قياساً، وصالح الدخول تحت إطلاق التمثيل، فلا إشكال
(فيه) ^(٢) إلا في مسألة واحدة، وهى إذا كان أحد الخبرين إنسانياً، نحو : أين
زيد قائم؟ فإنه لا يجوز أن يكون «أين» «ووَقَائِم» معاً خبرين عن زيد، وكذلك ما
كان مثلاً. وقد نص على امتناع هذا ابن جنى في «التمام»، وذكر أنه وقف
الفارسي عليه، فسلم قوله فيه.

قال ابن الحاج : ومثل ذلك عندي : زيد قائم أضربه، وزيد هل ضربته؟
خارج، ومثله كثير. فعلى هذا يشكل كلام الناظم في إطلاق التمثيل، إلا أن
يُجَابَ عن ذلك بِأَنْ ترك ذكر ذلك اتكالاً على أن تقدير جمعهما في خبر واحد،
غير متأتٍ، كما تأتى في جميع ما تقدم، إذ لا بد من الخبرين أن يؤتى بهما على
معنى الاجتماع في خبر واحد، كما مر، وذلك غير جائز مع كون أحدهما
إنسانياً. والله أعلم.

(١) سورة البقرة ، الآيات ١ - ٢ .
(٢) ليست في أ .

كَانَ وَأَخْوَاتُهَا

هنا ابتدأ الناظم - رحمة الله - بذكر العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، فتنسخ حكم الابتداء إلى أحكام آخر، وتسمى ل أجل ذلك التواست: لأنها نسخت عمل الابتداء في الأسمين اللذين كانا قيل دخولها مبتدأ وخبرا، وهي^(١) سبعة أنواع: كان وأخواتها، وما وأخواتها، وعسى وأخواتها - وهي أفعال المقاربة - وإن وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس، وظن وأخواتها، وأعلم وأخواتها.

وابتدأ بذكر كان وأخواتها فقال :

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأ اسْمًا وَالْخَبْرُ

تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدًا عَمَرْ

يعنى أن هذا الفعل - الذى هو كان - يدخل على المبتدأ والخبر، فيرفع المبتدأ فيصير اسمًا لها - ويسمى بذلك - وينصب خبر المبتدأ بعد ذلك. وما لم يذكر ما يصير إليه الخبر بعد ذلك احتمل وجهين :

/ أحدهما : ينصبه على أنه خبر لكان، وكأنه لما لم يحدث للخبر ٣٢٨
اسم آخر بالنسبة إلى ما عمل فيه، كما حدث للمبتدأ فسمى اسمًا لكان، ترك [ذكر]^(٢) ذلك، تنبئها علىبقاء الاسم الأول، لكن بالإضافة إلى كان لمكان عملها فيه، فيسمى خبر كان. وهذا هو الظاهر من قصده، وهو مراده بلا شك، غير أن اللفظ لا يعينه.

(١) ١ : «هو».

(٢) ليست في الأصل.

والثاني - وهو بعيد من قصد - أن يُريد ما دلّ عليه ظاهر لفظه من أن خبر المبتدأ تنصبه كان إذا دخلت عليه، ولم يبيّن وجه نصبه، فهو على أن يصير خبر كان، أم على غير ذلك؟ لَمَّا كان وجْهَ نصْبِه مُخْتَلِفاً فِيهِ بَيْنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ؛ فَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ خَبْرًا لَهَا، فَالْمُبْتَدَأُ وَالْخَبْرُ مَعْهَا كَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ. وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَنْصَبُ عَلَى الْحَالِ^(١).

والراجح في مراد الناظم هو الاحتمال الأول، ويدلّ عليه من كلامه قوله في باب «إن» :

إِنْ، أَنْ، [لَيْسَ^(٢)]، لَكِنْ، لَعَلْ

كَانْ - عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ

إذ لم يقل أحد : إن المنصوب في باب «إن» حال. وإذا ثبت هذا ظهر أنه مخالف للكوفيين وموافق للبصريين. والدليل على صحة ما ذهب إليه أمران :

أحدهما : أن الخبر يأتي علما نحو : كان أخوك زيداً، وضميرا نحو : ما كان أخوك إلا إبّائى، واسم إشارة نحو : كان أخوك هذا، ومضافا نحو : كان زيد غلامك، وبال濂 واللام نحو : كان زيد العاقل الكريم، كما أنه يأتي أيضا نكرة نحو : كان زيد قائماً. وليس وقوعه أحد المعارف باقل من وقوعه^(٣) نكرة، بل وقوعه معرفة كثير جداً بحيث لا يُحصى. ولو كان حالاً لم يجز البتة وقوعه معرفة قياساً، بل كان يكون ذلك مسموعاً، فلا يقال : إن الحال أيضاً تأتى

(١) انظر الارتفاع ٥٣٩، أول باب كان.

(٢) ليس في أ.

(٣) أ : مرفوعة.

معرفة نحو : طلبته جَهْدَك وطاقتَك، ورجع عَوْدَه على بَنْتِهِ، ومررتُ به وَحْدَه،
وأَرْسَلَهَا العِرَاقَ - لأننا نقول : هذا كله من النادر^(١) المسموع الذي لا يُقاس
عليه. وأيضاً ليست أحوالاً بأنفسها بل هي أسماء موضعية مواضع الأحوال،
فليست مما يستدلّ به على وقوع الحال معرفة، [وذلك]^(٢) مُبَيِّن في بابه.

والثاني : أن الحال من شأنها أن لا تلزم في الكلام، بل قد تأتى، وقد لا
تأتى، وذلك بحسب مقاصد الكلام، فتقول ثارة : جاءَ زيدٌ ضاحكاً، إذا أردتَ
الإخبار عن مَجِينَه على خاصَّة. فلو كان المنصوب بعد «كان» حالاً لساغ
الاقتصرار معَها على المرفوع مع اعتقاد النقص فيها، فكنت تقول : كان زيداً،
ويقتصر. لكن هذا غير جائز، فدلَّ على أن المنصوب ليس بحالٍ، وإذا لم تكن
حالاً لم يبق مما يُدعى إلا ما قاله البصريون للاتفاق على أن لا قول في المسألة
غير هذين.

فإن قال قائل : فإن «كان» قد يقتصر معها على المرفوع، فإليك (تقول^(٣))
: كان زيداً يا فَتَى، كَوْلِ الشاعِرِ^(٤) :

إِذَا كَانَ الشَّتَاءُ فَأَدْفَنَنِي

وهذا كثير، وهذا الاقتصرار يدلُّ على أنَّ المنصوب حالٌ.

فالجواب : أن ذلك إن^(٥) تأتى في كان وما أشباهها من الأفعال المستعملة

(١) في هامش الأصل عن نسخة : «النادر المسموعة التي لا يقاس عليها».

(٢) عن هامش الأصل. وفي س، ف : «يُبيّن»

(٣) عن هامش الأصل، س، ف.

(٤) هو الربيع بن ضبع، والبيت في الهمج ٨٢/٢، وشنور الذهب ٣٥٤، وعجزه : فإن الشيخ يهرمه
الشتاءُ.

(٥) في الأصل : «قد تأتى».

تامةً وناقصة، فلا يتأتى فيما لم يستعمل إلا ناقصاً، وذلك : فَتِيَءُ وَزَالٌ
 ماضٍ يزال / فإنها لا يقتصر فيها على المرفوع البتة، فلا تقول : مافَتِيَءُ
 ٣٣٩ زِيدٌ، على هذا، ولا لم يَزَلْ عُمَرٌ، وتقتصر. فلو كان التمام دالاً على ما
 قالوا لساغ التمام في هذين، لكن ذلك غير جائز، فدلل على أنَّ التمام في
 «كان» وأخواتها استعمال آخر مباینٌ لهذا الاستعمال المبوب عليه. وهذا
 المقدار كافٍ، إن شاء الله - وقوله : «والخبر» : يحتمل الرفع على
 الابتداءِ والخبر «تنصبُ». والجملة معطوفة على الجملة الأولى. ويحتمل
 النصب على إضمار فِعلٍ من باب الاشتغال. وهو أولى لمناسبة الجملة
 الأولى. والضمير المرفوع في «تنصب» عائد على «كان». وأتى بمثال من
 ذلك وهو : كان سِيداً عُمَرٌ. وسيداً : هو الخبر، وعُمَرٌ هو المبتدأ، ولكنه
 قدُمَ وأخْرُ لضرورة الوزن. وهو مع ذلك جائز، حسبما يذكره. وعلى ذلك
 تقول : كان زِيداً أخاك، وكان بشر قائماً. وما أشبه ذلك.

ثم ذكر ما يشترك مع «كان» في هذا الحكم من الأفعال فقال :

كَانَ ظَلْ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَـ

أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرَحَـ

فَتِيَءُ وَأَنْفَكُ، وَهَذِي الْأَرْبَعَـ

لِشِبْهِ نَفَرَ أَوْ لِنَفِرِ مُثْبَعَـ

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقَابِـ

كَاغْطِـ مَا دَمْتَ مُصِيبَـاً دِرْفَـمَا

أراد ككان : ظَلْ، وبات، وأَضْحَى، وأَصْبَحَـ. وكذا سائرها، بالعطف
 بالواو غير أنه اضطرَّ حذف العاطف. ويعنى أن هذه الأفعال - وعددها

اثنا عشر فعلاً - حكمها حكم كان - وهو الثالث عشر - فيما ذكر من نصب الخبر ورفع الاسم، فتقول : ظل زيد قائماً، ومنه : (ظل وجهه مسحوباً^(١)). وبات زيد ساهراً، ومنه^(٢) :

**بَاتَتْ طِرَابًا وَيَاتَ اللَّيلَ لَمْ يَنْمِ
وَأَضْنَخَ عَمْرُ سَاهِرًا، وَمِنْهُ^(٣)**

وَيُضْنِحِي فَتِيتُ الْمِسْكِ فَوْقَ فِرَاشِهَا
وأصبح زيداً مقيماً، ومنه : **(فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَنَا^(٤))**. وأمسى زيداً
قائماً. ومنه **(٥)** :

أَمْسَتْ خَلَاءً وَأَمْسَى أَهْلَهَا احْتَمَلُوا
وَصَارَ زِيدٌ عَالَماً، وَلَيْسَ أَخْوَكَ مُنْطَلِقاً، وَمِنْهُ : (إِنَّمَا يَأْتِيهِمْ لَيْسَ
مَصْنُوفًا عَنْهُمْ) ^(١)

(١) الآية ١٧ من سورة الزخرف.

(٢) هو ساعدة بن جذوة، والبيت من شواهد الكتاب /١١٤، والمقتضب /٢١٤، والمفنى ،٤٣٥ والخزانة /١٥٥، وديوانه الهذللين /١٩٨ . وصدره: حتى شأناكميل مومنا عمل.

(٣) لامري القيس، ديوانه ١٧، وعجزه :

نَوْمُ الْفَصْحِيِّ لَمْ تَنْطُقْ عَنْ تَفْضِيلٍ

(٤) الآية ١٠٣ من سورة آل عمران.

(٥) للنافذة، ديوانه ١٦٤، وعجزه :

أختي عليها الذي أخني على لبيه

^٥ والبيت في شرح الكافية للرضي ١٤٣/٢، والبهم ٧٦/٢، والخزانة ٤/٥.

(٦) الآية ٨ من سورة هود.

وَمَا زَالَ زِيدٌ مُنْتَظِرًا لَكَ، وَمِنْهُ^(١) :

وَلَا أَرَاهَا تَرَالُ ظَالِمَةً

وَمَا بَرِحَ أَخْوَكَ قَانِمًا، وَمِنْهُ^(٢) :

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا

وَمَا فَتَىءَ زِيدٌ مَقِيمًا، وَمِنْهُ {قَالُوا : تَالَّهُ تَفْتَأِرُ تَذَكَّرُ يُوسُفُ^(٣)} .. الْآيَة، وَمَا أَنْفَكَ زِيدٌ طَالِبًا^(٤)، وَمِنْهُ^(٥) :

حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنْتَخَةً

وَلَا أَكْلَمُكَ مَا دُمْتَ قَائِمًا، وَمِنْهُ : {إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا^(٦)} .

فَهَذِهِ كُلُّهَا تَعْمَلُ عَمَلَ كَانَ كَمَا تَرَى، إِلَّا أَنَّهُ جَعَلَهَا قَسْمَيْنَ :

قَسْمٌ يَعْمَلُ بِلَا شَرْطٍ، وَذَلِكَ ثَمَانِيَّهُ أَفْعَالٌ : كَانَ، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَأَضْحَى،
وَأَصْبَحَ، وَأَمْسَى، وَصَارَ، وَلَيْسَ.

(١) إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَرْمَةَ، دِيْوَانُهُ، ٥٦، وَعِجْزَهُ :

تَحْدِثُ لِي فَرْحَةً وَتَنْكِحُهَا

وَالْبَيْتُ فِي مَعْنَى الْقُرْآنِ ٥٧/٢، وَشَرْحُ الْجَمْلِ لِابْنِ عَصْفُورِ ٣٨٧، وَالْمَغْنِيِّ ٣٩٣، وَالْبَمْعِ ٦٦/٢.

(٢) لَامْرَىءُ الْقَيْسِ، دِيْوَانُهُ، ٣٢، وَعِجْزَهُ :

وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدِيكَ وَأَوْصَالِي

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَّاهِدِ الْكِتَابِ ٥٠٤/٢، وَالْمَقْتَضِبِ ٣٢٥/٢، وَالْمَغْنِيِّ ٦٢٧، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ لِلرَّضِيِّ ٤٢/٤، ٣١٥/٤، وَالْخَزَانَةِ ٤٢/١٠.

(٣) الْآيَةُ ٨٥ مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ.

(٤) فِي الْأَصْلِ وَحْدَهُ : « عَالَمًا ».

(٥) لَذِي الرَّمَاءُ، دِيْوَانُهُ، ١٤١٩، وَعِجْزَهُ :

عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلْدًا قَفْرَا

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَّاهِدِ الْكِتَابِ ٤٨/٢، وَالْمَغْنِيِّ ٧٣، وَفِي الْخَزَانَةِ ٢٧٤/٩.

نَزْمٌ الْفَصْحِيُّ لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَنْفُضْ

(٦) الْآيَةُ ٧٥ مِنْ سُورَةِ آلِ عُمَرَانَ .

وَقَسْمٌ اشْتَرَطَ فِي عَمَلِهِ شَرْطاً ، وَهُوَ مَا سُوِّى ذَلِكَ ، لَكِنْهَا عَلَى ضَرْبَيْنِ ، ضَرْبٌ اشْتَرَطَ فِي عَمَلِهِ تَقدِّمَ نَفِي أَوْ شَبَهَهُ عَلَى الْأَفْعَالِ ، وَهِيَ الْأَرْبَعَةُ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا إِشَارَةُ الْقَرِيبِ بِقَوْلِهِ : " وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ إِلَى آخِرِهِ ، يَعْنِي أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالِ الْقَرِيبَةُ الْذَّكْرُ ، وَهِيَ : زَالٌ ، وَبَرَحٌ ، وَفَتَئٌ ، وَانْفَكٌ إِنَّمَا تَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ إِذَا أَتَبْعَتْ نَفِيَاً أَوْ مَا أَشْبَهُ النَّفِيِّ ، يَرِيدُ أَنْ يَكُونَ النَّفِيُّ أَوْ شَبَهُهُ مَتَقْدِمًا عَلَيْهَا وَوَالِيَا لَهَا ، فَإِنَّمَا النَّفِيُّ فَنَحُوا : [١] - مَا زَالَ زِيدٌ قَائِمًا ، وَكَذَلِكَ لَا ، نَحْوُ : { وَلَا يَزَّالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ } [٢] ، وَلَنْ ، نَحْوُ مَا أَشْدَهَ الْخَلِيلَ -] :

٣٤٠ لَنْ يَزَالَ قَوْمُنَا مُخْصَبِينَ / صَالِحِينَ مَا انْقَوْا وَاسْتَقَامُوا^(٣)

وَلَمْ ، نَحْوُ : لَمْ يَزِلْ أَخْوَكَ شَاحِصاً ، وَلَمَّا ، نَحْوُ : لَمَا يَزِلْ أَخْوَكَ مُقْبِلاً ، وَسَائِرُ حِرَوفِ النَّفِيِّ كَذَلِكَ . وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي بَرَحٍ وَفَتَئٍ وَانْفَكٍ ، لَا تَأْتِي إِلَّا بَعْدَ نَفِيٍّ ، نَحْوُ : مَا بَرَحَ زِيدٌ قَائِمًا ، وَمَا فَتَئَ سَائِرًا ، وَمَا انْفَكَ مَسْرُورًا .

(١) سقط من (١) ، وَمَا أثَبَتَ مِنْ هَامِشِ الْأَصْلِ وَ (س) .

(٢) مِنَ الْآيَتَيْنِ ١١٨ ، ١١٩ مِنْ سُورَةِ هُودٍ .

(٣) الْبَيْتُ فِي الْعَقْدِ الْفَرِيدِ ٤٧٨/٥ ، وَالْمِعْيَارُ فِي أَوزَانِ الْأَشْعَارِ ، ص٣٥ ، وَالْعَيْونُ الْفَامِزَةُ ، ص١٥٣ .

وهذا النفي قد يكون ظاهراً كما تقدم ، وقد يكون مقدراً -
ويتنبئ به كلام الناظم ؛ إذ لم يُعِين أحدهما دون الآخر - ، ومثاله في
القسم : { قَالُوا تَاهَتِ تَفْنَأْ تَذَكَّرُ يُوسُفَ }^(١) ، أي : لا تفنا ، وفي الشعر قول
الكندي^(٢) :

فَقَلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ فَاعِدًا

ولو قطعوا رأسي لدِيكَ وَأَوْصَالِي

وقال الآخر^(٣) :

تَنْفَكُ تَسْمَعُ مَا حَيَّتَ بِهَا لِكِ حَتَّى تَكُونَةَ

وأما شبه النفي فالنهي ، نحو : لا تزل قائماً ، وأنشد في الشرح^(٤) :

صَاحِ شَمْزَ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتَ فَنْسِيَانَهُ ضَلَالٌ مِّيزَنٌ

وكذلك : لا تَبَرُّخ سائراً ، ولا تَنْفَكَ ضاحِكاً ، ولا تفتاً مسروراً ، وما
أشبه ذلك .

والضرب الثاني : اشترط في عمله تقدُّم ما المصدرية الظرفية عليه ،
وذلك قوله : (ومثُلَّ كَانَ دَامَ مَسْبُوقاً بِمَا) كائنة على هذه الصفة التي بيَتها المثال ،
وهو : (أَعْطِيْ مَا دَمْتَ مُصِيباً دَرَهْمَاً) فقييد (ما) بأن تكون مصدرية تَحْرُزاً من

(١) الآية ٨٥ من سورة يوسف .

(٢) هو امرؤ القيس ، والبيت في ديوانه ، ص ٣٢ ، والباب ٣/٥٠٣ ، ومعاني القرآن ٢/٥٤ .

(٣) البيت في الإنصاف ٢/٨٢٤ ، وشرح المفصل ٧/١٠٩ ، وخزانة الأدب ٤٧/٤ .

(٤) شرح التسهيل ق ٦٩ ، والبيت في شرح ابن الناظم ، ص ٢٣٠ ، والأشموني ١/٢٢٨ ، والعيني ٢/١٤ .

النافية والموصولة والنكرة الموصوفة ، وغير ذلك من أنواعها ، فلا تقول :
 ما دام أحد أخاك ، ولا : ما دام انتقامك به الفرس ، ولا ما كان نحو ذلك .
 وأن تكون المصدرية ظرفية ، فلو كانت غير ظرفية لم تعمل (دام) معها ،
 نحو : يُعجّبني ما دُمْتَ فاضلاً ، أي دوامك ، فلا يكون (فاضلاً) هنا خبر .
 وكذلك : فرِحْتُ بما دمت فاضلاً ، لأنَّ التقدير : بدوامك فاضلاً ، فلا يقال
 [هذا كما لا يقال^(١)] : دام زيد فاضلاً ، على الخبر ، ولا دام زيد
 صاحبك .

إِنَّمَا اجْتَمَعَ الشَّرَطَانُ صَحَّ دُخُولَهَا هُنَّا ، فَنَقُولُ : لَا أَكُلُّكَ مَا دَمْتَ
 قائِمًا ، وَأَنَا قَائِمٌ مَا دَمْتَ زِيدًا قائِمًا ، فَالْتَّقْدِيرُ هُنَّا : مُدَّةً دُوَامَكَ قائِمًا ، وَمُدَّةً
 دُوَامَ زِيدٍ قائِمًا . وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : { لَا يُؤَدِّي إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ
 قائِمًا }^(٢) . وَيَحْتَمِلُ الْمَثَالُ غَيْرُ ذَلِكَ .

وَمِنْهُ (أَعْطِ مَا دُمْتَ مَصِيبَةً دِرْهَمًا) : أَعْطِ النَّاسَ الْمَالَ ، وَهَبْ لَهُمْ ،
 وَلَا تَقْطَعْ ذَلِكَ عَنْهُمْ ، مَا أَصْبَتَ دِرْهَمًا فَمَا زَادَ ، فَإِنَّ الْخَيْرَ خَيْرٌ .

وَيَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْكَلَامِ مَسَائِلٌ :

إِحْدَاهَا : فِي مَعْنَى مَا ذُكِرَ مِنَ الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ ، وَسِيَّاتِي ذُكْرُ
 مَعْنَى التَّامَةِ - بِحَوْلِ اللَّهِ - ، وَهِيَ عَلَى الْجَمْلَةِ مُجْرَدَةٌ لِلدلَّةِ
 عَلَى الزَّمَانِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ ، وَكَانَ أَصْلُهَا التَّامُ ، فَجَرَّتْ عَنْ دَلَالِهَا
 عَلَى الْحَدِيثِ ، فَصَارَتْ تَدَلَّ عَلَى الزَّمَانِ بِحَسْبِ مَا كَانَتْ تَدَلَّ عَلَيْهِ
 قَبْلَ ذَلِكَ ، فَهِيَ دَالَّةٌ إِمَّا عَلَى زَمَانٍ مُحْصَلٍ لِيُسَ إِلَّا ، أَوْ

(١) لَيْسَ فِي (١) .

(٢) الْأَكْيَةُ ٧٥ مِنْ سُورَةِ آلِ عُمَرَانَ .

مع انتقال ، أو دوام .

فأما (كان) فجاءت لتجعل الحديث فيما مضى إما منقطعاً أو غير منقطع ، نحو : كان زيد الشيخ شاباً ، و {كَانَ اللَّهُ عَلِيْمًا حَكِيمًا} ^(١) .
وأما ظلَّ فلتجعله ثابتاً في النهار ، نحو : ظلَّ زيد منطلقاً ، أي : أتى عليه النهار وهو منطلق .

وأما بات وأضحى وأصبح وأمسى ، فلتجعله ثابتاً في هذه الأوقات إلى وقت إخبارك ، والفرق بين كان وهذه ، أنَّ هذه تقتضي الدوام إلى وقت الإخبار ، وكان تقتضي الانقطاع . كذا قال السيرافي . قال : "وربما توسعَتِ العربُ في بعضِ هذِهِ ^(٢) ، فاستعملوه / في معنى كان وصار" ^(٣) .

٣٤١

فأصل بات لزمان الليل ، وأضحى لوقت الضحى - قال ابن خروف : وتنسَّعَتِ اللَّيْلَةُ لِلصَّبَاحِ ؛ لِقُرْبِ الْوَقْتَيْنِ - ، وأصبح لوقت الصباح ، وأمسى لوقت المساء .

وأما صار فلزمان الانتقال من حالٍ إلى حال ، نحو : صار الطين خَرَقاً ، وصار زيد عالماً .

وأما ليس فأدابة نفي تبني ما هو حالٌ ، [تقول ^(٤)] : ليس زيد قائماً ،

(١) الآية ١٧ من سورة النساء ، وأيات أخرى .

(٢) في شرح السيرافي (هذه الأفعال) .

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٥٦/٢ - ٣٥٧ .

(٤) ليست في (١) .

أي : ما هو في هذه الحال قائماً .

وأما [ما^(١)] زال ، وما انفكَ ، وما فتئَ ، وما برح - فهي مع النفي تعطي معنى كان الدوامية - ، ومن هنا لزمهها النفي ليصحَ تجرُّدها للزمان ، فقولك : لم يزل الله عالماً ، وكان الله عالماً ، بمعنى واحد ، وكذا الباقي على هذا المعنى تُستعمل^(٢) إذا قلت : ما برح زيد قائماً ، وما انفكَ قائماً ، وما فتئَ قائماً .

وأما ما دام فكذلك إذا لحقتها ما المذكورة رادفت كان الدوامية ، فقولك : لا أكلمك ما دام زيد قائماً ، مرافع لقولك : لا أكلمك ما كان زيد قائماً .

فقد تبيّن أنها كلّها مجردة للدلالة على الزمان ، إما مطلقاً وإما مصدراً ، ما عدا ليس ، فإنها لا تدلّ على زمان ؛ لعدم تصرّفها .

والثانية : أنه أتى من هذه الأفعال بثلاثة عشر فعلًا ، وترك مما ذكر الجمهور تمام العشرين ، ومما ذكره هو في التسهيل^(٣) ، تمام الثنتين وثلاثين ، فقد نكر الناس منها : غداً ، نحو : غداً زيد عالماً ، ومنه قول ابن مسعود - رضي الله عنه - : "اغد عالماً أو متعلماً ، ولا تكن إمّعة"^(٤) .

وراح ، نحو : راح زيد فرحاً . وفي الحديث : «لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق [الطير] تغدو خماساً وتتروح بطاناً»^(٥) .

وآض ، نحو : آض زيد عالماً ، أي : صار كذلك . ومنه قول طرفة^(٦) :

(١) ليست في (١) .

(٢) في (١) : (فَتُسْتَعْلَمْ) .

(٣) ...

(٤) الحديث في النهاية ٦٧/١ ، وسقطت كلمة الطير من (١) .

(٥) الحديث في مسند الإمام أحمد ٣٣٢/١ .

(٦) ديوانه ، ص ٩٩ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٦٦٨/٢ .

لَهُ شربتان بالعشبِ وأربعَ

من الليل حتى آض سُخداً مُورّماً

وَعَاد ، نَحْوٌ : عَاد زِيدٌ فَاضْلًا ، أَيْ : صَار . وَمِنْهُ : { حَتَّى عَادَ
كَالْعَرْجُونِ الْقَدِيمِ } ^(١) ، وَقُولُ الشَّاعِرِ ^(٢) :

تَعْدُ فِيكُمْ جَزْرَ الْجَزُورِ رَمَاحُنا

وَجَاءَ فِي قُولِهِمْ : مَا جَاءَتْ حَاجَتُكْ ، أَيْ : صَارَتْ .

وَقَعَدَ فِي قُولِهِمْ : شَحَذَ شَفَرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأْنَهَا حَرَبَةً ^(٣) ، أَيْ : صَارَتْ .
وَحَكَى الْكَسَانِي : " قَعَدَ لَا يَسْأَلُ حَاجَةً إِلَّا قَضَاهَا " ^(٤) .

وَآلَ ، نَحْوٌ : آل زِيدٌ عَالَمًا ، أَيْ : صَارَ .

فَهَذِهِ هِيَ الَّتِي ذَكَرَ النَّاسُ زِيادةً عَلَى مَا ذَكَرَهُ النَّاظِمُ .

وَالَّتِي زَادَ النَّاظِمُ هِيَ : فَتَأً ، وَأَفَتَأً ، وَوَنَى ، وَرَامٌ - وَهِيَ مَرَافِعَةٌ : فَتَى -
وَرَجَعٌ ، وَحَارٌ ^(٤) ، وَارْتَدٌ ، وَاسْتَحَالٌ ، وَتَحَوَّلٌ ، وَهِيَ مَرَادِفَةٌ : صَارَ . وَأَسْحَرَ مِنَ
السَّحَرِ ، وَأَفْجَرَ مِنَ الْفَجَرِ ، وَأَظْهَرَ مِنَ الظَّهِيرَةِ ، وَهِيَ اثْنَا عَشَرَ فَعْلًا . فَالْجَمِيعُ
إِثْنَا وَثَلَاثُونَ فَعْلًا لَمْ يَنْكُرْ مِنْهَا إِلَّا أَقْلَمَ مِنَ النَّصْفِ ، فَكَانَ الْوِجْهُ أَنْ يَنْكُرْ ذَلِكَ ،
أَوْ يَكُونَ حِينَ أَرَادَ الْاقْتِصَارَ عَلَى الْمَشْهُورِ يَنْكُرُ الْمَشْهُورَ عِنْدَ النَّاسِ ، أَوْ يَكُونَ

(١) الآية ٣٩ من سورة يس.

(٢) تَمَامَهُ : * وَمُنْسِكُنْ بِالْأَكْبَادِ مُنْكَسِرَاتِ * . وَهُوَ لَامِرَةٌ مِنْ بَنِي عَامِرٍ . الْحَمَاسَةُ ٣٨٢/١ ، وَشَرْحُهَا
لِلْمَرْزُوقِيِّ ٧٤٩/٢ .

(٣) شَرْحُ التَّسْهِيلِ ، وَرْقَةٌ ٦٦ .

(٤) التَّسْهِيلُ ، صِ ٥٢ .

حين لم يرد الاستيفاء ينتبه على أنَّ ثمَّ أشياءً آخر ، فيقول : هي كذا وكذا ، وما كان نحو ذلك ، كما فعل سيبويه^(١) ، فإنَّ الحصر لا يفيد ، وعدم التنبية على ما بقي يوهم أنَّ لا زائد على ما ذكر ، فالاعتراض من وجهين : الاستيفاء لما ذكره الناس ، والثاني : أنه لم يبقَ بعدما ذكره شيء . وفي ذلك ما فيه .

والجواب : أنَّ ما ذكره المؤلف وغيره هو أقصى ما وجد في كلام العرب بعد البحث والتقتيس ، وعلى طول الأزمنة وكثرة الباحثين ، ٣٤٢ فالغالب على الظنَّ أنه لم يبقَ بعد ذلك منه إلا / ما لا بال له ، ثم إنَّ ما ذكر في التسهيل زائداً على ما نقله الناس نوادرٌ لا يُعتدَ بذكرها في مثل هذا النظم مع احتمالها ؛ لأنَّ جملة^(٢) منها لا يتعين^(٣) دخولها في هذا الباب ، في بعضها خلاف ، فيبعد رثباتها فيه . وأما السبعة التي زادها الناس فإنَّ منها مالم يأتِ إلا في مثلِ أو شبيهه ، وذلك : جاء وقعد - ومنها ما خالف فيه ابن مالك فلم يثبته ، وذلك : آل وغدا وراح ، ونصَّ [على ذلك]^(٤) في التسهيل^(٥) . وأما عاد فاعتراض ابن خروف على مثبته بقوله :

تَعْذِيْكُمْ جَزْرُ الْجَزُورِ رِمَاحُنا

بأنَّ^(٦) الحال أحسن ، على حذف المضاف ، أي : مثل جزر الجزر .

(١) قال سيبويه ٤٥/١ وهو يذكر أفعال هذا الباب : "ونذلك قوله : كان ويكون ، وصار ، وما دام ، وليس ، وما كان نحوهنَّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر ." .

(٢) (١) : (جملة الناس منها) ، وقد ضرب على كلمة (الناس) في صلب الأصل .

(٣) في صلب الأصل (١) : (يتبيّن) ، والمثبت عن هامش الأصل ، س ، ف .

(٤) عن هامش الأصل ، س ، ف .

(٥) في التسهيل ٤٥ : "والأصح أنَّ لا يلحق بها آل ولا قعد مطلقاً ، وأنَّ لا يجعل من هذا الباب غداً وراح ، ولا أسرح وأغير وأظهر ." .

(٦) في جميع النسخ : (فإن) .

وأَمَّا أَصْ فَهُوَ قَلِيلٌ لَيْسُ فِي نَمْطٍ غَيْرِهِ، وَأَيْضًا فَإِنْ نَكْرَهُ لِصَارَ قَدْ انتَظَمَ فِي مَا كَانَ بِمَعْنَاهَا، وَمِنْ ذَلِكَ أَصْ، وَكَذَلِكَ آلٌ، وَجَاءٌ، وَقَعْدٌ، وَعَادٌ، وَحَالٌ وَاسْتَحَالٌ وَتَحَوَّلٌ وَارْتَدُورِجَعٌ، وَأَمَّا فَتَأْ وَأَفَتَأْ فَلَغْتَانٌ فِي فَتَيَّ، فَأَنْتَظَمْتَهُمَا فَتَيَّ، وَلَمْ يَبْقَ بَعْدَ هَذَا إِلَّا أَسْحَرٌ وَأَفْجَرٌ وَأَظْهَرٌ، وَلَمْ تَثْبُتْ عَنْهُ، وَغَدَا وَرَاحٌ، وَقَدْ رَدَّ كُونَهُمَا مِنْ هَذَا الْبَابِ بِأَنَّ الْمَنْصُوبَ بِعَدِهِمَا لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةٌ فَهُوَ حَالٌ لَا خَبْرٌ، وَوَنِي وَرَامٌ - مَاضِي يَرِيمٍ - وَهُمَا كَمَا قَالَ : «لَا يَكَادُ النَّحْوَيُونَ يَعْرَفُونَهُمَا إِلَّا مِنْ عَنِّي باسْتِقْرَاءِ الْفَرِيبِ^(١)»، وَيَكْفِي مِثْلُ هَذَا عَذْرًا لِلنَّاظِمِ فِي نَظَمِهِ.

وَالثَّالِثَةُ : أَنْ قَوْلَ النَّاظِمِ : «تَرَفَعَ كَانَ الْمُبْتَدَأُ اسْنَمًا وَالْخَبَرُ».. إِلَى أَخْرَهُ، لَيْسَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِيهِ لِتَعْرِيفِ الْجِنْسِ الَّذِي يَشْمَلُ كُلَّ مُبْتَدَأٍ بِحِيثِ يَرَادُهُ كُلُّ، بَلْ أَرَادَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ الْعَهْدَ فِي الْحَقِيقَةِ الْمُتَقْدِمَةِ، فَلَا يَعْتَرِضُ عَلَيْهِ بِأَنَّ يَقَالُ : إِنَّ كَلَمَهُ يَقْتَضِي أَنَّ كَانَ وَأَخْوَاتِهَا تَدْخُلُ عَلَى كُلِّ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، وَذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ فَإِنَّ مِنَ الْمُبْتَدَأَتِ مَا لَا يَصْحُ لِذَلِكَ؛ فَقَدْ ذُكِرَ فِي التَّسْهِيلِ مِنْ / ذَلِكَ سَتَّةُ أَنْوَاعٍ^(٢) :

الْمُبْتَدَأُ الْخَبَرُ عَنْهُ بِجَمْلَةٍ طَلَبِيَّةٍ، نَحْوُ : زَيْدٌ أَضْرِبَ، وَعُمَرُو هَلْ أَكْرَمَتْهُ؟ وَالْمُتَضَمِنُ مَعَ الْإِسْتِفَاهَ نَحْوُ : أَيُّ الْقَوْمُ أَفْخَلُ؟ أَوْ الشَّرْطُ نَحْوُ : أَيُّهُمْ يَأْتِ أَكْرَمُهُ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ مَقْتَضَيَاتِ تَصْدِيرِ الْمُبْتَدَأِ. وَالْمُبْتَدَأُ الْلَّازِمُ الْحَذْفُ، كَمَلْقَدُرُ فِي النَّعْتِ الْمُقْطُوْعِ وَشَبَهِهِ، وَالْقَدِيمُ التَّصْرِيفُ نَحْوُ :

(١) شَرْحُ التَّسْهِيلِ، وَرْقَةٌ ٦٧.

(٢) التَّسْهِيلِ، ٥٢.

طوبى لهم، وسلام عليكم، وما لزم الابتدائية بنفسه نحو : **نَوْكٌ**^(١) أن تَفْعَلَ، أى : ينبعي لك أن تفعل. وأقلّ رجل يقول ذلك إِلَّا زَيْدٌ^(٢). وما لزم الابتدائية لمصحوب لفظي، كالوقوع بعد لولا وإذا المفاجأة أو المصحوب معنوي، نحو ما أحسنَ زَيْدًا ! والله دَرُّهُ !

فهذه أنواع لا يصحُّ معها دخول كان وأخواتها؛ لأننا تقول : إنما قصد الكلام على عمل هذه الأفعال في المبتدأ والخبر - على الجملة - ولم يتعرض لتميم جميع المبتدأت في هذا الحكم، فكلامه - على الجملة صحيح. وإلى هذا فإنَّ المؤلف قد ذكر في الشرح أنَّ النحوين جرت عادتهم بطلاق القول في كون هذه الأفعال تدخل على المبتدأ أو الخبر، ولابدَّ أنَّ امتناع بعض المبتدأت من دخولها عليه، فإنَّ / كان كما قال ٣٤٤ فهو غَرَّ له في هذا النظم، والله أعلم.

والرابعة : أنه لم يتعرض هنا لهذه الكلمة، من أىُّ الأنواع الثلاثة هي ؟ لتقديم ذلك الباب في الكلام والكلم، وأنثها لِمَا ذكر من خواص كلّ قسم أفعال، وليس فيها خلاف فيما أعلم - إِلَّا في ليس^(٣). والخلاف فيها مشهور بين البصريين والبغداديين، وهو راجع في الحقيقة إلى الوفاق إذا تأمَّلت مقاصدهم، إِلَّا في كان، فإنَّ العَبْدِي^(٤) نقل عن المبرد أنَّها حرف، اعتباراً بعدم دلالتها على الحديث . وهو قريب.

(١) في جميع النسخ : «نحو قوله». وفي الكتاب ٣١١/٤ : «تقول : نَوْكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا ، أَى : ينبعي لك فعل كذا وكذا».

(٢) قال في شرح التسهيل، ورقة ٦٧ بعد هذا المثال : «أقاموه مقام : ما يقول ذلك رجل إِلَّا زيد، فعاملوه معاملته في امتناع دخول الفعل عليه».

(٣) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣٧٨، والرد على النحو : ٩٨، والمفتني ٢٩٢.

(٤) هو أبو طالب أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية، من آئمة النحو، قرأ على السيرافي والرماني والفارسي، وشرح الإيضاح وغيره، وتوفي سنة ٤٠٦هـ. انظر الإبناء : ٢٨٦/٢، وبيبة الوعاء ١/٢٩٨.

[ثم قال^(١)]:

وَقَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمَلاً

إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتَغْمِلًا

نبه في هذا الكلام على أن هذه الأفعال لا يختص عملها بالماضي، وهو الذي ذكر، بل يعمل أيضاً المضارع منها والأمر. وكذلك اسم الفاعل والمصدر، فتقول : يكون زيد قائماً وكُنْ - يازيد - عاقلاً، وفي الحديث : «كُنْ أبا خيئمة. فكأنه^(٢)». «وَكُنْ عَبْدَ اللَّهِ الْمَقْتُولُ، وَلَا تَكُنْ عَبْدَ اللَّهِ الْقَاتِلُ»^(٣). وفي القرآن الكريم : (قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا^(٤)) وكذلك اسم الفاعل نحو : هو كائن آخر، والمصدر نحو : أَعْجَبْنِي كونُ أخِيك في الدار، وما أشبه ذلك. وهذا سائر الأفعال نحو قوله^(٥):

وَيُضْنِحِي فَتِيتُ الْمِسْكِ فَوْقَ فِرَاشِهَا

وَيُصْبِحُ مُلْقِيًّا بِالْفَنَاءِ إِهَابُهَا^(٦)

وأوضح - يازيد - سائراً، أو أصْبَحَ مفطراً. وكذلك صار وأمسى وظلَّ

(١) عن الأصل.

(٢) لم يقع لنا الحديث بلفظة، انظر مسند الإمام أحمد أحد مجلداته، ٢٨٧/٦، والخصائص للسيوطى ١٠٠/٢، ولقطهما : «كُنْ أبا خيئمة، فإذا هو أبو خيئمة». وأبو خيئمة هو مالك بن قيس الانصري السالمي، انظر أسد الفاجة ٩٢/٦.

(٣) مسند الإمام أحمد ١١٠/٥، ع خباب مرفوعاً.

(٤) الآية ٥٠ من سورة الإسراء.

(٥) تقدم البيت في ص ٤٠.

(٦) هذا البيت لرجل من دارم ، ومصدره :

كانت لم تتبع لأهلك نعجة

انظر الكتاب ٢٥/١، والمقتبس ١٧/٢.

وغيرها، يعمل منها المضارعُ والأمرُ واسم الفاعل، وغير ذلك.

وشرط في عمل غير الماضي أن يكون قد استعملته العرب، تحرّزاً مما لم يستعمل فإنه لا يصحُّ إعماله، من جهة أنه لا يجوز لنا استعماله، لوجوب الوقف في الاستعمال عند الحدّ الذي وقفت العرب عنده، أو لأنَّ ثمَّ مانعاً من الاستعمال. والذى هو كذلك: ليس ودام، وما دخل عليه أداة النفي شرطاً^(١) فيه.

فاما ليس فلعدم تصرفها وشبهها بالحروف، لم تستعمل العرب منها^(٢) مضارعاً ولا أمراً ولا مصدرأً، ولا اسم فاعل، بل بنته هكذا بناءً ليت. فهو راجع (بالشبيه^(٣)) إلى الماضي، فاقتصر في هذا العمل عليه.

واما دام فإنها - وإن كانت في الأصل متصرفه - لما لحقتها ما الظرفية، قصرت استعمالها على هذه الصيغة، فلم يستعمل لها مضارع وإن ساغ قياساً، فلا تقول : أكلتم ما يدوم زيداً قائماً. وأحرى لا يستعمل منها الأمرُ، ولا اسم الفاعل، ولا المصدر.

واماً ما دخل عليه أداة النفي فإن الأمر منها غير مستعمل، لعدم تأتى حرف النفي معه، بخلاف المضارع منفياً فإنه متأتٍ، فقالوا : لا تتفكْ تفعلُ كذا. وكذلك إذا دخل عليه حرف النهي، نحو : لا تتفكْ - يازيدُ - تفعلُ كذا. وكأنه عِرض من الأمر فيها.

فهذا هو الذي تحرّز منه بقوله : « إنْ كَانَ غَيْرُ الماضِ مِنْهُ استُعْمَلاً ». وحذف الياء من « الماض » ضرورة، وقد قرئ بعثته في غير الفواصل،

(١) ١ : « شرطه ».

(٢) في الأصل، ١ : « منه ».

(٣) عن الأصل، س، ف.

نحو : (يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ^(١)) - وهو في الشعر يكتن، أنشد سبيويه لخفاف ابن ثُدْبَةَ^(٢) :

كَنْوَاحِ رِيشِ حَمَامَةِ نَجْدَيْهِ
وَمَسَحَتِ بِاللَّثَّثَيْنِ عَصْفَ الْأَمْدِ

وأنشد الأعشى^(٣) :

/ وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَاءُ تَصْرِيْهُ مَنَهُ

وَيَعْدُنَ أَعْدَاءَ بُعْيَدَ وَدَادِ

أراد ذاك^(٤) : كنواحي ريش حمامه. وأراد هذا^(٥) : وأخو الغوانى. فحذف الياءً اضطراراً فإن قيل : إطلاق الناظم في قوله : «إن كان غير الماضي منه استعمالاً» مشكل؛ فإن الاستعمال المراد إنما هو استعمال العرب، فكانه في ظاهر كلامه يقول : إنما يعمل غير الماضي إذا كانت العرب قد استعملته ونطقت به، وإنما لا. وهذا الكلام يقتضى أنك لا تقول مثلاً : يكون زيداً قائماً، فتاتي بالمضارع حتى تعلم أن العرب تكلمت به، وكذلك الأمر والمصدر واسم الفاعل. وهكذا في سائر الأفعال المذكورة. وهذا المفهوم غير صحيح ، بل يجوز لنا استعمال المضارع والأمر وغيرهما منها، سمعنا ذلك أو لم نسمعه، لا تتوقف على السماع في مثل هذا إلا في موضعين :

(١) الآية ٦ من سورة القرآن.

(٢) الكتاب ٢٧/١، وابن يعيش ١٤٠/٢، والإنصاف ٥٤٦، والمفنى ١٠٥.

(٣) ديوانه ١٢٩، والبيت في الكتاب ٢٨/١، والنصف ٧٣/٢، والإنصاف ٣٨٧، ٥٤٥، والبهج ٣٤٤/٥.

(٤) في هامش الأصل عن نسخة بدل «ذاك» : الأول.

(٥) في هامش الأصل عن نسخة بدل «هذا» : الثاني.

أحدهما : أن يكون الفعلُ غير متصرفٍ كليس، فإنه موضع وضع الحرف. هذا مع أنا وجدنا العرب لم تتصرف فيه، فلذاك لا تتصرف نحن فيه. ومن هذا أن نفهم من العرب الاستفناه كدام مثلاً، فإنها استفتنت بالماضي عن المضارع، فلم تستعمله مع الحاجة إليه، فهمنا ذلك منها كما فهمنا استفناهم عن وذرَّ وذرَّ، وواذرَ ووادع بترك وتارك.

وهذا الاستفناه جاري في الحكم مجرى عدم التصرف، بل هو ضرب من ضروب عدم التصرف؛ فلذاك عدته مع عدم المتصرف ضرباً واحداً.

والثاني : أن يمنع مانع صناعي من استعماله، كما منع النفي في مازال وأخواتها من استعمال فعل الأمر؛ لأن النفي لا يصلح مع الأمر، كما أن الاستفهام والشرط ونحوهما لا تصلح معه.

ففي هذين الموضعين لا نقول إلا ما قالته العرب، وأما في غير ذلك فلنا أن تكلم بما هو القياس في كلامها ولا تتوقف. لكن ظاهر كلام الناظم (يُشعر^(١)) بالتوقف مطلقاً، فكان غير صحيح لمخالفته للأئمة، بل لاستلزماته إبطال القياس الذي انبني عليه هذا العلم.

فالاعتذار عنه بأن مراده - غير شك - التنكيد على مثل دام وليس، وما ذكر مما له مانع من جريان القياس فيه؛ فإن التوقف هناك واجب. وأما ما عدا ذلك فهو في حيز المسموع وإن لم يسمع، لأننا نقطع بأن العرب لو احتاجت إلى الكلام به لما تعدد استعمالنا فيه، فكانه مسموع منها. هذا أقصى ما وجدته في الاعتذار عنه، وهو كما تراه، وليس كل داء يعالج الطبيب.

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(ثم قال^(١) :

وَفِي جَمِيعِهَا تَوْسُطُ الْخَبَرِ
أَجْزٌ، وَكُلُّ سَبْقٍ دَامَ حَظْرًا
كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرِ مَا النَّافِي
فَجِيءَ بِهَا مَتْلُوًةً لَا تَلِيهَ

كلامه في هذا الفصل في تصرُّف هذه الأفعال في معمولاتها، بالتقديم عليها، والتتوسط بينها بعض المعمولات. وهذا إنما تكلم فيه بالنسبة إلى الخبر فقط، وأما الاسم فإنه تنزيل من منزلة الفاعل من فعله^(٢)، ولذلك يجوز أن يطلق عليه أنه فاعل، وقد أخبر المؤلف بذلك التسهيل^(٣)/، وأصل ذلك الإطلاق لسيبوبيه^(٤)، حيث جعل هذه الأفعال ٣٤٦ مما يتعدى الفاعل إلى المفعول به، الفاعل أنه لا يتقدم على فعله، كما سيأتي، فذلك ما تنزل منزلته، فلما تنزل الخبر منزلة، والمفعول يصح تقديمها وتأخيره والتصرُّف فيه، تصرُّفو أيضا في الخبر كذلك.

فأخبر أولاً أن توسط الخبر في جميع هذه الأفعال بينها وبين مرفوعاتها جائز، يقول : «وَفِي جَمِيعِهَا تَوْسُطُ الْخَبَرِ»، فتوسط : منصوب بأجر، وفي جميعها : يتعلق بأجر أيضا. والتقدير : أجز توسط الخبر في جميع هذه الأفعال .

(١) عن الأصل .

(٢) في الأصل : «من ذلك».

(٣) قال في التسهيل ٥٢ : «فترفعه ويسمى اسمًا وفاعلاً».

(٤) قال سيبوبيه ٤٥/١ : «هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول لشيء واحد».

ولم يذكر بين أى الأشياء يتوسط؛ علما بـأَنَّ لِيْسَ إِلَّا الْفَعْلُ وَمَرْفُوعَهُ.
 فتقول على هذا : كان قائماً زيداً ، وأصبح منطلقاً أخوك، وما زال راشداً أبوك. وما
 أشبه ذلك. ومنه قول الله تعالى : { وَكَانَ حَقًا عَلَيْنَا نَصْرًا الْمُؤْمِنِينَ }^(١)
 وفي قوله : - وفي جميعها - فَعَمْ بِالنَّصْرِ وَقَدْمٌ - تنبيةً وتنكيةً :
 فاما التنبية فهو ما فيها من الأفعال غير المتصرفة، فإن الوهم قد يسبق
 إلى أن مالا يتصرف منه^(٢) - وذلك ليس ومادام - يقصر عن أن يتصرف في
 معموله، فرفع الإيهام بتعظيم (جميع)^(٣) الأفعال، تنبيتها على إدخالها قصدًا في
 هذا الحكم، فتقول على هذا : ليس قائماً زيداً، ولا أكلّمك مادام صديقك زيداً من
 ذلك ما أنشده في الشرح^(٤) :

سَلِيٍّ - إِنْ جَهِلْتِ - النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ
 فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالَمٌ وَجَهْوَلٌ
 وَأَنْشَدَ فِي دَامَ^(٥) :
 لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَادَامَتْ مُنْفَصَةً
 لِذَاتِهِ بِادْكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

واما التنكية فعلى من خالف ما قرر، وذلك أنّ منهم من ذهب في جوازِ

(١) الآية ٤٧ من سورة الروم.

(٢) في جميع النسخ عدا الأصل : «معها». وقد كان الأصل كذلك ثم عدل إلى : «منها».

(٣) سقط من أ.

(٤) البيت للسمعي آل بن عاديا، وهو في شرح الحماسة للمرنوني ١٢٣، وشرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٧٠، والأشموني ٢٣٢/١، والعيني ٧٦/٢.

(٥) شرح التسهيل ، ورقة ٧٠، والبيت في الهمع ٨٧/٢، والتصريح ١٨٧/١، والأشموني ٢٣٢/١، والمقاصد النحوية للعيني ٢٠/٢، وقال : «لم أقف على اسمه».

التوسيط إلى التفصيل لا إلى الجواز مطلقاً في جميع الأفعال وذلك أبو زكريا يحيى بن معطٍ، فمنع التوسط في دام وحدها، وأجازه في غيرها، وذلك في أفتائه التي حذا ابن مالك حثوها^(١):

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقْدِمَ الْخَبَرَ

عَلَى اسْمِ مَادَامَ، وَجَازَ فِي الْأَخْرَ

ولا أعلم له في هذا القول سلفاً. وكذا قال الأستاذ أبو عبدالله بن الفخار شيخنا - رحمه الله - : إنه لا يعرف له فيه سلفاً. قال : وأرى أنه وهم والله أعلم.

وحكى بعض من^(٢) يختلف إلى دمشق عرض على الناظم هذا الموضع فقال : أفكّر في ذلك. فذكر له ذلك مرةً حتى قال له : لا تتكلّم عنّي فيه شيئاً.

وقال ابن مالك في شرح التسهيل، لما استشهد على التوسط مع ليس ومادام - وقال : «إِنَّمَا خَصَّصَتْهُمَا بِالْإِسْتَشَاهَادِ»^(٣) أنهما ضعيفتان لعدم تصرّفهما في أنفسهما، فربما اعتقد عدم تصرّفهما في العمل مطلقاً»، قال : وقد وقع في ذلك ابن معطٍ - رحمه الله - فضلاً من أفتائه منع توسيط خبر^(٤) مادام. ثم ذكر أنه مخالف للقياس والسموع؛ أما مخالفته للقياس فبيّنة، لأن توسيط خبر ليس جائز مع أن فيها ما في دام من عدم التصرف، وتفوقها

(١) انظر مقدمة «الفصول الخمسون» ٥٥ - ٦٠، والفصل ١٨١.

(٢) ذكر ابن إياز في المحصل شرح الفصول، ورقة ١٩٣ هذه القصة عن ابن الخباز، وذكرها ابن الخباز في شرحته لآية ابن معطٍ، ولم يصرح ابن الخباز باسم من سأله ابن معطٍ ثم يقول ابن إياز : «وأخبرني الصاحب بهاء الدين على بن عيسى الإريلي أن الذي أشار إليه ابن الخباز هو الشيعي رضي الدين الإريلي النحوي». نقلت هذا كله من مقدمة الفصول ٥٥ - ٥٦.

(٣) في شرح التسهيل : «على توسيط خبرهما لأنهما...».

(٤) في شرح التسهيل : «منع توسيط خبر ليس ومادام». وهو خطأ.

ضعفاً بـأـنـهـ مـنـ تـصـرـفـهـ لـازـمـ، وـمـنـعـ تـصـرـفـ دـامـ عـارـضـ، لأنـ «ـلـيـسـ» تـشـبـهـ ماـ النـافـيـةـ معـنـىـ، وـتـشـبـهـ لـيـتـ لـفـظـاـ، لأنـ وـسـطـهـ يـاءـ سـاـكـنـةـ سـالـمـةـ، وـمـثـلـ ذـكـ مـفـقـودـ فـيـ الـأـفـعـالـ، فـثـبـتـ بـهـذـاـ زـيـادـةـ ضـعـفـهـ عـلـىـ دـامـ، وـتـوـسـيـطـ غـيـرـ/ـلـيـسـ لـمـ يـمـتـنـعـ، فـبـلـأـ يـمـتـنـعـ توـسـيـطـ خـبـرـ دـامـ أـولـىـ. وـأـمـاـ السـمـاعـ فـقـدـ ٢٤٧ـ تـقـدـمـ، فـالـصـحـيـحـ إـذـاـ مـاـ عـلـيـهـ النـاسـ^(١). وـقـدـ نـكـتـ أـيـضـاـ عـلـيـهـ فـيـ مـوـضـعـ آخرـ، وـسـيـاتـىـ ذـكـ فـيـ مـوـضـعـهـ إـنـ شـاءـ اللهـ.

وـوـجـهـ هـذـاـ التـوـسـيـطـ، وـكـذـلـكـ التـقـدـيمـ الـأـلـىـ: أـنـ هـذـهـ الـأـفـعـالـ مـتـصـرـفـةـ فـيـ نـفـسـهـاـ، وـالـقـاعـدـةـ كـلـ عـاـمـلـ تـصـرـفـ فـيـ نـفـسـهـ يـتـصـرـفـ فـيـ مـعـمـولـهـ. وـهـذـاـ ظـاهـرـ فـيـمـاـ عـدـاـ لـيـسـ وـمـادـامـ. وـأـمـاـ مـاـدـامـ فـإـنـ دـمـ التـصـرـفـ طـارـيـةـ عـلـيـهـاـ، وـلـذـكـ لـمـ يـؤـثـرـ فـيـهـاـ دـمـ التـصـرـفـ سـلـبـ الدـلـالـةـ عـلـىـ الزـمـانـ، وـإـذـاـ كـانـ عـارـضـاـ لـمـ يـعـتـدـ بـهـ. وـأـمـاـ لـيـسـ فـهـىـ وـإـنـ كـانـتـ غـيـرـ مـتـصـرـفـةـ فـيـ الـلـفـظـ فـيـ تـصـرـفـتـ مـنـ جـهـةـ الـمـعـنـىـ؛ إـذـ يـصـحـ تـقـيـيدـ خـبـرـهـ بـالـزـمـانـ الـمـاضـىـ وـغـيـرـهـ فـتـقـولـ: لـيـسـ زـيـدـ قـائـمـاـ أـمـسـ، وـلـيـسـ قـاعـدـاـ غـدـاـ، وـنـحـوـ ذـكـ. وـهـىـ لـوـ تـصـرـفـتـ حـقـيـقـةـ لـمـ يـكـنـ مـعـنـاـهـ إـلـاـ الدـلـالـةـ عـلـىـ الـأـزـمـنـةـ؛ فـقـدـ نـابـ تـقـيـيدـ خـبـرـهـ عـنـ ذـكـ، فـصـحـ لـهـاـ مـعـنـىـ التـصـرـفـ، تـصـرـفـتـ فـيـ مـعـمـولـهـاـ. بـهـذـاـ النـحـوـ اـسـتـدـلـ الـفـارـسـيـ عـلـىـ تـصـرـفـهـاـ، وـسـيـاتـىـ مـنـ ذـكـ شـئـ بـعـيـدـ هـذـاـ إـنـ شـاءـ اللهـ.

هـذـاـ مـاـ قـالـ فـيـ توـسـيـطـ الـخـبـرـ، وـأـمـاـ تـقـدـيمـهـ عـلـيـهـ فـقـسـمـ النـاظـمـ الـأـفـعـالـ بـحـسـبـ ذـكـ ثـلـاثـةـ أـقـسـامـ أحـدـهـ: مـاـ يـمـتـنـعـ فـيـ التـقـدـيمـ بـاـتـفـاقـ، وـهـوـ: دـامـ وـحـدـهـ، وـعـلـيـهـ نـبـهـ

(١) انظر شرح التسهيل، ورقة ٧٠.

بقوله : «وَكُلُّ سَبْقَهُ دَامَ حَظْرٌ».

كُلُّ : مبتدأ، وهو مقطوع عن الإضافة للعلم بال مضارف إليه، وهم النحويون.
وبسبقه : مفعول حظر – بالظاء المعجمة – وهو الخبر، وضمير «سبقه» عائد على الخبر وهو فاعل «سبقه»، ودام مفعوله. والتقدير: وكلُّ التحوّيين حظر أن يُسْبِقَ الخبر دام.

وَحَذَرَ، معناه : مَنْ. ومنه قول الله تعالى : {وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا^(١)}.

ويعني أن جميع النحويين منعوا من تقديم خبر دام عليها، فلا يجوز أن تقول : لا أكملُك قائمًا مادام زيد، وهذا الإجماع ذكره ابن الإنجاري^(٢)؛ وسبب ذلك أنها لازمة لما تقدم، «ما» هي المصدرية، وهي موصولة صلتها ما يليها من فعل وما تعلق به، فالخبر هنا من صلتها. والقاعدة المطردة أن بعض الصلة لا يتقدم على الموصول، فلم يصح تقديم الخبر هنا على ما.

فإن قيل : فهل يتقدم على «دام» دون «ما»، ولا يلغي في ذلك المحنور؟

فالجواب : أن ذلك يمتنع أيضًا لأنَّ مامع الفعل كالشبيه الواحد، باتصال الفعل بما صار من هذا الباب، وعدم التصرف الذي كان له في الأصل. فالصواب عدم الجواز، وهو رأى شيخنا، رحمة الله عليه. والمسألة عند النحويين مفروضة في تقديم الخبر على ما، لا على الفعل دون ما.

فإن قلت : فعبارة الناظم إذاً مشكلة لأنه قال : «وَكُلُّ سَبْقَهُ دَامَ حَظْرٌ».

ولم يقل : سبقة دام وما، فهو يقتضي أن الإجماع المنقول إما هو في سبقي

(١) الآية ٢٠ من سورة الإسراء.

(٢) الإنصاف، المسألة ١٧، ١٥٥/١٦٠.

الخبر لدام وحدها، ولا مع ما.

وهذا غير مستقيم، بل الإجماع في سبقة لما، وعللوا المنع بما تقدم من منع تقدم ما في حيز الصلة على الموصول. وهذا الإشكال موجود في التسهيل لأنه قال فيه : «ولا يتقدم خبر دام اتفاقاً^(١)»، فالاعتراض وارد على الكتابين.

فالجواب : أن العبارة وقعت على غير تحرير، بل / على تسامح ٣٤٨ وتساهل، وهكذا يفعل كثير من النحويين للعلم بمرادهم في ذلك، ولو حقق العبارة لكان أحسن . ومثل هذا التساهل مانتقدم من قوله : «إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ إِسْتَعْمِلاً».

والقسم الثاني : ما يمتنع فيه التقديم باختلاف، وذلك ليس على الخصوص، وسنذكرها في البيت الذي يلى هذا . وما دخلت عليه ما النافية من هذه الأفعال على العموم، وهو الذي قال فيه : «كَذَاكَ سَبَقَ خَبَرُ مَا النَّافِيَةِ».

ما النافية : مفعول سبق، وسبق : مصدر مضارف إلى الفاعل. ويعنى أن سبق الخبر وتقديمه على ما النافية محظوظ أيضا لا يجوز، وحكمه في ذلك حكم سبقة لدام، وهو معنى : كذلك، فالمشاركة بذلك إلى سبق في قوله : «وَكُلُّ سَبَقَهُ دَامَ حَظَرْ».

والذى تتقدم عليه ما من هذه الأفعال جميعها إلا مadam. فما زال، وما زالـك، وما فتـيـ، وما بـرـ : لا يجوز تقديم أخبارها عليها، فلا تقول : قائمـا ما زالـ زـيدـ، ولا سائرـا ما زالـ بـكـ، ولا مطلقا ما يـنـفـكـ أخـوكـ، ولا ما

(١) التسهيل ٥٤.

أشبه ذلك. وكذلك إذا دخلت «ما على» سائر هذه الأفعال، الحكم فيها واحد، فلا يجوز أن تقول : قائمًا ما كان زيد، ولا سائرًا ما أصبح عمرو، ولا عالماً ماصار أخوك. ولا مكان نحو ذلك.

وإما امتنع التقديم مع ما؛ لأن لها صدر الكلام، كأنواع الاستفهام والشرط، ولذلك كانت من أدوات التعليق حسبما يأتي، إن شاء الله.

ودلل هذا الكلام على أن غير «ما» من أدوات النفي ليس لها ذلك الحكم، بل يجوز تقديم الأخبار عليها، كلا، ولن، ولم، فتقول : قائمًا لا يكون زيد، وفاضلًا لم يزل أخوك، وعالماً لن يصير زيد. وكذلك سائرها، لأنك تقول : زيداً لن أضرب، وعمراً لم أكرم، وأما زيداً فلن أضرب. نص على ذلك السيرافي^(١) وغيره. وهو صحيح؛ فإن هذه الحروف - ماعدا ما - لم تستحق أن يكون لها صدر الكلام.

والسبب في ذلك مبني على قاعدة، وهي أن العامل إذا تغير معناه تغير حكمه، وإذا لم يتغير معناه لم يتغير حجمه. وبيان ذلك أن لن ولم مع الفعل بمنزلة الجزء منه، لأن لم يفعل جواب : فعل، ولن يفعل جواب سيفعل، كما ذكره سيبويه^(٢) وغيره، وكان الأصل أن يكون النفي داخلًا على الإيجاب، فكنت تقول : لم فعل، ولن سيفعل، كما كان ذلك في «ما» حين قلت في جواب فعل : مافعل، وفي جواب يفعل : مايفعل، فأخذت حرف النفي على الكلام الموجب نفسه لتردده على المتكلم به. وإذا قلت ذلك تغير معنى الفعل من الإيجاب إلى النفي، فجاء ذلك فيما تغير حكمه حين تغير معناه، فكان التقديم جائزًا قبل ورود النفي، فلما

(١) شرح السيرافي على الكتاب ٢٤٦/١.

(٢) الكتاب ١٣٥/١ - ١٣٦.

ورَدَ امتنع التقديم، ولو فَعَلت العرب ذلك في سيفعل وفَعَلْ فاذخلت عليهما لم ولن، لـتغَيِّر^(١) الحُكْمُ فامتنع التقديم، لك لم تفعل ذلك، بل أنت بـ«لن أفعل» كله جواباً عن : سيفعل، وبـ«لم يفعل» كله جواباً عن : فعل، وسيفعل كالكلمة، فكذلك : لن أفعل، وفَعَلْ كلمة واحدة، فلم يفعل بمنزلته، وما وضع كالكلمة الواحدة فهو على أصل معناه الذي وضع للدلالة / ٣٤٩ عليه، فلم يتغير معناه الأصلي إذاً، فيجب أن لا يتغير حكمه، بخلاف ما فإنها لم توضع أولاً مع الفعل، بل وضع الفعل موجباً، ثم غير بدخول ما عليه، فوجب تغيير حكمه.

فهذا فرق ما بين ما وبين غيرها في جواز التقديم عليها ومنعه. وهذا معنى قوله في الكتاب في أبواب الاشتغال : «وإذا قلت : زيداً لم أضرب، وزيداً لن أضرب - لم يكن فيه إلا النصب، لأنك لم توقع بعد لم ولن شيئاً يجوز [لك]^(٢) أن تقدمه قبلهما فيكون على غير حاله بعدهما». قال : ولن أضرب : نفي لقوله : سأضرب، كما أن لم أضرب نفي : ضربت^(٣). وهو تفسير ابن عصفور وابن الصائع لكلام الإمام، وهو أولى ما يعتبر به. وقد فَسَرَ السيرافي^(٤) والفارسي وابن خروف والشلوبين على غير ذلك، فعليك به في الشرح، ولكن القاعدة في نفسها صحيحة، وهي مُبَيَّنةٌ في الأصول.

(١) في الأصل، ١ : «لتعمين». والصواب عن من، فـ.

(٢) عن هامش الأصل، والكتاب

(٣) الكتاب ١٢٥/١ - ١٣٦.

(٤) شرح السيرافي على الكتاب ١٤٦/١.

وقد دلَّ كلامُ الناظِمِ أيضًا على جواز التقديم على لا، فتقول : قائمًا لا يزال زيد، وشاحصًا لا يكون أخوك، ونحو ذلك. وكذلك التقديم على إنْ نحو : قائمًا إنْ يزال زيد وشاحصًا إنْ كان زيد.

وهذا فيه نظرٌ من جهة النقل والقاعدة: أما النقل فإن النحوين قالوا في إنْ : حكمُها حكمُ ما، وهي من أدوات الصدور [١] لأنها بمنزلة ما، فكما لا يتقدم الخبر على ما كذلك لا يتقدم على إنْ [٢]. ونصوا في لا على مذهبين : أحدهما : التفرقة بين أنْ تقع جواباً للقسم أولاً، فإن وقعت جواباً للقسم لم يجز التقديم، فلا تقول : والله قائمًا لا يزال زيد. وإن لم تقع جواباً له جاز فتقول : قائمًا لا يزال زيد. وهو قولُ ابن أبي الربيع.

والثاني : أن الفارسيَّ نصَّ في التذكرة على امتناع : زيدًا لا أضرب. ذكره في الجزء التاسع عشر. وهو لازم في هذه الأفعال بلا بدٍ، فيمتنع فيها عدده.

فالناظِم لم يذهب إلى واحدٍ من المذهبين، وأما القاعدة فإنها تقتضي المنع مع «لا» و«أنْ» كما تقتضيه مع «ما»؛ لأن كل واحدٍ منها داخلٌ على مُوجِبِه؛ إذ مما جواب لقولك : يقوم زيد، وقام زيد، ولا يقوم زيد، وإن قام زيد. وإذا كان كذلك فقد غيرَا معنى الفعل الذي دخلًا عليه، فوجب أن يُغيِّرَا حكمه.

وجواب هذا أن السيرافي وابن الأنباري [٣] قد نصَا على جواز التقديم على لا مطلقاً، فلعله اتبعهما في ذلك. ووجهه [٤] ذلك أن لا حرف متصرف يعمل ماقبله فيما بعده، كقولك : جنت بلا شئٍ، وأعجبني أن لا تقوم، ونحو ذلك.

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) الإنصاف، المسألة ١٧٣/٢٠.

(٣) هذا كلامُ أبي البركات الأنباري.

فصار لها بهذا حكم آخر سوى ما كان الأصلُ فيه. وأما إنْ فالظاهر أنه لم يتكلّم على حكمها لقلتها في النفي بالإضافة إلى غيرها.

ودلّ كلامه أيضًا على أن هذا التقديم الممنوع إنما التقديم على ما. وهو نصّه بقوله : «كَذَاكَ سَبِقُ خَبْرٍ مَا النَّافِي». فقد يشعر هذا بأن تقدم الخبر متاخرًا عن ما خارج عن المنع. وقد نصّ ابن الناظم في شرحه على الجواز، وأنك تتقول : ما قائمًا كان زيد^(١). واستدلّ على صحة ذلك بما في الحديث، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : «فَوَاللَّهِ مَا / الْفَقْرَ أَخْشَى عَلَيْكُمْ^(٢)». والمفعول وخبر كان متضاريان.

وما قال قد صحَّ في غير المقيد بالنفي، وأما ما كان النفي من شرط دخوله في هذا الباب، فالجواز فيه غير مسلم؛ قال شيخنا - رحمة الله عليه - : ويمتنع عند الكل توسيطه بين الفعل وحرف النفي، لأنهما لما تلازمَا صارا كالشَّيءِ الواحدِ. انتهى. وهذا ليس بخاصٌّ بما وحدها، بل هو عام في سائر حروف النفي، فلا يصح أن يقال : لا قائمًا يزال زيد. وما خارجًا انفك عمرو.

فإن قال : إن الفصل بين حرف النفي والفعل هنا قد جاء نحو قول الشاعر^(٣) :

وَلَا أَرَاهَا تَرَالُ ظَالِمٌ

(١) شرح الألفية لابن الأعظم . ١٣٤

(٢) البخاري ، كتاب المغازي ١٠٨/٥ ، ومسلم ، كتاب الزمد . ٢٢٧٤

(٣) تقدم البيت في من ١٤٤ .

وقوله^(١):

ما خلّتني زلتُ بعدكُمْ ضمِنًا

وإذا جاز ذلك جاز هذا

قيل : قد اعتدَ به في التسهيل حتى أطلق العبارة في (أن^(٢)) الاتصال بين النفي والفعل غير لازم^(٣)، فيدخل تحت إطلاقه مثل هذا .

فهذا ممكن أن يقال، لو لا أن ظاهر نقل شيخنا الاستاذ - رحمة الله - أنهم اتفقوا على المنع، والأولى في جواب هذا أن يقال : إن الناظم لم يتعرض للتنبيه على المسألة، وإنما قصد التنبيه على فرق ما بين ما وبين غيرها من أدوات النفي، وتبقي هذه المسألة مسكتا في نظمه، كما سكت عنها في التسهيل وشرحه. والله أعلم.

وقوله : «فَجِيءَ بِهَا مَتَّلِعًا لِتَالِيَةً». معنى متَّلِعًا : متَّبوعة. لا تالية : لا تابعة. يعني أنَّ الخبر إنما يقع بعدها يتبعها، لا قبلها بحيث تتبعه. وليس في هذا دلالة على ما قال ابن الناظم من جواز ما قائمًا زال زيدًا. وما أشبهه، ولا على غير ذلك من الأفعال، بل قصده نفسي التقاديم على ما . وفي العبارة تاكيد لهذا المعنى.

(١) البيت في شرح التسهيل، ورقة ٦٧، والعيني ٢٨٦/٢، والتصریح ٢٤٩/١، واللسان : ضمن، وحما . وعجزه :

أشكر إليكم حمّة الالم

ورجل ضمِن : به زمان أو بلاه انكس. وحمّة الالم: سواه

(٢) عن الأصل.

(٣) قال في التسهيل ٥٢ عما شرطه تقدم نفي أو شبيهه : «ونفيه بثبات النفي مذكور عالياً متصل لفطا أو تقديرأ».

فإن قيل : إن هذا الكلام مُفترض عليه من وجهين، زيادة على

ماتقدم :

أحدهما قيل : إن ظاهر سياقه يدل على أن هذه المسألة متفق عليها من النحويين، لأنه قدّم في دام أن من التقاديم متفق عليه أن هذا أيضاً متفق عليه. وهذا أيضاً متفق عليه. وهذا غير صحيح، لشهرة الخلاف فيها :

أما مازال وأخواتها فحكى ابن الأنباري أن الكوفيين غير الفراء، وابن كيسان من البصريين يجيزون تقدم أخبارها على ما^(١). وذكر النحاس أن التقاديم جيد بالغ عند البصريين. وحكى ابن خروف الجواز أيضاً عن البصريين والكساني، والمنع عن الفراء. والمنع هو الذي اشتهر عند البصريين وهو الذي اعتمد ابن الأنباري، وهو المعروف من مذاهبهم. وقد ذكر ابن مالك الخلاف في التسهيل^(٢). وأما غير هذه الأربعة فالخلاف فيها يتخرج على مانقله في شرح التسهيل عن الكوفيين، لأنهم يجيزون التقاديم على «ما» في سائر الأفعال، إلا الفراء فإنه على أصله في المنع. وأصلهم في ذلك أن «ما» لم تستحق التصدير، كما لم تستحقه لم ولن ولا؛ ولذلك أجازوا : طعامك مازيد أكلًا^(٣). وباب «مامع» باب كان واحد في الحكم. وأيضاً قد أجاز الفارسي في التذكرة : زيداً / ما ٢٥١ أضرب. فنحا في ذلك نحو الكوفيين، ولا فرق بين الفعل التام والناقص في ذلك. وإذا كان الخلاف موجوداً وعدم الإجماع مشهوراً، فكيف يقول :

(١) الإنصاف، المسألة ١٥٥/١٧.

(٢) التسهيل .٥٤.

(٣) الإنصاف، المسألة ١٧٢/٢٠ - ١٧٣.

«كذاك سبق خبر ما النافية»؟

والثاني : أن قوله : «فجيء بها متأللة لاتالية» تكرار لما تقدم، وفضل غير
محتاج إليه؛ لأن قوله : «كذاك سبق خبر ما النافية»، معناه : لا يجوز أن تكون
ما تالية، بل متأللة، أى يمتنع تقديم الخبر على ما. ومن عادة الناظم - رحمة الله
تعالى - أن لا يأتي في هذا النظم بحشو ولا تكرار، كيف وهو من شحنه
بالألفاظ فيه يلتزم في أكثره الشذوذات، حتى إنه ليكاد أن يكون حرف العطف
عنه مجتبأ، فكيف يأتي بما لا يزيد فائدة فيه؟

فالجواب عن السؤالين معًا : أنه حكى أولاً في دام الإجماع على منع تقديم
خبرها عليها، ثم أراد أن يحيل على حكم المنع ولا يكرره فقال : كذاك كذا
وكذا، وإيثاراً للاختصار، لكن لما عارضه فيه الإشكال الأول وهو إيهام الإجماع
على المنع، وهو غير صحيح، عين ما أحال عليه بقوله : «فجيء بها متأللة لاتالية»
تنبيها على أن الإحالة على ماتقدم، ليست على منع التقديم خاصة، فجيء بها
متأللة لاتالية، كما فعلت ذلك في دام. فخرج بهذه الجملة التي بينت المراد
توفهم الاشتراك في حكم الإجماع. وهذا كما تقول أعطى الأمير زيداً جبة
وعمامه [١] - وكذلك عمرو أعطاه عمامه، فلو سكت عن قولك «أعطاه عمامه
لأوهمت أن الذي أعطى عمراً جبة وعمامة» [٢] لقولك : وكذلك عمرو. فلما جئت
بالبيان ظهر أن الإشارة بـ «كذاك» إلى بعض ماتقدم لا إلى جميعه. وهذا بين
فخرجت المسألة عن الحكم عليها بالإجماع، ويقي حكمه بما يرتضيه مذهبها
لنفسه. فعم بالمنع جميع ماتقدمه ما النافية، منكنا على خلاف من خالف في
شيء من تلك الجملة بقوله : «لاتالية». فإنه كان يجزئه أن يقول : «فجيء بها

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

متلوةً» من غير زيادةٍ، لكنه أتى بالزيادة تتبّعها، كأنه قال : لا تاليةٌ كما يزعمه من خالف.

فإن قيل : هذا كله تشغيب وتطويل، مع أنه قادر على إزالته بحكاية الخالف!

فالجواب : أن حكاية الخالف ثانيةٌ عن ثبوت الخالف في كل ما تقدّمه «ما» من هذه الأفعال. والخلاف في الجميع غير ثابت. أما في مازال وأخواتها فثبت^(١)، وأما في نحو : ما كان أخوك منطلقًا، وما أشبه – فلم يثبت فيه نصٌّ خالف، وإنما هو مخرج على قول الكوفيين والفارسي من مسألةٍ أخرى، وإذا لم يكن منصوصًا عليه لم يسعه أن يحكي الخالف في الجميع، لإمكان أن لا يسلّم ذلك التخريج لوجود فرقٍ مؤثّر لم نطلع عليه، ولا أن يحكي الخالف في «مازال» وأخواتها خاصةً والوفاق فيما عدّها، لأنّه يمكن أن يكون التخريج صحيحاً فيجري الخالف، وأيضاً يكون أطول مما أتى به من العبارة، فرأى السكوت عن الخالف وعدم الإشارة ، مع إخراج المسألة عن الوفاق المتقدم في مادام أولى، وأبراً في التقصي عن عهدة النقل. وهذا حسن من القصد إن كان أراده، والله أعلم.

ولم يبق في المسألة إلا الاحتجاج لما نقله من المنع والتزامه. فاما الاحتجاج على الكوفيين في تجويرهم : طعامكَ مازيدَ أكلًا، وعلى الفارسي في تجويزه : زيدًا ما ضربتُ / – ظاهر من القاعدة المتقدمة، ٢٥٢ وأيضاً فقد ثبت أنَّ ما لها صدرُ الكلام في كلام العرب، فلا محيد عن

(١) انظر الإنصاف، المسألة ١٥٥/١٧ - ١٥٦.

ذلك، وقياسهم على لم ولن غير صحيح لما تقدم من الفرق. وأما الاحتجاج عليهم في «مازال» وأخواتها فهذا الذى تقدم. ويخص ابن كيسان شئ آخر، وذلك أنه سلم أن «ما» لها صدر الكلام، إلا أنها دخلت على أفعال معناها النفي، وهى: زال وأخواتها، والنفي إذا انتفى صار إيجاباً، وإذا كان كذلك صار «مازال» بمنزلة كان في أنه إيجاب، فكما أن كان يجوز تقديم خبرها عليها، فكذلك ما في معناها؛ من حيث لم يبق للنفي حكم في مازال وأخواتها، وإنما يعتبر النفي إذا كان معناه ثابتها، وليس هنا بثابت؛ يدل على ذلك أنَّ العرب لا تدخلُ معها «إلا» التي هي إيجاب بعد النفي، فنظيرها : كان زيد إلا قائم، وهذا غير جائز إذ لا نفي فيه، وكذلك مسألتنا؛ فإذا كانا في معنى واحدٍ فليكن حكمهما في جواز التقاديم واحداً.

والجواب عن ذلك أنا قد أجمعنا على أن ما للنفي في هذا الموضوع، ولذلك صار الكلام إيجاباً، وإلا فلولم تكن للنفي - وقد فرضنا أن زال وأخواتها نفي - لاما صار الكلام بها إيجاباً، وإذا كان معنى النفي ثابتاً فيها، وهي دالة عليه، فقد استوت مع «ما» الداخلة على «كان» وما أشبهها. وإذا استوت في الموضعين وهى في أحدهما مستحقة للصدر فيجب أن تكون كذلك في المسألة المتناظر فيها. وإذا سلمنا أنَّ معنى النفي غير معتبر فيها فذلك لا يمنع استحقاقها للصدر، اعتباراً بالأصل، كما لم يمنع استحقاق الاستفهام للصدر زوال معناه إذا قلت : علمت ^{أيهم} قائم، وعلمت أزيد⁽¹⁾ في الدار أم عمرو. ولذلك لما قيل في قول سيبويه : «هذا باب علم ما الكلم من العربية»⁽²⁾، إنه وضعها غير مشير بها، واعتراض عليه بأن لو كان كذلك لأعرب اسم الإشارة، لزوال

(1) في الأصل، ١ : «علمت أن زيد». والصواب عن س، ف.

(2) الكتاب . ١٢/١

موجب البناء - أجاب بعض المحققين عن ذلك بأنه لا يلزم الإعراب اعتباراً بالأصل، كما لم تعمل «علمت» في الاستفهام اعتباراً بالأصل.

* * *

ثم قال :

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَّيْسَ اصْنَطُفِي
وَلَوْ تَمَامٌ مَا يُرْفَعُ يَكْتَفِي
وَمَاسِرَةٌ نَاقِصٌ، وَالنَّقْصُ فِي
فَتِيَّةٍ لَّيْسَ زَالَ دَائِمًا قُبِي

هذه المسألة من مسائل القسم الثاني، وهو المنوع التقديم باختلافه، يعني أن المختار وفي خبر ليس منع تقديميه على ليس، فلا يجوز أن يقال : قائمًا ليس زيد، ولا أخاك ليس بكر.

ومعنى «اصنطوفي» : اختيار، وهو مأخوذ من صفو الشيء وصفوته، ويبقى النظر في المصنطوفي، من هو؟ وهو يحتمل أمرين :

أحدهما : أن يريد من اختار المنع من النحوين، وهم الكوفيين، وحكاه ابن الأنباري وأبن جني عن المبرد^(١) / . ووافق المبرد أيضًا على ٣٥٣ المنع ابن السراج والفارسي في الحلبيات، خلافاً ما اختاره في الإيضاح من الجواز^(٢).

ويحتمل أن يريد نفسه، أي : إنني اخترت هنا مذهب المانعين، لما قام على صحته من الدليل، وإن كنت في ذلك مخالفًا لجمهور البصريين.

(١) الإنصاف، المسألة ١٦٠/١٨.

(٢) الإيضاح ١٠١.

وذلك أن ابن مالك بنَّى في هذا العلم على الاجتهاد، ولم يُخلِّدْ فيه إلى حَضِيْضِ التقليد، فنراه موافقاً للكوفيين حرباً على البصريين تارةً، وتارةً موافقاً للبصريين مخالفًا من عددهم، فِعْلُ المجتهدين المُبَرِّزِينَ. وهو الواجب على من بلَغَ رتبة الاجتهاد، لامتناع التقليد عليه عند جمهور الأصوليين، وابن مالك مشهود له بالإمامية والتبريز في هذا العلم، فِيْحَقُّ ما تَبَعَ اجتهاده، ولم يُتَّبع قول غيره بغير دليل، إِلَّا أَنَّه في العربية ينحو نحو الظاهرية^(١)، ولا يَحُكُّ القياس تَحْكِيمَ غيره، فهذه طریقته.

والاظهر أن فاعل «اصطُفِي» هو الناظم، فإنه قد أشار لذلك في التسهيل حيث قال : «ولايتقدَّم خبر دام اتفاقاً، ولا خبر ليس على الأصح^(٢)». فنبَّه على أن المنع هو الأصح عندَه.

وإلى المنع أيضاً ذهب ابن الأنباري في الإنصاف^(٣)؛ ودليله : أن «ليس» فعلُ غير متصرف فلا يجري مجرى الفعل المتصرف، كما أجريت كان مجراه، لأن كان فعل متصرف متصرف في معموله، وليس غير متصرف فلا يتصرف في معموله، كعسى وينعم وبِئْس، وفعل التعجب - وأيضاً فإن ليس أشبَهُ شَيْءٍ بـ «ما» في المعنى والعمل، ولذلك زعم البغداديون أنها حرف، وواافق على ذلك طائفة من أهل النظر من البصريين^(٤)؛ وإذا كان كذلك، وكانت ما لا يصح تقدُّم خبرها عليها، فمن الواجب أن تكون ليس أخْثَمَاً كذلك. وأيضاً لما أشبهت ليس

(١) في صلب الأصل، أ : «الظاهر».

(٢) التسهيل ٥٤.

(٣) انظر الإنصاف ١٦١.

(٤) نسب هذا القول إلى ابن السراج، والفارسي، وابن شقيق، وغيرهما. انظر المغني ٢٩٣، والرد على النحة : ٩٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٨/١.

ماله صدر الكلام – وذلك ما – كان من الواجب أن يحكم عليه^(١) بالصدرية.

فإن قيل : الدليل على جواز التقديم أوجه :

أحدهما : أن الدليل قد قام على أن ليس فعل، وإذا ثبت أنها فعل –
والاصل في العمل للأفعال – فالعمل لها بحق الأصل، وإذا كان كذلك فينبغي أن
تتصرف في معمولاتها كسائر الأفعال، وإن فاتتها تصرف الأفعال فقد وجد فيها
وجهان من التصرف، أحدهما : التصرف المعنوي، وهو صحة تقيد خبرها
بالماضي وغيره. وقد تقوّم ذكره. والثاني : أنها تعمل في المعرفة والنكرة،
[والظاهر^(٢)] والمضرر، وهذا تصرف صحيح.

ووجه آخر من التصرف، وهو خاص بمسائلتنا : تقدم خبرها على اسمها،
فوجب بهذا حين شاركت الأفعال المتصرفة أن تتصرف في معمولاتها، وقد
خرجت نِعم وبِشْ وعسى وفعل التعجب عن هذا الحكم، لأجل ما فُقد فيها من
هذا التصرف الذي وُجِد في ليس. (فلا يعملن في نكرة ولا عَلَم ولا في ضمير،
وما عسى^(٣)) فإنها إنما تعمل النصب في موضع الفعل، فلا يكون خبرها
اسمًا مصريحاً به إلا شاذًا. وأما فعل التعجب فيلزم طريقة واحدة، ولا يكن
فاعله إلا ضميرًا مع ما، وفي «أَفْعَلْ» كذلك عند قوم، أو مجرورًا بالباء عند
آخرين، وحيثًا مثل نِعم وبِشْ، بل أقل تصرفًا؛ إذ يقتصر بفاعليها على ذا فلا
يكون غيره.

فالحاصل من هذا أن ليس ظهر تصرفها في نفسها، فليجُز تصرفها في
معمولها.

(١) في الأصل : «لها».

(٢) سقط من الأصل.

(٣) سقط من أ.

والوجه الثاني : أن ليس قد صَحَّ تصرُّفها في معمولها بتقدمه إذا كان المنصوب^(١) على اسمها المرفوع، وإذا كان ذلك جائزًا باتفاق فليجز التقديم على ليس قياساً^(٢)، إلَّا فلا يخلو أن يكون تقدُّم منصوبها على مرفوعها - مع أن أصله^(٣) التأخير - تصرُّفًا أولاً، ولا يمكن أن يقال إنه ليس بتصرُّفٍ، بل هو تصرُّفٌ في / معمولها، وأنتم قلتم : إن مالا يتصَرُّف في نفسه لا يتصرُّف في معمولها، فيجب إذاً أن لا يجوزَ عندكم تقدُّم المنصوب على المرفوع، لأنَّه تصرُّفٌ في المعمول، لكنكم قد أجرتُم ذلك، فلتُجيزوا هذا التصرُّف الآخر، وهو التقدُّم على ليس.

والوجه الثالث : أن ليس قد تقدُّم معمول خبرها في قول الله تعالى : {إِلَّا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْنُوفًا عَنْهُمْ^(٤)} . في يوم يأتِيهِمْ : ظرفٌ متعلق بمصروفٍ، وتقديم المعمول لا يصحُّ إلَّا حيث يصحُّ تقديم العامل. هذه قاعدةٌ مسلمةٌ عند القدماء كالفارسيٌّ وابن جنِي وغيرهما وإذا كان كذلك ثبت بالآية جواز تقدُّم الخبر، وهو المطلوب.

والوجه الرابع : أن سببويه قد ظهر منه أنه قائل بجواز التقديم؛ لأنَّه أجاز أن تقول : أزيداً لستَ مثله^(٥)؟ بنصب زيد، بإضمار ليس، من باب الاشتغال. والقاعدة أن المفسَّر من شرطِه صحة عمله في الأول لو لا شفله بالضمير أو السبب، فلو لا أن ليس عنده مما يصحُّ تقدُّم خبرها عليها لم

(١) أ : «يتقدمها إذاً المنصوب».

(٢) أ : «فيها».

(٣) أ : «أصلها».

(٤) الآية ٨ من سورة هود.

(٥) الكتاب ١٠٢/١.

تجزُّ هذه المسألة، كما لا يجوز النصب في نحو : أزيدَ أنت الضارب^(١) ؟ وأزيدَ ما أنت ضارب؟ وأنذَّرَ أن تَدِه ناقُوكْ أحبُ إلَيْكَ أم أنت^(٢) ؟ وما أشبه ذلك. فإذا جازت هذه المسألة دليل على ما قلناه.

فالجواب عن الأول : أنَّ كون «ليس» فعلًا يدلُّ على جوازِ إعمالها عمَّا يتعلَّق بالفعال، ولا يدلُّ على تصرُّف في معموله بالتقديم، بل الذي يدلُّ على ذلك تصرُّفه في نفسه. وقد عُلمَ أنَّ ليس غير متصرُّف في نفسه فلا يتصرُّف في معموله. فنحن أعملنا فيه الدليلين، فثبتتنا له أصل العمل لوجود أصل الفعلية، وسلبناه وصف العمل - وهو التقديم - لفقد وصف الفعلية -

وهو التصرُّف - فاعتبرنا الأصل بالأصل، والوصف بالوصف. والدليل على ما قلناه وجودُ ذلك استقراءً؛ فإنَّ الأفعال المتصرُّفة ثبت لها أصل العمل لما ثبت لها أصل الفعلية ، وثبت لها وصفُ العمل - وهو التصرُّف - بالتقديم لما ثبت لها وصف الفعلية، وهو التصرُّف للأزمنة، فقلت: عمرًا ضربَ زيدًا، وقائماً كان عمرو .

والأفعال غير المتصرُّفة نحو : نِعْمَ وَيُسَّـ، وفعل التعجب، وعسى، ثبتَ لها أصل العمل لما ثبت لها أصل الفعلية، فعملت الرفع والنصب، وسلبَت وصفُ العمل، فلم يجز تقدُّم معمولاتها (عليها)^(٣) لما سُلِّيت وصفُ الفعلية - وهو التصرُّف للأزمنة - لِمَا كانت من القبيل الثاني - وجب لها حكمه. وما ذكر من أوصاف التصرُّف لا يخرجها عن عدم التصرُّف الذي هو المعتبر، وهو اختلاف

(١) الكتاب ١٠٣/١.

(٢) الكتاب ١٣١/١. وفي الكتاب : «أن تلد»، بون هاء، ولابدَّ منه حتى يتحقق حدُّ الاشتغال في المسألة.

(٣) عن الأصل.

الأبنية لاختلاف الأزمنة. وإذا سلمنا أن ذلك القدر معتبرٌ ففي^(١) مقدار ما من التصرف، لا في مطلق التصرف وذلك المقدار هو جواز توسط الخبر / بينها وبين الاسم، فلا توانَتْ المتصرف بإطلاق، ولغير المتصرف ٢٥٥ بإطلاق. وبهذا يجاب عن الوجه الثاني.

وأما الثالث فإن تلك القاعدة منازعٌ فيها لأنها لاتطرد كل الأطراد؛ ألا ترى أنك تقول أما زيداً فاضرب، وفي القرآن : {فَإِنَّمَا الْيَتَمَ فَلَا تَقْهِرْ} وأما السَّائِلَ فَلَا تَنْهِرْ^(٢)، فقد تقدم هنا مفعولُ الفعل ولا يصحُّ وقوعُ الفعل واليَا لاماً. وكذلك تقول : مااليوم زيدٌ ذاتياً - في اللغة الحجازية - ولا يجوز تقديمُ الخبر إلى موضع المعمول، وهو متفق عليه^(٣). وأجاز الكوفيون : هذا طعامك رجل يأكلُ، وزيداً ضربي فاكرمتُ. فقدموا معمول يأكل - وهو نعت لرجل - على المنعوت، ومعمول أكرمت - وهو معطوف على ضربي، وهو معطوف عليه - والمعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه، ولا النعت على المنعوت. وقد حمل الزمخشري قول الله تعالى : {وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بِلِيفًا^(٤)} [يجعل (في أنفسهم) معمول (بليفا)^(٥)]، فلم يعتبر تلك القاعدة. والمنازعُ فيه لا ينتهي عليه.

وإذا سلمنا صحة القاعدة فالمتقدم في الآية هو الظرف، وهم مما يتسعون في الظروف وال مجرورات كثيراً مالا يتسعون في غيرها، فعلل

(١) أ : «في».

(٢) الآياتان ٩ - ١٠ - من سورة الصحف.

(٣) لم يسلمه هذا من الخلاف، انظر شرح الكافية للرضي ١٨٧/٢.

(٤) الآية ٦٣ من سورة النساء. وانظر الكشاف ١/ ٢٧٦ - ٢٧٧.

(٥) عن الأصل.

هذا من جملة ما أُتْسِعَ فِيهِ؛ أَلَا ترَى أَنَّهُم يَقُولُونَ : إِنْ بَكْ زَيْدًا مَا خَوْذُ، وَإِنْ غَدًا
أَخَاكَ رَاحِلٌ، فَتَقْدُمُ الظَّرْفُ وَالْمَجْرُودُ - وَمَا مَعْمُولُ الْخَبَرِ - عَلَى الاسمِ، مَعَ
أَنَّ الْخَبَرَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمَهُ تَقْدِيمَ الْبَيْتِ.

وَإِنْ سَلَّمَنَا ذَلِكَ فَلَا يَتَعَيَّنُ فِي الْآيَةِ دَلِيلٌ لِّاْحْتِمَالِهَا أَمْرِينِ غَيْرِ ذِكْرِ :
أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ (يَوْمًا) مِبْيَانًا عَلَى الْفَتْحِ إِلَّاْضَافَتِهِ إِلَى الْفَعْلِ. وَهُوَ رَأْيُ
النَّاظِمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : {هَذَا يَوْمًا يَنْقَعُ الصَّدِيقُونَ صِدْقُهُمْ^(١)} فِي يَوْمٍ : مُبْتَداً، خَبَرٌ
لِّيُسَّ وَمَا بَعْدُهَا، عَلَى حَذْفِ الضَّمِيرِ مِنَ الْخَبَرِ، وَهُوَ فِيهِ، [وَذَلِكَ^(٢)] جَائزٌ عَلَى
قَلَّةِ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ (يَوْمًا) مِنْصُوبًا لَكِنْ بِفَعْلِ مِنْ مَعْنَى مَا بَعْدُ، كَمَا
يُقْدِرُونَ ذَلِكَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوْاضِعِ^(٣)، نَحْوَ {وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الْزَاهِدِينَ^(٤)} وَ {إِنَّ
لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِبِينَ^(٥)}، أَوْ بِفَعْلِ مِنْ مَعْنَى مَا قَبْلُ، كَانَهُ عَلَى تَقْدِيرٍ : يَغْرِفُونَ يَوْمًا
يَأْتِيهِمْ، وَ {لَيْسَ مَصْرُوفًا} جَمْلَةٌ حَالِيَّةٌ مُؤْكَدَةٌ، أَوْ مُسْتَأْنَفَةٌ، وَهَذَا تَقْدِيرُ
الْمُؤْلَفِ^(٦).

وَإِذَا أَمْكَنَ فِي الْآيَةِ هَذَا كُلُّهُ سَقْطُ الْاسْتِدَالَالِ بِهَا.

وَأَمَّا الرَّابِعُ فَإِنَّ الْمُحَقِّقِينَ لَا يُعَيِّنُونَ لِسَيِّبوِيهِ مِنْ ذَلِكَ مَذْهَبًا، وَلَا دَلِيلٌ فِيهِ؛
إِذَا قَدْ يَفْسَرَ مَا لَا يَعْلَمُ، وَذَلِكَ كَثِيرٌ، نَحْوَ قَوْلِكَ : زَيْدًا عَلَيْكَ. وَمِنْهُ : {كِتَابَ اللَّهِ

(١) الآية ١١٩ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ. وَهِيَ قَرَارَةٌ نَافِعَ، اَنْظُرْ السَّيْفَ ٢٥٠.

(٢) عَنْ هَامِشِ الْأَصْلِ، س، ف.

(٣) انْظُرْ هَذِينَ التَّوجِهَيْنِ فِي الإِنْصَافِ، الْمَسَأَةُ ١٨/١٦٣.

(٤) الآية ٢٠ مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ.

(٥) الآية ١٦٨ مِنْ سُورَةِ الشَّمْرَاءِ.

(٦) شَرْحُ التَّسْهِيلِ، الْوَرْقَةُ ٧١.

عَلَيْكُمْ^(١)، عَلَى تَسْلِيمٍ أَنْ (عَلَيْكُمْ) اسْمُ فِعْلٍ^(٢). وَكَذَلِكَ إِنْ زَيْدًا قَامَ أَكْرَمُهُ، وَمِنْهُ : (وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الظَّاهِدِينَ)^(٣). وَأَشْبَاهُهُ.

وَقَدْ أَخَذَ بَعْضُهُمْ جَوَازَ التَّقْدِيمِ، وَأَنَّهُ مَذْهَبُ سَيِّبُوَيْهِ مِنْ هَذِهِ الْمَسَالَةِ، وَلَيْسَ دَلِيلًا، وَإِلَمَامٌ لَمْ يَتَعَرَّضَ لَهَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ. وَمِنْ الْعَجِيبِ أَنَّ الْفَارَسِيَّ ذَكَرَ فِي التَّذْكِرَةِ عَنْ أَبْنَى كِيسَانَ أَنَّهُ حَكِيَ أَنَّ سَيِّبُوَيْهِ يَجِيزُ : مَنْطَلِقًا لَيْسَ زَيْدًا. قَالَ الْفَارَسِيُّ : وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْمَسَالَةُ فِي الْكِتَابِ، فَلَا أَدْرِي مَنْ أَيْنَ لَهُ هَذَا؟

فَالَّذِي ظَهَرَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْأَصْحَاحَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّاظِمُ.

وَلَمَّا تَبَيَّنَ مَا يَمْتَنِعُ تَصْرِيْحَهُ / وَفَاقِهُ، وَمَا يَمْتَنِعُ عَلَى خَلَافَتِهِ - ٢٥٦ - فَهُمْ أَنَّ (مَا)^(٤) عَدَا مَا تَقْدِيمُ جَائِزٌ فِي التَّقْدِيمِ مَطْلَقاً، وَهُوَ الْقَسْمُ الْثَالِثُ مِنَ التَّقْسِيمِ الْأَوَّلِ، وَلَا أَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خَلَافَا يَعْتَدُ (بِهِ)^(٥) إِلَّا مَا حَكِيَ أَبْنَى السَّرَّاجِ عَنْ بَعْضِ النَّحْوَيْنِ أَنَّهُ يَمْنَعُ تَقْدِيمَ الْخَبَرِ أَوْ تَوْسِيْطِهِ إِنْ كَانَ جَمْلَةً، فَلَا يَجُوزُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ : أَبُوهُ قَانِمٌ كَانَ زَيْدًا، وَلَا كَانَ أَبُوهُ قَانِمٌ زَيْدًا. قَالَ أَبْنَى السَّرَّاجِ : وَالْقِيَاسُ جَوَازُهُ وَلَمْ يُسْمَعْ^(٦).

قَالَ الْمُؤْلِفُ فِي الشَّرْحِ : وَهُوَ الصَّحِيحُ، فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يُسْمَعْ مَعَ^(٧)

(١) الآية ٢٤ مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ.

(٢) سَيِّبُوَيْهُ ٢٨٢/١.

(٣) الآية ٢٠ مِنْ سُورَةِ هُودٍ.

(٤) عَنْ هَامِشِ الْأَصْلِ، س، ف.

(٥) انْظُرْ مَذِينَ التَّوْجِهِيْنِ فِي الْإِنْصَافِ، الْمَسَالَةُ ١٦٣/١٨.

(٦) انْظُرْ الْأَصْلُ ١٠١/١.

(٧) أَيْ : «لَمْ يُسْمَعْ مَاكَانٌ».

كان فقد سمع مع الابتداء، كقول الفرزدق^(١):

إِلَى مَلِكِ مَا أُمِّهَ مِنْ مُحَارِبٍ

أَبُوهُ، وَلَا كَانَتْ كُلَّبُ تُصَاهِرَةً

أراد : أَبُوهُ مَا أُمِّهَ من مُحَارِبٍ فـأَبُوهُ : مبتدأ، وأُمِّهَ : مبتدأ ثان. ومن مُحَارِبٍ : خبره والجملة خبرُ الأول. فلو دخلت «كان» لم يمتنع التقديم ولا التوسيط من باب أولى^(٢).

فإن قبل : إن المؤلف لم يُبَيِّنْ ما يلزم فيه تقديم الخبر أو توسيطه أو تأخيره، وكان من حقه ذلك، وكذلك لم يُبَيِّنْ ما يمتنع تقديمه أو تأخيره أو توسيطه، وذلك من الأمور الضرورية في النحو، ولا سيما وقد ظهر من كلامه إطلاق الجواز فيما سوى ما ذكر، فكان مُوْهِمًا، وقد حَرَرَ في التسهيل عبارته حيث قال في التوسيط : «مالم يعرض مانع أو وجوب^(٣)». وكذلك قال في التقديم : «وكذا تقديم خبر صار ومقابلها جوازاً ومنعاً وجوباً^(٤)».

فالجواب من جهتين، إحدهما : أن ماذكره هو الأصل في الباب مع قطع النظر إلى عروض العوارض. وأما إذا نظرنا إلى ما يعرض فحينئذ يرد السؤال. و[الظاهر أن]^(٤) [الناظم لم يتعرض لها].

والثانية : أن وجوب التقديم أو التأخير أو التوسيط، أو امتناع ذلك، يستفيده الناظر^(٥) في نظمه من باب الابتداء، ومن باب الفاعل، والمفعول الذي

(١) بيانيه ٢٥٠. والبيت في الخصائص ٢٩٤/٢، والمغني ١١٦، والهمج ٩١/٢. ورواية الديوان : «أبُوها».

(٢) انظر شرح التسهيل، ورقة ٧١.

(٣) التسهيل ٥٤.

(٤) عن هامش الأصل، س، ف.

(٥) ١ : «الناظم».

لم يُسْمَّ فاعله. فمن حصل ما ذكره وأشار إليه في تلك الموضع، قدر على استخراج مثل ذلك هنا من غير كلفة. ولأجل هذا لم يَبِينَ في التسهيل المنع والوجوب، بل أحال على العلم بذلك مما ذكره في نظائره وهذا ظاهر.

ثم قال :

وَنُؤْتَمَارٌ مَا بِرِفْعٍ يَكْتَفِي
وَمَاسِيٌّ وَاهْ ناقِصٌ

لما كانت هذه الأفعال تستعمل استعمالين، وبُلْقَب بحسب كل استعمالٍ منها بلقبِ، أخذ يذكر السبب الذي تُسمى لاجله ناقصةً أو تامة، وما يستعمل منها الاستعمالية معًا، وما يقتضي به على أحدهما وهو النقص. فذكر أولًا السبب في التسمية، وأن ما شائئه أن يكتفي بمرفوع فهو المسمى تامًا، ومالم يكتفي به دون الموصوب فهو المسمى ناقصاً.

فقوله : «وَنُؤْتَمَارٌ مَا بِرِفْعٍ يَكْتَفِي»، ما : موصولة، وهي مبتدأ خبره : نو تمام، أي : إنه يُسمى ذا التمام، وهو التام، وما سواه ناقص.

وقوله : ما برفع، هو على حَذْفِ المضاف، أي : بذى رفع، وهو المرفوع. ويحتمل أن يريد الرفع على حقيقته، ويكون راجعا إلى العمل، كأنه يقول : ما يكتفي بعمل الرفع فهو التام، وما سواه مما يعمل النصب مع الرفع، ولا يكتفي بعمل الرفع، فهو الناقص.

وقصد الناظم بيان مذهبـه في تسمية هذه الأفعال ناقصـاً، المشهور - في ذلك - أنه إنما سُمِّيـت ناقصـاً لتقـسان دلـاتها، وذلك أن الفعل أصلـه أن يدلـ على أصلــه، وهو المصـدر، وذلك معنى دلـاته على الحـدث، وأن يدلـ

على / الزمان الذي وضع له الفعل، كضرب مثلاً : دالٌ على الحدث الذي ٢٥٧ هو الضرب، وعلى زمانه وهو الماضي. (ثم^(١)) إن هذه الأفعال تجرّدت عن الدلالة على الحدث وصارت تدلّ على الزمان منفرداً، فصارت ناقصة الدلالة، فسمّيت نواقص والناظم لم يرتكب هذا الرأي من تجرّدها عن الدلالة على الحدث، بل ذهب فيها مذهب ابن خروف أنها دالة على الحدث كما هي دالة على الزمان ، إلّا ليس فلا تدل على حدث كما لا تدل على الزمان. وإنما سُمِّيت نواقص لعدم اكتفائها بمعرفة.

قال في شرح التسهيل : وإنما لم تكتف بمعرفة لأن حدتها مقصود إسناده إلى النسبة التي بين معموليها، [٢-٢] فمعنى قوله : كان زيد عالماً، وجد اتصاف زيد بالعلم [٢-٢]، والاقتصار على المرفوع غير واف بذلك، فلذلك لم يستغن^(٣) عن الخبر، وكان الفعل جديراً أن ينشب إلى النقصان»، قال : «وقد أشار إلى هذا المعنى سيبويه بقوله : «تقول : كان عبدالله أخاك، فإنما^(٤) أردت أن تخبر^(٥) عن الآخرة^(٦)». فبين أن «كان» مسندة إلى النسبة». (ثم) قال : فمن ثم [بياناً^(٧)] عدم الاكتفاء

(١) عن الأصل.

(٢) سقط من الأصل، أ. والمثبت عن س، ف، وشرح التسهيل.

(٣) في شرح التسهيل : «لم يستغن به عن الخبر الثاني».

(٤) أ : «قائماً».

(٥) الكتاب ٤٥/١.

(٦) عن س، ف، وشرح التسهيل.

بالمرفوع^(١):

ثم استدلَّ على بطلان مذهب الجمهور من أوجه عشرة :

أحدهما : أن مدعى تجرُّدَها عن الحدث مُقْرَرٌ بفعالية هذه العوامل، والفعالية تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معاً؛ إذ الدالٌ على الحدث وحده مصدر، والدالٌ على الزمان وحده اسم زمان. وهذه العوامل ليست بمعانٍ ولا أسماء زمان، فبطل أن تكون دالٌّ على أحد المعنيين دون الآخر.

والثاني : أنَّ مُدعى ذلك معترف بأنَّ الأصل في كل فعلِ الدلالة على المعنيين، فإذا خارجه [لها]^(٢) عن ذلك إخراج عن الأصل، فلا يقبل إلا بدليل.

والثالث : أنها لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان لجاز أن ينعقدَ من بعضها ومن اسم معنى جملةٌ تامة، كما ينعقد منه ومن اسم زمان، وفي جواز ذلك وامتناع هذا دليل على بطلان دعواه.

والرابع : أن الأفعال كُلُّها إذا كانت على صيغة مختصة بزمان مُعيَّن، فلا يمتاز بعضها من بعض إلا بالحدث، كضرب وقعد، فإذا فُرض زوالُ ما به الامتياز، وبقاءُ ما به التساوى، لزم ألا يكون بين الأفعال فرق، فلا يكون بين قوله : زيد غنياً، وصار زيد غنياً - فرق، والفرق حاصل، فبطل ما يوجب خلافه. وأيضاً لو كان كذلك لزم التناقضُ منْ قال : أصبح زيد ظاعناً وأمسى مقيناً، لأنَّه على ذلك التقدير (بمنزلة)^(٣) : زيد قبل وقتنا ظاعن، (ولأنما^(٤)) ينزل

(١) شرح التسهيل ، ورقة .٦٨

(٢) سقط من أ . وفي الأصل : «ل».

(٣) عن الأصل ، س ، ف . وفي شرح التسهيل : «بمنزلة قوله»

(٤) عن الأصل ، س ، ف .

التناقض بمراعاة دلالة الفعلين على الإصباح والإمساء، وذلك هو المطلوب.

والخامس : أن من جملتها انفك، فلولم تدل^(١) إلا على زمان الخبر، لزم أن يكون معنى : ما انفك زيد غنيا : مازيد غنيا في وقت من الأوقات الماضية، وذلك نقىض المراد، فوجب بطلان ما أفضى إليه.

والسادس : أنَّ من جملتها دام، ومن شرط إعمالها عمل كان كونها صلة لما المصدرية، ومن لوازمه ذلك صحة تقدير المصدر في موضعها، نحو : جُدْ مادُمْتَ واجِدًا، أى : مدة دوامك واجدًا، فلو كانت دام مجردة عن الحدث لم يقم مقامها اسمُ الحدث.

والسابع : أنها لوم / يكن لها مصدر لم يدخل عليها أن، لأنها ٣٥٧ وما وصلت به في تأويل المصدر. وأيضا قد جاء مصدر كان صريحاً نحو قوله^(٢) :

بِيَدِهِ وَحْلَمُ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى
وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ
وَحَكَى أَبُو زِيدَ مُصْدِرَ فَتَى^(٣)، وَحَكَى غَيْرُهُ : ظَلَلْتُ أَفْعُلُ كَذَا
ظَلُّلًا. وَقَالُوا فِي كَادَ - وَهِيَ فَعْلَ ناقصٍ كَكَانَ - : لَا أَفْعُلُ ذَلِكَ وَلَا كَيْدَا،
أَى : وَلَا أَكَادُ كَيْدَا. هَذَا مَعَ أَنَّهَا أَضَعْفٌ مِنْ كَانَ؛ إِذَا لَمْ يُسْتَعْمَلْ لَهَا اسْمُ

(١) في صلب الأصل وبقية النسخ : «فلولم تدخل»، والمثبت ع مامش الأصل.

(٢) البيت في شرح التسهيل ، ورقة ٦٨ ، والعيني ١٥/٢ ، والتصريح ١٨٧/١ ، والهمج ٧٤/٢ . ولابيعرف قائله.

(٣) في اللسان عن أبي زيد : «وَمَا فَتَّتْتُ اذْكُرْهُ افْتَأْتَ فَتَّا».

فاعل بخلاف كان، فاستعمال مصدر كان التي هي أقوى أخرى.

والثامن : أنها لو كانت مجرد الزمان لم يُفْنِ عنها اسم الفاعل، كما في الحديث : «إنَّ هذَا الْقُرْآنَ كَانَ لَكُمْ أَجْرًا، وَكَانَ عَلَيْكُمْ وِزْرًا»^(١). وحتى سبيوبيه عن العرب : هو كائنُ أخيك^(٢)؛ لأنَّ اسم الفاعل لا دلالة له على الزمان، وإنما يدل على الحدث، وما هو به قائم، أو ما هو عنه صادر، وقال الشاعر^(٣) :

قَضَى اللَّهُ - يَا أَسْمَاءً - أَنْ لَسْتُ زَائِلًا

أَحِبُّكِ حَتَّى يُفْمِضَ الْجَفْنَ مُفْمِضُ

والحادي عشر : أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمان، لأن دلالته على الحدث لا تتبعين بقرائن، ودلالته على الزمان تتبعين بالقرائن، فدلاته على الحدث أولى بالبقاء من دلالته على الزمان.

والعاشر : أن هذه الأفعال لو تجردت عن الحدث لم يُبَيِّنَ منها أمرٌ؛ لأنَّ الأمر لا يُبَيِّنُ مَا لا دلالة فيه على الحدث^(٤).

هذا ما استدلَّ به المؤلف^(٥). ثم ذكر [أن^(٦)] كَوْنُ هذه الأفعال دالَّةً على مصادرها هو الظاهر من قول سبيوبيه والمبرد والسيرافي^(٧) أجاز الجمع بين كان ومصدرها تاكيداً. وقد استدلَّ ابنُ خروف على ذلك بأنها مشتقةٌ من المصادر،

(١) سنن الدارمي ، فضائل القرآن ٤٣٤/٢.

(٢) في الكتاب ١٦٦/١ : «وقال التلبيل : هو كائنُ أخيك ، على الاستخفاف ، والمعنى : هو كائنُ أخاك». وكذلك ساق ابن مالك النصُّ في شرحه.

(٣) هو الحسين ب مطر الأسدي ، محضرم . والبيت في مجالس ثعلب ٢٦٥/١ ، والعيني ١٨٠، ٢ ، والتصريخ ١٨٧/١ ، والهمع ٧٨/٢.

(٤) مثل الناظم في شرحه على التسهيل يقوله تعالى (كونوا قوامين بالقسط).

(٥) شرح التسهيل ، ورقة ٦٨.

(٦) عن هامش الأصل ، س ، ف.

ويقولك : أعجبني [كون^(١)] زيد قائمًا . وهو كثير الاستعمال ، وبأنَّ كائناً في نحو : زيدَ كائنَ أخاكَ لايخصَّ زمانًا ، قال : فلو لم تدلُّ على حدِّ لم يكنْ لها معنى ، وإنْ أردتَ فيها تخصيص الزمانِ جئت بالظرف المختصَّ.

واعلم أنَّ هذه الأدلة كلُّها قابلةُ للنظر ، ومحتملةُ للبحث ، وغالبها أو جميعها لاثبتُ عند التحقيق الذي حقَّه الجمهورُ وقد بيَّنتُ ذلك في غير هذا . ولو لا أنَّ القصدَ توجيهُ ماذهب إليه في هذا النظم المُتعرَّض^(٢) لشرح مقاصده دون النظر في تحقيق المسائل على الإطلاق ، لبيَّنتُ ذلك ، ولكنَّ التزمع الانتصار لماذهب به والترجيع لها على غيرها ماقدرتُ على ذلك . فإذا لم أجده في انتحاله للإصابة مذهبًا صرحتُ بما هو الحقُّ عندي وعند آئمه هذا الشأن . وهذا هو القصد هنا ، والله المستعان .

فإنْ قيلَ : كيف قال : «ونُوَّتَامِرْ مَا بِرْفَعِي يَكْتَفِي» . وهذا إنما يصدقُ على ما كان منها غير متعدُّ ، وأمَّا ما تعدُّ منها إلى مفعولِه ، فهو من جهة معناه غير مكتفٍ بالمرفوع دون أن ينصلب مايقتضيه من المفعول ، كصار ضمًّ أو قطعً^(٣) ، وكان بمعنى غزل ، وشبه ذلك ؟

فالجواب أنَّ معنى الاكتفاء بالمرفوع أن يستقلُّ به الكلام حتى يكون جملة من فعل وفاعل يصحُّ السكوت عليها ، ويستقىدها المخاطب كضرب زيد ، وأكرم عمرو ، [و^(٤)] عند النحوين أنَّ الفعل إذا أخذ فاعله فقد تمَّ الكلامُ لوجود المسند

(١) عن هامش الأصل نقطـ.

(٢) أ : «المتعرَّض»

(٣) في اللسان ، مادة صير : «وصِرْتُ الشِّئْ» : قطعته .. وفي قراءة عبد الله بن مسعود وأبي جعفر المدْنِي : (فَصِرْفُنَ إِلَيْكَ) - بالكسر ، أى : قطعنـ وشقـنـ . وقال قبل ذلك : «وصاره يصره : لفـةـ في صاره يصوـرهـ ، أى : قطـعـهـ ، وـكـذـلـكـ أـمـالـهـ» . وانظر اللسان ، مادة : صورـ .

(٤) عن سـ ، فـ .

والمسند إليه، وأما المفعول / ففضله - لعدم الاحتياج إليه في الإسناد، ٢٥٩
فإنما جرى كلامه على معهود الاصطلاح.

ثم نَبَّهَ على ما استعمل تماماً أيضاً فقال :
... ... **وَالنَّقْصُ فِي**

فَتِيءَ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُبِّلَ

يعنى أن هذه الأفعال الثلاثة النقص لها لازم دائم، لا يستعمل واحد منها تماماً البتة؛ فاما فتء وليس بما قاله فيهما صحيح، وأما زال فإنها على وجهين :

أحدهما : أن يكون مضارعها ينزل أو يزيل، وهذا لم يتكلم فيه الناظم، فإنهما لا يستعملان على النقص، بل تقول : زال الشيء يزيله زيلاً : إذا مَيَّزَه منه وفَرَقَه. ويقال : أَرْلَهْ فَلَمْ يَنْزَلْ - على يَنْفَعِلْ -. فهذا على فعل يفعل، وفعل يفعل، لا يكونان ناقصين.

والثاني : الذي على فعل يفعل، وهو الذي قصد ذكره، والذي لا يستعمل عنده إلا ناقصاً.

فإذن قيل : كيف زعم ذلك وقال : إن النقص فيها دائماً تُفِى - أى : تُبَيَّعُ، يقال قفوت أَثَرَه، أى : تبعته - فالمعنى أن السماع تُتَبَّعُ فوجد كذلك، ونحن نجد الأمر بخلاف ما قال، ففي الحماسة من قول عبد الله بن شعبة الحنفي^(١) :

لِكُلِّ أَنَاسٍ مَّقْبَرَ بِفِنَائِهِمْ
فَهُمْ يَنْقُصُونَ وَالْقُبُورُ تَزِيدُ

(١) الحماسة ٤٣١/١ . ورواية الديوان للبيت الثاني : «وَقَبْرٌ لَمْ يَت».

وَمَا إِنْ يَزَالُ رَسْمُ دَارِيٍّ قَدْ أَخْلَقَ
 وَبَيْتٌ لَمْ يَنْتِ بِالْفِنَاءِ جَدِيدٌ
 فِيزَالُ – هنا – لا خَبَرَ لَهُ، وَالْكَلَامُ قَدْ تَمَّ. وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخَرِ، أَنْشَدَهُ
 المَؤْلِفُ^(١):

وَلَا يَزَالُ وَهُوَ أَلَيْسُ
 كَانَهُ قَالَ : وَلَا يَرِحُ فِي هَذِهِ الْحَالِ، فَقَدْ وَجَدَتْ زَالٌ – التِّى عَلَى فَعْلٍ يَفْعَلُ
 – تَامَةً لِغَوَّا؟

فَالجَوابُ : أَنَّ هَذَا مُحْتَمِلُ النَّقْصَانِ عَلَى حَذْفِ الْخَبَرِ، أَمَّا بَيْتُ الْحَمَاسَةِ
 فَإِنَّ ابْنَ خَرْوَفَ حَمْلَهُ عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ مَحْنُوفٌ دَلَّ عَلَيْهِ الْمُجْرُورُ الْمُتَقْدِمُ، وَأَرَادَ :
 وَمَا إِنْ يَزَالُ بِهَا رَسْمُ دَارِيٍّ وَأَعْادَ الضَّمِيرَ عَلَى الْبَلْدَةِ أَوِ الْبَقِيَّةِ. وَأَمَّا الْبَيْتُ
 الْآخَرُ فَقَدْ تَوَلَّهُ الْمَؤْلِفُ عَلَى حَذْفِ الْخَبَرِ كَذَلِكَ، فَانْظُرْ فِيهِ فِي الشَّرْحِ^(٢). وَإِذَا
 كَانَ ذَلِكَ يَحْتَمِلُ النَّقْصَانَ لَمْ يَثْبُتِ التَّكَامُ إِلَّا بِأَمْرٍ بَيْنَ وَشَاهِدٍ ظَاهِرٍ، وَلَا
 فَالْأَصْلُ الرَّجُوعُ إِلَى مَاثِبِهِ وَهُوَ النَّقْصَان؛ فَلَذَلِكَ جَزْمُ النَّاظِمِ بِلِزْوَمِ النَّقْصَانِ،
 وَأَكَدَهُ تَنبِيَّهًا عَلَى أَنَّ مَا يَتَوَهَّمُ فِيهِ التَّكَامُ لَيْسَ بِمَتَعْيِنٍ لَهُ، وَعَلَى أَنَّ مَا أَجَازَهُ
 الْفَارِسِيُّ فِي «الْحَلْبِيَّاتِ»^(٣) مِنْ وَقْعَةِ زَالٍ تَامَةً لَا يَثْبُتُ.

(١) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٦٨ . والبيت في المنصف ٨٣/٣ في خمسة أبيات من مشطور الرجز ، ولا يعرف قائله . وقبله :

وَفِي حَمْيَا بِفِيهِ تَفْجُسُ

وَالْأَلْوَى : الشَّدِيدُ مِنَ الرِّجَالِ وَغَيْرِهِمْ . وَالْأَلَيْسُ : الشَّجَاعُ.

(٢) قال في شرح التسهيل ، ورقة ٦٨ بعد البيت : «فَاسْتَقْنَى بِالْجَمْلَةِ الْحَالِيَّةِ عَنِ الْخَبَرِ. وَلَنَا أَنْ نَقُولُ : الْخَبَرَ مَحْنُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَلَا يَزَالُ مُتَفَحِّسًا وَهُوَ الْأَلَيْسُ». (٣) الطَّبِيبَاتِ ٢٧٣.

ولما عَيَّنَ للاختصاص بالنقصان هذه الأفعال الثلاثة، دلَّ على أنَّ
ماعداها قد ياتي تاماً، وذلك صحيح.

فاما كان فتاوى بمعنى ثبت أو وُجِدَ أو وقَعَ، أو نحو ذلك، ومنه ما
أنشده سيبويه، من قول مَقْاس العائذى^(١):

فِدْيٌ لِبَنِي ذُهْلٍ بْنِ شَيْبَانَ نَاقْتٍ

إِذَا كَانَ يَوْمٌ نُوكَواكَبَ أَشْهَبَ

وأنشد ابن خروف^(٢):

كَانُوا وَكُنَّا فَمَا نَدَرَى عَلَى وَقْتٍ

أَنْحَنُ فِيهَا لَبِثَنَا أَمْ هُمْ عَجَلُوا

فالمعنى : أقاموا ودمنا، ولها معانٍ [آخر]^(٣) غير هذا المعنى.

وأما ظَلٌ ف تكون تامة بمعنى : دام وطال، وهو فَعِلْ يَفْعَلْ كالناقص،

تقول : ظَلَّتْ، بالكسر.

وأما بات ف تكون بمعنى : غَرَسَ، وهو النَّزُولُ لِيَلَّا، ومنه في أحَدٍ
الاحتمالين قول ابن عمر - رضي الله عنه - : / «أَمَا رَسُولُ اللهِ - صَلَّى
اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَدْ بَاتَ بِمَنِي وَظَلَّ»^(٤). قال ابن خروف : يجوزُ فيهما

(١) الحلبيات . ٢٧٣

(٢) البيت لعبد الله بن عبد الأعلى الشيباني ، كما في كتاب الشعر لأبي علي ، باب من حذف
خبر المبتداء . وفيه يُرَوَى : «أَنْحَنُ فِيمَا لَبِثَنَا» ، وجعل أبو علي «ما» مصدرية ، وقال : قوله : فيما
لَبِثَنَا ، إنما هو في لَبِثَنَا ، ومعنى في لَبِثَنَا : في زمان لَبِثَنَا ، مثل مقدم الحاج ، ولا يكون اسم
الزمان خيراً عن العين » وقدر الخبر : أَنْحَنُ فِيمَا لَبِثَنَا أَمْ هُمْ عَجَلُوا . وذكر قبل البيت :

يَا لَيْتَ ذَا خَبْرَهُمْ يَخْبُرُنَا بَلْ لَيْتَ شَعْرَى مَاذَا بَعْدَنَا فَطَلَوْا .

(٣) سقطت من أ ، والحقت بمن الأصل.

(٤) سنن أبي داود ، كتاب المناسك ، باب بيت بمكة ليالي مني ١٩٩/٢

النَّصَاصُ وَالْتَّعَامُ. وَأَنْشَدَ الْقَالِيٌّ^(١):

بِحَاجَةٍ مَخْرُونٍ يَظَلُّ وَقْلَبُهُ

رَهِينٌ بِبَيْضَاتِ الْحِجَالِ صَدِيقُ

وَقَالَ امْرُؤُ الْقَيْسُ^(٢):

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ أَيْنَاهُ

كَلَيْلَةٌ [ذِي]^(٣) الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ

وَأَمَا أَضْحَى فَتَكُونُ تَامَّةً بِمَعْنَى : دَخَلَ فِي الْفَضْحِيِّ، تَقُولُ : أَقْمَتُ بِالْمَكَانِ
حَتَّى أَضْحَيْتُ وَمِنْهُ قَوْلُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : «أَضْحَوْا بِصَلَةِ
الْفَضْحِيِّ»، يَعْنِي : لَاتَّصِلُوهَا إِلَى ارْتِفَاعِ الْفَضْحِيِّ.

وَأَمَا أَصْبَحَ فَتَكُونُ بِمَعْنَى : دَخَلَ فِي الصَّبَاحِ، وَمِنْهُ تَقُولُ : أَقْمَتُ بِالْمَكَانِ
حَتَّى أَصْبَحْتُ.

وَأَمَا أَمْسَى فَتَكُونُ بِمَعْنَى دَخَلَ فِي الْمَسَاءِ، وَالشَّاهِدُ عَلَيْهِمَا مَعًا قَوْلُ اللَّهِ
- سَبَّحَنَهُ - : {فَسَبَّحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ}^(٤).

وَأَمَّا صَارَ فَتَكُونُ بِمَعْنَى رَجَعَ، تَقُولُ : صَرِّثْتُ إِلَى كَذَا. وَمِنْهُ فِي الْقُرْآنِ :
{إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأَمْوَالُ}^(٥). وَتَكُونُ بِمَعْنَى أَمَالَ، وَيَعْنِي قَطْعٌ. وَمِنْهُ فِي

(١) الْأَمَالِي١/١١٧ ، مَنْسُوبًا إِلَى أَعْرَابٍ، وَفِي نَسْخَتَنَا، وَإِلَهَى نَسْخَ الْأَمَانِيِّ : «بَيْضَاتِ»، وَالْمُثَبَّتُ عَمَّا
فِي صَلْبِ الْأَمَالِيِّ، وَهُوَ مَاتِرَاهُ مَنَاسِبًا. وَالْحِجَالُ : جَمْعُ حِجَلٍ - بِفَتْحِ أَوْ بِكَسْرِ فَسْكُونٍ - وَهُوَ
الْخَلَالُ. يَصِفُ مَوْضِعَ الْخَلَالِ بِالْبِضَافَةِ، وَهُوَ التَّعْوِمةُ وَالنَّصَاعَةُ.

(٢) دِيْوَانُهُ ١٨٥ ، وَالْبَيْتُ فِي شِرْحِ الشَّوَّادِ لِلْعَيْنِي٢/٢٠ ، وَالتَّصْرِيف١/١٩١ ، وَالْأَشْمُونِي١/٢٣٦.

(٣) سَقْطٌ مِنَ الْأَصْلِ، ١.

(٤) الآيَةُ ١٧ مِنْ سُورَةِ الرُّومِ.

(٥) الآيَةُ ٥٣ مِنْ سُورَةِ الشُّورِيِّ.

القرآن : (فَصِرْهُنَ إِلَيْكَ^(١)) ، فقد فسرت قراءة الكسرة بالوجهين ، وهي قراءة حمزة^(٢) ، أى : ضمّهُنَ وَأَمْلَهُنَ إِلَيْكَ . أو قطعهُنَ ، و (إِلَيْكَ) تتعلق بـ (خُذْ) . ومن الإمامية قولُ الشاعر^(٣) :

وَقَرْعَ يَصِيرُ الْجَيْدَ وَخُفِّ كَانَهُ
عَلَى الْلَّيْتَ قِنْوَانُ الْكُرُومُ الدَّوَالُحُ
وَكَنْتُ - إِذَا لَمْ يَصِيرْنِي الْهَوَى
وَلَا حُبُّهَا كَانَ مِنِّي - نَفَوْرَا

وعلى قراءة الضم لا مدخل لها في هذا المعنى المقصود من بيان التاء ، لأنها من صاره يصوّره ، فلا اشتراك بين هذا وصار الناقصة : لأن الناقصة من الياء ، وهذا من الواو .

وأما بَرِح فتكون بمعنى : ذهب ، نحو { وَلَذْ قَالَ مُوسَى لِفِتَاهُ : لَا بَرِحٌ^(٤)} .. الآية وتقول : ما بَرِحْتُ من مكاني . وبمعنى : ظهر ، ومنه قوله : بَرِحٌ^(٥) الخفاء .

واما انْفَكَ فتكون بمعنى انفصل ، نحو فَكَكْتُ الْخَاتِمَ فَانْفَكَ . وهو أحد

(١) الآية ٢٦٠ من سورة البقرة .

(٢) السبيعة ١٩٠ . وانتظر ماتقدم من قريب .

(٣) من بنى سليم ، كما ذكر الفراء عن الكسانى ، انظر معانى القرآن للفراء ١٧٤/١ والأنعام للسرقسطى ٢٨٢/٣ واللسان : صير والوحف : الأسود . والليت : العنق . ويريد بقنوان الكروم : عنا قيد العنف ، والدوالح المثقلات بحملها ، ومنه سحاب دوالح ، أى : مثقله بالماء .

(٤) لم نهدى إلى البيت فيما أتيح لنا .

(٥) الآية ٦٠ من سورة الكهف .

(٦) مثل ، ويريدى : بَرَح ، بالفتح . انظر اللسان ، والأمثال لأبن عبيد ٦٠ .

التأويلان في قول ذي الرمة^(١):

حَرَاجِيجُ، مَاتَنْفَكُ إِلَّا مَنَاخَةً

عَلَى الْخَسْفِ، أُنْزَمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرَا

قال ابن خروف : لم تدخل «إلا» إلا وقد ثُوِي التمام.

وَأَمَا دَامَ فَتَكُونُ بِمَعْنَى : بَقِيَ، كَقُولَهُ تَعَالَى : {خَالِدِينَ فِيهَا مَادَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ^(٢)}.

وقال امرؤ القيس^(٣):

وَمَا الْمَرْءُ - مَادَامَتْ حَشَاشَةُ نَفْسِهِ

بِمُنْذِرِكِ أَطْرَافِ الْخُطُوبِ وَلَا آلَ.

وَلَا يَلِي الْعَالَمِ مَفْمُولُ الْخَبَرِ

إِلَّا إِذَا ظَرَفَتْ أَنَّى أَنْحَرَفَ جَرَزْ

وَمُضْنِمَ الشَّائِنِ اسْنَمَا اثْوِينَ وَقَعَ

مُؤْمِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعَ

هذه مسألة من مسائل التقديم والتأخير، وذلك تقديم معمول الخبر على الخبر، (٤) - وتقديم معمول الخبر على الخبر- (٤) جائز - على الجملة - إذا كان متصرفا في نفسه، على الأصل في أن كل عامل متصرف في نفسه يتصرف في

(١) تقدم البيت ، انظر: ص ١٤١.

(٢) الآية ١٠٧ من سورة هود.

(٣) ديوانه ٣٩.

(٤) سقط من آ.

معموله؛ فإذا كان الخبر عاملاً متصرفاً تُصْرُّ في تقديم معموله عليه في باب كان صوراً ثلثاً : تقديمها على الخبر خاصة، وعلى المبتدأ والخبر - ومن كان - وعلى الجميع. ومقتضى كلامه جواز ذلك كله إلا تقديمها على الخبر والمبتدأ دون كان بحيث يكون واليَا لها؛ فإن ذلك غير جائز مالم يكن ظرفًا أو مجروراً، وذلك قوله : «وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ».. إلى آخره.

يعنى أنه لا يجوز تقديم معمول الخبر بحيث يصير واليَا للعامل - الذي [هو^(١)] : كان، أو واحداً مما جرى مجروراً - إلا إذا كان ذلك ٣٦١ العمل ظرفًا زمانياً أو مكانياً، أو حرف جرًّا مع مجروره /، فإن ذلك جائز مثل ذلك : ما كان طعامك زيدًا أكلًا، فطعامك معمول أكلًا، وقد ولَى كان، وليس بظرفٍ ولا مجرور، فلا يجوز إذاً. وكذلك إذا قلت : كانت زيدًا الحُمَّى تأخذُ، وكان أخاك زيدًا مكرماً. وما أشبه ذلك.

ومثله في المنع، إذا قدمت الخبر على الاسم فقلت: كان طعامك أكلًا زيدًا، وما كان أخاك مكرماً زيدًا، لأن المعول قد ولَى كان. وجده المنع هنا هو مانقل عن سيبويه - وهو رأى الزجاجي في التعليل^(٢) - أنك أوليت كان ماليس معمولًا لها. ونص سيبويه في المسألة أنه لما أنشد قول حميد الارقط^(٣):

فَأَصْبَحُوا وَالنُّوَى عَالِيَّ مُغَرَّسِهِمْ
وَلَيْسَ كُلُّ النُّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينَ

(١) سقط من الأصل.

(٢) الجمل ٥٧ ، وشرحها لابن عصفور ٢٩٢/١.

(٣) الكتاب ١/٧٠ ، ١٤٧ ، والمقتبس ٤/١٠٠ ، وأمالى ابن الشجري ٢٠٣/٢ - ٢٠٤ .

قال : «لا يجوز أن تحمل «المساكين» على ليس وقد قدمت فجعلت الذي يعمل فيه الفعلُ الآخرُ يلى الأول»، قال : «وهذا لا يحسن ولا يجوز، لوقلت : كانت زيداً الحُمُّى تأخذ، أو تأخذ الحُمُّى، لم يجز، وكان قبيحاً^(١)». وهذا معنى مانقلوا، وهو الذي اعتمد الناظم.

فالحاصل : أن الناظم منع هنا مسألتين :

إحداهما : كان طعامك زيداً أكلاً. وهو مذهب الجمهور فيها، وقد نقل ابن أبي الربيع^(٢) أن ذلك لا خلاف فيه. وليس كما قال، بل ذكر السيرافي الخلاف، وأن بعض من يجيز المسألة احتاج على الجواز بقول الشاعر^(٣) :

فَنَافِذُ مَدَاجُونَ حَوْلَ بَيْوِيتِهِمْ
بِمَا كَانَ إِيَامُ عَطِيَّةَ عَوْدَا

ثم قال : ولا حجة فيه لأمررين : إمكان حمل كان على أن فيها ضمير الشأن - كما ذكر الناظم - وإمكان زيادة كان^(٤).

والثانية : كان طعامك أكلاً زيداً. وهو ظاهر كلام سيبويه وتعليقه. وقد علل أبو على الفارسي المسألة الأولى بأن المنع لأجل الفصل بين كان واسمها بإنجني منهما.

وجرى على التعليل بهذا بعض، وهو يقتضي جوازه هذه المسألة. والوجه مارأه الناظم من المنع كالمسألة الأولى؛ إذ لا فرق بينهما في الحقيقة؛ قاله : فإن

(١) الكتاب ٧٠/١.

(٢) البسيط ٥٧٣.

(٣) هو الفرزدق . والبيت في بيته ١٨١/١ ، والمقتبس ١٠١/٤ ، وشرح الكافية للرضي ٢٠٦/٤ ، والمغني ٦١٠ والهمع ٩٢/٢ ، والخزانة ٢٦٨/٩ .

(٤) شرح السيرافي ١٨٤/١ .

قيل : فإن قيل : النيةُ فيه التأخيرُ فكذلك هو في الوجه الآخر، قال : ولا تأثير
بكونه قد ولَى عامله قريباً أو بعيداً، وإذا كان أولى غير عامله، ولم يرد به
سماع.

ثم استثنى الظرف والجرور من المنع فقال : «إلا إذا ظرفاً أتى أو حرفَ
جَرٌ». يعني أنهم أجازوا تقديم معمول الخبر، وإن ولَى كان، إذا كان ظرفاً، نحو
: كان عندك زيداً مقيماً، وكان مكانك زيداً قاعداً، أو حرف جر، نحو : كان في
الدار زيداً قاعداً، وكان إليك عمرو سائراً. وما أشبه ذلك.

قال ابن أبي الربيع : ولا أعلم في جوازه خلافاً^(١)، ومنه في القرآن
المجيد : (ولم يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ^(٢)).
وأنشد سيبويه^(٣) :

لَتَّةٌ رِينٌ قَرَيَا جَلْذِيَا
مَادَامٌ فِيهِنْ قَصِيلٌ حَيَا
وَلَمَا تَقَرَّدْ مَا يَمْتَنِعُ فِي هَذَا التَّقْدِيمِ دَلَّ عَلَى أَنَّ مَاعِدَا ذَلِكَ جَانِئٌ، نَحْوَ قَوْلِكَ
: كَانَ زِيداً طَعَامَكَ أَكْلًا، وَكَانَ أَكْلًا طَعَامَكَ زِيداً، وَطَعَامَكَ كَانَ أَكْلًا زِيداً، وَطَعَامَكَ
كَانَ زِيداً أَكْلًا. وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ.
وَلَمَا كَانَ فِي السَّمَاعِ مَا يَظْهُرُ مِنْهُ جَوازُ مَامِنْ^(٤) نَبَهَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ عَلَى

(١) البسيط .٥٧٣

(٢) الآية ٤ من سورة الإخلاص.

(٣) الكتاب ٥٦/١ ، والمقتبس ٩٤/١ ، وابن يعيش ٣٢/٤ ، ٩٦/٧ ، ١١٥ ، والخزانة ٩/٢٧٢.

لترين : لترین ، وليلة القرب : ليلة الود . والجلذى : السير السريع.

(٤) فِي جُمِيعِ النُّسُخِ «جَوازُ خَامِسَةٍ». وَقَدْ ضَرَبَ فِي الْأَصْلِ عَلَى كَلْمَةِ «خَامِسَةٍ»، وَاسْتَبَدَ بِهِ فِي
الْهَامِشِ مَا أَثْبَتَاهُ.

غير ظاهره، بل هو متأنّل فقال: «وَمُضْمِرُ الشَّائِنِ / اسْتَأْنِ افْ». .

مضمر : مفعول بـأَنْو. واسْمًا : حال من مضمر الشائـنـ.

ويعني أنـه إِنْ وَقَعَ من كلامـالـعـربـ ما يُؤْمِنُ جـواـزـ ما ذكرـتـ اـمـتـنـاعـهـ، فـليـسـ بـمـخـالـفـ فيـ الـحـقـيقـةـ، ماـهـوـ رـاجـعـ إـلـىـ ماـيـجـوزـ، وـذـلـكـ إـذـاـ أـضـمـرـتـ فيـ كـانـ ضـمـيرـ الـأـمـرـ وـالـشـائـنـ. وـالـذـيـ نـبـهـ عـلـيـهـ قـوـلـ الشـاعـرـ، أـنـشـدـهـ السـيـرـافـيـ وـغـيـرـهـ :

قَنَافِدُ هَدَاجُونَ حَوْلَ بَيْتِهِمْ

بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدَاً

فـهـذـاـ مـئـلـ قـوـلـكـ : كـانـ طـعـامـكـ زـيـدـ أـكـلاـ، وـكـانـتـ زـيـدـاـ الـحـمـىـ تـأـخـذـ. وـقـدـ تـقـدـمـ مـنـعـهـ، حـمـلـهـ عـلـىـ أـنـ فـيـ كـانـ ضـمـيرـ الشـائـنـ، أـيـ : بـماـ كـانـ الـأـمـرـ إـيـّاهـمـ عـطـيـّةـ عـوـدـاـ. وـإـذـاـ أـمـكـنـ هـذـاـ التـقـدـيرـ صـارـتـ الجـملـةـ بـعـدـ كـانـ عـلـىـ وـجـهـ جـائزـ؛ لـأـنـكـ تـقـولـ : أـخـاكـ زـيـدـ ضـارـبـ، وـأـخـاكـ زـيـدـ ضـرـبـ إـذـاـ ثـبـتـ هـذـاـ فـقـدـ وـقـعـتـ الجـملـةـ مـسـتـقـلـةـ، وـهـيـ^(١) مـفـسـرـةـ ضـمـيرـ الـأـمـرـ وـالـشـائـنـ، وـلـمـ يـلـ مـعـمـولـ الـخـبـرـ فـيـهاـ العـاـمـلـ الـذـيـ كـانـ، فـلـمـ يـقـيـقـ إـشـكـالـ. وـإـنـماـ اـحـتـاجـ إـلـىـ هـذـاـ الـاعـذـارـ لـأـنـ الـكـوـفـيـنـ أـجـازـوـ مـاـمـنـعـهـ مـنـ الـمـسـأـلـتـيـنـ بـهـذـاـ الـبـيـتـ.

وـقـدـ تـقـدـمـ عـنـ السـيـرـافـيـ اـعـتـذـارـ ثـانـ، وـهـوـ الـحـمـلـ عـلـىـ زـيـادـةـ كـانـ. وـأـيـضـاـ فـهـوـ مـنـ النـوـادـرـ الـتـيـ لاـ تـكـادـ تـوـجـدـ إـلـاـ ضـرـورةـ، وـلـوـ كـثـرـ فـيـ السـمـاعـ لـأـجـيـزـ، بـلـ تـقـدـيمـ الـمـجـرـورـ الـذـيـ هـوـ جـائزـ عـنـ الـجـمـيعـ قـلـيلـ لـسـمـاعـ حـتـىـ إـنـ الـفـارـسـيـ قـالـ : لـمـ أـعـلـمـ شـيـئـاـ مـنـ ذـلـكـ مـرـبـيـ فـيـ كـلـامـهـ - يـعـنـىـ - وـالـلـهـ أـعـلـمـ - مـتـعـيـنـاـ لـلـتـقـدـيمـ وـإـلـاـ فـقـدـ أـتـيـ سـيـبـيـوـيـ بـالـآـيـةـ وـالـبـيـتـ الـمـقـدـمـيـنـ،

(١) فـيـ الـأـصـلـ : «فـهـيـ»، وـفـيـ أـ : «وـهـيـ»، وـالـمـشـبـحـ عـ سـ ، فـ.

لأنهما محتملان - قال : إلا أنْ رأيْتُ أبا الحسن في «المسائل الصغير» يجيز ذلك في مسائل له يفصل بينها بالظرف (المتعلق^(١)) بالخبر، قال : (وقد^(٢)) وقفنا بعدُ على قول الشاعر^(٣) :

فَلَا تَلْهِنِي فِيهَا؛ فَإِنْ بِحُبْهَا
أَخَاكَ مَصَابُ الْقَلْبِ جَمَّ بِلَائِلِهِ

فالباء : من صلة الخبر؛ ألا ترى أن التقدير : مصابُ القلب بحبها. ثم ذكر أنهم أجازوا ذلك لاتساعهم في الظروف والإجراءات؛ إذ قد يفضل بها في موضع لا يفصل بغيرها، كفصلهم بها بين المضاف والمضاف إليه، وبين إن واسمها. ولم يستجيزوا ذلك في غيرها، فكذلك استجيز فيها هذا الضرب. ذكر ذلك في «التذكرة» في مسألة : ما كان فيها أحد خيراً منك، من مسائل الكتاب^(٤).

فنبه - كما ترى - على قلة وجود مثل ذلك في السماع، حتى استشهد بمسألة «إن» على مسألة «كان»، من حيث كان الحكم فيها واحداً إذ ما يجوز من ذلك في «كان» يجوز في «إن»، وظننت وسائل النواسخ. وقد فرع سيبويه مسائل البابين - كان وإن - تفريعاً واحداً، وقال ابن خروف : لو قلت : رأى عمراً زيداً رجلاً ضارباً عمرأ - لم يجز. وقال : إن هذا

(١) لأبي الحسن الأخفش من كتب النحو : المسائل الكبير ، والصغير ، وعلي الأول عول ابن السراج في كتابه الأصول ، ومن الثاني نقول في الأشباه والنظائر ، وخزانة الأدب، انظر منهج الأخفش الألبي في النحو ١٥٨ ، ١٦٨ .

(٢) عن الأصل ، س ، ف.

(٣) مجھول القائل. والبيت في الكتاب ١٣٣/٢ ، وشرح الكافية للرسن ٤٦/٤ ، والمعنى ٦٩٣ ، والمعجم ١٦٠/٢ ، والخزانة ٤٥٢/٨ .

(٤) الكتاب ١/٥٥ .

ليختص بـكـان وأخـواتـها. ولـعـلـ النـاظـمـ رـمـزـ القـاعـدـةـ هـنـاـ بـقـوـلـهـ : «وـلـأـ يـلـيـ العـاـمـلـ مـعـمـولـ الـخـبـرـ»، ولـمـ يـقـلـ : وـلـاـ يـلـيـ كـانـ، أـوـ ذـاـ الفـعـلـ، أـوـ نـحـوـ ذـاكـ ماـ يـعـطـيـ الـاـخـتـصـاصـ بـكـانـ وأـخـواتـهاـ، بلـ أـتـىـ بـلـفـظـ يـعـمـ عـوـاـمـلـ الـمـبـتـداـ وـالـخـبـرـ، تـبـيـهـاـ عـلـىـ اـتـحـادـ الـحـكـمـ فـيـ الـجـمـيعـ.

فـإـنـ قـلـتـ : لـوـ كـانـ كـذـلـكـ لـمـ نـبـهـ عـلـىـ الـمـسـأـلـةـ فـيـ بـابـ «ـمـاـ»ـ، بلـ كـانـ يـكـتـفـيـ بـعـوـمـ الـمـسـأـلـةـ هـنـاـ.

قـيلـ : وـلـوـلـمـ يـكـنـ كـذـلـكـ لـنـبـهـ عـلـيـهـاـ /ـ فـيـ بـابـ «ـإـنـ»ـ، فـقـدـ يـظـهـرـ أـنـ ٣٦٣ـ الـمـسـأـلـةـ هـنـاـ عـامـةـ، وـإـنـمـاـ ذـكـرـهـاـ فـيـ بـابـ «ـمـاـ»ـ لـحـكـمـ آخـرـ ضـرـوريـ يـخـتـصـ بـ «ـمـاـ»ـ حـسـبـ مـاـيـذـكـرـ فـيـ بـابـهـ، إـنـ شـاءـ اللـهــ.

وـاسـتـبـانـ الشـىـءـ، وـتـبـيـنـ، وـأـبـانـ :ـ كـلـهـاـ بـمـعـنـىـ وـاحـدـ، وـهـوـ هـنـاـ غـيرـ مـتـعـدـ، وـقـدـ يـسـتـعـمـلـ مـتـعـدـيـاـ فـيـقـالـ:ـ اـسـتـبـنـتـ الشـىـءـ،ـ كـمـاـ يـقـالـ :ـ تـبـيـنـتـهـ،ـ وـأـبـانـتـهـ،ـ وـكـذـلـكـ :ـ بـيـنـ الشـىـءـ،ـ وـبـيـنـتـهــ^(١)ـ.

وـقـدـ تـزـادـ كـانـ فـيـ حـشـوـ كـمـاـ

كـانـ أـصـحـ عـلـمـ مـنـ تـقـدـمـاـ

يعـنىـ أـنـ كـانـ –ـ مـنـ بـيـنـ سـائـرـ أـخـواتـهاـ –ـ تـكـونـ فـيـ الـكـلـامـ زـانـدـةـ،ـ لـكـنـ ذـلـكـ قـلـيلـ،ـ وـلـأـجلـ ذـلـكـ أـتـىـ بـقـدـ المـفـيـدـةـ لـلـتـقـلـيلـ،ـ وـمـعـنـىـ زـيـادـتـهاـ أـنـ تـكـونـ دـخـولـهـاـ كـخـروـجـهـاـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ الـعـمـلـ لـاـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ الـمـعـنـىـ؛ـ فـإـنـهـاـ إـمـاـ تـزـادـ لـمـعـنـىـ وـهـوـ الدـلـالـةـ عـلـىـ الـزـمـانـ الـمـاضـىـ،ـ كـمـاـ هـىـ فـيـ أـصـلـهـاـ،ـ وـإـنـمـاـ الـزـيـادـةـ مـنـ حـيـثـ إـنـهـاـ تـجـيـءـ غـيرـ عـاـمـلـةـ فـيـ مـعـمـولـ،ـ فـكـانـهـاـ مـلـفـاـةـ

(١) فـيـ الصـحـاحـ :ـ وـالـتـبـيـنـ :ـ الـإـيـضـاحـ،ـ وـالـتـبـيـنـ أـيـضاـ :ـ الـوضـوحـ،ـ وـفـيـ الـمـثـلـ :ـ قـدـ بـيـنـ الـصـبـحـ لـذـيـ عـيـنـينـ،ـ أـىـ :ـ تـبـيـنــ.

أُتِيَ بها استدراكاً للدلالة على الزمان، كما يُؤْتَى بِأفعال القلوب استدراكاً للدلالة على وجْهِ حُصُولِ الخبر من العلم أو الظن. ويقع النظرُ هنا في سَتَّ مسائلٍ :

إحداها : في تخصيصه كانَ من بين سائر أخواتها؛ إذ لم يذكر ذلك في غيرها، وذلك في مشهور الكلام صحيح؛ لأنَّ كانَ أصلَ لكلِّ فعلٍ وحدثٍ، وأصلٌ في هذا الباب لسائر أفعاله، فتصرَّفوا فيها لذلك مالم يتصرَّفوا في غيرها. فأما أصلَ لكلِّ فعلٍ وحدثٍ فلانه يصحُّ أن يُعبرَ بالكون عن كُلَّ فعلٍ، فتقول في ضرب وقام وخرج وذهب وأكلٌ : ضربٌ، أو قيامٌ، أو خروجٌ، أو ذهابٌ، أو أكلٌ، وكذلك ما أشبَّهُه. وأما أنها أصلٌ في هذا الباب فلأنَّ كلَّ فعلٍ فيه يصحُّ تعويض «كان» منه، بخلاف سائر الأفعال، فإنَّها ليست كذلك – فتصرَّفوا في كان بالزيادة والحذف. وجملةً ماتصرَّفوا به فيها : الزيادةُ – وهامى ذى – والحذفُ جملة، وحذف لامها . وكلٌّ قد ذكره الناظم.

وقد أُتِيَ في النادر زيادةً غيرها من أفعالٍ هذا البابِ، وذلك : أصبح وأمسى، في قولهم : ما أصبحَ أبَرَّدَها! وما أمسى أدفَأَها! ثبت في الكتاب وليس من كلام سيبويه^(١). وهو من الشاذ، فلم يَعْبُدْ به.

والثانية : أنه خصَّ «كان» بون «يكون»، فدلَّ ذلك على اختصاص الزيادة بها، وإلاً فكان يقول : وقد يزدادُ فعلُ الكون، أو ما يعطى هذا المعنى، وهذا صحيح. وسبب الاختصاص تعينُ الزمان في «كان» بون المضارع. وشدَّ زيادة المضارع كقول أم عقيل بن أبي طالب، أنشده المؤلف^(٢) :

(١) لم أجده فيما طبع من نسخ الكتاب . يزيد أن هذا من زيادات الأخفش ، ففى البسيط لابن أبي الربيع ٦٢١ : «وحكى الأخفش : ما أصبحَ أبَرَّدَها ، وما أمسى أدفَأَها».

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٧٣ . والرجز لام عقيل فاطمة بنت أسد ، وعقيل بن أبي طالب، كانت تقوله وهي تُرْقَصُه . وهو فى التصريح ١٩١/١ ، والأشمونى ٢٤١/١ ، والعينى ٣٩/٢ .

أَنْتَ تَكُونَ مَاجِدًا نِيلُ
إِذَا تَهُبُ شَمَائِلَ بَلِيلُ

والثالثة : أنه خصّ كان بالزيادة فدلّ على أنها لا معمول لها، وإنّا
فلو كان لها معمول لم يكن الزائد كان وحدها، بل الجملة كلّها. وهذا رأيُ
جماعة، وإليه ذهب ابن السراج والشلوبين. ووجه في الشرقيّة^(١) هذا
المعنى، وأنّ كان الزائدة لا تعمل شيئاً. ذكر ذلك في التعجب، ووجه ذلك
أنّ فائدة الزيادة إنما هي الدلالة على الزمان، وذلك حاصل مع الاقتصار
على الفعل، ولو لزمت زيادة مرفوع لكان ذلك لغير فائدة زائدة، مع أنّ
السماع موافق لذلك.

فإن قيل : يلزم من ذلك تجرّد فعل عن مرفوع، وذلك غير موجود /: ٣٦٤
وبيان ذلك قد جاء سعياً، وأنشد الزجاجي وغيره^(٢) :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ
وَجِيَرَانٍ لَنَا كَانُوا كَرَامٍ
وَبِهذين يحتاج من يزعم أن فيها ضميراً، كالسيرافي^(٣) وابن
خروف، وطائفة.

فالجواب عن الأول أنّ كان المحكوم بزيادتها تُشبه الحرف الزائد،

(١) يعني النسخة الشرقية من كتاب سيبوبيا ، وقد أكثر ابن خروف في شرحه للكتاب من التبيه عليها ، وبيهو أن زيادتها من صنع الشرح ، ففي شرح ابن خروف نصّ عن المبرد يفيد أنه زاد إحدى الآيات على الكتاب ، انظر ص ١٩ .

(٢) الجمل ٦٢ ، والبيت للفريندق ، ديوانه ٢٩٠/٢ . وهو من شواهد الكتاب ١٥٣/٢ ، والمقتبس ١١٦/٤ ، للرضي ١٩٢/٤ ، وفي الخزانة ٢١٧/٩ . وشرح شواهد المفنى للبغدادي ٥/١٦٩ .

(٣) شرح الكتاب ١٤/٣ - ١٥ .

فلا مبالغة بخلوها من الإسناد، كما أن «قل» في : قلما يقُول زيد، لما أشبهت ما النافية عَرِيَّةً عن الإسناد فلم تفتقر إليه، وكالفصل لما قُصِد به قَصْدَ الحروف لم يكن له موضع من الإعراب، وكان عارِيًّا من الإسناد إليه أو إسناده. وأيضاً فإنها قد زيدت بين الجار والمجرور، فلو ثُبِّتَ معها فاعل لزم الفصل بين الجار والمجرور بجملة، وذلك معدوم النظير، وإذا ثُبِّتَ الفصل بها وحدها كان فصلاً بكلمة واحدة، ولذلك نظائر، وما له نظير أولى بالالتزام مما لا نظير له^(١).

وأما قوله : «كَانُوا كِرَامٌ». فإنه نادر، وأيضاً فقد تأوه الناس على أحد وجهين : إما على أنَّ كان ناقصة، والخبر : لنا. وهو رأيُ المبرد^(٢). وإما على أنَّ أصل الضمير توكيده للضمير في «لنا»، والتقدير : وجيران لنا هم كرام، فلما زِيدَتْ كان كرهوا كون التوكيد بعدها بصورة الضمير المنفصل من غير داعية، فوصلوا بها إصلاحاً للفظ^(٣).

وقد احتجوا بظننت وأخواتها فإنها زِيدَتْ مع فاعلها باتفاقٍ ولم يكن محنوراً، فذلك هنا.

وللناظم أن يجيب بأنهم قالوه حيث تعين، إذ لابد من القول به، ولم يتعين ذلك هنا، فلا ينبغي أن يقال به مع إمكان العدول عنه. فالقياس على باب ظننت غير ناهضٍ مع وجود الفارق.

والرابعة : أَنَّه عِينٌ للزيادة موضعاً واحداً، وهو الحشو، فقال : وَقَدْ تُزَادُ في حَشْوٍ وَحَشْوُ الْكَلَامِ : أثناَوْهُ ووسطه، فهذا عنده من شرط الزيادة، فإذا لازم في أول الكلام ولا في آخره. أما أوله فإنه محل الاعتماد، وتقديم الشيء

(١) سقط مني.

(٢) المقتصب ١١٧/٤ ، وشرح السيرافي ١٤/٣ - ١٥ .

(٣) نسب هذا التوجيه إلى أبي علي الفارسي ، انظر الخزانة ٢١٩.

دليل على الاعتناء به، وكان ملفاً في الحكم فلا يصحُّ التقديم مع الزيادة، كما لم يصح إلغاء ظنٍ وأخواتها مع التقديم.

قال الفارسي في التذكرة : حكم ماتأفيه أن توسطه ولا تبتدئ به قياساً على «هو» [الفصل^(١)]، ولا تبتدئ به، لأن الملفَ غير معتمدٍ به، وإذا كان غير معتمدٍ به، وكان القصدُ في باب الإفادة غيره، قبح أن تؤخر ما الاهتمام به أكثر، وتقدم ما الاهتمام به أقلً.

وقد خالف ابنُ الطراوة في هذا، فأجاز إلغاء كان متقدمة^(٢) . وهو غير صحيح لما تقدم ولأن السماعَ به معدومٌ.

وأما آخر الكلام فإنه معدومُ الاستعمال أيضاً، ولأن الزيادة على خلافِ الأصل، فلا تستباحُ في غير مواضعها المعتادة. وقد خالف بعضُهم في هذا - ومنهم الشلوبين - فأجازوا وقوع كان آخرًا قياساً على الإلقاءِ في باب ظننت. ولا قياسَ مع مخالفة السماع^(٣) ؛ إذ لو لا السماعُ لما قيل بالزيادة، فكيف تلحقُ مالم يسمعُ منها بما سمعَ.

والخامسة : أنه أشار إلى قلة وجود الزيادة فيها لكن بما لا ينافي القياس؛ إذ قال : «وَقَدْ تُزَادُ». وهذه العبارة (يطلقها^(٤)) مريداً بها القياسَ على قلةِ وضعيَّ الغَيْبِ فيه وصَلَا

(١) سقط عن أ.

(٢) الهمج ٦٤/٢ - ٦٥.

(٣) في صلب الأصل ، ١ ، ف : «مع مخالفة القياس»، والمثبت عن هامش الأصل ، ف.

(٤) سقط من أ.

مع اختلافٍ مَّا / . وقال في الابتداء :

... ... وَهَذِهِ

يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٍ أَوْ الرَّشَدِ

مواضع كثيرةً من هذا النوع.

ثم مَثُل بباب التعجب، وذلك قوله : «مَاكَانَ أَصَحُّ عِلْمٍ مِّنْ تَقْدِيمٍ، إِلَّا
أَنْ فَعَلَ التَّعْجِبَ مَسْلُوبَ الدِّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى، فَاتَّى بِمَا يَدْلِي عَلَى ذَلِكَ، وَبِابُ
التعجب أَكْثَرُ مَا تَزَادَ فِيهِ كَانُ، وَمَا سَوَاهُ دُونَهُ، فَلَذِكَ مَثُلُّ بِهِ، وَقَدْ شَدَّتْ
زِيَادَتُهَا بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، وَلَمْ يَعْنِي النَّاظِمُ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(۱) .

سَرَّاًةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَّاً وَ

عَلَى كَانَ الْمُسَوْمَةِ الْعِرَابِ

وَقَدْ نَبَّهَ بِمَثَالِهِ عَلَى مَرَادِهِ مِنْ مَوَاضِعِ الْزيَادَةِ، وَجَمْلَةُ الْمَوَاضِعِ الَّتِي
تَزَادُ فِيهَا مَوْضِعَانِ، وَهِيَ الْمَسَأَةُ السَّادِسَةُ :

أَحَدُهُمَا : بَيْنَ مَسْنَدٍ وَمَسْنَدٍ إِلَيْهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ : زَيْدٌ كَانَ قَائِمٌ، وَهَذَا
كَانَ صَاحِبُكَ، وَقَدْ حُمِلَ عَلَى ذَلِكَ كَانَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : {قَالُوا : كَيْفَ
نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا^(۲)} . وَمِنْهُ أَيْضًا بَابُ التَّعْجِبِ، نَحْوُ : مَاكَانَ
أَخْسَنَ زَيْدًا . وَقَدْ ذَكَرَ الْمُؤْلِفُ مِنْ هَذَا قَوْلَ الْعَرَبِ : «لَمْ يُوجَدْ كَانَ
مِثْلَهُمْ^(۳) .»

(۱) مجھول ، وأشد الـبيـت الفـراءـ ، والـبيـت من شـواهدـ ابنـ يـعيشـ ٩٨٧ـ ، ١٠٠ـ ، وـشـرحـ التـسهـيلـ لـبنـ
ماـلـكـ وـرـقةـ ٧٣ـ ، وـشـرحـ الكـافـيـةـ لـالـرسـىـ ١٩٠ـ /ـ ٤ـ ، وـالـتصـرىـحـ ١٩٢ـ /ـ ١ـ ، وـالـهـمـعـ ١٠١ـ /ـ ٢ـ وـالـخـزانـةـ
٢٠٧ـ /ـ ٩ـ .

(۲) الآية ٢٩ من سورة مریم .

(۳) انظر هذا القول في المقتضب ١١٦ـ /ـ ٤ـ .

والثاني : بين صفة وموصوف، نحو مرتُّ بِرْجَلٍ كَانَ فاضلٌ. ومنه قوله :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِقَنْدَمْ

وَجْهِ رَانِ لَنَا كَائِنُوا كَرِامٌ

ثم ذكر حذفها فقال :

وَيَخْذُلُونَهَا وَيَبْتَلُونَالْخَبَرَ

وَيَقْدِمُ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرْ

وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِيْضُ مَا عَنْهَا ارْتَكَبَ

كَمِيلٌ: أَمْ أَنْتَ بِرًا فَاقْتُلْ بِ

قوله : «وَيَحْذِفُونَهَا» : جملة معطوفة على ما بعد «قد» في قوله : «وَقَدْ تَرَادَ

كَانَ».

فتدخل معها تحت التقليل بقد؛ فإن حذفها أيضاً قليل، لكنه قياسٌ. ولا ينافق إخباره بالتقليل قوله : «ويغدو إن ولو كثيراً إذا اشتهر»، لصحة الجمع بينهما، فيكون المعنى : إن ذلك الحذف القليل اشتهر في هذين الموضعين.

ويحتمل أن تكون الجملة معطوفةً على الأخرى من غير إدخال لها في حكم التقليل، فيكون المعنى : إنَّ العرب تفعلُ هذا بـكـانـ، ولا إشكال على هذا في كون الحذف قياساً. لكنه قسمُ الحذف قسمين : أحدهما : جائزٌ غير لازم، والآخر لازم البُنْة.

فاما الحذف الجائز فهو الذى أخبر به أولاً في قوله : «وَيَحْذِفُونَهَا وَيَبْقَيْنَهَا
الخَبَرُ»، يعني أنَّ العرب من شأنهم أن يمحو كلاماً مع اسمها لا وحدتها،
ويبقون الخبر دالاً عليها، كقولك : المرأة مجنزة، إنْ خيراً فخير، وإنْ شرًا فشر.
والمرأة مقتولَ بما قتلت به، إنْ سَيِّفًا فسَيِّفَةُ، وإنْ خنجرًا فخنجرَةُ. تقديره : إنْ

كان عمله خيراً فجزاؤه خير، وإن كان شراً فجزاؤه شر. وكذلك : إنْ كان ماقتَل
بِه سيفاً فالمقتولُ به سيف، وإنْ كان خنجرًا فهو خنجر. قال سيبويه : «إنْ
شئت أظهرت الفعل - يعني كان - فقلت : إنْ كان خنجرًا، وإنْ كان شرًا
فشر»^(١). ومثل ذلك : مررت ب الرجل إن لا صالحًا فطالع، ومررت ب الرجل إن زيدًا
وإن عَمَّرًا^(٢). ومن ذلك قول النابغة، أنشده سيبويه^(٣) :

حَدَبَتْ عَلَى بُطُونَ ضِيَّةِ كُلُّهَا

إِنْ ظَالِمًا فِيهِمْ فَإِنْ مَظْلُومًا

أي : إن كنت ظالماً وإن كنت مظلوماً. وأنشد أيضاً لليلي
الأخيلية^(٤) :

لَا تَقْرَبِنَ الدَّهْرَ أَلَّا مُطَرَّفٌ

إِنْ ظَالِمًا أَبَدًا فَإِنْ مَظْلُومًا

وأنشد قول ابن همام^(٥) :

وَأَخْضَرْتُ عُذْرِي، عَلَيْهِ الشَّهْوُ

دُ، إِنْ عَازِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا

(١) الكتاب ٢٥٨/١.

(٢) انظر الكتاب ٢٦٢/١ - ٢٦٣.

(٣) للنابغة ، ديوانة ١٠٢ . والبيت من شواهد الكتاب ٢٦٢/١ ، والهمع ١٠٢/٢ ، والأشموني ٢٤٢/١ .
وضئنة - باللون - من قصيدة ثم من عنزة.

(٤) ديوانها ١٠٩ . والبيت من شواهد الكتاب ٢٦١/١ ، وأمالى ابن الشجري ٣٤١/١ ، ٣٤٧/٢ ،
والتمريض ١٩٣/١ ، والهمع ١٠٢/٢ . وانظر العينى ٤٧/٢ .

(٥) الكتاب ٢٦٢/١ . وعبد الله بن همام السلوسي ، له صحبة ، وله ترجمة في الشعر
والشعراء ٦٥١ .

/ وَقَوْلُ النَّعْمَانَ بْنِ الْمَذْدُورِ^(١):

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ، إِنْ حَقًا وَلَنْ كَذِبًا
فَمَا اعْتِدَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قَيْلَ

وقوله : «وَيَغْدِي إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرَ» ، ذا : إِشارة إِلَى الحذف المفهوم من قوله : «وَيَحْذِفُونَهَا». ي يريد أنْ كثرة هذا الحذف إنما جاءت بعد إِنْ المكسوة الخفيفة - وهى الشرطية - ولو الشرطية أيضاً. فَمَا بَعْدَ إِنْ فَقَدْ تَقْدَمَ تَمْثِيلَهُ، وَمَا بَعْدَ لَوْ فَنْحُوكَوْلُكَ : أَلَا طَعَامٌ وَلَوْ تَمْرًا؟ قَالَ سَيِّبُوْيِهِ : «كَائِنُكَ قَلْتَ : وَلَوْ كَانَ تَمْرًا^(٢)». وَأَتَتِنِي بِدَابَّةٍ وَلَوْ حَمَارًا، وَادْفَعَ الشَّرُّ وَلَوْ إِصْبَاعًا، وَأَتَتِنِي بِمَاءٍ وَلَوْ بَارِدًا، وَأَلَا مَاءٌ وَلَوْ بَارِدًا^(٣)؟ وَأَنْشَدَ فِي شِرْحِ التَّسْهِيلِ^(٤):

لَا يَأْمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْرِي وَلَوْ مَلَكًا
جَنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

وقول الآخر^(٥):

عَلِمْتُكَ مَنْنَانًا فَلَسْتُ بِأَمِيلٍ
نَذَاكَ، وَلَوْ غَرْتَانَ ظَمَانَ عَارِيَا

(١) الكتاب / ٢٦٠ ، وأمثال ابن الشجرى / ٣٤١ / ٢ ، ٣٤٧ / ٢ ، ٣٤١ / ١ ، وابن يعيش / ٩٦ / ٢ - ٩٧ ، ١٠١ / ٨ وشرح الكافية للرضي ١٤٦ / ٢ والخزانة ٤ / ١ ، والمغني ٦١ / ١ ، والمعجم ١٠٢ / ٢ .

(٢) الكتاب / ٢٦٩ / ١ .

(٣) انظر هذه الأمثلة في الكتاب / ٢٦٩ / ١ - ٢٧٠ .

(٤) شرح التسهيل ، ورقة ٧٣ . والبيت للعين المقرى ، وهو أبو أكيدر متأذل بن رمعة ، شاعر أموى . وهو في المغني / ١ / ٢٦٨ ، ٢٦٨ / ٢ ، ١٠٣ / ٢ ، والمعجم ١٠٣ / ٢ ، والعينى ٥٠ / ٢ .

(٥) وشرح التسهيل ، ورقة ٧٣ ، والمعجم ١٠٣ / ٢ ، والاشمونى ٢١ / ٢ .

ووجه كثرة إضمار كان بعد هذين الحرفين أنهما من الأدوات الطالبة للفعل^(١)، لأنهما شرطان فلا بد لهما من إضمار الفعل؛ ففي النصب كان الناقصة، وهو الذي تكلم عليه الناظم، لأنه قال : «وَيَقُولُونَ الْخَبَرُ»، وذات الخبر هي الناقصة. وفي الرفع ما يصلح من كان التامة أو غيرها، إذا قلت :

إِنْ صَالِحٌ فَصَالِحٌ، وَلَا بَارِدٌ. وَهَذَا لَمْ يَكُلُّ عَلَيْهِ.

وتحرز بقوله : «وَيَعْدُ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرَ»، مما جاء منها محنوفاً بعد غيرهما، فإنه لم يشتهر بل وقع نادراً، وذلك بعد لدن فيما أنسد سيبويه من قوله^(٢):

مِنْ لَدُ شَوْلًا فَالى إِتْلَاهِا

نصب «شوولاً» على إضمار كان، تقديره : من لدُ كانت شوولاً؛ فإن لدن تضاف إلى الجملة، ولا يجوز أن تضاف إلى مفرد ليس بزمان ولا مكان إذا اقترن بها «إلى»، تقول^(٣) : جلست من لدُ صلة العصر إلى وقت المغرب، وذرعت^(٤) من لدُ مقعدك إلى الأسطوانة. والشول : جمع الناقة الشائكة، فلا زمان ثم ولا مكان، فلابد من تقديره، أو تقدير ما يعطى معناه؛ إذ لا يقال : من لد زيد إلى دخول الدار، والذي يصح تقديره بينهما كان، وقدره سيبويه : من لدُ أنْ كانت شوولاً^(٥). وهو تقدير معنوي لا إعرابي؛ لأن شولاً يصير على ذلك

(١) في الأصل ، ١ : «بالفعل». والمثبت عن س ، ف.

(٢) الكتاب ٢٦٤/١ ، وأمثال ابن الشجري ١/٢٢٢ ، وابن يعيش ١٠١/٤ ، ٣٥/٨ ، والمغني ٤٢٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٥٢/٢ ، والهمع ١٠٥/٢ . وانتظره في الخزانة ٤/٤ . ولا يعرف قائله . والشول : اسم جمع شائكة ، وهي الناقة التي ارتفع لبنيها وجف شرعها . وإطلاقها : مصدر أثاث الناقة إذا تلتها ولدها ، أي : تبعها .

(٣) ماعدا ف : «بل تقول».

(٤) أي : قِسْتُ ، يقال : ذرع الثوب وغيره : قاسه بالذراع .

(٥) الكتاب ٢٦٥/١ .

التقدير من صلة أنْ، والموصولُ لا يُحذَف ويقى بعض الصلة نصًّا عليه سيبوبيه
في باب الاستثناء في قوله^(١):

... إِلَّا الفَرْقَدَانِ

وإنما التقدير : من لَدُ كَانَتْ، أى : من لَدُ كُونَهَا شَوْلًا؛ لأن الجملة تقدر
بالمصدر إذا أضيف إليها الظرف. هذا مأخذ ابن خَرُوفٍ وابن الضائع وابن
عصفور، وهو رأى الناظم.

وظاهر السيرافي وجماعة أنه تقدير إعرابي، لأن قدرها بـأَنْ كما قدرها
سيبوبيه : «من لَدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا»، أى : من لد كونها. قال : والمصادر تستعمل
في معنى الأزمنة نحو : مقدم الحاج، وخلافة المقتدر، وصلة العصر^(٢). وهذا
رأى الشلوبين وابن أبي غالب.

قال ابن مالك : وعندى أَنْ تقدير أَنْ مستغنى عنها، كما يستغنى عنها بعد
مذ^(٣).

وهذا نظر، وذلك أنه قال : «وَيَحْذِفُونَهَا»، فاعتاد الضمير على كان
المتقدمة. وقد مرَّ أن كان المتقدمة هي التي على صيغة الماضي، وأن المضارع

(١) هو عمرو بن معد يكرب، أو حضرمي بن عامر ، والبيت هو :

وكل آخ مفارقة أخيه لعمرو أبيك إِلَّا الفَرْقَدَانِ

قال سيبوبيه : «كانه قال : وكل آخ غير الفرقدين مفارقه أخيه ، إذا وصفت به كلاً» ثم قال :
ولايجوز رفع زيد على : إلا أن يكون الفرقدان ، لأنك لا تضمر الاسم الذي هذا من تمامه ، لأن أن
يكون اسمًا ، وقال أبو على في الإيضاح الشعري : «وإنما لم يجز هذا لأنك لا تحذف الموصول
وتدع الصلة ...». إنظر الكتاب ٢٤/٢ - ٣٥ . والبيت في المقتنب ٤٠٩/٤ ، والإنساف ٢٦٨ ،
وابن يعيش ٨٩/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٢٩/٢ ، ١٢١ ، ٢١٦/٤ ، والمعنى ٧٢ ، والهمع
٢٧٢/٢ . والخزانة ٤٢٢/٢ - ٤٢٤ .

(٢) شرح الكتاب ٦٢/٢ .

(٣) شرح التسهيل ، ورقة ٧٣ .

غير داخل في مراده، فكذلك يكون الحكم هنا مقيداً بالماضي، لأنّه على ذلك أحوال، فاقتضى / أن المضارع لا يدخل في هذا الحكم. لكنَّ هذا الاقتضاء مشكلٌ؛ لأن المضارع أيضاً يقدر هنا؛ ألا ترى أنَّ ما كان فيه نفي لا يصح أن يقدر فيه إلا المضارع، نحو: مررتُ بِرَجُلٍ إِلَّا صالحاً فطالح. وفي المثل : إِلَّا حَظِيَّةٌ فَلَا أَلِيَّةٌ^(١)، فالتقدير : إِلَّا يكون صالحاً، وَإِلَّا أَكُنْ خَطِيئَةً – ولا يستقيمُ تقدير الماضي، لأنك لو أظهرت الفعل على الوجه الآخر الجائز في المسأة لقلت : إِلَّا يكن صالحاً، وَإِلَّا أَكُنْ حَظِيَّةً. ولا تقول : إِلَّا كان صالحاً، وَإِلَّا كنتْ حَظِيَّةً. وكذلك ما أشبهه.

ولا يقال : إن تقدير المضارع قليلٌ، بل هو كثير، بل نقول : إن الماضي هنا واقع مع إنْ موقع المضارع، فجازَ لك تقديره ابتداءً وإن لم يكن ثُمَّ نَفْيٌ. فقولك : إن خيراً فخير، يصحُّ فيه تقدير : إن يكن خيراً فخير، كما يجوزُ لك إظهاره، ولا نزاع في ذلك.

ولا جواب لي عن ذلك إلا أن يكون لم يقصد تقييد كان المتقدمة بالماضي، فقوله : «وقد تزاد كان»، يريد به الفعل من الكون على الجملة، ثم عطف على ذلك حذفها من غير تعين أيضاً. وهذا كما يقال : كان كذا وكذا، والمراد الفعل من الكون لا خصوصها ويبقى تعين المزيد ماهو؟ والمحنوف ماهو؟ محالاً به على السماع؛ لأنَّه ساق المسألتين مساق السماع فقال : «وقد تُزَادَ كَانَ»، فالفاعل العرب، وقال : «وَيَحْذِفُونَهَا» – يعني العرب – فترك النظر في التعين إلى الناظر، فهو الذي يأخذُه من

(١) الأمثال لأبي عبيد . ١٥٧

الأليّة : من الألو ، وهو التصوير . وأصل هذا المثل في المرأة يُغضِّها زوجها ، تقول : إن أحظ فلا أزال أطلب ذلك وأتعلّم له ، وأجهد نفسي فيه.

السماع، وهذا جواب ضعيف لا يليق بابن مالك.

وقد تم^(١) القسم الذي تضمر فيه كان ويجوز إظهارها. وأما القسم الذي يمتنع فيه إظهار كان فهو الذي قال فيه : «وَيَعْدُ أَنْ تَعْوِيْضَ مَا عَنْهَا ارْتَكِبَ». يعني أنهم حذفوا أيضاً كان بعد أن المفتوحة وعوضوا منها ما، فصارت أن أمّا، وحكم المعوض أن لا يجمع مع المعوض منه، فيريد أن كان مع ما لا يجوز إظهارها، وما قاله هو نص سيبويه، قال : «فَإِنَّمَا هِيَ أَنْ ضَمَّتْ إِلَيْهَا مَا، وَهِيَ مَا التوكيد». قال : «وَلَزِمَتْ كراهيَةً أَنْ يُجْحَفِّوا بِهَا، وَلِتَكُونْ عَوْضًا مِنْ ذَهَابِ الْفَعْلِ»، كما كانت الهاء والألف في الزنادقة واليماني عوضاً من الياء^(٢). يعني الياء في زناديق، وباء النسب في يمنى، فالباء لا تظهر مع الهاء في زنادقة، ولا مع الألف^(٣) في يمان، فكذاك الفعل مع وجود ما، فإذا لم تأت بما ظهر الفعل فتقول : لأن كنت منطلقاً انطلقت معك. وهذا مذهب الجمهور.

وذهب المبرد إلى جواز إظهار الفعل مع ما^(٤)، وكذلك جعل ما زائدةً كزيادتها في نحو : (فِيمَا نَقْضِيهِمْ^(٥))، قالوا : ولا دليل له على مازعم، لأنها – وإن كانت زائدةً – قد لزمت عوضاً ولم تستعمل إلا على ذلك، فلا سبيل إلى تسويفه العرب.

ولأنما حَسْنٌ حَذْفُ الْفَعْلِ / هنا لأن أن هذه لا يقع بعدها الاسم^{٣٦٨}

(١) أ : «وقد تقدم».

(٢) الكتاب / ٢٩٣ - ٢٩٤.

(٣) في صلب الأصل وبقية النسخ «مع الياء». والمثبت عن هامش الأصل.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٢/٧٧.

(٥) الآية ١٥٥ من سورة النساء.

مبتدأً، فكانَ بمنزلة فعلٍ محنوفٍ لحضور ما يدلُّ عليه.
 [ومثل ذلك بقوله : (أَمَا أَنْتَ بِرَا فَاقْتَرَبْ) فالتقدير : لأنَّكَنْتَ بِرَا اقترب،
 أَيْ : لأجل هذا المعنى الذي كانَ منك في الماضي أطلب منك القرب مني. فأنْ
 على أصلها من المصدرية، وإذا ولَى أنَّ الماضي فهو ماضٌ ليس إلا. وقد شبَّهها
 سيبويه بِإِذْ لا شتراكهما في المعنى^(١). ودخلت الفاء في قوله : فاقترب، لأنَّ
 الثاني مستحقٌ بالأول، فهو مسبب عنه، والأول سبب فيه، فأشبه الشرط
 والجزاء.

ومثل ذلك : أَمَا أَنْتَ مِنْ طلاقاً انطلقتُ معي، وأَمَا زَيْدُ ذاهبًا^(٢) ذهبَتُ معه.
 وأنشد سيبويه لعباس بن مرداس^(٣) :

أَبَا خُرَاسَةَ، أَمَا أَنْتَ ذَانَفْرَ
 فَإِنْ قَفَمِيْ لَمْ تَأْكُلُهُمُ الضَّبْعُ

أَيْ : لأجل أنْ كنتَ ذانفر.

فالمعنى في الجميع على المفهوم، وهو تفسير البصريين. وذهب
 الكوفيون إلى أنَّ هنا جزائية، بمعنى إنْ، ولذلك دخلت الفاء، والمعنى : إنْ
 كنتَ منطلقاً انطلقتَ معي، وعليه قراءة غير حمزة : (أَنْ تَضْلِيلَ
 إِخْدَاهُمَا فَتَذَكَّرَ إِخْدَاهُمَا الْأُخْرَى)^(٤). وقرأ حمزة : (إِنْ تَضْلِيلَ إِخْدَاهُمَا

(١) لم يقع لي ذلك في الكتاب، وقد نسب السهيلي في تتابع الفكر ١٢٤ إلى سيبويه أنه جعل «إذ» في
 قوله تعالى (ولَمْ ينفعكم اليوم إذ كلامتم) حزماً بمنزلة إنْ، ولم أجده أيضاً.

(٢) في جميع النسخ : «ذهب»، والمثبت عن الكتاب ٢٩٣/١.

(٣) الكتاب ٢٩٣/١، والخصائص ٢٨١/٢، وابن الشجري ٢٤/١، ٢٥٣، ٢٥٠/٢،
 والإنصاف ٧١، وشرح الكافية للرمي ١٤٩/٢، ٣٩٤/٤، والخزانة ١٣/٤. والضبع هنا :
 السنة الشديدة.

(٤) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

فَتَذَكَّرُ^(١)). والمعنى عندهم في القراءتين سواء. وليس للناظم هنا إشارةً إلى هذا الخلاف، ولا تَعْرُضُ لمعنى المسألة، لكن قد يُعلم أن مذهب المذهب البصريين من باب الجزا، حيث لم يعدُّ أَنْ من أدوات الجزا، والترجيح بين المذهبين لا يليق بهذا الموضع، ويكتفي من ذلك عدم (ثبوت) كون أَنِّي المفتوحة تقع بمعنى إِنْ المكسورة.

ثم اعلم أن الناظم هنا لم يُحرِّر عبارته في المحنوف ماهو؟ فإنه قد ذكر أَنَّ المحنوفَ مع إِنْ ولو كان واسْمُها، لا كان وحدها، ثم عَقَبَ ذلك بِأَنَّ ما تأتى عوضًا من كان مع أَنْ، ولم يشعر بِأَنَّ الاسم ثابت، فَيُوْمَ أَنْ يُحْذَفُ أيضًا معها، وذلك غير صحيح، بل «أَنتَ» في قوله : «أَمَا أَنْتَ بَرًا» وهو اسمُ كان، وبِرًا وخبرها، وعلى هذا يجري حكم سائر المثل، وإذا كان كذلك ثبت أن عبارته مُؤْمِنة.

وقد يُعَتَّذرُ عنه بِأَنَّه لما ذكر هنا التَّعْوِيض مخصوصًا بِكان وحدها، وذلك قوله : «وَيَعْدَ أَنْ تَعْوِيضُ ماعنْهَا ارْتِكَبْ»، فضمير عنها عائدٌ إلى كان وحدها - أشعر بِأَنَّ المحنوف كان وحدها، إذ لا يحذف شيئاً فيعوض من أحدهما دون الآخر، ولم يَجِدْ ذلك مقولًا ولا منبهًا عليه هنا إِلا في كان دون اسمها، وإذا كان كذلك لم يبق إِلا أن يعتقد اختصاصُ كان بالحذف دون اسمها وخبرها. والله أعلم.

والبَّرُّ : ضد الفاجر؛ يقال : رجل بَرٌّ وباً... وقد تقدَّم.

والاقتراب والقرب، بمعنى.

(١) السبعة لابن مجاهد ١٩٣ - ١٩٤.

(ثم قال^(١) :

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزٌ

تُحَذَّفُ تُونٌ وَهُوَ حَذْفٌ مَا التُّرْزِمْ

من مضارع : متعلق بـ**تُحَذَّفُ**. ولكان : في موضع الصفة لمضارع.

ومنجزم : مجرور أيضا صفة لمضارع. يعني أن يكون - مضارع كان -

إذا كان منجزما حُذِفت نونه، فتقول في لم يكن : لم يكُ. وفي لا تكون / :

لَا تَكُونُ. ومنه في القرآن : (وَلَا تَكُونُ فِي ضَيْقٍ مَا يَمْكُرُونَ^(٢))، (قَالُوا : لَمْ تَكُونُ^(٣)).

مِنَ الْمُصْلَحَةِ. وَلَمْ تَكُونُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ^(٤)، (وَلَمْ يَكُونُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ^(٥))، (إِنَّهَا

إِنْ تَكُونُ مِنْ قَالَ حَبَّةً^(٦)). وهو كثير.

وهذا الحذف جائز لا لازم، فلذلك قيده بقوله : «**وَهُوَ حَذْفٌ**

مَا التُّرْزِمْ»، أي : إن هذا الحذف جائز إن شئت حذفت، وإن شئت أتيت

بالفعل على أصله فقلت: لم يكن، ولا تكون، وإن يكُون كذا يكُون كذا.

ووجه هذا الحذف أنها^(٧) لما كثُر استعمالهم لها؛ إذ هي أصل لكل

فعل وحدث، وجرت في كلامهم، وكانت النون تشبيه حرف اللين إذا كانت

ساكنة، لأنها غُنْتَ في الخيشوم، عاملوها معاملة حرف اللين، فحذفوها مع

الجازم تشبيها لها به. فالعلة أمران : كثرة الاستعمال، والتشبيه بحرف

(١) عن الأصل.

(٢) الآية ١٢٧ من سورة النحل . ولن جميع النسخ : «**فَلَا تَكُونُ**». وهو خطأ.

(٣) الإيتان ٤٣ ، ٤٤ من سورة المدثر.

(٤) الآية ١٢٠ من سورة النحل.

(٥) الآية ١٦ من سورة لقمان.

(٦) في الأصل ، س : «أنهما».

اللين؛ ولذلك لم تُحذف نون : لم يَضُنْ، ولم يَهُنْ، ولم يَبِنْ؛ لأنها لم يكثُر استعمالها كثرة استعمال لم يكن. وكأن المؤلف لم يعتمد إلا على كثرة الاستعمال، فبني عليه التعليل بالاستئصال ولم يراع الشبه بحرف اللين لأجل السماع في زعمه.

وأطلق القول في حذف هذه النون، ولم يقيِّد ذلك بشيء، فدلَّ على أن الحذف عنده مطلقٌ، كان بعدها ساكن أولاً، فكما تقول : لم يك زيد قائماً، كذلك تقول: لم يكُ الرجل قائماً. وهذا مذهب يونس، وبموافقته صرَّح في التسهيل وشرحه^(١). وأما سيبويه فاستثنى من ذلك ما إذا لقى النون ساكنَ فثبتَ عنده النون فيه فتقول : لم يكنُ الرجلُ قائماً. ولا يجيز الحذف، لأن الوجه الذي لأجله جازَ الحذفُ عنده لم يتمُّ؛ ألا ترى أنَّ السكون قد زال من النونِ لأجل الساكن، فضعف شبهُ النون بحرف اللين، حيث قويت النونُ بالحركة، فلم يَجُزْ حذفها^(٢). واحتج ابن مالك لما ذهب إليه بأن النونَ لم يُحذف لما ذكر من شبهها بحرف اللين على الإطلاق؛ بل لأجل التخفيف، ويقلُّ اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشدُّ من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذ أولى. ولا يقال : إن السماع مع سيبويه؛ ألا ترى كيف جات النونُ فيه محنوفة دون الساكن، وثابتة البتة مع لقائه، ف جاء : (ولَا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ^(٣)) (وَلَمْ نَكُنْ نُطْعِمُ الْمُسْكِنِينَ^(٤)). وجاء (لَمْ يَكُنْ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ^(٥))، (لَمْ يَكُنْ الَّذِينَ كَفَرُوا^(٦))، ولم يأت فيه الحذفُ مع الساكن أصلاً، فدلَّ

(١) التسهيل ٥٦ ، وشرحه ، ورقة ٧٤.

(٢) الكتاب ٤/١٨٤.

(٣) الآية ١٢٧ من سورة التحليل.

(٤) الآية ٤٤ من سورة المدثر.

(٥) الآية ١٣٧ من سورة النساء.

(٦) الآية ١ من سورة البينة.

على أن ذلك لقّة النون بالحركة وضيّف شبهها بحرف اللين – لأنّا نقول :

الثبوت دون ساكن ومع ساكن أكثر من الحذف على الجملة، فلذلك جاء القرآن بالثبوت مع الساكن. وقد استعملت العرب الحذف معه كثيراً، ثم أنشد ما أنشده أبو زيد لحسيل بن عرفة، وقال أبو حاتم : حسین بن عرفة^(١) :

لم يكُ الحقُّ على أنْ هاجَةُ

رسمُ دارِ قد تَعَفَّى بالشَّرْزِ

وقال الخنجر بن صخر الأسدى^(٢) :

فَإِنْ لَاتَكُ الْمَرْأَةُ أَبْدَتْ وَسَامَةُ

فقد أبدت المرأة جبهة ضيفم

وأنشد / أيضاً بيته آخر صدره^(٣) :

إِذَا لَمْ تَلِكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتِي

(١) في التواقيع ٢٩٥ - ٢٩٦ : « قال أبو حاتم : هو حسین واخطأ . وبوی ابو العباس حسیل بفتح الهماء وكسر السین »

والبيت في شرح التسهيل ، ورقة ٧٤ ، والخصائص ٩٠/١ ، وشرح الكافية للرضي ٤/٢١٠ ، والهمع ١٠٨/٢ ، والخزانة ٩٠٢ .

والسرد : راد على أربعة أميال من مكة : رویت السین بالحركات الثالث.

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٧٤ ، والتصريح ١٩٦/١ ، والهمع ١٠٨/٢ ، والعينى ٦٢/٢ ، وفي تعليق على المقتضب ١٦٧/٣ .

(٣) شرح التسهيل ، ورقة ٧٤ ، وعجزه فيه :

ظليس بمعنى عنه عقداً الرثائم

و مصدر البيت في الهمع ١٠٨/٢ .

والرثائم : جمع رثيمة ، وهي الغيط يعقد على إلا صبع والخاتم للتنكر.

قال : ولا ضرورة في هذه الأبيات لإمكان أن يقال في الأول : «لم يكن حقًّ سوى أن هاجه». وفي الثاني : «فإن تكون المرأة أخفت وسامة». وفي الثالث : «إذا لم يكن من همة المرأة مانوي».

هذا ما احتاج به. أما التعليل بالستقبال فكان ينهض لو ساعده السماع، وأمّا ما أتى به من الشواهد فالاحتجاج بها مبني على أن من شرط الحكم بالضرورة أنها ضرورة أن لا يمكن في الموضع خلافها^(١). وهي قاعدة واهية، وقد تقدم مافيها.

(ثم قال^(٢)) :

(١) مذهب ابن مالك في الضرورة أنه ماليس للشاعر عنه متوجة . انظر الآشباء والنظائر للسيوطى ٢١٩ ، وخزانة الأدب ٤٦/١ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصافور ٥٤٩/٢ ، وابن كسبيان التحوى ١٦٦.

(٢) عن الأصل.

«مَا» و «لَا» و «إِنْ» المُشَبَّهَاتُ بِلِيسَ

هذا هو النوع الثاني من نواسخ الابتداء، وهو ماعمل في المبتدأ والخبر عمل ليس بالشبه (بها)^(١)، وذلك ثلاثة أخرى من حروف النفي [هي]^(٢) : ما ولا وإن. ونبه في الترجمة على علة عملها، وهو الشبه بليس، إشارة إلى أن عملها ليس بحق الأصالة لفقدان شرطه، وذلك أنه ثبت في الأصول أن الطلب الاختصاصي أصل العمل، فكل شيء طلب شيئاً طلباً غير اختصاصي، فلا عمل له فيه، كحروف الاستفهام، لأنها يقع بعدها الاسم والفعل فلا تختص بأحدهما دون الآخر. فإن طلبه طلباً اختصاصياً فحينئذ يصح له العمل فيه، لكن بشروط معتبرة لابد منها. وهذه الحروف قد فقد منها أصل العمل، وهو الطلب الاختصاصي؛ إذ كانت تدخل على الاسم والفعل، فتقول : مقام زيد، ولا يقوم زيد، وإن يقوم زيد؛ وفي القرآن : {إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا}^(٣)، وكذلك تقول : مازيد قائم ولازيد قائم ولا عمرو، وإن زيد إلا قائم، وفي القرآن : {إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ}^(٤)، {إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ}^(٥)؛ فكان الأصل أن لا تعمل كما لم تعمل حروف الاستفهام ولا الابتداء وحروف العطف، وما أشبه ذلك. فاما بنو

(١) عن الأصل.

(٢) عن هامش الأصل.

(٣) الآية ٥ من سورة الكهف.

(٤) الآية ١٥ من سورة يس.

(٥) الآية ٤٧ من سورة يس.

تميم من العرب فراغوا هذا الأصل فلم يعملا هذه الحروف، فيقولون : مازيد قائم، وإن زيد قائم، ولا رجل قائم وما أشبه ذلك؛ قال سيبويه : «هو القياس^(١)». وأما أهل الحجاز فأعملوا ما – وإن كانت غير مختصة – مراعاةً للشبه بما هو مختص، وذلك ليس، ما أشبهها من ثلاثة أوجه : أحدهما : إن كل واحدة منها أدلة نفي.

والثاني : أن النفي بهما محمول على الحال مالم يقترن بالكلام ما يخرجهما عن ذلك؛ فإذا قلت : مازيد قائما، أو ليس زيد قائما – فهما محمولان على النفي في الحال حتى تقول : أمس، أو غداً، أو نحو ذلك. والثالث : دخولهما على المبتدأ والخبر.

فلما حَصَلَ لِمَا الشَّبَهُ المذكُورُ أَثْرُ الإِعْمَالِ؛ فَإِنَّ لِلشَّبَهِ تَأثيرًا؛ إِلَّا تَرَى أَنَّ الاسم يُمْتَنِعُ الْجَرُّ وَالْتَّنْوينُ لِشَبَهِهِ بِالْفَعْلِ الَّذِي لَا يَدْخُلُهُ جَرًّا وَلَا تَنْوينً. وَيَعْمَلُ عَمَلُ الْفَعْلِ لِشَبَهِهِ بِهِ، وَيُبَيَّنُ كَمَا يَبْيَنُ الْحَرْفَ، وَلَا أَصْلَ لِلْأَسْمَ فِي شَيْءٍ مِّنْ ذَلِكَ. فَكَذَلِكَ عَمِلَتْ مَا حَمِلَ عَلَى لِمَ لِلشَّبَهِ المذكُورِ، ثُمَّ الْحِقُّ بِمَا : لَا، وَإِنْ، لِوْجُودِ الشَّبَهِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنِ لِمَ لِيْسَ فِي كُوْنِهَا أَدْوَاتٍ لِلنَّفِيِّ /، لِكُنَّ لِمَ لِيْمَكِنَ الشَّبَهُ فِيهِمَا تَمَكَّنَا تَامًا. كَانَ إِعْمَالُهُمَا قَلِيلًا^{٣٧١} إِلَّا تَرَى أَنَّ «لَا» لَا تَنْفِي الْحَالَ عِنْ سِيْبُويْهِ وَالْجَمِهُورِ، وَكَذَلِكَ إِنْ عِنْ الْفَارِسِيِّ فِي التَّذْكِرَةِ – وَإِنْ كَانَ فِي نَظَرِكَ فَقَدْ قَيلَ ذَلِكَ – وَالْأَظْهَرُ أَنَّ إِنْ كَمَا، لِأَنَّهَا تَقْعُدُ مَوْقِعَهَا، كَقَوْلِهِ اللَّهُ تَعَالَى : {إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبَا^(٢)}، {إِنْ يَدْعُونَ مِنْ نُونِهِ إِلَّا إِنَّا^(٣)}]. وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ، وَقَدْ زَعَمَ الْمُؤْلِفُ أَنَّ لَا تَنْفِي

(١) الكتاب .٥٧/١

(٢) الآية ٥ من سورة الكهف.

(٣) الآية ١١٧ من سورة النساء.

الحال، واستشهد بآياتٍ، كقوله : (وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ^(۱)؟)، (وَمَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ إِلَهًا وَقَارًا^(۲)؟). وذلك كثير. فعلى هذا تُحَقَّقُ لَا إِنْ بما في الشبه المذكور على مذهب ابن مالك.

وأوسع هذه الحروف عملاً ما، فلذاك قَدْمُ الكلام فيها، ولأنَّ ما يشترطُ في ما يُشترطُ في غيرها وتزيد الآخرُ شروطاً، فكانَ ما هي أُمُّ هذا الباب، فذكرها أولاً فقال :

إِعْمَالٌ لَيْسَ أَغْمِلَتْ مَا يُؤْمِنُ إِنْ

مَعَ بَقَاءِ النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زُكْنِ

إعمالاً : منصوب على المصدرية بأعمالٍ، وهو مصدر مشبهٍ به، كأنه قال : أَعْمَلْتُ ما إِعْمَالاً مثل إعمال ليس. وهذا في لُغَةِ الحجازيين كما تقدَّم، وظاهر كلام الناظم أن الإعمال فيها لجميع العرب لقوله : «أَعْمَلْتُ ما»، فكانَ من حقه تبيينُ أنَّ ذلك لغة قوم، أو أنَّ ذلك على الجوانز لا على اللازم؛ فإنه المستقرُ من جَمْعٍ^(۳) للفتين. لكنه لم يفعل ذلك، فصارت عبارته موهمة لشيء لا يصح.

وقد يعتذر عنه بأن هذه اللغة لما كانت هي التي نزل بها القرآن فهي أشهر - وإن كانت الأخرى أقرب - اقتصر على ذكرها، ولم يتبَّعَ على سواها. والحق أنَّه ترك التحررَ من الإيهام.

ولما كان قد تقدَّم أن ليس تعملُ الرفع والنصب، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وأحال عليها بعملٍ ما، كان كالتصريح بأنَّ ما ترفع المبتدأ اسمًا لها،

(۱) الآية ۸ من سورة الحديد.

(۲) الآية ۱۲ م سورة نوح.

(۳) ف : «من جميع».

وتنصب الخبر خبراً لها. وهذا مذهب أهل البصرة، وذهب الكوفيون إلى أنها إنما تعمل في المبتدأ خاصةً الرفع، وأما نصب الخبر فعل إسقاط الخاض. والأصحُ ما ذَهَبَ إليه الناظم والبصريون، لأن الشبه الحاصل بين ما وليس إذا كان متمنكاً فلامانع من إعطائه حقه من الإعمال، كما أنَّ كان وأخواتِها لما شبها الفعل المتعديَ أعطيت عمله كله بحق ذلك الشبه. وكذلك اسم الفاعل لم ينتقص من عملِ فعله الذي أشبهه شيئاً، بل عملَه تماماً، إعمالاً للشبة الحاصل بينهما.

فإن قيل : فالقاعدة أن المشبه لا يقوى قوة ما شبه به، فلو أعطى العمل
تماماً لم يكن بين الأصل المشبه به، والفرع المشبه، فرق، لكنهم يفرقون بينهما،
فيكون للأصل من القوة في العمل مالا يكون للفرع، فلما ذلك هنا؟

فالجواب : أن تفاصي ما بينهما ظاهر؛ ألا ترى أن «ما» لاتعمل إلا بشروط ثلاثة، بخلاف ليس، فإنها تعمل دون شرط منها، فالاصل أقوى تصرفاً من الفرع إذاً. وأيضاً لو كان عمل «ما» الرفع خاصة لم يتقرر للشُّبُه تأثير، ولا كان عليه دليل؛ إذ ليست دعوى أن الشُّبُه إنما أثر في عمل الرفع خاصة باولى من دعوى أن «ما» لم تعمل البتة، أو عملت الرفع^(١) لا لأجل الشُّبُه؛ إذ لا مناسبة في ذلك، وإن ذاك يلزم خلاف الإجماع.

فإن قيل : الدليل على أن النصب على إسقاط الجار أن من شأنه أن يُوجِّب النصب كالظروف والإجراءات، فإن أصل قولك : قعد زيد أمامك : قعد في أمامك. وتقول : مررت بزيد، فإن حذفت الجار نصبت. ومن ذلك كثير، فلذلك هذا. وأيضاً مما يدل على ذلك هنا أن النصب لا يكون إلا حيث يصح دخول

(١) سقطت ورقة ٣٧١ - ٣٧٠ من مصورة الأصل.

الباء، فتقول : مازيد قائماً، لجواز مازيد بقائم، ولا يجوز : ما قائماً زيد، ولا مازيد إلا قائماً؛ إذ لا يجوز : ما بقائم زيد، وما زيد إلا بقائم.

فالجواب : أن إسقاط الجار ليس من شأنه ذلك، بدليل وجود الرفع عند إسقاطه، كقولك : بحسبك زيد، وحسبك زيد، وما في الدار من رجل، وما في الدار رجل. وكثير من ذلك؛ فإنما النصب والرفع عند إسقاطه لمقتضٍ آخر لا لنفس الإسقاط. وهذا الموضع لو لم تكن «ما» فيه عاملة في الخبر، لكان النصب لغير مقتضٍ، وهذا لا نظير له. وبعضُ هذا المعنى للفارسي في التذكرة، وبعضه لابن الأنباري^(١).

وأما كون النصب حيث تدخل الباء، وعدمه حيث لا تدخل، فمتنقضُ بما التي دخلت إنْ؛ فإنك تقول : ما إن زيد بقائم، ولا مانع من هذا، ولا تقول : ما إن زيد قائماً، فلا حُجَّةٌ فيما زعموا. وأيضاً فإن النصب مختصٌ بلغة أهل الحجاز كما تقدم، والباء في الخبر لا تختص بهم دونبني تميم، فلو كان إسقاط الخافض يوجب النصب لكان موجوداً في اللغتين، لكن ذلك باطل بالإجماع، فبطل ما أدى إليه، وسيأتي ذكر دخول الباء في الخبر، إن شاء الله، ثم أخذ في ذكر شروط إعمالِ ما عمل بقوله : «دُونَ إِنْ مَعَ بَقَا النَّفَّيِ».. إلى آخره،

فاشترط ثلاثة شروط :

أحدها : أن لا يكون معها إنْ، وذلك قوله : «دُونَ إِنْ». وهو ظرف متعلق بأعملتْ أى : أعملت ما إذا كانت منفردة عن «إنْ»، فلو كان معها إنْ لم تعمل،

(١) انظر الإنصاف ، المسألة ١٦٥ / ١٩ - ١٧٢.

نحو ما أنسدوا من قول الشاعر^(١) :

فَمَا إِنْ طَبَّنَا جُبْنَ، وَلَكِنْ
مَنَأَيْاً نَا وَدَوْلَةً أَخَرِينَا

وقول الآخر، أنسده ابن السكّيت^(٢) :

بَنِي غُدَائِنَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبْ
وَلَا صَرِيفْ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ خَازَفْ

ولا تقلد^(٣) أن قاتلي البيتين من عرب الحجاز، على أن بعضهم قد استشهد بالأول على المسالة، وإنما بطل العمل لأن «إن» كافية لها عن العمل، كما وقعت «ما» كافية نحو : إنما زيد قائم. ولا يصح أن يقال : إنها نافية، إذ لو كانت كذلك لكان الكلام بها إيجابا، لأن نفي النفي إيجاب. وجّه المؤلف بطلان العمل معها بأن دخولها أبطل شبه «ما» بليس، لأن ليس لتدخل معها إن، فإذا دخلت مع ما نقص الشبه، لتباينهما^(٤) في الاستعمال، كاسم الفاعل إذا كانت بمعنى الماضي لا يعمل لنقض شبهه بالمضارع. وهذا ظاهر.

والشرط الثاني : أن يكون النفي باقيا لم يصرف إلى الإيجاب، وذلك قوله : «مع النفي، يريد : بقاءه على الخبر الذي هو تم فائدة الكلام، فلو بطل

(١) هو فرة بن مسكي، والبيت من شواهد الكتاب ١٥٣/٢ ، والمقتضب ١٩٠/١ ، ٣٦١/٢ والخاصيص ١٠٨/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٤٣٢/٤ ، ١٨٥/٢ ، ١٨٥/٤ . وفي الخزانة ١١٢/٤.

(٢) مجھول القاتل، والبيت في التصريح ١٩٦/١ ، والمعجم ١١٢/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٨٦/٢ ، ١١٩/٤ .

(٣) كذا ، ولعله يعني : ولا التزم : لأن من تقلد أمراً التزم.

(٤) س : «لتباهيا» . وهو خطأ ، ونص ابن مالك في شرح التسهيل ، ورقة ٧٤ : «لأن مقارنتها [أى : إن] لما يزيل شبهها بليس ، لأن ليس لاتباهها إن ، فإذا وليت ما تباينا في الاستعمال ، ويظل الإعمال بخلاف» .

النفي لبطل العمل؛ فإذا قلت : مازيد إلا قائم، رفعت لأنّ «ما» إنما أشبهت ليس في حصول النفي بها، فإذا زال النفي زال أصل الشبه، فرجعت ما إلى أصلها من عدم العمل. هذا معنى تعليل سيبويه^(١)، ومنه في القرآن : {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ^(٢)}، {وَمَا أَنْتُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا^(٣)}.

قال المؤلف : ودوى عن يونس - من غير طريق سيبويه - إعمال ما في الموجب بـإلا، واستشهاد على ذلك بعض النحوين بقول الشاعر^(٤).

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُوا بِأَهْلِ
وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُفَدَّبًا

وهذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

وخالف بعض الكوفيين هذا الشرط في مسألة فأجاز : ما ما زيد قائماً، بإدخال ما على ما.

قال الفارسي : وهذا ينبغي أن لا يجوز، لأن النفي قد انتقض وهو أعظم السببين - يعني في إعمالها - قال : وكما لا يجوز ذلك مع إلا كذلك لا يجوز في ما.

فإن قال : أدخلت الأولى على كلام قد عمل بعضه في بعض، فلم أغير. قيل له : فإنك أيضا قد أدخلت إلا على ذلك، فأجره مجرى ليس، فكما لا يجوز

(١) الكتاب ٥٩/١.

(٢) الآية ١٤٤ من سورة آل عمران.

(٣) الآية ١٥ من سورة يس.

(٤) شرح التسهيل ، درقة ٧٥ . والمغني ٧٣ ، والتصريح ١٩٧/١ . وهو في المحتسب ٣٢٨/١ برواية : «إلا مطلقاً ، وشرح الكافية للرضي ١٨٧/٢ ، وانظر الخزانة ٤/١٣٠ ، ونقل البغدادي عن ابن جنى أنه لبعض العرب.

هذا في إلأ لنقص النفي كذلك لايجوز في ما إذا أدخلت على ما. انتهى
ويلزم على قول من قال : إنْ إنْ في نحو : ما إن زيد قائم، للنفي، أن
يكون إبطال العمل لإبطال النفي، لأن نفي النفي إيجاب. ولكن لا يقول ذلك، بل
هما معاً أداتان تتفقان ما بعدهما، وإنما هو إلزام لهم.

والشرط الثالث : بقاء الترتيب الأصلي المعلوم، وذلك قوله : «وتترتب زكين». وهو جر بالعطف على نفي، كأنه قال : مع بقاء النفي ومع بقاء الترتيب تحرزاً من زواله، وذلك أن الترتيب المعلوم في ذلك تقديم اسم ما على خبرها، وخبرها على معموله، نحو: مازيد ضارباً عمرًا. فإذا اختل هذا الترتيب بطل العمل، قوله : ما قائم زيد، بتقديم الخبر على الاسم. وما جاء بخلاف ذلك فقليل.

حکى الفارسی عن الجرمي أن ناساً قد رروا عن العرب نصب خبر ما
مقدماً، نحو: مامنطلقًا زيد. قال : وليس ذلك بكثير، والأجود الرفع. وأنشد
سيبویه لفرزدق^(١)

فَاصبُحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ
إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

وقال سيبويه^(١) : «وهذا لا يكاد يعرف».

واستدل الفارسی في التذكرة على جواز نصب الخبر مقدماً، بدخول الباء
عليه مقدماً، في قول الشاعر^(٢) :

(١) الكتاب ٦٠/١ . وهو في المقتضب ١٩١/٤ ، والمعنى ٨٢ ، والخزانة ٣٦٢ ، ٥١٧ ، ٦٠٠ ، شرح الكافية للرضي ١٨٨/٢ والمعجم ١١٢/٢ ، والخزانة ٤/١٣٣ : والبيت في ديوانه ١٨٥/١ .

(٢) البيتان في الإنصاف ٢٠٠ ، والمعنى ٣٣ ، والخزانة ٢٢٣/٢ ، والتصريح ١٤٠/٤ ، والخزانة ٤ ، وقال البغدادي : «وهذان البيتان لم أعرف قائلها».

أَمَا وَاللَّهِ عَسَالِمٌ كُلُّ فَسِينِ
 وَرَبُّ الْحِجَرِ وَالْبَيْتِ الْعَتِيقِ
 لَوْا إِنَّكَ – يَا حُسَيْنَ – خَلَقْتَ حَرَّا
 وَمَا بِالْحَرَّ أَنْتَ وَلَا الْخَلِيقُ

وهذا منه بناءً على أن الباء إنما تدخل في خبر الحجازية لا التمييمية، ولم يُوافق على ذلك وسيبيّن بعده هذا بحول الله.
 وكذلك إذا دعيم الترتيب بسبب تقديم معمول الخبر، فإن العمل يبطل، فلا تقول : مازيداً أنا ضاربا، وماطعامك زيد أكلًا. ومن إبطال العمل قول مزاحم العقيلي، وأنشده سيبويه^(١) :

وَقَالُوا : تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلُ مِنْ مَنِي
 وَمَا كُلُّ مَنْ وَافِي مَنِي أَنَا عَارِفُ
 على رواية نصب «كل». وأما من نوى رفع كل فهو على الحجازية، والجملة في موضع نصب على خبر ما. قاله في الكتاب.
 هذا إذا كان المعمول غير ظرف ولا مجرور، فإن كان ظرفاً أو مجروراً فله حكم يذكره.

وسبب إبطال عملها عند فقد هذا الشرط أن تقديم الخبر على الاسم تصرف في المعمول، ولم يبلغ من قوّة ما أن تتصرف في المعمول، ولم يبلغ من قوّة ما أن تتصرف في معمولها. وأما إبطال عملها عند تقديم معمول الخبر فراجع إلى القاعدة المتقدمة في قوله : «وَلَا يُلَى الْعَامِلِ مُعْمَلُ الْخَبَرِ»؛ فإن ما إذا كانت عاملة استوت مع كان في الحكم، فإن قدرت ما تمييمية صحيحة التقديم،

(١) الكتاب ٧٢/١ ، ١٤٦ ، وهو في المتنى ٦٩٤ ، والتصريح ١٩٨/١ ، والعينى ٩٨/٢

وكانت الجملة مفردةً عن ما، فكما يجوز لك^(١) أن تقول : طعامك زيد أكل، كذلك إذا دخلت ما وهى غير عاملة؛ قال سيبويه في هذه المسألة : «فإن رفعت الخبر حَسْنَ حَمْلِه على اللغة التمييمية، كما قلت : أَمَا زِيدًا فَإِنَّا ضَارِبُ، كَائِنُكَ لَمْ تذَكُرْ أَمًا، وَكَائِنُكَ لَمْ تذَكُرْ مَا، وَكَائِنُكَ قَلْتَ : زِيدًا أَنَا ضَارِبٌ»^(٢).

فإن قيل : فتفسرُ مِرَادِ الناظم في الترتيب أنه أراد ترتيبَ معنول الخبر على الخبر، كما أراد ترتيب الخبر على الاسم - غيرُ فحْتاج إِلَيْهِ لتقديم ذكره في القاعدة المتقدمة. وأيضاً ليس التقديم مبطلاً للعمل، بل العمل هو المانع من التقديم في كان وإن، بخلاف تقديم الخبر على الاسم. والدليل على ذلك قول سيبويه : «فإن رفعت الخبر حَسْنَ حَمْلِه على اللغة التمييمية»، ولم يقل إن ذلك مما يستعمله أهل الحجاز، بخلاف تقديم الخبر، فإن أهل الحجاز يقدمون ولا يعملون، كما أنهم ينسخون النفي فلا يعملون، فأهل الحجاز يقولون : مازيد إلا قائم، وما قائم زيد، ولا يقولون : ماطعامك زيد أكل، ولا أكل، بمقتضى قول سيبويه المتقدم. وأيضاً قال بعد إنشاء البيت : «وقال بعضهم :

وَمَا كُلُّ مَنْ وَأَفَى مِنِّي

لزم اللغة الحجازية^(٣). قال الشلوبين : إنما هو أن بعض أهل الحجاز أنسد هذا البيت فاضطر إلى الرفع، أى لما لزم اللغة الحجازية رفع. وأيضاً فإن هذا على الحجازية أولى، لأن التمييم لا يضطر إلى الرفع لإمكان النصب، ولا يمكن لأهل الحجاز إلا الرفع. فالحاصل أن تقديم معنول الخبر

(١) انتهى السقط الذى نبهنا عليه فى مصورة الأصل ، والذى شمل ورقة ٣٧٠ - ٣٧١.

(٢) الكتاب ٧١/١ - ٧٢ .

(٣) الكتاب ٧٢/١ .

لايصح في لغة أهل الحجاز البتة، أعملوا أو لا. فالظاهر أنه غير محتاج إليه إن كان قصده.

فالجواب : أنه يحتمل أن يقصد ذلك، لكن من حيث إنَّ أهل الحجاز لا يتكلمون بنحو : ماطعامك زيدَ أكلًا، من غير نظر إلى سبب المنع، بل بالنظر إلى محصول الحكم. ولاشكَّ أن الحكم كذلك.

ويُحتملُ أن لم يقصد إلا التبيه على ترتيب الخبر على المبتدأ خاصةً، وأما معمول الخبر فقد ثبَّت عليه قبلُ وإنما ذكر معمول الخبر - إذا كان ظرفاً أو مجروراً - لجوازه على الجملة، ولما سيدرك على أثرِ هذا إن شاء الله. أو يكون إنما ثبَّته في بابٍ كان على تقديم المعمول المختص بالباب، ثم ذكر في باب «ما» ما يختص بالباب من ذلك، وترك ذكر ذلك إنْ إحالَة على استعمال القياس. والله أعلم.

فإذا اجتمعَ^(١) هذه الشروط فحينئذ تعمل ما عند الحجازيين^(٢) فتقول : [ما زيدَ منطلقاً، وما زيدَ ضارياً عمرًا]^(٣) ومنه في القرآن : {مَاهَا بَشَرًا^(٤)} و {مَاهُنَّ أَمْهَاتِهِمْ^(٥)}. وأكثر ما وجِد [مجروراً بالباء]^(٦)، قال الأصمسي :

(١) س، ف : «فإذا اشتهرت هذه الشروط».

(٢) في صلب الأصل : «عند» دون ذكرًا لمجازيين ، وفي باقي النسخ : «عنه» . والمثبت ع هامش الأصل.

(٣) عن هامش الأصل ، وفي صلب الأصل وبباقي النسخ : «فتقول : ضربت ، وما أنت ضار بازيدًا».

(٤) الآية ٣١ من سورة يوسف.

(٥) الآية ٢ من سورة المجادلة.

(٦) عن س ، ف . وفي صلب الأصل مع هامشه : «وأكثر ما وجد ذلك في القرآن». وفي آ : «وأكثر ما وجد ذلك في » ثم بياض بعده.

ماسمعت نصب خبر ما في شيءٍ من أشعارِ العرب^(١).
 قال السيرافي^(٢) : وأنشدنا ابن دُرْيد في معاني الأشنانداني^(٣) :
 وَأَنَا النَّذِيرُ بِحَرَّةٍ مُسْنَوَةٍ
 تَصِلُّ الْجَيْوَشَ إِلَيْكُمْ أَقْوَادَهَا
 أَبْنَاؤُهَا مُتَكَبَّةٌ وَنَأْبَاهُ
 حَنْقُو الصَّدِيرِ، وَمَا هُمْ أَوْلَادَهَا
 وقوله : «وَتَرْتِيبٌ زَكِنٌ» ، معنى زَكِنٌ : عُلَمٌ ، أي : ترتيب عُلَمٌ ، يقال : زَكِنَتُ
 الأمر - بالكسر - أَزْكَنْتُه زَكِنًا ، أي علمته . ذكر ذلك الزبيدي^(٤) والجوهري وابن
 القوطيه^(٥) . وأنشد الجوهري لِعَنْبَرِ بن أَمْ صاحب^(٦) :
 وَلَنْ يُرَاجِعَ قَلْبِي وَدَمْمُ أَبَدًا
 إِنْ كُنْتُ مِنْ أَمْرِهِمْ مِثْلَ الذِّي زَكِنُوا

(١) شرح السيرافي ١٦٧/١ . والبيان في معاني الشعر للأشنانداني ، ٨٢ ، والعيني ١٣٧/٢ . يقول
 الأشنانداني : «يصنف كتبية وجيشاً ، فتشبه بالحنة لسوادها . والأقواد : واحدها قَوَّةٌ ، وهي
 من الخيل» . وفي المعانى : «يصل الأعم» بدل : يتصل الجيوش . . وفسر الأعم بالكلا الكبير ، وقال
 : «قد كثر الكلا فقد وصل إليكم أقواد الخيل التي ترعى فتتمنى وتقرى على الفزو» . ويريد بالأباء
 رجال الكتبية .

(٢) هو سعيد بن هارون ، أبو عثمان ، لغويٌّ كثير ، وتوفي سنة ٢٨٨هـ . روى عنه ابن دُرْيد . انظر بقية
 الوعاء : ٥٩١/١ ، ١٣٧/٢ .

(٣) هو أبو بكر محمد بن الحسن ، أحد آنفة اللغة والنحو في الأندرس . أخذ عن أبيه على القالي ،
 وأبا عبد الله الرياحي . وهو صاحب طبقات النحوين ، ومحتصر العين . توفي نحو سنة ٢٨٠هـ .
 انظر الإثناء : ٨٤/١ - ١٠٩ ، وبقية الوعاء : ١٠٨/٢ .

(٤) هو أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز القرطبي . كان إماماً في العربية ، وصاحب القالي ، وله
 كتاب الأفعال وغيرها . وتوفي سنة ٣٦٧ . انظر الإثناء : ١٧٨/٢ ، وبقية الوعاء : ١٩٨/١ .

(٥) البيت في شرح ابن يعيش ١١٢/٨ ، واللسا : زَكِن .

ويقال أيضاً : زكنت الأمر أزكته زكنا : إذا ثلثتْه وقدرتْه وتقدّستْه.
وقد أنكر ابن درستويه زكنت بمعنى علمت، وقصر اللغة على
الاستعمال الثاني. ونقل أهل اللغة حجة عليه^(١)

ثم / أخرج الظرف والمجرود إذا كانا مَعْمُولَيِّ الخبر وتقدماً عن ٣٧٢
حكم إبطال العمل، فقال :

قَسَبَقْ حَرْفِ جَرًّا وَظَرْفِ كَمَا

بِي أَنْتَ مَعْنِيَا أَجَازَ الْعُلَمَاءِ

سَبِقَ : مفعول مقدم بأجاز. وكما : متعلق باسم فاعل حال من
«حَرْفِ جَرًّا أو ظَرْفِ». والعامل في [الحال^(٢)] «سبق»، لأنَّه مصدرٌ مقدرٌ
بأنَّ الفعل مضادٌ إلى الفاعل.

يريد أنَّ العلماء أجازوا في ما الحجازية أن يتقدم معمول خبرها
على اسمها إذا كان ظرفاً أو حرف جرًّا، يعني مع مجروره، فتقول : مابي
أنت معنياً، فانت : هو اسمها، وخبرها : معنياً. وببي : متعلق بالخبر، كأنَّه
قال : ما أنت معنياً بي، ومثله قوله : ماعند زيدٍ مقيمٌ، وما في الدار زيدٍ
قائمٌ. كل هذا جائز.

وعَبَرَ بالسبق - وحقيقة السبق هو : التقديم على ما - وهو
لا يريدُه وإنما يريد السبق على الاسم والخبر فقط، اتكالاً على أنَّ
التقديم على ما غير جائز، حسبما مرَّ في باب كان، فلم يبق إلا السبق
على الاسم والخبر. وأيضاً قد عين مثاله السبق المراد، فلم يفتقر إلى

(١) ١ : «عليهم».

(٢) عن هامش الأصل ، س ، ف .

تقييده بسبق ما بعد «ما».

وَمَعْنَىٰ : اسْمُ مَفْعُولٍ مِّنَ الْعَنَاءِ، وَهِيَ الْأَهْتَمَامُ بِالشَّيْءِ، مِنْ قَوْلِهِمْ : عَنِيتُ بِحاجَتِكَ أَعْنَىٰ بِهَا فَإِنَّا مَعْنَىٰ بِهَا، وَهُوَ لَازِمٌ لِلْبَنَاءِ لِلْمَفْعُولِ فِي الْلُّغَةِ الشَّهِيرَةِ^(۱). وَإِنَّمَا أَتَى النَّاظِمُ بِهَذِهِ الْمَسَأَةِ – وَقَدْ تَقْدَمَتْ – تَنبِيَّهًا عَلَىٰ أَنْ تَقْدِيمَ هَذَا الْمَعْوَلِ لَا يُضِيرُ جَوَازَ الإِعْمَالِ، بَلْ يَصْحُّ الإِعْمَالُ مَعَ تَقْدِيمِهِ، وَلَيْسَ مِثْلُ تَقْدِيمِ الْخَبْرِ، وَلَا مِثْلُ تَقْدِيمِ مَعْوَلِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا وَلَا مَجْرورًا .

فَإِنْ قِيلَ : فَالْقَاعِدَةُ أَنَّ الْمَعْوَلَ لَا يَتَقْدِمُ إِلَّا حِيثُ يَصْحُّ تَقْدِيمُ الْعَالَمِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالْخَبْرُ هُنَا مَقْدَرُ التَّقْدِيمِ، وَعِنْدِ فَرْضِ تَقْدِيمِهِ يَبْطِلُ عَمَلُ مَا، فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ إِذَا تَقْدَمَ مَعْوَلُهُ، لِأَنَّهُ نَائِبُهُ فِي التَّقْدِيمِ فَالْجَوابُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ غَيْرُ مُسْلَمَةٍ عِنْدَ ابْنِ مَالِكَ، فَقَدْ نَازَعَ فِيهَا فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ، وَمِنْ ذَلِكَ هُنَا فِي مَسَأَةِ تَقْدِيمِ خَبْرِ لِيْسَ عَلَيْهَا^١ ، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ مُسْلَمَةً عَنْهُ فَلَا يَصْحُّ بَنَاؤُهُ عَلَيْهَا، وَإِذَا لَمْ يَبْيَّنْ عَلَيْهَا لَمْ يَكُنْ تَقْدِيمُ ذَلِكَ الْمَعْوَلِ مُؤْذِنًا بِتَقْدِيمِ الْعَالَمِ، وَإِذَا لَمْ يُؤْذِنْ بِهِ فَتَأْخِيرُهُ حَاصِلٌ، وَهُوَ شَرْطٌ إِعْمَالُ مَا، فَالْإِعْمَالُ مَعَ تَقْدِيمِ ذَلِكَ الْمَعْوَلِ صَحِيحٌ.

وَالثَّانِي – عَلَى تَسْلِيمِ صَحَّةِ الْقَاعِدَةِ – فَقَدْ نَبَّهَ هُوَ عَلَىٰ أَنَّ ذَلِكَ التَّقْدِيمُ مُلْفِيٌّ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، لِقَوْلِهِ : إِنَّ الْعُلَمَاءَ أَجَازُوا الإِعْمَالَ فِي الْمَسَأَةِ مَعَ وَجْهِ التَّقْدِيمِ، وَكَثِيرُ مَنْ يَجِيزُهَا يَصْحُّ الْقَاعِدَةُ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِعدَمِ اعْتِباْرِهِمْ لَهَا فِي

(۱) يَعْرَفُ عَنِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ رِوَايَاتَانِ فِي هَذَا الْفَعْلِ بِالْبَنَاءِ لِلْمَعْلُومِ ، قَالَ عَنِيتُ بِأَمْرِكَ ، بِفَتْحِ عَيْنِ الْفَعْلِ وَكَسْرِهِ ، وَمَسَارِعِ الْأَوْلِ : أَعْنَى ، بِالْفَتْحِ ، وَالثَّانِي : أَعْنَى ، بِالْكَسْرِ . اَنْظُرْ لِلْسَّانِ.

هذا الموضع. والسر في ذلك أنَّ التقديم المعتبر في إبطال عمل ما هو تقديمُ الخبر نفسه، لتقديمُ معموله، فثبت أنَّ تقديم المعمول مؤذنٌ بتقديم العامل، فالعامل بعدُ لم يتقدم، وإذا لم يكن متقدماً فكيف يبطل العمل مع وجود شرطه. وأيضاً فالمتقد هنا من معمولات الخبر إنما هو الظرف أو المجرور، وهو مما يتسع فيها؛ ألا ترى أن المعمول إذا كان غير ذلك لم يتقدم، فلا تقول : ماطعامك زيد أكلـاـ وقد مر ذلكـ فأخبرك الناظم أن هذا التقديم مفتقر غير قادر في صحة عملـ ما.

ونسب جواز المسألة للعلماء، ولم ينسب ذلك للعرب، ولا أطلق القول،
لبنـهـ والله أعلم.

/ على أنَّ السَّمَاعَ فِي مِثْلِ هَذَا مَعْدُومٌ، أَوْ فِي حُكْمِ الْمَعْدُومِ. عَلَى ٣٧٣
أَنَّهُ أَنْشَدَ فِي الشِّرْحِ بَيْنَ عَجَزِهِ (١) :

فَمَا كُلُّ حِينٍ مِّنْ تُوَالِي مُوَالِيَا
وَذَلِكَ فِي السَّمَاعِ قَلِيلٌ، إِلَّا أَنَّ الْقِيَاسَ قَابِلٌ لَهُ؛ إِذ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَانَ
وَمَا فِي هَذَا الْمَعْنَى، فَكَمَا جَازَ ذَلِكَ فِي كَانِ، كَذَلِكَ يَجْبُ أَنْ يَجْوَزَ فِي مَا
وَهُوَ قِيَاسٌ صَحِيحٌ. وَالله أَعْلَمُ.

وَدَفْعَ مَفْطُوفٍ بِلِكْنَ أَوْ بِيَلْ
مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الْزَّمَ حَيْثُ حَلَ

(١) شرح التسهيل، ورقة ٧٤ . وهو في المساعد ٧٨/١ ، والتصريح ١٩٩/١ ، والعيني ١٠١/٢ ،
وقال : «لم أقف على اسم قائد» . وصدره :
بأمـةـ حـرمـ لـأـ وإنـ كـنـتـ أمـناـ

اعلم أن عادة الناظم - رحمة الله - أن يتكون في بعض الأبواب على جملة من أحكام التوابع، كما فعل هنا، وفي باب إن ولا، وباب اسم الفاعل، والمصدر، والنداء. وغير ذلك من الأبواب. ويُرد عليه في بادئ الرأى سؤال، وهو أن يقال : إن باب التوابع قد ذكره، وبين أحكام التوابع وما يختص بكل واحد منها، فكان من الواجب أن يقتصر على ماذكره هناك، وعليه يجري الحكم منها وفي كل باب، فلِمْ فعل من ذلك ما فعل؟

والجواب : أن هذا المَنْزَع هو شأن آئمَة هذا الشأن، وإنما سلكوا في طريقة لأن الأحكام المتعلقة بالتوابع على ضربين :

أحدهما : الأحكام العامة التي لا تختص بمسألة دون أخرى.

والثاني : ما يختص منها ببعض الأبواب دون بعض.

فالأول لم يذكر منه في هذه الأبواب شيئاً. وأما الثاني فهو الذي ذكره في مواضعه حيث احتاج إليه؛ إذ هو متعلق به، كمسألتنا هذه؛ فإن مطلق العطف لا يمشي هنا، لاقتضائه النصب في العطف على المنصوب مطلقاً بائِ حرف كان، فكنت تقول : مازيد قائمًا بل قاعدة، وما زيد باكيا ولكن ضاحكا. وهذا لا يصح، فلم يكن بد من التنبيه على العطف هنا بهذين الحرفين خاصة، لتعلم مخالفتها لسائر حروف العطف. وترك ذكر سائر التوابع إذ لا يتعلّق بهذا الباب فيها خاص، كما أنه لم يذكر باقي حروف العطف؛ إذ لا مزيد على الحكم المطلق فيها، وكذلك سائر الأبواب التي ذُكر فيها حكم من أحكام التوابع ثم نرجع إلى كلامه قوله : «وَرَفْعٌ مَغْطُوفٌ». رفع : منصوب بالزم. وبكلن : متعلق بمعطوف. ومن بعده : متعلق باسم فاعل هو صفة لمعطوف^(١) والعامل فيه رفع. وبما :

(١) ١ : «المعطوف».

متعلق بمنصوب.

وأراد : أن المعطوف على المنصوب بما الحجازية إما أن يكون معطوفاً بحرف من هذين الحرفين، وهما : بل ولكن، أو بغيرهما من حروف العطف. فإن كان معطوفاً بأحدهما فالرفع في المعطوف لازم بلا بدّ، فتقول : مازيد قائمًا بل قاعدة، ومازيد عالماً لكن جاهل. ولا تقول : بل قاعدة، ولا : لكن جاملًا لأن بل ثُوجِب للثاني ما ثُفِي عن الأول، وإذا كان كذلك فالمعطوف بلا بدّ أن يقدر حلوله في محلّ المعطوف عليه.

هذا هو الشائع في كلام، ولو جعلت الاسم الواقع بعد بل خبراً لم يصح النصب؛ لأن النفي المشروط بقاوئه قد زال، فحكمه حكم ما بعد إلا في قوله : مازيد إلا قائم. وكذلك لكن حكمها هذا الحكم من غير فرق، فلذلك وجوب الرفع في المعطوف / بهما.

ويلزم في هذين الحرفين النصب بعدهما على رأيين، أحدهما : رأى يونس الحاكى نصب الخبر بعد إلا، فيقول على قياس ذلك : مازيد قائمًا بل قاعدة، ومازيد قائمًا لكن قاعدة. والثاني : رأى المبرد، وهو مختص ببل؛ إذ يقول فيما بعد : بل إنه محتمل لتسلط النفي عليه، فيقول : مازيد قائمًا بل قاعدة، على معنى : بل ما هو قاعدة. والعرب لا تقول هذا، فهو حجةٌ عليهم فيما دهبا إليه.

وقوله : «حيث حلّ»، الضمير في «حلّ» يحتمل أن يعود على العطف المذكور، أى حيث حلّ هذا العطف المذكور. ويحتمل أن يعود إلى المعطوف بأحد الحرفين، كأنه يقول : ذلك حكمه، سواءً كان في موضع يتبع فيه

منصوبياً لفظاً [أو^(١) محلأً، أو مجروراً لفظاً منصوبياً محلأً؛ فإذا قلت : بل قاعداً بالرفع خاصةً، فلا تتبع هنا على اللفظ فتقول : بل قاعداً، جراً، ولا على الموضع فتقول : قاعداً نصباً. وكذلك يجب أن تقول : مازيد بقائم لكن قاعداً بالرفع، ولا تقول : لكن قاعداً على اللفظ، و[لا^(١)] لكن قاعداً على الموضع؛ فإن الإيجاب يمتنع النصب لإبطال النفي، ويمنع الجر لأن الباء في تقدير الثبوت في المعطوف، والباء لا تزاد في الإيجاب وإنما تزداد تاكيداً للنفي، فوجوب الرفع. ويكون قوله : «من بعده منصوب» على هذا التغير، يريد به المنصوب لفظاً أو موضعياً؛ فالمجرور بالباء في موضع نصب.

ولأن كان المعطوف على الخبر معطوفاً بغير بل ولكن، فلا يُرفع البتة لزوماً. وهذا هو المفهوم من قوله : ورفع معطوفٍ بكلِّهِ الزمْ، فقيد لزوم رفع المعطوف بقيدهِ، وهو كونه معطوفاً بأحد الحرفين، فمفهومه أنه إن لم يكن معطوفاً بواحدٍ منها فلا يلزم الرفع، وعدم اللزوم هو الجواز. فالرفع إذاً بعد المعطوف على المنصوب بواو أو فاءٍ أو ئمٍّ، أو غيرها جائزٌ لا لازمٌ. ولابدُ إذ ذاك من وجهٍ آخرٍ غير الرفع، وهو النصب عطفاً على الخبر، ولما كان المنصوب ضريبيين: متضيّبٌ لفظاً ومنصوبٌ محلأً مجرّداً لفظاً، كان في المسألة أوجهٌ؛ فإذا قلت : مازيد قائماً ولا قاعداً، كان لك في قاعداً الرفع على إضمار مبتدأ - وكذلك في كل وجه يكون الرفع واجباً أو جائزًا، كأنه قال : ولا هو قاعداً، والنصب عطفاً على قائم. وإذا قلت : مازيد بقائم ولا قاعداً - وهي الحجازية - كان لك في قاعداً ثلاثة أوجه : الرفع على إضمار مبتدأ، والنصب على الموضع، والجر على اللفظ. وكذلك إذا قلت : مازيد قائماً ولا قاعداً أبوه، يجوز لك في قاعد النصب عطفاً

(١) عن هامش الأصل

على قائم، وأبوه فاعلٌ به، والرفع من وجهين، أحدهما : أن تجعل أبوه مبتدأ خبره قائم، وهو متقدم عليه. والثاني أن يكون مبتدأ وأبوه فاعلٌ به سدًّا مسدًّا الخبر وجاز ذلك لاعتماد الصفة على النفي. وإذا قلت : مازيد بقائم ولا قاعد أبوه – وهي الحجازية – جاز في قاعد الرفع على الوجهين، والنصب على موضع الباء، كما في قوله^(١)

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا

والجر على اللفظ. وعلى هذا يجري / الحكم في سائر حروف ٣٧٥ العطف. وأما مع التمييم فلا حاجة بنا إلى الكلام فيه، لأنه لم يتعرض له في النظم.

(ثم قال^(٢))

وَيَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرًّا الْبَا الْخَبَرُ

وَيَغْدِلُ لَا وَنَفِي كَانَ قَدْ يُجَرِزُ

يعني أن الباء تدخل في خبر أربعة أشياء، وهي: ما، وليس، ولا، وكان المنفية، لكن دخولها في خبر ما وليس كثير، دلٌّ على ذلك عدم تقييد الناظم لها بقلة، ودخوله في خبر لا وكان قليل، بقوله : «قد يُجرِز». والضمير في «يُجرِز» عائد على الخبر. فأما دخولها في خبر ما فنحو : مازيد. وفي القرآن المجيد : {وَمَا اللَّهُ يُغَافِلُ عَمَّا يَعْمَلُونَ^(٣)}، {وَمَا أَنْتَ

(١) هو عقبية بن مبيدة الأسدى، شاعر جاهلى إسلامى . والبيت فى الكتاب /١ ، ٦٧ ، ٢٩٢/٢ ، ٣٤٤ ، ١١/٢ . والمقتبس /٢ ، ٣٣٧ ، ١١٢/٤ ، ٣٧١ ، ١٩١/٢ ، ٢٨٠/١ والغزانتى /٢ ، ٢٦٠/٤ ، ١٦٥/٤ . وصدره :

معاوي ، إننا بشر فلسجع.

(٢) عن الأصل.

(٣) الآية ١٤٤ من سورة البقرة.

بِمُؤْمِنٍ لَّنَا^(١).

وما هذه التي ذكر تحمل أمرين :

أحدهما : أن يُرِيد بها الحجازية، وهي التي تكلم فيها في الباب؛ إذ لم يتعرّض للتميمية، فتكون التمييمية عنده غير متعرّض لها في هذا الحكم. ولاشك أن الباء تدخل في خبر الحجازية باتفاق، وهو قد جاء في القرآن المنزل بلغة الحجاز.

والثاني : أن يُرِيد ما النافية على الإطلاق في اللفتين معاً. ويدلّ على أن هذا مراده، إطلاقه لفظ ما ولم يقيده بالجازية، ولا أعاد الضمير عليها فيقلّ : وبعدها وفي ذلك تنبية على خلاف من خالف في المسألة، وأن الباء لتدخل في خبر التمييمية، وإنما تختص بالجازية. وهو مذهب طائفة كابن السراج والفارسي؛ فقد تقدّم استشهاد الفارسي بقوله^(٢) :

وَمَا بِالْحَرْ أَنْتَ وَلَا الْخَلِيق

على صحة نصب الخبر مع^(٣) التقدم. فلم ير الناظم هذا المذهب، بل اعتمد رأى من رأى أنها تدخل في خبر ما على اللفتين معاً، قالوا : وهو ظاهر كلام سيبويه، أشار إلى ذلك في أبواب الاستثناء في مسألة : ما زيد بشيء إلا شيء لا يُعبأ^(٤) به. والأصح ما ذهب إليه من أوجه :

أحدها : أنبني تميم يدخلونها في الخبر فيقولون : ما زيد بقائم، فإذا لم يدخلوها رفعوا؛ قال ابن خروف : إنبني تميم يرفعون ما بعدها بالابتداء

(١) الآية ١٧ من سورة يوسف.

(٢) انظر من ، وفي الأصل : «ولا بالعر».

(٣) في الأصل : «على».

(٤) الكتاب . ٢١٦/٢

والخبر، ويدخلون الباء في الخبر لتأكيد النفي، ثم حكي عن الفراء أنه قال :
أنشدتني امرأة^(١) :

أَمَّا وَاللَّهُ أَنْ لَوْكُنْتُ حُرَّاً

وَمَا بِالْحَرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقُ

قال : فأخذت الباء فيما يلى ما ، فإن ألقتها رفعت. أنتهى

وقد أنسد سيبويه للفرزدق، وهو تميمي^(٢) :

لَعْنُرُكَ مَا مَغَنَّ بِتَارِكِ حَقَّهُ

وَلَا مَنْسِيَّ مَغَنَّ وَلَا مَثَيَّ سَرَّ

وهو كثير في أشعارهم من بحث عنه.

والثاني : أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد ما لكونه منفيا، لا لكونه خبراً منصوياً، ولذلك دخلت في خبر «لم أكن»، ولم تدخل في «كنت». فإذا ثبت أن المسَوَغ لدخولها إنما هو النفي فلا فرق بين منفيٍ منصوب المحل، ومنفيٍ مرفوع المحل.

والثالث : أنه قد ثبت دخول الباء مع إبطال العمل، ومع أداته لا عمل لها
البطة، نحو قوله^(٣) :

لَعْنُرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ

بِوَاهٍ وَلَا بِضَعْفٍ فَوَاهٍ

(١) انظر من ، وفي الأصل : «وَلَا بِالْحَرِّ»

(٢) الكتاب ٦٣/١ . والبيت في شرح الكافية للرضي ٢٤١/١ ، والهمع ١٢٠/٢ ، والخزانة ٣٧٥/١ .
وانظر بيوانه ٢١٠/١ .

(٣) هو المتنخل البذلي . والبيت من شواهد شرح الكافية للرضي ١٨٨/٢ ، والهمع ١٢٧/٢ ، وانظر
الخزانة ١٤٦/٤ . هذا وفي جميع النسخ : «يضعف القرى» .

وأنشد الفارسي في التذكرة للفرزدق^(١):

يَقُولُ - إِذَا قَلَوْتِ عَلَيْهَا وَأَفْرَدْتَ - : أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشَ لَذِيدٍ بَدَانِم

وإنما دخلت بعد هل لشبهها بحرف نفي، فدخولها بعد النفي
المحض - وهو ما التميمية - أحق؛ قال ابن مالك : لأن شبه ما بها أكمل
من شبه هل بها^(٢). ثم ذكر ما حکى الفراء عن كثير من أهل نجد، أنهم
يحرّون الخبر / بعد ما بالباء، وإذا أسقطوا الباء رفعوا. قال ابن مالك :
٣٧٦ وهذا دليل واضح على أن وجود الباء جارة للخبر بعد ما لا يلزم كون
الخبر منصوب المحل، بل جائز أن يقال : هو منصوب المحل، وأن يقال :
هو مرفوع المحل، وإن كان المتكلم به حجازياً فإن الحجازي قد يتكلّم
بلغته، وغيره يتكلّم بلغته؛ إلا أن الظاهر أن محل المجرور نصب إن كان
المتكلم حجازياً، ودفع إن كان تميمياً أو نجدياً. قال : فمن دخول اللغة
التميمية في الحجازية كسر هاء الفائب بعد كسرة أو ياء ساكنة، وإدغام
نحو : (ولَا يُضَارُ كَاتِبٌ ولَا شَهِيدٌ^(٣))، ورفع الله من قوله : (قُلْ : لَا يَعْلَمُ
مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْفَيْبَ الْأَلَّهُ^(٤))؛ لأن اللغة الحجازية : بهو،
وفيه، بالضم^(٥). ولا يضار، بالفك، وإلا الله، بالنصب؛ لأن الاستثناء

(١) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٧٧ ، وفي المنصف ٦٧/٣ ، وأمالى ابن الشجرى ١/٢٦٧ ، والمعنى ٣٩٢/٤ ، والهمع ١٢٨/٢ ، والتصریح ٢٠٢/١ ، والمعنى ١٣٥/٢ ، وفي العیني ١٤٩ . ولم يجده في بیوان الفردوس.

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٧٧ . ونصه : «لأن شبہ ما بما أكمل من شبہ هل بما» . ولفرق بين العبارتين .

(٢) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

الآية ٦٥ من سورة النمل. (٤)

١٩٥/٤ الكتاب (٥)

منقطع.

قال : وإذا جاز للجذري أن يتكلم باللغة التميمية جاز للتميمي أن يتكلم باللغة الجذري، بل التميمي بذلك أولى لوجهين، أحدهما : أن الجذري أفصح، وانقياد غير الأصح لموافقة الأصح أكثر وقوعاً من العكس. والثاني : أنَّ معظم القرآن جذري، والتميميون متبعون بتلاوته كما أُنزِلَ، ولذلك لا يقرأ أحدُ منهم : (ماهذا بشرٌ^(١)) إلا من جهل كونه ممزأة بالنصب^(٢).

هذا ماقال، وفيه نظرٌ لا يليق بهذا الموضع. وقد استدلَّ على صحة دعوى الناظم بغير هذا مما يكفي منه ما ذكر.

وأما دخول الباء في خبر ليس فنحو قوله : ليس زيد بجبار، وفي القرآن : (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافِ عَبْدَهُ^(٣)؟)، (أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ^(٤)؟).

وأما دخولها في خبر لا فإن ذلك قليل، كما أشار إليه، لكن يحتمل أن يزيد لا التي للتبرئة. وهو الذي نصَّ عليه في التسهيل^(٥). ويحتمل أن يزيد التي كليس أو ما هو أعمُ من ذلك.

وهذا أولى؛ إذ ليس في لفظه ما يُقيِّدُ ضرباً من تلك الأضرب، بل قال : «وبعدلا». وهذا اللفظ يُعطي ما هو أعمُ من كونها عاملة أو غير عاملة. وهذا صحيح. ففي السماع ما يدخل في ثلاثة الأضرب، فقد قال الفارسي - في قولهم

(١) الآية ٣١ من سورة يوسف.

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٧٧.

(٣) الآية ٣٦ من سورة الزمر.

(٤) الآية ٨ من سورة التين.

(٥) التسهيل ٥٧.

: «لَا خَيْرٌ بِخَيْرٍ بَعْدِ النَّارِ، وَلَا شَرٌّ بِشَرٍّ بَعْدِ الْجَنَّةِ»^(١) - : «يُجَوَّزُ أَنْ تَكُونَ لَا
الَّتِي لَنْفَى لِجَنْسٍ، وَأَنْ تَكُونَ الْعَامِلَةُ عَمَلٌ لِيُسٍ، وَالبَاءُ فِي الْخَبَرِ فِيهِمَا زَايْدَةٌ،
كَانَهُ قَالَ : لَا خَيْرٌ خَيْرٌ بَعْدِ النَّارِ، أَوْ : لَا خَيْرٌ خَيْرًا بَعْدِ النَّارِ. وَكَذَلِكَ الْآخَرُونَ مِنْ
دُخُولِهَا فِي خَبَرِ الَّتِي كَلِيسٌ قَوْلُ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ»^(٢) ، رَحْمَةُ اللَّهِ :

وَكَنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا نُوشَفَاعَةٌ

بِمُغْنِ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

وَمَا هُوَ مُحْتَلٌ قَوْلُ الْمَرْقَشِ»^(٣) :

وَكَذَلِكَ لَا خَيْرٌ لَا

شَرٌّ عَلَى أَخْدِيدِ دِيَائِمٍ

وَأَمَّا دُخُولُهَا بَعْدَ نَفْيِ كَانَ، أَى : بَعْدَ كَانَ الْمَنْفَيَةَ، فَمَثَالُهُ : مَا كَانَ زِيدًا
بِقَانِمٍ. وَمِنْهُ قَوْلُ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ^(٤) :

أَتَانَا فَحِيَا بَعْدَ هَذِهِ وَرْقَدَةِ

وَلَمْ يَكُنْ فِيمَا قَدْ عَاهَدْتُ بِكَانِبِ

كُلُّ لِيَالٍ قَوْلُهُ كُلُّ لِيَلَةٍ

أَتَاكَ ثَبِيًّا مِنْ لُؤْيٍ بْنِ غَالِبٍ

(١) هذا مما نسب إلى الإمام على رضي الله عنه ، وهو في نهج البلاغة ٤٦ بتحقيقنا وفيه يروى : «ما خير ، وما شر». وفي شرح الكافية للرضي ١٨٩/٢ ، ٢٨٢/٤.

(٢) البيت في المغني ٤١٩ ، ٥٨٢ ، والتصريح ١/٤١ ، ٢٠٢/٤١ ، والهمم ١٢٧/٢ ، والعين ١١٤/٢ .
وسواد بن قارب صحابي.

(٣) البيت للمرقش السديسي ، انظره في التهذيب ٤٥٠/٤ ، واللسان ، مادة حتم.

(٤) سواد بن قارب ، صحابي ، من الأزد . والبيتان في دلائل النبوة للبهيقى ٣١/٢ ، والعين ١١٥/٢
مع اختلاف يسير.

وقال الراجز^(١):

لو كنْتَ ماءً كُنْتَ غَيْرَ عَذْبٍ
أو كُنْتَ لَخْمًا كُنْتَ لَحْمَ كَلْبٍ
أو كُنْتَ سِيفًا لم تكن بِعَضْبٍ

وكلامه هنا يدل على أن زيادة الباء في هذه الموضع الأربعة قياس، أما في ما وليس بذلك ظاهر من كلامه، وأماما في لا ونفي كان فإن عادته إذا أخبر بالقلة نصاً أو إشعاراً أن ذلك قياس عنده، وهو صحيح في مثل هذا. وحين لم يذكر خلاف هذه الموضع أشعر بأن زيادة الباء / ٣٧٧ فيما سواها غير قياس؛ فقد زيدت في ثانٍ مفعولي وجدت، وذلك في قول الشاعر^(٢):

دَعَانِي أَخِي وَالخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ

فَلَمَا دَعَانِي لَمْ يَجْدِنِي بِقُعْدَرٍ

وزيدت بعد «أولم يروا أن»، كقول الله تعالى : {أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض، ولم يتعين بخلقه، بقادره على أن يُحيي الموتى^(٣)}، وإنما زيدت هنا لأن المعنى : أو ليس الله ب قادر، أو : لم يروا الله ب قادر؛ لأن رأى علمية فزيدت في ثانٍ مفعوليها، من جهة المعنى، كما في «وجدت» المذكورة. وزيدت أيضاً بعد هل، وأنشد الفارسي في

(١) لم نعثر على قائل لهذا الرجز ، والآيات في الكامل ٢٧/٣ ، مع اختلاف يسير ، ومع تقديم بعض الآيات على بعض ، وبعدها فيه :

أو كنْتَ عِيرًا كنْتَ غَيْرَ نَدِيبٍ

(٢) هو دريد بن الصمة ، ديوانه ٤٨ . والبيت من شواهد الهمع ١٢٧/٢ ، وفي العيني ١٢١/٢ .

(٣) الآية ٣٣ من سورة الأحقاق.

الذكرة، والجوهري عن الأحمر، للفرنزي^(١):

تَقُولُ – إِذَا قَلَوْتِ عَلَيْهَا وَأَقْرَدْتَ –

أَلَا هَلْ أَخْوَعَ مُيْشِ لَنِيْذِ بِدَائِمِ

وزيدت في خبر إن، قال أمرؤ القيس^(٢):

فَإِنْ تَنَّا عَنْهَا حِثْبَةً لَا تُلَاقِهَا

فَإِنَّكَ مِمَّا أَخْدَكْتَ بِالْجَرَبِ

وزيدت في خبر لكن، وأنشد المؤلف^(٣):

وَلَكِنْ أَجْرًا لَوْفَعْلَتْ [بِهَيْنَ]

وهل ينكر المعروف في الناس والأجر

وزيدت أيضا في المفعول، نحو قوله تعالى : {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلِكَةِ}^(٤).

وزيدت في الفاعل في قوله^(٥):

(١) انظر من ٩٣٦.

(٢) ديوانه . والبيت من شواهد التصريح ٢٠٢/١ ، والهمع ٣٠٥/١ ، ١٢٨/٢ ، ١٢٦/٢ . وفي العيني ١٢٦/٢ .

(٣) البيت مجهول القائل . وهو م شواهد ابن يعيش ١٣٩/٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢٨٢/٤ ، والتصريح ٢٠٢/١ ، والسان : كفى . وفي الخزانة ٥٢٣/٩ .

وما بين القوسين سقط من صلب الأصل ، وفي هامشه : «بصين».

(٤) الآية ١٩٥ من سورة البقرة.

(٥) هو قيس بن زهير ، شعره : ٢٩ . والبيت من شواهد الكتاب ٣١٥/٣ – ٣١٦ ، والخصائص ٣٣٢/١ ، ٣٣٦ ، ١٠٨/١ ، والمفتني ٨٤/١ ، وشرح الكافية للرضي ٢٦/٤ ، وأمالى ابن الشجري ٢١٥ ، ٨٥ ، والإنساف ٣٠ ، وابن يعيش على المفصل ٢٤/٨ ، ١٠٤/١٠ ، والخزانة ٣٦١ ، ٣٥٩/٨ .

أَلْمَ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي

بِمَا لَاقْتَ لَبُونَ بَنِي زِيَادٍ

وفي المبتدأ في قولهم : بحسبك زيد، وفي خبر المبتدأ من غير نفي، في قول الله تعالى : {جَزَاءُ سَيِّئَاتِهِ مِنْهَا} ^(١). فهذه الموضع مما يوقف زيادة الباء فيه على السماع؛ فلذلك اقتصر على الموضع الأربع لأنها مقيسة، لكن يُعترض عليه بأنه ترك بعض مواضع الزيادة فيها قياساً، والحاصل منها الآن موضعان :

أحدهما : فاعل كفي، فإنك تقول : كفى بالله شهيداً، على معنى : كفى الله شهيداً، وأنت ^(٢) تقول : كفى زيد فاضلاً، وكفى بزيد فاضلاً، ومن إسقاط الباء قوله الشاعر ^(٣) :

كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ لِلمرءِ نَاهِيَا

فهذه الزيادة مما عدّها الناس قياساً.

والثاني : زيادة الباء في فاعل أفعال في التعجب، نحو : أكرم بزيد؛ فإنها زائدة أيضاً، وزياقتها قياس، ولم يذكر ذلك، فيوهم اقتصاره على الزيادة القياسية فيما ذكر أنها في مثل هذين الموضعين موقوفة على السماع، وليس كذلك.

(١) الآية ٢٧ من سورة يونس.

(٢) في النسخ : «فأنت». واستبدلنا بالفاء الواو ليستقيم السياق.

(٣) هو سليم عبد بن الحسناس ، ديوانه ١٦ . وصدره :

عميرة ودع ابن تجهنت غازيا

والبيت من شواهد الكتاب ٢٦/٢ ، ٢٢٥/٤ ، ٤٨٨/٢ ، والخمسان ١١٥/٢ ،
١٠٦/٧ ، ١٤٨ ، ٨٤ ، ٢٤/٨ ، ٩٣ ، ١٢٨ ، والمفتى

والجوابُ أنَّ الزيادةَ في فاعلٍ كُنْيَةَ في الحقيقةِ إلى السَّماعِ، لأنَّها مخصوصةٌ بهذاِ اللفظِ بعينِهِ، فلا تُتعدَّى إلى غيرِهِ، ولا إلى ما هو من مادَّةِ المضارعِ؛ إذ لا تقولُ : يكفي باللهِ شهيداً، إنما تقولُ يكفي اللهُ شهيداً. ولا معنى لوقفها على السَّماعِ إلَّا هذا.

وأما الباءُ في أفعالِ بهِ فينمازِعُ في زياوتها : ليس بمتفقٍ عليهِ، والناظمُ لا يشعارُ لهُ في نظمِهِ بزيادتهاِ حيثُ تكلمُ عليها في التَّعجُّبِ. ولو فرضَ أنَّها عندَهُ زائدةٌ فذلكُ مما يذكرُ في بابِهِ، فلا اعتراضٌ عليهِ بذلكِ. واللهُ أعلم.

ثم ذكر باقي حروف الباب فقال :

فِي النُّكِرَاتِ أَعْمِلْتَ كَلَّيْسَ لَا

وَقَدْ يَلِي^(١) لَاتَ وَلَنْ ذَا الْعَمَّلَا

وَمَا لَلَّاتِ فِي سِرَّيْ حِيزِ عَمَلْ

وَحَذَفُ لِي الرِّفْعَ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلْ

يعنى أنَّ لا النافِيَةَ أَعْمَلْتَ أَيْضًا عَمَلَ لِيسَ، فترفعُ المبتدأ وتنصبُ الخبرُ، لأنَّها أشبَهتُ لِيسَ لاجتماعِهما في النفيِ والدخولِ على المبتدأ والخبرِ، لكنَّ لم تتمكنُ في الشُّبُهِ تُمْكِنُ ما، لكونِها في العالِبِ إنما تتفقُ

المستقبل / عندَ الجمهورِ. بخلافِ لِيسِ فإنَّها لنفيِ الحالِ مالم تقتربُ بها ٢٧٨
قرينةٌ مثلَ ما، فنقصَت عنِ ما درجةُ، فلذلكُ لم تُعملْ قياسًا إلَّا بشرطِ أن يكونَ معمولُها نكرةً، وهو قولهُ : «**فِي النُّكِرَاتِ أَعْمِلْتَ كَلَّيْسَ لَا**»، فلا تُعملُ

(١) كذا في التسخين بالباء ، وقد الحق بالحرف في الأصل نقطتان من فوق ، فاصبح صالحًا لأن يقرأ
باء وناء.

عنه في المعرف، وإن جاء شيء من ذلك فهو شاذ محفوظ، نحو قول النابغة
الجعدي^(١):

وَحَلْتُ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا باغِيَا

سِوَاهَا، وَلَا عَنْ حُبِّهَا متباغِيَا

ومن مثل إعمالها القياسي ما أنشده في الشرح من قول الشاعر^(٢):

ثَفَرْ فَلَأْشَىٰ عَلَى الْأَرْضِ باقِيَا

وَلَا وَزَرْ مَمَا قَضَى اللَّهُ واقِيَا

وأنشد سيبويه لسعد بن مالك القيسي^(٣):

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيَرَانِهَا

فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحٌ

كأنه قال : لا براح موجوداً . فحذف الخبر.

وقوله : «أعملت كليس»، على حذف المضاف، كأنه قال : أعملت كإعمال ليس. وكونه أخبر أن العرب أعملتها ولم يقييد ذلك بـبنور ولا وقف على السماع يدل على أن ذلك عنده قياس، كما قال في الابتداء :

وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرِ رَا

عَنْ وَاحِدٍ ...

(١) ديوانه ١٧١ ، وفيه : «متراخيًا بدلت متباغيًا»، والبيت في شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٧٦ ، وأمالى ابن الشجرى ١/ ٢٨٢ ، والمفنى ٢٤٠ ، والمساعد ٢٨٢/١ ، والتصريح ١٩٩/١ ، والهمع ١٢٠/٢ .

(٢) قائله مجهول . والبيت في شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٧٦ ، والمفنى ٢٤٠ ، والهمع ١١٩/٢ ، والعينى ٢/٢ .

(٣) الكتاب ٥٨/١ ، ٢٩٦/٢ . وهو في المقتضب ٣٦٠/٤ ، والإنساف ٣٦٧ ، وابن يعيش ١٠٨/١ . ٣٩/٤ ، ٤٦٧/٢ .

وكذا قال في الشرح : «والقياس على هذا سائغ عندي^(١)». وَحَكَىْ عن المتنبي أنه استعمله في شعره^(٢). وما قاله صريح في مخالفته لأبي الحسن القائل بأن «لا» غير عاملة، نص على ذلك في لات. وحمل عليه في «لا» دون تاء، وللزجاج وابن السراج القائلين بجواز الإعمال وعدمه إذا توفرت الشروط. وتابعهما ابن خروف، ولابن الباذش في أنها إنما تعمل في الاسم خاصة، ثم هي وأسمها في موضع مبتدأ. أما الأخفش فعنده أنها في القياس لا تعمل شيئاً - يعني لات - لأنها حرف وليس بفعل، فالمرفوع بعدها مبتدأ، والمنصوب على الظرف، والمبتدأ يُقدّر له خبرا، والظرف لا يُقدّر له شيئاً، إلا ما يتعلق به الظرف. وكذلك يقول في لا دون تاء، فالرفع بعدها على الابتداء، والنصب على إضمار فعل، وهذا كله بناء على أن خبرها لا يجتمع مع المبتدأ الذي يقع اسمًا لها؛ فإن القدماء لم يحكُوا إظهارهما معاً بعد لا ولا بعد لات.

وماذهب إليه الأخفش مرجوع لأمور :

أحدها : أن كونها حرقاً غير مانع من العمل، كما لم يكن مانعاً في ما هو موافق عليها. بهذا المعنى رد السيرافي قول الأخفش^(٣). والذي قاله الأخفش صحيح، وما قاله السيرافي صحيح. وموضع النكتة في المسألة أن النصب بعد لا قليل، ومحظى في لات بالحين، ولم يثبت عندهما عملها في اسمين ظاهرين، فهي بعد في العمل وعدمه على الاحتمال. فاما سببويه فحملها

(١) شرح التسهيل ، ورقة ٧٦.

(٢) قال ابن مالك : وقد حدا المتنبي حنو التابية فقال :

إذا الجود لم يبنق خلاصاً من الأذى فلا المجد مكسوباً ولا المال باقيا.

أما التابية فهو الجعدى ، وقد ساق الشارح بيته .

(٣) انظر شرح السيرافي على الكتاب ١٦٨/١ - ١٦٩.

على الظاهر من الحال، ويُعَضِّدُه القياسُ على ما. وهو الذي قال السيرافي. وأما الأخفش فبَقَى مع الأصل من عدم الإعمال، وعَضْدُه احتمال الرفع والنصب بعدها أن يكونَ على غير إعمالها. وتعارض النظران عند الزجاج وابن السراج ومن تبعهما، فجَوَزُوا الوجهين ولم يَحْتَمِوا بأحدِهما كما حَتَّم الناظمُ بالإعمال، والأخفش بعده.

والثاني : أن السَّماع يُظَهِّر الاسم مرفوعاً والخبر منصوباً كأنه يُعَيِّنُ الإعمال، وذلك فيما أنشده المؤلف من قول الشاعر :

تَعْنُ، فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا

وَلَا وَذَرَّ مَا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا

/ إِذْ لَا يُمْكِن فِيهِ تَقْدِيرُ خَبْرِ الْمُبْتَدَأِ إِلَّا عَلَى تَكْلُفٍ لَا حَاجَةٌ إِلَيْهِ.

والثالث : على تسليم أن هذا لم يسمع فإن عدم تكرير لا دال، فهو الذي بين لهم أنها كليس؛ لأنها لو كانت غير معملة للزم تكريرها مع النكرات، كما يلزم التكرير مع المعرف، فكما تقول : لازيد في الدار ولا عمر، كذلك تقول : لارجل في الدار ولا امرأة. وعدم التكرير نادر، فإن فُرق في لزوم التكرير بين النكرات والمعرف، فالالتزام في المعرف دون النكرات. فذلك ممكن، إلا أن الأظهر التساوى، والله أعلم.

وقد ظهر بهذا كُلُّ وجْهٍ مخالفة الناظم لابن السراج ومن على مذهبِه، فلا معنى لتكرير الاحتجاج.

وأما ابن الباذِش فرأى أنَّ الذي يقتضيه مذهبُ سيبويه أن «لا» تعملُ عملُ إنَّ وعملُ ليس في الاسم خاصة دون الخبر، وأنَّ موضعها مع ما تعملُ فيه في الحالين رفع بالابتداء، قال : لأنها في الموضعين جواب

لشيء واحد نحو قوله : هل من رجل في الدار؟ ولما كان مُوجَّهاً قد عملت فيه من وحده، فازالت عمل الابتداء، وهي مع الاسم في موضع رفع، كذلك عملت لا فيه الرفع كليس والنصب كإِنْ، وكانت مع معمولها في موضع رفع.

وما قاله غير ظاهر؛ أما أنها لاتعمل في الخبر وإنما تعمل في الاسم وحده، فغير بَيْنَ لما سَيِّدَكَر إن شاء الله في باب «لا» بعد هذا، وأيضاً قد جاء الخبر منصوبياً بعد ذكر الاسم في قوله :

تَعْزُّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بِاقِيَا

وأما الحمل على موجبها فذلك ليس بدليل قاطع؛ إذ لا يلزم أن يكون جواب الكلام في العمل أو غيره مثل الكلام، بل قد يكون الكلام على وجه، وجوابه على وجه آخر. فانت ترى أن لن يقوم جواب : سيقوم، ولم يتواتقا في العمل ولا في جعل الأداة مع الفعل كالجزء. وأيضاً قالوا : لم يقم، (في^(١)) جواب : قام، ولما يَقُم في جواب : قد قام. فخالفوا بين الأفعال، وكثير من ذلك. وأما أن ماذكر هو مقتضى مذهب سيبويه فإن ذلك ظاهراً في لا الناسبة للاسم، فكذلك يظهر في الرافعة له، إلا أن مالك لا يُسلِّم فيها ماقال، وذلك أنه قال في باب من أبواب لا : «وقد جَعَلْتَ - وليس ذلك بالأكثر - بمنزلة ليس»، قال : «فإن جعلتها بمنزلة ليس كانت حالها كحال لا في أنها في موضع ابتداء، وأنها لا تعمل في معرفة».

ثم أنشد :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا

البيت. وقال آخر الباب : «وإن شئت قلت : لا أحد أفضَّلَ منك، في قول من جعلها كليس ويجريها مجراماً ناسبة في الموضع، وفيما يجوز أن يُحمل

(١) ليست في الأصل.

عليها^(١). فهذا الكلام الثاني كالأول، إلا أن ابن خروف والسيرافي إنما حمله على إعمال ليس في الرفع والنصب، ودلّ على ذلك من كلام سيبويه نصبه «أفضل» في قوله : لا أحد أفضلاً منه.

ونذكر ابن الباذش أن الضبيط فيه «أفضل»، بالرفع. ورد عليه الأبندي هذا الضبيط وقال : إنه تعصّب لنصرة مافهمه ومكابرة للجمهور في الرواية. وليس كما قال الأبندي. بل بما روايتان ثابتتان في الكتاب، فرواية النصب للرياحي^(٢)، ورواية الرفع في النسخة / الشرقية. هكذا ٢٨٠ رأيته في نسختي وكانت مقابلاً بنسخة ابن خروف التي أثبت فيها رواية النسخة الشرقية، وهو مما يعتمد لها ويُفسّر عليها، وينذكر في شرحه الكتاب - وآياتها وزياقتها. وإذا ثبت ذلك لم يكن اعتماد ابن الباذش على رفع «أفضل» تعصباً، وإنما يبقى ترجيح إدحاهما على الأخرى. ولا شك أنَّ الجمهور على رواية النصب، فهي أولى، وسيأتي ما في كلام سيبويه ورأيته في باب لا، إن شاء الله. فالظاهر ما ذهب إليه الناظم.

واعلم أنه لما قدم أن «ما» لاتعمل عمل ليس إلا بشروط ذكرها، وأخبر هنا أن لا أعملت أيضاً عمل ليس، لزم من ذلك - ولابد - أن يكون حكمها في اشتراط تلك الشروط حكم - ما، ولم ينص على ذلك في لا، ولا مابعدها، علماً بأن الفرع لا يقوى قوَّة الأصل، والمشبه لا يكون في درجة المشبه به، وقدم ذلك في «ما»، فظهر بذلك جريان حكم الاشتراط في غير

(١) الكتاب ٢٩٦/٢ ، ٣٠٠ ، ٣٠٠.

(٢) كما في ١ ، س : الرياحي . ومثله كان في الأصل ثم عدل إلى «الزجاجي». والرياحي هو : أبو عبد الله محمد بن يحيى بن عبد السلام الأزدي ، أصله من جيَّان . رحل إلى المشرق وحمل الكتاب عن أبي جعفر النحاس وأخذ الناس في الأندرس عنه . توفي سنة ٢٥٨ هـ . اظر طبقات الزبيدي ٣١٠ - ٣١٤ ، والإبناه ٣٢٩/٣ - ٣٢٩.

ما إذ كان المشبه به واحداً في الجميع وهو ليس. فيشترط إذاً في لا تلك الشروط الثلاثة، وهي : فقدانِ إِنْ، وبقاء النفي، والترتيب. فإنْ وجِدَ إِنْ معَ لَا مَ تَعْمَلُ، فلا يقال : لَا إِنْ أَحَدٌ قَائِمًا، وإنما يقال : لَا إِنْ أَحَدٌ قَائِمٌ. وكذلك إذا دخلت إِلَّا، فلا تقول : لَأَرْجُلُ إِلَّا قَائِمًا، وكذلك لا تقول : لَا قَائِمًا أَحَدٌ. وما زشب ذلك. وهو جارٍ أيضاً في إِنْ، إِلَّا أنها لا يتاتي معها دخولِ إِنْ في القياس، وإن دخلت فالحكم الإهمال. وكذلك إن وجب خبرها بِإِلَّا نحو : إِنْ زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ، أو تقدم الخبر نحو : إِنْ قَائِمٌ زَيْدٌ. وهذا كله ظاهر.

وقد نصَّ الجُنُولى على هذا الاشتراط في لا، فقال^(١) : «عملٌ ما ولا المشبتهين بليس مشروطٌ بـكذا». وعدَ الشروط المذكورة، ثم قال : «ويفترقان في أَنْ لَا» لا تعملُ إِلَّا في نكرة اسمًا وخبرًا». فلم يجعل بينهما فرقاً في الحكم إِلَّا تكير الاسم والخبر الذي نصَّ عليه الناظم. وهكذا يجري الحكم في لات أيضاً، إِلَّا أنها لا يُجمعُ فيها بين الاسم والخبر في اللفظ.

ووجهُ اشتراط التكير أنها جوابٌ لمن قال : هل من رَجُلٌ؟ فيجب أن يكون الجواب على حسب السؤال - وكذلك العامل عملٌ إِنْ وإنما عملت في النكرة خاصةً اعتباراً بـجوابها، كما سيأتي، إن شاء الله.

ثم قال : «وَقَدْ يَلِي لَاتٌ وَإِنْ ذَا الْعَمَلَاد»؛ يلى هنا من الولاية، كالمامة وشبهها لـمن ولِي بمعنى قَرْبٍ؛ يعني أنَّ لاتٌ وإنْ النافية قد يحصل لهما هذا العمل الحاصل لـلا من رفع المبتدأ ونصب الخبر. فقوله : ذَا الْعَمَلُ، إِشارةٌ إلى أقرب مذكور، وهو لا، وقد مرَّ أَنْ لَا «تعملُ بـأربعة شروط، منها الثلاثة العامة في الكل، والرابع كونُ معموليهما نكرين، وكذلك لاتٌ وإنْ، فلا تعملُ واحدةً منها

(١) انظر الجنولية ، باب عمل ما ولا المشبتهين بليس.

إلا في نكرة. وهذا في لات صحيح، وأما في إن فلا، لأنها كما في الحكم،
وما لاتختص بنكرة دون معرفة، كما مر، فهذا مُعْتَرَضٌ.

فإن قيل : لم يُشِّرِّبْ بِذَلِكَ إِلَى الْعَمَلِ الْمُذَكُورِ عَلَى الْجَمْلَةِ دُونَ
اِخْتِصَاصِ بِلَايَنَ غَيْرِهَا، قيل : فيقتضي إذا عدم الاشتراط في لات -
وليس كذلك؛ فإنها لا تعمل في معرفة كما ستراء، ولم يشترط في
التسهيل تنكير معمول إن، وهو صحيح، ولا تنكير معمول لات، وفيه
مارأيت. فالاعتراض وارد على الكتابين.

٢٨١ / وقد يجاب عن ذلك بأن لات هي لا، أنت بالباء، فإذا كان أصلها
يشترط في معموله التنكير فكذلك باق في الفرع الذي هو لات، بلابد.
وهذا ظاهر في الجواب عن التسهيل: إذ أشار إلى أن لا هي الأصل
بقوله : « وَتَكْسَبُ بِالْبَاءِ فَتَخْتَصُ بِالْحَيْنِ أَوْ مَرَادِفِهِ ^(١) ». وأما هنا فالجواب
المذكور مبني على أن لات هي لا، وكلمه محتمل فيها، وعلى أن الإشارة
بذا لا تختص بعمل لا وحدها.

وعلى ^(٢) الجملة فكان الأولى به أن يحرر كلامه: فلو قال مثلاً :

فِي النَّكِرَاتِ أَغْمَلْتَ كُلِّيْسَ لَا
لَاتِ، وَمِثْلُ مَا أَتَى إِنْ مُغْمَلًا

لحصل مراده من التحرير.

واعتراف ثان، وهو : أنه أطلق القول في إعمال لا ولم يقيده بقلة،
وقيد بها لات وإن؛ فأشعر أن لا من الكثرة في درجة ما أو نحوها، وليس

(١) التسهيل ٥٧.

(٢) في الأصل : « بل على الجملة ».

كذلك؛ بل الأحرف الثلاثة في نَمَطٍ متقارب من القلة، بحيث لا تبلغ أن تُقْرَب من ما؛ ألا ترى أن سيبويه قال : «وقد جعلت لا – وليس ذلك بالأكثر – بمنزلة ليس^(١)». وكذلك قال السيرافي – وأيضاً إطلاقه على لات القلة، ليس على حَدَّ القلة في إن مثلاً، بل هي مختصة بالحين، فلا تُعْلَم إلا فيه، ودخولها عليه واستعمالها فيه كثير. ولذلك لم يُقِيدِه سيبويه بقلة، وإنما ذكر أنها لم تصرف تصرف ليس^(٢). يعني في أن استعملت في غير الحين، بل اقتصر بها على الحين خاصةً، وذلك لا يقضى بقلتها في الاستعمال إذا كانت تُسْتَعمل كثيراً مع الحين.

وإذا كان كذلك لم تستحق أن تجعل من القليل في الكلام، بل من الكثرين، وقد قال هو فيها : «وَحَذَفُ ذِي الرَّفِيعِ فَشَا»، أي : كثرو شاع. وما كان قليلاً ليقال فيه : إنه فشا في الاستعمال. فهذا يشبه التناقض في كلامه، وأيضاً قلة استعمال إن مثل ما لا يدل على ضعف في القياس، ولا يقال في منه : إنه قليل؛ لكون ماجاء فيها مقبولاً قياساً، وهذا من السماع الذي يقاسُ عليه، كما يقاس على الكثير الشائع. ونظيره : شنوة – في باب فَعُولَة، في النسب – إذ قيل فيه : شَنَوَةٌ. ولم يسمع فَعَلَيْ في فَعُولَة إلا في هذا اللفظ خاصةً، ثم إنهم أطلقوا القياس في فَعُولَة إطلاقاً، ولم يقيدوه بقلة، أولئك سيبويه^(٣) إلى هُلُمْ جراً، ومنهم الناظم فلم يقيده بقلة كما قيد هنا إن. ولو فعل ذلك هناك لكان مخطئاً، لأن ذلك السماع هو الباب كله، كذلك قال أبو الحسن^(٤)؛ وذلك لقاعدة في

(١) الكتاب ٢٩٦/٢.

(٢) قال سيبويه ٨/١ : «وَلَا يجَاوِزُ بِهَا هَذَا الْحِينَ، رَفَعْتْ أَوْ نَصَبْتْ، وَلَا تَمْكُنْ فِي الْكَلَامِ كَمْكَنْ لَيْسَ».

(٣) الكتاب ٣٣٩/٢ ، ٣٤٥.

(٤) الخصائص ١١٦/١.

الأصول العربية صحيحة. وهي أن الشيء إذا قلل في السمع فلا يخلو أن يكون مقبولاً في القياس أولاً، فإن كان مقبولاً في القياس ولا معارض له، استوى مع ماكثر في القياس عليه مطلقاً، كما في مسألة شنئي. وإن كان غير مقبول في القياس لوجود ما ينتقضه ويعارضه فهذا هو الذي قد يُوقف على السمع في بعض الموضع. وقد يطلق القباس فيه على استضعفاف، وذلك بحسب قوّة المعارض وضعيته. وإذا ثبت ذلك ونظرت عامة ما يطلق الناظم فيه القياس على قلةٍ وجدت معارضًا بما يضعف قياسه، وكذلك عادة غيره من النحويين، فإذا نظرنا إلى إنْ في هذا الباب وجدناها تساوى ما في صريح القياس، لأنها مرادفتها، وهب^(١) أن السماع قل فيها، كذلك لا يُخرجها عن اللحاق بما إذا لم يعارضها / في ٣٨٢ هذا القياس معارض يُضعف جريانه فيه، فكيف يسوغ لنا تخسيفه؟! بل نقول: لو فرضنا عدم السماع في إنْ، وثبت لنا مساواتها لما، لم يمنع مانع من إجراء القياس، كما قاس هو ترك الإلقاء في كأنما ولعلما ولكنما، فاعتملها مع وجود ما قياساً على ليتما وإنما. وهذا أيضاً مما يقوى إطلاق القياس فيه لا؛ لأنها عند الجمهور مختصة بنفي المستقبل، فخالفت «ما» فَضَعَفَ القياسُ عليها، والسماعُ قليل، فاستحققت أن يطلق فيها لفظ القلة. فالعجب من الناظم كيف عكس القضية، فَعَلَّ مالا يستحق التعليل، وترك ما يستحقه؟!

والجواب: أن لا عنده من قبيل ما يسمع فيه الإعمال كثيراً. وكذلك قال في التسهيل: «وتلحق بها - يعني بما - إن النافية قليلاً، ولا

(١) في الأصل: «وثبت أنَّ

كثيراً^(١). وإذا كان السماع فيها كثيراً عنده، فهي في درجة ما أو قريباً منها، فكما صحَّ القياس في ما لكثره السماع، صحَّ في لا. وأما لات فإن القلة فيها ثابتة على الجملة، لأنها لما اختصَّ عملها بموضع واحد - وهو الحين - كان ذلك بالنسبة إلى ماتحتمله في القياس قليلاً، وإن كان في موضعه المختصَّ كثيراً. وعلى الاعتبارين يُحملُ كلامه في الموضعين. ولا يتناقض؛ فقوله : «وَقَدْ يَلِي لَاتَّ» باعتبار أن لها موضعًا واحدًا من كثير. وقوله : «فَشَاءَ» باعتبار كثرتها في ذلك الموضع الواحد. وأمّا القاعدة الأصولية فصحيحة، ولابد من صحتها اعتراض؛ وذلك لأنَّ مخالفة القياس معارضة به، وهو كونُ الإعمال على خلاف القاعدة لعدم الاختصاص. فالأصل في ما و لا وغيرهما أن لا تعمل؛ لكن جاء ذلك في ما كثيراً شائعاً ثابتاً لغة، فلم يكن بدًّ من إطلاق القياس فيها وإلا خالفنا أهل الحجاز كُلُّهم. وأما إنْ فلم يأت فيها من السماع ما يخرجها عن الأصل الأول من عدم الإعمال حتى تكون في درجة ما، فأخذها الناظم في القياس من حيث قلة السماع، فلم يطلقه فيها، ولعارضه الأصل الأول. ولم يقفها على السماع لمجيئها في القرآن (في قراءة^(٢))، ولا عتب الشبه بما. ومن هنا يفهم قصده في لا، حيث لم يقيِّدُها بقلة ما كثر عنده من السماع فيها، فالغنى المعارض كما الغنى في ما باتفاق؛ فإذاً لا يصحُّ قياسها في إطلاق الإعمال على ما: لأنَّ في «ما» ماضٌ عَنِ المعارض وهو كثرة السماع، وليس كذلك في إنْ، فبقي المعارض على قوته. وإذا فهم هذا ظهر أن القياس على ما لا يصح في إنْ، على فرض عدم السماع البتة، لعدم قبول القياس الأول له، (فَنَفَّهُمْ هذ

(١) التسهيل .٥٧

(٢) عن الأصل . وستأتي هذه الآية بعد قليل.

الأصل^(١) فهو نافع جداً يطلُّك على سِرِّ ما قاس المتقدمون عليه من
كلام العرب، ومالم يقيسوا عليه، وما قاسوا عليه على ضَعْفٍ أو بِاطْلاقٍ.
وقد بَوَبَ ابن جني على القاعدة في الخصائص^(٢)، وهذا شرحه وبه ظهر
أنَّ كلام الناظم صحيح في نفسه، لا اعتراضٌ عليه فيه، وإنما يبقى فيه
إثباتٌ أنَّ السَّمَاعَ فِي لَا كثِيرٍ، فَهُوَ الَّذِي تَضَمَّنَ عَهْدَتَهُ، وَعَلَيْهِ بَنَى
الجواب، وبالله التوفيق.

ثم نعودُ إلى كلامه /، فقوله : «وَقَدْ يَلِي لَاتَ وَلَنْ ذَا الْعَمَلِ». أما ٢٨٣
«لات، فَسَيِّدُكُر، وأما إِنْ فَإِنْ سِيبُوبِه لم يُثِبِّتْ لها عَمَلاً؛ لأنَّه لم يحفظ
فيها شيئاً. ونعمًا فعل! وأما غيره فثبت لها الإعمال؛ ذكر ذلك المبرد،
وأنشد على ذلك^(٣) :

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيَا عَلَى أَحَدٍ
إِلَّا عَلَى أَضْعَافِ الْمُجَانِينِ

وتابعه على ذلك الفارسيُّ وابنُ جنِّي، وحكى في المحتسب عن سعيد
بن جبیر أنه قرأ : (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ بُنْنِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ^(٤)) –
بتخفيف «إن» وتصبِّ «عبادًا أَمْثَالَكُم»، على تقدير : ما الذين تدعون من
بُنْنِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُم، أى : إنما هي حجارةٌ وخشبٌ، وليسوا عقلاءٌ
مخاطبين مثلكم، فهم أَقْلُّ منكم، فكيف تعبدون ما هو أَقْلُّ منكم.

(١) عن الأصل.

(٢) انظر الخصائص ، باب في تعارض السَّمَاع والقياس ١١٧/١ - ١٢٢ .

(٣) مجھول القائل . والبيت في شرح الكافية للرسُّى ١٩٦/٢ ، والبِّهَمَع ١١٦/٢ ، والتصريح ، ١٣/٢ ، والعيي ١١٢/٢ ، والخزانة ١٦٦/٤ .

(٤) الآية ١٩٤ من سورة الأعراف ، وانظر المحتسب ٢٧٠/١ ، والبحر المحيط ٤٤٤/٤ .

ثم عين موضع عمل لات فقال : «وَمَا لَلَاتِ فِي سِوَى حِينٍ عَمَلٌ». يعني أن عَمَلَ لات مختص بالحين لا يتجاوزه، يزيد قياساً، فإنه قد جاء شاداً عمله في غير الحين، ففي الحماسة من قول التميمي^(١) :

لَهُ فِي عَلِيكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ

يَبْغِي جَوَارِكَ حِينَ لَاتِ مُجِيرُ

فمجير هنا ليس بحين، والحين : الوقت، فهذا شاذ، والشائع عمله في الحين، نحو قول الله تعالى : (ولَاتِ حِينَ مُنَاصِرٍ)^(٢). وأنشد الفراء قال : أنشدنا المفضل^(٣) :

تَذَكَّرْ حُبُّ لِيلِي لَاتِ حِينَا

وَأَصْحِي الشَّيْبُ قَدْ قَطَعَ الْقَرِينَا

ولا يزيد خصوص لفظ الحين، بل الزمان مطلقاً. وعلى ذلك حُمِّل قول سيبويه : «وَذَلِكَ مَعَ الْحِينِ خَاصَّةٌ»^(٤) . وقال ابن عصفور : «من حَمَلَه على أنه يزيد بقوله «لا يكون إلا مع الحين» : - الحاء، والباء، والنون - فخطأ؛ فقد جاء عملها في غيره؛ أنشد الفراء^(٥) :

طَلَابُ وَاصْلَاحُنَا وَلَاتِ أَوَانِ

فَاجْبَنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ

(١) الحماسة بشرح المزنوقي ٩٥٠ . وهو عبد الله بن أبيب التميمي .

(٢) الآية ٢ من سورة من .

(٣) معانى القرآن للفراء ٣٩٧/٢ . والبيت فى المساعد ١/٢٨٤ ، والهمع ٢/١٢٤ .

(٤) نف سيبويه ١/٥٨ : «ولا يتجاوز بها هذا الحي».

(٥) معانى القرآن ٢/٣٩٨ . والبيت لأبي زيد الطانى ، بيونه ٣٠ ، وهو فى الخصائص ٢/٣٧٧ . والإنساف ٩/١٠٩ ، وابن يعيش ٩/٢٣ ، والمفتني ٥٥٥ ، ٦٨١ ، والهمع ٢/١٢٤ . وانتظر الخزانة ٤/١٨٣ .

وأنشد أيضا قال : أنشد المفضل^(١) :

ولتعرِّفَنْ خَلَانَقًا مَشْمُولَةً

ولَتَنْدَمَنْ لَاتَ سَاعَةً مَنْدَمٌ

وعلى هذا تقول : خرجوا لات يوم خروع، وقدم زيد لات وقت قدم،
ودعوا لات ليلة إجابة، وما أشبه ذلك.

فإذن قيل : قد تقدم أن من شرطها أن لا تعمل في معرفة، وقد وقعت بعدها
«هنا» وهي اسم إشارة، واسم الإشارة معرفة. وتقدم أنها لا تعمل إلا في الزمان
و«هنا» اسم إشارة للمكان بعيد عند الناظم، أو القريب عند غيره، وذلك نحو
قول الأعشى^(٢) :

لات هنا ذكرى جُبَيْرَةً أَمْ مَنْ

جاءَ مِنْهَا بِطَائِفٍ الْأَفْوَالِ!

وقال حَجَلُ^(٣) بْنُ نَضْلَةَ الْبَاهْلِيَّ^(٤) :

حَنَّتْ نَوَارٌ لَاتْ هَنَّا حَنَّتْ

وَيْدًا الَّذِي كَانَتْ نَوَارٌ أَجْنَتْ

(١) عجزه في معاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢ ، وقال : «لا أحفظ صدره» . والبيت في الخزانة ١٧٤/٤ . وقد تعقب البغدادي الشاطئ في قوله إن البيت يرمي رواه الفراء عن المفضل ، وإنما الذي رواه عنه هو البيت المتقدم :

تذكرة حب ليلي لات حينا وأضحي الشيب قد قطع القرنيا

(٢) ديوان ٢ . والبيت في الخصائص ٤٧٤/٢ ، وابن يعيش على المفصل ١٧/٢ ، والتصريح ٢٠٠/١ ، والهمع ١٢٢/٢ ، والعيني ١٠٦/٢ .

(٣) في النسخ : حمق . وفي الأصل أيضا : بن فضلة .

(٤) انظر البيت في شرح ابن يعيش ١٥/٣ ، ١٧ ، ٤٨٤ ، والمعنى ١٩٩/٢ ، والمعنى ٥٩٢ ، والهمع ٢٧٠/١ ، ١٢٣/٢ ، والخزانة ١٩٥/٤ . وقد ذكر البغدادي أيضاً عن الأمدي أنه ينسب إلى شبيب بن جعيل التغلبي .

وقال الطريماح^(١):

لَاتْ هَنَا نِكْرَى بُلْهُنْيَةِ الدَّهْرِ

وَأَنَّى نِكْرَى السَّنِينَ الْمَوْاضِعِ!

فكيف هذا؟

فالجواب : أن هنأ لا تختص بالإشارة إلى المكان، بل قد يراد بها الزمان، ومن ذلك هذه الموضع، فإن معناها الإشارة إلى الزمان بلا بد، أى ذكرى جُبرة ليس في هذا الزمان، وحنينها ليس هذا الوقت. وكذلك مابقي، وأما عملها في المعرفة فإنها عند ابن مالك غير عاملة في هذه الموضع، بل هنأ منصوب على الظرفية، وما بعدها إن كان اسمًا فهو مبتدأ خبره هنأ، وإن كان فعلًا فهو على تقدير «أن» محنوفة، وأن وصلتها في موضع مبتدأ خبره هنأ؛ كأنه قال / : لا هناك ذكرى كذا، أو لا هناك ٣٨٤ حين. نقل هذا المعنى عن الفارسي. قال : «وزعم ابن عصفور أن هنأ اسم لات. وما قاله غير صحيح، لأن هنأ ظرف غير متصرف، فلا يخلو من معنى في^(٢)»؛ فقد ظهرت صحة ما اشترط من عمل لات في النكرة وفي الحين.

ثم قال : «وَحَذَفُ نِي الرُّفْعَ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلْ». يعني أن المرفوع الذي رفعته لات فشا حذفه وشاح وكثير، وعليه القراءة المشهورة : (ولات حين مناص)^(٣). وجميع مامر من الأبيات فإنما وقعت أسماء الزمان

(١) ديوانه ٢٦٤ ، وخزانة الأدب ، عرضا ١٩٨/٤ . وراجع في هذا الموضع من الخزانة ردًا للبغدادي على الشاطلبي.

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٧٦.

(٣) الآية ٢ من سورة ص.

بعدها منصوبة، فالمرفوع محنوف تقديره : ولات حين ينابون فيه حين مناص؛ وكذلك يقدر في سائر الموضع. وأما العكس، وهو حذف المنصوب وإبقاء المرفوع، فقليل كما قال؛ فحکى سيبويه أن بعضهم قرأ : (ولات حين مناص^(١))، برفع الحين؛ قال سيبويه: «هي قليلة^(٢)». وعلى هذا يكون الخبر محنوفاً، أي: ولات حين مناص حيناً ينابون فيه. وكذلك يجوز رفع ما بعد لات في الأبيات على ذا القليل^(٣). وإنما جاز حذف المرفوع هنا - وإن كان الأصل ألا يحذف؛ إذ هو بارتقاءه بلات يشبه الفاعل، والفاعل لا يحذف - لأن أصل الكلام بعد لا الابتداء والخبر، فكما جاز حذف المبتدأ جاز حذف هذا. ولايشبه هذا ما يرتفع بكان؛ لأن مرفوع كان بمنزلة ما يرتفع بالفعل الصريح؛ لأن تصرفها كتصرفه، بخلاف لات فإن المبتدأ معها كأنه غير معمول لها، لما لم يصح إضماره فيها؛ ألا ترى أنك لا تقول : زمانك لات زماناً صالحًا، كما تقول : كان زماناً صالحًا، فكأنهم اعتبروا فيها هذا المعنى، فأجازوا حذف اسمها. وهذا تعليل بعلة قاصرة؛ إذ يلزم جواز الحذف في اسم ما ولا وإن. وأما حذف الخبر دون الاسم فلاشبه بالفضلة. وهذا أيضا تعليل قاصر. وأما وجه كثرة حذف المرفوع وقلة حذف المنصوب؛ فلأن هذا الباب محمول على باب كان، وقد ثبت أن المنصوب في باب كان قائم مقام معنى المصدر، فهو كالجزء من الفعل، بخلاف الاسم؛ ولأن الخبر به تمام الفائدة كما تقدم، فلم يسع^(٤) حذفه في باب كان، وحمل لات على باب كان في ذلك.

(١) الآية ٢ من سورة ص.

(٢) الكتاب ٥٨/١.

(٣) في هامش الأصل من نسخة : «القبيل».

(٤) ١ : «يمنع» وهو خطأ.

فإن قيل : فكذلك ما ولا وإن .

قيل : نَعَمْ، ولكن لات أقرب شبيهاً بليس من أخوات كان من غيرها؛ لأن اتصال التاء بها جعلها مختصة بالاسم، فهي قربٌ، وهي أيضًا شبيهة بليس في اللفظ إذ صارت بالتاء على ثلاثةٍ أحرف أوسطها ساكن كليس؛ إلا أن الاستعمال خالف هذا القياس، ولكن بقي فيه لفظُ الحمل، فتحاموا في الأكثر حذفَ الخبر لما أشبه الخبر الذي هو عِوْضٌ من حدث الفعل. وهذا تعليلٌ أُجلبَ عليه من مكان بعيد، وقلما تجدُ من تَعَلَّلُ هذا الموضع، فإن وجدتَ أقرب منه فَخُذْه وقد حصل من كلام الناظم أنَّ حذف اسم لات شائعٌ، وحذف قليل، وليس في كلامه ما يدلُّ على عدم اجتماعهما في اللفظ، وفيه دليل على عدم اجتماعهما في الحذف؛ إذ معنى قوله : «وَحَذَفَ ذِي الرُّفْعِ فَشَا» يعني دون ذي النصب، وكذلك في العكس - أما عدم اجتماعهما في اللفظ فمسكتُ عنه، وعند ذاك يعترض عليه: لأن السابق إلى الفهم إثباتهما، فلذاك لم ينْبَهْ عليه في الثابت منها. ونبه على الحذف - لكن اجتماعهما في لات غير موجود في كلام العرب ولا شائع في القياس، وقد نصوا على ذلك، وإذا ثبت هذا / فمن ٢٨٥ أين يُؤخذُ له هذا الحكم؟ ويعتذر عنه بأن قوله : «والعكسُ قُلَّ» يُفَهَّمُ منه بأولِ النظر أن القلة هي مقابلة الكثرة المذكورة قبلُ، وإذا فُهِم ذلك لم يبق لحالةٍ ثالثةٍ موضع؛ فإنه إذا قال : وَحَذَفَ المرفوع دون المنصوب هو الكثير وردَ عليه سؤالٌ من يقول له : فما القليل؟ فاجاب بقوله : إن القليل هو حذفُ المنصوب دون المرفوع، فانحصر الاستعمالُ في هذين الطرفين، فلا سبيلٌ إلى فرضِ أمرٍ ثالثٍ هو إثباتهما مثلاً، فاقتضى أنه غير

موجودٍ، وذلك هو المراد، فَنَفَّهُمْ.

فإِنْ قِيلَ : فَكِيفَ تَحْقِيقُ الْعَكْسِ فِي كَلَامِ النَّاظِمِ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ فِي قَوْلِهِ : «وَحْذَفُ نِزَى الرَّفْعِ» خَاصَّةً؟

فَالجَوابُ : أَنَّ الْعَكْسَ لَيْسَ فِي هَذَا وَحْدَهُ، بَلْ فِي أَصْلِ ذَلِكَ الْكَلَامِ، وَأَصْلُهُ : وَحْذَفُ نِزَى الرَّفْعِ وَإِثْبَاتُ نِزَى النَّصْبِ - أَوْ : وَحْذَفُ نِزَى الرَّفْعِ بَوْنَ نِزَى النَّصْبِ - فَشَا. وَلَكِنَ النَّاظِمُ اخْتَصَرَهُ لِلْعِلْمِ بِهِ. وَالْعَكْسُ فِي هَذَا الْكَلَامِ صَحِيحٌ، فَتَقُولُ : وَحْذَفُ نِزَى النَّصْبِ بَوْنَ نِزَى الرَّفْعِ قَلَّ.

وَيَقِيُّ فِي لَاتِ أَنَّهُ لَمْ يُبَيِّنْ مَعْنَاهَا، وَلَا مَا أَصْلَهَا؟ وَالنَّحْوَيُونَ فِيهَا مُخْتَلِفُونَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّهَا لَا زِيَّدَتْ عَلَيْهَا التَّاءُ لِجَرْدِ تَائِيْثِ الْحَرْفِ، كَلِمَتُ وَرِبَّتْ، لَأَنَّهَا كَلَمَةٌ. وَإِمَّا مِبَالَغَةٌ فِي الْمَعْنَى الْمَرَادِ مِنْ نَفْرِيْ أوْ غَيْرِهِ.
وَالثَّانِي : أَنَّهَا حَرْفٌ مُسْتَقْلٌ بِنَفْسِهِ، لَيْسَ أَصْلَهَا لَا.

وَالثَّالِثُ : أَنَّهَا لَيْسَ بِعِينَهَا، لَكِنْ غَيْرَتْ وَأَبْدَلَتْ سِينَهَا تَاءً - كَمَا قَالُوا : سِتْ وَأَصْلُهُ : سِدِسٌ^(۱)، بَدْلِيلُ التَّصْفِيرِ عَلَى سُدِيسٍ، وَالتَّكْسِيرُ عَلَى أَسْدَاسٍ - فَصَارَتْ لَيْتْ، ثُمَّ انْقَلَبَتِ الْيَاءُ أَلْفًا لِتَحْرِكَهَا فِي الْأَصْلِ - إِذَا أَصْلُهَا عَنْدَهُمْ لَيْسَ - وَانْفَتَاحُ مَا قَبْلَهَا، فَصَارَتْ لَاتْ، فَلَمَا تَغَيَّرَتْ اخْتَصَّتْ بِالْحِينَ^(۲).

وَمَذْهَبُ النَّاظِمِ مُنَافٍ لِهَذَا الرَّأْيِ هُنَا بَدْلِيلُ قَوْلِهِ : «وَحْذَفُ نِزَى الرَّفْعِ فَشَا» فَجَعَلَهُ مَحْذُوفًا كَمَا يُحَذَّفُ خَبْرًا الْمُبْتَدَأُ أَوْ الْمُبْتَدَأُ، وَلَوْ كَنْتْ لَاتْ عَنْدَهُ مِنْ لَيْسَ لَمْ يَصُحُّ هَذَا، لَأَنَّ مَرْفُوعَهَا الضَّمِيرُ فِيهَا وَلَا يَحْذَفُ كَمَا لَا يَحْذَفُ مِنْ

(۱) الكتاب ۲۳۹/۴.

(۲) انظر الآقوال في مفني الليبي ۲۵۳/۱ - ۲۵۴.

ليس، وقد يظهرُ من سببويه هذا المذهب^(١)، حيث أطلق لفظ الإضمار عِوضَ الحذف، وحمله ابن خروف على التجوز لا على حقيقة الإضمار، بناءً على أنها عنده حرف لافعل^{*}.

وأما المذهبان الأولان فليحتمل أن يكون الناظم ذهب إلى الأول منها، لأن لما ترجم على الباب ذكر لا وما وإنْ، ولم يذكر لات، فأشعر أن لات عنده هي لا كُسِّيَّةٌ بالتاء، أي : ضُرب في عَجْزها بها، ويحتمل أن يكون مذهبـه الثاني، لأنـه لما ذكر حكمـها ذكرـها كالمستقلة بـنفسـها، ولم يبيـن أنهاـ هيـ لاـ، كما قالـ في التـسهـيل : «وتـكـسـعـ بـالـتـاءـ فـتـخـتـصـ بـالـحـينـ أوـ مـرـادـفـهـ»^(٢).

(١) قال سببوية ٦/٥٧ : «ونظير لات في أنه لا يمكن إلا مضمراً فيه ليس ولا يكون في الاستثناء».

(٢) التـسهـيل .٥٧

أفعال المقاربة

هذا هو النوع الثالث من نواسنخ الابتداء، وذلك أفعال المقاربة. وإنما سُمِّيت أفعال المقاربة لأنها جيء بها لتدل على تقريب الخبر من المخبر عنه، فإنما أنت لمعنى في المبتدأ والخبر، كما جاءت كان وأخواتها لمعنى فيما، وهو كون ذلك في الزمان المعين؛ فلذلك عُدَّت من النواسنخ.

وكان الأصل فيها أن تدخل في باب كان، إلا أنها / اختصت ٢٨٦ عن^(١) كان وأخواتها بحكم لا يكن فيها، فلذلك أخرجوها عنها.

وأفعال هذا الباب على ثلاثة أقسام : قسم يقتضي الشروع في الفعل. وقسم يقتضي مقاربة الفعل والدُّنُوُّ من وقوعه حقيقة. وقسم للإعلان بالمقاربة في الرجاء والطمع لا في الوجود. ولكل واحد منها حكم يختص به. والناظم خلط القسمين الآخرين فجعلهما قسمًا واحدًا، وبه ابتدأ إشكاله في هذا الباب حتى اختلف فيه فقال :

كَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرَ
غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذِينَ خَبَرَ
وَكُونُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى
نَزَرٌ، وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكِسَا

فأخبر أولاً أن هذين الفعلين - وهما : كاد وعسى - مثل كان، يريد في العمل والدخول على المبتدأ والخبر، فيرفع المبتدأ كل واحدٍ منها

(١) في صلب الأصل ، ١ : «على» . والمثبت عن هامش الأصل ، س.

وينصب الخبر ككان، إلا أنها فارقا باب كان بحكم يختصان به مما وماجرى
مجراهما، وهو كون المضارع يلزم أن يكون هو خبر المبتدأ الذى تدخل عليه،
فلا يجوز أن تدخل على جملة يكون خبر المبتدأ فيها مفرداً، ولا جملة اسمية،
ولا فعلية مصدرة بماضى ولا أمري. وهذا قد تبين في باب كان؛ فلاتقول: عسى
زيد قائما، إلا ما أشار إليه بقوله :

... لـ كـ نـ تـ دـ

غـيـرـ مـضـارـعـ لـهـذـيـنـ خـبـرـ

يعنى أن عسى وكاد ندر فيما وقوع الخبر غير فعل مضارع؛ مثال ذلك
في عسى قول العرب : عَسَى الغَوْرُ أَبْوَسًا^(١). فأبواساً خبر عسى، وهو مصدر
جُمِعٌ لاختلاف أنواعه، وكأنه قال : عَسَى الغَوْرُ أَنْ يُبَيِّسَ. فوضع بوساً موضعه
ثم جمعه. وهذا رأى الفارسي في هذا المثل، ومنهم من ذهب إلى أن أبواساً هنا
بمنزلة ما أنشده الفارسي وغيره^(٢):

أكـثـرـتـ فـيـ الـعـذـلـ مـلـحـاـ دـائـمـاـ

لـأـكـئـنـ، إـنـيـ غـسـيـتـ صـائـمـاـ

فقد وقع هنا الخبر اسم فاعل، فكذاك أبواساً على هذا الرأى، أى : ذا
أبواس.

(١) الكتاب ١/١٥٩، ١٥٨، ١٥٦ . والأمثال لأبي عبيد . ٢٠٠.

الغور : تصغير غار ، والأبوس : جمع الباس ، وهو الشدة . انظر مضرب المثل فيما تقدم ، وفي
اللسان : بأس ، وغيره.

(٢) الجز منسوب لرؤبة ، انظر ملحقات ديوانه ١٨٥ . وهو في الخصائص ٩٨/١ ، ويروايه ابن
جني عن أبي علي . والمغني ١٥٢ ، وشرح الرضي على الكافية ١١٥/٤ ، والهمج ١٤١/٢ ،
والخزانة ٣١٦/٩ . ويقول البغدادي ٣٢٢/٩ : « وقد نسب إلى رؤبة بن العجاج ، ولم أجده في
ديوان رجنه».

فإلى هذين الشاهدين أشار في عسى، وأما في كاد فلاتقول : كاد زيد
قائماً، إلا نادراً، نحو قول تابط شرّاً^(١):

فَأَبْتُ إِلَى فَهْرَوْمَا كِنْدُ آيْبَا^٢
وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَفِي تَصْنِفِرْ

وهذه هي الرواية الصحيحة. وروى وما كنت آييا - ولا شاهد فيه.

وكذلك لاتقول : عسى زيد أبوه منطلق، ولا عسى زيد قام. ولا ما أشبه ذلك. وعلى ذلك حكم كاد زيد أبوه منطلق ولا كاد زيد في الدار. ولا ما أشبه ذلك.

وهذا الكلام صريح في أن كاد وعسى من نواصخ الابتداء على الإطلاق لأنه قال : «ككانَ كادَ وعسى» إلى آخره. والمسألة مختلف فيها على أقوال ثلاثة :

أحدها : هذا، فإذا جاء الخبر دون أنْ فظاهر، وإن جاء بـأنْ فليس الفعل معها بتأويل المصدر، بل دخلت داله على التراخي والاستقبال خاصة. هذا في عسى، وأما في كاد فتشبيها بعسى، ودخولها فيما دخلوها مع لعل في قولهم : لعل زيداً أن يقوم. فإنْ يقوم هنا ليس في معنى المصدر ولا يتضمن ذلك فيه، قال العُدَيْلُ بْنُ الْفَرَّخ^(٢):

(١) الإنصاف ٥٥٤ ، وابن يعيش على المفصل ١٣/٧ ، ١٢٥ ، ١١٩ ، ١٢٥ ، والغزاقية ٢٧٤/٨ ، ٣٤٦/٩ ، ١٤١/٢ ، والهمج ٢٠٣/١ ، والتصريح ٢٠٣/١ ، والهمج ٢٠٣/١ ، والهمج ١٤١/٢ .

(٢) لم أجده في شعره ، انظر «شعراء أميون» ، القسم الأول ٢٩٥ - ٢٩٧ ، فللعديل قصيدة من البحر والقافية ليس فيها هذا البيت.

لَعْلُ الَّذِي قَادَ النَّوْىَ أَنْ يَرْدُهَا
إِلَيْنَا، وَقَدْ يُدْنِى الْبَعِيدَ مِنَ الْبُعْدِ
وَقَالَ مَتَمَّ بْنُ نُوَيْرَةَ ^(١):

٣٨٧ / لَعْلَكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمُ مُلْمَةً

عَلَيْكَ مِنَ الْلَّائِى يَدْعُنَكَ أَجْدَعًا

فَلَا يَمْكُنُ هُنَا أَنْ يَقُولُ : إِلَّا أَنْ «يَرْدُهَا» وَ«تُلِمُ» هُوَ الْخَبَرُ، وَ«أَنْ»
غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ فِي مَعْنَى الْمُصْدَرِيَّةِ. فَكَذَلِكَ هُنَى فِي : عَسَى زَيْدًا أَنْ يَقُولَ،
وَكَادَ أَنْ يَخْرُجَ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى صَحَّةِ هَذَا الْقَصِيدَةِ أَنَّهُمْ لَا أَتَوْا بِالْاسْمِ الْصَّرِيفِ لِمَ
يَأْتُو بِهِ مُصْدَرًا، وَإِنَّمَا أَتَوْا بِهِ اسْمًا فَاعِلًّا، نَحْوُ :

... إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

وَأَمَّا عَسَى الْفَوِيرُ أَبْقَسًا، فَعَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ، كَمَا تَقْدِيمُ. وَيَمْكُنُ
أَنْ يَكُونَ أَنْ الْمُصْدَرِيَّةُ، لَكِنْ تَكُونُ مَعَ مَا بَعْدَهَا (بَدْلًا مِنَ الْاسْمِ؛ إِذْ ^(٢))
الْقَائِلُ : عَسَى زَيْدًا أَنْ يَقُولَ فِي قَوْةٍ : عَسَى أَنْ يَقُولَ زَيْدًا. وَإِلَى هَذَا
ذَهَبَ فِي الشَّرْحِ ^(٣).

(١) دِيَوَانُ مَا لَكَ وَمَتَمَّ بْنُ نُوَيْرَةِ ١١٩ . وَالْبَيْتُ فِي الْمُقْتَضَبِ ٧٤/٣ ، وَابْنِ يَعْيَشِ ٨٦/٨ ، وَالرَّضِيِّ
عَلَى الْكَافِيَّةِ ٤٤٦/٢ ، وَالْمُنْتَهَى ٢٨٨ ، وَالْخَزَانَةُ ٥/٣٤٥ .

(٢) عَنْ هَامِشِ الْأَصْلِ ، سَ .

(٣) قَالَ ابْنُ مَالِكَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ، وَرِقَةٌ ٧٥ : «وَيَوْجِهُ نَحْوُ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِي بِالْفَتْحِ بِأَنَّ الْمَرْفُوعَ
اسْمٌ عَسَى ، وَأَنَّ الْفَعْلَ بَدْلٌ لِسَدِّ مَسْدَدٍ جُزَءِيِّ الْإِسْنَادِ ، كَمَا كَانَ يَسْدَدُ مَسْدَدَهَا لَوْلَمْ يَوْجِدُ الْمَبْدُلُ
مِنْهُ» يَرِيدُ نَحْوُ : عَسَى أَنْ تَقُولَ .

فإن قيل : فما يُصَحُّ بقولهم : عسى أن يقوم زيد؟ فياتى ذلك بُعْيد هذا،
إن شاء الله.

وهذا المذهب ذهب إليه ابن عصفور وابن الصائغ.

والقول الثاني : أن كاد وعسى ليسا من نواسخ الابتداء على الإطلاق. أما
عسى فذلك فيها ظاهر لِفَلَبَةٍ أن على ماجعل خبراً لها، وأن مصدرية، وتقدير
المصدر لا يصح. فإن قلت : عسى أن يقوم زيد، فهو أوضح في خروجها عن
النواسخ؛ إذ لا خبر لها. وأما عسى زيد يقوم، وعسى الغواير أبوساً، فنادر لا
حكم له. على أن أبوساً ليس بمعارض لأنه مصدر^(١). وأما كاد فإن قوله^(٢) :

قد كاد من طول البَلَى أن يَمْصَحَا

يدل على أنه غير ناسخ، لأن هنا قد استغنى عن الخبر؛ إذ قوله «أن
يمصحا» لا يصح وقوعه خبراً، فبقيت كاد بلا خبر. فلو مان مثل «كان» للزمه ولم
يفارقه.

وهذا مذهب الفارسي، صرَّح به في التذكرة، ويظهر منه في
الإيضاح^(٣).

والقول الثالث للجمهور : التفرقة؛ فإذا وقع الخبر بعدهما مصريحاً به
قوله : «وما كدتُ أَيْيَا»، و«إني عَسَيْتَ صَانِمَا»، فمن باب كان. وكذلك إذا وقع

(١) أي : جع مصدر، وهو بأس، وقد تقدم من قريب.

(٢) لروية ، ملحقات ديوانه ١٧٢ ، وقال الب福德ادى فى الخزانة ٢٥٠/٩ : «ولم أر هذا الرجل
فى ديوان رؤية . والبيت من شوامد الكتاب ١٦٠/٣ ، والمقتبس ٧٥/٣ ، والإنساف
٥٦ ، وابن يعيش ١٢١/٧ ، والرسى على الكافية ٢٢٢/٤ ، والهمم ١٣٩/٢ ، والخزانة
٢٥٠/٩ .

(٣) انظر الإيضاح ٧٥ - ٨٠ . إلى أحد هذه الأسماء لزم خبرها أنـ . وقد كرد الحديث عن الخبرية
فى هذا الباب.

بعدهما الفعل دون أن نحو^(١):

عَسَى يَقْرُرُ بِي حَمِيقُ لَنِيمُ

وكاد زيدٌ يقومُ. وأما إذا وقع بعدهما أنْ فهمَا خارجان عن باب النواسخ
وداخلان في حكم ما يرفع الفاعل وينصب المفعول من الأفعال، وهو ظاهر كلام
سيبوبيه^(٢)، ونصُّ المبرد^(٣) وغيره؛ إلا أنَّ لهم في وقوع أنْ بعد عسى تفصيلاً
سيأتي إن شاء الله.

والناظم أن يرجح مذهبه بأنَّه قد ثبتَ في هذين الفعلين وقوعُهما ناسخين،
وذلك حيث صرَّح بالإخبار فيها، وإن كان نادراً، فإنه مُتَبَّهٌ على الأصل
المرفوض، كما كان قوله، أنشده سيبوبيه^(٤):

صَدَّدْتِ فَأَطْلَوْتِ الصَّدْوَدِ وَقَلَّا

وصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدْوَدِ يَدُومُ

لأن قاعدة الضرائر أنها ردُّ فرع إلى أصلٍ، أو تشبيه غير جائز بجازئ.
فهذا من الأول. وكذلك أيضاً ثبت كونهما من النواسخ حيث أسقطت أنْ، كما
ثبت ذلك فيما كان من أفعال هذا الباب للشرح، نحو جعل وأخذ؛ فإنك تقول :
عسى زيدٌ يقومُ، وكاد زيدٌ يقومُ، كما تقول : جعل زيدٌ يقول، وأخذ يقول. فمن

(١) البيت مجہول القائل ، و مصدره :

فَامَّا مَا كَبِيسْ فَنْجَا وَلَكْنَ

وهو من شواهد الكتاب ١٥٩/٣ ، والمحتسب ١١٩/١ . وفي الخزانة ٢٢٨/٩ نقلأً عن سيبوبيه.

(٢) انظر الكتاب ١٥٧/٣ - ١٥٨ .

(٣) انظر المقتضب ٦٨/٣ - ٦٩ مع تعليق المحق.

(٤) الكتاب ١١٥/٣ ، ٢١/١ ، وهو من شواهد المقتضب ٢٢٢/١ ، والمنصف ١٩١/٢ ، ٦٩/٢ ،
والإنصاف ١٤٤ ، والرخص على الكافية ٤/٢٢٩ . وفي الخزانة ٢٢٦/١٠ . والبيت في شعر المرار
الفقمسى ، انظر «شعراء أمويون» القسم الثاني ٤٨٠ . وتنسب إلى عمر بن أبي ربيعة أيضاً.

فرق بين الفطين فقد تعسَّ! ولذلك أقرَّ سيبويه بذلك فاحتاج إلى التفصيل المذكور حملًا على النظير ووقفًا مع الظاهر. وعند ذلك يقال للفارسي : ماتقول في نحو : كاد زيد يقول؟ هل كاد هنا داخلةٌ على المبتدأ والخبر أم لا؟ فإن / قال : نعم، فقد أقرَّ على الجملة بما أنكر من ٣٨٨ قبل. وإن قال : لا، قيل له : فما الفرق بين ذلك وبين جعل زيد يقول في أن أقررت بأن هذا من النواسخ والأخر ليس كذلك، بل الحكم في الجميع واحد وإنما يبقى الاعتراض بدخول أنْ، وقد تقدم تأويلها على وجه سائغ لا إشكال فيه^(١)، وعند ذلك لا يبقى ما يمنع الاطراد في دخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر، فهو أولى من تقسيمها إلى قسمين وكلُّ ما كان في معنى عسى وكاد جاري مجراهما فيما ذكر.

ولنرجع إلى كلامه. ثم قال : لكن نترَّكذا، يعني أنَّ الفالب والشائع في كلام العرب أن يكون خبرُ مَا فعلاً مضارعاً فتقول : عسى زيد أن يقوم، وكاد زيد يقوم. وإنما التزموا ذلك في خبارهما لأن معانيهما ومعانٍ سائر أفعال الباب التقريب، وذلك لا يكون إلا في الأفعال، فالالتزام في خبارها ذكر الأفعال، تنبيها على معانٍها.

وتتبّيئه على اختصاص هذين الفعلين بما ذكر من الحكم - وإن كان سائر الأفعال كذلك - بيان أنهما هما المختصان بورود خبرهما غير فعل، لأن غيرهما لا يكون فيه ذلك، بل المضارع فيها^(٢) لازم. على لأنه قد

(١) انظر القول الأول من الآقوال الثلاثة.

(٢) ١ : «معها».

جاء في «جعل» الخبر جملة اسمية؛ أنشد ابن خروف^(١) :

وَقَدْ جَعَلْتُ قَلْوَصَ ابْنَى سُهَيْلٍ
مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَفَهَا قَرِيبٌ
وَلَكُنَّهُ مِنَ الشَّنُودِ بِمَكَانِ مَكِينٍ.

ومعنى كاد في اللغة : قارب؛ قال الجوهرى : «كاد يفعل كذا كوداً ومكادةً، أى : قارب ولم يفعل». قال : وزعم الأصمى أن من العرب من يقول : لا أفعل ذاك ولا كوداً. فجعلها من الواو^(٢) » وذكر ابن سيده : كاد يفعل كذا كيداً : قاربَ وهمَ. ثم قال : ولا أفعل ذاك ولا كيداً ولا هماً. فجعلها من الباء، وقد يقال : كيد بِفعلٍ، وليس بمبني للمفعول، قال أبو خراش الهذلى^(٣) :

وَكَيْدٌ ضَبَاعُ الْقَفِ يَا كَلْنَ جَنْثَى

وكيد خراس يوم ذلك تِيْتَمُ
وأما عسى فمعناها الطمع والإشفاق، كَلَعْلُ، فورودها للطمع هو الكثير.
ورورودها للإشراق نحو قول الله تعالى^(٤) : (لَعْلَكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ^(٥))، (فَلَعْلَكَ تَارِكَ

(١) البيت في شرح الرضى على الكافية ٤/٢٦٠ ، والتصريف ١/٢٠٤ ، وفي الخزانة ٩/٢٥٢ .
وشرح الحماسة للمرنونى ٢١٠ . وهو مجاهل القائل.

والأكوار : جمع كور - بالضم - وهو الرجل بذاته . يقول : إذا سرحت هذه النوق لم تبعد في المرعى ، لشده كالالها .

(٢) الصحاح ٥٣٢ .

(٣) شرح أشعار الهذللين ١٢٢٠ . وقد ذكر البيت فيه برواية أخرى انظرها أيضاً في ديوانه الهذللين ١٤٨/٢ ، والبيت في المنصف ١/٢٥٢ ، وابن يعيش على المفصل ٧٢/١٠ .

(٤) الحديث عن عسى لا عن لعل ، يقول ابن مالك في شرح التسهيل ، ورقة ٧٨ : «ورورود عسى الوجه كثير ، ورورودها في الإشراق قليل ، وقد اجتمعوا في قول الله تعالى : (عسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم ، وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم)».

(٥) الآية ٢ من سورة الشعراء .

بعض ما يوحى إليك^(١).

ثم قال : «وَكُونُهُ بِلُونٍ أَنْ بَعْدَ عَسَى) .. إلى آخره، الضمير في «كونه» عاندًا إلى المضارع الواقع خبرًا و«بِلُونَ أَنْ» : خبرُ الكونِ يعني أنَّ كون الفعل المضارع واقعًا بعد عسى غير مصاحب لأنَّ قليلًا، والكثير مصاحبته لأنَّ، فقولك : عسى زيد أن يقُول، كثيرون شهير، وكذلك جاء في القرآن، كقول الله تعالى : (فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِي بِالْفَتْحِ^(٢))، (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ^(٣))، (عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا^(٤)). وقولك : عسى زيد يقُول، نزَّرُ قليل، ومنه ما أنسد سيبويه لهدبة بن خشرم العذري^(٥) :

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ

يَكُونُ وَدَاءَهُ فَرَجَ قَرِيبٌ

وأنشد أيضًا^(٦) :

فَأَمَا كَيْسُ فَنْجَا وَلَكِنْ

عَسَى يَغْتَرُّ بِي حَمِيقٌ لَّا يُمْ

وقال مالك بن الرَّبِّ^(٧) :

(١) الآية ١٢ من سورة هود .

(٢) الآية ٥٢ من سورة المائدة .

(٣) الآية ٨ من سورة الإسراء .

(٤) الآية ٨٣ من سورة يوسف .

(٥) شعره : ٥٤ ، وهو من شواهد الكتاب ١٥٩/٣ ، والمقتبس ٧٠/٣ ، وابن يعيش ١١٧/٧ ، ١٢١ ، والرَّضِي على الكافية ٦٩/٤ ، وابن يعيش ١١٧/٧ ، ٦٢/٩ ، ٢٥١/٢ ، والتصريح ٢٥١/٢ .

(٦) تقدم البيت من قريب ، انظر من ٢٦٦ .

(٧) انظر «شعراء أمويون» القسم الأول ٥١ من الشعر المنسب إلى مالك. والبيت في الشعر والشعراء ٢٥٤ ، والخزانة ٢١١/٢ .

وَمَاذَا عَسَى الْحَجَاجُ يَلْعَجُ جَهَدَهُ

إِذَا نَحْنُ جَازَنَا حَفِيرَ زِيَادٍ

ووجه / غلبة استعمال أن هنا وقلة عدمها أن الأفعال كما مر على ٣٨٩ ثلاثة أقسام : منها ماتلبس [به] بالفعل^(١). وهذا لايليق به أن، لأنها تخلص للاستقبال، وال فعل حال، فهمًا متنافيان. وذلك جعل وأخواته.

ومنها ماقرب من التلبس بالفعل ولم يفعَل، لكنه على تهيئة أن يفعَل. وهذا القرب معناه من الواقع حكم له بحكمه، فلم تتحقق أن، لأنهم قدروا التقريب من الحال، وأن تنافي هذا القصد، لكنهم اعتبروا في القليل حقيقة عدم وقوعه فالحقوقها؛ إماماً للقصد، ونظرًا لحقيقة الأمر من عدم الواقع بعد. وهذا كاد وما جرى مجرياً.

ومنها مالم يقع ولا يجري مجرى الواقع؛ إذ لم يقرب من الواقع لكنه منظر في الرجاء، فهذا هو الذي يستحق أن، لأن الفعل مستقبل تحققًا، فدخلت هناك لتخلص الفعل للاستقبال. وقد اعتبروه - في القليل - اعتبار كاد - فلم يتحقق أن؛ إذ الفعل في الرجاء مع هذا النوع كال فعل مع الوقوف في النوع قبله، كأنهم قربوه في رجائهم فصار بمنزلة ماقربُ وقوعه. وذلك عسى وأمثاله.

هذا هو التعليل اللائق بمذهب الناظم. وقد علل ذلك بما يرجع إلى المذاهب الآخر.

ويقال : نَزَرُ الشَّيْءِ - بالضم - ينْزَرُ نَزَارَةً، فَهُوَ نَزَرٌ، أَيْ : قَلْ.

(١) هذا نص س ، ف . وفي الاصل : « تلبس وقوع الفعل ». وفي هامشه عن نسخة : تلبس به م الفعل، وفي أ : « تلبس ... الفصل » مع بياض.

والنَّزَرُ : التَّافُ الْقَلِيلُ، وَعَطَاءُ مَنْزُورٍ. وَإِنَّمَا قَالَ : نَزَرٌ، وَلَمْ يَقُلْ : شَذٌّ؛ لَأَنَّ سَيِّبُوِيَّهُ يَظْهِرُ مِنْهُ أَنَّ عَدَمَ الْحَاقِ فِي عَسِيٍّ لِغَةً قَلِيلَةً؛ أَلَا تَرَاهُ قَالَ : «وَاعْلَمُ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : عَسِيٌ زَيْدٌ يَفْعُلُ، تَشَبِّهَا بِكَادٍ»^(١). فَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يُصْرَفَ إِلَى مَا جَاءَ فِي الشِّعْرِ مِنْ ذَلِكَ، وَلَكِنَّ الْأَظْهَرُ الْآخِرُ. وَبِهِ جَزْمُ ابْنِ خَرْوَفٍ، فَرَدَ عَلَى الْأَعْلَمِ حِيثُ جَعَلَ حَذْفَ أَنْ فِي الشَّوَّاهِدِ الْمُذَكَّرَةِ ضَرُورَةً. فَلَهُذَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - عَبَرَ بِالنَّزَرِ لَا بِالشَّاذِّ.

وَاسْتَعْمَلَ «دُونٌ» مُتَصْرِفَةً فَجَرَّهَا بِالْبَاءِ؛ لِأَنَّهَا عِنْدَ سَيِّبُوِيَّهُ وَغَيْرِهِ تَتَصَرَّفُ - وَأَنْشَدَ الْمُؤْلِفُ^(٢) -

وَيَاشِرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ دُونُهَا

بِرْفَعِ دُونِ.

ثُمَّ قَالَ : «وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا». يَعْنِي أَنَّ الْحُكْمَ الْمُقْرَرَ فِي عَسِيٍّ هُوَ مَعْكُوسٌ فِي كَادٍ، وَالَّذِي فِي عَسِيٍّ أَنَّ لَحَاقَ أَنْ فِي خَبْرِهَا هُوَ الشَّهِيرُ، وَعَدَمُهَا نَادِرٌ، فَعُكْسٌ هَذَا، وَهُوَ أَنَّ عَدَمَ لَحَاقِ أَنْ هُوَ الشَّهِيرُ، وَثِبَوتُهَا نَادِرٌ حَاصِلٌ لِكَادٍ. فَالكَثِيرُ قَوْلُكَ : كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ، وَكَادَ الْعَروْسُ يَكُونُ أَمِيرًا، وَكَادَ الْفَقْرَ يَكُونُ كُفَّارًا. وَفِي التَّنْزِيلِ (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)^(٣). وَالنَّادِرُ قَوْلُكَ : كَادَ زَيْدٌ أَنْ يَقُومُ. وَمِنْهُ قَوْلُ كَعْبَ بْنَ مَالِكَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَرْدَ عَلَى ضَرَارَ بْنَ الْخَطَابِ^(٤) :

(١) الكتاب ١٥٨/٣ .

(٢) شرح التسهيل ، باب المفعول المسمى ظرفًا ، ورقة ١٢٩ ، وصدره فيه : ألم تریا أنى حمیتُ حقیقتي

وهو لموسى بن جابر الحنفي السجيبي ، جاهلي أدرك الإسلام ، كما في الأغانى ٢١٧/١١ . والبيت في شرح الحماسة للمرزوقي ٣٧١ ، وهو شواهد الهمع ٢٠٩/٣ ، والتصريخ ٢٩٠/١ .

(٣) الآية ٧١ من سورة البقرة .

(٤) ديوان كعب بن مالك ٢٨٠ . والبيت في سيرة ابن هشام ٢٥٦/٢ . والدامرون : الها لكون .

خَرَّأْيَا لِمْ تَنَالُوا ثُمَّ خَيْرًا
وَكَدْتُمْ أَنْ تَكُونُوا دَامِرِينَا
وَأَنْشَدَ سِيبُوِيَّهُ^(١) لِرَؤْيَةٍ – قَالَ ابْنُ عَصْفُورَ : وَلَمْ يَثْبُتْ فِي دِيوَانٍ

شِعْرَهُ –

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا
وَأَنْشَدَ الْمُؤْلِفُ فِي شِرَحِ التَّسْهِيلِ^(٢) :
أَبَيْتُمْ قَبُولَ السُّلْمَ مِنَ فَكَدْتُمْ
لَدِيَ الْحَرْبِ أَنْ تَقْتُلُوا السَّيْفَ عَنِ السُّلْمِ
وَيَقْتَضِيُّ قَوْلُ النَّاظِمِ : «وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا» أَنْ يَكُونَ دُخُولُ أَنْ
هُنَا غَيْرُ شَاذٌ، كَمَا كَانَ إِسْقاطُهَا فِي عَسْيٍ كَذَلِكَ، وَسِيبُوِيَّهُ خَصَّ هَذَا
بِالشِّعْرِ وَلَمْ يَجْعَلْهُ لِغَةً لِبَعْضِ الْعَرَبِ^(٣). لَكِنْ بَنِي النَّاظِمِ عَلَى قَاعِدَتِهِ فِي
الْإِسْتَشَاهَادِ بِالْحَدِيثِ فَلَمْ يَجْعَلْهُ مُخْتَصًا بِالشِّعْرِ، لَأَنَّهُ جَاءَ فِي حَدِيثِ عُمَرَ
– رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – : «مَا كَدَتْ / أَنْ أَصْلَى الْعَصْرَ حَتَّى كَادَ الشَّمْسُ أَنْ
٢٩٠ تَغْرِبَ^(٤)» – وَسِيبُوِيَّهُ لَمْ يَبْنَ عَلَى ذَلِكَ. وَالْحَقُّ مَعَ سِيبُوِيَّهُ، وَمَا بَنِي عَلَيْهِ
النَّاظِمُ لَا يُثْبِتُ! وَلَعَلَّ لِلْكَلَامِ مَعَهُ فِي هَذِهِ الْمَسَأَةِ مَوْضِعًا هُوَ أَلْيَقُ بِهِ مِنْ
هَذَا الْمَوْضِعِ، قَيْتَرَرَ الصَّوَابُ فِي الْمَسَأَةِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١) انظر مِنْ : ٢٦٥ .

(٢) شِرَحُ التَّسْهِيلِ، وَرِقَةٌ ٧٨ . وَالْبَيْتُ فِي الْأَشْمُونِيِّ ٢٦١/١ ، وَالْعِينِي ٢٠٨/٢ ، وَقَالَ : «وَلَمْ أَرْ
أَحَدًا عَزَاهُ إِلَى قَاتِلِهِ».

(٣) الْكِتَابُ ١٥٩/٢ - ١٦٠ .

(٤) الْبَخَارِيُّ، كِتَابُ الْغَرْفَ، بَابُ الصَّلَاةِ عَنْ مَنَاهِضَةِ الْمُحْسُنِينَ ١٨/٢ - ١٩ . وَمُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ
١٢٢/١ .

وَضَمِيرٌ : «فِيهِ» يعود على كاد باعتبار اللفظ.
ثم أخذ يلحق بكل واحدٍ من الفعلين نظيره في عمله ورتبته وحكمه، فقال :

وَكَفَسَ حَرَىٰ، وَلَكِنْ جُعِلاً
خَبَرُهَا حَثَمًا بِأَنْ مُتَّصِلاً
وَالْزَمُوا اخْلُوقَ أَنْ مِثْلَ حَرَىٰ
وَيَغْدِ أَشْكَ انتِفَا أَنْ نَزَارًا

فابتداً بقسم عسى، وعد لها ثلاثة أخوات، وهنّ : حَرَىٰ، وَالْخُلُوقُ، وَأَشْكَ.

فَامَّا حَرَىٰ فَمعناه عسى؛ قال ابن القوطية : «حَرَىٰ أَنْ يكون ذلك، بمعنى عسى، فِعْلٌ غير متصرفٍ^(١)». انتهى. وكأنه من قولهم : هو حَرَىٰ بكذا، وحَرَىٰ به، وَحَرَىٰ، أي : حقيقٌ به وجديرٌ، وأحْرِيٌّ به، قال^(٢) :

فَاجْرِ بِه لطُولِ فَقْرٍ وَاحْرِيَا

وأما اخْلُوق فبمعنى : قاربٌ، أو قَرْبٌ. يقال : اخْلُوق السماءُ أَنْ تمطر. وفيه قولهم : هو خلائقٌ بكذا، أي جديرٌ به، وأخْلُوق به.

(١) نص ابن القرطبة في الأفعال للسرقسطي ٤٢١/١.

(٢) مصدره :

ومستبدل من بعد غَضْنِيَا صَرِيمَةٌ

والبيت في المغني ٣٣٩ ، والهمج ٤٠٠/٤ ، والأشموى ٢٢١/٣ ، وشرح شواهد المفى للبغدادي ٣٩/٦ ، ويقول البغدادي : «لم يعرف قائله». غَضْنِيَا ، معرفة مقصورة : مائةٌ من الإبل . والصريمية : تصغير الصرمَة ، وهي القطيع من الإبل ، من العشرين إلى الثلاثين والأربعين .

وأما أوشكَ فقال الجوهرى : «أوشك يوشك إيشاكاً، أى : أسرع السير. قال : ومنه قولهم : يوشك أن يكون كذا^(١). انتهى. وكأنه - فيما يُخال - حقيق أن يقع. هذا محصول معناه.

فهي كلها راجعة إلى قرب الوقع في الرجاء أو في المخيلة.

ثم نقول : قوله «وكعسى حرى». يعني أن حرى موافقة لعسى في أصل المعنى وفي العمل في المبتدأ الرفع، وفي الخبر النصب.

وأشعر قوله : «ولكن جعلا» إلى آخره بأن الخبر بلزム أن يكون فعلًا مضارعاً؛ لأن بناء الحكم بدخول أن عليه يستلزم ذلك. فهو ثالثبني عليه، ودخل تحت قوله : «وكعسى حرى» أيضًا، وإلا أنه لو سكت هنا لأهم حكمين غير صحيحين، أحدهما : مجىء الخبر اسمًا، كما جاء في عسى، حسبما تقدم والثاني : جواهُ إسقاط أن من الخبر إذا كان مضارعاً، فاستدرك قوله : «ولكن جعلا خبرها».. إلى آخره. يعني : أن حرى خالفت عسى بأن جاء خبرها متصلةً بأن حتماً، لا يفارقها البتة؛ فحصل أنك لا تقول : حرى زيد فاعلاً، لaciاس ولا سمعاً، وأنك لا تقول : حرى زيد بفعل، لaciاس ولا سمعاً. وإنما تقول : حرى زيد أن يفعل.

فالالتزام طريقة واحدة.

وهذا الفعل من نواذر هذا الباب، وقل من يذكره من النحاة. وحتماً : مصدر في موضع الحال من الضمير في «متصلة»، وهو ضمير الخير.

والحَتْمُ : الواجب واللازم. والحتم أيضًا : القضاء. وحتمت عليه الأمر :

(١) الصحاح ١٦١٥.

أوجبته «وَالْزَمُوا أَخْلُوقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى»، الضمير في «الْزَمُوا» عائد على العرب. واحلوق على حذف المضاف، أراد : خَبَرُ أَخْلُوق، يريده أن العرب أتوا بـأَنْ في خبر هذا الفعل. وهذا الحكم مبنيٌ على أنَّ أَخْلُوق من أفعالٍ هذا الباب، وأنَّ خبراً لا يكون إلا فعلاً مضارعاً. لكنَّ تُرِك ذكر ذلك للعلم / به من جهة سياق الكلام، وما ذُكر في حَرَى، وكونه قرن هذا الفعل بما ٢٩١ هو مثل عسٰى في المعنى دلَّ أنه من أخوات عسٰى - ومثال ذلك أَخْلُوق زيدٌ أَنْ يَفْعُلُ، واحلوق السماءُ أَنْ تُمْطَرُ. ولا يجوز أن تقول : أَخْلُوق السماءُ تُمْطَرُ، ولا أَخْلُوق السماءُ ماطرةً. ولا ماأشبه ذلك.

ومازعمه الناظمُ في أَخْلُوق من كونه من هذا الباب، فيه نظر؛ فإنَّ سيبويه وغيره جعلوه خارجاً من أفعال المقاربة، وإنما يدخل فيها من جهة المعنى، وكذلك قاربٌ، لأنَّ تقول : قارب زيدٌ أَنْ يَفْعُلُ، قال سيبويه : «تقول : عَسَيْتَ أَنْ تَفْعُلَ، فَإِنْ هُنَا بِمَنْزِلَتِهَا فِي قَوْلِكَ : قَارَبْتَ أَنْ تَفْعُلَ، أَى : قَارَبْتَ ذَلِكَ، وَبِمَنْزِلَةِ دَنْوَتْ أَنْ تَفْعُلَ، واحلوق السماءُ أَنْ تمطرُ، أَى لَأنْ تمطرُ^(١). فإذا أَخْلُوق على حكم تعدى الأفعال يقتضى فاعلاً ومفعولاً بحرف الجرّ، لأنَّ تقول : أَخْلُوق السماءُ للمطر، فقولك : أَنْ تمطرُ، على إسقاط الخافض، بمنزلة إذا قلت : دَنْوَتْ أَنْ تَفْعُلَ، أَى : مِنَ الْفِعْلِ؛ فلو جاز أَنْ يَعُدُّ مثل هذا في أفعال المقاربة لجاز أَنْ يَعُدُّ منها : دَنَّا وَقَرُبَ وقارب، وما كان نحوها، مما اتفق على أنه ليس منها. وهكذا يجري القول في حَرَى، لأنَّ تقول : هو حَرِّ بِكَذَا، فتعديه كما تقول من أَخْلُوق : هو خَلِيقٌ بِكَذَا. ويلزم ذلك أيضاً في نحو خليق وجدير وحقيق وقمن، وشبيه

(١) الكتاب ٣/١٥٧.

ذلك؛ صفة مشتقة من فعل يستحق الدخول في الباب. وهذا كله بعد عن الإصابة في المسأة. والحق أنه لا يثبت حكم الكلمة حتى يتعمّن فيها كما تعيّن في عسى وأوشك.

ثم قال : «وبعد أوشك انتفا أن نَزِرا». هذا أيضا بناء منه على أن أوشك من أفعال هذا الباب، وأن خبرها يقع بالفعل المضارع لغيره، فيزيد أن الخبر الواقع بعد أوشك الغالب فيه أن يقع مقارنا لأن، فتقول : أوشك زيد أن يقوم، ويوشك عبدالله أن يسافر. ومنه قول جرير بن الخطفي^(١) :

إذا جهل الشقى فلم يُقدِّرْ
ببعض الأمر يُوشِك أن يصاًبا
وأنشد ثعلب^(٢) :

ولو سُئلَ الناسُ التَّرَابُ لَأُوشِكُوا
إذا قيلَ : هاتوا - أَن يَمْلُوا وَيَمْنُعوا
وجاء إسقاط أَن نَزِرا، فتقول في قليل من الكلام : يُوشِك زيد يقوم. وليس بمختص بالشعر، فلذلك لم يقل : شدّ؛ قال سيبويه : «وقد يجوز : يُوشِك تجيء»،
بمنزلة : عسى يجيء^(٣). وأنشد لامية بن أبي الصلت^(٤) :

(١) ديوانه ٦ ، والرواية فيه :

إذا جهل اللثيم ولم يقدر
بعض الأمر أوشك أن يصاًبا

(٢) أنسده ثعلب عن ابن الأعرابي ، انظر المجالس ٣٦٥ . والبيت في التصريح ٢٠٧/١ ، والهمع ١٣٥/٢ ، وفي العيني ١٨٧/٢ .

(٣) الكتاب ١٦٠/٣ .

(٤) ديوانه ٤٢١ . والبيت من شوامد ١٦١/٣ ، وابن يعيش ١٢٦/٧ ، والتصريح ٢٠٧/١ ، والهمع ١٣٥/٢ ، وفي العيني ١٨٧/٢ .

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مِنِيْتِي
في بعضِ غِرَّاتِهِ يوافِقُهَا

وقوله : «وبعد» متعلق باتفاقه، وهو مبتدأ خبره «نَزَرٌ»، وقدم الطرف على المصدر الموصول وهو من نوع، لكن يجيء مثلاً. ويحتمل أن يتعلق باسم فاعل حالٍ من فاعل نَزَرٌ فيكون من معمولات الخبر، فيسهل الأمر في ذلك.

وبعد فقد خالف رأيه في التسهيل في أوشك، فجعلها هنا في قسم عسى، فهى إذا عنده من أفعال مقاربة الفعل في المخيلة والرجاء. وجعلها في التسهيل في قسم كاد^(١)، فهى عنده هناك من أفعال مقاربة الفعل في الوجود. والمعنىان متباينان، والاتفاق على أنها لم يثبت لها الاستعمالات معًا، فلابد إذاً من صدق^(٢) أحد الرأيين، فإما أن يكون رأيه هنا صحيحاً فرأيه في التسهيل غير صحيح. وإنما أن يكون / بالعكس، فالاعتراض عليه وارد لامحالة.

والجواب أن مقاله هنا هو الصحيح المافق لما ذكره الناس؛ فقد ذكر الشلوبين وتلامذته ابن الصانع والأبدي ، وابن أبي الريبع : أنْ أوشك ومن قسم عسى الذي هو للمقاربة في الرجاء قال ابن الصانع والدليل على ذلك أنه تقول : عسى زيد أن يَحْجُّ، ويُوشِكُ زيداً يَحْجُّ - ولم ييرح من بلده - ولا تقول : كاد زيداً يَحْجُّ إلا وقد أشرف عليه، فلا يقال ذلك وهو ببلدة^(٣).

(١) التسهيل .٥٩

(٢) أ : «حَذَفَ».

(٣) شرح الجمل لابن الصانع ، ورقة .٢١

ويظهر من بعض المتأخرین أن أوشك من قسم الشروع كأخذ، وليس
بصحيح لما ذكر.

وقد وافق المؤلف ابنه في شرح هذا النظم على ماقاله في التسهيل، وكأنه
يفسر معنى نظمه. وهنا، ومافسرته به من أن أوشك من قسم عسى هو الأظهر
منه؛ وبيان ذلك أنه ذكر أولاً فعلين من قسمين ثم الحق بعد ذلك بكل فعل ما
أشبهه فقال : وكعسى كذا، وأردفه بآخر واخلوق وأوشك. ثم رجع إلى كاد
فقال : «ومثل كاد في الأصح كربا». فهذا المساق ظاهر جداً في أوشك من
قسم عسى دون قسم كاد، مع أن هذا التفسير موافق لكلام الناس.
فإن قيل : إن تفسير الجوهري لأوشك يؤذن بمعنى كاد؛ إذ قال : إن
معناه معنى أسرع.

قيل : ذلك ليس على حقيقته، وإلا لزم أن يكون من أفعال الشروع إذا
أخذنا بظاهر هذا التفسير، وإنما معناه المقاربة في الرجاء وفي التوقع لا في
الواقع. فالصواب إذا ما أعطاه ظاهر النظم من موافقة الناس.

ثم رجع إلى قسم كاد وما يلحق به من الأفعال فقال :

ومثل كاد في الأصح كربا

وترى أن معنى الشروع وجبا

كائنة السائق يخلي وطفق

كذا جعلت وأخذ ذات وعلق

يعنى أن كرب لاحقة بكاد ومماثلة لها في هذا الباب من جهة المعنى
والاستعمال :

أما جهة المعنى فإن كرب معناها مقاربة الفعل في الواقع لا في الرجاء

ولا في الشروع، وبذلك فسرها الجوهري فقال : «وَكَرْبُ أَنْ يَفْعُلْ كَذَا، أَىٰ : كَادْ يَفْعُلْ». وأصل الفعل من قولهم : كَرْبُ الشَّيْءِ أَىٰ : دُنَا، وَإِثَاءُ كَرْبَانِ : إِذَا كَرْبَ أَنْ يَمْتَلِئِ». وكربت الشمس، أى : دنت للغروب^(١). وهذا كلّه فِسْرٌ معنى كاد.

وأما جهة اللفظ فقد تقدّم أن كاد إنما يقعُ خبرها في الغالب فعلًا مضارعاً غير مقررٍ بأن إِلا في النادر، فبذلك كرب، فإِنك تقول : كرب زيدٌ يفعلُ دون أن قال سيبويه : «وَأَمَّا كَادَ فَإِنَّهُمْ لَا يَذْكُرُونَ فِيهَا أَنَّ»، قال : «وَكَذَلِكَ كَرْبٌ، وَمَعْنَاهُ مَا وَاحِدٌ»، تقول : كرب يفعل^(٢). وهذا من سيبويه نصٌّ على صِحَّةِ ماقال الناظم من أنَّ كرب مثل كاد في المعنى وحكم اللفظ. ويدلُّ على ذلك أيضًا من جهة السماع قول أبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب يرثى رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٣) :

وَذَاكَ أَحَقُّ مَاسَائِلَتْ عَلَيْهِ

نُفُوسُ الْقَرْفُمْ أَوْ كَرْبَتْ تِسِيلُ

فالمعنى هنا معنى كاد بلابدٍ، ومثله مما استعمل بغير أن على

المشهور في / الاستعمال قولُ الكميت^(٤) :

٣٩٣

(١) الصداح ٢١١ ، وما بين القوسين لم أجده فيه.

(٢) الكتاب ١٥٩/٣.

(٣) البيت في أسد الغابة لابن الأثير ١٤٧/١ ، والرواية فيه : كادت تسيل . وفي عيون الآخر في فنون المفارق والشمائل والسير ٢٤١/٢.

(٤) ديوانه ٢٩/٢ . والبيت في شرح الرضي على الكافية ٥٨/٢ ، والهمج ٧٨/٤ ، والهزارة ٧٨/٤ .
رواية الهمج :

وسترك قد قاربت تحمل

رواية الديوان :

وستنك قد قاربت تحمل.

وَمَا أَنْتَ أَمْ مَارسُومُ الْدِيَارِ
وَسِّيْرُوكْ قَدْ كَرِبَتْ تَكْمِلُ؟!

وأنشد المؤلف^(١):

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَهَواهُ يَنْوُبُ
حِينَ قَالَ الْوَشَاءُ : هَذِهِ غَضْبُ
وَقَدْ جَاءَ خَبْرُهَا بِأَنَّ، كَمَا أَتَى فِي خَبْرِ كَادِ. وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي زِيدِ
الْأَسْلَمِي^(٢):

سَقَاهَا نَوْءُ الْأَحْلَامِ سَجْلًا عَلَى الظَّمَا
وَقَدْ كَرِبَتْ أَعْنَاقَهَا أَنْ تَقْطُطَ
وأنشد المؤلف^(٣):

قَدْ بُرِّتَ أَوْ كَرِبَتْ أَنْ تَبُورَا
وَوْجَهُ دُخُولِ أَنْ هَنَا أَوْ عَدْمِ دُخُولِهَا قَدْ مَرَّ فِي كَادِ.
وَقَوْلُهُ : عَلَى الْأَصْحَاحِ، أَوْ : «فِي الْأَصْحَاحِ»، أَرَادَ فِي الْقَوْلِ الْأَصْحَاحُ وَالرَّأْيُ
الْأَصْوبُ - وَهَذَا مِنْهُ تَنْبِيهٌ عَلَى خَلَافِ فِي الْمَسَأَةِ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي التَّسْهِيلِ وَلَا
شَرْحَهُ، وَلَا فِي الْفَوَائِدِ، وَلَا (هُوَ^(٤) فِي الْكِتَابِ الَّتِي بِأَيْدِينَا، وَإِنَّمَا وَجَدْتُ فِي ذَلِكَ

(١) شرح التسهيل، ورقة ٧٨ . والبيت في الهمج ١٣٩/٢ ، والتصريح ٢٠٧/١ ، والعين ١٨٩/٢ .
ويُنسب إلى الكحبة العرينى، وقيل: لرجل من طرابلس.

(٢) البيت في المقرب لابن عصفور ٩٩/١ ، والتصريح ٢٠٧/١ ، والأشمونى ٢٦٢/١ .

(٣) شرح التسهيل، ورقة ٧٨ . وهو من شواهد الأشمونى ٢٦٢/١ . وبعده:
لَا رَأَيْتَ بِهَا مُثْبُرًا

ونذكر العينى ٢١٠/٢ أَنَّهُ لِلْعَجَاجِ . وَلَمْ أَجِدْهُ فِي دِيْوَانِهِ .

(٤) عن الأصل ، فـ .

ما أُلقيَ إليه :

فاما الخلاف في المعنى فإن ابن الحاجب في مقدمة النحوية جعلها من أفعال الشروع، فقال في أفعال المقاربة : هي ما يوضع لدن الخبر رجاءً أو حصولاً أو أخذًا فيه^(١). ثم لما عدّ أفعال الأخذ فيه عدّ في جملتها كرب. وهذا نص فيما قلته، وأحسب أنه ليس بمذهب اخترعه، بل هو ناقل أو أخذ بمذهب غيره. وللمخشنى عبارة تشعر بما نصّ عليه ابن الحاجب فقال في المفصل : «ومنها كرب وأخذ وجعل وطفق^(٢)». فلعل الناظم أشار إلى هذا الخلاف المعنوي.

وأما الخلاف في حكم اللفظ فإن شيخنا - رحمة الله عليه - رأيت بخطه عند هذا الموضع تنبئها على وجود الخلاف، وأن ثم من يقول : إن كرب مخالفة لكاد؛ فإن الأكثر في كاد عدم لحاق أن، وفي كرب اللاقى وعدم سينان، لامزية لأحدهما على الآخر. وهذا المذهب ظاهر - لعمري - من نص التسهيل^(٣) والفوائد للمؤلف، وما ذهب إليه هنا موافق لجمهور الناس، حيث جعلوا لحاق أن مع كرب نادرًا، والذي شرح فيه ابن الناظم هذا الموضع غير مانقدم، بل قال : ولم يذكر سيبويه في كرب إلا تجرييد خبرها من أن، لذلك قال الشيخ - يعني أباه - : «ومثل كاد في الأصح كربا^(٤)» انتهى. وكذلك بنى على أن الناظم خالف سيبويه حين لم يذكر في كرب دخول أن؛ إذ لم يحفظه، بخلاف كاد عنده فإن حكى فيها دخول أن، فكانه يقول : الأصح كون كرب أخت كاد في صحة

(١) شرح الكافية للرضي ٣٠١/٢.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٧.

(٣) نص التسهيل ٥٩ : «والتجريد مع كاد وكرب أعرف». ومنه يتضح أنه يرى بين كاد وكرب في أن الفالب تجرييد الخبر من أن ، وذلك واضح أيضا من شرحه للتسهيل ، ورقة ٧٨ .

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ١٥٧.

الوجهين، وإنْ كان أحدهما نزاراً والآخر شائعاً، لا أن تنفرد به بوجه واحدٍ وهو ترك أنْ جملة؛ لأن السماع فيها موجود بالوجه الآخر، والذي يغلب الفتن أن الناظم لم يُرِدْ هذا، لأن سيبويه لَمْ لم يسمع فيها دخولَ أنْ اقتصر على وجه واحد، لم ينف الآخر ولا تعرّض له، فجاء منْ بعده فسمع لاحقَ أنْ فاستدركه عليه، ولم يَعُدْ سيبويه مخالفًا؛ بأنه لو سمعه لنقله في كاد أختها، وإنما ينبعي أن يُنْبئُ على المخالفة أنْ لو نَفَى جواز لحاقها، ولم يفعل ذلك، فكيف يسوغ أن ينتقل عن سيبويه أنه مخالف في المسألة؟! هذا مالا ينبعي، بل لو قد نفي بناءً على عدم سماعه عنده لم يكن عن بعده حسناً إن يعده مخالفًا. وكثير من المسائل تقع في على هذا السبيل لسيبوبيه / وغيره ولا تُعدُّ من مسائل الخلاف، اللهم إلا أن يحتاج للنبي ٢٩٤ ويناضل عنه البتة فربما يسوغ للمثبت أن ينقله خلافاً، كما يحتاج للإثبات، فيصح للنافي نقله خلافاً؛ فإذاً هذه المسألة بعيد أن يَغْيِرها الناظم بالأصل. والأظهر ما تقدّم نقله عن شيخنا رحمة الله.

إلا أنه على الناظم في إحالته على كاد شيءٌ، وهو أنه حكى في كاد زيادة على الوجهين أنَّ خبرها جاء غير مضارع نادراً، وهو قد أحال في حكم كرب عليها، فاقتضى أن خبرها جاء غير مضارع أيضاً، كما اقتضى الوجه النادر في لاحقٍ، لكن ذلك غير موجود في القل، فإطلاق الإحالة غير سديد.

والجواب : أن الناظم قد نَصَّ على أن غير المضارع لا يقع في هذا الباب خبراً إلا لقاد وعسى خاصةً، وذلك حيث قال أول الباب :

... لَكَنْ تَذَرْ

غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذِينِ خَبَرْ

يعنى كاد وعسى، فخرج غيرهما عن أن يقع غير المضارع خبراً لواحدٍ من الباقي، فلم يبق ما يحيل عليه في كاد إلا الوجهان الباقيان. وهذا ظاهر.

وسؤال ثانٍ، وهو : أنه اقتصر هنا على نقل فعلين من هذا القسم، وقد عُلم أن له أفعالاً آخر لم يحكها ولا أشار إليها، وفي التسهيل ثلاثة منها، وهى :

هَلْهَلْ، وَأَوْلَى، وَأَوْشَكٌ^(١). أما أوشك فقد مر ماضيها، فبقي اثنان، وعد الشلوبيين وغيره منها : قارب.

فاما هَلْهَلْ فقال الجوهري : يقال : هَلْهَلْتُ أَدْرِكَهُ، كما يقال : كِنْتُ أَدْرِكَهُ.

وأنشد^(٢) :

هَلْهَلْتُ أَثَّارَ مَالَكَا أَوْ صِنْبَلَا

واما أَوْلَى، فتقول : أولى زيد أن يقوم، بمعنى : قارب أن يقوم. وأنشد الأصمعي^(٣) :

فَعَادَى بَيْنَ هَادِيَتِينَ مِنْهَا

وَأَوْلَى أَنْ يَزِيدَ عَلَى الْمُلَادِ

(١) التسهيل ٥٦ . وبما ثبت من هذا الباب في بعض النسخ : «الم».

(٢) البيت لزهير بن جناب القضاumi ، شاعر جاهلي ، وصدره :

لَا تَوْرُعْ فِي الْكُرَاعِ مَجِنْتُمْ

وتؤمر : أخذ في مكان وعر . والكراع : ركن من الجبل يعرض في الطريق ، وكراع كل شيء : طرفه . والهجين من الخيل : مائده بربونة من حسان عربي .

انظر الصحاح ، مادة : هَلْهَلْ ، والسان ، مادة : هَلْلَ.

(٣) الصحاح ، مادة : فلى .

أى : «قارب أن يزيد^(١)».

وأما قارب فتقول : قارب أن يفعل، كما تقول : كاد أن يفعل.

والجواب أن يقال : لعله ترك ذلك لعلة؛ فهل هل من النواد التي لا يذكرها النحوين، وهذا لاينجيه، فقد ذكر حرثى، وهى نادرة أيضاً، وأما أولى فهى محتملة أن تكون اسمًا أو فعلًا؛ قال الأصماعي في قول الشاعر^(٢) :

فَأَوْلَىٰ ثُمَّ أَوْلَىٰ ثُمَّ أَوْلَىٰ
وَهَلْ لِلَّدْرِ يَحْلِبُ مِنْ مَرَدَ؟

«معناه : قاربه ما يهلكه، أى : نزل به^(٣)». وأنشد : فعادى ... البيت.
فهذا يتحمل أن يكون تفسير معنى، لأنهم يفسرون^(٤) «أولى لك» بذلك، وهو اسم لا فعل، قال مكى^(٥) : «العرب تقول لكل من قارب الهاكة ثم أفلت منها : أولى لك، أى : كدت تهلك». فإذا ثبت هذا لم يسع إثبات ولى مع وجود هذا الاحتمال.

وأما قارب فليس منها إلا من جهة المعنى فقط، ولم يذكره سيبويه على أن من الباب، بل على موافقة المعنى^(٦)، وهو بعد ذلك فعل متعدٌ تعدى سائر الأفعال. فالصواب عدم عدّ منها.

ثم شرع في القسم الثالث، وهو قسم الشروع في الفعل فقال : «وتترك أنْ معْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا»، يعني أنَّ ما كانَ من هذه الأفعال لمعنى الشروع في

(١) الصحاح ، مادة : ولى.

(٢) في الأصل وحده : «يعبرون».

(٣) هذا المعنى المنسوب إلى مكي تجده في المعاجم ، انظر اللسان ، مادة : ولى.

(٤) قال سيبويه ١٥٧/٣ : «وتقول عَسَيْتَ أن تفعل ، فإن هنا بمزالتها في قوله : قاربت أن تفعل ، أى : قاربت ذاك».

الفِعلِ فَتَرْكُ أَنْ فِيهَا / هُوَ الْوَاجِبُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى أَخْبَارِهَا. ٣٩٥
وَهَذَا الْكَلَامُ بِيَانِ أَنَّ أَخْبَارَهَا أَفْعَالٌ مُضَارِّهُ كَمَا تَقْدِيمُ، فَتَقُولُ : جَعْلُ
زَيْدَ يَقُومُ، وَلَا تَقُولُ : جَعْلُ زَيْدَ أَنْ يَقُومَ، لِلتَّنَافِيِ الَّذِي بَيْنَ أَنْ وَهَذِهِ الْأَفْعَالِ
حَسْبَمَا تَقْدِيمُ. وَأَتَى النَّاظِمُ بِأَفْعَالٍ خَمْسَةَ :

أحداً : أنشأ، ضمَّنَه مثلاً هو قوله : «أنشاً السائق يحلو». فأنْشأ
بمعنى شرع وابتداً، ولذلك أطلق عليها أفعال الشروع، لأن ذلك معناها.
والسائق، من ساق الإبل وغيرها يسوقها سوقاً : إذا قدمها بين
يديه، ومنه قوله تعالى : (وجاءتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ^(١)).
والحادي : سائق الإبل بالغناه لها، وقد حذوت الإبل حلواً وحداء.
ومثال ذلك في الشعر ما أنشد المؤلف^(٢) :

أنشأتُ أعرُبُ عما كان مكتوماً

وأنشد الجوهرى^(٣):

أَنْشَاءُ أَسَّالِهِ : مَا يَالُ رَفِيقَتِهِ

حَتَّىٰ الْحُمُولَ فَإِنَّ الرِّكَبَ قَدْ ذَهَبَا

والثاني : طفق، يقال زيدٌ يفعلُ كذا يطفقُ طفقةً، أى جعل
يَفْعُل. منه قولُ الله تعالى : {وَطَفِقَا يَخْصِفَانْ عَلَيْهِمَا مِنْ وَدَقٍ

الآية ٢١ من سورة ق. (١)

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٧٨ . والبيت من شواهد الهمع ١٢٣/٢ . وهو مجهول القائل.

(٣) كذلك ، ولم أجده في الصحاح ، وهو في التهذيب ٢٨٢/٥ . وهو لعمرو بن أحمر ، محضرم ، شارك في مفازني الروم ، وتوفي في خلافة عثمان رضي الله عنه . والبيت في شرح المفصل لابن يعيش ٤٣٧ ، والررضي على الكافية ١٨/٣ ، والخزنة ٦/٢٥١ .

الجنة^(١)؛ قال الأخفش : وبعضهم (يقول^(٢)) : طفق - بالفتح - يطفق طفوقاً^(٣).
وأنشد المؤلف في طيق بيته لم أقيده كما أحب^(٤).

والثالث : جعل، نحو قوله : جعل زيد يقرأ، بمعنى أخذ في القراءة.

وأنشد الفارسي وغيره^(٥) :

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قَمْتُ يُثْقِلُنِي
ثُوبِي فَأَهْضَنْتُ نَهْضَ الشَّارِبِ التَّمِيلِ

وأنشده سيبويه^(٦) :

وَقَدْ جَعَلْتُ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَفْمَةِ
لِضَفْمِهِ مَا هَا يَقْرَعُ الْعَظَمَ نَابُهَا

وأنشد ابن جني^(٧) :

(١) الآية ٢٢ من سورة الأعراف.

(٢) عن الأصل.

(٣) انظر معانى القرآن للأخفش الأوسط ٢٩٦ ، والمحكم لابن سيده : ١٧٦/٦ ، واللسان ٢٢٥/١٠.

(٤) البيت في شرح التسهيل ، ورقة ٧٨ ، وهو :

طَقِّ الْخَلِّ بِقَسْنَةٍ يَلْحِي الشَّجْنِ وَنَصِيحَةُ الْلَّاهِي الْخَلِّ عَنَّاهُ.

(٥) البيت لعمرو بن أحمر الباهلي ، من قصيدة رائية ، وقافية البيت : السكر . وينسب إلى أبي حية التمري . انظر للجاحظ ٤٥٢/٦ ، والموشح ١١٨ . وهو من شواهد الرضي على الكافية ٤/٢٢٦ .

والمغني ٥٧٩ ، والتصريح ١/٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٤/١ ، والهمع ١٣٢/٢ ، ١٤٤ . وفي الخزانة ٩/٣٥٥ .

(٦) الكتاب ٣٦٥/٢ ، وهو ملخص به لقيط . والبيت من شواهد الشجري ١/٨٩ ، ٢٠١/٢ ، ٢٠١/٢ ، وابن يعيش ١٠٥/٣ ، والرضي ٤٤١/٢ ، وفي الخزانة ٥/٢٠١ .

(٧) الخصائص ٢٥٨/٢ ، وبعدة :

أَنْفَعَهُ عَنِ وَيْسِرْنِدِينِ

غير معنى هذا الرجز . وهو من شواهد المنصف ٨٦/١ ، ١١/٣ ، والمغني ٥٢٠ ، والتصريح شرح شواهد الشافية ٤٧ ، واللسان : سرد ، وغزند . وأغزندى واسرندى : علا وغلب .

قد جَعَلَ النَّعَاسُ يَغْرِيَنِي

والرابع : أخذ، كقولك : أخذ زيد يقرأ

وأما عَلِق فنحو : عَلِقَ زَيْدٌ يَقْرَأُ، بمعنى أخذ وجعل. وأنشد صاحب

الصحاح^(١) :

عَلِقَ حَوْضِي نَفَرَ مُكِبٌ

إِذَا غَ فَلَتْ غَ فَلَةٌ لِعْبٌ

قال : أى طَلاق. وأنشد المؤلف^(٢) :

أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مِنْ أَجْرَنَا

وَظَلَمُ الْجَارِ إِذْلَالُ الْجَارِ

فكلّ هذه الأفعال لا تلحقُ أخبارها أنَّ البتةَ.

وفي قوله : «كأنشأ السائق يحدُو».. إلى آخره ما يشعرُ بأنَّ ثمَّ أفعالاً

آخرَ لم يذكرها تدخلُ في هذا القسم، لأنَّه أنتي بادارة التشبّيه ولم يحصرُ. وقد

زاد في التسهيل^(٣) : طَبِيقَ، بالباء أخت التاء مكسورة، فتقول على هذا : طبق زيدَ

يقرأ. ولم يأت عليه بشاهد. وزاد : هَبَ، وقد حكاه الجوهرى^(٤) فقال : وهبَ

فلان يفعلُ كذا، كما تقول : طَبِيقَ يفعلُ. وأنشد المؤلف^(٥) :

هَبَبَتُ الْأَلْمُ الْقَلْبَ فِي طَاعَةِ الْهَوِي

(١) الصحاح ، مادة : نقر . والنقرة : واحدة النقر ، وهي طير كالعصافير حمر المناقير.

(٢) شرح التسهيل ورقة ٧٨ . وهو من شواهد الهمع ١٣٢/٢ ، والأشموني ١/٢٦٢ . وهو مجهول القائل.

(٣) التسهيل ٥٩ .

(٤) الصحاح ٢٣٦ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٧٨ . وهو من شواهد الهمع ١٣٢/٢ .

فَلَجْ، كَانَى كَنْتُ بِاللَّوْمِ مُفْرِيَا

وقوله : «كذا جعلتُ وأخذتُ وعلق». يعني أنها مثل ما تقدم من أفعال الشروع في المعنى والحكم المذكور.

ثم نذكر ما تصرف منها ومالم يتصرف، خوفاً أن تحمل كلها محلاً واحداً، ظناً أن هذه الأفعال في التصرف مثل كان وأخواتها، فيتوهم أن لها أفعالاً مضارعة، وأسماءً فاعلين، ونحو ذلك تعمل عملها، فقال في ذلك :

وَاسْتَغْمَلُوا مُضَارِعًا لِأَنْشَكَ

وَكَادَ لَا غَيْرُ، وَزَادُ وَامْوَشِكَا

حقيقة هذا الكلام أن أكثر هذه الأفعال لم تتصرف تصرف الأفعال، فلم يستعمل لها مضارع ولا أمر / ولا يبني منها اسم فاعل ولا مفعول، وإنما اقتصر بها على حالة واحدة لكن بحيث فهم منها قصد الاقتصار؛ فإن عدم استعمال المضارع والأمر وغيرهما، بمجرده لا يدل على عدم التصرف، والإلزام أن يقف في كل فعل الأفعال على السماع. وكذلك في كل اسم فاعل أو اسم مفعول. وليس الحكم كذلك، بل إذا سمعنا بعض أنواع الفعل قسنا عليه سائر الأنواع^(١)، بخلاف ما إذا فهمنا الاقتصار على ما استعمل فهذا هو الذي لا تستعمل منه إلا ما استعملته العرب. وأفعال هذا الباب من ذلك؛ فالغالب فيها عدم التصرف، إلا أنهم استعملوا المضارع وحده من فعلين منها، باسم الفعل من واحد، وذلك قول الناظم :

(١) في الأصل : «الأفعال» .

واستعملوا مضارعاً لأوشكـ

وكاد لاغـ يـر ...

يعنى أن العرب صافت لأوشك وكاد المضارع فتكلمت به على معنى المقاربة الداخلة في هذا الباب؛ فاما أوشك فإنهم قالوا : يوشك زيد أن يقوم، ويوشك أن يكون كذا. وفي الحديث : « كالرائع حول الحمى يوشك أن يقع فيه ^(١) ». وأنشد سيبويه ^(٢) :

يُوشِكُ مِنْ قَرْ مِنْ مَنِيْ تـ

فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوافِقُهـ

واستعمالهم للمضارع هنا أكثر من استعمالهم للماضى، ولذلك تجد أكثر النحوين إنما يذكره في هذا الباب مضارعاً. وأما كاد فإنهم قالوا فيه : يكاد زيد يقوم. وفي التنزيل المقدس : { يكاد سـنـا بـرـقـه يـذـهـبـ بالـأـبـصـارـ ^(٣) }، { يـكـادـ زـيـسـهـ يـُـصـيـءـ وـلـوـ لـمـ تـمـسـسـهـ نـارـ، نـورـ ^(٤) } { يـكـادـ السـمـوـاتـ يـنـفـطـرـنـ مـنـهـ ^(٥) }. وهو كثير.

واما غير هـذـي الفـعلـين فـلمـ يـسـتـعـملـ لـهـ مـضـارـعـ، كـماـ لمـ يـسـتـعـملـ لـواـحدـ مـنـهـ أـمـرـ، فـلاـ تـقـولـ : يـطـقـ زـيـدـ يـقـومـ، وـلـاـ يـجـعـلـ يـخـرـجـ، كـماـ آنـهـ لـيـقـالـ : أـوـشـكـ

(١) البخارى كتاب البيوع ، باب الحلال والحرام بين ٧٠/٣ ، ومسلم ، كتاب المساقاة ، ١٢٢٠ ، ومسند أحمد ٤/٢٧٥ ، ٢٧٧ .

(٢) تقدم البيت من قريب ، انظر : ٢٧٧

(٣) الآية ٤٢ من سورة النور .

(٤) الآية ٢٥ من سورة النور .

(٥) الآية ٥ من سورة الشورى . و (يكاد) هـكـذاـ بـالـيـاءـ فـيـ جـمـيـعـ النـسـخـ - وـهـىـ قـرـاءـةـ نـافـعـ وـالـكـسـائـىـ . انـظـرـ السـبـعـةـ . ٥٨٠ .

يازيدُ أَنْ تَقُومُ، وَلَا كَذْ تَقُومُ. وَالى ذَلِكَ أَشَارَ بِقُولِهِ : «لَغَيْرُ»، أَى إِنَّ الْمُضَارِعَ
لَا يُسْتَعْمَلُ مِنْ غَيْرِهِمَا الْبَتَّةِ.

وَقُولِهِ : «وَزَانُوا مُوشِكًا»، يَعْنِي أَنَّهُمْ زَانُوا فِي أُوشِكٍ عَلَى اسْتِعْمَالِ
الْمُضَارِعِ اسْتِعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ، فَقَالُوا نَحْنُ : زَيْدٌ مُوشِكٌ أَنْ يَقُومُ. وَمِنْهُ قُولُ
أَسَامِيَّةَ بْنِ الْحَارِثِ الْهَذَلِيِّ^(١) :

فَمِنْ مُوشِكَةِ أَرْضَنَا أَنْ تَعْوِدَ

خَلَافَ الْأَنِيسِ وَحْوَشَأَيَّابَا

وَقَالَ كَثِيرٌ^(٢) :

فَإِنَّكَ مِنْ مُوشِكَةِ أَنْ لَا تَرَاهَا

وَتَعْلُوُنَّ غَاضِرَةَ الْعَوَادِيِّ

وَأَرَادَ هَا التَّقْيِيدَ بِلَا غَيْرٍ، إِلَّا أَنَّهُ تَرَكَ لِلْعِلْمِ بِهِ، فَكَانَهُ قَالَ : وَزَانُوا فِي
أُوشِكٍ - لَغَيْرٍ - مُوشِكًا. وَاللهُ أَعْلَمُ.

(ثُمَّ قَالَ^(٣)) :

بَغْدَ عَسَى اخْلَوَقَ أُوشِكَةِ كَذِيرَةِ

غَنِيَ بِأَنَّ يَفْعَلَ عَنْ ثَانِ فُقِيَّةِ

يَعْنِي أَنَّهُ الْفَعْلُ الْمُضَارِعُ، وَهُوَ الَّذِي عَبَرَ عَنْهُ بِأَنَّ يَفْعَلَ، قَدْ يَقْعُدُ بَعْدِ
هَذِهِ الْأَفْعَالِ الْثَّلَاثَةِ، وَهِيَ عَسَى وَالْخَلُوقُ وَأُوشِكٌ، فَيَسْتَغْنُ بِهِ عَنِ الْإِتِّيَانِ

(١) ديوان الهذللين ١٩٩/٢ . والبيت في الهمع ١٣٥/٢ ، والأشموني ٢٦٤/١ ، والعيني ٢١٢/٢ .

(٢) ديوانه ٢٢١ . والبيت من شواهد التصريح ٢٠٨/١ ، والهمع ١٣٥/٢ ، والأشموني ٢٦٥/١ ،
والعيني ٢٥٠/٢ .

(٣) عن الأصل .

بالمعمول الثاني، وهو الخبر المفقود من الكلام، فتقول: عسى أن يقوم زيد،
وأخلوق أن يقوم زيد، وأوشك أن يقوم زيد.

ويعطى هذا الكلام أنْ أنْ مع الفعل في موضع رفع اسمًا لعسى،
فإن المفقود من المعمولين هو الثاني، قال، فالاول إذا غير مفقود، وإذا كان
موجوداً وليس ثم مع الفعل إلا أن الفعل، وذلك الاسم، فهما إذا في
موضع رفع الفعل، وقد قرر أن هذه الأفعال الثلاثة من النواسخ، فالرفع
على أن المرفوع اسمها، وصار لما كان في قوة الجملة وفي معناها سادساً
مسد الخبر، لأنه مذكور، وفي القرآن من هذا : {وعسى أن تكرهوا شيئاً
وهو خير لكم، وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم}^(١) أو {عسى أن يبعثك
ربك مقاماً محموداً}^(٢). ومثل ذلك يلزم في الفعلين الباقيين.

وما قاله الناظم هو أحد المذاهب الأربع في المسألة.

والثاني / : أنْ أنْ وما بعدها في موضع الرفع على الفاعلية بمنزلة ٢٩٧
قرب ودنا، فكما تقول أن يقوم زيد، ويكون «أن يقوم» فاعلاً، فكذلك هنا
إذا قلت : عسى أن يقوم. وهو في أخلوق وأوشك ظاهر.

والثالث : أنْ أنْ وما بعدها في موضع نصب المفعولية، والاسم
الظاهر بعد الفعل الفاعل، وهي بمنزلة قارب، فإذا قلت : عسى أن يقوم
زيد، أو أخلوق أن يقوم؛ فإنْ يقوم في موضع المفعول، وزيد فاعل، كأنك
قلت : قارب أن يقوم زيد، أي : القيام زيد.

وهذه المذهبان بناءً على هذه الأفعال هنا غير نواسخ، وأنْ أنْ

(١) الآية ٢١٦ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٧٩ من سورة الإسراء .

مصدرية والرابع : يتخرج على قول من جعل أن غير مصدرية، وهو أن يكون «أن يقوم» هو الخبر، وزيد هو الاسم، لك تنازعه مع فعل المقاربة الفعل الواقع خبراً، فصار بمنزلة : عسى يقوم زيد، والبناء هنا على أنها ناقصة كما كانت في الأصل.

فأماماً رأي الناظم فقد مرّ أنه إذا ثبت أن هذه الأفعال تكون ناقصاً في بعض الموضع بلا نزاع، فالإولى أن يرد سائر الموضع إلى ذلك. ونحن هنا قادرون على ردّها، فهو الذي ينبغي، فإذا أثبتت هذه الأفعال الثلاثة إلى أن الفعل وجهت بما يوجه به «حسب» إذا وقع أن الفعل في موضع مفعوليها نحو قول الله تعالى : [أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتَرَكُوا] ^(١)، قوله : [أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ شَرَكُوا] ^(٢)، وما أشبه ذلك. فلما لم تخرج «حسب» بذلك عن أن صلتها، كذلك لا تخرج عسى وأختاتها عن أصلها. ووجه ذلك في حسب ونحوها أنَّ أنَّ الفعل سداً مسدًّا الجزأين اللذين أصلُّهما المبتدأ والخبر، وإن كانوا مؤولين بمفرد؛ فإنَّ ذلك قد تضمن المبتدأ والخبر ملفوظاً بهما؛ وإذ ضمير «يُتَرَكُوا» هو المبتدأ، و«يترك» هو الخبر، والتقدير : أحسب الناس أنفسهم متrocين. فكذلك تقول : عسى أن يقوم زيد، أنْ يقوم في تأويل مفرد، وهو يتضمن الجملة، فزيد هو المبتدأ في المعنى، ويقوم الخبر. وهذا لا إشكال فيه على الجملة. قال ابن الصانع : «ما كان هذا المرفوع - يعني أنَّ الفعل - يتضمن الخبر والمخبر عنه ملفوظاً بهما، سداً مسدّهما، كما سدّ - في : أقائم أخواك؟ - المرفوع الفاعل عن الخبر؛ ألا ترى أنه يجوز على مذهب الأخفش : كان قائم أخواك، وكان ناقصة قال : «وينبغي على قياسِ قولِ سيبويه أن يجوز : ما كان قائم أخواك؛ لأن النفي

(١) الآية ٢ من سورة العنكبوت .

(٢) الآية ١٦ من سورة التوبة .

يُجُوزُ الابتداء بالنكرة، وقد اعتمد اسم الفاعل على كان». قال : «ومن هذا قولهم : ظنتُ أن زيداً قائم، فأنَّ مع بعدها في تقدير اسم مفرد، وجاز ذلك في ظنتُ، وإن كان لا يجوزُ : ظنت قيامَ زيدٍ، بالنظم إلى ذِكْرِ الخبر والمخبر عنه في الكلام خبراً ومحيراً عنه» – قال : «واحْتَرِزْ بهذا التقيد من إِلزامِ ظنتُ قيامَ زيدٍ^(١)».

هذا ماقال، وهو ظاهر كما ترى؛ إلا أن الفارسي ردَّ هذا في التذكرة، ومنعه جملة، لأنَّ أنَّ في عسى واقعة موقع الفاعل، ولا يصلح أن تقع جملة موقع الفاعل، لأن الفاعل لا يكون جملة، لأنَّ يُضْمَرُ، ويكتفى عنه، ويُشَدَّ ويجمع. ولا يجوز شيءٌ من ذلك في الجمل، ولا يجوز أن تكون أنَّ واقعة موقع الجُمْلة بعد الفعل، ولا أن تُسْدِدْ مسْدَ الجملة هنا لأنها في معنى المفرد، وفي موضع مفرد مرفوع، والإفأين مرفوع الفعل في عسى أن يقوم زيد؟ فلابدُ أن يقال / : أنَّ والفعل، وأنَّ والفعل مفرد، كما في ٣٩٨ نحو : أتعجبني أن تقوم.

فإن قيل : فقد وقعت أنَّ وأنَّ موقع الجملة في : ظنت أن يَقُومَ زيدَ، وأنَّ زيداً يَقُوم، فكذلك هنا.

فالجواب : أنهما لم يقعَا موقع البتة، وإنما وقعا موقع المفرد، وإنما سدَّ ماجرى في الصلة من ذكر الخبر والمخبر عنه في المعنى مسدَّهما، كما سدَّ الفاعل مسدَّ الخبر في : أقام الزيدان؟ فاستتفنى معه عن خبر المبتدأ، كذلك استتفنى بذكر الخبر والمخبر عنه عن أن يعُدَّ الفعل؛ قال الفارسي : ولم يقع الإفرادُ موقع الجملة في شيءٍ علمناه.

(١) انظر شرح الجمل لابن الصنائع ، ورقة ٨٢ .

هذا كلامه على بسط بعض مافيه مع تحرّي معناه، وهو كما ترى وارد ويصعبُ الجواب عنه. ولكن نجيب بأن نقول : إنَّ أَنَّ وال فعلَ وقعت في اللفظ مع عسى موقع الاسم المرفوع، فإنه مفرد في التقدير، لكن لما كان الخبر في المعنى واقعاً في صلة أَنَّ، وهو الفعل المولى لأناستغنى به عن ذكره؛ إذ لا يحتاج إليه من جهة المعنى مع وجوده، فلم يقع المفرد موقع الجملة، وإنما وقع المفرد موقع المفرد، واتفق أن ما في صلة المفرد سدَّ مسدَّ الخبر، كما اتفق الفارسيُّ معنا على أَنَّ «أَنَّ» مع ظلت واقع موقع المفرد، وسدَّ ما في صلْتِه مَسْدَ المفعولِ الثاني، وهو خبرُ المبتدأ في الأصل، فمسألة حَسِبَ نظيرة مسألة عسى، وهو مانتقدُّم ذكره، ولا يبقى بعد ذلك أشكال.

والمذهب الثاني مرجوعٌ فإنه إخراجٌ لهذه الأفعال بما ثبت فيها إلى أمر محتمل، وأيضاً فإن ذلك في غير عسى فلا يمكن في عسى لأنها غير متصرفة، ولادالة على حدث ولا زمان، فكيف تدعى [تعديـة^(١)] الفعل المتصرف وتجعل دالةً على معناه من الحدث والزمان؟ هذا خلاف المقرر فيها؛ فإنَّ جعل ذلك أمراً معنوياً لم تخرج به عسى [عن^(١)] أن تكون من النواست؛ لأنَّ الأدوات قد تتحمل معاني الأفعال الصحيحة، ولا تخرج بذلك عن حكمها المستقرَّ فيها، كلية وكأنَّ وأسماء الإشارة ونحوها.

والمذهب الثالث أيضاً، فيه ما في الثاني ويزيد محدوداً آخر، وهو أنه لو كان كما قال للزم إبرازُ الضمير مطلقاً واتصاله بعسى إذا كان ضمير مخاطب، فكنت تقول : عسيت أن تقوم، ولا يجوز على ذلك أن تقول : عسى أن تقوم، إلا

(١) عن هامش الأصل ، س .

أن هذا باطل، لقول الله تعالى : (وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم، وعَسَى أَنْ تُحِبُّو شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ^(١)). وكذلك كان يلزم الإبراز في الفعل الثاني إذا كان الاسم مثناً أو مجموعاً، فكنت تقول : عسى أن يقوما^(٢) الزيدان، وعسى أن يقوموا الزيدون. ولو أعمل الثاني لزم أن تقول : عسياً أن يقوم الزيدان، وعَسَواً أن يَقُومُ الزيدون؛ فلا يقال : عسى أن يقوم الزيدان، ولا عسى أن يقوم الزيدون. وهذا فاسدٌ، فإن العرب تقوله. وأما المذهب الرابع فلا ينبغي الحمل عليه ما وجدت عنه مندوحة. فالأولى مذهب إليه الناظم.

واعلم أنه حين بينَ أنَّ الفعل في موضع رفع بعسى أو واحدٍ / ٣٩٩ من أخواتها، أشعر ذلك بأنَّ لفظ الفعل لا يختلف بحسب اختلاف أحوال الاسم بعده، إلا بحسب ما يختلف الفعل لاختلاف فاعله فتقول : عسى أن يقوم الزيدان والزيدون، وعسى أن تقوم هند والهندان والهنديات، وكذلك : الهند، في أحد الوجهين^(٣). وعسى أيضاً لاتختلف. فالحاصلُ من كلامه من أول الباب إلى هنا يدور على مسائلتين إحداهما :

عسى زيد أن يقوم. وهذه يشترك فيها جميع أفعال الباب. والثانية : عسى أن يقوم زيد. وهذه مختصة بثلاثة الأفعال المذكورة. وذلك كله عند عدم اسم يذكر قبلها، فاما إن ذُكر اسم قبلها فإن ذلك يتفرع على هاتين المسالتين، وهو الذي قال فيه :

(١) الآية ٢١٦ من سورة البقرة .

(٢) أ ((يقوم)) . وهو خطأ .

(٣) يريد : أن يجوز أن تقول : عسى أن تقوم الهند ، ويقوم الهند . بالتنكير والتأنيث ، لأنه في تكسير .

وَجَرْدَنْ عَسَى، أَوْ ارْفَعْ مُخْنَمَراً

بِهَا إِذَا اسْمَ قَبْلَهَا قَدْ نُكِرَ

فيعنى أن عسى إذا تقدمها اسم مذكور قبلها، فلك فيها وجهان :
 أحدهما أن تُجرّد عسى - يغنى عن الضمير جملة - وتجعل «أن يفعل»
 هو المرفوع بها، وتسدّ إذ ذاك مسد المنسوب، حسبما تقدم آنفا، فتقول : زيد
 عسى أن يقوم. والزیدان المسالیتين المتقدمتی^(١) الذکر.

والوجه الثاني : أن يضمر فيها ضمير يكون مرفوعاً بها، والخبر : أن الفعل، وذلك الضمير عائد على الاسم المتقدم، فيطابقه في إفراده وتنبيه وجمعه، وتذكره وتأنيثه؛ فتقول : الزيدان عسيا أن يقروا، والزيدون عسوا أن يقوموا، وهن عست أن تقاموا، والهنдан عستا أن تقوموا، والهنداة عسینا أن يَقْمُنَ، فيكون الضمير في هذا الوجه اسم عسى، وأن الفعل الخبر، كما تقول : زيد كان يقام، والزيدان كانوا يقرون، والزيدون كانوا يقرون، ونحوه. وهذه هي المسألة الثانية من المسائلتين.

وقول الناظم : «إذا اسم قبلها قد ذُكِر»، لم يعيّن هنا حال هذا الاسم من كونه مبتدأً أو غير ذلك؛ لأن المقصود صحة إعادة الضمير عليه من عسى؛ وإذا قلت زرتُ المريض وعسى أن يفique، وجاء زيدٌ فعسى أن يقرأ . وما أشبه ذلك - [فهو^(٢)] داخل في مقتضى إطلاقه . وتخييرُ بين هذين الوجهين هو تخييرُ

(١) في الأصل : «المقدمتين الذكر» ، وقبع رفع الذكر ، لأن اسم الفاعل رافع للسببي المحلي بال ، والوجه يجر بالإضافة .

(٢) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق ، لأنه جواب إذا ، ولابد من الفاء لأنه جملة اسمية .

بين لغتين للعرب حكاهما الإمام فقال : «ويقولون عسى أن يفعل
وعسى أن يفعلوا، وعسى أن يفعل»^(١)... إلى آخر ماقال، ثم قال :
«ومن العرب من يقول : عسى، وعسى، وعسى، وعستَ وعستا،
وعسَيْنَ»^(٢)... إلى آخره.

وإذا تقرّر هذا بقى على الناظم دُرُكٌ من وجهين أو ثلاثة؛ فإنه قصر
هذا الحكم على عسى وحدها دون اخلاق وأوشك، فاقتضى أنهما غير
داخلين معها. وهذا غير مستقيم، بل هما داخلان مع عسى في الحكم؛
لأنك تقول : الزيدان أوشك أن يقوما، وأوشكَا أن يقوما، والزيدون أوشك
أن يقوموا، وأوشكوا / أن يقوموا. وكذلك التأنيث في الإفراد وغيره. . . .
وهذا منصوصٌ عليه للمؤلف وغيره. وكذلك اخلاق على القول بالحالها
بأفعال المقاربة. وقد نصَّ على ذلك في التسهيل^(٣)، فاقتصاره على عسى
إيهام يقتضى إخراج غيرها، فلو قال عَوِضاً من ذلك :

وَجَرِدَتْهُنَّ أَوْ ارْفَعْ مُضْمِنَهَا

فيعود الضمير على ثلاثة الأفعال المذكورة قبلَ - لاستقام كلامه
وجرى على ماينبغي، لكنه لم يفعل، فكان معتبراً. هذا وجه .

والثاني : أنه أتى بالمسألة قاصرة؛ فإنه قصرها على ما إذا تقدم
عسى اسمٌ، ضمير متكلم أو مخاطب فإن الوجهين سانغان، واللغتان
ثابت، فتقول : عسى أن تقوم يازيد، وعسيتَ أن تقوم، وعسى أن أقوم،

(١) الكتاب ١٥٨/٣ .

(٢) التسهيل ٦٠ .

وعسى أن أقوم. ومن ذلك في القرآن : {وعَسَىٰ أَن تَكْرُهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ} ^(١). وفي موضع آخر قال : {هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتُبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَن لَا تَقْاتِلُوا} ^(٢) ، فكان من حقه أن يأتي بالمسألة مكملة، وإلا أوهم أن الوجهين مختصان بما إذا ذكر قبل عسى اسم، وذلك غير صحيح.

والثالث : أنه نَقَصَه وجه ثالث جائز، وهو أن تتصب عسى ذلك المضرر ولارتفاعه، وذلك في لغة من يقول : عساك أن تقوم، وعسانني أن أخرج، وعساه أن يركب. وأنشد سيبويه لرؤبة ^(٣) :

يَا أَبَتَا عَلَكُمْ عَسَاكَا

وأنشد لعمران بن حطآن ^(٤) :

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا

تُنَازِعُنِي : لَعَلَى أَوْعَ سَانِي

وليس ذلك بِمَقْصُودٍ عَلَى السَّمَاعِ، بل هِيَ لِغَةُ الْعَرَبِ حَكَاهَا النَّاسُ، وَرَجُهُمْ أَنْهُمْ حَمَلُوا عَسَى مَحْمَلَ لِعْلَى، فَأَعْمَلُوهَا إِعْمَالَهَا لِمَا اجْتَمَعَتْ مَعَهَا فِي

(١) الآية ٢١٦ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٢٤٦ من سورة البقرة .

(٣) ملحقات ديوانه ١٨١، والبيت من شوامد الكتاب ٢٧٥/٤، ٢٠٧/٤، والمقتبس ٧٣/٢، والخصائص ٩٦/٢، وابن الشجري ٧٦/٢، ١٠٤، والرضي على الكافية ٤٤٧/٢ - ٤٤٨، والمفنى ١٥١، ١٥٣، ٦٩٩، والهمع ١٤٥/٢ . وفي الزخنة ٣٦٢/٥ .

(٤) شعر الخوارج ١٥٨ . والبيت من شوامد الكتاب ٢٧٥/٢، ٢٧٥/٣، والمقتبس ٧٢/٢، والخصائص ٢٥/٣، وابن يعيش ١١٨، ١٠٣، ١٢٢/٧، ١٢٢ - ١٢٠، والرضي على الكافية ٤٤٧/٢، ٤٤٧/٥ . وفي الخزانة ٣٤٩/٥ .

معنى الرجاء والإشراق، كما حملوا لعل على عسى في إدخال أنْ في الخبر، نحو لعل زيداً أنْ يقوم، كما جاء في الحديث : «ولعل بعضكم أن يكون أحن بحجه من بعض^(١)». فكان ينبغي له أن ينبئ على هذه اللغة الثالثة.

والجواب : أن^(٢) الأول لازم، لأجدُ الآن عنه جوابا.

وأما الثاني فإنه لم يحتج إلى التنبية على ما ذكر لأنَّ^(٣) داخل في مسألتي الباب الأولىين، لأنك إذا اجتزأت بأنَّ الفعل فلا إشكال، وإنْ فلا بدَّ من مبتدأ وخبر، وقد يكون ظاهراً وضميرأ، فإذا كان ضمير متكلم أو مخاطب فلا بدَّ من ذكره على إحدى اللغتين. فلما كان حكم ضمير المتكلم والمخاطب داخلاً فيما تقدم، لم يحتج إلى ذكره.

فإن قيل : فكذلك أيضاً إذا تقدم الاسمُ عسى فلا فرق، فإذا قلت : زيد عسى أنْ يقوم - ولا ضمير في عسى - فهي قد اجتزأت بأنَّ الفعل عن ذكر الخبر، وإذا كان فيها ضمير فهي لم تجتنزء بل دخلت على المبتدأ والخبر، فلم يزد تقديم الاسم شيئاً.

والجواب : أنه إن لم يزد شيئاً فقد أفهم أمراً محتاجاً إلى زواله، لأنَّ إذا تأخرَ الفعل عن الاسم، وهو يطلبُه من جهة المعنى، فالسابقُ إلى الوهم الإضمار / فيه، كقولك : زيد ضرب عمرأ، بل (هو^(٤)) الواجب في ٤٠١ مثل هذا - وكذلك قولك : زيد عسى أنْ يقوم، عسى فيه طالبةً لضمير زيد، وصالحة له، فقد يتوجه أن حكمها حكمُ سائر الأفعال في وجوب الإضمار والتزام وجه واحدٍ من الوجهين؛ فيبين أن الوجهين معاً سانغان

(١) مسلم ، كتاب الأقضية ، باب الحكم بالظاهر واللحن باللحمة ١٣٣٧ . وبالخاري ، كتاب الأقضية ، باب من قضى له بحق أخيه ٨٩/٩ ، وباب القضاء في كثير المال وقليله ٩٠/٩ - ٩١ ، برواية ((أن يكون أبلغ من بعض)).

(٢) في الأصل : ((عن الأول)).

(٣) في الأصل : ((إلا أنه)).

(٤) عن الأصل .

في المسألة ليرتفع الإيهام . والله أعلم .

وأما الثالث فالجواب عنه من وجهين ، أحدهما : أن تلك اللغة قليلة ، نصوا على ضعفها ، وضعفها من جهة السماع ، فإنها لم تكثر في الكلام ، ومن جهة القياس لإخراج عسى - وهي فعل - من بابها ، وهو باب كان إلى باب إن . والثاني : أن هذه اللغة في التحصيل راجعة إلى إحدى اللغتين المذكورتين ؛ فإن الضمير - وإن كان بلفظ المنسوب - هو في موضع رفع على رأى الأخفش^(١) ؛ فإن بعض الضمائر قد تُوضع مَوْضِعَ بعضاً ، كقولهم : ما أنا كانت . وعلى ذلك حمل بعضهم قول العرب : كن كما أنت^(٢) . فكانت في موضع جر بالكاف وممازائدة . وزعم الفراء أن من العرب من يقول : مررتُ بيَاك . وأنشد الكسائي^(٣) :

فأحسن وأجمل في أسيرك ، إِنْهُ

ضعيف ، وَلَمْ يَأْسِرْ كِيَايَاكَ أَسِرْ

ولذلك يقول الأخفش أيضاً في لولاك ولو لا ولو لا : إن الضمائر في موضع رفع ، وضعوا ضمير النصب موضع ضمير الرفع ، والباب باقٍ على أصله^(٤) ، فكذلك هنا في عسى الكاف والباء والهاء في موضع رفع ، والخبر منصوب .

(١) شرح السيرافي على الكتاب ١٥٤/٣ .

(٢) في الحديث أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - قال لأبي بكر : «أن كما أنت» ، انظر البخارى ، كتاب الصلاة ١/٧٤ ، ونتائج الفكر في النحو السهيلي ١٨٧ . وقد جعل السهيلي «ما» كافية ، وأنت مبتدأ والخبر محنون . هذا وانظر شرح الكافية للرضي ٤/٣٢٧ - ٣٢٨ .

(٣) مجالس ثعلب ١٣٣ ، والرضي على الكافية ٤/٣٢٦ ، والضرائر لابن عصفور ٢٦ ، والهمع ٤/١٩٧ ، والخزانة ١٩٤/١٠ ، ويقول البغدادى : «لم أطلع على قائله» .

(٤) شرح السيرافي على الكتاب ١٥٣/٣ .

والمسألة ذاتُ أقوالٍ ثلاثةٌ :

أحداها : أنها - أعني عسى - حُمِّلت على لعلٍ فنَصَبَتِ الاسم ورفعت الخبر^(١):

والثاني : أنها باقيةٌ على أصلها، إلا أن الضمير خيرٌ مقدم، والاسم أنْ والفعل، وهذا رأى المبرد^(٢)، والأول رأى سيبويه.

والثالث : ماتقدم للأخفش. قال المؤلف : «قولُ الأخفش هو الصحيح عندى لسلامته من عدم النظر؛ إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له؛ وذلك موجودٌ لقول الراجز^(٣) :

يَا بْنَ الزَّبِيرِ طَالَمَا عَصَيْكَا

أراد : ماعصيت، فجعل الكاف نائبة عن التاء؛ لأن نيابه غيره عنه؛ ولكنَّ العرب قد تقتصر على عساك ونحوه، فلو كان الضمير في موضع نصب لزم منه الاستفناه بفعلٍ ومنصوبه عن مرفوعه، ولأنظير لذلك، # بخلاف كونه في موضع رفع؛ فإن الاستفناه به نظيرٌ بمرفوع كاد في نحو : من تائَّ أصاب أو كاد، ومن تعجل أخطاء أو كاد^(٤). قال : «ولأن قول سيبويه يلزم منه حملُ فعلٍ على حرفٍ في العمل، ولأنظير له^(٥)». ويلزمُ المبردُ الاكتفاء بالمنصوب أيضًا في نحو: عساك

(١) انظر رأى المبرد في المقتصب ٧٢/٢ ، مع تعليق المحقق ، وشرح الكتاب للسيرااني ١٥٤/٣ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٠ . والبيت في نوادر أبي زيد ٣٤٧ ، ونسبة لراجز من حمير ، والمسائل ملزمة ١٥٨ ، وشرح الرغس على الكافية ٢/٢٦٤ ، والمفنى ١٥٣ ، والخزانة ٤٢٨/٤ . وقال البغدادي : «وهذا الشعermann مشطور السريع».

(٣) ليست في الأصل .

(٤) هذا القول في مفتني اللبيب ، عند حديثه عن حنف الخبر ٧٠٠/٢ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٠ .

تقوم - بغير أن، والإخبار باسم عين^(١) جامد عن اسم معنى، ووقوع الخبر في غير موضعه بصورة لا تجوز فيه إذا وقع موقعه: لأنك إذا قلت في عساك أن تفعل : عسى أن تفعل إياك، لم يجز، ومالم يَجُزْ في الحالة الأصلية حقيق بأن لا يجوز في الحالة الفرعية فثبت أن رأى الأخفش أولى الأقوال / بالصواب^(٢). وعند ذلك يكون قوله : عساك أن تقوم، وزيد ٤٠٢ عساه أن يخرج بمنزلة : زيد عسى أن يخرج - والضمير في عسى - غير أنه يبقى بيان هذا الاختلاف، وذلك موكول إلى نظر الناظر أو الكتب المطولة.

واعلم أن وقوع الضمير المنصوب (في^(٣)) موقع المرفوع مختص بعسى دون أخلاق وأشك: لأن عسى هي المرافقة للعل في المعنى، فعملت في اللفظ معاملتها، بخلاف الفعلين الآخرين.

ثم قال الناظم :

والفتح والكسْرُ أَجِزٌ فِي السِّينِ مِنْ

نَحْوِ عَسَيْتُ، وَأَنْتِقَا الْفَتْحِ زُكْنٌ

هذه تتمة القول في إحدى المسائلتين في هذا الباب، وهي أن الفعل المذكور الذي هو عسى، إذا أُسند إلى ضمير متكلم أو نحوه، وهو ضمير المخاطب، فإن لك في سين عسى وجهين : أحدهما : فتقول : عَسَيْتُ أَنْ أَقُومُ، مثل : عَنَّتُ.

(١) «غير جامد».

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٠ .

(٣) عن الأصل .

والثاني : الكسر، فتقول : عَسِيْتُ أَنْ أَقُومَ، مثل : نَسِيْتَ.
وكذلك ما كان نحو عَسِيْتُ أَنْ أَقُومَ، مثل : نَسِيْتَ. وكذلك ما كان نحو
عَسِيْتُ، مثل عَسِيْنَا، وعَسِيْتَ، وعَسِيْتُمَا، وعَسِيْتُمْ، وعَسِيْتُمْ في ذلك كله
الوجهان.

والضابطُ الذي أشار إليه بالمثال هو أن تُسند عسى إلى ضمير يسكن
معه آخر الفعل؛ فقوله :

من نحو هذا، إِخْبَارٌ عن كل موضع كانت فيه مسندة إلى ضمير يسكن
معه آخر الفعل، فيدخل كل مسند في التاء وحدها نحو عَسِيْتَ، أو مع غيرها
نحو عَسِيْتُمْ، أو التون : المهنّدات عَسِيْنَ، أونا نحو عَسِيْباً. فهذا كله فيه الوجهان.
وقد قرِئَ قوله تعالى : [قَالَ : هَلْ عَسِيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَنْ
لَا تُقَاتِلُوا^(١)]، وقوله : [فَهَلْ عَسِيْتُمْ إِنْ تَوَلَّتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ^(٢)]،
باليوجهين^(٣).

وقوله : «والفتح والكسر»، منصوب بـأَجْزٍ. و «في السين»، متعلقة به. و
«من نحو» متعلق باسم فاعل محنوف ثم نبه على اختيار الفتح بقوله : «وانتقا
الفتح زُكِنْ»، الانتقاء بالمدّ فقصره ضرورة، معناه : الاختيار؛ يقال : انتقيت
كذا، أى : اخترته. ومعنى زُكِنْ : علم. يريد أن اختيار الفتح هو المعروف
المعلوم. قال في الشرح : ولذلك قرأ به ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر، ولم يقرأ
بالكسر إلا نافع. وإنما كان المختار لأنّ اللغة الفاشية الشهيرة، قال مكي في

(١) الآية ٢٤٦ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٢٢ من سورة محمد .

(٣) قال ابن مجاهد في السبعة ١٨٦ : «قرأ نافع (عَسِيْتُمْ) بكسر السين في المضطعين ، وفتح السين
الباقيون .

اختصار الحجة^(١) للفارسي : « حجة من كسر أنها لغة في هذا الفعل إذا اتصل بمضمر خاصة، ويدل على ذلك ما حكاه ابن الأعرابي من قوله : هو عَسِّ بِكُذَا ، مثل : شَجَّ وَحْرٌ ، قال : فهو إذا فِعْلٌ مثل شَجِّي ». قال : « وجة من فتح أنها اللغة الفاشية المستعملة مع المضمر والمظاهر، ويقوى ذلك أنه قد أُجْمِع على فتح السين مع المظاهر، فواجب أن يكون مع المضمر كذلك؛ لأن المضمر يصيّب المظاهر ». وذكر أن قياس لغة الكسر إذا أُسند الفعل إلى ظاهر أن يكون : عَسِّي زَيْدٌ ، الكسر مثل رَضِيٌّ ، إلا أن نافعاً أخذ بالأمرتين فكسر مع المضمر وفتح مع المظاهر. وقد قال بن درستويه : إن الكسر لغة ردية شاذة.

/ فالحاصل أن سبب الاختيار لفتح وجهان : كونه اللغة الفاشية، ٤٠٣ بخلاف الكسر. وكوئه جاري على القياس لعدم اختلافه مع الظاهر والمضمر، بخلاف الكسر فإنه يختلف الأمر فيه، فيكون موجوداً مع المضمر، ولا مع كل مُضْمِنٍ، ومعهما إلى الرجوع إلى الفتح مع الظاهر. فهي لغة مضطربة في القياس. فاختياره الفتح للسماع والقياس معًا.

(١) انظر كلام أبي على في الحجة عند آية البقرة ٢٤٦ .

إِنْ وَأَخْوَاتِهَا

هذا هو النوع الرابع من نواصي الابتداء، وذلك إنَّ وَأَخْواتِهَا . وكان الأصلُ في الحرف - إذا اختُصَّ بما يدخلُ عليه من الأسماء، ولم يكن كالجزء منه، ولا شبّيها بغير المختص - أن يعملُ الجُرُّ حسبما بيَّن في الأصول. وإنما يخرج عن أصله لشَبَهِهِ بغيره، فأشبهت هذه الحروف كان وَأَخْواتِهَا من جهة طلبها للمبتدأ والخبر، واحتياصها بهما والاستفناه بهما، فلم تكن كَالْأَوْمَامُ الْأَسْتَفْتَاحِيَّتَيْنِ في عدم الاختصاص، ولا مثل لَوْلَوْلَا في عدم الاستفناه بهما عن الجواب؛ إذ كانتا امتناعِيَّتَيْنِ، وكذلك إذا المفاجأة لافتقارها إلى كلام سابق. وهذا وجه الشبه عند ابن مالك^(١).

وعند الزجاجي - رَحْمَهُ اللَّهُ - أنها أشبهت الفعل المتعدي إلى واحدٍ من خمسة أوجه:

أحدُها : أن معانيها كمعاني الأفعال من التوكيد والمنى والترجي والتبيه والاستدراك ولذلك عَمِلَتْ كَانَ - بما فيها من معنى التشبيه - عَمِلَ الفعل في نحو قول النابعة^(٢):

كَانَهُ خارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفَحَتِهِ

والثاني : أن عددها كعدد الأفعال، لأن منها ثلاثية، ورباعية، وخمسية.

(١) شرح التسهيل ، درقة ٨١ .

(٢) ديوانه ١٩ . وهو من شواهد الخصائص ٢٧٥/٢ ، وأمالى ابن الشجري ١٥٦/١ ، ٢٧٧/٢ ، والرسى على الكافية ١٠/٢ ، ١٣ ، ١٢ . وفي الخزانة ١٨٥/٣ . وجده سقُودُ شَرْبٍ تَسُوُّهُ عَنْ مُقْتَلٍ

والثالث : أن أواخرها مفتوحة كواخر الماضي.

والرابع : أنها تطلب اسمين من وجهين مختلفين، وذلك أنها تطلب الخبر، لأنها إنما سبقت لتوكيده أو تمنيه أو ترجيه أو غير ذلك من المعاني المذكورة. وتطلب المبتدأ بتوسط الخبر لأنه مطلوبه لا على اللزوم.

والخامس : أنها يتصل بها ضمير المنسوب كما يتصل بالفعل، فتقول : إنك، وإنك، وإنني كما تقول : ضربك، وضربيه، وضربني^(١).

ونقضها السهيلي كلها إلا الرابع، قال : أما اتصال الضمير المنسوب بها فلم يكن إلا بعد حصول الشبه الموجب للعمل، ولو لا ذلك لم يتصل بها، فلا فرق في ذلك بين الضمير والظاهر في أن كل واحد منها ثان عن الوجه الأول الذي أوجب لها العمل. وأما الثلاثة الباقية فموجدة في حرف ثم، ولم يوجب لها ذلك شيئاً من العمل.

هذا ما قال^(٢)، وهو في الخامس صحيح، وفي غيره غير صحيح. فتأمله.

قال شيخنا - رحمه الله - : وأجود ما يقال في ذلك - والله أعلم - : أن اختصاصها بالجملة الاسمية هو الذي أوجب لها العمل، وأما الشبه المذكور فلم يوجب لها شيئاً من العمل، وإنما أوجب تقسيم العمل على حسب الحاصل في معموليها.

ولنرجع إلى كلامه / :

(١) انظر الجمل للزجاجي ٦٥ .

(٢) انظر نتائج الفكر في النحو للسهيلي ٣٤٢ - ٣٤٣ .

لِإِنْ أَنْ لَيْتَ لَكِنْ لَعْلَنْ
 كَانَ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ
 كَإِنْ زَيْدًا عَمَالِمْ بِأَئْسِي

كُفَّهُ، وَلَكِنْ ابْنَهُ ذُو ضِيْغَفِنْ
 لِإِنْ : متعلّق بمحذف هو خبر للمبتدأ، الذي هو عكسٌ – وأراد : لِإِنْ، وأنْ،
 وليت، ولكَ، ولعلَّ، وكأنْ، فحذف العاطف على عادته.

ويعنى أنَّ هذه الأ أدوات لها من العمل في المبتدأ والخبر عكسٌ ما ثبت لكان
 فيها، وقد تقدَّم أن كان ترفع المبتدأ وتتصبَّ الخبر، فعكسُ هذا – الذي هو
 نصبُ المبتدأ ودفعُ الخبر – ثابتٌ لِإِنْ وأخواتها. والذى دلَّ على أنها تعملُ في
 المبتدأ والخبر إحالته على [عمل] كان، فقد ثبت ذلك فيها، فكذا في هذا ووجه ثبت
 عكس العمل هنا أنَّ لِإِنْ وأخواتها لَمَا ساوتَ كان في العمل، [و^(١)] أرادوا أن
 ينبعوا على فرعية العمل فيها – عكسوه، فجعلوا النصب في الاسم والرفع في
 الخبر، ليكون معها كمفعول قُدُّم وفاعلٌ آخر.

فإنْ قيل : فلِمَ لَمْ يكن مثل هذا في ما وأخواتها؟ فالجواب : أنهم أرادوا أ
 يفصلوا بين ما يشتبه الفعل ولفظه لفظُ الفِعل، وبين ما يشبه الفعل وليس
 لفظُ لفظُ الفِعل، قاله الزجاج؛ وذلك أنَّ لفظ هذه الحروف كلفظ الفعل
 لكونها ثلاثةٌ فما زاد، وكونها مفتوحةً الآخر، فأرادوا أن يفرقوا بينهما ليتبين
 الحرف من الفعل، بخلاف ما وأخواتها فإنها تميزة الألفاظ من لفظ الفِعل،
 فلم يحتاجوا إلى تفرقة. وأيضاً الفرعية فيها تظهر في جهة أخرى، وذلك في
 إبطال العمل عند تقديم الخبر ودخول إلَّا ونحو ذلك. وهذا كلُّه تعليل بعد

(١) زينا الواو ليستقيم السياق.

السماع^(١).

ولما ظهر من كلامه أن هذه الأحرف تنصب الاسم وتترفع الخبر^(٢)،
ظهرت مخالفته للكوفيين في مسائلتين:

إحداهما : ما زعموه من أن هذه الأحرف لا ترفع الخبر البتة، وإنما
اقتصر بها على عمل النصب^(٣). والدليل على صحة مقالاته الناظم أنا لم
نجد في عوامل الأسماء ما ي العمل نصباً دون رفع البتة، وقد وجدنا عمل
الجر وحده، وذلك حروف الجر، وما ي العمل الرفع وحده، وذلك الابتداء
والمبتدأ، أو الخبر، العائد على المبتدأ؛ فقولُ من قال : إن هذه الأحرف
تعمل النصب وحده - مُصَيِّرٌ إلى مالاً نظير. وهذا أبعد من قولهم في
«ما» : إنها تعملُ الرفع فقط؛ لأنَّ لما قالوه هناك نظيرًا بخلاف.

فإن قيل : إن لهذا نظيرًا أيضًا على مذهبكم، وذلك المنادى، فإنه
منصوب بيا وأخواتها، وكذلك التي لنفي الجنس عند سبيويه، هي ناصبة
غير رافعة.

فالجواب : أن المنادى ليس بمنصوب بيا لاعتذركم ولا عندنا، أما
عندكم فهو منصوب للكثرة استعمال، وأما عندنا فيفعل مقدار. فالاتفاق
على أن حرف النداء غير ناصب. وأما لا فين الاقتصار بها على النصب
مذهبًا لكم فالصحيح عند الناظم خلافه، وإن لم يكن مذهبًا لكم فبناؤكم
عليه صحيح؛ / فإن القياس على أصل يُعتقد فساده فاسد. وأيضًا ٤٠٥

(١) انظر البسيط لابن أبي الربيع . ٦٢٩ .

(٢) في جميع النسخ : «ترفع الاسم وتتصب الخبر». وقد عدل في الأصل إلى : «ترفع الخبر وتتصب
الاسم» .

(٣) هذا رأى الكوفيين . انظر الإتفاق ، المسألة ٢٢/١٧٦ - ١٨٥ .

فالخبر إذا لم يرتفع بالحروف - ولا بد له رافع - فلا يخلو أن يكون المبتدأ أو غيره، فإن كان المبتدأ لم يصح لأنَّه الآن غير مبتدأ. فإن : إن الأصل فيه المبتدأ، والأصل معتبر، لزمه أن يُعملوا الخبر في المبتدأ من تلك الجهة، أو الضمير من الخبر، وذلك لا يصح.

فإن^(١) قيل : إن الخبر إنما يعمل في المبتدأ بشرط ألا يكون عامل آخر.

قيل لهم : وكذلك دعى أنَّ المبتدأ لا ي العمل في الخبر إلا بشرط أن يكون العامل في المبتدأ الابتداء. فجوابهم على هذا نجيب به على ما قالوه.

فإن قيل : إن هذه الحروف إنما عملت بالشَّبه اتفاقاً، وإذا كان كذلك فينبغي ألا ت العمل في الخبر، لأن ذلك يؤدي إلى التسوية بين الأصل الذي هو الفعل، والفرع الذي هو الحرف.

فالجواب : أن الشَّبه هو الذي يقتضي العمل في الأمرين، وضعف الفرع موجود في جهة أخرى، وذلك في منع تقدُّم مرفوعها على منصوبها وغير ذلك من الأحكام.

وهنا أدلة أخرى من الجانبين يكفي هذا منها.

والثانية : أن الناظم من حيث قصر هذه الحروف على عمل الرفع في الخبر مع نصب المبتدأ، دل ذلك على مخالفته لمن أجاز في الخبر النصب، فاما الفراء فأجاز نصب خبر ليت وحدها، ووافقه الكسائى على ذلك فيما أنشدوه من

(١) في جميع النسخ قبل هذا : «إن قيل : إن العامل اللظى استحق العمل في المبتدأ ، فلم لم يستحق أيضا العمل في الخبر ، كما استحقت كان حسبما بيته الدليل؟». ذلك لاتقپبه سياق الكلام قبله وبعده .

قول رؤبة، وأنشده سيبويه أيضاً^(١):

يالبيت أيام الصبا رواجا

وأنشدوا أيضاً^(٢):

ليت الشباب هو الرجيع على الفتى

والشيب كان هو البديء الأول

وباقى الكوفيين أجازوا ذلك [أيضاً^(٣)] فيسائر أخوات ليت، فيجوز عندهم : إن زيداً قائماً، ولكن زيداً قائماً، وكأن زيداً قائماً، ومن حجتهم على ذلك في «إن» ما في الحديث من قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : «إن قفر جهنم لسبعين خريفاً^(٤)». وفي الشعر قول الشاعر^(٥) :

إن العاج وذ خبئة جرزا

تأكل كل ليلة قف يزرا

وقال الآخر^(٦):

(١) الكتاب ١٤٢/٢ . ولم أجده في ديوان رؤبة . وهو في شرح المفصل لابن يعيش ، ١٠٢/١ ، ١٠٤ ، ٨٤/٨ ، والمغني ٢٨٥ ، والرسن على الكافية ٤/٣٤ ، وفي الخزانة ٢٣٤/١٠ . ويقول البغدادي «والبيت الشاهد من الآيات الخمسين التي ماعرف قاتلها» .

(٢) البيت في شرح التسهيل لابن مالك ، ورقه ٨١ ، والمساعد ٣٠٧/١ ، دون نسبة .

(٣) ليس في الأصل .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقه ٨١ . والحديث في مسلم ، كتاب الإيمان ١٨٧ ، برواية : لسبعون .

(٥) البيت في شرح التسهيل لابن مالك ، ورقه ٨١ ، ونوار أبي زيد ٤٧٤ ، والهمع ١٥٦/٢ . دون نسبة . وهو من بحر السريع .

والجريدة : التي لا تبقى شيئاً في الإناء . والخبة : الخداعة .

(٦) ينسب إلى عمر بن أبي ربعة ، ولم أجده في ديوانه . وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ، ورقه ٨١ ، والمغني ٣٧ ، والهمع ١٥٦/٢ ، والأشموني ٢٦٩/١ . وفي الخزانة ١٤٤/٢ عرضاً .

إِذَا اسْنَدَ جُنْحُ اللَّيلِ فَلَتَاتِ وَلَتَكُنْ
خُطَّاكَ خِفَافًا، إِنْ حُرَاسَنَا أَسْدًا

وفي كأنَّ قولَ الشاعر^(١) :

كَانَ أَذْنِيَهُ إِذَا تَشَوَّقَ

قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفًا

وقد رَعَمَ ابنُ السَّيِّدَ أَنَّ نَصْبَ الْخَبْرِ مَعَ هَذِهِ الْأَحْرَفِ لِغَةً لِبَعْضِ
الْعَرَبِ^(٢). فَإِنْ ثَبَتَ مَا قَالَ بِغَيْرِ هَذِهِ الشَّوَاهِدِ، بِلْ بِنَقلٍ لِتَأْوِيلٍ فِيهِ، أَوْ
بِمَشَافَهَةِ لِأَهْلِهَا مِنْ غَيْرِ احْتِمَالٍ فِذَاكَ، وَلَا يَعْتَرِضُ عَلَى النَّاظِمِ لَأَنَّهَا قَلِيلَةٌ
نَادِرَةٌ، فَلَمْ يَقِيدُ بِذَكْرِهَا. وَإِنْ لَمْ يَثْبِتْ إِلَّا بِهَذِهِ الشَّوَاهِدِ فَهِيَ مُحْتَمَلَةٌ لِغَيْرِ
مَا التَّزَمَّةُ الْكُوفِيُّونَ. فَأَمَّا بَيْتُ رُؤْيَا فِي رَوَاجِعٍ فِيهِ حَالٌ، عَامِلُهَا الْخَبْرُ
الْمُحْنَوْفُ، كَانَهُ قَالَ : يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا لَنَا رَوَاجِعٌ، أَوْ أَقْبَلْتُ رَوَاجِعَ، كَمَا
قَالَ، أَنْشَدَهُ سَبِيبُوهُ^(٣) :

إِنْ مَحَلًا وَإِنْ مُرْتَحِلًا

أَى : إِنْ لَنَا كَذَا. وَأَمَّا قَوْلُهُ : لَيْتَ الشَّبَابُ هُوَ الرَّجِيعُ / . وَقَوْلُهُ : ٤٠٦
كَانَ أَذْنِيَهُ، فَقَدْ رَوَاهُ أَهْلُ الْبَصْرَةِ عَلَى الرَّفْعِ فِي الرَّجِيعِ وَمَا بَعْدِهِ. وَقَادِمَتَا
أَوْ قَلَمَا، عَلَى التَّثْنِيَةِ. وَحُذِفَتِ النُّونُ ضَرُورَةً – وَهَذَا كُلُّهُ ردُّ لِرَوَايَةِ الْعَدْلِ.

(١) هو محمد بن نجيب العمانى . والبيت فى شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨١ ، والمفنى ١٩٣ ، والرسن على الكافية ٣٢٥/٤ ، والهمع ١٥٦/٢ ، والخزانة ٢٣٧/١٠ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٢ .

(٣) الكتاب ١٤١/٢ . والبيت للأعشى ، ديوانه ٢٢٢ ، وعجزه :
وَإِنْ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَى مَهْلًا

وهو من الشواهد الشائعة فى غير كتاب ، وانتظره فى الرسنى على الكافية ٣٧٦/٤ ، والخزانة ٤٥٢/١٠ .

أو يكن الرجيع على إضمار كان؛ فإنَّ كان تُستعمل بَعْدَ هذه الأحرف كثيرة فجاز^(١) إضمارها، وقادمةً : مصوب بإضمار فعل، أى يلحقان قادمةً.

أما : إنَّ العجوز خَبَةً، فالخبر «تأكل» لا «خَبَةً». وأما : إنْ حُرَاسَنَا أَسْدًا، فعلٌ إضمار فِعلٍ أيضًا تقديره : يشبهون أَسْدًا، أو تجدهم أَسْدًا، أو نحو هذا. وأمّا الحديثُ فحمله الناظم في شرح التسهيل على أنَّ «قَفْر» مصدرٌ قَعَرَتُ الشيءَ، أى : جعلته في القعر، وبسبعين^(٢) ظرفٌ، والمعنى على هذا صحيح، والإخبار بالزمان عن المعنى جائز. وهذا كله تكليف، والوجه في هذا أنَّ يُردَّ بنوره وقلْتُه إن لم يكن له تأويل سائغٌ.

وعَدَ الناظم هذه الأحرف وهي : إنْ، وأنْ، ولَيْتَ، ولعلَّ، وكأنَّ، ولكنَّ. أمّا إنْ وأنْ فلتوكيد، وليت للتمني، ولكن للاستدراك، ولعلَّ للترجح ويدخلها معنى الإشتقاق.. وعند الأخفش قد تكون للتعليل، وعلى ذلك حَمَلَ قولَ الله - تعالى - : {لَعَلَهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى} ^(٣)، أى : ليتذكَّرُ أو يخشى ^(٤). وقال المؤلف : أنها تكون للاستفهام^(٥). وحَمَلَ على ذلك قولَ الله - تعالى - : {وَمَا يَدْرِيكَ؟ لَعَلَهُ يَزَكَّى} ^(٦) {وَقَوْلُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لبعض الاتّصارات وقد دعا به فخرج إليه مستعجلًا : لعلنا أَعْجَلَنَاكَ} ^(٧)؟، وهذا فيه نظر^(٨).

(١) في الأصل ، أ : «فباء» . والمثبت عن س ، ف .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٢ .

(٣) الآية ٤٤ من سورة طه .

(٤) معانى القرآن للأخفش ٤٠٧ .

(٥) شرح التسهيل ، ورقة ٨١ . وقد نسب هذا القول إلى الكوفيين . انظر المغني ٢٨٨/١ ، والهمج ١٥٢/٢ .

(٦) الآية ٣ من سورة عبس .

(٧) البخاري ، كتاب الوضوء ٥٦/١ ، ومسلم ، كتاب العيض ، باب إنما الماء من الماء . ٢٧٠ .

(٨) انظر عمدة القارئ ٥٨/٣ .

وكان معناها التشبيه المؤكّد، وأصلها عندم : إنْ والكاف، فقولك : كانَ
زيداً أشدَّ، أصله : إنْ زيداً كأنَّـ، لكنهم قدموا الكاف على إنْ ، ثم فتحوها
إصلاحاً للفظ، فصار الحرفان واحداً. وقد قيل : إنها تأتي للتحقيق، واستدلَّ
عليه بقول الشاعر^(١) :

فأصبح بطن مكةً مقشعراً

كأن الأرض ليس بها هشام

وعده لها ستة ذهابٌ إلى ما فعل غيره كالزجاج وغيره. والمتقدمون يعلّونها
خمسة، ويوبّ عليها سيبويه : «هذا بابُ الأحرف الخمسة». ولم يعدُ أن المفتوحة.
وكذلك فعل المبردُ وابن السراج وغيرهم^(٢) ،

لأنَّ المفتوحة فرعٌ عن المكسورة، من جهة أنها إذا وقعت موقع مفردٍ لم
يمكن أن تبقى مكسورة، لما يلزم فيها من وقوعها مبتدأً وبعدها جملة، ففتحوها
لأنَّ تصيير مقدارٍ بمفرد، ويصحّ لهم ما قصدهم من التوكيد. وقد غمز في شرح
التسهيل عَدًّا من عدّها ستة، وقال : إن ذلك لاحاجة إليه لأجل الفرعية^(٣). فكان
الأخلُقُ به أن يَعْدُها خمسة فقط. والعذر عنه أنه إنما اعتبر صورها خاصةً ولم
يعتبر الأصل، كما لم يعتبر هو ولا غيره الأصل في كأنْ، إذ أصلها إنْ والكاف،
وإلاً فلو لزم أن يعتبر أصلها لعُدَّ أربعة.

(١) هو الحارث بن خالد بن العاص ، شعره : ٩٣ . والبيت في شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨١ ،
والملحق ١٩٢ ، ولتصريح ٢١٢/١ ، والهمع ١٥٠/٢ ، واللسان ، مادة : قثم .

(٢) الكتاب ١٣١/٢ ، والمقتبس ١٠٧/٤ ، والأصول ٢٧٧/١ .

(٣) شرح التسهيل ، ورقة ٨٠ - ٨١ .

فإِنْ قيلَ : الفرقُ بَيْنَهُما أَنَّ أَصْلَ كَانْ مَنسُوخٌ، وَلَذِكَ لَمْ تَفْتَرِ
 الْكَافُ إِلَى مُتَعَلِّقٍ، بِخَلَافِ أَنَّ فَلِيسَ أَصْلَهَا مَنسُوخًا بِدَلِيلٍ جَوَازُ الْعَطْفِ
 / بَعْدَهَا عَلَى مَعْنَى الْابْتِداءِ، كَمَا يَعْطُفُ عَلَيْهِ بَعْدَ الْمَكْسُورَةِ، فَاعْتَبِرْتِ ٤٠٧
 فَرِعْيَةً أَنَّ لَوْنَ كَانَ لِذَلِكَ.

فَالجوابُ : أَنَّ اعْتَبَارَ الْابْتِداءِ فِي أَنَّ إِنَّمَا كَانَ مِنْ وَجْهِ لَوْنِ وَجْهٍ
 أَلَا تَرَى أَنَّهُ مِنْ جَهَةِ التَّأْوِيلِ بِالْمَفْرَدِ غَيْرِ مُعْتَبِرٍ، كَمَا أَنَّ التَّوْكِيدَ فِي كَانَ
 مُعْتَبِرٌ أَيْضًا، فَلِيسَ أَصْلُهَا بِمَنْسُوخٍ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، وَالَّذِي مَنَعَ مِنْ اعْتَبَارِ
 الْابْتِداءِ مَعْهَا إِنْشَاءُ التَّشْبِيهِ، فَإِنَّهُ مَعْنَى مُخَالَفٍ لِمَعْنَى الْابْتِداءِ الَّذِي هُوَ
 إِخْبَارٌ. وَأَيْضًا إِنْ كَانَ قَدْ عَدَهَا هُنَا سَتَّةَ فَقَدْ نَبَّهَ عَلَى فَرِعْيَةٍ أَنَّ بَعْدَ
 هَذَا فِي قَوْلِهِ :

وَمَمْزَ (١) إِنْ افْتَحْ لِسَدَّ مَصْنَدَرَ

سَدَهَا...

فَجَمْعُ بَيْنِ الطَّرِيقَيْنِ، طَرِيقَةُ مِنْ عَدَهَا خَمْسَةُ فَبَيْنَ فَرِعْيَةِ أَنَّ .

ثُمَّ مَثَلُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : «كَانْ زِيدًا عَالِمٌ...» إِلَى آخِرِهِ، فَأَتَى بِثَلَاثَةِ أُمَّثَلَةٍ
 لِأَحْرَفِ ثَلَاثَةَ، فَإِنْ زِيدًا عَالِمٌ، مَثَالٌ لِإِنَّ الْمَكْسُورَةِ. وَبِبَانِيَ كُفَّةٍ، مَثَالٌ
 لِلْمَفْتوحةِ. وَبِلَكْنُ ابْنَهُ نُو ضِيقَنْ مَثَالٌ لِلْكُنْ، وَتَجْرِي الْبَوَاقِي نَحْوَهَا، نَحْوُهَا :
 لَيْتْ هَذَا الْلَّيلُ شَهْرٌ، وَلَعِلْ زِيدًا قَانِمٌ، وَكَانَهُ بَدْرٌ.

وَالْكُفَّةُ، وَالْكَفُّوُ، وَالْكُفُوُءُ - عَلَى فَعُولٍ، كَذَا فِي الصَّاحِحِ (٢) -
 وَالْكَفِيُّ : النَّظِيرُ، وَالْمَصْدُرُ الْكَفَاءَةُ، بِالْفَتْحِ وَالْمَدِّ. وَيَقَالُ : فَلَانُ لَاكِفَاءَ لَهُ -

(٢) فِي جَمِيعِ النَّسْخِ : «وَكَسَرْ إِنْ» .

(٢) الصَّاحِحُ : ٦٨ .

بالكسر - وهو في الأصل مصدر، أى : لاظهير له. والضفْنُ والضفْنَةُ : الحقد، وقد ضَغَنَ عليه - بالكسر - ضَغَنَا : إذا أضمر عداوته (ثم قال^(١)) :

وَدَاعِ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي

كَلَيْتَ فِيهَا أَوْهَنْتَانَا غَيْرَ الْبَذِي

الترتيبُ الذي أشار إليه هو كونُ الاسم يلى الحرف العامل، والخبر بعد ذلك، حسبما أشار إليه في الأمثلة المذكورة، يعني أنه لا يجوز تقديم أخبار هذه الحروف عليها، فلا تقول : قائمٌ إنْ زيداً، ولا توسيطه وهو غير ظرف ولا مجرور، فلا تقول : إنْ قائم زيداً، ولا ليت صاحبُ لك عمراً، ولا إنْ يقوم زيداً. ولا ما أشبه ذلك.

وإنما لم تتقدم أخبارها عليها لعدم تصرفها، وكذلك لاتتوسط لأجل عدم التصرف في نفسها فلا تتصرف في معمولها، ولا مِرْ (آخر^(٢)) وهو أهم قصداً أو لا في إنْ عكس عمل كان، من تقديم النصب وتأخير المرفوع، فلو وسَطُوا الخبر كان ذلك بصورة ما أرانبوا الخروج عنه، فكانه عودٌ إليه، ومن سجاياهم^(٣) :

إِذَا انْصَرَفَتْ نَفْسِي عَنِ الشَّيْءِ لَمْ تَكُنْ

عَلَيْهِ بِوَجْهٍ أَخِيرَ الدَّهْرِ تُقْبَلُ

فالترموا التأخير في الخبر لذلك. وأما الظرف والمجرور فشاهما في كلام العرب أن يتسع فيهما مالا يتسع في غيرهما، فجاز التوسيط فيهما إذا وقعا

(١) عن الأصل .

(٢) ليست في ١ .

(٣) البيت لعن بن أوس ، ديوانه ٩٤ . وانظره في شرح الحماسة للمرزوقي ١١٣١ .

في هذا الباب خبرين، فلذلك استثناهما الناظم بقوله : «إِلَّا فِي الَّذِي كُلِتْ فِيهَا» .. إلى آخره، فأشار إلى أنَّ الترتيب المذكور لا يلتزم فيما كان مثل هذين المثالين، بل يجوز أن تختلف في الترتيب المذكور، فتقدم الخبر على الاسم فتقول : لَيْتْ فِيهَا غَيْرَ الْبَذِيرِ، وَلَيْتْ هُنَّا غَيْرَ الْبَذِيرِ، وَلَفَّ الْمَثَالِينَ في مثال واحد، لِفَهْمِ ذَلِكَ، وكأنه قال : رَاعٍ / الترتيب المذكور إِلَّا إِذَا كَانَ الْخَبْرُ ظَرْفًا كُلِتْ هُنَّا غَيْرَ الْبَذِيرِ، أو مَجْرُورًا كُلِتْ فِيهَا غَيْرَ الْبَذِيرِ، فإنَّ ذلك أَنْ تأتَى بِالكلام عَلَى هَذَا الوجه مِنْ تَوْسِيتِ الْخَبْرِ.

وهذا التمثيل أعطى موضع مخالفة الترتيب، لأنَّه أتى بالخبر متوضطاً بين الحرف وأسمه، فَيُتَقَيَّدُ بِمَا عَيْنَ، فلا يجوز أن يتقدم الخبر عليهما معاً فَلَا تَقُولْ : فِيهَا لَيْتْ غَيْرَ الْبَذِيرِ، وَلَا : هُنَّا لَيْتْ غَيْرَ الْبَذِيرِ، فالمثال إِذَا أعطى قيدين : قيدها في الخبر المتصرِّف فيه، وهو كونه ظرفاً أو مَجْرُورًا، وقيدها في صورة التصرف، وهو التَّوْسِيْتُ خاصَّةً. وهذا ظاهر، وأما تقديم مَعْمُولِ الخبر فلم يجر له هنا ذِكْرٌ، ولعله تركه لأنَّ ذكر في باب كان قاعدة تشمل هذا الباب وبغيره في قوله :

وَلَا يَلِي العَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبْرِ

إِلَّا إِذَا ظَرْفَا أَتَى أُوْحَرْفَ جَزْ

فَاسْتَغْنَى بذلك عن الإعادة هنا، أو ترك ذلك اتِّکالاً على القياس؛ لأنَّ العلة واحدة في الجميع.

وتقول على ما تقتضيه القاعدة : إِنَّ فِي الدَّارِ زِيدًا قَاعِدًا، وإنَّ مَكَانَكَ زِيدًا قَاعِدًا. ومنه ما أنسَدَ سَيِّبوِيَّهُ، من قول الشاعر^(١):

(١) الكتاب ١٣٣/٢ . والبيت في المغني ٦٩٣ ، وشرح الرضي على الكافية ٤٦/٤ ، والمع ١٦٠/٢ ، والخزانة ٤٥٢/٨ . وهو مجہول القائل .

فَلَا تَلْهُنِ فِيهَا فَإِنَّ بُحْبُّهَا

أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمْ بَلَاءِ لَهُ

وتقول أيضاً : إن زيداً طعامك أكل، ولا تقول : إن طعامك زيداً أكل، وما أشبه مما تقدم ذكر تمثيله.

والبَذِي : أصله البَذِي، بالهمز، إلا أنه حذف الهمزة على غير قياسٍ، أو سهلها بآيديها ياءً كالنَسِي^(١)، ثم حذفها للساكنين، ومعنى الفاحش السوء القول، وهذا التوجيه على أنه من المهموز، لأنَّه يقال : بَنُو الرَجُلُ بَذَاعَةً : إذا سَفَهَ، على مثال : بَذَعَ بَذَاعَةً وَبَذَاعَامَا^(٢).

وهي لغة، وإن جعلته البَذِي، من المعتل بالواو، فالامر أسهل، فإنه يقال : بَذَوْتُ عَلَى الْقَوْمِ وَبَذَيْتُ عَلَيْهِمْ، وَبَنُو (الرجل يبنو)^(٣) بَذَاءً لِأَغْيَرِ^(٤)، وَفَلَانْ بَذِي اللسان، وَامْرَأَةً بَذِيَّةً، وهذه اللغة الشهيرة.

وَهَمْزَ إِنْ افْتَحْ لِسَدْ مَهْنَدْ

مَسَدْهَا، وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِيرِ

مقصوده في هذا الفصل أن يُبيَّن الموضع التي تقع فيها أنَّ المفتوحة وإنَّ المكسورة؛ فإنَّ لكلَّ واحدةٍ مِنْهُما موضعاً يخصُّها، وحُكْمُاً يلزمها، وقد ظهر من هنا أنَّ الكسورة أصلٌ للمفتوحة وأنَّ المفتوحة فرعٌ عنها بقوله : «وَهَمْزَ إِنْ افْتَحْ». ولو كانت أصلاً بنفسها لقال إنَّ المفتوح تقع موقع المصدر، أو ما يعطى

(١) في الأصل : «وكالنبي» . وانظر النشر ٤٧٥/١ .

(٢) تمثيل الهمزة بالعين للدلالة على تحقيقها . وانظر هذه اللغة في التهذيب ٢٥/١٥ ، والأفعال السريستطي ١٣٣/٤ .

(٣) سقط من ١ .

(٤) في الصحاح ، مادة بنو : «وَقَدْ بَنُو الرَجُلُ يَبْنُو بَذَاءً ، وَأَصْلُهُ : بَذَاءً ، فَحَذَفَتُ الْهَاءُ» . انظر من ٢٢٧٩ .

هذا المعنى. وهذه الإشارة مقصودة له، ووجه ذلك : أنَّ الكلم مع المكسورة جملةٌ غير مؤولٍ بمفردِهِ، وأما المفتوحة فالكلام بعدها مؤولٍ بالفرد، وكونُ المنطق جملةٌ من كُلِّ وجهٍ، أو مفرداً من كُلِّ وجه، أصلٌ لكونه جملةٌ من وجهٍ أو مفرداً من وجهٍ. وأيضاً المكسورة مستغنية بمعنويتها عن زيادةٍ، والمفتوحة لا تستغنِّي عن زيادةٍ، وال مجرد من الزيادة أصلٌ للمزيد فيه. وأيضاً فإنَّ الفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلقُ به كقولك في عرفتْ أَنْكَ بَرًّا : إِنْكَ بَرًّا، ولا تصير المكسورة مفتوحةً إِلا بِرَدَّه، كقولك في إِنْكَ بَرًّا : عرفتْ أَنْكَ بَرًّا، والرجوعُ إِلَيْهِ بحذفِ / الزيادة أصلٌ ٤٠٩ للمتوصِّلِ إِلَيْهِ بِزِيادةٍ.

هذا توجيه المؤلف في الشرح^(١). واستدلَّ ابن خروفٍ على ذلك بوقوع المكسورة في موضع المفتوحة، ولاتقى المفتوحة في موضعها، تقول : ظننتُ أَنْ زيداً قائم، فإذا دخلتِ اللامُ لم يصحَّ منه إِلا المكسورة، فتقول : ظننتُ إِنْ زيداً لقائماً.

ثم قوله : «وهمزَ إِنْ افتح».. إلى آخره، يعني أنَّ الموضع إذا كان المصدرُ يسْدُّ فيه مسْدَّ إِنْ واسمها وخبرها، فافتتح همزتها، وإذا كان المصدرُ لا يسْدُّ فيه مسْدَّها فأبقيها على أصلِّها من الكسر. وفي ضمن هذين القسمين قسمٌ ثالث، أنه إذا كان الموضع محتملاً للوجهين ساغَ في إِنَّ الكسرُ والفتحُ، وقد نبه عليه بعد ذلك. وهذه قاعدة الفصل، وضابط المسألة، لكن عادتهم أن يحصروا مواضع الكسر، ومواضع الفتح، ومواضع جواز الوجهين زيادةً في البيان، ورفعاً لإشكال الحال^(٢) في

(١) شرح التسهيل، ورقة ٨٤ .

(٢) في هامش الأصل عن نسخة : «يعرض» بدل كلمة «الحال» .

بعض الموضع.

ويريد على الناظم هنا سؤال، وهو أنه علل فتح مفزة إن بسد المصدر مسدتها، وهذا يقتضي صحة وقوع المصدر موقعها، وهذا لا يطرد له في جميع ما تفتح فيه، أما أن المصدر يقع موقعها على الجملة من غير حصرٍ فصحيح، وأما أن ذلك يصح في كلّ موضع فلا؛ لأنّه تفتح بعد لو - وقد نص هو على ذلك في بابها^(١) - مع أن المصدر لا يصح في موقعها؛ فلاتقول : لو ذهاب زيد لكرمتك، وأنت تقول : لو أن زيداً ذاهب لكرمتك. فإذا ثبت هذا فإنطلاق القول في سد المصدر مسدتها مشكل.

والجواب : أن سد المصدر مسد إن صحيح باتفاق، ولذلك سميت مصدرية، والشاهد لذلك اطراوه في مواضع الفتح، غير أنّه لو اختصت بهذا الحكم - أعني بعدم النطق بالمصدر بعدها - استقباحاً لوقوع الاسم بعدها عليه؛ إذ خصوها بدخولها على الفعل، مع أن المصدر سائع في التقدير [على]^(٢) القياس، وقد جعل وقوع إن بعدها لزوماً استغناء عن وقوع المصدر بعدها فذكروا^(٣) أنهم استغنو عن : لو ذهابه، بل وأنه ذاهب. وإذا كان ذلك على الاستغناء لم يكن قادرًا في إطلاق سد المصدر مسدتها، لأنّه حاصل في القياس أو في الاستعمال. والله أعلم.

ثم أخذ في تعدد مواضع الكسر، وهو أحد الأقسام الثلاثة فقال :

(١) يريد قوله في الألقنة في فصل لو :

لكن لو أن بها قد تقترب.

وهي في الأختصاص بالفعل لأن

(٢) زينا ما بين القوسين ليستقيم السياق .

(٣) في غير الأصل : «فذكر» .

فَاكْسِرٌ فِي الْابْتِدَاءِ، وَفِي بَدْءِ صِلَةِ
 وَحَيْثُ إِنْ لِيَمِينٌ مُكْمِلَةٌ
 أُوْحِكِيتْ بِالْقَوْلِ، أُوْحَلَتْ مَحْلَنِ
 حَالٍ، كَزَرْتُهُ وَإِنِّي نُوَأْمَلُ
 وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عَلَقَانِ
 بِاللَّامِ، كَاعْلَمُ إِنَّهُ لَذُوقُنِ

قوله : «فاكسير»، أراد الكسر اللازم، بدليل أنه ذكر بعد ذلك قسماً آخر في جواز الوجهين؛ فإذا لبّد أن يكون الكسر هنا حتماً، وذكر لذلك ستة مواضع :

أحدهما : الابتداء، وهو قوله : «فاكسير في الابتداء». في الابتداء :
 معقول فاعل [هو حال^(۱)] من ضمير^(۲) إن، وحذفه للعلم به، وكانه قال :
 فاكسره كانتا في الابتداء، أي : في ابتداء الكلام إذا وقع هنالك، نحو
 / قوله : إن زيداً أخوك، وإن الله يفصل بيهم يوم القيمة، إن الله على
 كل شيء شهيد^(۳).

ووقوع إن في الابتداء تارة يكون لفظاً ومعنى، كالأمثلة المذكورة، وتارة يكون معنى لا لفظاً، ولفظ الابتداء يشمل الوجهين. ومثال ذلك إن الواقعه بعد ألا الاستفتاحية، نحو قول الله سبحانه : (ألا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ
 من لقاء رَبِّهِمْ، أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ^(۴)). هذا على تفسير المؤلف في

(۱) في غير الأصل : «فذكر».

(۲) في جميع النسخ : «من همز إن». وهو خطأ.

(۳) الآية ۱۷ من سورة الحج.

(۴) الآية ۸۴ من سورة هود.

شرح التسهيل^(١)، فإنه أدخل تحت الواقعه مبتدأه نحو : ألا إنْ زيداً قائم، وكذلك نحو : كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى^(٢). وسائل الأدوات التي يبتداً بعدها الكلام. ويحتمل أن يريد الواقعه مبتدأ لفظاً ومعنى خاصة، كأنه قال : فاكسرها إذا صدر الكلام المبتدأ بها حقيقة وحكمـاً، فإنـا إنـ فرجنا بها عن هذا إلى نحو آخر لزمنـا أمرـ يصعبـ الحـواـبـ عنهـ أوـ يـضـعـفـ :

أما أولاً فإنَّ الواقعَةَ بعْدَ إِذَا الْتِي لِلْمُفَاجَأَةِ فِيهَا وَجْهَانَ، مَعَ أَنَّ إِذَا
مِنْ أَبْوَاتِ الْإِبْتِدَاءِ، إِذَا دَخَلَتْ لَا تَغْيِيرَ مَعْنَاهُ.

وأما ثانياً فيقال: كما تدخل إن المبتدأ بها معنى للفظاً في إطلاق لفظه، فالمبتدأ بها لفظاً لا معنى آخر، نحو: أنك كريم جنتك^(٢)، أي لأنك كريم، وأيضاً يدخل له تحت المبتدأ بها معنى لفظاً نحو: عندي أنك كريم؛ فإن أنك كريم باب في الأصل التقديم، لأن المبتدأ وما قبله خبره، فيقتضى أنَّ أَنَّ في هذه الموضع كُلُّها يجب كسرها. وهو غير مستقيم، بل منها ما يجب فتحه، ومنها مافيه الوجهان؛ فالأولى أن يحمل قوله: «فاكسر في الابتدا» على أنه يريد الابتداء حقيقةً وحکماً؛ وذلك نحو: إن زيداً قائم، خاصةً.

فإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّ هَذَا الْمَحْلَ أَيْضًا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِثْلُ هَذَا الْاعْتَرَاضِ . فَسِيَّاتِي
فِي مُوْضِعِهِ بِيَانَهُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

والثاني من مواضع الكسر : مبتدأ صلة الموصول ، وذلك قوله : «وفي بدء
صلة» . ويعنى أن تقع إنْ مبتدأً بها في الصلة ، نحو قولك : أعجبني الذى إِنَّ
قائم . فالكسر هنا واجب كما وجب في الأول؛ لأنَّ الصلة لا تكون إلا جملة ، وأنَّ

(١) شرح التسهيل ، ورقة ٨٤ .

(٢) الآية ٦ من سورة العلق .

(٣) انظر الكتاب ١٢٧/٣ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٦٨٧.

المفتوحة في تأويل المفرد، والمفرد لا يقع صلةً للذى وأخواتها.

كما أنك إذا جعلتها في أول الكلم لزم الكسر، لأن المفتوحة في حكم المفرد، والمفرد لا يستقل به الكلام. ومن مثل هذا الموضع قول الله تعالى : (وَاتَّيْنَاهُ مِنَ الْكُنْزِ مَا إِنْ مَفَاتِحَهُ لَتَتَوَهُ بِالْعُصْبَةِ^(١)) .. الآية. ومن أمثلة الكتاب : «أعطيته ما إِنْ شَرَهُ خَيْرٌ مِنْ جَيْدٍ مَامَعَكَ، وَهُولَاءِ الَّذِينَ إِنْ أَحْبَبْنَاهُمْ لَا شَجَعَ مِنْ شَجَاعَنَكُمْ^(٢)».

ولأنما قال : «في بدءِ صلَةٍ، ولم يقل : في الصلة؛ لأنها إنما تكسر حتماً إذا ابتدأْتْ فإن كانت في حشوها فلا يجبُ الكسر، بل قد تكون مكسورةً نحو قولك : أعجبني الذي أبوه إنه منطلق. وتكون مفتوحة نحو : أعجبني الذي ذكرَ أنه فاضلٌ. فالفتح هنا واجب لكنَّه من صوريةِ المحلِّ بذكره، كما وجوب الكسر في : أبوه إنه منطلق، لكنَّه خبراً عن عينِ.

والثالث : أن تقع إِنْ في جوابِ القسم، وذلك قوله: «وَحِيثُ إِنْ لَيْمِينْ مُكْمِلٍ»، يريد أنها تكسرُ إذا وقعت مكملةً للقسم، وتكميله إنما هو بجوابه، فكانَه قال : وحيثُ إِنْ جوابُ القسم، وذلك نحو : والله إِنْ زيداً لقائم، وفي التنزيل : (إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا^(٣)) .. الآية، بعد قوله : (حِمْ . وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ^(٤)). وكذلك : (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ^(٥)).

(١) الآية ٧٦ من سورة القصص .

(٢) الكتاب ١٤٦/٣ .

(٣) الآية ٢ من سورة الزخرف .

(٤) الأيتان ١ ، ٢ ، من سورة الزخرف ، وسورة الدخان .

(٥) الآية ٢ من سورة الدخان .

/ ووجه ذلك أنَّ جواب القسم لا يكونُ بالفرد، وإنما يكون جملة، ٤١١
فوجب أن لا تفتح إنَّ هناك لتأولها بالفرد.

وأطلاقُ الناظم هنا مرادُ به التقييد، وذلك أنه حكم بلزوم الكسر
ولم يفرق بين أن تكون إنَّ (بعدها اللام^(١)). وكونها لا لام معها، وحكمها
مختلف، فقد قال في قسم الوجهين :

بَعْدِ إِذَا فُجَاءَ أَوْ قَسْمٌ

لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوْجَهِيْنِ ثُمِّيْنِ

فإذا جمعنا بين كلاميه صار ماهالك مقيداً لما أطلق هنا، فيكون
مراده إنَّ الواقع بعدها اللام ولا عليه من هذا؛ فإنَّ العرب تطلق في
موضع وتقيد في آخر، بناءً على أن مرادها بالطلاق ما أرادت بالمقيد.

والرابع : إذا وقعت إنَّ محكيَّةً بالقولِ، وذلك قوله: «أو حكَيت
بالقولِ»، فالضمير في حكَيت راجع إلى إنَّ، ومراده مع معموليها، ويريد
أنها إذا وقعت بعد القول محكيَّةً به وجوب الكسر أيضاً، نحو قلتُ : إنَّ
زيداً منطقاً ولا يجوز الفتح، لأنَّ الحكاية بالقول تقتضى الجملة لا المفرد،
وإنما تقتضى المفرد إذا لم يحُكَ به. ومن مثله قول الله تعالى : (قالَ : إِنِّي
عبدُ اللهِ^(٢))، (وقالَ : إِنِّي ذاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّدِيْنِ^(٣)).

وهذه العبارة التي عبر بها الناظم (عبارة^(١)) مختصرٌ حسنةٌ سليمةٌ
من النقد الذي يلزم غيره؛ فإنَّ الجزوئي وغيره يقولون هنا : وبعد القول

(١) سقط من ١ .

(٢) الآية ٣٠ من سورة مريم .

(٣) الآية ٩٦ من سورة الصافات .

المجرد من معنى الظن. وتحرزوا بذلك مما يكون القول فيه غير مجردٍ من معنى الظن، فإنه إذ ذاك يعمل كما يعمل الظن، فتكون فيه أن مفتوحة على الوجوب، لوقوعها موقع المفرد. وهذا الذي قررُوه ليس بسالم عن النقد، لأنَّ القول إذا أشربَ معنى الظن (لم^(١)) يعمِل عَمَلَ الظن مطلقاً؛ إذ من العرب من يلزم الحكاية به وإنْ أشربَ معنى الظن، حسبما يأتي في موضعه إن شاء الله؛ فلا يسوغ أنْ يستثنى القولُ المشربُ معنى الظن على الإطلاق، لاختلاف العرب فيه. فاما قول الناظم : «أو حَكِيتَ بِالقولِ» فقد أزاح الإشكال؛ لأنَّ قصد الحكاية يضبط اختلاف اللغات إلى ضابطٍ لا مَحِيد عنه؛ فإنَّ من أشربه معنى الظن فَأَعْمَلَ إذا أراد الحكاية كسر إِنْ، كما أنَّ من لم يعمِل هو قاصدَ أبداً للحكاية فيكسرها، فلا يبقى على المسألة غبارٌ. والله أعلم.

والخامس : إذا حلَّتْ إِنْ محلَّ الحال ووَقَعَتْ مَوْقِعَةً، وذلك قوله : «أو حلَّتْ محلَّ حالٍ يعني أنْ تقع مع مابعدها جملةً في موضع الحال، نحو قوله : «رُزْتَه ولَئِنِي ذُو أَمْلٍ»، أي : رُزْتَه أَمْلًا. فالمفتوحة لاتقع هنا، لأنَّ الحال بالفرد لاتصاحب الواو. ومنه في التنزيل : (كَمَا أَخْرَجَكَ رِبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ، وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارْهُونَ. يُجَادِلُونَكَ^(٢)) .. الآية. وأنشد سيبويه لكتير^(٣) :

مَا أَعْطَيَانِي وَلَا سَأَلْتَهُ مَا

إِلَّا وَأَنِّي لَهُ أَجْزَنِي كَرَمِي

(١) سقط من ا.

(٢) الآياتان ٥ ، ٦ من سورة الأنفال .

(٣) ديوانه ٢٧٣ . والبيت من شواهد الكتاب ١٤٥/٣ ، والمقتضب ٣٤٥/٢ ، والهمج ٤٤/٤ ، وفي العيني ٣٠٨/٢ .

والسادس : إذا كات بعد فعل عُلّق باللام، وذلك قوله : «وَكَسَرُوا - يعني العرب - من بَعْدِ فِعْلٍ عُلّقَ بِاللام». يريد تعليق الفعل عن عمله فيما طلبه من معمول، واللام المعلقة هي لام الابتداء، وسيأتي بيان التعليق بعد إن الله. فإذا كان الفعل مُعلقاً باللام لم يكن للفعل في إنْ عمل، فبقيت على حالها من الكسر. ومثال ذلك قوله : «أَعْلَمُ إِنَّهُ لَنُوْتَقَّى»، فاعلم : معلق باللام في قوله : لَنُوْتَقَّى؛ لأنَّ / أصلها التقديم، فما صل الكلام : ٤١٢ اعلم لهُ ذو تُقَّى، فلما دخلت إنَّ آخرُوا اللام إلى الخبر، لما سيذكر. ومن مثل ذلك في الكلام قولُ الله : (قد نَعْلَمُ إِنَّهُ لِيَحْرُثُكَ الَّذِينَ يَقُولُونَ^(١))، وقوله : (وَاللهِ يَعْلَمُ إِنَّكَ لِرَسُولِهِ، وَاللهِ يَشَهِّدُ إِنَّ الْمَنَافِقَنَ لَكَاذِبُونَ^(٢)). وم الشعر قولُ الشاعر: أنسدَه سبيوبيه^(٣) :

أَلَمْ تَرَ إِنِّي وَابْنَ أَسْنَدَ لَيْلَةً

لَنَسْرِي إِلَى نَارِيْنِ يَعْلُو سَنَاهُمَا

وَأَنْشَدَ ابن جنى في المحتسب^(٤) :

وَأَعْلَمُ إِنْ تَسْأِيمَاً وَتَرْكَا

لَامْ تَشَابِهَانِ وَلَاسَوَاءَ

فَلَوْ زَالَتِ اللام لَتَسْلَطَ الْفَعْلُ عَلَى إِنَّ فَانْفَتَحَتْ، نَحْوُ : (عَلِمَ اللَّهُ أَنْكُمْ

(١) الآية ٣٣ من سورة الأنعام .

(٢) الآية ١ من سورة المنافقون .

(٣) الكتاب ١٤٩/٣ . والبيت في الأشموني ١/٢٧٥ ، والعيني ٢/٢٢٢ ، واللسان : سنا .

(٤) المحتسب ٤٣/١ . ونسبة ابن جنى في سر الصناعة إلى أبي حزام العكلى ، وهو غالب بن الحارث . كما قال البغدادى في الخزانة ٣٣١/١٠ . والبيت من شواهد الرضى على الكافية ٣٦٠/٤ ، والمساعد ١، ٣٢٢ ، والهمج ٢/١٧٥ ، والتصريح ١/٢٢٢ ، والأشموني ١/٢٨١ .

سَتَذْكُرُونَهُنَّ^(١)، (شَهَدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ^(٢))، (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ^(٣)) .. الآية.

هذا تمام ماذكر من مواضع لزوم الكسر، وقد بقي عليه فيها ذرّة من

وجهين :

أحدهما : أن إتيانه بهذه الموضع فضلًّا غيرٌ محتاجٍ إليه؛ لأن العقد الأول كان كافياً، وذلك قوله : «وَهَمَزَ إِنْ أَفْتَحْ لَسْدَ مُصْدِرِ مَسْدُهَا» فإنه أتى به ظاهر المعنى، بينَ المأخذ. فإذا اعتبرت به الموضع كلها في الأقسام الثلاثة ظهر مايلزم فيه كُسْرٌ إنْ كَالوَاقِعَةِ مُبْتَدَأةٍ وَفِي بَدْءِ الصلةِ وَنَحْوِهِ، حَسْبَمَا فُسْرٌ، ومايسوغُ فيه الوجهان كالواقعة بعد إذا فجاءة أو قسم، أو نحو ذلك، ومايلزم فيه الفتح كالواقعة في موضع الفاعل أو المفعول أو المجرور. وإذا كان كذلك لم يكن في تعداد هذه الموضع كثيرٌ فائدة.

والثاني : على تسليم أنه ذكرها للحاجة إليها، فإنه لم يستوفِها بل نقصها موضعُ ذكرها غيره، فمنها:

أن تقع خبراً لاسم عينٍ، نحو: زيدٌ إِنْهُ قائمٌ. فالكسر هنا لازم، لأن المفتوحة في تقدير المصدر، والمصدر لا يُخْبِرُ به عن الجُنْةِ إلا على معنى الوصف، والوصف بآنَ معلوم.

ومنها : أن تقع في خبرها اللامُ نحو: إِنْ زيدًا لقائمٌ، عَدَهُ النَّاسُ موضعاً زائداً على وقوع إِنْ في الابتداء، ولم يفعلاً ذلك إِلَّا لما بينهما من المباينة.

(١) الآية ٢٢٥ من سورة البقرة .

(٢) الآية ١٨ من سورة آل عمران .

(٣) الآية ٤١ من سورة التوبه .

ومنها : أن تقع بعد ألا الاستفاحية، نحو : ألا إِخاک منطلقٌ، وفي القرآن : (أَلَا إِمْيَثُونَ صُدُورُهُمْ^(۱))، (أَلَا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِّنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ^(۲))؛ لأنَّ ألا من حروف الابتداء، فain بعدها مبتدأة في المعنى.

ومنها : أن تقع بعد كلام، نحو قول الله تعالى : (كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِئِذٍ لَّمْ حَجُّوْنَ^(۳))، (كَلَّا إِنَّهَا تَذَكِّرَةٌ^(۴))، وما أشبه ذلك، فلا تقع هنا المفتوحة لأنَّ ما بعد كلام مبتدأ ومنها : أن تقع بعد حتى الابتدائية، نحو : قام القوم حتى إِنْ زِيدًا قائمٌ؛ لا يجوز هنا فتح إِنْ لتعذر تأولها بالمصدر.

فهذه مواضع خمسة زائدة على الستة التي ذكرها، فكان عدُّه قاصراً.

والجواب عن الأول : أن مجرد الضابط المتقدم غير كافٍ في بيان المقصود، وذلك أنه ليس كلُّ ما يصح تأوله بالمصدر يكون مفتوح الهمزة عند العرب لزوماً أو جوازاً، بل قد يلزم الكسر ولا يراعى فيه صحة التأويل بالمصدر؛ ألا ترى أنَّ حتى الابتدائية قد يصح / قياساً فتح أنَّ ۴۱۲ بعدها على تأويل المصدر، ويكون خبر مبتدأ محنوف للعلم به، فتقول : أسرع القوم حتى أنهم لainامون، أي : حتى أمرهم عدم النوم. فهذا ممكن كما أمكن بعد إذا الفجائية، وفاء الجزاء، والقسم للام بعده، وما أشبه ذلك؛ إلا أنَّ العرب اقتصرت في حتى على الكسر، اعتباراً بعدم التأويل

(۱) الآية ۵ من سورة هود .

(۲) الآية ۴ من سورة فصلت .

(۳) الآية ۱۵ كمن سورة المطففين .

(۴) الآية ۱۱ من سورة عبس .

بالمصدر، ولم يقتصر في إذا وفاء الجزاء وغيرهما على ذلك. فالحاصل أن ما أمكن تقديره قياساً لا يستلزم أن يكون منطوقاً به، فثبت أنَّ معنى سدَّ المصدر أنَّ، أو عدم ذلك، كونه موجوداً في السمع كذلك، إلا أنك تقيس على مواضع الفتح أو الكسر ما كان في معناها.

والجواب عن الثاني أن يقال : إنَّ هذه الموضع قد ترجع إلى ما ذكر : أمَا نحو : زيد إِنْ قائم، فإنَّ الخبر هنا وقع جملة، فالأصلُّ الأولى جملة الخبر، وجملة الخبر في الأصل مستقلة، ووقعها خبراً عارض، وإذا كان كذلك فلم تقع إِنْ إِلا في الابتداءِ، فوجب الكسر.

وأمَا إِنْ زيداً لقائم، فهو الذي قال فيه : « وكسرو من بعد فعلٍ علقا .. باللام »، لأنَّ إِذ وقع اللام في خبرها فإنَّها أن يتقدمها فعلٌ يطلبها أولاً، فإنَّ تقدُّمُ فهو الذي قال، إذ لا يكون إِلا من أفعال التعليق، وإلا فإنَّ مكسورةً كان معها اللام أم لا. فما فعله الناظم هنا أولى من عَدُّه موضعًا ثانِيًا لوقعها في الابتداءِ، وهو كون اللام في خبرها، فإنه كلام متداخل غير مُحررٍ، وأمَا ألاً فهى كلام تدخل على الكلام لتتبَّع المخاطب لسماعه، فهي بمنزلة قولك : اسمع، أو تَبَّهُ، أو نحو ذلك، ثم يقع بعدها الكلام المبتدأ، فلما أنَّ قولك : إن زيداً قائم، بعد تتبعِ كلامٍ وإنَّ فيه في الابتداءِ فكذلك ما في معنى ذلك، وهو ألا.

وأمَا كَلَّاً فهي أداةُ زَجْرٍ عما تقدُّم من الكلام، فهي رد لهوزجر عنـه، وما بعدها مستأنف، فإنَّ بعدها في محل الابتداءِ.

وأمَا حتَّى فبمنزلة ألا، من حيث إِنْ كلُّ واحدةٍ منها يقع بعدها الكلام المبتدأ، فإنَّ بعدها واقعة في الابتداء بهذا المعنى.

وقد يُقالُ : لعلَ الناظم رأى هذه الموضعُ مما يقعُ فيها النظر، فلا تكون إِنَّ فيها من قسم المبتدأة إلا بعد تأمل، فترك التنبية عليها، اتكالاً على نظر الناظر في كتابه. والله أعلم.

ثم ذكر مواضع الوجهين فقال :

بَغْدَ إِذَا فُجَاءَ أَوْ قَسَمْ

لَا لَمْ بَغْدَهْ بِوَجْهِهِنْ نُمِيْ
مَعْ تِلْوِفَالْحَرَزَا وَذَا يَطْرِدْ

فِي نُحْوِي : خَيْرُ الْقَوْلِ أَتَى أَحْمَدْ

الوجهان هنا هما : فتح (همزة)^(١) إِنَّ وكسرها ، وذلك يكون باعتبار سدَّ المصدر مسدَّها تُفتح ، وباعتبار عدم ذلك تُكسر ، ولا يكون ذلك إِلَّا من وجهين مختلفين. وأتى لهذا القسم بأربعة مواضع : أحدها : أن تقع بعد إِذَا التي للمفاجأة نحو : مررت به فإذا إِنه عبد . يجوز في إِنَّ الكسر ، وهو الأصل ، لأنَّ إذا المفاجأة مختصة بالدخول على الجملة الاسمية ، فإذا وقعت بعدها إِنَّ فهي داخلة على جملة ، فيحتاج إلى كسرها ، كأنَّه قال : فإذا هو عبد . ويجوز الفتح ، وهو خلاف الأصل ، ولكنه / جائز ، على أن تكون أَنْ وما بعدها في موضع خَبَرٍ مبتدأً محذوف ، كأنَّه قال : فإذا أمره أنه عبد ؛ قال ٤١٤ سيبويه : « ولو قلت : مررت فإذا أنه عبد ، تريده : مررت فإذا العبودية واللقم ، كأنك قلت : مررت فإذا أمره العبودية واللقم . ثم وضعت أَنْ في

(١) سقط من ا .

هذا الموضع جاز^(١)، ومثل ذلك^(٢) ما أنسده سيبويه من قوله^(٣):

وَكُنْتُ أَرَى زِيدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا

إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَ ازِيمٌ

والثاني : بعد القسم الذي لا لام بعده، وذلك قوله : « أو قسم .. لا لام بعده ». وهو معطوف على مخوض « بعد » ، لا مخوض « إذا » ، إذ ليس القسم لفظ إذا . وقوله : « لا لام بعده » في موضع الصفة لقسم فالضمير في « بعده » عائد على القسم . ويريد القسم الذي في جوابه إن . وضمير « نُمِي » عائد على همز إن . ويعنى أن إن إذا وقعت جوابا للقسم وليس معها اللام فإن في همزها وجهين ، وهما : الكسر والفتح ودل عليهما تقدُّمهما قبل . فاما الكسر فنحو : والله إن زيداً قائم ، وأقسم إِنَّكَ كريم . وأما الفتح فنحو : أقسمتْ أَنْ زيداً قائم . ومن الأول قول الله تعالى : { حم . والكتاب المبين * إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ }^(٤) . وفي الآخر : { إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا }^(٥) . ومن الثاني قول الراجز^(٦) :

أَوْ تَخْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَالَى
أَنَّى أَبُو زَيْدًا لَكَ الْحَمْدُ بَلِي

(١) الكتاب ١٤٤/٢ .

(٢) عن س ، ف .

(٣) الكتاب ١٤٤/٣ . والبيت في المقتضب ٢٥٠/٢ ، والخصائص ٣٩٩/٢ ، وابن يعيش ٩٧/٤ ، ٦١/٨ ، والمرتضى على الكافية ٤/٢٤٤ ، والخزانة ٢٦٥/١٠ .

(٤) الآيات ١ - ٢ من سورة الدخان .

(٥) الآية ٢ من سورة الزخرف .

(٦) هورؤية ، ديوانه ١٨٨ . والبيت في شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٥ . والتصريح ٢١٩ ، والأشموني ١/٢٧٦ ، والعيني ٢/٢٢٢ .

وتحرّّرْ بقوله : « لا يَبْعَدُه » من القسم الذي بعده اللام، وتقع في خَبِيرٍ إنْ، فإنَّ هذا لا وجهين فيه، وإنما فيه وجْهٌ واحدٌ وهو الكسر، نحو قول الله تعالى : { وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنْكُ لِرَسُولِهِ }^(١) .. الآية. بل^(٢) بقوله : { قُلْ إِنِّي وَدَبِّي إِنَّهُ لِحَقٌّ }^(٣)، { فَوَرَبُ السَّمَاوَاتِ الْأَرْضَ إِنَّهُ لِحَقٌّ }^(٤) فوجْهُ الكسر أنَّ القسم إذا كان جوابه جُملةً اسميةً فلا بدُّ أنْ يتلقى – إذا كانت موجَبةً – بينَ اللام، أو بآحدهما، ولا يستغني عن واحدٍ منها. هذا هو الأصلُ، ولذلك لا تقول : والله أنت ذاهبٌ، ولو فتحت إنْ لكان بتلك المنزلة، فكان الكسر أولى. ووجه الفتح أنْ يقال : لعلَّ الفتاح على إضمار الجار^(٥) إذا قلت أقسمُ أنْكَ قائمٌ، أى : على أنْكَ قائمٌ. وكذلك يكونُ قوله :

أَقْتَحِ لِفِي بِرِّيْكَ الْعَالِيَّ

أَنْسِيْ أَبُو ذِئْبًا لِكَ الصُّبْرِيَّ

ثم يحملُ على ذلك ما كان الفعلُ فيه غير مصريحٍ به، نحو : والله إنَّ زيداً^{بِي}
قائمٌ.

وما أجاز هنا من الوجهين ليس بمذهب البصريين، وإنما هو رأيُ الكوفيين على ما حكاه ابنُ كيسان^(٦)، ونحا نحوهم الزجاجيٌّ إذ قال : « وقد أجاز بعض النحوين فتحها بعد اليمين، واختاره بعضهم على الكسر، والكسر

(١) الآية ١ من سورة المائدون .

(٢) عدلت «بل» في الأصل إلى الواو ، فاصبح النص : «وكثولك» . وهو خطأ ، إذ المؤلف قد عدل عن الاستشهاد بالآلية السابقة ، فاضرب عنها .

(٣) الآية ٥٣ من سورة يونس .

(٤) الآية ٢٣ من سورة الذاريات .

(٥) في صلب الأصل وسائر النسخ : إضمار المجرور ، والمثبت عن هامش الأصل .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٥ .

أجود وأكثر في كلام العرب، والفتح جائز قياساً^(١)، فجعل أبو القاسم
الفتح قياساً، وإن كان الأجدود الكسر.

وذهب ابن أبي الربيع مذهبة أيضاً^(٢).

فالناظم كوفيٌ في أصل المسألة وزجاجيٌ إلا أن الأجدود عند
الكوفيين الفتح، وعند الزجاجي الكسر. وأطلق الناظم القول في
جوازهما فالظاهر التساوي عنده، وإذا ذاك يكون قد اختار القول بمذهب
ثالث مخالف لما تقدم نقله، ومخالف لما رأه في شرح التسهيل من كون
الفتح غير قياسي. فاما كونه مخالف لما رأه في شرح التسهيل فاضطراب
في المذهب، وأما / مخالفته للناس فاختراع لقول لم يره أحدٌ من
النحوين، فهو مخالف للإجماع. ولا يقال : لعل قوله : «بوجهين ثم»
أراد به وجهين على الجملة، فيكون أحدهما قليلاً، فيتفق له قولان، إن
أراد أنه غير مقيس؛ إذ الفتح نادرٌ، أو يكن موافقاً للزجاجي إن أراد
أنه مقيس^(٣). وقد رأى هنا غير ما رأه في شرح التسهيل، ولا بُعد في
هذا، إذ المجتهدون مختلفون آراؤهم في الأرقان المختلفة، فيكون له قولان
هنا - لأنّا نقول : أما اختلاف القولين للعالم فممكّن في نفسه إلا أنه غير
ظاهر هنا من وجهين:

أحدهما : أن من عادته إذا كان أحد الوجهين نادراً أو شاذًا أو
قليلاً أو ينبع على القلة أو الشذوذ، أو الشياع والكثرة، وهنا لم يفعل ذلك.

(١) الجمل ٧٠ - ٧١ . وانتظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٦١ - ٤٦٠/١ ، وشرح التسهيل
لابن مالك ، ورقة ٨٥ .

(٢) انظر البسيط لابن أبي الربيع ٧٠٤ .

(٣) في س ، ف ، وها مش الأصل : «ويكون قد ...» .

والثاني : / أنه قال : « بوجهين ثمِّي » ، إنَّ نِقل عن العرب؛ فإنَّ ٤٦
 عن قياساً فلازم في الجميع، أو غير قياس فكذلك، ويُبيَّن ذلك أنه
^(١) شرك في المسألة ما بعد إذا الفجائية لقوله : « بَعْدَ إِذَا فجاءَهُ أَوْ
 قَسَمَ .. إِلَى آخِرِهِ »، وهو في إذا وجهاً جَيْدَان لاتنُورَ في أحدهما ولا
 قلة، فكذلك يلزم في القسم لا محالة وذاك يكون مخالفًا لأهل البصرة
 والكوفة معاً.

ويجاب عن ذلك أنَّ إحداث قول ثالث إذا أجمع الناس على قولين لا
 يكون خرقاً للإجماع عند جماعة من أهل الأصول، فلا عَتْبٌ عليه. والحقُّ
 أن كلامه غير مقتض لتساوي لوجهين، وإنما يقتضي قياسهما، ومعتمدُه
 في ذلك السَّماع، ولا شك أن السَّماع بذلك نادر، لكن قول الشاعر:

أَنْيَ أَبُو ذِي الْكِبِيرِ الصَّبِيُّ

قد يلحق على مذهبة^(٢) بالنشر؛ إذ لا مانع ولا ضرورة تمنع من
 الكسر، فهو بمنزلته في غير الشعر، والقياس قابل لما قال. وأيضاً
 الكوفيون قد اختاروا الفتاح على ما نقل عنهم ابن كيسان، وذلك لا يكن
 إلا مع السَّماع، لأن مالا سماع فيه - وإنما أجيزة بالقياس - لا يقال فيه
 : إنه أكثر من غيره، وقد قالوا : إنَّ الفتاح أكثر من السكر؛ فقد انتظم
 القياس مع السَّماع، وذلك ما أردنا، فلذلك - والله أعلم - اختيار
 الناظم هذا ما اختار. إلا أنَّ فيه نظراً من جهة أنَّ إطلاقه في جواز
 الوجهين في القسم اقتضى أن المفتوحة تقع جواباً للقسم مطلقاً، لأنَّه

(١) في صلب الأصل : شرط . والمثبت عن الهمامش وبقية النسخ .

(٢) تقدم التعريف بمذهب ابن مالك في الضرورة .

قال : بَعْدَهَا فُجَاءَةً أَوْ قَسْمًا ... إِلَى أَخْرَهِ، وَإِذَا وَقَعَتْ بَعْدَهُ فَذَلِكَ عَلَى
أَنَّهُ جَوابٌ لَهُ ، سَوَاءً أَكَانَ فَعْلُ الْقَسْمِ مُصْرَحًا بِهِ أَوْ غَيْرُ مُصْرَحٍ بِهِ.
وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ الْوِجْهَانِ إِنَّمَا ذَكَرَا مَعَ التَّصْرِيفِ بِالْفِعْلِ وَالْقَسْمِ، نَحْوُ
قُولِهِ :

أَوْ تَحْلِفُ فِي بِرَبِّكِ الْعَلِيِّ
أَنِّي أَبُو ذِيَّالِكِ الْمَنْبِيِّ

وَأَمَّا كَوْنُ الْفَعْلِ غَيْرُ مُصْرَحٍ بِهِ فَلَمْ يَرَ مِنْ ذَكْرٍ فِيهِ نَقْلًا، نَحْوُ
وَاللهُ أَنْكَ قَائِمٌ. وَالظَّاهِرُ الْمَنْعُ مِنَ الْفَتْحِ وَالتَّزَامِ الْكَسْرِ؛ لِأَنَّ الْمَفْتوحةَ
مُؤَوِّلَةٌ بِاسْمِ يَقْعِدُ مُبْتَدِأً، أَوْ خَبَرُ مُبْتَدِأٍ، وَالْجَمْلَةُ الْابْدَانِيَّةُ لَا تَقْعُدُ بِنَفْسِهَا
جَوابًا لِلْقَسْمِ؛ لَا تَقُولُ : وَاللهُ زَيْدٌ قَائِمٌ، فَكَذَلِكَ لَا تَقُولُ : وَاللهُ أَنْكَ قَائِمٌ؛
إِذْ هُوَ فِي تَأْوِيلٍ : وَاللهُ أَمْرَكَ الْقِيَامِ. أَمَّا جَوازُ الْفَتْحِ مَعَ التَّصْرِيفِ بِفَعْلِ
الْقَسْمِ فَظَاهِرُ عَلَى تَعْلُوِ أَنْكَ بِهِ، لَا عَلَى أَنَّهُ جَوابٌ، فَقُولُكَ : حَلْفَتُ أَنْكَ
قَائِمٌ، عَلَى تَقْدِيرٍ : حَلْفَتُ عَلَى أَنْكَ قَائِمٌ^(١). وَهَذَا بَيْنَ، فَإِطْلَاقُ النَّاظِمِ
الْقُولُ فِي جَوازِ الْوِجْهَيْنِ فِيهِ مَا تَرَى.

وَالْجَوابُ : بِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُتَأْخِرِينَ يَطْلُقُونَ الْقُولُ فِي جَوازِ الْوِجْهَيْنِ
مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ، فَكَانَ النَّاظِمُ أَتَبْعَهُمْ. وَأَيْضًا الَّذِي حُكِيَّ عَنِ الْكُوفَيْنِ
فِي الشَّرْحِ / مَمَاثِلُ مَا ذُكِرَ هُنَا مِنْ عَدَمِ التَّفْصِيلِ، وَالْمَسَالَةُ - كَمَا تَقْدِمُ ٤١٧
- إِنَّمَا تَصُحُّ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمُذَكُورِ، فَالسُّؤَالُ وَارِدٌ عَلَى الْجَمِيعِ، وَاللهُ
أَعْلَمُ.

وَيَقَالُ فِيهِ : نَمَيْتُ إِلَيْهِ الْحَدِيثَ وَنَمَوْتُهُ فَأَنَا أَنْمِيْهُ وَأَنْمُوْهُ : إِذَا رَفَعْتَهُ

(١) فِي صَلْبِ الْأَصْلِ وَسَائِرِ النَّسْخِ: مُنْطَلِقٌ . وَالمُثَبَّتُ عَنْ هَامِشِ الْأَصْلِ .

إِلَيْهِ فَتَمَّ مَبْنَىٰ مِنْ أَحَدِ الْفَعْلَيْنَ.

ثم قال : « مَعْ تِلْوِيْفَا الجَزَأِ ». هذا هو الموضع الثالث من مواضع جواز الوجهين في إنَّ. وذلك إذا كان تِلْوِيْفَا - أي : تاليًا - لفاء الجزاء، وفاء الجزاء هي الواقعية في جواب الشرط.

ومع : متعلقة باسم فاعل محنوف هو حال من الضمير في ثُمَّيْ، أي :
ثُقِّلَ إِنَّ^(١) بوجهين حالة كونه مصاحبًا إِنَّ التالى فاء الجزاء، ويريد مصاحبته في الحكم بجواز الوجهين.

يعنى أنَّ إِنَّ^(٢) إذا وقعت بعد فاء الجزاء فإن للعرب فيها وجهين أيضًا : الكسر والفتح. فالكسر نحو قول الله تعالى : {إِنَّهُ مَنْ يَتَّقَ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيِّعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ^(٣)}، وقال سبحانه : {إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِّيٌّ عَنْكُمْ^(٤)}، وهو كثير. وأما الفتح فنحو قوله : {أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يَحَادِدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ^(٥)}.. الآية. وقال تعالى : {كُتِّبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّهُ فَأَنَّهُ يُضْلَلُ^(٦)}.. الآية.

ومما قُرِئَ بالوجهين قول الله تعالى : (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرُّحْمَةَ أَنَّهُ مِنْ عَمَلِكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ^(٧)). فقرأ

(١) انظر الصبان على الأشموني ٢٧٥/١ .

(٢) في الأصل ، أ : «يعنى أن وأن» . والمثبت عن س ، ف .

(٣) الآية ٩٠ من سورة يورسف .

(٤) الآية ٧ من سورة الزمر .

(٥) الآية ٦٣ من سورة التوبية .

(٦) الآية ٤ من سورة الحج .

(٧) الآية ٤٤ من سورة الأنعام .

نافعٌ وغيرهٍ - إلا عاصمًا وابن عامرٍ - بكسر إنَّ بعد الفاء، وقرأ عاصم وابن عامر بفتحها. ووجه الفتح أن يكون ما بعد الفاء في تقدير مصدر مرفوع بالابتداء، والخبر محنوف منوى التقاديم، أي : فله أنه غفورٌ رحيم، أي : فله غفرانُ الله ورحمته. ويجوز أن يكون المحنوف المبتدأ، تقديره : فأمْرُه أنه غفورٌ رحيم. وهذا النحو يجري سائر ماذكر من الشواهد.

وأما الكسر فلا يحتاج إلى تكليف شيءٍ من ذلك؛ لأنَّ ما بعد الفاء حكمه الابتداء؛ قال الفارسي : ومن ثمْ حُمل قوله : (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ^(١))، على أنَّ بعد الفاء مبتدأ محنوفاً، أي : فهو ينتقم الله منه^(٢).

فإن قيل : هذا الإطلاقُ من الناظم غيرُ مستقيم؛ وذلك لأنَّ الشاهد عليه إنما جاء مع تقدِّمَ أنَّ المفتوحة، كما مرَّ في الأمثلة، وأنَّ بعد الفاء (في الأمثلة^(٣)) يحتمل وجهين : أحدهما ما تقدِّمَ من كونها خبراً أو مبتدأ، والثاني : أنَّ يكون تكريراً لأنَّ المتقدمة، إما توكيداً مجرداً - وهو مذهب الفراء والمبرد وغيرهما - وإما بدلاً على جهة التاكيد من الأولى. والمعنى في القولين واحدٌ إلا أنَّ العبارة مختلف، والأظهر من سببويه هذا الثاني، وهو أنَّ تكون الثانية بدلاً من الأولى، كقوله تعالى : (أَيُعْدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مُتُّمْ وَكُنْتُمْ ثُرَاباً وَعِظَاماً أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ^(٤))، لأنَّ المعنى : أَيُعْدُكُمْ أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ إِذَا مُتُّمْ، لكنَّ قدَّمتَ أنَّ الأولى وما بعدها من الظرف ليعلم بعد أيَّ شيءٍ الإخراج. هذا معنى تعلييل سببويه^(٥).

(١) الآية ٩٥ من سورة المائدة .

(٢) انظر البحر المحيط ٤/٢٢ .

(٣) ليس في أ .

(٤) الآية ٢٥ من سورة المؤمنون .

(٥) الكتاب ٣/١٢٢ - ١٢٣ .

ثم قال : «زعم الخليل - رحمة الله - أن مثل ذلك قوله تعالى : / ألم ٤١٨
 يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يَحَادِدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارُ جَهَنَّمَ^(١) ». فظاهر هذا الحمل
 على التكرير / قال السيرافي : «ولو لم تكن مكررة لكسرت، لأنها في ٤١٩
 موضع ابتداء بعد الفاء^(٢) ». فإذا كان كذلك لم يكن في فتحها بعد الفاء
 في هذه الموضع شاهد على فتحتها بعد الفاء مطلقاً، ولابد أن يثبت من
 كلام العرب مثل : من تكريمني فأنى أكرمك. وهذا ربما لاتجده، وإذا كان
 معدوماً كان الناظم غير صحيح، لاقتضائه جواز : من يكرمني فأنى
 أكرمه.

فالجواب : أن الناظم جرى في هذا الكلام على طريقة (أبي^(٣))
 الحسن الأخفش في الآية، من تعين الاحتمال الأول، أن يكون ما بعد الفاء
 محمولاً على الابتداء والخبر، كما مر تفسيره، وتكون هذه الآيات مثل قول
 الله تعالى : {وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا^(٤)} تقديره :
 أمرهم جزاء سيئة، أو جزاهم. وكذلك قوله : {قلنا^(٥): يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِمَّا
 أَنْ تُعَذَّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا^(٦)}، أي : إما أمرهم كذا وإما أمرهم
 كذا. وهو في الكلام كثير. وهذا الذي قاله الأخفش ارتضاه ابن خروف،
 وقال : إذا حمل على هذا صلح اللفظ والمعنى، قال : لا وجه للتاكيد في
 الآية ولا للبدل. وتأول كلام سيبويه على هذا المعنى، وأن قوله : «وزعم

(١) الكتاب ١٣٣/٣.

(٢) شرح السيرافي ٢٨٧٣ ، ونصه : «ولو أنها مكررة ...» .

(٣) سقط من ١ .

(٤) الآية ٣٧ من سورة يونس .

(٥) في جميع النسخ : «قالوا» . وصواب الآية ما أثبتناه .

(٦) الآية ٨٦ من سورة الكهف .

الخليل أنَّ مثل ذلك» ي يريدُ به مثل قوله : قد علمت زيداً أبوه خيراً منك، وقد رأيت زيداً يقول أبوه ذاك^(١) – قوله تعالى : {أَلَمْ يَعْلَمُوا}.. الآية، يشير إلى المسائل التي يبتدا فيها، لا إلى أنها على التأكيد ولا البدل. فعلى هذه الطريقة تكون الآيات شواهد على جواز نحو : من يكرمني فأنى أكرمه، على معنى : فأمرني أنى أكرمه، أو فله أنى أكرمه، أو ما أشبه ذلك. ويظهر أنَّ هذه الطريقة أولى، لوجود نظائرها في كلام العرب، ولأنَّ البدل والتأكيد لا يكونان جواباً، وقد وقع ذلك الجواب على الطريقة الأخرى. فما ارتضى الناظم أحسنُ في القياس الصناعي، وبه يصحُّ الإطلاق في القاعدة.

ثم قال : «وذا يطرد»، ذا : إشارة إلى الحكم المذكور، وهو جواز الوجهين في إنَّ، ويطرد معناه : يجري قياساً لا ينكسر، وأصله من قولهم : اطُرد الخبر أو الشر : إذا اتبَعَ بعضاً، وجرى من غير توقفٍ، وقولهم : اطُرد الأمر : إذا جرى واستقام، واطُرد النهر : جرى.

يقول : وهذا الحكم يجري فيما [كان]^(٢) نحو قولهم : خير القول إنَّ أَحْمَدُ، وهو الرابع من مواضع جواز الوجهين، فيجوز، فيجوز لك في إنَّ الفتح فتقول : خير القول إنَّ أَحْمَدُ الله، على تقدير المصور، أى : خير القول حمد الله. ويصدق في هذا الوجه على كلَّ حمد، بائي عبارة كان. ويجوز الكسر فتقول : خير القول إنَّ أَحْمَدَ الله، على تقدير : خير القول هذا القول المعين المفتح بإنِّي. فهو في التقدير على ما هو في اللفظ ولا تصدقُ هذه العبارة إلا على الحمد بهذا اللفظ المذكور. ومثل ذلك ما مثل به سيبويه حيث قال : «وتقول : أول ما

(١) الكتاب ١٣٢/٣ .

(٢) زيادة يستقيم بها السياق .

أقولُ إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ، كَائِنَ قَلْتَ : أَوْلُ مَا أَقُولُ الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَأَنْ فِي مَوْضِعِهِ^(١) . قَالَ : «وَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَحْكِي قَلْتَ : أَوْلُ مَا أَقُولُ : إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ^(٢) ». يَعْنِي بِالْحَكَايَةِ الْحَمْلُ عَلَى الْابْتِداَءِ . وَمِثْلُهُ : كَلَامُ زِيدٍ إِنَّهُ يَقُولُ كَذَا كَذَا، وَجَوَابُهُ إِنْ زِيدًا فِي الدَّارِ، وَسُؤَالٌ إِنِّي أَسْأَلُ اللَّهَ كَذَا وَكَذَا، وَخَبْرٌ عَنْ حَالِ زِيدٍ إِنَّهُ مُتَكَبِّرٌ . وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ.

وَقَيْدُ مَثَالِهِ الْمَسَأَةُ بِشَرْطٍ لَبِدَّ مِنْهُ وَهُوَ : أَنْ يَكُونَ أَوْلُ الْكَلَامِ مَا يَقْتَضِي الْحَكَايَةِ، وَذَلِكَ الْقَوْلُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ، فَلَذِكَ قَالَ : «فِي نَحْوِ خَيْرِ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ^(٣) »، وَالْقَوْلُ يَقْتَضِي الْحَكَايَةَ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ سَاعَ إِجْرَاؤهُ عَلَى الْحَكَايَةِ، وَسَاعَ إِجْرَاؤهُ عَلَى غَيْرِ الْحَكَايَةِ، وَمِنْ ثُمَّ جَازَ الْوِجْهَانِ فِي إِنْ هَذِهِ.

وَلَا حَصَرَ مَوَاضِعَ الْقَسْمَيْنِ وَاسْتَوْفَى عَدْهُما، دَلِيلُ كَلَامِهِ عَلَى أَنَّ مَاعِدَّا ذَلِكَ فَمِنْ فِيهِ مَفْتُوحَةٌ، وَهُوَ الْقَسْمُ الْثَالِثُ مِنْ أَقْسَامِ إِنْ، فَلَمْ يَحْتَاجْ إِلَى تَكْلُفِ عَدْهُما.

وَقَدْ ذَكَرَ النَّاسُ لِفَتْحِهَا عَشْرَ مَوَاضِعَ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَقْعُدْ فَاعِلَةً، أَيْ : مُؤَوْلَةٌ مَعَ مَعْوَلِيهَا بِالْفَاعِلِ، لَأَنَّهَا مَصْدِرِيَّةٌ، نَحْوُ : أَعْجَبْنِي أَنْكَ مَنْتَلِقٌ، لَأَنَّهَا فِي تَقْدِيرٍ : أَعْجَبْنِي اِنْتَلِاقُكَ.

وَالثَّانِي : أَنْ تَقْعُدْ مَفْعُولَةً نَحْوُ : كَرْهْتُ أَنْكَ قَائِمٌ، تَقْدِيرُهُ : كَرْهْتُ قِيَامِكَ .
وَالثَّالِثُ : أَنْ تَقْعُدْ مَجْرُورَةً لِفَظًا، نَحْوُ : عَجَبْتُ مِنْ أَنْكَ مَنْتَلِقٌ، أَوْ تَقْدِيرًا
نَحْوُ : [وَإِنْ الْمَسَاجِدُ لِلَّهِ فَلَمْ تَدْعُوا] .. الْآيَةُ^(٤) : وَلَكِنْ الْمَسَاجِدُ لِلَّهِ .

وَالرَّابِعُ : أَنْ تَقْعُدْ مُبْتَدَأَةً، نَحْوُ : عِنْدِي أَنْكَ مَنْتَلِقٌ .

(١) الكتاب / ٣ / ١٤٣ .

(٢) نفسه .

(٣) بعده في أَبْيَاضٍ ثُمَّ كَلْمَةُ «قَوْلٌ» . وَالْكَلَامُ تَامٌ ، وَلَا يَقْتَضِي لِهَذِهِ الْكَلْمَةِ .

(٤) سقط من أَ .

والخامس : أن تقع خَبَرَ مِبْدَأِ الْكَرْمِ أَنْكَ تَفْعَلُ كَذَا .

والسادس : أن تقع بَدَلَ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ ، نحو : أَعْجَبْتَنِي قَصْنِكَ أَنْكَ أَعْطَيْتَ فَلَانَا .

والسابع : أن تقع بَدَلَ اشتمالٍ ، نحو قول الله تعالى : {وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ} ^(١) .

والثامن : أن تقع بعد لون نحو قول الله تعالى : {وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ} ^(٢) ، {وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوَعِّظُونَ بِهِ} ^(٣) .. الآية .

والحادي عشر : أن تقع بعد لولا ، نحو : لولا أَنَّكَ قَاتَمْ لَا كِرْمَتَكَ .

والعاشر : أن تقع بعد مَذْ ، نحو : مَا رأَيْتَهُ مَذْ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَنِي .

وما أُشَبِّهُ هَذِهِ الْمَوَاضِعُ فَهِيَ فِي مَعْنَاهَا .

واعلم أن اقتصاره فيما يجوز فيه الوجهان على أربعة مواضع يُدْخِلُ عليه في هذا القسم خَلَالاً لأن الناس قد ذكروا الجواز الوجهين مواضع آخر لم يذكرها الناظم، فاقتضى ذلك فيها لزوم الفتح، وليس كذلك.

منها : ما بعد حتى إذا كانت ابتدائية كسرت إِنْ بعدها – وقد تقدم – وإذا كانت عاطفة فُتِحَتْ ، نحو : أَعْجَبْنِي أَمْرُكَ كُلُّهُ حَتَّى أَنْكَ متواضع .

ومنها : ماتقع بعد أَمَا ، نحو : أَمَا إِنْكَ مِنْ طَلاقٍ ، بالفتح والكسر ، فإذا فتحت كانت أَمَا ظرفاً بمعنى حَقًا ، كأنك قلت : حَقًا أَنْكَ ذاًهِبٌ . وإذا كسرت كانت حرف تنبيه كَالْأَلْ .

ومنها : أن تقع بعد حرف تنبيه كَالْأَلْ .

(١) الآية ٧ من سورة الأنفال .

(٢) الآية ٦٤ من سورة النساء .

(٣) الآية ٦٦ من سورة النساء .

ومنها : أن تقع بعد حرف العطف، نحو : عرفتُ أَنْكَ ذاَهِبٌ وَأَنْكَ مُعْجَلٌ. يجوز الوجهان، فالفتح عطف على أن الأولى، والكسر استئناف. وكذلك مع ئم إذا قلت عرفت أَنْكَ ذاَهِبٌ ثم أَنْكَ مُعْجَلٌ. ومن ذلك في القرآن، [إِنَّ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَغْرِي، وَأَنْكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى^(١)، قُرِئَتْ بالكسر، وهو لخافع وأبي بكر. وفتح الباقيون^(٢).]

ومنها : أن تقع بعد الواو لكن مع اسم الإشارة، نحو : ذاك وَأَنْكَ قائم، فالفتح - على معنى : الأمر ذاك وَأَنْكَ قائم، والكسر على الاستئناف. ومن الكسر قول تعالى : {هذا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرٌّ مَّا بِهِ^(٣)} . ومن الفتح قوله تعالى : {ذَلِكُمْ فَدُقُوقُهُ وَإِنَّ لِكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ^(٤)} ، / {ذَلِكُمْ وَإِنَّ اللَّهَ مُؤْمِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ^(٥)} .

ومنها : أن تقع بعد القول المشرب معنى الظن، نحو : أنتقول إن زيداً قائم؟ وانتقول : أن زيداً قائم.

إلى غير ذلك من الموضع التي يجوز فيها الوجهان، زيادة إلى ما تقدم من الموضع التي تلزم الكسر، فجميعها ينقض عليه هذا التقسيم فلا يتخلص للقسم الأخير شيء بعينه.

والذى يقال في هذا - والله أعلم - أنه لم يقصد الحصر التام

(١) الآياتان ١١٨، ١١٩ من سورة طه.

(٢) السبعة ٤٢٤ . وأبو بكر هو شعب الدين عياش الحناط ، روى عاصم . انظر غاية النهاية للجزري ٣٢٥ / ١ - ٣٢٦ .

(٣) الآية ٥٥ من سورة ص .

(٤) الآية ١٤ من سورة الأنفال .

(٥) الآية ١٨ من سورة الأنفال .

لسائر الأقسام، وإنما قصد التنبية على بعض الموضع المشهودة في القسمين الأوليين، وترك الثالث غفلاً لثلاً يفهم منه لزوم الفتح في جميع مالم يذكر. وكأنه ذكر ضابط الفتح، وهو سدُّ المصدر مسدٌّ، فاكتفى به على الجملة، ثم نبه على شيءٍ مما خرج عنه إلى لزوم الكسر أو جواز الوجهين، وترك سائر الموضع لينتظر فيها الناظر في كتابه، بناءً على ما ذكر له، وذلك كافٍ في مثل هذا المختصر.

(ثم قال^(١) :

وَيَغْدِيَ دَأْتِ الْكَسْرِ تَصْنَحِبُ الْخَبَرِ
لَامُ ابْتِدَاءٍ تَخْ—وْ : إِنِّي لَوْنَدَ
وَلَا يَلِي ذِي الْلَامِ مَاقْدِنَفِيَا
وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَاكْرَضِيَا
وَقَذِيلِيَّهَا مَاعَ قَذِ، كَإِنْ ذَا
لَقَذِ سَمَا عَلَى الْعِدَاءِ مُسْتَخْوِدًا
(٢) وَتَصْنَحِبُ الْوَاسِطِ مَفْمُولُ الْخَبَرِ

وَالْفَصْلِ، وَاسْنَمَا حَلَّ قَبْلَهُ خَبَرٌ^(٣)

أخذ الآن يُبيّن ما يتعلّق بهذه الحروف أو ببعضها من الأحكام، زائداً إلى مالها من ذلك في أنفسها. وابتداً يذكر إنَّ المكسورة، فذكر أن لام الابتداء تدخل مع إنَّ على الخبر وغيره. وذلك أنَّ لام الابتداء أصلها أنْ تدخل على المبتدا

(١) عن الأصل .

(٢) انفرد أ بذكر هذين البيتين . وفيها في قافية البيت الثاني : «الخبر» ، بالالف واللام . وما أثبتناه قد نصَّ عليه الشاطبى في نهاية الشرح .

والخبر لتوكيد الكلام، فتقول : لَزِيْدَ قَائِمٌ وَلَعَبْدَ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ^(١). ثم إنَّ إِنَّ تدخل على المبتدأ والخبر أيضاً للمعنى الذي تدخله اللام من التوكيد، ويبيّن معها معنى الابتداء، كما كان باقياً مع اللام، فلما لم يتناقضا جاز اجتماعهما زيادة في التوكيد، وحسن اجتماع توكيدين بحرفين، كما حسن اجتماعهما باسمين، نحو : {فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ}^(٢) ، وموضع كل واحد من الحرفين مصدر الكلام، لكن لما اجتمعوا كرهوا ذلك، وأن يجتمعوا ويتألّحا، ولذلك لما جمعوا بينهما في الشعر غَيْرُوا أنَّ بِإِبْدَالِ هَمْزَتْهَا هَاءُ، فقالوا، أنشده عامّة النّحّاء^(٣) :

أَلَا يَاسَنَا بَرْقٌ عَلَى قُلُلِ الْحَمِيمِ
لَهُنَّكَمِنْ بَرْقٌ عَلَى كَرِيمٍ

والأصل عندهم : إنك، فأبدلوا كما أبدلوا ألف ما حين اجتمع مع مثيلها في قوله، أنشده ابن جني^(٤) :

مَهْمَا لِي الْلَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَ

فلما كان اجتماعهما مكرروها أخروا اللام وأبقوا إنَّ في موضعها اعتباراً

(١) الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٣٠ من سورة الحجر .

(٣) هو لرجل من نمير، كما في الخزانة ٢٥١/١٠ . وانتظر البيت في الخصائص ١٩٥/٢ ، ٢٥١/١ ، ٦٢/٨ ، ٤٢/١٠ ، ٢٥/٩ ، والرّضى على الكافية ٣٦٢/٤ ، والمفنى ٢٣١ ، والهمع ١٧٩/٢ ، واللسان : لهن ، قدى .

(٤) البيت لعمرو بن ملقط الطائني ، وعجزه :
أُودِي بِنَعْلَى وَسَرِيَالِيَّةَ

وهو في نوادر أبي زيد ٢٦٧ ، وابن يعيش ٤٤/٧ ، والرّضى على الكافية ٨٨/٤ ، والمفنى ١٠٨ ، ٣٢٢ ، والهمع ٣١٩/٤ ، والخزانة ١٨/٩ .

باختصاص إنَّ بالمبتدأ وعملها فيه بون اللام، فإنها لا تختص ولا تعمل، فقالوا: إنَّ زيداً لقائِمٍ. ومع هذا فاللام في نية التقديم ولذلك عملت [إنٌ]^(١)، ولو لا ذلك لعلقتها عن العمل، كما علقت أفعال القلوب. فإذا أخْرُوها فلابدُ أن يقع بين إنٌ وبينها فاصلٌ، وإلا كان المحنوف باقياً. فلا تدخل إلا حيث يحصلُ هذا الشرط. وذكر الناظم لدخولها أربعة مواضع، وهي : الخبر، ومفعوله، والفعل، والاسم^(٢).

فاما دخولها على الخبر فذلك قوله : «وَيَعْدُ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَّتُ الْخَبَرُ بَعْدَ إِنَّ الْمَكْسُورَةِ».

وإنما قال : «وَيَعْدُ ذَاتِ الْكَسْرِ» بياناً أنَّ هذه اللام مختصة اللحاق بـإِنَّ لابغيرها من الحروف المذكورة؛ فلا / تدخل في خبر المفتوحة، فلا ٤٢١ تقول : أَعْجَبَنِي أَنْ زيداً لقائِمٍ. وما جاء من ذلك في السِّماع فشادٌ لا يقاس عليه، كقراءة من قرأ^(٣): {وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ}^(٤)، بفتح (أنَّهم) مع اللام ولا تدخل أيضاً في خبر غير أنَّ، فلا تقول : كأنَّ زيداً لقائِمٍ، ولا لعلَّ زيداً لقائِمٍ، ولا ليت زيداً لقائِمٍ. وهذه متفقٌ عليها. ولا تقول أيضاً : لكنَّ زيداً لقائِمٍ. عند البصريين وهو رأى الناظم. وذهب الكوفيون إلى جوازه، والصحيح مذهب أهل البصرة للقياس والسماع أمَّا القياسُ فلأنَّ هذه اللام إِما لام الابتداء وإِما لام

(١) سقط من الأصل .

(٢) بعده في جميع النسخ كلمة «إن» ، بعدها بياض فيما عدا الأصل . وقد أشير في الأصل إلى أنَّ كلمة «إن» زائدة .

(٣) هو سعيد بن جبير كما في شرح الكافية للرضي ٤/٢٥٩ .

(٤) الآية ٢٠ من سورة الفرقان .

اختلاف المذهبين، وأى ذلك كان فلا يستقيم دخولها في خبر لكن، وذلك لأنها إن كانت لام الابتداء فإنما حسن دخولها مع إن موافقتها لها في المعنى؛ إذ كل منها للتاكيد، وأما لكن فمخالفة لها في المعنى. وإن كانت لام القسم فإنما حسن دخولها مع إن لأن كل واحدة منها تقع جواباً للقسم، ولكن مخالفة للأم في ذلك لأنها لا تقع في جواب القسم، فكان الواجب أن لا تدخل في خبر لكن البتة. وأما السماع فمعدوم، فلا مستند لجواز لحاقها مع لكن.

واحتاج الكوفيون على صحة مذهبهم أيضاً بالقياس والسماع، أما القياس فمن وجهين، أحدهما : بقاء معنى الابتداء مع لكن كما كان باقياً مع إن، وبقاء معنى الابتداء في إن هو المسوّغ لدخولها مع إن، فلتتدخل مع لكن لوجود ذلك المعنى الجامع بين إن ولكن. وأيضاً فإن أصل لكن إن، زيدت عليها اللام والكاف، كما زيدت عليها اللام والهاء في نحو^(١) :

لَهُنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَى كَرِيمٍ

والحرف قد يُزاد عليه في أوله نحو لعل، وفي آخره نحو : (فإِمَّا تَرَيْنَ^(٢)). إلا أن الهمزة حذفت تخفيفاً، كما حذفت عندكم في لن^(٣)؛ إذ أصلها - على قول الخليل - : لا أن. وإذا كان كذلك فلكن هي إن في الحقيقة، فكما جاز دخول

(١) تقدم في ٣٤٣/١ .

(٢) الآية ٢٦ من سورة مريم .

(٣) في جميع النسخ ماعدا ف : «أن» . وهو خطأ .

اللام مع إنْ جازَ مع لكنْ، وأما السِّماعُ فقد قال الشاعر^(١) :

وَكَتَنَى مِنْ حُبَّهَا لَعِيْدٌ

ولا يقال : لو كان قياساً لوجود في السِّماع كثيراً، لكنه لم يوجد منه إلا هذا الشطر، فدلل على أنه عند العرب مهجورٌ - لأنّا نقول : لا تعتبر القلة والكثرة في السِّماع إلا إذا كان القياس بدفعه وبعارضه، فاما إذا كان جارياً على القياس ولم يكن له معارض، فلا يندفع بالقلة، واعتبر ذلك بمسألة أبي الحسن في شنوعة، في باب النسب، حيث قال فيه شنوعة - ولم يسمع غيره - : هو الباب كله^(٢) - فكذلك مسألتنا قد تقدم وجه القياس فيها، ولا معارض لذلك، فصحَ القياس على ما سمع فيها وإن قلَ.

والجواب عن الأول : أنَّ معنى الابتداء فحسبٍ، بل لأنها مثناها في التوكيد، ولكنَ بخلاف ذلك. وأيضاً فإنَّ معنى الابتداء مع لكنَ لم يبق ببقائه مع إنَّ؛ لأنَ الكلام الذي فيه إنَّ غير مفتقر إلى شيءٍ قبله، بخلاف الذي فيه لكنَ فإنه مفتقر إلى ما قبله، فأشبهت أنَ المفتوحة التي أجمع على امتناع دخول اللام بعدها.

وعن الثاني : أنَّ ما قلتم من أنَّ أصلها «إنْ» زيدت عليه اللام والكاف فدعوى لا تسمع من غير / دليلٍ. وأما النظر بقوله : «لَهُنَّكَ مِنْ بَرْقٍ»، فيحتمل أن يكون الأصل لإنكَ، فأبدلت الهمزة هاءً، وهذا الذي يدعوه

(١) مجاهد القائل . وقد ذكر ابن هشام في المغني أنه لا تعرف له تتمة . على أنَ ابن عقيل في شرحه على الألفية ١٣٤/١ ذكر له مصدراً ، وهو :

يلموتنى في حب ليلى عوانى .

ويشترط الشاهد في معانٍ القرآن ٤٦٥/١ ، الإنصاف ٢٠٩ ، وابن يعيش ٦٢/٨ ، ٦٤ ، والرسى على الكافية ٣٦٣/٤ ، والمغني ٢٣٣ ، ٢٩٢ ، والهمزة ١٧٦/٢ ، والخزانة ٣٦١/١٠ .

(٢) الخصائص ١١٦/١

البصريون. ويحتمل أن يكون الأصل : لله إِنك^(١). فاختصر كما اختصر في نحو : لا أَبُوك، وَلَمْيَ أَبُوك، وَلَهِ أَبُوك^(٢). وهذا أولى من قول الكوفيين لشبوت تصرف العرب في لفظ الله في القسم. وهذا تأويل السهيلي فيما أحسب؛ فإذا لم يتعين وجه التنظير، ولو سُلِّمَ أن أصلها إِنْ فلا يلزم أن يبقى بعد التركيب حكم ماقيل التركيب، بل يختلف كثيراً. كما اختلف عند الخليل في لن، حيث جاز : زيداً لن أضرب، ولك يجز : زيداً لا أن أضرب؛ وكما اختلف في إما، فلزمت فعل الشرط النون، ولم تلزم بون^(٣) ما. وكما قلتم أنتم في «الله» ونظائر ذلك كثيرة؛ فإذا كان كذلك لم يستتب القياس مع جواز المخالفة بعد التركيب، بل مع ثبوتها كما تقدم في جواب الوجه الأول.

وأما السماع فقال ابن مالك^(٤) : لاحِجَةٌ فِيهِ لِشَنُوذِهِ؛ إِذْ لَا يُعْلَمُ لَهُ تَتْمِيَةٌ وَلَا قَائِلٌ وَلَا رَاوِ عَدْلٌ يَقُولُ : سَمِعْتُهُ مِنْ يُوَثِّقُ بِعَرَبِيَّتِهِ، وَالْإِسْتِدْلَالُ بِمَا هُوَ هَذَا فِي غَايَةِ الْضَّعْفِ. قال : وَلَوْ صَحَّ إِسْنَادُهُ إِلَى مَنْ يُوَثِّقُ بِعَرَبِيَّتِهِ لَوْجَهٌ بِجَعْلِ أَصْلِهِ : «وَلِكِنْ إِنْثِي». ثُمَّ حُذِفتْ هَمْزَةُ إِنْ وَبَوْنُ لَكَنْ، وَجِيءَ بِاللام فِي الْخَبَرِ لِأَنَّهُ خَبَرٌ إِنْ، أَوْ حُمِلَ عَلَى أَنَّ اللام زَانِدَةً كَمَا زَيَّدَ فِي الْخَبَرِ قَبْلَ اِنْتِسَاخِ

(١) هذا قول المفضل بن سلمة ، انظر الإنصاف ، المسألة ٢٥/٢٦.

(٢) انظر الكتاب ٢/١١٥ ، ١١٢ ، ٤٩٨/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣/٢٣٢ - ٢٣١ ، واللسان ، مادة آل ، لها .

(٣) في جميع النسخ : «بونها». والتقول بوجوب إلحاق النون مع إما منسوب إلى المبرد والزجاج في الهمزة ٤/٣٩٩ ، ولم يقع في القرآن الكريم إلا كذلك . وقال الجمهور : إن اقتران المضارع بالنون بعد إما كثير لكثرت حذفها في الشعر . وانظر المقتصب ٢/١٣ - ١٤ .

(٤) شرح التسهيل ، ورقة ٨٦ .

(٥) في صلب الأصل ، ١ : فحذفت ، والمثبت عن هامش الأصل ، ف ، س .

الإبتداء، كقوله، أنشده عامّة النحوين^(١):

أُمُّ الْحَلِيسِ لِعَجُوزٍ شَهْرَبَةٍ

ولا يصح عَضْدُه بِمَوافِقَتِه لِلْقِيَاسِ؛ فَقَدْ مَرَ الْقَدْحُ فِي ذَلِكَ الْقِيَاسِ، فَلَمْ
يَبْقَ إِلَّا الْوَقْفُ عَلَى السَّمَاعِ.

وقولُ الناظم : «لامُ ابتداءٍ» تعينَ للامِ الداخلة ماهي؟ وأنها لامُ الابتداءِ الداخلة على المبتدأ والخبر، نحو : لزيدَ قائمٌ، ليست غيرها. وهذا الذي أشار إليه هو مذهبُ أهل البصرة. وقد تقدّمت الإشارة إلى الخلاف في ذلك. والدليل على صحة مذهب الناظم أنَّ هذه اللام مستغنِيَّة عن نون التوكيد إذا دخلت على المضارع نحو : إنْ زيداً ليقومُ، وإنْ ربُّكم ليحكمُ بينَهُمْ^(٢)]؛ ولو كانت لامُ القسم لم تستغن عن النون، فكنت تقول : إنْ زيداً ليقومَنَّ، كما تقول : والله ليقومَنَّ. فإن لم يقولوا ذلك مع كثرة دخول النون مع لامُ القسم وبدلُ خلافه [فهو^(٣)] اليلٌ واضحٌ على أنها ليست لامُ القسم، وإنما هي لامُ الابتداء التي لا تلزمُها نون. ومثالٌ دخولها على الخبر قولُ الله تعالى : {إنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ^(٤)}، {إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَفْرِرٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ^(٥)}، وهو كثير.

(١) البيت لرؤبة ، ملحقات ديوانه ١٧٠ . وهو في شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٦ ، والمغني ٢٣٠ ، ٢٢٣ ، والتصريح ١٧٤/١٧٧ ، والمعجم ٢/١٧٧ ، واللسان ، مادة : شهرب .

(٢) الآية ١٢٤ من سورة النحل .

(٣) زيادة يستقيم بها السياق .

(٤) الآية ٢٤٣ من سورة البقرة .

(٥) الآية ٦ من سورة الرعد .

ANSWER

- 2 -

ثم أخذ يشترط في جواز دخول هذه اللام على الخبر شرطًا ضروريًا، وهي ثلاثة :

أحدها : أشار إليه مثاله، وهو قوله : «إِنَّ لَوْزَد». وهو الفصل بين إن والخبر، فإنه لو لم يكن مفصولاً من إن لم تدخل اللام عليه، نحو : إن في الدار زيداً، فلا يقال : إن لفي الدار زيداً. وجاء ذلك ماتقدم.

والثاني : أن لا يكون الخبر منفياً، وهو المقصود به في قوله : «وَلَا يَلِي نِي اللَّامَ مَا قَدْ نُفِيَا». ذى : مفعول بيلي، وما هو الفاعل، كأنه قال : ولا يلي الخبر المنفي اللام المذكورة. وقوله : «ما قد نفِي» - وإن كان الخبر غير مصروح به فيه - فهو / المراد، لأن كلامه فيه، فمعنى الكلام : ولا يلي ٤٢٣ هذه اللام ما قد نفي من الأخبار.

والخبر المنفي : هو الذي دخلت عليه أداة نفي، في يريد أن نحو : إن زيداً ما أبوه قائم، لتدخل اللام عليه، فلاتقول : إن زيداً لما أبوه قائم. وكذلك غير مامن أدوات النفي، فلاتقول : إن زيداً للديقول، ولا : إن زيداً لإن تقول إلا خيراً. وما أشبه ذلك. ومثل ذلك في الامتناع : إن زيداً لـ يَقُمْ، فإنه لـ يَقُمْ يَقُوم.

ووجه امتناع اللام هنا عند المؤلف أن أكثر أدوات النفي أولها لام مثل : لا، ولم، ولن، فكرهوا اجتماع حرفين متwin لما فيه من التسلق على اللسان، ثم أجرروا سائر أدوات النفي على ذلك ليتسق الباب، كما حملوا يكِرم وتكِرم على أكِرم في حذف همزة أكِرم. ولذلك نظائر في القياس العربي. وقد شد دخولها على «لا» في الشعر؛ أنشد

ابن جني^(١):

وَأَعْلَمُ إِنْ تَسْلِيْمًا وَتَرْكًا
لَدُّمْثَشَابِهِانِ وَلَسَوَا

وهذا محفوظ عند الناظم، فلذلك لم يبين عليه.

والثالث من الشروط : أن لا يكون الخبر فعلًا يشبه رضي، وذلك قوله : «ولَمِنِ الْأَفْعَالِ مَا كَرَّضِيَا، وَأَنْ يَكُونَ مُتَصْرِفًا؛ فَإِذَا اجْتَمَعَ فِي الْفَعْلِ الْوَصْفَانِ مَعًا لَمْ تَلْحَقِ الْلَّامُ، فَلَا تَقُولُ : إِنْ زِيدًا لَرَضِيَ، وَكَذَلِكَ لَا تَقُولُ : إِنْ زِيدًا لَقَامَ، وَإِنْ لَأَعْطَانِي كَذَا، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

فإن تخلف شرط من هذين جاز لحاقها؛ أما تخلف كونه ماضيا، فنحو : إن زيداً يقوم، فتلحق اللام؛ لأن الفعل مضارع، فنقول : إن زيداً ليقوم، ومنه : (إن رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)^(٢) .. الآية. وأما تخلف كونه متصرفًا، فنحو : إن زيداً نعم الرجل، فتلحق اللام هنا فتقول : إن زيداً لنعم الرجل، فقد التصرف. وجَهَّ هذا كله أن أصل اللام أن تدخل على الاسم لا على الفعل، وإنما دخلت على الفعل المضارع لشبيهه بالاسم الشبه المذكور قبل، وأمام الماضي فليس شبيها بالاسم فلم تدخل عليه اللام، وإنما جاز دخولها على غير المتصرف لأنه يفيد الإنشاء، والإنشاء يستلزم الحضور فيحصل بذلك شبيهه بالمضارع، فتدخل اللام. ولهذه العلة إذا دخلت على الفعل الماضي المتصرف [المفترى]

(١) البيت لأبي حزام العكلى ، واسمه غالب بن الحارث . وهو من شواهد المحتبسب ٤٣/١ ، والرضى على الكافية ٤/٣٦٠ ، والمعجم ٢/١٧٥ ، والتصريح ١/٢٢٢ ، والأشموني ١/٢٨١ . وفي الخزانة ١٠/٣٣٠ .

(٢) الآية ١٢٤ من سورة التحل .

بقد^(١) استُبِحَ دخولُ اللام عليه؛ لأن قد تَقْرَبَ الماضي من الحال ومن هنا استثنى الناظم ذلك من الحكم بالمنع فقال : وقد يليها مع قد، يعني : أنها قد تدخل على الماضي المتصرف إذا كان مصحوباً بقد، نحو ما مثل به من قوله : «إِنْ ذَا .. لَقَدْ سَمَّا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذًا، فَادْخُلْ اللام عَلَى سَمَا» لما اقترب بقد.

ثم يتعلق النظر في كلامه بمسائلتين :

الأولى : أن التصرف المختص بالأفعال يطلق على وجهين :

أحدهما : أن يُرَاد به ما استعمل على وجه واحدٍ من وجوه التصرف الثلاثة، إماً ماضياً أو أمراً أو مضارعاً مع بقاء دلالته على الزَّمَانِ وعدم انتقاله إلى الإنشاءِ كفاعل المقاربة ماعدا كاد وأوشك، وكذا تَعْلُم بمعنى اعلم، وتبارك، وسُقط في يده، وينبغي، ونحوها مما لا يستعمل إلا على وجه واحدٍ وإنْ كان دالاً على الزمان - فهذا ليس بمراد للناظم، لأنَّه جاري هنا مجرى المتصرف؛ / فإنك لا تقول : إن زيداً لجعلَ يقوم، ولا : ٤٢٤
إن زيداً لسُقط في يده، كما لا تقول : إن زيداً لرضى، ويجوز ذلك إذا أدخلت قد فتقول : إن زيداً لقد جعلَ يقوم، وإن زيداً لقد سُقط في يده، وإن زيداً لقد سما على العدا. وما أشبه ذلك. ويشعر بهذا من كلامه تمثيله برضى من حيث كان ماضياً دالاً على الحدث والزمان، فما^(٢) كان مثله امتنع أن تدخل عليه اللام.

والثاني : أن يُريد به ما كان من الأفعال شبيها بالحرف في عدم

(١) زيادة يستقيم بها السياق . ومكانها في جميع النسخ : قد .

(٢) في الأصل ، ١ : «كما كان» . والمثبت عن ف ، س .

دلالته على الحدث والزمان وعدم تصرُّفه، كنِعمَ وبنِسْ، فهذا هو المراد للناظم فأخرجه بالقييد من حُكُم المَنْعِ من دخُولِ اللام عليه، فدخل في حكم الجوان، فتقول على هذا : إنَّ زَيْدًا النِّعْمُ الرَّجُلُ، وإنَّ عَمَراً لِبَنِسَ الْفَلَامُ. وما أشَبَهَ ذلك وقد تَبَيَّنَ وجْهُهُ. واقتضى ذلك جواز دخول اللام على ليس، وأن تقول : إنَّ زَيْدًا لليس بقائم. وهذا ألا يسُوَغُ لكراءِ اجتماع لامين في اللفظ. ولعله لم يَعْنِ بالتحرُّزِ منه اتكالاً على عِلْمٍ امتلاع دخول اللام على أنواع النفي، أو لأنَّه - وإن لم يَدُلَّ على الحدث والزمان - في حكم المتصرِّف، كما يقول فيه ابن أبي الربيع وغيره^(١)، أو لغير ذلك.

والثانية : أنه لما أخرج عن الحكم بدخول اللام على الخبر الخبر الوالى لأنَّ، والمنفي، والواقع فعلاً ماضياً، كان ذلك ظاهراً في أنَّ سائر ما يقع خبراً لأنَّ يجوز دخول اللام عليه، فتقول : إنَّ زَيْدًا لقائم، وإنَّ زَيْدًا لفي الدار، وإن زَيْدًا ليخرج اليوم. ونحو ذلك. ويقضى ذلك أن تدخل على الخبر إذا كان شرطاً أو جزاءً، وعلى واو المصاحبة المفينة عن الخبر، وعلى الخبر إذا تقدمته أداة التنفيسِ، وكذا إذا كان قسماً وجواباً، أو جملةً اسميةً.

أما الشرط والجزاء فقد منع في التسهيل دخول اللام عليه؛ قال في الشرح : «والمانع من دخولها على أداة الشرط خوف التباسها بالموطنة للقسم، فإنها تصحب أداة الشرط كثيراً، نحو : {لَنِنْ لَمْ يَرْحَمَنَا رِبَّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنْكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ^(٢)}». فلو لحقت لام الابتداء أداة الشرط لذهب الوهم إلى أنها الموطنة، وحق المؤكَّد أنَّ لا يُلْتَبِسُ بغير مؤكَّد^(٣)». وذكر أيضاً أن ذلك غير

(١) انظر البسيط لابن أبي الربيع ٥٤٥ - ٦٤٦ ، ٦٦٥ .

(٢) الآية ١٤٩ من سورة الأعراف .

(٣) شرح التسهيل ، ورقة ٨٦ .

مستعمل في كلام العرب فتتأكد المنعُ، ومنع ذلك غيره أيضاً من النحوين واعتُلوا للمنع بأنَّ هذه اللام تطلب المبتدأ؛ ألا ترى إنك لا تقدم الخبر في قوله : لزید قائم فتقول : لقائم زید؛ لأن اللام لا تدخل على الخبر، وإنما دخلت في خبر إِنْ للضرورة من اجتماع حرفين مؤكدين، وإنما دخلت على الخبر لشبهه المبتدأ، وذلك إذا كان مفرداً، أو ظرفاً، أو مجروراً، أو فعلاد مضارعاً، فإن كان الخبر على غير ذلك لم تدخل إِلا بنظر وشغف^(١)؛ فإذا أطلق الناظم الجواز فيه ماترى.

وقد يجاب عن هذا بأنْ يقال : المسألة نظريةٌ - ولعل الناظم ذهب هنا في الشرط مذهب ابن الأباري^(٢) القائل بالجواز في الجواب، لا اعتباراً بعدم التباسها بالموطنة لأنها لا تدخل في الجواب، بل قاسَ الجواب^(٣) على الجملة الفعلية أو الاسمية إذا قلت : إِنْ زيداً / لأبيه قائم، ٤٢٥ حسبما يذكر بحول الله.

وأمّا وأ المصاحبة المفنية عن الخبر فقد منع في التسهيل^(٤) دخول اللام عليها، فلما يقال : إِنْ كُلُّ رَجُلٍ لَوْضِيعَتْهُ، ولا يدخل هذا عليه هنا، لأن وأ المصاحبة وما صاحبت ليست بخبر، وإنما هي نائبه منابه، فلم تدخل تحت قوله : «وبعد ذاتِ الْكَسْرِ تصحبُ الْخُبْر.. لامُ ابتداءٍ، فلا درك عليه

(١) كذلك ، ولعله يعني بالشغف : المحاولة .

(٢) هو أبو بكر بن الأباري ، ذكر ابن مالك في شرح التسهيل ، ورقة ٨٦ . وفي الهمع ٢/١٧٤ :

«جوز ابن الأباري دخولها على جوابه ، لأنَّه غير صالح للتوطئة ، نحو : إِنْ زيداً من يائته ليحسن إليه».

(٣) كذلك في أ ، وفي سائر النسخ : «الجواز» .

(٤) التسهيل ٦٤ .

بذلك هنا. وعلى أن المؤلف حكى عن الكسانى جواز المسألة محتاجاً بما حكى من قولهم : إن كل ثوبٍ لوثمه^(١). وأما الخبرُ المصدرُ بآدأة التنفسِ ففي جواز اللام عليها خلافٌ بين الكوفيين والبصريين، نقله المؤلف في الشرح، فذهب البصريون إلى ما اقتضاه كلامه هنا من الجوان، وذهب الكوفيون إلى المنع، فلا يجوز عندهم أن يقال : إن زيداً لسوفَ يقوم. وأجازه البصريون، قال المؤلف : «ولا مانع من ذلك، فجوازه أولى^(٢)».

وأما القسم والجواب فقد منعوا دخول هذه اللام عليه، فلا تقول : إن زيداً لو الله قد قام، ولا ما أشبه ذلك. وظاهر إطلاق الناظم جواز ذلك.

قوله : «وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ»، فاعل يلى الفعل الماضي المتصرف. وما : عائدة على اللام المذكورة؛ يعني أن اللام قد تدخل قليلاً على الفعل الماضي المشبه لرضى، إذا كان بعد، نحو مامثل به من قوله : «إِنْ ذَا.. لَقَدْ سَمَّا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذا». فدخلت اللام على سما لما اقترن بعد.

والعدا : الأعداء.

والمستحوذ على الشيء : هو الغالب عليه؛ (استحوذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ^(٣))، أي : غلبت على قلوبهم فأنساهم ذكر الله.

وأما دخول اللام على معمول الخبر، فذلك قوله : «وتصحبُ الواسطة معمول الخبر». يعني أن اللام تصحب أيضاً معمول الخبر إذا كان متوسطاً، يريد: بين الاسم والخبر، فتقول : إن زيداً لفِي الدار قائم، وإنك لعندي خطيراً.

(١) في جميع النسخ : «ولشه». والمثبت عن شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٦ ، والهمع ١٧٥/٢ .

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٨٦ .

(٣) الآية ١٩ من سورة المجادلة .

ولأن زيداً لطعامك أكل، ومنه قول أبي زيد الطائي^(١) :
 إن امرأ خصني غمداً مودة
 على الثنائي لعندِي غير مكفر

وإنما جاز هذا لأن المعمول كالجزء من عامله، فإذا قدم كان
 كالجزء المتقدم، وإذا آخر كان كالجزء المتأخر، وأيضاً تقدم المعمول يُؤذن
 بتقدُّم العامل، فالمعمول إذا تقدم في محل عامله، فكان اللام وإنما دخلت
 على العامل، وهو الخبر.

واقتضى كلامه في معمول الخبر شرطاً، وهو أن يكون واسطأ، أي
 : متواسطاً بين المبتدأ والخبر، تحرزاً من أن يكون متاخراً عن الخبر، أو
 متقدماً على المبتدأ، فإن اللام لا تلحقه هنالك؛ فإذا قلت : إنْ عليك زيداً
 نازل، لم يجز لحاق اللام في عليك، لثُبُغ اجتماع إنَّ واللام، كما تقدم،
 فلاتقول : إنْ لعليك زيداً نازل، وإذا قلت : إنْ زيداً نازل عليك، لم يجز
 دخول اللام على معمول الخبر، فلاتقول : إنْ زيداً نازل لعليك، لاستحقاق
 الخبر لها.

و«عمول الخبر» : يَحْتَمِلُ أن يكون بدلاً من «الواسط»، ويحتمل أن
 يكون حالاً منه تقديره : وتصحبُ الواسط حال كُونِه معمولاً / للخبر، أو ٤٢٦
 صفةٌ على ذلك المعنى. ويكون ذلك تحرزاً من أن لا يكون معمولاً بل صفةٌ
 للاسم، نحو : إنْ زيداً الفاضل لقائم، فلا تلحق هنا المتوسطُ بين الاسم
 والخبر لأنَّه من تمام الاسم. وكذلك إن توسط معطوفٌ أو بدلٌ أو توكيده،

(١) بيواته ٧٨ . وهو من شواهد الكتاب ١٣٤/٢ ، والإنصاف ٤٠٤ ، وابن يعيش ٦٥/٨ ، والمغني ٦٧٦ ، والهمج ١٧٣/٢ ، ٢٧٨/٤ ، والأشموني ٢٨٠/٢ .

نحو : إنَّ زِيداً وَعَمْراً قَائِمٌ، وَإِنَّ زِيداً أَبَاكَ قَائِمٌ، وَإِنَّ زِيداً نَفْسَهُ قَائِمٌ؛ لأن ذلك كله راجع إلى تمام الأول، كما أنَّ معمول الخبر من تمام الخبر، فلذاك لحقت معمول الخبر متوسطاً وإن تقدم قبله نعتُ الأول، فيما أنسَدَ سيبويه من قول أبي زيد^(١) :

إِنْ اُمْرًا خَضْنِي عَمْدًا مَوْدِتُهِ

عَلَى التَّنَانِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ

وكذلك إذا كان الواسط معمولات لغير الخبر، نحو : إنَّ عَنْدِي لِفِي الدَّارِ زِيدًا، وإن هذا لقائماً صاحبكم؛ فنحو هذا غير جائز؛ قال ابن خروف : لتعلق الظرف والحال بما قبل الاسم والخبر.

وهذا تحرز حسن؛ إلا أنه يلقاء فيه منع نحو : إنَّ غَدًا لِعَلِيكَ زِيدًا نَازِلٌ، وإنَّ الْيَوْمَ لِفِيكَ زِيدًا رَاغِبٌ؛ إذ ليس معمول الخبر هنا متوسطاً بين الاسم والخبر، بل بين معمول الخبر والاسم، ويمكن أن يريد الواسط بين شيتين أعمَّ من أن يكونا اسماء وخبراء، أو غير ذلك، كمسائلنا، فتدخل له في حيز الجوان، ويصبح كلامه على هذا التنزيل. والله أعلم.

واعلم أنَّ كلامه لا يمنع أن تدخل اللام على الخبر مع توسط معمول، بل يصلح أن يدخل تحته نحو : إِنْ زِيداً فِي الدَّارِ لَقَائِمٌ؛ لأنَّ إنما ذكر أنَّ دخولها على الخبر أو على معموله بشروطها جائز، فإذا اجتمعت هذه الشروط في كل واحد فيما كنت مخيراً فقتول : إِنْ زِيداً فِي الدَّارِ قَائِمٌ، كما تقول : إنَّ زِيداً لِفِي الدَّارِ قَائِمٌ، ومن ذلك قولُ الله تعالى : {إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ}^(٢)، وقوله :

(١) تقدم في ص ٣٥٥ .

(٢) الآية ١٤٣ من سورة البقرة .

[قالوا : رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ^(١)]. وما أشبه ذلك. ومن أجل التخيير أجاز الزجاجُ أن تلحقُ الخبرُ ومعموله معاً توكيداً فتقول : إن زيداً لفي الدار القائم، وشبيهه بقولهم : مررت بالقوم كُلُّهم أجمعين أكتعين. فإن قلت : إن كان المرادُ التخيير اقتضى كلامُ الناظم أيّاً أن تقول : إن فيها زيداً لقائم، كما تقول : إن فيها لزيداً قائم.

قيل : أجل، ذلك جائز، وقد نصَّ عليه سيبويه^(٢).

وأما دخولُ اللام على الفصل فهو قوله : « والفصل »، هو معوطفٌ على « الواسط ». أو على « الواسط »، أو على « معمول الخبر »، تقديره : وتصحب الفصل.

والفصلُ : هو الضمير المسمى عند أهل البصرة فصلاً، عند الكوفيِّين عماداً. ولم يذكره في هذا النظم ولا عرج على حكمه، وكان من حقه ذلك، وهو ضمير رفع منفصل يقع بين المبتدأ والخبر، أو ما أصلَه ذلك، على شروطٍ مذكورةٍ في مواضعها، نحو : إن زيداً هو القائم، فمثلُ هذا تدخلُ اللام فيه في الفصل، فتقول : إن زيداً لـهو القائم، ومنه في القرآن الكريم : {إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصْصَنَ الْحَقُّ}، وإنَّ اللَّهُ لـهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ^(٣). وإنما فَعَلُوا ذلك لأنَّ الفصل مُقوٌ للخبر، من حيثُ كان رافعاً لتوهُّم كونه تابعاً، فتنزلَ مَنْزِلَةَ الجُزءِ الأول من الخبر، فدخلَت اللامُ عليه لذلك.

(١) الآية ١٦ من سورة يس .

(٢) الكتاب ١٣٢/٢ ، ومثاله : « إن فيك زيداً الراغب » .

(٣) الآية ٦٢ من سورة آل عمران .

وأما دخول اللام على الاسم ^(١) فقال فيه : « اسماً حلّ / قبله ٤٢٧ خبر ^(٢) » ، واسماً معطوف على « الفصل » يعني أن اللام تصحب أيضاً اسم إن بشرط أن يتقدم الخبر على الاسم ^(٣) ، وذلك نحو : إن في الدار لزيداً ، وفي القرآن : (إن في ذلك لآية ^(٤)) ، (إن في ذلك لعبرة لأولى الأ بصار ^(٥)) . وقد تقدم أن الخبر لا يتقدم على الاسم في هذا الباب إلا إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، وتقدم أن الخبر لا يتقدم على الاسم في هذا الباب إلا إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، وتقدم أيضاً أن أصل اللام أن لا تدخل إلا على الاسم ، لكن لما كان دخولها عليه مع عدم الفصل ينافي إلى محظوظ صناعي عربي ، أخرت إلى الخبر ، فحين زال المحظوظ بوجود الفصل بين إن واسمها دخلت عليه .

واعلم أن اشتراط تقدم الخبر قد يظهر لبادئ الرأي أنه اشتراط قاصر ، لأن دخول اللام على الاسم إنما شرط جوازه مروء الفصل بينه وبين إن ، كان الفصل خبراً أو غير خبر ، فكما يجوز أن تقول : إن عندك لزيداً ، وإن في الدار لعمراً ، كذلك يجوز أن تقول : إن فيك لزيداً راغب ، وإن بك لزيداً مأخوذاً . وما أشبه ذلك مما يقع فيه الفصل بغير خبر ، ولا ما يمكن أن يكون خبراً . ثم هو مُخلٌ - من حيث المفهوم - لأنه لما وصف الاسم بحلول الخبر قبله ، اقتضى مفهوم الصفة أنه إذا لم يحل قبله الخبر لم تلتحقه اللام وإن وقع الفصل بغير الخبر ، وذلك غير صحيح .

(١) سقط من ١ .

(٢) نبهنا من قبل إلى أن كلمة « خبر » منكرة في رواية الشاطئ ، وقد كانت كذلك في صلب النص في الأصل ، ثم الحق بها الألف واللام على الرواية المشهورة الآن . وما ثبتناه هو نص ف . س .

(٣) الآية ٢٤٨ من سورة البقرة .

(٤) الآية ١٣ من سورة آل عمران .

ولا أجدُ الآن جواباً عنه.

وهذا شأن البيتان كرر الناظم في رويهما كلمة الخبر، إلا أنه جعلها في الأول معرفة وفي الثاني نكرة. وهذا القدر من الاختلاف يخرج القافية عن عيب الإبيطة عند الأخفش^(١)، وقد تقدم له مثل هذا، ومر الاستشهاد عليه.

* * *

(ثم قال^(٢))

وَوَصْلٌ «مَا» بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلٌ

إِعْمَالُهَا، وَقَدْ يَبْقَى الْفَعْلُ

ما هذه تسمى الكاف، لأنها تكفي ما دخلت عليه عن العمل، فتصير من حروف الابتداء، أي : الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام، ومن جملة ما تدخل عليه هذه الحروف، فنقول : إنما زيد قائم، ولكنما زيد قائم، فتصيرها حروف ابتداء إنْ أَبْطَلَ الْعَمَلَ، إِلَّا فَهِيَ مِنْ أَدْوَاتِ التَّوْكِيدِ. ويعنى أن هذه الحروف الخمسة إذا وصلت بما فلها^(٣) في كلام العرب وجهان.

أحدهما : أن يبطل بذلك عملها جملة في المبتدأ والخبر، بل تصير مع ما كحروف الابتداء التي يبتدأ بها الجمل، وذلك قوله : «وَوَصْلٌ مَا بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلٌ .. إِعْمَالُهَا». وإبطال عملها يستلزم عدم اختصاصها بالمبتدأ والخبر، فعلى هذا تكون عند إبطال عملها على وجهين :

أحدهما : أن يبقى دخولها على المبتدأ والخبر، نحو قوله تعالى :

(١) القرافي للأخفش ٦٢ - ٦٣ .

(٢) عن الأصل .

(٣) في الأصل ، ١ : «بِمَا قَبْلَهَا» . والصواب عن ف ، س .

{ إِنَّمَا وَلِيْكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ^(١) } ، { اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعْبٌ وَلَهُوَ^(٢) } .. ٤٢٨ الآية. وقال النابغة الذبياني: أنسدَه سيبويه^(٣):

قالت أَلَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا
إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفُهُ فَقَدْ
بِرَفِعِ الْحَمَامِ وَنِصْفِهِ . وَأَنْشَدَ أَيْضًا لَابْنَ كُرَاعَ^(٤) :
تَحَلَّلُ وَعَالِجُ ذَاتَ نَفْسِكَ وَانظُرْنَ

أَبَا جُعْلِ، لَعْلَمَا أَنْتَ حَالُ
وَالثَّانِي : أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْجَمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ فَتَقُولُ : إِنَّمَا يَقْدُمُ زِيدٌ .
وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ سَبْحَانَهُ / { إِنَّمَا يُؤْفَى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ^(٥) } وَقَالَ امْرُؤُ
الْقِيسِ^(٦) :

وَلَكِنِّمَا أَسْفَى لِجَنْدِ مُقْتَلٍ
وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أَمْثَالِي

(١) الآية ٥٥ من سورة المائدَةِ .

(٢) الآية ٢٠ من سورة الحَمِيدِ .

(٣) الكتاب ١٣٧/٢ ، وبيان الثابتة ٢٤ ، وهو في الخصائص ٤٦٠/٢ ، وأمالى ابن الشجري ١٤٢/٢ ، والإنساف ٤٧٩ ، وابن يعيش على المفصل ٨/٥٤ ، ٥٨ ، ٦٣ ، ٢٧٦ ، ٣٠٨ ، والرسن على الكافية ٣٣٨/٤ ، والهمع ١/٢٢٨ ، ١٨٩/٢ ، والهزانة ١٠/٢٥١ .

(٤) الكتاب ١٣٨/٢ . وابن كراع هو سويد ، شاعر مخضرم . والبيت في أمالى ابن الشجري ٢٤١/٢ ، وابن يعيش على المفصل ٨/٥٤ ، ٥٨ ، ١٣١ .

(٥) الآية ١٠ من سورة الزمر .

(٦) ديوانه ٣٩ . والبيت في الإنصاف ٩٣ ، وابن يعيش على المفصل ١/٧٩ ، ٨/٧٥ ، والمفنى ٢٥٦ ، والتصريح ١/٢٢٥ ، والهمع ٢/١٩٠ .

وقال الرجل^(١) :

أَعْدَ نَظَرًا - يَا عَبْدَ قِيسَ - لَعْلَمَا

أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحَمَارُ الْمُقِيدَا

وفى كلام الوجهين عمل هذه الحروف قد بطل للحاق ما ، وهذا هو الغالب فى الاستعمال ، والكثير فى الكلام ، ودل على ذلك من كلامه إطلاقه القول بالإبطال حيث قال : «ووصل ما بذى الحروف مبطل .. إعمالها» ، وقطعه بذلك ، وأنه لما استدرك الوجه الثاني - وهو بقاء العمل - نبه على قلته بقد ، فى قوله : «وقد يبقى العمل» . يعنى أن عمل هذه الحروف قد يبقى مع دخول ما فلا يبطل ، ولا يكون إذ ذاك إلا دخله على المبتدأ والخبر كما كانت قبل دخول ما ؛ فالمعنى أن مازانة كما زيدت بين الجار والمجرور فى نحو : (فيمما نقضهم) ،^(٢) فتقول : لعلما زيداً قائم . ويروى بيت النابغة هكذا :

قَاتَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا

إِلَى حَمَامِتِنَا وَنِصْفَهُ فَقَدِ

بنصب الحمام ونصفه . وحکى المؤلف فى شرح التسهيل عن الأخفش أنه روى عن العرب : إنما زيداً قائم ، ونسب مثل ذلك إلى الكسائي عن العرب^(٣) . فاعمل عمل^(٤) إن مع ما . والسماع فى غير هذى معلوم ، ولكن الناظم أطلق القول فى جواز إبقاء العمل على قلة ، فدل على أنه عنده قياس ، ولم يقيد ذلك

(١) هو الفرزدق ، ديوانه ١٨٠/١ ، وفيه : «فريما بدل لعلما» . والبيت من شواهد ابن الشجاعى ٤٢١/٢ ، وأبن يعيش ٥٤/٨ ، والمفنى ٢٨٧ - ٢٨٨ ، والأشمونى ١٢٤/١.

(٢) الآية ١٥٥ من سورة النساء .

(٣) شرح التسهيل ، ورقه ٨٨ .

(٤) في الأصل ، ١ : «فاعمل» . والثابت عن ف ، س .

بموضع السماع ، وهو : إنما ليتما ، فدل على إجازته الإعمال في الجميع ، فتقول : كأنما زيداً قائم ، ولكنما زيداً قائم ، ولعلما زيداً قائم . وإلى ذلك ذهب في التسهيل^(١) . وهو مذهب ابن السراج ؛ إذ قاس على ليتما سائر أخواتها ، خلافاً ماذهب إليه الجمهور من اختصاص الإعمال مع ما بليت وحدها متابعةً للسماع . وأما ابن السراج فرأى القياس لامانع منه ، فأجاز مقتضاه من الإعمال .

قال المؤلف : وما ذكره ابن برهان^(٢) من النقل في إنما يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحدٍ قياساً . وإن لم يثبت سماع في إعمال جميعها ، فإنما قال هنا : «قد يُبَقِّي العمل» تتببيها على القياس ، إلا أنه جعله مرجحاً مع فشل إبطاله بما ، ولذلك قال : «قد يُبَقِّي العمل» ، فاتى بالفعل المضارع ولم يقل : وقد يُبَقِّي العمل ، فيكون تتببيها على ما سمع من ذلك . وحمل ابن الناظم كلامه على أنه يشير إلى ماسمع من ذلك فقال : «وفي قوله : «قد يُبَقِّي العمل» - بدون تقييد - تببية على مجيئ مثله»^(٣) : يريد مثل ماحكى ابن برهان . والظاهر أن مراده إجراء القياس في الجميع كما قال في التسهيل : «والقياس سائغ» ، إلا أنه قاله هنا تتببيها - والله أعلم - على مافيه من الضعف ؛ إذ عدم السماع في كأنما ولكنما ولعلما جملة ، وندوره في إنما ، مما يُبَيِّن أن العرب إنما أرادت بما الداخلة عليها الكافية لا

(١) التسهيل ٦٥ ، وقال في الشرح ، ورقة ٨٨ : «رأجى ابن السراج غير ليتما مجراماً قياساً . وانظر الأصول ٢٨١/١ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٣٢/١ .

(٢) ابن برهان هو الذي ذكر عن الأخفش روايته عن العرب : إنما زيداً قائم . انظر شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٨ .

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ١٧٤ .

التوكيدية^(١) في الفوائد الم gioyia^(٢) ، لما ذكر في البيت الوجهين
وفي^(٣)

فإن قيل : فهذا يدل على ما قاله ابنه لاسيما وعادته^(٤) ...
التسهيل .

فالجواب : أن عبارته بعيدة عن ذلك التصريح إن^(٥) (و^(٦))
عادته / إذا أتي بقد أن يشير إلى ما قد يلحقه القياس ، وأيضاً لولم ٤٢٩
يكن مقصوده القياس لأهم أن الأعمال في ليت مقصود على السمع ،
وذلك غير صحيح باتفاق ، فدل على أن مراده القياس بلا بد ، والله
أعلم .

ثم هنا سؤالان :

أحدهما : أنه قال : «ووصل ما» . ولم يبين أهي ما الحرفية أم لا ؟
ولا شك أنها الحرفية ، فتكون مع إعمالها الزائدة التوكيدية ، وفي الوجه
الأخر الكافية . وأما الاسمية فلامدخل لها هنا إلا أن تكون هي الاسم ،
وذلك عد الإعمال خاصة ، نحو : (إنما توعَّدون لات^(٧)) (إنما عند الله هو
خير لكم^(٨)) ، وما أشبه ذلك فكان يعني أن يتبَّعَ على أنها الحرفية .

والجواب : أنه ترك ذلك أثكالاً على الناظر في المسألة ، لأن دخولها
إنما يكون تقديراً بعد توفيق الاسم والخبر أو ما يقوم مقام ذلك ؛ وإذا

(١) بياض في النسخ .

(٢) نص الفوائد الم gioyia^(٢) : «وتقرن ما بهذه الحروف فتكلها غالباً عن العمل ، إلا يتغير فيها وجهان ، وفي القياس عليها نظر» .

(٣) عن الأصل .

(٤) الآية ١٢٤ من سورة الأنعام .

(٥) الآية ٩٥ من سورة النحل .

كان كذلك فلا حاجة إلى الزيادة الاسمية، وإنما تعلق الزيادة إذا قُصِّدَ بها قصْدَ الأنواتِ، وهي الحروف للزيادة، فلم يكن في ترْكِ البيان كبيرٌ إشكالٌ.

والثاني : أن القول : «قد يُبَقِّيَ الْعَمَلُ مُشْعِرًا بالتقليل» ، كا مر ، ومن جملة هذه الحروف ليت فاقتضى أن إعمالها مع ماقيل أو مقيس على قلة . وذلك غير صحيح بل إعمالها كثير، مشهور ، بل هو المتحقق فيها . وأما إبطال العمل فغير متعين ؛ قال سيبويه : «وأما ليثما زيد منطلق ، فإن الإلقاء فيه حسن» .

قال : «وقد كان رؤبة بن العجاج يُنْشِدُ هذا البيت رفعاً :

قالتْ : أَلَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا

إِلَى حَمَامَتِنَا وَنَصَفَهُ فَقَدْ

فرفعه على وجهين : على أن يكون بمنزلة قول من قال : «مَئَلًا ما بَعْوَضَةٍ^(١)» أو يكون بمنزلة قوله : «إِنَّمَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ^(٢)». هذا ما قال ، والوجهان جاريان فيما يفرض من هذه المسائل . وإذا كان كذلك لم يصح أن يُقال : إن الإعمال في ليت قليل ، ولا سيما على مذهبه في الشرح ؛ فإنه لما قرر ما أجازه سيبويه من الوجهين قال : «وليت - بهذا التوجيه - عاملة في الروايتين ، وهي حقيقة بذلك ، لأن اتصال ما بها ، لم يُزِلْ اختصاصها بالأسماء ، (بخلاف أخواتها فإن اتصال ما بها أزال اختصاصها بالأسماء)^(٣) ، فاستحقت ليثما بقاء العمل دون إنما ، ولكنما ، ولكتما ، ولعلما ، وهذا هو مذهب سيبويه^(٤)» . انتهى مقال .

(١) الآية ٢٦ من سورة البقرة . والرفع قراءة رؤبة كما في المحتسب ٦٤/١ ، والكشف ٥٦/١ .

(٢) الكتاب ١٣٧/٢ - ١٣٨ .

(٣) سقط من ١ .

(٤) شرح التسهيل ، ورقة ٨٨ .

فإطلاق الناظم مشكلٌ ، ولأجدُ الأن جواباً عنه ، وليس كل داء
يعالجه الطبيب .

ثم أخذ في فصل آخر فقال :
 وَجَائِزَ رَفْعُكَ مَغْطُوفًا عَلَى
 مَنْصُوبٍ «إن» بَعْدَ أَنْ يَسْتَكْمِلَهُ^(١)
 وَالْحِقْقَةُ بِإِنْ لِكُنْ وَأَنْ
 مِنْ تُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَانَ

هذه مسألة العطف على موضع إن ، وتفصيل القول فيها على
 ما ارتضى كم مذهب البصريين ، وذلك أن العطف على اسم إن قد يكون
 باعتبار اللفظ ، وقد يكون باعتبار الموضع ؛ فاعتبار اللفظ جاز على
 الإطلاق سواء أ جاء المعطوف بعد الخبر أم قبله ، فمثال مجتبه قبل الخبر
 قوله : إن زيداً وعمراً^(٢) في الدار ، وفي القرآن الكريم : {إن المسلمين
 وأسلمات ، والمؤمنين المؤمنات والقاتلين والقاتلات}^(٣) / إلى آخر الآية ٤٣ .
 ومثال مجتبه بعد الخبر قوله : إن زيداً في الدار وعمراً ، وقرأ ابن أبي
 إسحاق وعيسي بن عمر : {أن الله بري من المشركيين ورسوله}^(٤) ،
 بالنصب . وأنشد سيبويه لرواية^(٥) :

(١) كذا في الأصل يستكملا ، بالياء ، انظر فيما يأتي شرح المؤلف .

(٢) في الأصل : «إن زيداً في الدار وعمراً» .

(٣) الآية ٣٥ من سورة الأحزاب .

(٤) الآية ٢ من سورة التوبة ، وانظر البحر المحيط ٦/٥ .

(٥) الكتاب ١٤٥/٢ . وهو من شواهد المقتضب ١١١/٤ ، والتصريح ٢٢٦/١ ، والهمع ٢٨٩/٥ .
 والبيت في ملحقات ديوانه رؤية ١٧٦ .

إِنَّ الرَّبِيعَ الْجَنُودَ وَالخَرِيفَ

يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصَّيْوَفَا

ولا خلاف في هذا القسم ، ولم يُتبَّه النَّاظُمُ عَلَيْهِ لَأَنَّ حَكْمَ تَقْرَرَ فِي بَابِهِ ،
وَلَأَنَّمَا يَنْبَهُ فِي الْأَبْوَابِ مِنْ أَحْكَامِ التَّوَابِعِ عَلَى مَالِمْ يَدْخُلُ تَحْتَ ضَوَابِطِ بَابِهِ .
وَأَمَّا الْعَطْفُ بِاعْتِبَارِ الْمَوْضِعِ - وَأَعْنَى مَوْضِعُ أَسْمَ إِنْ ، أَوْ مَوْضِعُ إِنَّ
وَاسْمَهَا - فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ الْمَعْطُوفُ وَاقِعًا قَبْلَ الْخَبْرِ أَوْ بَعْدِهِ ، فَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ
فَجَانِزُ أَيْضًا بِغَيْرِ خَلَافٍ عِنْدَ النَّحْوِيْنَ عَلَى الْجَمْلَةِ ، نَحْوَ قَوْلِكَ : إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ
وَعَمْرُو . وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : {إِنَّ اللَّهَ بَرِيئٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ} (١) ، فِي
قِرَاءَةِ ابْنِ مُحَيْصِنِ بِكَسْرِ إِنْ ، وَمِنْهُ مَا أَنْشَدَهُ سَبِيلِيُّوْهُ لِجَرِيرِ (٢) :

إِنَّ الْخِلَافَةَ وَالنَّبِيُّوْهُ فِيهِمْ

وَالْمَكْرُمَاتُ ، وَسَادَةُ الْأَطْهَارِ

لَكُنْهُمْ اخْتَلَفُوا فِي وِجْهِ هَذَا الْعَطْفِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ، فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ ذَلِكَ
عَطْفًا حَقِيقَةً ، مِنْ بَابِ عَطْفِ الْمَفَرَدَاتِ ، وَأَنْ قَوْلُكَ : إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو ،
عَطْفٌ فِيهِ عَمْرُو عَلَى مَوْضِعِ زَيْدٍ ، وَهُوَ الرَّفْعُ ، كَمَا عَطْفٌ عَلَى مَوْضِعِ خَبْرٍ لَيْسَ
فِي نَحْوِ (٣) :

(١) الآية ٣ مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ . وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ فِي الْكَشَافِ ١٣٩/٢ بِنَسَبَةٍ ، وَنَسَبَهَا أَبُو حِيَانُ فِي
الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ٦/٥ إِلَى الْحَسْنِ وَالْأَعْرَجِ .

(٢) الْكِتَابُ ١٤٥/٢ ، وَابْنِ يَعْيَشَ عَلَى الْمَفْصِلِ ٦٦/٨ ، وَالْعَيْنِي ٢٦٣/٢ . وَلَمْ أَجِدْهُ فِي دِيْوَانِ
جَرِيرِ .

(٣) الْكِتَابُ ٦٧/١ ، ٦٧/٢ ، ٢٩٢/٢ ، ٢٤٤ . وَصَدْرُهُ :
مَعَاوِيَ إِنْتَ بَشْرٌ فَلَسْجِنْ

وَيَنْسُبُ إِلَى عَقِيْبَةِ بْنِ هَبِيرَةِ الْأَسْدِيِّ ، أَوْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ الْأَسْدِيِّ . وَهُوَ فِي الشِّعْرِ وَالشِّعْرَاءِ
٩٩ ، وَالْمَقْتَضِبُ ٢/٣٣٧ ، ٤/١١٢ ، ٣٧١ . وَالرَّاضِيُّ عَلَى الْكَافِيَّةِ ١/٢٨٠ ، ٢/١٩١ ، وَالْخَزَانَةُ
٢/١٢٤ ، ٤/١٦٥ .

فَسَنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا

والى ذهب الشلوبين فى أول قوله ، وابن أبي الريبع^(١) . وهو ظاهر إيضاح الفارسي^(٢) أو جمل الزجاجى . ومال إليه بعض من شرح كلامهما أخذًا بالظاهر من كلامهما . وتأول بعضهم عليه كلام سيبويه .

والذى عليه الأكثر أن الرفع فى المعطوف على الابتداء واستئناف جملة معطوفة على أخرى ، وهو الأظهر من كلام سيبويه ، ونقل عن الأخفش ، والفراء ، والمبرد ، وابن السراج ، والفارسى - فى غير الإيضاح - وابن أبي العافية ، والشلوبين - فى آخر قوله - وجماعة من أصحابه - ومنهم من يتأول على المبرد أنه يقول بالعطف على الموضع ، لكن على وجه التوهم ، لاعلى حقيقة مقتضى الموضع : إذ الحمل على التوهم عنده مقيس ، وهو أصل الكوفيين فى جواز الرفع قبل مجئ الخبر .

وكلام الناظم هنا محتمل للمذهبين : إذ معنى كلامهم أن المنصوب بالعطف على اسم إن يجوز رفعه ، ولم يذكر : علام يُرفع؟ فيتحمل أن يكون قائلًا بالأول أو بالثانى ؛ فإن كان رأيه هذا الثانى فهو أولى لوجهين :

أحدهما : أنه^(٣) الذى ذهب إليه فى شرح التسهيل ونصره وزيف غيره .

والثانى : أنه الصحيح من المذهبين ، والمعتمد المὔضود بالدليل . وقد تصدى ابن أبي العافية لنصره فى مسألة أفردها ، وابن الزبير من شيوخ شيوخنا فتلقيناها عنهم ، فمن أراد الترجيح بين المذهبين فعليه بكلام ابن الزبير ، ففيه غایة الشفاء فى المسألة .

(١) انظر البسيط لابن أبي الريبع ٦٧٦ .

(٢) الإيضاح ١١٦ .

(٣) فى الأصل : «أن» .

وقد أحتاج له المؤلف بأنهم اقتصروا في هذا العطف على الإيتان به بعد تمام الجملة ، ولو كان من عطف المفردات لكان وقوعه قبل التمام أولى ، لأنَّ وصل المعطوف بالمعطوف عليه أجودُ من فصله وأيضاً لو كان كذلك لجاز رفع غيره من التوابع ، ولم يَحْتَجْ سيبويه في / قوله تعالى ٤٣١ {قُلْ : إِنَّ رَبِّيٍّ يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّمَ الْغَيْوبَ} (١) إلى أن يجعله خبر مبتدأ أو بدلًا من فاعل يقذف (٢) . واستدلَّ بغير ذلك مما يطول فيه الكلام .

ولأنَّ كان مراده الأول ، وكان هو مذهبه فيترجح بأمررين :

أحدهما : أنَّ جعلَه من باب عطف الجُّمَلَ يُؤدي إلى مخالفة الظاهر من ادعاه حذف الخبر مع إمكان الاستفهام عنه كما في المنسوب ، لأنَّ المسألتين وإن كانتا تحتاجان إلى تقدير فالتقدير مع المنسوب كالمطرَّح (٣) ، ولذلك جاز العطف فيه ، فلا تقول : إن زيدًا قائمٌ لا عمرًا ، فكذلك (٤) في الرفع : (إن زيداً قائمٌ) لا عمره . فهذا من عطف المفردات ، لأنَّ «لا» لا يعطَّفُ بها الجملُ إلا مع التكرار ، نحو : لا عمره خارج ولا بكر مُقيِّم . وأما جعل هذه المسألة من عطف الجمل ، والمقدر كالمنطق به ، فهو ادعاء مala دليل عليه ، وذلك ممنوع .

(١) الآية ٤٨ من سورة سبا .

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٩٠ . وانتظر كتاب سيبويه ١٤٧/٢ .

(٣) في صلب الأصل ، ١ : «كالمطرَّح» . وما أثبتناه عن هامش الأصل ، س ، ف .

(٤) مكانه بياض في أ .

والثاني : أنه قد (جاء في كلام العرب^(١) ما يعده ، (إذ هو على تقدير التوهم^(٢)) وهو كثير في كلام العرب (ويعبر عنه بعض شيوخنا بالرفع على المرادف^(٣)) ، وله ما أنشده سيبويه^(٤) :

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُلْكَ مَا مَضَى

وَلَا سَابِقٌ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

لأن الباء من شأنها أن تدخل هنا . ومثله ما أنشده من قول الأخوص

الرياضي^(٥) :

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً

وَلَا نَاعِبٌ إِلَّا بَيْنِ غُرَابِهَا

على توهم^(٦) : لَيْسُوا بِمُصْلِحِينَ عَشِيرَةً . ومنه في القرآن : { فَأَصْدِقُوا
وَأَكْنُونَ مِن الصَّالِحِينَ }^(٧) ، على قراءة غير أبي عمرو . فهذا متعين فينبغي أن
يُحملهذا الموضع على ذلك .

(١) مكانه بياض في ١ . وقد كان منه في الأصل ثم كمل بخط مخالف . وهذا السقط ثابت في س ، ف .

(٢) الكتاب ١٦٥/١ ، ١٦٥/٢ ، ٢٠٦ ، ١٥٥/٢ ، ٢٩/٣ ، ١٠٠ ، ٥١ ، ٢٩/٤ ، ١٦٠/٤ ، ٤٢٤ ، ٣٩٥ ، ٥٦٥ ، ٦٨٧ . وهو من شواهد الخصائص ٢٥٣/٢ ، والإنسان ١٩١ ، ٥٢/٢ ، والرضي على الكافية ١٢١/٤ ، والمفنى ٩٦ ، ٤٦٠ ، ٢٨٨ ، ٤٧٦ ، ٤٧٨ ، ٥٥١ ، ٦٧٨ ، ٥٥١ ، والمعجم ٥/٥ . وفي الخزانة ١٠٢/٩ .

(٣) في جميع النسخ : أبي الأحوص . وما أثبتناه عن الخزانة ١٦٤/٤ ، وفرحة الأديب ٣٢ .
...والأخوص اسمه : زيد بن عمرو ينتهي نسبة إلى رياح بن يربوع من تميم . والبيت في الكتاب
١/١٦٥ ، ٢٩/٣ ، ٢٠٦ ، ٢٩/٤ ، ٣٩٥ ، ٥٦٥ ، ٦٨٧ ، ٦٩/٨ ، ٥٧/٧ ، ٦٨/٥ ، ٥٢/٢ ، ٤٧٨ ، ٥٥٣ ، ٤٧٨ ، والرضي على الكافية
١٩١/٢ .

(٤) في هامش الأصل عن نسخة : بأنه قال .

(٥) الآية ١٠ من سورة المنافقين . وانظر السبعة لابن مجاهد ٦٣٧ .

وهذا الرأى أسعد بكلام الناظم، لأنه قد أجاز العطف على الموضع في باب اسم الفاعل، وليس إلا من باب التوفّم، وسيأتي ذكره في بابه إن شاء الله تعالى.

وهذا الموضع - أعني الحمل على التوفّم - خالف فيه البصريين البغداديين في موضع، ووافقوهم في موضع. فاما موضع المخالفة فحيث كان من باب اعتبار الفاء نحو : ما زيد قائما ولا قاعد^(١). وليس هذا الموضع من ذلك، وأما موضع الموافقة فحيث كان من باب اعتبار الأصل نحو : هذا ضارب زيد^(٢) وعمرًا^(٣). فهذا الموضع من ذلك؛ لأن الأصل الابتداء، وإنما اختلفوا هنالك واتفقوا هنا، لكثرة هذا وقلة ذاك.

وهذا كلّه إما هو فيما إذا استكمل العامل معموليه، وهو قول الناظم : «
بعد أن يستكملاً^(٤)» فالضمير في «يستكملاً^(٥)» عائد إما على إن، كأنه قال : بعد أن يستكمل العامل ما يحتاج إليه من معمولاته التي يكمل بها الكلام، وذلك الخبر، أي : بعد أن يوتى بالخبر، وإنما على منصوب إن كأنها راد: بعد أن يستكمل الاسم ما يطلبه من جهة معناه من الخبر؛ إذ لا يستقلُّ به الكلام دون الخبر. وأما إذا لم يستكمل العامل عمله، أو الاسم خبره، فليس إلا النصب على ما يُفهم من اشتراطه الاستكمال. وما ارتضاه من ذلك هو رأي البصريين، فإذا قلت: إنَّ الزيدين وعمرًا قائمون - ومنه قوله تعالى : {إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصَّابِئينَ وَالنَّصَارَى وَالْجُوسَ وَالذِّينَ أَشْرَكُوا، إنَّ

(١) انظر مفني اللبيب ، أقسام العطف ، العطف على المحل ، الشرط الثاني ٤٧٤ . والشرط الثالث ، المسألة الثالثة ٤٧٥ . والمعجم ٢٧٧/٥ - ٢٨٠ .

(٢) كما بالياء في س ، ف . وكلام الشارح يدل عليه .

الله يفصل بينهم يوم القيمة^(١) - فلا يجوز الرفع عندم البة، بل يلزم النصب. وذهب الكوفيون إلى جواز الرفع كما جاز مع تأخير المعطوف، لأنهم اختلفوا، فذهب الكسانى إلى الجواز / بإطلاق، ظهر في ٤٣٢ المعطوف عليه النصب أو لم يظهر، فتقول : إن زيداً وعمرو قائمان، وإنك ويكرّ ذاهبان. وذهب الفراء إلى التفرقة بين مالم يظهر فيه الإعراب فيجوز الرفع في المعطوف عليه، وبين ما ظهر فيه الإعراب فلا يجوز إلا النصب، فتقول على مذهبه : إنك وزيد ذاهبان، وإنهم وزيد قائمون، ولا تقولا إن زيداً وعمرو قائمان والصحيح ما ذهب إليه الناظم للقياس والسماع؛ أما القياس فمن وجهين :

أحدهما : أنك إذا قلت : إن زيداً وعمرو قائمان، وإنك وزيد ذاهبان، وجب أن يكون زيد مرفوعاً بالابتداء، ووجب أن يكون زيد عاملًا في الخبر أيضاً فيؤدي ذلك إلى أن يعمل عاملان معًا في معنوي واحد، عاملًا واحدًا، وذلك فاسد.

وقد يجيب أهل الكوفة عن هذا بأن العامل في خبر أن عندم الابتداء، لأنّ، وهو العامل أيضاً في زيد على رأيهم، فيجب - على رأيهم - أن يكون الابتداء أيضاً هو العامل في الخبر من تلك الجهة، فاتخذ العامل في الخبر إذاً، وهو الابتداء.

وهذا الجواب لا (ينهض^(٢)) فإن زيداً على مذهبهم إنما يرتفع بالخبر، والخبر يرتفع في باب الابتداء بالمبتدأ وهو زيد هنا، وبالابتداء

(١) الآية ١٧ من سورة الحج .

(٢) مكانه بياض في ١ .

في باب إنْ، فقد اجتمع على الخبر ها عاملان، وذلك غير صحيح، كما مر.

والثاني: ما قاله المؤلف من أنَّ إنَّ وأخواتها قد ثبت قُوَّةً شبهاً بـكَانِ وأخواتها، فكما امتنع في كان العطف على موضعها منصوبها^(١) باتفاقٍ كذلك يمتنع في إنْ، ولو جاز أن يكون اسم إنْ مرفوعاً محلّ باعتبار عروض العامل لجاز أن يكون خبر كان مرفوعاً محلّ بذلك الاعتبار، لتساويهما في أصلية الرفع وعروض النصب. وفيه نظر.

وأما السماع فموافق لما قاله البصريون، وما جاء مما ظاهره المذهب الآخر في غير مُتَعَيْنٍ له، لاحتمال أمرٍ آخر فيه؛ فمن ذلك قول الله تعالى : {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى} ^(٢) .. الآية، فعطف (الصابئون) على موضع (الذين) قبل الإتيان بالخبر، وهو قوله : (مَنْ آمنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) .. إلى آخرها. وروى الثقات عن العرب : إِنَّكَ وَزِيدَ ذَاهِبَانِ ^(٣) ، وأنشد سيبويه لبشر بن أبي خازم ^(٤) :

وَإِلَّا فَسَاعِدْمُ— وَأَنَا وَأَنْتُمْ
بُقَاءً مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

(١) في جميع النسخ : «مرفوعها». ولا يستقيم المعنى عليه . وبعبارة ابن مالك في شرح التسهيل ورقة ٩٠ : «لأنَّ إنَّ وأخواتها قد ثبت قوَّةً شبهاً بـكَانِ وأخواتها» . فكما امتنع بـكَانِ أن يكون للجذأين إعراب في المحل يخالف إعراب اللفظ يمتنع بـإنَّ . ومنها يتبين أن إعراب المَلِ الذي يخالف إعراب اللفظ إنما يكون مع منصوب كـدن لامع مرفوعها .

(٢) الآية ٦٩ من سورة المائدة .

(٣) الكتاب ١٥٥/٢ .

(٤) الكتاب ١٥٧ ، والبيت في بيان بشر ١٦٥ ، وفيه ما حبينا . وهو من شواهد الإنصاف ، وابن يعيش على المفصل ٦٩/٨ - ٧٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٠ ، والرسى على الكافية ٤/٢٥١ - ٢٥٢ ، والتصريح ١/٢٢٨ ، وفي الفزانة ١٠/٢٩٣ .

فلو كان المعطوف منصوباً لقال : إِنَّا وَإِيُّاكم بُغَاةٌ . وهذا كله قليل لا يعتمد عليه، مع مخالفته الوجه الشائع. وقد تكتم في ذلك أيضاً بناءً على كونه قليلاً؛ فاما الآية فجعلها سيبويه وغيره على التقديم والتأخير، قال فيها: « كأنه ابتدأ على قوله : (والصابرون) (بعدما يمضى الخبر^(١)) يريده أن تقديمها: إن الذين آمنوا والذي هانوا من آمن بالله واليوم الآخر، ثم ابتدأ فقال : والصابرون والنصارى كذلك. وأجاز السيرافي^(٢) أن يكون خبر (الذين) محنوفاً لدلالة خبر(والصابرون والنصارى) عليه، وهو قوله: { من آمن بالله } .. الآية. فيكون على حد قول الشاعر^(٣):

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا، وَأَنْتَ بِمَا

عِنْدَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

أراد : نحن بما عندنا راضون ، وأنت بما عندك راض. والآية على رأي سيبويه مثل قول الشاعر^(٤)

مَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلَةً
فَإِنَّمَا وَقَيْدُهَا لِغَرِيبٍ

(١) كذا في جميع النسخ . وفي الكتاب ١٥٥/٢ : مضى .

(٢) شرح الكتاب ، ٢ ، ورقة ١٦ .

(٣) ينسب إلى درهم بن زيد الأنصاري ، وإلى قيس بن الخطيم . وهو في ملحقات ديوان قيس ١٧٢ .
والبيت من شواهد الكتاب ٧٥/١ ، والمقتبس ١١٢/٢ ، ٧٣/٤ ، ٢٩٦/١ ، وأمالابن الشجري ٥٥٧/١ ، والهمع ٦٢٢ ، والمفتني ١٣٩/٥ ، والعیني ١٣٩/١ ، والأشموني ١٥٢/٣ .

(٤) هو ضابن بن الحارث البرجمي . والبيت في الكتاب ٧٥/١ ، والإنساف ٩٤ ، وابن عييش ٦٨/٨ ، والرضي على الكافية ٤/٢٥٥ ، والمفتني ٤٧٥ ، ٦٢٢ ، ٢٢٨/١ ، والتصريح ٢٢٨/١ ، والهمع ٢٩٠ ، والهزارة ٣١٢/١٠ . الكتاب ١٥٥/٢ شرح التسهيل ، ورقة ٩٠ . والبيت في المفتني ٤٧٥ ، ٦٢٢ ، والتصريح ١/٢٢٩ ، والأشموني ١/٢٨٦ ، والعیني ٢٧٤/٢ .

فيمن رواه برفع «قيّار» ، فلا يكون «قيّار» على غير الابتداء» ، والخبر محنوف إلا بتكاليف.

وأما قولهم : إنك وزيد / ذاهبان ، فحمله سيبويه على الغلط فقال : « واعلم أنهم يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان. وذلك أن معناه معنى الابتداء »، فيري أن قال : هم ، كما قال :

* وَلَا سَابِقٌ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَاثِيَا *

علی ما ذکرتُ لک

وأنشد المؤلف في الشرح :

خَالِيَّ، هَلْ طُبٌ؟ فَإِنَّمَا، وَأَنْتُمَا

وَإِن لَمْ تَبُو حَاجَةً بِالْهَوَىٰ - دَنْفَانٌ

وعلى كلام الناظم بعد سؤالان :

أحدهما : أنه ذكر مسألة العطف على موضع اسم إن قبل مجيء الخبر ومنعها جملة، فعنده أنه لا يقال : إن زيداً وعمرو في الدار، ولا : إنك وعمرو في الدار، بوجه من الوجه، حسبما اقتضاه مفهوم شرطه؛ لأنه أجاز العطف على موضع اسم إن بشرط أن يستكمل.. فاقتضى متن العطف عند فقدان الشرط بإطلاق ، وهذا لم يقله البصريون لايقتضيه كلام سيبويه على الجملة. بل الوجه في ذلك أن يقال : إذا كان العطف قبل الخبر فلا يخلو أن يكون الخبر مطابقاً لهما جميعاً نحو : إنك وزيداً ذاهبان، أو لأحدهما نحو : إنك وزيداً ذاهباً. فإن كان مطابقاً لأحدهما جاز في المعطوف الرفع والنصب : فالنصب على وجهين : على أن يكون الخبر الثاني، وحذف خبر الأول، أو يكون خبراً للأول، على التقديم والتأخير، وحذف خبر الثاني. والرفع أيضاً على وجهين، بهما المذكوران في النصب، فالأول مثل :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا، وَأَنْتَ بِمَا
عِنْدَكَ رَاضٌ
والثاني مثل :

* فَإِنِّي وَقَيْارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ *

وإن كان الخبر مطابقاً لهما لم يجز إلا النصب عند سيبويه والبصريين^(۱). وأما الرفع فعلى جهة الغلط كما قال سيبويه، وجاز عند الكوفيين كما تقدم.

فالحاصل : أن الرفع في المعطوف قبل الإتيان بالخبر لا يقال فيه : جائز، بإطلاق، ولا ممتنع بإطلاق، بل هو في حال يجوز بإطلاق من غير

(۱) انظر البسيط لابن أبي الريبع . ۶۸۳

حكاية خلافٍ، وفي حال ممتنع على الخلاف. فمفهومُ شرطِ الناظم إذاً غير صحيحٍ. ولا يقال : إنه لم ير العمل بالمفهوم، لأننا نقول : هو عمدته في هذا النظم، وعليه اعتمد في نقل المسائل الكثيرة، ولو لا هُوَ لافتقر إلى العبارة الطويلة في المسألة الواحدة، حسبما تراه في هذا الشرح، بحول الله. فإذاً هذا الموضع مشكلٌ.

والثاني : أنه لما اقتصر هنا على ذكر عطف النسق أوهم أنَّ غير / ٤٣٤ من التوابع لامخالفة فيه هنا لما ذكره في التوابع، وليس كذلك؛ فالتوكييد وعطف البيان والنعت حُكمهما عند الجرمي والزجاج والفراء^(١) حكم العطف النسقي، فتقول : إن زيداً قائمٌ الظريفُ والظريفُ، وإن زيداً قائم نفسه بنفسه. ومنه^(٢) : {قُلْ : إِنَّ الْأَمْرَ كُلُّهُ لِلَّهِ^(٣)} في قراءة رفع كل، وهي لأبي عمرو بن العلاء، وإن زيداً قائم أخوك وأخاك. يجعلوا من النوع قول الله سبحانه : {قُلْ : إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَمَ الْغَيْوَبِ^(٤)} و {عَلَمَ الْغَيْوَبِ}. والرفع قراءة السبعة، والنصبُ لابن أبي إسحاق وعيسي بن عمر^(٥). وإذا كا كذلك كان^(٦) ينفي له أن لا تخُصُّ العطف بالحرف هنا. والجواب عن الأول لا يحضرني الآن إلا أن يعدّ ماجاء من مطابقة الخبر لأدھما غير مقياس، فإنه قليل، فكانه لم يعتدّ به.

(١) شرح الكافية للرضي ٤/٢٥٣ - ٢٥٤ .

(٢) كذا ! وهذا من الإتباع قبل الخبر .

(٣) الآية ١٥٤ من سورة آل عمران . وانظر السبعة ٢١٧ .

(٤) الآية ٤٨ من سورة سبا .

(٥) انظر الكشاف ٣/٢٦٤ ، والبحر المحيط ٧/٢٩٢ .

(٦) في الأصل : فكان .

وعن الثاني أنَّ النحويين - غير من ذكر - لم يجيزوا هذا ولا اعتمدوا، وحملوا الآية على غير ذلك؛ إذ تحتمل أن تكون جملة مستقلة وقعت موقع البيان لما قبلها، والمبتدأ منها ممحون، كأنه قال : هو عالمٌ الغيوب، أو على أن يكون خبراً ثانياً لربّي. وكذلك قوله : (كُلُّهُ لِلَّهِ) جملة هي خبرٌ إنَّ، كذلك تدعى فيها الاحتمال ذلك فيها، وإذا احتمل ذلك لم يكن فيه دليلاً على ما قالوا؛ فكان الناظم لم يرتكب مذهب الجرمي ومن قال بقوله، ووجه المنع في النعت أنَّ الفرض به بيان المぬوت ليصبح الإخبار عنه، فوضعيه أن يكون قبل الخبر، فإن جاء بعده^(١) فعلى نية التقديم، والحمل على الموضع لا يكتو بالاً بعد تمام الكلام، ولذلك لم يجز العطف على الموضع قبل الخبر، كما تقدم.

وهذه المسألة كانت سبب عَمَى «الأعلم» /؛ حدثنا سابقاً الأستاذ - ٤٢٥ رحمة الله عليه - أنه سأله الأعلم بعض نحاة عصره : لمْ جاز اعتبار الموضع في العطف دن النعت؟ فكف إيراداً - وكان ردُّ العينين - فنزل الماء فيما فَعَمَ.

فإن قيل : قد جَوزتم النعت على الموضع في باب لا، وفي باب : [ما لكم من إله غيره]^(٢).

قيل : أمَّا «لارْجُلُ» فكالشيء الواحد، وأما «من» فزائدة، وذاك ليسا في إنَّ، فافترقا.

(١) في آ : قبله . وقد كان منه في صلب الأصل ثم صوب في الهاشم .

(٢) الآية ٥٩ من سورة الأعراف .

وأما التوكيد والمعطف البياني فكالنعت^(١)، وكذلك البدل؛ إذ هو في التقدير حال محل اسم إن، واسم إن لا يكون إلا نصباً.

ثم قال : «وَالْحَقُّوا بِإِنْ لَكِنْ وَأَنْ»، يعني أن العرب أحقت بإن المكسورة في هذا الحكم المتقدم لكن وإن المفتوحة، فعطفوها على موضع اسمها فقالوا : لكن زيداً قائم وعمرؤ، وأنشد المؤلف في الشرح^(٢) :

وَمَا قَصَرْتَ بِي فِي التَّسَامِيِّ خُوَلَةً
وَلَكِنْ عَمَّا طَبِّبَ الْأَصْلَ وَالخَالُ

والقوافي مرفوعة. وقالوا : علمت أن زيداً قائم وعمرؤ، وفي القرآن الكريم : [وَلَدَانَ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَقُولُونَ الْحَجَّ الْأَكْبَرُ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ^(٣) على قراءة الجمهور. ويمكن أن يكون م ذلك قوله تعالى : [وَلَوْ أَنْ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمْدُدُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةَ أَبْحَرٍ^(٤)].. الآية، فيكون، رفع (البحر) على مثل الرفع في إن المكسورة، لاعلي أنها جملة حالية وإن أجاز ذلك سيبويه^(٥)، بدليل القراءة الأخرى بالنصب^(٦) ليتحد معنى / القراءتين.

٤٣٥

وما ارتضاه الناظم وإن المفتوحة من إلحاقة المكسورة في هذا

(١) في ١ : «كالنصب» .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٠ . والبيت في التصرير ٢٢٧/١ ، والهمع ٥/٢٩١ ، والأشمعوني ١/٢٨٧ ، والعيني ٢/٣١٦ .

(٣) الآية ٣ من سورة التوبة .

(٤) الآية ٢٧ من سورة لقمان .

(٥) الكتاب ٢/١٤٤ .

(٦) هي قراءة أبي عمرو ، انظر الإقتاء في القراءات السبع ٢/٧٣٢ ، وانظر أيضاً معانى القرآن للأخفش ٢/٤٤٠ .

الحكم هو رأيُ الجمهور، والظاهر من كلام سيبويه. ومع من ذلك بعض الأئمة، وزعم أنَّ المفتوحة لا تتحقق بالكسرة؛ لأنَّ المكسورة على شرط الابتداء وليس المفتوحة كذلك، إنما تجعل الكلم شائناً وحديناً بمنزلة المفرد، ولذلك لا يكون في الآية دليل لصحة جملة على وجهين جيدين :

أحدهما : أن يكون (رسوله) عطفاً على أنَّ ما بعدها، لأنها اسمٌ مفرد، فالتقدير : براءة الله من المشركين ورسوله، أى : وبراءة رسوله. وهذا وجه جيد، كما تقول : أَعْجَبِي أَنْكَ مُنْطَلِقٌ وَإِسْرَاعُكَ.

والثاني : أن يكون (رسوله) معطوفاً على الضمير في (بَرِّيَّا)، وحسنُ الفصل، كما قال تعالى : {سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكَنَا وَلَا أَبْأُؤُنَا} (١)؛ وإذا كان كذلك لم يكن في الآية دليل على ما قالوه، فالاستشهاد بها وهم جرئ على سيبويه والنحوين.

وردَّ هذا ابن جنى قياساً وسماعاً، أما السماع فما في الحماسة لجعفر بن عَلْبَةَ الْحَارِشِيِّ، وذلك قوله (٢) :

فَلَا تَخْسِبِي أَنِّي تَخْشَعُتُ لِلْعَدُوِّ

لِشَئِ، وَلَا أَنِّي مِنَ الْمُوْتِ أَفْرَقُ

وَلَا أَنَا مِنْ يَزْدَهِيِّ وَعِيَدِهِمْ

وَلَا أَنْتَرُ بِالْمَشْنَى فِي الْقَيْدِ أَخْرَقُ

فَعَطَّافَ الجملة من المبتدأ والخبر على قوله : (أَنِّي تَخْشَعُتُ)، وهو يريد

(١) الآية ١٤٨ من سورة الأنعام .

(٢) شرح الحماسة للمرنوني ٥٥ . وجعفر بن علبة مخصوصاً بالولتين الأموية والعباسية . وانظر البيتين في شرح الكافية للرضي ٣٥٢/٤ ، والفرزاتة ٢٠٣/١٠ .

معنى أنَّ المفتوحة يدلُّ على ذلك روايةٌ من روى :

وَلَا أَنْ تَفْسِي يَزْدَهِيهَا وَعِيدُهُمْ

وقد جاء ذلك أيضاً في التنزيل، قال الله عز جل : {وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ، وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونَ} ^(١)؛ ألا ترى أنَّ معناه : ولأنَّ هذه أُمَّتُكُمْ أُمَّةٌ واحدةٌ وأنا ربُّكم فاتقون، فعطف الجملة من المبتدأ والخبر على (أنَّ) وفيها معنى اللام، كما تقدم. وهذا يزيد معنى الابتداء عبرة، ويصرف الكلام إلى معنى المصدر، أى : ولكنني ربُّكم فاتقون.

ونحو ذلك قوله أيضاً : [ضرب لكم مثلاً من أنفسِكم هل لكم مما ملكت أيمانُكم من شركاء فيما رزقناكم، فانتقم فيهم سوءاً] ^(٢)، أى : فتستوا. قال أبو على : فأوقع الجملة المركبة من المبتدأ والخبر موقع الفعل المنصوب بـأى والفعل، إذا انتصب انصرف القولُ والرأيُ فيه إلى المصدر ^(٣)، ومعلوم أنَّ المصدر أحد الأحاد، ولا شبَّهَه ^(٤) بينه وبين الجملة، وقد ترى الجملة، وقد ترى الجملة التي هي قوله : {وَأَنَا رَبُّكُمْ} معطوفةٌ على أنَّ المفتوحة، وعبرتها عبرةً المفرد من حيث كانت مصدرًا، والمصدرًا، والمصدر أحد الأسماء المفردة.

ومنه أيضاً – ولم يذكره أبو على – قوله تعالى : {أَعْنَدَهُ عِلْمُ الغَيْبِ فَهُوَ يَرَى} ^(٥). أي فيرى ، لأنَّ الفاء جواب الاستفهام ، وهي تصرف الفعل

(١) الآية ٥٢ من سورة المؤمنون . ويفتح همزة أنَّ وتشديد التون قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو . انظر السبعة لابن مجاهد ٤٤٦ .

(٢) الآية ٢٨ من سورة الروم .

(٣) في شرح الحماسة لابن جنِّي : «انصرف به القول والرأي فيه إلى مذهب المصدر» .

(٤) في شرح الحماسة : «ولا نسبة» .

(٥) الآية ٣٥ من سورة النجم .

بعدها إلى الانتصاب بأن مضمته ، وأن المنصوب بها مصدر لامحالة حتى
كانه قال : أَعِنْدَهُ عِلْمُ الغَيْبِ / فَرُؤْيَتِهِ ، كما أَنْ قَوْلَهُ {فَإِنَّمَا فِيهِ سَوَاءٌ} ، أَيْ ٤٣٧
: هَذِهِ شَرْكَةٌ بَيْنَكُمْ فَاسْتَوَاءٌ . انتهى ما ذكر من السماع .

ومنه في القرآن مواضع، ك قوله تعالى : (أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا
فَهُوَ يَتَكَلَّمُ^(١) ، و قوله : (أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا فَهُمْ مِنْ مَغْرُمٍ مُتَقْلُونَ . أَمْ عِنْدَهُمْ
الْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ^(٢)) . وقد أنسد سيبويه^(٣) :

وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بُغَاةُ

ثم قال : «كانه قال : نحن بغاة وأنت^(٤) ». فقدم وأخر، في مرفوعاً
بالابتداء والخبر محنوف، ك قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا
وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى^(٥)) . فقد سوى بين إن وأن، فليس سيبويه مِمْنَ
يقصر ذلك الحكم على المكسورة، كما ظنه بعضهم.

قال ابن جني : «فَأَمَا وَجْهُ الْقِيَاسِ فَهُوَ [أَنْ]^(٦) الْمُفْتَوَحَةُ - وَإِنْ لَمْ
تَكُنْ مِنْ مَوَاضِعِ الْابْتِداءِ فَإِنَّهَا فِي التَّحْقِيقِ مِثْلُ الْمُكْسُورَةِ، فَلَمَّا اسْتَوَيَا
فِي الْمَعْنَى فِي الْعَمَلِ وَتَقَارَبَا فِي الْلُّفْظِ، صَارَتْ كُلُّ وَاحِدٍ كَائِنَهَا أَخْتَهَا؛
يُزِيدُ ذَلِكَ وَضْوِحًا أَنَّكَ تَقُولُ : عَلِمْتُ أَنْ زِيدًا قَائِمًا، وَعَلِمْتُ أَنْ زِيدًا قَائِمًا،

(١) الآية ٢٥ من سورة الروم .

(٢) الآيات ٤٠ - ٤١ من سورة الطور .

(٣) تقدم في ص ٣٧٤ .

(٤) الكتاب ١٥٦/١ . ونص مطبوعة الكتاب : «كانه قال : بقاة ما بقينا وانت» .

(٥) الآية ٦٩ من سورة المائدة .

(٦) عن شرح الحماسة لابن جني .

علمت إن زيداً لقائم، فنجد معنى المكسورة كمعنى المفتوحة، تؤكد في الموضعين كليهما قيام^(١) زيد لامحالة، والقيام مصدر كما ترى، نعم وتأتي هنا بصرير الابتداء فتقول : قد علمت لزيد أفضل منك، كما تقول : علمت إن زيداً أفضل منك؛ أفلاترى إلى^(٢) مجازي هذه التراكيب إلى معنى [واحد]^(٣) وتنتظر بعضها إلى بعض. وسبب ذلك كله مانكرت من مشابهة إن لأن لفظاً ومعنى وعملاً، فإذا كان كذلك سقط اعتراف هذا المتأخر على ما أورده سيبويه، وأسقط كلفته عنه. قال : ويزيد فيما نحن عليه بعد قوله :

وَلَا أَنْتِ بِالْمُشْنِي فِي الْقِيدِ أَخْرُقُ
فَعَادَ إِلَى أَنَّ الْبَيْتَ^(٤). وهذا مقالة ابن جنى.

وقال ابن خروف : لا يمتنع حمل الجملة الابتدائية على أن، ثم قال : ويجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه؛ ألا ترى إلى قولهم : رب رجل وأخيه، وأشباهه، والحمل في هذا أخرى بذلك.
إذاً مارأه الظلم هو الصحيح من القولين.

وأما قوله : «من تون لين ولعل وكأن»، ففيه سؤال وهو أن يقال : هذا الشطر حشوًّا لمعنى له، لأنه لو اقتصر على ذكر ثلاثة الأحرف - وهي المتقدمة - لاقتضى كلامه اختصاص ذلك الحكم بها دون مابقي، لأن المskوت عنه لا يجري على حكم المنطوق به، ولا يحمل كلامه على ذلك، فصار ذكر الباقي منفي الفائدة.

(١) في جميع النسخ : «فقيام» . والمثبت عن نص ابن جنى في المرجع المتقدم .

(٢) في الأصل : «إلا مجاز» . وفي شرح الحماسة : «أفلاترى أن تجاري ...» .

(٣) عن شرح الحماسة .

(٤) نص ابن جنى في شرح الحماسة ، ورقة ١٣ - ١٤ .

والجواب : أَنَّهُ إِنْمَا نَبَهَ عَلَى الْبَوَاقي لِفَائِدَةِ التَّنْكِيتِ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ النَّحَاةِ، فَهُوَ يَقُولُ : إِنْ ثَلَاثَةُ الْأَحْرَفِ الْمُذَكُورَةُ وَهِيَ : إِنْ وَلَكِنْ، هِيَ الْمُخْتَصَّةُ بِهَذَا الْحُكْمِ، وَلَا يَشَامِلُ لَهَا الْبَيْتُ وَلَعْلَّ وَكَانَ، كَمَا يَقُولُ بَعْضُهُمُ، فَهَذَا الْمَوْضِعُ مِثْلُ قَوْلِهِ فِي بَابِ كَانٍ : «فَجِئْتُ بِهَا مَتَّلِّةً لِاتَّالِيَّةً»، وَقَدْ مَضَى التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ، وَالْمُخَالَفُ فِي الْمَسَأَةِ هُوَ الْفَرَاءُ^(۱)، فَجَازَ أَنْ يَقُولَ : كَانَ زِيدًا أَنْسَدًا وَعَمْرَوْ، وَلَعْلَ زِيدًا قَاتِمًا وَعَمْرَوْ، وَلَيْتَ زِيدًا قَاتِمًا وَعَمْرَوْ، وَشَاهِدُهُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الرَّاجِزِ^(۲) :

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتَ يَا مَيِّسُ
يُبَلَّدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنِّيسُ

قال المؤلف : «ولاحجة له في ذلك، لاحتمال أن يكون «وأنت» مبتدأً محنوف الخبر، تقديره : وأنت معي، والجملة / في موضع الحال واقعة ۴۳۸ بين اسم ليت وخبرها. وإنما امتنع العطف على الموضع فيها عند الجمهور لأن دخولها غير معنى الابتداء الذي هو محزن للموضع، فصار مسوحاً بمعنى التمني والترجي والتشبيه، وأنت إذا عطفت فرفعت المعطوف لم تحلمه إلا على الابتداء، فلم يصح ذلك حيث لم يبق معنى الابتداء، ولا له محزن، بخلاف إن وان ولكن، فإنها لم تغير معنى الابتداء، لأنها داخلةً لتوكيده أو للاستدراك به لا نسخ معناه، فجاز رفع المعطوف معها على لحوظه؛ قال سيبويه : «ولم تكن ليت واجبةً ولالعلّ ولا كأنّ، فقُبِحَ عندهم أن

(۱) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ۹۱ .

(۲) هو جران العود ، ديوانه ۵۰ ، والجزء في الكتاب ۱/ ۲۶۲ ، ۲۶۳/ ۲ ، ۳۲۲/ ۲ ، ومعانى الفراء ۱/ ۴۷۷ ، والمقتبس ۲/ ۳۱۹ ، ۳۴۶ ، ۴۱۴/ ۴ ، والإنسان ۲۷۱ ، وابن يعيش على المفصل ۲/ ۸۰ ، ۱۱۷ ، ۲۱/ ۷ ، ۲۱۲/ ۸ ، والهمع ۵/ ۲۹۲ ، والخزانة ۱۰/ ۱۸ .

يُدخلوا الكلام^(١) الواجب في موضع التمنى، فيصيروا قد ضمّوا إلى الأول ماليس على معناه، بمنزلة إن^(٢). يعني : أنه قبح أن يدلّوا بالخبر الذي ليس بواجب، وهو خبر هذه الحروف، على الخبر الواجب، وهو خبر المعطوف، إذ لا يدلّ على المعنوف إلا ما هو على معناه.

وقال السيرافي : «حملُ المعطوف في هذه الحروف على الابتداءِ بغيرِ المعنى الذي أحدثته هذه الحروف، لو قلت : ليت زيداً منطلقٌ وعمرٌ مقيم، كان «وعمرٌ مقيم» خارجاً عن معنى التمنى^(٣). فإذا كان كذلك لم يستقم حملُ هذه الحروف على إنَّ لمباينة مابينهما.

فالناظم إذا أراد أن يبنّيه بهذه الزيادة على خلافِ من خالفِ، وأيضاً فو سكت لسبق إلى الوهم إجراء القياس، فنصَّ على نفي ذلك لئلا يُتَّقَّمُ صحتُه. وقد تجد في هذا النظم ما يسبق أهْ فضلٍ إِلَّا وتحتَه فائدة أو فوائد، وقد مضى من ذلك أشياء، واستأنَّى أخْرَإن شاء الله تعالى.

وأطلق الناظمُ العطفَ ولم يقيِّده بحرفِ بون حرفٍ، فدلَّ على أنَّ لحروف العطفِ بون الواو في ذلك مدخلًا، وذلك صحيح، فتقول : إنَّ زيداً قائمٌ فعمرو، و : فعمراً. وإنَّ زيداً قائم ثم عَمِرُوا، وإنَ الناس قادمون حتى المشاة، وإنَ زيداً قائم بل عَمِرُوا، وإنَ زيداً قائم لاعمرُوا. وما أشبه ذلك، إِلَّا أَمْ وَإِمَّا فإنَّ هذا الموضع ليس من مواضعهما فلذلك - والله أعلم - لم يستثنِهما الناظم؛ إذ لا يصح دخولهما مع إنَّ وأخواتها.

(١) كلمة «الكلام» ليست في الكتاب .

(٢) الكتاب ١٤٦/٢ .

(٣) شرح الكتاب ٣ ورقة ١١ مع تصرف .

(ثم قال^(١) :

وَخُفْتَ إِنْ فَقَلَ الْعَمَلُ
وَتَلَزَمُ الْلَّامُ إِذَا مَا ثُمِيَّ
وَدَبِيَّا اسْتُغْنَى عَنْهَا إِنْ بَدَا
مَانَاطِقُ أَرَادَهُ مُفْتَهِيَّا
وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَاسِخًا فَلَا
تُلْفِيَهُ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوصَلَةٍ

العرب خففت في هذا الباب أربعة أحرف لنقل التضعيف، كما تفعل ذلك في غير موضع من كلامها، وذلك إن وان وكأن ولكن، وأما لعل فلم تخففها بحذف أحد المضاعفي، لأن التخفيف فيها حصل بحذف اللام الأولى، قالوا فيها : عَلَّ، فلو زادوا فيها تخفيفا لأجحفوا بها، وأما ليت فلا تضعيف فيها، فبقي مما فيه التضعيف المحتمل للتخفيف الأحرف الأربع / وذكر الناظم منها ثلاثة ولم يذكر «لكن» لكونها في حال تخفيفها لا تعمل ٤٣٩ شيئاً كما تعمل الباقي بعد التخفيف، وما نزع إليه هو مذهب النحوين ماعدا يُونس والأخفش، فإنهما أجازا إعمال لكن بعد التخفيف قياساً على أخواتها، وذلك لم يرد به سماع فلا ينتهي عليه^(٢).

فأخذ يتكلم على تلك الثلاث الباقية، وابتدأ بالكلام على إن المكسورة فقال: «وَخُفْتَ إِنْ فَعَلَ الْعَمَلُ»، فأشاع أنها إذا خفت لاتبقى على حكمها

(١) عن الأصل .

(٢) انظر المقتضب ١٨٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٨ ، ونتائج الفكر للسيهلي ٢٥٧ ، والبحر المحيط لابن حيان ٦٢/١ ، ٣٢٦ - ٣٢٧ .

قبل التخفيف على حالٍ بل لها أحكام^(١) تختص بها تلك الحال هوأخذ في ذكرها، فيعني أنها إذا خفت صار في إعمالها للعرب وجهان : أحدهما : إبقاءها على ما كانت عليه من الإعمال، وهو قليل في كلام العرب، ولذلك قال : «فَقُلُّ الْعَمَلُ»، ولكنه مع ذلك قياس، فتقول : إن زيداً لقائماً، ومنه في القرآن الكريم : {وَإِنْ كُلُّا لَمَا لَيُوقِنُهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالُهُمْ}^(٢)، وهي قراءة الحرميين وأبي بكر^(٣).

ووجه بقاء الإعمال أنها عملت بشبه الفعل كما تقدم، والفعل يعمل محنوفاً كما يعمل تاماً، كما تقول : لم يكن زيداً قائماً، ولم يكُ زيداً قائماً، فكذلك يحكم لما أشبهه، وأيضاً فالحذف فرع عارض، والأصل هو الإثبات، فالمحنوف التقدير كأنه لم يحذف، وكأنها إنْ كما كانت في الأصل.

والثاني : إعمالها، وهو الأكثر في الكلام، ودلل على أنه الأكثر قوله : «فَقُلُّ الْعَمَلُ»، لأنه إذا قل إعمالها لزم كثرة إعمالها، إذ هي دائرة بين هذين لا: واسطة بينهما، فتقول على هذا في الكثير : إن زيداً لقائماً، ومنه قول الله سبحانه : {وَإِنْ كُلُّا لَمَا جَمِيعَ لَدَنَا مُخْضَرُونْ}^(٤). {وَإِنْ كُلُّ ذَلِكِ لَمَا مَتَّاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا}^(٥)، {إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْها حَافِظٌ}^(٦). وما أشبه ذلك.

(١) في الأصل : أحوال .

(٢) الآية ١١١ من سورة هود .

(٣) في السبعة لابن مجاهد ٣٣٩ «قرأ ابن كثير ونافع : {وَإِنْ} مخففة ({كُلُّا لَمَا}) مخففة . وقرأ عاصم في بداية أبي بكر : ({إِنْ كُلُّ}) خفيفة ({لَمَا}) مشددة . فاتفاق بين العرميين وأبي بكر في تخفيف إن . وانتظر الإنصاف ، المسألة ٢٤/٢٤ .

(٤) الآية ٨٢ من سورة يس .

(٥) الآية ٣٥ من سورة الزخرف .

(٦) الآية ٤ من سورة الطارق .

روجَهُ إِمْمَالِهَا أَنَّهَا إِنَّمَا عَمِلَتْ مَعَ اعْتِبَارِ الشَّبَهِ الْفَظِيِّ إِمَّا مُسْتَقْلًا وَإِمَّا جَزَءَ عِلْمٍ، فَإِذَا فَقَدَ الشَّبَهُ اقْتَضَى الْقِيَاسُ فَقَدَ الْحُكْمُ الْمَبْنَى عَلَيْهِ، وَهُوَ الْإِعْمَالُ، فَأَهْمَلَتْ.

وَهُوَ الَّذِي قَرَرَهُ النَّاظِمُ مَبْنَىً عَلَى موافَقَةِ أَهْلِ الْبَصَرَةِ فِي أَنَّ إِنَّ الْمُخْفَفَةَ لَيْسَ النَّافِيَةَ، بَلْ هِيَ التَّوْكِيدِيَّةُ، خَلَانًا لِمَنْ قَالَ: إِنَّهَا النَّافِيَةُ، وَاللَّامُ الْلَّازِمُ بَعْدَهَا لِلْإِجَابَ بَعْدَ النَّفِيِّ، فَقَوْلُكَ: إِنْ زَيْدًا لِقَانِمٍ، فِي مَعْنَى: مَازِيدًا إِلَّا قَانِمٌ، وَهُوَ مَذَهَبُ الْكَوْفَيْنِ^(١). وَالَّذِي يَدْلِلُ عَلَى صَحَّةِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّاظِمُ مَجِيءُ النَّصْبِ عَنِ الْعَرَبِ، كِتْرَاءُ مَنْ قَرَأَ: {وَإِنْ كُلُّا لَمَالَيْوَقِينَهُمْ}^(٢)، وَقَالَ سَبِيبُوهُ: «وَحَدَثَنَا مَنْ يُؤْتَقَ بِهِ أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: إِنْ عَمِرًا لَمْطَلِقُ»، قَالَ: «وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يَقْرَئُونَ: {وَإِنْ كُلُّا لَمَالَيْوَقِينَهُمْ}، يَخْفَفُونَ وَيَنْصِبُونَ»، كَمَا قَالُوا: كَانَ ثَدِينَهُ حَقَانِ^(٣)

قَالَ: «وَذَلِكَ لَأَنَّ الْحَرْفَ بِمَنْزِلَةِ الْفَعْلِ، فَلَمَّا حُذِفَ مِنْ نَفْسِهِ شَيْءٌ لَمْ يَتَغَيَّرْ عَمَلُهُ، كَمَا لَمْ يَغَيِّرْ عَمَلَهُ لَمْ يَكُنْ. وَلَمْ أَبْلُنْ حِينَ حُذِفَ^(٤)». وَحَكَى الْمُؤْلِفُ عَنِ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ قَالَ: «زَعَمُوا أَنَّ بَعْضَهُمْ يَقُولُ: إِنْ زَيْدًا لَمْطَلِقُ»^(٥). وَحَكَى ابْنُ

(١) انظر الإنصاف لأبي البركات ، المسألة ١٩٦/٢٤ ، والمسألة ٦٤٠/١٠ ، وشرح الكافية للرضي ٣٦٧/٤ .

(٢) الآية ١١١ من سورة هود .

(٣) صدره :

روجَهُ مُشْرِقُ النَّهَرِ

وهو من شواهد الكتاب ١٣٥/٢ ، ١٤٠ ، والمنصف ١٢٨/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ١/ ٢٣٧ ، ٢/٢ ، ٢٤٢ ، والإنصاف ١٩٧ ، وابن يعيش على المفصل ٨٢/٨ .

(٤) الكتاب ١٤٠/٢ .

(٥) شرح التسهيل لأبن مالك ، ورقة ٨٧ .

الأنبارى ذلك أيضاً^(١). وإذا ثبت لها النصب عند التخفيف لم يصح أن تكون النافية أصلأ، لا يقال في الآية : إن كُلًا منصوب بقوله : ليوفيهم، أو بفعلٍ / يفسره، لأنّا نقول: كلا القولين ممنوع على مقتضى أصولهم في ٤٤ . هذا الموضع أو ضعيف؛ قال المؤلف : «لأنهم يوافقون في أن ما بعد إلا^(٢) لا يعمل فيما قبلها ولا يفسر عاملًا فيما قبلها، قال : «وكذلك^(٣) قال الفراء في كتاب المعانى : وأما الذين خفّقوا إنْ فإنّهم نصيّوا كُلًا بليوفيقنهم. وهو وجه لأشتهيه، لأن اللام لا يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله، فلو رفعنا كُلًا لصلاح ذلك، كما يصلح ذلك، كما يصلح إن زيد^(٤) لقائم، ولا يصلح أن تقول : إن زيداً لأضرب؛ لأن تأويله كقوله : مازيداً إلا أضرب^(٥). وهذا خطأ في اللام والإلا. هذا نصّة^(٦)». قال ابن مالك : «فقد أقرّ بأن حمل القراءة على جعل إن نافية، واللام بمعنى إلا، خطأ. لاشك في صحة قراءة النصب، ولاتوجيه لها إلا توجيه البصريين، فتعين الحكم بصحته مع ما أيد ذلك من السماع^(٧)».

ثم قال : «وتلزم اللام إذا ماتهمَل»، يعني إن إذا خففت فأهملت في أحد الوجهين لزمت اللام في خبرها، والألف واللام في قوله : «وتلزم

(١) الإنصاف ، المسألة ٢٤/١٩٦ .

(٢) يريد اللام ، واللام الموقعة بعد إن المخفة عند الكوفيين بمعنى إلا . وكذلك قال ابن مالك في شرح التسهيل ، وهو يرد على الكوفيين ، وسيأتي ذلك .

(٣) في جميع النسخ : «وكذلك» . والمثبت عن شرح التسهيل .

(٤) في أ : إن زيداً لقائم . ومثله في س ، ف . وقد صوب الأصل بحذف الألف .

(٥) في جميع النسخ : «ما زيداً لأضرب» . والمثبت عن المعانى ، وشرح التسهيل لابن مالك . معانى القرآن للقراء ٢٩/٢ - ٣٠ .

(٦) شرح التسهيل ، ورقة ٨٧ .

اللامُ لتعريف العهد، إِذْ قد تقدمَ له الكلامُ في لحاقها. وأنفَادَ بهذا الكلامُ
فوائدٌ :

إحداها : أن تلك اللامُ لامُ الابتداء الداخلةُ في خبرِ إِنَّ، وهو رأيُ جمهورِ
البصريين. وزعم الفارسيُّ من البصريين أنها غيرها، لكَلْ ليست بمعنىِ إِلا. وذهب
الكوفيون إلى أنها بمعنىِ إِلا، بناءً على أنَّ إِنَّ هي النافية. والدليل على ماقاله
الناظم أنَّ من العرب من يعملها واللام معها^(١)، فيقولون : إِنْ زِيدًا لقائم، ومنه
اللام في : (لَمَّا يُؤْفَيُنَّهُمْ^(٢))، وقد نصَّ سيبويه^(٣) على ذلك في أبوابِ إِنَّ، وقال :
إِنَّما التي في قوله تعالى : {وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ^(٤)}.

أما قولُ الكوفيين فمجردُ دعوى لا دليلٌ عليها، ولو كان كما قالوا لصحَّ
وقوعها حيث تقع إِلا بعد كلَّ نفي، فكنت تقولُ : مازيد لقائم، أو : لما قائمُ
بمعنى : مازيدُ إِلا قائم - ولم يقم لَمَّا زيد، [ولَمْ يَقُومْ لَمَّا زيد]^(٥)، وفي امتناعِ
ذلك دليلٌ على أنَّ الأمر ليس كما زعموا^(٦).

وأما قولُ الفارسيِّ ف شبنته - فيما زعم - مارأى في الكلام من إعمالِ ما
قبلها فيما بعدها، نحو : {وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ^(٧)}، {وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ
لَغَافِلِينَ^(٨)}، وهو كثير، ولامُ الابتداء لا يعملُ ماقبلها فيما بعدها، لو قلتُ : إنك

(١) في الأصل : «فيها» .

(٢) الآية ١١١ من سورة هود .

(٣) الكتاب ١٥٢/٣ .

(٤) الآية ١٦٧ من سورة الصافات .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) انظر الإنصاف لأبي البركات ، المسألة ١٩٦/٢٤ . والمسالة ٦٤٣ - ٦٤٠/٩٠ . وشرح الكافية للرمسي .

(٧) الآية ١٠٢ من سورة الأعراف .

(٨) الآية ١٥٦ من سورة الأنعام .

كنت لقائماً، أو إِنَّك قتلتَ لِسْلَمَا، لِمْ يَجُزْ، فَعَلِمْنَا أَنَّهَا لَيْسَتْ بِهَا^(١).
 وقد اعتذر عن هذا المعنى ابنُ خُرُوفٍ فِي قَالَ : وَلَا حَفَّتْ وَأَبْطَلَ
 عَمَلَهَا أَلْزَمُوهَا الْلَامَ فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّافِيَةِ، وَأَدْخَلُوهَا عَلَى مَالِمَ تَكُنْ
 تَدْخُلُ عَلَيْهِ وَإِنْ مُثْقَلَةً، فَقَالُوا : إِنْ قَامَ لِزِيدَ،^(٢) وَإِنْ ضَرَبَتْ لَعَرَّا، [وَلَنْ]
 وَجَدَنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ^(٣)؛ قَالَ : وَلِيُسْ دَخُولُهَا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ بَعْدِ
 مَنْ دَخَلَ إِنْ عَلَى الْفَعْلِ، لَمَّا أَغْبَيْتَ جَازَ فِيهَا ذَلِكَ. هَذَا مَا قَالَهُ؛ وَأَيْضًا فَلَا
 بُعْدَ فِي أَنْ يَعْمَلَ مَا قَبْلَهَا فِيمَا بَعْدِهَا، كَمَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهَا إِذَا قَلَتْ : إِنْ
 زِيدًا طَعَامَكَ لَأَكِلُّ، وَإِنْ زِيدًا فِي الدَّارِ لِقَائِمٍ. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، لَا كَانَتْ
 مُؤَخِّرَةً مِنْ تَقْدِيمٍ، فَمَنْ حَيَثْ فِيهَا عَلَى الْجَمْلَةِ أَلَا تَعْتَبِرُ صَدَرِيَّتَهَا مَعَ إِنْ
 يَجُوزُ أَنْ لَا تَعْتَبِرَ هَذَا أَيْضًا لِأَنَّ الْمَخْفَفَةَ هِيَ الْمُثْقَلَةُ. وَالْمُؤَلِّفُ هُنَا جَوابٌ
 آخَرُ فِي الشَّرْحِ لَا حَاجَةٌ إِلَى جَلْبِهِ هُنَا.

وَالْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ : مَانِصٌ عَلَيْهِ / مِنْ لَزْمِ الْلَامِ، وَالْفَائِدَةُ فِي لَزْمِ
 ٤٤١ الْلَامِ قَصْدُ التَّفْرِقَةِ بَيْنَ إِنْ الْمَخْفَفَةِ مِنَ التَّقْيِيلَةِ وَبَيْنَ إِنَّ النَّافِيَةِ؛ إِذَا لَوْ قَلَتْ :
 إِنْ زِيدَ قَائِمٌ، لَمْ يُعْرَفْ أَهِي النَّافِيَةُ أَمْ لَا، فَأَدْخُلُوهَا الْلَامَ الْمُخْتَصَّةَ بِإِنْ
 الْمَخْفَفَةِ، لَأَنَّهَا الَّتِي تَصْبِحُهَا حَالُ تَقْيِيلِهَا وَحَالُ تَخْفِيفِهَا أَيْضًا إِذَا أَعْمَلْتَ،
 فَلَمْ تَلْتَبِسْ بِالنَّافِيَةِ؛ وَلَأَنْ لَامُ الْابْتِدَاءِ لَيْسَ مِنْ شَأنِهَا أَنْ تَدْخُلَ مَعَ أَنْوَاتِ
 النَّافِيِّ، فَحَصِّلَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا؛ قَالَ سِيبُوْيُهُ : «اعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنْ زِيدَ
 لَذَاهِبٌ، وَإِنْ عَمِرُوا لَخَيْرٍ مِنْكُمْ، لَا حَفَّهُمْ جَعَلُوهَا بِمَنْزَلَةِ لَكُمْ حِينَ
 حَفَّهُمْ^(٣)». يَعْنِي بِمَنْزَلَتِهَا فِي الْإِهْمَالِ۔ قَالَ : «وَأَلْزَمُوهَا الْلَامَ لِثَلَاثَةِ تَلْتَبِسْ

(١) انظر مفني اللبيب ٢٣٢/١ ، وشرح الكافية للرمسي ٣٦٦/٤ - ٣٦٧ .

(٢) في ١ : «زيد» . وقد أحقت اللام بمنص الأصل .

بيان التي بمنزلة ما التي ينفي بها^(١). وهذا التعليل (قد^(٢)) يقتضى أنها لاتلزم إذا لم يقع لبس، ولكن العرب لم تراع ذلك إلا في النادر، كما هو ذاكره. والفائدة الثالثة: أنها لاتلزم إذا أعملت، لأنَّ الناظم شرط في لزومها إعمالَ إنَّ، فاقتضى مفهُوُ الشرط أنها إذا لم تُهْمَلْ لاتلزم. وذلك صحيح، فتقول: إنْ زيداً قائم، وإنْ زيداً لقائم. نصَّ على ذلك السيرافي وغيره، ووجه ذلك ظاهر، وهو أنها لما أبقيت مع التخفيف على حكمها مع التقليل في العمل، أبقي لها أيضاً حكم دخول اللام في الخبر، وهو الجواز مع التقليل، فكذلك يكون مع بقاء حكمه. ثم قال: «وَرَبِّما اسْتَفْنَتِي عَنْهَا»، رَبِّما إنما يستعملها الناظم في التقليل، والضمير «عنها» عائدٌ إلى اللام. يعني أنَّ اللام الفارقة قد يُستَفْنَتِي عنها فلا يؤتى بها، لك بشرط أن يبدو ويظهر مراد المتكلم بكلمه ومعتمده الذي اعتمد. وذلك الإيجابُ لا النفي. وهذا الاستفناه قليلٌ في الكلام، والغالبُ لزوم اللام. وحاصلُ ذلك أنها تسقط إذا أمنَ اللبس بين إنَّ المخففة والنافية بقرينة تدلُّ على ذلك، فإذا أمنَ اللبسُ فربما لم يُؤتَ باللام نحو قراءة من قرأ: «وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا»^(٣)، بكسر^(٤) لام لما، أي: للذِّي^(٥) هو متع الحياة الدنيا. وفي الحديث: «وَأَيْمُ الله، إِنْ كَانَ خَلِيقًا لِلإِمَارَةِ»^(٦). وقال معاوية في كعب الأحبار: «إِنْ كَانَ مِنْ أَحْدَاقِ هَؤُلَاءِ». وهذا كله نادر كما قال.

(١) الكتاب ١٣٩/٢.

(٢) عن الأصل.

(٣) الآية ٢٥ من سورة الزخرف . وهي قراءة أبي رجاء كما في المحتسب ٢٥٥/٢ .

(٤) في جميع النسخ: «بغير». وانظر المحتسب ٢٥٥/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٧ ، والبحر المحيط ١٥/٨ .

(٥) في جميع النسخ: «الذِّي» .

(٦) لم يقع لي حديث إلا باللام ، انظر البخاري ، كتاب إلإيمان ١٦٠/٨ ، وكتاب الأحكام ٩١/٩ ، وكتاب فضائل الصحابة ٤/٢٩ ، ومسند الإمام أحمد ٢٠/٢ ، ١٠٦ ، ٨٩ ، ١١٠ .

فإِنْ قيلَ : في ظاهر سياقِه تناقضٌ، وذلك أَنَّه قالَ : «وَتَلَزُمُ اللَّامُ»، فاقتضى أَنَّ السقوطَ غيرَ موجودٍ، ثُمَّ قالَ : «وَرِبِّما اسْتُفْنِي عَنْهَا» فاقتضى أَهَا غيرَ لازمةً! وَشأنَه أَنَّ يَاتِي فِي مِثْلِ هَذَا بِلُفْظِ الْغَلْبَةِ أَوِ الشَّيْعَ فَيَقُولُ : وَتَلَبِّيُ اللَّامُ، أَوْ : وَتَلْحُقُ اللَّامُ فِي الْفَالِبِ أَوِ الشَّائِعِ أَوْ مَا أَشْبَهُ ذَلِكَ، فَهَذِهِ عِبَارَةٌ مُعْتَرِضَةٌ.

فَالجوابُ : أَنَّ قصدهُ أَمْرٌ أَخْرٌ، وَهُوَ أَنَّ قَوْلَهُ : «وَتَلَزُمُ اللَّامُ» يَرِيدُ فِي الْقِيَاسِ، فَلَا يَجُوزُ إِسْقاطُهَا الْبَيْتَةَ وَلَنْ أَمِنَ اللَّبْسَ، وَقَوْلَهُ : «وَرِبِّما اسْتُفْنِي عَنْهَا»، يَعْنِي بِهِ فِي السَّمَاعِ الَّذِي لَا يَقُولُ عَلَيْهِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا الْقَصِيدَ مِنْ كَلَامِهِ قَوْلُهُ : «وَرِبِّما» فَجَعَلَ النُّدُورَ فِي قَسْمٍ مَا أَمِنَ فِيهِ اللَّبْسُ، وَمَوَاضِعُ أَمِنِ اللَّبْسِ لَا تَوْصُفُ بِالنُّدُورِ لِكُثْرَةِ الْقَرَائِنِ الدَّالَّةِ، فَإِنَّمَا أَرَادَ تَعْبِينَ مَوْضِعَ السَّمَاعِ، وَأَنَّ إِسْقاطَ اللَّامِ نَادِيرٌ لَا يَقُولُ عَلَيْهِ، وَلَوْ أَرَادَ الْقِيَاسَ لَمْ يَأْتِ بِرِبِّما المُقْتَضِيَةِ لِتَرْكِ الْقِيَاسِ عَنْهُ /، وَلَيْسَ قصدهُ ٤٤٢ كَمَا قَالَ فِي التَّسْهِيلِ : «وَتَلَزُمُ اللَّامُ بَعْدَهَا فَارِقةٌ إِنْ خَيْفَ لَبْسٌ بِإِنْ النَّافِيَةِ^(١)». فَهَذَا الْكَلَامُ يَقْتَضِي أَنَّ إِسْقاطَهَا بِشَرْطِ أَمِنِ اللَّبْسِ قِيَاسٌ، بِخَلْفِ كَلَامِهِ فِي هَذَا النَّظَمِ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ مِنْهُ لِزُومُ اللَّامِ مُطْلَقاً كَمَذَهَبِ سِيَّبُوِيَّةِ وَغَيْرِهِ، فَخَالَفَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ التَّسْهِيلُ وَشَرْحُهُ، وَمَذَهَبُهُ هُنَا أَصْحَّ؛ إِذْ لَوْ كَانَ أَمِنُ اللَّبْسِ مُجُوزاً لِإِسْقاطِهَا عِنْ الْعَرَبِ لَكَانُوا حَلْقَاءَ أَنْ يَكْثُرَ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِ وَيَشْيَعَ؛ إِذْ اللَّامُ عِنْ ذَلِكَ جَائِزَ اللَّحَاقُ لَا لازْمَتُهُ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ، بَلْ حَافَظُوا عَلَى إِلْحَاقِهَا مُطْلَقاً، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَهْمَّ أَجْرَوْهُ مَا لَبْسُ فِيهِ عَلَى مَا فِيهِ اللَّبْسِ، لِيَجْرِي الْبَابُ كُلُّهُ مَجْرَى وَاحِدًا، كَمَا فَعَلُوا

(١) التَّسْهِيلُ ٦٥ .

ذلك في جريان الصفة على غير من هي له، وقد مر ذلك في باب الابتداء، فإن قيل : أطلق الناظم القول في لزوم هذه اللام، فاقتضى أنها تلزم الخبر كان منفيًا أو موجبًا، وليس كذلك، بل إما تلزم عند كون الخبر موجبا لم تقدمه أدلة نفي، وقد شرط ذلك في التسهيل حيث قال : «وتلزم اللام بعدها فارقة إن خيف لبس بيان النافية، ولم يكن بعدها نفي» فلا يجوز على هذا : إن زيد لما قام، وإن زيد للايقون، وكلامه هنا يجوز ذلك لإطلاقه وعدم ذكره هذا الشرط، وهو غير صحيح.

فالجواب : أن هذا الاشتراط غير محتاج إليه؛ إذ (قد^(١)) تقرر من كلامه أن هذه اللام هي لام الابتداء الدالخلة في خبر إن، وإذا كانت إيمانا فقد تقدم قبل اشتراط كون الخبر غير مفي في قوله : «ولايلى ذي اللام ما قد نفي»؛ فذكر ذلك هنا تكرار من غير فائدة. وأيضا لواحتى إلى ذلك الشرط أن يذكر هنا لاحتياج لذكر جميع الشروط مثل أن لا يكون فعل ماضيا متصرفًا خاليًا من قد، وساعر ما ذكر هناك، فلما لم يكن كذلك كان ترك هذا الشرط هو الواجب ها. فالذى فعل هن ابن مالك أحسن من فعله في التسهيل، والله أعلم.

ثم بين دخولها في الأفعال فقال : «وال فعل إن لم يكن ناسخا.. إلى آخره. هذا الكلام تُعطى أن وصل إن هذه بالأفعال جائز على الجملة. وهذا مفهوم من كلامه؛ لأن معناه أن الفعل إن كان ناسخاً وصل بها وإلا فهو على الجملة مما يوصل بها الفعل. وهذا متفق عليه، لكنهم اختلفوا في تعين نوعيه، فالبصريون على اشتراط كونه ناسخا للابتداء، وهو الذي ذكره الناظم من أنها لا توصل بالفعل غالبا إلا إذا كان ناسخا، والأفعال النواسخ هي : كان وأخواتها، وكاد

(١) ليست في ١.

وأخواتها، وعلم وأخواتها، فتقول : إن كان زيد لقائناً، وإن كاد ليقوم وإن علمتك لصادقاً . ومن ذلك قول الله تعالى : {وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ^(١)} ، {وَإِنْ يَكُادُ الظِّنَنَ كَفَرُوا لَيُزِيقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ^(٢)} ، {وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمَنِ الْكَانِيْنَ^(٣)} . وهو كثير.

وأما الكوفيون فلا يعنون بذلك ناسخاً من غيره، بل يجيزون دخولها على كل فعل متصرف / فيقولون : إن ضربت لزيداً، وإن أكرمت لعمراً، وإن قام لزيداً . وإلى هذا ذهب الأخفش، وما إلى المثل في التسهيل وشرحه . والظاهر منه هنا خلاف ذلك، لقوله : «فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا يَإِنْ ذِي مُؤْسَلًا، وَالْغَالِبُ عِنْدَهُ فِي مَقَابِلَةِ النَّادِرِ، وَهَذَا جَرِي اصطلاحه فِي هَذَا الإطلاق، وَالنَّادِرُ لِيَقَاسُ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا ذَهَبَا إِلَى ذَلِكَ لِوُجُودِ السَّمَاعِ بِهِ، أَمَّا الْكَوْفِيُونَ فَالَّذِي حَكَوْا مِنْ ذَلِكَ هُوَ قَوْلُ امْرَأَ الزَّبِيرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا^(٤) :

ثَلَثَتْ أُمُّكَ إِنْ قَتَلتَ لَمُسْلِمًا

وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمَتَعَمِّدِ

وهذا - وإن كان في نقلهم شادداً - فهو على قاعدتهم قياس، من جهة أن إن عنده نافية، واللام ايجابية، كما وإن، وكما أن ما وإن غير مختصة بناسخ دون غيره، فكذلك مرادتها.

(١) الآية ١٦٤ من سورة آل عمران .

(٢) الآية ٥١ من سورة القلم .

(٣) الآية ١٨٦ من سورة الشعراء .

(٤) هي عاتكة بنت زيد . والبيت في المحتسب ٢٥٥/٢ ، وابن يعيش على المفصل ٧١/٨ - ٧١ ، ٧٢ ، ٧٦ ، هي عاتكة بنت زيد . والبيت في المحتسب ٢٥٥/٢ ، وابن يعيش على المفصل ٧١/٨ - ٧١ ، ٧٢ ، ٧٦ ، وإنصاف ٦٤١ ، والمفنى ٢٤ ، والرغبي ٣٦٦/٤ ، والحزنة ١٠ ، والحزنة ٣٧٣ .

ترش عاتكة زوجها رضي الله عنها . ويروى : «تالله ريك إن ...» ، ويروى كذلك : «وشلت يمينك إن ...» .

وأما من قال بقياسه من البصريين فمعتمدتهم السماع، فقد جاء من ذلك أشياء؛ من ذلك ما حكى الأخفش في معانيه^(١) في قراءة ابن مسعود، قال : **{إِنْ لَيْتُمْ لَقَبِيلًا}**^(٢)، وقول امرأة من العرب : «والذى يُحَلِّفُ به إِنْ جاءَ لَخَاطِبًا»^(٣)، وقول بعض العرب : «إِنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ، وَإِنْ يَشِينُكَ لِهِيَه»^(٤). وهذا كلّه لا يبلغ مَبْلَغَ أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِ.

وإنما اختصت بالأفعال الناسخة لأنها كانت مختصةً بالدخول على المبتدأ والخبر في الأصل، فلما خُفِفتُ الشيء على حال كذا، أى : وجده كذا.. وذى من قوله : «بِإِذْنِ ذِي مُوصَلًا صَفَةُ إِنْ، وَهِيَ الَّتِي يُشَارُ بِهَا إِلَى الْقَرِيبِ الْمُؤْنَثِ، أَى : لَتَلْفِيهِ مُوصَلًا بَيْنَ هَذِهِ، يَعْنِي الْمُخْفَفَةَ مِنَ التَّقِيلَةِ، تَحرَّزًا مِنْ إِنْ النَّافِيَةِ وَإِنْ الشَّرْطِيَّةِ، فَإِنَّهُمَا مُخَالِفَانِ لَهَا فِي هَذَا الْحُكْمِ.

وتحرز بقوله : «غالباً» مما جاء من الأفعال غير الناسخة موصلاً بـإِنْ. وقد تقدم ماجاء من ذلك

ويقى (هنا^(٤)) على الناظم سؤالان :

أحدهما : أن «موصلاً» من «أوصلت» الرباعي، والفعل المستعمل في معنى الوصول كذا إلى كذا وصولاً. ولا تقول : أوصلت كذا بـكذا، بمعنى وصلته، وإنما تقول : أوصلت كذا إلى كذا، فهو الذي يتعدى إلى الثاني بـالي لـبابـاء، وأما المتعدى بـالباء فتقول فيه : وصلته فهو موصول. فكان حق الناظم أن يقول : فلا تلفي غالباً بـإِنْ ذى موصولاً.

(١) معانى القرآن .٤١٩.

(٢) الآية ١١٤ من سورة «المؤمنون» .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٧ . وشرح الألفية لابن الناظم ١٨٠ .

(٤) ليس في ١ .

والثاني : أنَّ هذَا الوصلَ المراد لم يبْيَنْ كيْفَ يكُونُ، أَقْبَلَ إِنْ أَمْ بعْدَهَا؟ فَإِنْ اتَّصَالَ الشَّيْءُ بِالشَّيْءِ يكُونُ مِنْ كُلَّتَا جِهْتِيهِ، وَلَذِكَ تَقُولُ : «وَصَلَّتُ الْكَلَامَ بِعُضُّهُ بِعُضٍ»، تَرِيدُ : وَصَلَّتُ أُولَئِكَ بِآخِرِهِ، وَآخِرَهُ بِأُولَئِكَ. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَمِنْ الْوَاجِبِ بِيَانُ اتَّصَالِ الْفَعْلِ بِيَانٍ، هُلْ يَكُونُ الْفَعْلُ مِنْ قَدْمَهَا عَلَى إِنْ أَوْ مِنْتَاهِرًا عَنْهَا؛ إِذَا لَمْ يَعْرِفْ ذَلِكَ إِلَّا بِالنَّقْلِ وَالنَّصْ عَلَيْهِ. وَلَذِكَ اعْتَنَى أَبُو الْقَاسِمِ بِهَذِهِ الْمَسَأَةِ، فَبَوْبَ لَهَا بَابًا مُسْتَقْلًا فَقَالَ : «بَابُ الْجَمْعِ بَيْنَ إِنْ وَكَانَ^(۱)»، وَنَصْ عَلَى تَقْدِيمِ إِنْ^(۲)، فَتَرَكَ النَّاظِمَ بِيَانَ ذَلِكَ تَقْصِيرًا.

وَالجَوابُ عَنِ الْأَوَّلِ : أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ : وَصَلَّ الشَّيْءُ بِالشَّيْءِ / ۴۴۴
إِذَا اتَّصَلَ بِهِ، فَهُوَ يَتَعَدَّ وَلَا يَتَعَدَّ، كَرْجَعَ وَرَجَعَتُهُ، وَوَقَفَ وَوَقَفَتُهُ، وَعَمَرَ الْمَنْزِلُ وَعَمَرَتُهُ؛ وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فَلَعْلَ النَّاظِمُ عَدَى هَذَا الْفَعْلِ بِالْهَمْزَةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مَقِيسٌ، كَمَا تَقُولُ : ذَهَبَ وَأَذْهَبَتُهُ، وَقَامَ وَأَقْمَتُهُ، وَقَعَدَ وَأَقْعَدَتُهُ؛ فَيَكُونُ مُوصَلًا^(۳) مِنْ أَوْصَلَتُ الشَّيْءُ بِالشَّيْءِ، الْمَعْدَى مِنْ وَصَلَ بِمَعْنَى اتَّصَلَ، وَلَا يَكُونُ فِيهِ اعْتَرَاضٌ.

وَعَنِ الثَّانِي : أَنَّ وَصَلَّ الشَّيْءُ بِالشَّيْءِ يَجْرِي فِي الْعَرْفِ عَلَى مَعْنَى الْوَصْلِ مِنْ آخِرِهِ، وَلَذِكَ إِذَا أَرَادُوا الْوَصْلَ مِنْ أُولَئِكَ عَدْلُوا عَنِ هَذَا الْلَّفْظِ إِلَى لَفْظِ «الْحَقْتُ» أَوْ إِلَى لَفْظِ أَدْخَلَتْ، فَيَقُولُ : كَذَا عَلَى كَلْمَةِ كَذَا، أَيْ أَوْصَلْتَهَا بِهَا مِنْ أُولَئِكَ. فَلَفْظُ الْوَصْلِ فِي الْعَرْفِ الْمُسْتَعْمَلُ لَهُ خَصْوَصِيَّةٌ

(۱) الجمل ۱۵۲ .

(۲) هَذَا الْبَابُ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ «إِنْ» الْمَشَدَّدَةِ، وَكَانَ، وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ : إِنْ زَيْدًا كَانَ قَائِمًا ، وَإِنْ زَيْدًا - كَانَ - قَائِمًا .

(۳) فِي الْأَصْلِ ، ۱ : «مُوصَلًا» .

باللحاق من آخر؛ فكان الناظم عول في فهم تقديم إن على الفعل على هذا الاستعمال. والله أعلم.

وَإِنْ تُخَفِّفْ أَنْ فَا سَمْهَا اسْتَكْنَ
وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ
وَإِنْ يَكُنْ فِي فَلَأَ وَلَمْ يَكُنْ دُعَا
وَلَمْ يَكُنْ تَضْرِيفَةً مُسْمِتَنَّا
فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بَقْدٌ، أَوْ نَفِرٌ أَوْ
تَنْفِيسٌ أَوْ لَنْ، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَنْ

هذا هو الحرف الثاني من الأحرف الثلاثة التي خففت في هذا الباب، وهو أن المفتوحة، وذكر من أحكامها المختصة أنها إذا خففت لم تهمل؛ بل عملها باقي، إلا أن اسمها يكون مستكناً، أي مضمراً أبداً لا يجوز إظهاره إلا في ندوة أو ضرورة شعر لا يعتد به، نحو ما أنسده ابن الأنباري وغيره من قول الشاعر^(١):

فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّحْمَاءِ سَأْلَتِنِي
فَرِاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقٌ
وأنشد ابن الأنباري أيضاً^(٢):

(١) الإنصاف ٢٠٥ . والبيت أنسده الفراء في معانى القرآن ٩٠/٢ ، ولم يعزه . وهو في المنصف ١٢٨/٣ ، وابن يعيش على المفصل ٧١/٨ ، ٧٣ ، والرضي على الكافية ٤٦٨/٢ ، ٣٦٨/٤ ، والمعنى ٣١ ، والمجمع ١٨٧/٢ ، والخزانة ٤٢٦/٥ .

(٢) الإنصاف ٢٠٧ . والأبيان لجنوب أخت عمرو ذى الكلب بن العجلان الكاهلى ترثيه ، ونسبها بعضهم لاخته عمرة . وانتظر البيت الشاهد في معانى القرآن للفراء ٩٠/٢ ، وابن يعيش على المفصل ٧٥/٨ ، والرضي على الكافية ٣٦٨/٤ ، والمعنى ٣١ ، والخزانة ٣٨٢/١٠ .

لَقَدْ عَلِمَ الْفُضْلُيفُ وَالْمُرْمَلُونَ
 إِذَا اغْبَرَ أَفْقَ وَهَبَّ شَمَاءً
 وَخَلَتْ عَنْ أَوْلَادِهَا الْمَرْضِعَاتُ
 وَلَمْ تَرَعْ نِينَ لِمُنْزِنٍ بِلَادَةً
 بِأَنْكَ الرَّبِيعُ وَغَيْثُ مَرِيْعَ
 وَقِدْمًا هُنَاكَ تَكُونُ التَّمَاءُ

وهذا تكن لم يَبْيَّنْ ما هو؛ وكان أولى به أن يبيّنه، ولكن لم يحنح إلى ذلك،
 بناءً على أنه لا يتعين ما هو، إذ لا يلزم أن يكون ضمير الشأن لإمكان عوده على
 حاضر أو غائب معلوم، وإلى هذا ذهب في شرح التسهيل^(١)، واحتج لذلك بكلام
 سيبويه إذ قال في قوله تعالى : وَآخِرُ دَعْوَاهُمُ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ :
 «هُوَ عَلَى قَوْلِهِ : أَنَّهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ». ثُمَّ قال : «وَمِثْلُ ذَلِكَ : (وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ،
 قَدْ صَدَقْتَ الرُّؤْيَا)، كَانَهُ جَلَّ وَعَزَّ قَالَ : وَنَادَيْنَاهُ أَنْكَ قدْ صَدَقْتَ الرُّؤْيَا
 يَا إِبْرَاهِيمَ . قَالَ : وَإِذَا قُلْتَ : أُرْسِلْ إِلَيْهِ أَنْ مَا أَنْتَ وَذَا ؟ فَهِيَ عَلَى أَيِّ». قَالَ :
 «وَإِنْ أَدْخَلْتَ الْبَاءَ عَلَى أَنْكَ وَأَنْهُ فَكَانَهُ يَقُولُ : أُرْسِلْ إِلَيْهِ بِأَنْكَ مَا أَنْتَ وَذَا،
 جَازَ^(٢)». وَلَهُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي بَابِ هَذَا الْبَابِ^(٣)، وَالْجَمْعُ مذْكُورٌ فِي أَبْوَابِ إِنْ وَأَنْ

(١) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٨.

(٢) الكتاب ١٦٢/٣ .

(٣) انظر الكتاب ١٦٥/٣ .

من آخر الرُّزْمَةِ^(١) (الأولى^(٢)).

وقد التزم بعضهم في هذا المستكِنَ أن يكون ضمير الشأن، وذلك غيرُ لازم. هذا حكم اسمها وياتي حكم خبرها.

وقد اقتضى كلامه فيها حيث ألزم لها اسمًا وخبرًا، ولم يقلُ غير ذلك أنها عنده معملة مع التخفيف / مطلقاً، وخلافُ أهل البلدين جارٍ^{٤٤٥} فيها. واستدلَّ لصحة إعمالها بما تقدم من الشاهدين، وأن بعض أهل اللغة يحكي ذلك عن بعض العرب. وإلى هذا فلا نُكِرُ في التزام حذف الاسم مع التخفيف، فقد حذفوه في المثلثة حين قالوا^(٣):

فَلَوْ أَنْ حَقُّ الْيَوْمِ مِنْكُمْ إِقَامَةٌ

وَلَمْ كَانَ سَرَخَ قَدْ مَضِي فَتَسْرِعَا

فلما خَفَّفُوها بالحذف حذفوا أيضًا الاسم لتكون على شكل مالا يعملُ، إذ صارت شبهة متalaً يعمل في الأسماء. ولانتظير هذا التزامهم في إن الشرطية إذا حذفوا جوابها أن يكون فعل الشرط ماضياً، لثلاث تكون على شاكلة ما يجزم وليس له جواب ينجزة زم. فالحاصل أن ذلك فرارٌ من قبح لفظيٍّ. وأيضاً فقد قال سيبويه : «لم يحذفوا لأن يكون الحذف يدخله في حروف الابتداء، بمنزلة إن ولكن، ولكنهم حذفوا كما حذفوا الإضمار، وجعلوا الحذف علماً لحذف الإضمار في إن، كما فعلوا ذلك في كأن^(٤)». وقال في أبواب إن وآن : ومن قال : {والخامسة أن غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا^(٥)}، فكانَ قال : أنه غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا، لا يُخَفِّفُها في الكلام زيداً ويعدها

(١) الرُّزْمَةُ : ماجمع في شيء واحد ، يقال : رُزْمَة ثياب ورُزْمَة ورق ، والجمع رُزْمٌ . وعلمه يعني المجلد الأول .

(٢) ليست في ١ .

(٣) البيت للراعي التميمي ، ديوانه ١٦٧ . وهو م Shawādī al-kتاب ٧٣/٣ ، وإنصاف ١٨٠ .

(٤) الكتاب ١٣٧/٢ .

(٥) الآية ٩ من سورة النور . وانظر المحتسب ١٠٣/٢ .

الاسماء إلا وأنت تريده التثيلة مضمراً فيها الاسم^(١). انتهى.

فإن قلت : فهذا يقتضى أنها إذا كان بعدها الأفعال لا يضمون فيها،
ولاتكون المخفة من الثقيلة.

فالجواب : أنه إنما نفي أن تكون التفسيرية التي بمعنى أي، وأما إذا
وليها الأفعال فقد تكون التفسيرية، وقد تكون المخفة ويضمون بعدها.

وقول الناظم : «والخبر أجعل جملة من بعد أن»، يريد أن الخبر إما أن
يكون جملة اسمية أو فعلية، فإن كان جملة اسمية فاجعلها بعد الحرف من غير
اشتراط فعل، هذا معنى قوله : «من بعد أن» أي : على الإطلاق، كقول الله
تعالى : (وَأَخِرُّ دُعَوَاهُمْ أَنِّي الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ^(٢))، وقرئ في غير السبع :
(وَالخَامِسَةُ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ^(٣)). وفي السبع :
(وَالخَامِسَةُ أَنْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ^(٤)). وفي الشعر ما أنسده
سيبوبيه من قول الأعشى^(٤) :

فِي فِتْيَةِ كَسُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا

أَنْ هَالِكَ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَنَتَعْلُمُ

فإن قيل : مقتضى هذا الكلام التزام عدم الفصل بين إن وهذه الجملة،
 وأن لا يجوز الفصل وذلك غير صحيح، بل الفصل بالأدوات جائز؛ فأنتم تقولون :

(١) الكتاب ١٦٢/٢ - ١٦٤ .

(٢) الآية ١٠ من سورة يس.

(٣) الآية ٧ من سورة التور . وهي قراءة نافع وحده ، انظر السبعة ٤٥٣ .

(٤) ديوانه ٥٩ . والبيت في الكتاب ١٣٧/٢ ، ٤٥٤ ، ٧٤/٢ ، وأمثال ابن الشجري ٢/٢ ، والخصائص ٤٤١/٢ ، والمنصف ١٢٩/٣ ، والمحتسب ٣٠٨/١ ، وأمثال ابن الشجري ٢/٢ ، والإنسaf ١٩٩ ، وابن يعيش على
المفصل ٧١/٨ ، والرسى على الكافية ٣٦٩ ، ٣٢/٤ ، والغزانتة ٣٩١/١٠ ، ٣٩٠/٨ ، والهمع
١٨٥/٢ .

علمتُ أن لاعالم إلا زيد. وفي القرآن الكريم : {وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ} ^(١). وقال لبيدين ربعة ^(٢) :

فَقُولَا لَهُ - إِنْ كَانَ يُقْسِمُ أَمْرَهُ -

أَلَمَا يَعْظُلَ الدَّهْرَ، أَمْكَ هَابِلُ

فَتَعْلَمُ أَنْ لَا أَنْتَ مُذْرِكَ مَامَضَى

وَلَا أَنْتَ مِمَّا تَحْذِرُ النَّفْسُ زَائِلٌ

وَأَنْشَدَ ابْنُ خَرْوَفَ لَكَثِيرٍ ^(٣) :

لِتَعْلَمَ عِنْدِ الْغَيْبِ أَنْ لَا مُقْصِرٌ

مُضِيْعٌ، وَلَا عَمَّا يَسْرُكَ غَافِلٌ

وَهُوَ شَهِيرٌ، فَكِيفَ هَذَا؟

الجواب : أن الناظم لم يشترط هنا الولاية لأن، وإنما ذكر أنك تجعل الجملة بعدها قط، من غير شرط؛ فإنما زطلق العبارة توطئة لما يذكره بعد من اشتراط الفعل في الأحسن / إذا كانت الجملة فعلية، يفهم له من مجموع العبارتين أن الجملة الفعلية يشترط فيها الفصل في الأمر ٤٦ الأرجح، بخلاف الجملة الاسمية يشترط فيها ذلك.

فإن قيل : من أين تعين أن يكون المراد بالجملة في قولهم : «والخبر
اجعل جملة». الجملة الاسمية، يقيدها بذلك؟

فالجواب : أن الذي يبيّن ذلك من كلامه مورد التقسيم؛ إذ قال :

(١) الآية ١٤ من سورة هود .

(٢) ديوانه ٢٥٥ . ويقسم أمره : يُقْرَأُ أَمْرَهُ وَيُحَكَّمُهُ . ومبَلَّتْ أَمْهُ : شكلته . وفي الديوان « مما تحدِّرُ النَّفْسُ وَائِلٌ» ، وسائل : تاج .

(٣) لم أجده في ديوانه .

«وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا»، أي : يكن الخبر فعلًا، فدلّ على أن الجملة المتقدمة التي جعلها خبراً من بعد أن ليست الفعلية لاتتضمنها، فتعين أنـه الاسمية بهذا الاعتبار؛ إذ لا جملة إلا اسمية أو فعلية. ويحتمل آخر، وهو أن يكون المراد بقوله : «والخبر أَجْعَلْ جُمْلَةً» الجملة على الإطلاق، كانت اسمية؛ إذ لم يقيدها، وإنما ألزم أن يكون الخبر جملة خاصة، فيكون حالها في الجواز أعمًّ من أن يقع بين أن وبينها فضلٌ أولاً، فإن لحق فصلٌ فهو جائز، وإن لم يلحق فذلك، لكن الأحسن الفصل إذا كانت فعلية على تفصيله المذكور، كأنه قال : يلزم أن يكون خبرها جملة بفصلٍ وغير فصلٍ، إلا أن الأحسن في الفعلية الفصل بشرطه. وهذا كلام مستقيم.

فمثال الفصل وعدمه مع الجملة الاسمية قد تقدم، ومثاله مع الفعلية قول الله تعالى : [قَالُوا : ثُرِيدُونَا نَكْلُ مِنْهَا وَتَطْمَئِنُ قُلُوبُنَا، وَتَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَقْنَا^(١)].. الآية، وقوله تعالى : عَلِمْ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضٌ^(٢)]. ومثال عدم الفصل قراءةً من قرأ : [الَّمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمُ الرُّضَاعَةَ^(٣)].. وقال امرأ القيس^(٤) :

وَحَدَّثَ بِأَنْ زَالَتْ بِلَيْلٍ حُمُولُهُمْ
كَنْخُلٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ غَيْرِ مُنْبِقٍ

(١) الآية ١١٢ من سورة المائدة .

(٢) الآية ٢٠ من سورة المزمل .

(٣) الآية ٢٢٢ م سورة البقرة . وقد نسبها النحاة - كما يقول أبو حيان - إلى مجاهد ، انظر البحر ٢١٢/٢ .

(٤) ديوانه ١٦٨ . والحمل : الإبل التي يحمل عليها . والأعراض : أوردة ، واحدتها عرض ، بكسر فسكون . وغير منبق : غير مزءوج ، يقال منه : نبق النخل إذا أزمى ، وإزهاقه : خروج ثمرة ويسره إذا لون قبل أن يُرطب . وقالوا : المنبق : الفاسد التمر ، الصفار كالنبق .

وقال النابغة الذبياني^(١):

فَلَمَّا رَأَوْا أَنْ تُمَرِّ اللَّهُ مَالَهُ

وَائِلَ مَوْجُودًا وَسُدَّ مَفَاقِرَهُ

وقال الفراء : ولو رفع الفعل في خبر أن بغير لا . كان صواباً ، كقولك : حسيبت أن تقول ذلك ، لأن الكاف تحسن مع أن ، فتقول : حسيبت أنك تقول ذاك . وأنشد^(٢) :

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْمٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

وإن كان قد ضعفه سيبويه فلم يمنعه البتة . قال : «واعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول : قد علمت أن تفعل ذاك ، ولا : قد علمت أن فعل^(٣) ذاك ، حتى تقول : سيفعل أو قد فعل ، أو تنفي فتدخل لا^(٤)». ثم وجَّه ذلك . فعدم الفصل إذا جائز ، لكن الفصل أقوى منه . ويُحتمل أن يكون من ذلك ما أنسده السيرافي^(٥) وغيره^(٦) :

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءٍ وَيَحْكُمَا

مِنْ السَّلَامِ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

ثم بين بعد هذا الإطلاق ما يحتاج إلى الفصل في الوجه الأحسن مما

(١) بيته ١٥٥ . ونشر الله ماله : كثرة وأصلحه . وائل موجوداً : كثرة إبله . والمفاخر : الفقر .

(٢) للقاسم بن معن . والبيت في ابن يعيش على المفصل ٩/٧ ، والأشموني ٢٩٢/١ ، والعيني ٢٩٢/٢ .

(٣) في جميع النسخ : أفعل . والمثبت عن الكتاب .
(٤) الكتاب ١٦٧/٢ .

(٥) مجہول القائل . وهو في المنصف ١/٢٧٨ ، والإنسaf ٦٣ ، وابن يعيش على المفصل ١٥٧/١ ، ١٤٣/٨ ، والمفنی ٣٠ ، ٦٩٧ . والرسن على الكافية ٤/٢٥ ، والخزانة ٨/٤٢٠ .

ل يحتاج إليه، فقال : «وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا لَمْ يَكُنْ دُعَاً».. إلى آخره، وحاصله : أن الخبر إذا كان فعلًا، وذلك عبارة عن كونه جملة فعلية، فالاحسن فيه الفصل بين أن الفعل بأحد تلك الأشياء، ويجوز عدمه على قلة، لكن بشرطين :

أحدهما : أن لا يكون فعل دعاء، وهو قوله : «وَلَمْ يَكُنْ دُعَا»،^{٤٤٧} يعني الفعل، وإليه رجع الضمير في «يَكُنْ»، فإنه إن كان دعاء لم يستلزم الفضل في الأحسن، بل لا يفتقر إليه، نحو قولهم : أَمَّا أَنْ جَزَّاكَ اللَّهُ خَيْرًا^(١). ومنه في القرآن الكريم : {وَالخَامِسَةُ أَنْ غَضِيبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّابِرِينَ^(٢)}، وما أشبه ذلك.

والثاني : أن لا يكون الفعل غير متصرف، وذلك قوله : «وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفَهُ مُمْتَنِعًا»، فإن إن كان غير متصرف لم يحتاج إلى فضل، نحو علمت أن لست قائمًا. ومنه قول الله تعالى : {وَأَنْ لَيْسَ لِلنَّاسِ إِلَّا مَا سَعَى^(٣)}، وقال تعالى : {وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ اتَّقَرَّبَ أَجَلُهُمْ^(٤)}.

فإذا اجتمع الشرطان فحينئذ يعتبر الفضل كما ذكر، وعيّن له أربع أدوات :

إحداها : قد، نحو قوله : علمت أن قد قام زيد، وقال تعالى حكاية : {وَيَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَقْنَا^(٥)}.

(١) الكتاب ١٦٧/٢ .

(٢) الآية ٩ من سورة النور . وهي قراءة نافع ، انظر السبعة لابن مجاهد ، والبحر ٤٣٤/٦ .

(٣) الآية ٣٩ م سورة النجم .

(٤) الآية ١٨٥ من سورة الأعراف .

(٥) الآية ١١٣ من سورة المائدة .

والثانية : أداة نفي ، كلا ، ولن ، ولم ، نحو : [إِنَّلَّا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابَ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ] ^(١) ، [أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ لَا يُرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا] ^(٢) .. الآية [أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنَّ نَجْمَعَ عِظَامَهُ] ^(٣) ، [أَيَحْسَبُ أَنَّ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ] ^(٤) ، [أَيَحْسَبُ أَنَّ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ] ^(٥) .

والثالثة : حرف التتفيس - وهو السن أو سوف - نحو : علمت أن سيقوم زيد ، قال تعالى : [عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضِي] ^(٦) .

والرابعة : لو ، ومنه قول الله تعالى : [إِنَّمَا حَرَّتَ بَيْتَ الْجَنِّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ] ^(٧) .. الآية . وأنشد الفارسي ^(٨) :

أَمَا - وَاللَّهُ - أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا

وَمَا بِالْحُرُّ أَنْتَ وَلَا الْخَلِيقِ :

«وَذَلِكَ أَنَّهُمْ جَعَلُوا ذَلِكَ عَوْضًا مَا حَذَفُوا مِنْ أَنَّهُ - يَعْنِي إِحْدَى التَّوْنَيْنِ وَالْأَسْمَ - أَنْ يَدْعُوا السَّيْنَ أَوْ قَدِ إِذْ] ^(٩) قَدْرُوا عَلَى أَنْ يَكُونُ عَوْضًا وَلَا تَنْقَضُ مَا يَرِيدُونَ لَوْ لَمْ لُوَّا السَّيْنَ وَلَاقِدْ] ^(١٠) ». انتهى .

(١) الآية ٢٩ من سورة الحديد .

(٢) الآية ٨٩ من سورة طه .

(٣) الآية ٢ من سورة القيمة .

(٤) الآية ٥ من سورة البلد .

(٥) الآية ٧ من سورة البلد .

(٦) الآية ٢٠ من سورة المزمل .

(٧) الآية ١٤ من سورة سباء .

(٨) مجھول القائل . والبیت فی الإنصاف ٢٠٠ ، والمفہی ٣٣ ، والرسی علی الكانیة ٢/١٨٨ ، والتصیریح ٢/٢٣٣ ، والغزاۃ ٤/١٤٠ . وبروی «ولا العتق» .

(٩) فی الأصل ، أ : «إذا» والمثبت عن س ، ف . وهو نص الكتاب .

(١٠) الكتاب ٣/١٦٧ .

وإنما لم يفعلوا ذلك بالجملة الاسمية ولم يُرجحوا الفَصْلَ كالفعالية؛ لأنك قد جئت أَنْ باسْمِ وَخْبِرٍ، كما جئت (بِهِمَا)^(١) بعد المثلثة المُعْمَلَةِ، فـكأنَّ ما حذف لم يُحذف، يقال في الفَصْلِ مع الجملة الفعلية : إنَّه عوض، ولا يقال ذلك فيه مع الجملة الاسمية، كما جيءَ به لما تقتضيه الأدلةُ من المعنى.

وأما فِعْلُ الدعاء فلم يُحتج إلى فَصْلٍ لأنَّه لا يوصِّلُ إِلَيْهِ مع الدعاء، قال سيبويه : «وَأَمَّا قولهم : أَمَّا أَنْ جَزَّاكَ اللَّهُ خَيْرًا، فَإِنَّهُمْ إِنَّمَا أَجَازُوهُ - يعني من غير فَصْلٍ - لَأَنَّهُ دُعَاء، وَلَا يَصْلِّونَ هُنَّا إِلَى قَدْ وَلَا السِّينِ. وَلَوْ قُلْتَ : أَمَّا أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكَ، جَازَ لَأَنَّهُ دُعَاء، وَلَا تَصْلِّ هُنَّا إِلَى السِّينِ». قال : «وَمَعَ هَذَا أَيْضًا أَنَّهُ قَدْ كَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ حَتَّى حَذَفُوا فِيهِ إِنَّهُ - يعني المكسورة - وَلَئِنْهُ لَا تَحْذَفُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ. وَسَمِعْنَاهُمْ يَقُولُونَ : أَمَّا إِنْ جَزَّاكَ اللَّهُ خَيْرًا، شَبَهُوهَا بِإِنَّهُ - يعني المفتوحة - فَلَمَّا جَازَتِ إِنْ كَانَتْ هَذِهِ أَجْوَرٌ^(٢). كَانَهُ يَقُولُ : مَا كَثُرَ هَذَا فِي كَلَامِهِمْ اسْتَغْنَوُا عَنِ الْعِوْضِ».

وأما الفِعْلُ غير المتصرف فلم يُحتج إلى الفَصْلِ لشَبَهِهِ بِالاسمِ في الجمود وعدم التصرف، والاسم غَيْرُ محتاجٍ إلى الفَصْلِ، فـكذلك ما أشباهه.

وقوله : «قَلِيلٌ ذِكْرُ لَنْ» يَحْتَمِلُ وجْهَيْنِ من التفسير، أحدهما : أَنْ يُريدَ أَنَّه قليلٌ فِي السَّمَاعِ، وَأَنَّ الفَصْلَ بِهَا لَمْ يَكُثُرْ كثرةَ الفَصْلِ بِغَيْرِهَا مَا تَقدِّمُ، وَالثَّانِي : أَنْ يُريدَ أَنْ ذَكْرَ هَذَا الفَاصِلِ قَلِيلٌ عِنْدَ النَّحْوَيْنِ، فَلَمْ يَذْكُرْهُ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ، وَهُوَ مَا يُحْتَاجُ إِلَى ذَكْرِهِ، وَبِهَذَا فَسَرَّهُ ابْنُهُ فَقَالَ : «وَأَكْثَرُ النَّحْوَيْنِ لَمْ يَذْكُرُوا الفَصْلَ بَيْنَ أَنَّ الْمَخْفَقَةَ وَبَيْنَ الْفِعْلِ بِلُو»، قال : وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقُولِهِ :

(١) سقط م ١ .

(٢) الكتاب ١٦٧/٣ - ١٦٨ .

«وقليلٌ ذِكْرُ لَوْ»^(١). وهذا الذي قاله صحيحٌ محتمل، بل هو الأولى؛ إذ لو أراد الأولى لقال : «وقليلٌ فَضْلٌ لَوْ»، أو مايعطى هذا المعنى، فإنما أراد : وقليلٌ ذِكْرُها في الفواصل، والنصلٌ من النحوين عليها. وقد تقدم مافي القرآن من قوله : {أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ} ^(٢)، ومنه أيضاً : {وَإِنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَا سَقِينَاهُمْ / مَاءً غَدْقًا} ^(٣)، ومن بحث وجده من ذلك كثيراً، فليس بقليلة الوجود في كلامهم العرب. والله أعلم.

وَخَفَقْتَ كَانْ أَيْضًا فَتَنَى

مَنْصُوبِهَا، وَثَابَتَا أَيْضًا رُؤَى

هذا هو الحرف الثالث من الأحرف الثلاثة، ويُعنى أنَّ العرب خفت أَيْضًا كَانَ بحذفِ إحدى نونيهَا، كما خفت أَنْ، وحين خَفَقُوهَا نَوَّا منصوبِهَا، أَى : إنهم قدروا لها منصوبَاً هو اسمًا، ويلزم من ذلك أن يكون لها مرفوع، وهو خبرها. وقد انتظم هذا الكلام ثلاثة مسائل :

أَحدها : أنها مع التخفيف عاملةٌ بإطلاقٍ، لم تُهملْ كما أهملتْ إِنْ المكسورة، بل أعملت كما أعملت أَنَّ المفتوحة. وخلاف البصريين والkovfien فيها جاري، والدليل على إعمالها ظهوره مع إثبات الاسم كما سيذكره، وأيضاً فإنَّ إِنَّا هي الكاف وإنَّ، فقولك : كَانَ زِيدًا أَسْدًا، أصله : إِنْ زِيدًا كَاسِدًا؛ ذكره سيبويه إشارةً ويسطه ابن جني ^(٤)؛ فإذا ثبت الإعمالُ في إِنْ ثبت في كَانَ، لأنَّها هي.

(١) شرح الألفية لابن الناظم ١٨٢ .

(٢) الآية ١٤ من سورة سباء .

(٣) الآية ٦٩ من سورة الجن .

(٤) الكتاب ١٥١/٣ ، والخصائص ٣١٧/١ .

والثانية : كون منصوبها منوياً لا يظهر، وهذا هو الأشهر، كقولك : أنت في زمانك كأن لم تعرف أهله. ومنه في القرآن الكريم : {وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَنَّ لَمْ يَلْبُسُوا إِلَّا ساعَ مِنَ النَّهَارِ} ^(١). وقال تعالى : {فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنَّ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ} ^(٢). وأنشد سيبويه لابن صريم الشكري :

وَيَوْمًا تُوَافِنَا بِوَجْهٍ مُّقْسَمٍ
وَأَنْشَدَ أَيْضًا قُولَ الْآخِرِ^(٤):
وَوَجْهٌ مُشْرِقُ النَّهَرِ
كَانَ ظَبِيلَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ
كَانَ ثَدِيَاهُ حُقَّانِ.

والثالثة : أن لها خبراً غير منوىَّ، بل هو ظاهرٌ؛ لأنَّه إذا أشار إلى أنها مُعْمَلَةً كأن لها خبر بلا بدٍّ، ولَا كان منصوبُها منوىًّا كان مرفوعُها غير منوىًّ غالباً. إِلَّا أنه لم يُبَيِّنْ ما يكون خبراً لها في حال التخفيف، وقد نصَّ في التسهيل على تعيين الخبر بناءً على أنه لا يكون خبراً لها حالة التخفيف كلَّ ما يكون خبراً لها حالة التشغيل باطلاقٍ، كما كان ذلك في أنْ، حسبما بيَّنه فوق هذا فقال : «وَتُخَفَّفْ كأنْ فتعمل في اسم كاسم أنْ المقدَّر، والخبر جملة اسمية أو فعلية مبتدأة بـلَمْ أو قد، أو مفرد^(٥)». فمثَالٌ كونه جملة اسمية قوله :

(١) الآية ٤٥ من سورة يس.

(٢) الآية ٤٤ من سورة يس .

(٢) الكتاب ١٣٤/٢ . وانظر ١٦٥/٣ . والبيت في المصنف ١٢٨/٣ ، وأعمال ابن الشجري ٢/٢ ، والإنسaf ٢٠٢ ، وابن يعيش ٨٢/٨ ، ٨٣ ، والرضي على الكافية ٤/٣٧١ ، والمغى ٣٣ ، والمعجم ٢/١٨٨ ، والخزنة ١٠/٤١٠ ، ١١/٢٢٠ .

(٤) الكتاب ١٣٥/٢ ، ١٤٠ .

التسهيل ٦٦ (٥)

وَجْهٌ مُشْرِقٌ الْخَرِيجُ

كَانَ تَذِيَاهُ حَقَّانِ

ومثال كونها فعليةً مبدوءةً لم قولُ الله تعالى : [كَانَ لَمْ تَقْنَ
بِالْأَكْمَسِ^(١)]، ومبdeoءة بقد نحو قوله، أنشده في الشرح^(٢) :

لَا يَهُولَنَّكَ اصْطِلَاءُ لَظَى الْأَخْرَبِ فَمَحْتَوْرُهَا كَانَ قَدْ أَمَّا

ومثال المفرد قوله :

كَانَ ظَبَيْةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

فكان حقُّ الناظم أن يبيّن ذلك كله، وإلا فاطلاقه يقتضى أن كلَّ
ما يقع خبراً للمنتهلة يقع خبراً للمخففة. وليس كذلك؛ ألا ترى أنك لا تقول :
حسبتُ زيداً كأنْ قام، أو كأنْ، أو كأنْ في الدار، أو كأنْ عندك. فلو
حملناه على إطلاقه لاقتضى جواز هذا كله. وغير صحيح، فهو مما فاته
ذكره، فلو زاد بيان ذلك لكان أحسن.

ثم قال : «وثابتاً أيضاً رُويٌ». مرتفع «رُويٌ» عائد على «منصوبها»
/، يعني : أن اسمها ثابتاً غير محنوف ولا منوى، كما كان في حين ٤٤٩
تقليلها. منه روایة من روى بيت :

كَانَ ظَبَيْةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

بنصب ظبية، وخبرها في هذه الرواية محنوف للعلم به، تقديره :

كَانَ ظَبَيْةٌ تَعْطُو هَذِهِ الرَّأْدَةُ. أَيْضًا هَذَا الْبَيْتُ :

(١) الآية ٤٤٩ سورة يونس .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٩ . وهو من شواهد التصريح ٢٢٥/١ ، والأشموني ٢٩٤/١ .
وفي العيني ٢٠٦/٢ . وهو مجہول القائل .

وَجْهٌ مُشْرِقٌ النَّحْرِ

بنصب الثديين.

وفي هذا الكلام ما يشعر بأنه سماع وليس بقياس. وإلى هذا المقصود أشار في التسهيل وشرحه ونص سيبويه أن إعمالها مخصوص بالشعر؛ إذ قال في أن المخففة : «فلو لم يريدوا ذلك كما ينصبون إذا اضطروا في الشعر بكلان^(١) إذا خففوا، يريدون معنى كأن، ولم يريدوا الإضمار، وذلك قوله^(٢) :

كَأَنْ وَدِيَدِيهِ رِشَاءُ خَلْبٍ

لكن يلزم الناظم على طريقته^(٣) المتقدمة له أن لا يكون هذا من قبيل المسموع؛ إذ ليس ما يسيطر لتمكن الشاعر من أن يقول : كأن ظبية تعطى، وكأن ثدياه حُقَّان، وكأن وريداه رشاء خلب. وهي أقرب في التمكن^(٤) من قوله :

(١) في جميع النسخ : «فكان» . والمثبت عن الكتاب .

(٢) الكتاب ١٦٤/٢ . والبيت في الإنصال ١٩٨ ، وابن يعيش على المفصل ٨/٨ - ٨٣ ، والرضى على الكافية ٤/٤ ، والخزانة ٣٩١/١٠ . وفي ملحقات ديوان رذية ١٦٩ .

(٣) يعني مذهب ابن مالك في الضرورة ، فهي عنده مالية للشاعر عنه متوجحة . وهو مذهب ضعيف ، والمذهب القوى أنها كل مارق في الشعر . انظر خزانة الأدب ٢١/١ .

(٤) يعني حمل شواهد كان المتقدمة على غير الضرورة أقرب قبولاً من توجيهه «صوت الحمار اليجدع على غير الضرورة ، وذلك في قوله :

يقول الخن ، وبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدع .

بأن الشاعر كان يمكنه أن يقول : صوت الحمار يجدع . كذلك قال في قول الآخر :

وليس السيرى للخل مثل الذى يرى له الخل أهلاً أن يعد خليلًا .

قال : يمكنه أن يقول : وما من يرى للخل . انظر الخزانة ٣٣/١ .

صوت الحمار^(١) يُجَدِّعُ، ومن قوله: وما مان يرى للخل، وما أشبه ذلك، فالظاهر
أنه غفل عن إعمال تلك القاعدة المقررة عنده، ونعمًا فعل^(٢).

(١) في جميع السخن : «حمار» . انظر المرجع المتقدم .

(٢) يريد : أن عدم تطبيقه لما فيه في الفسورة ، والذى ينقضى إلى القول بأن ثبوت اسمها سماع ،
أفضل .

لَا الَّتِي لَنْفَيَ الْجِنْسِ

هذا هو النوع الخامس من نواصخ الابتداء، وهو : لَا الَّتِي لَنْفَيَ الْجِنْسِ، وعملها في الأصل عند الناظم ومن تبعه الناظم كعمل إن، تنصب الاسم وتترفع الخبر، للشبه المقرر بينهما في أنَّ كُلَّ واحِدٍ مِّنْهُما حرفٌ موْكَدٌ، فَإِنَّ مُؤْكَدَةً للإيجاب، ولامُؤْكَدَةً للنفي، وكلاهما موضعه صدر الجملة، وهو داخل على المبتدأ والخبر، قال المؤلف : «وَأَيْضًا فَإِنْ لَا» تقترب بهمزة الاستفهام ويراد بها التمني، فيجب إلهاقها بليت، ثم حملت في سائر أحوالها على حالها في التمني^(١)». وهذا وجه ضعيف.

ثم قال :

عَمَلٌ إِنْ اجْعَلَ لِلَّا فِي نَكْرَهٖ
مُفْرَدَةً جَاعِنَكَ أَوْ مُكَرَّرَةً
فَأَنْصِبْ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَةً
وَيَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَةً

ظاهر قوله : «عَمَلٌ إِنْ اجْعَلَ لِلَّا» يقتضى أنَّ لاعاملةً في الاسم والخبر بإطلاق، أما عملها في الاسم فظاهر، وأما في الخبر فليس بمتفق عليه، بل فيه خلاف :

فعلى طريقة المؤلف في التسهيل أنَّ الاسم إن لم يركب معها فالخبر مرفوع بها عند الجميع، وإن ركُب معها الاسم فقولان؛ قيل : إِلَّا الخبر مرفوع بها أيضا، وهو مذهب الناظم. وقيل : على خبر الابتداء، لأن «لا» مع اسمها في موضع اسم مبتدأ، فالخبر مرفوع به لا بها^(٢).

(١) شرح التسهيل ، ورقة ٩١ .

(٢) التسهيل ٦٧ .

وعلى طريقة غيره أن الخبر في رفعه القولان، كان الاسم مركبًا مع لا أولاً؛ فقد حكى ابن خروف وغيره الخلاف بين سيبويه والأخفش باطلاق^(١)، ونص ابن خروف على هذا المعنى في نحو : لاخيراً من زيد، وهو الذي حكى فيه المؤلف الاتفاق.

فالحاصل أن الناظم ارتضى مذهب الأخفش في المسألة، وجده / ٤٥٠ ذلك ماتقدم من المناسبات بين إن ولا، وقد ثبت الرفع لأنَّ فليُكُن كذلك في لا. وأيضاً قد عملت في الاسم باتفاق وعملها في الخبر أولى من العمل في الاسم، لأنَّ معناها إنما تسلط عليه، وإنما عملت في الاسم لأنه مطلوب مطلوبها، فهو معمول بالقصد الثاني، وما كان مطلوبًا للعامل بالقصد الأول أولى أن يكون معمولاً له مما كان مطلوبًا له بالقصد الثاني.

فإن قيل : القاعدة المستمرة أن المشبه لا يقوى قوة ما شبه به، وقد تقرر أن لا إنما عملت لتشبيهاً بإن، وعملت إن بشبيهاً بكان، فلا في المرتبة الثالثة، فلابينبني في القياس أن تعمل الرفع والنصب، وإلا لزم أن تكون في العمل في درجة إن، لكنها ليست في درجتها، فلزم أن لا تعمل عملها.

فالجواب : أن القوة والضعف في التشبيه ليس براجع إلى نفس العمل المجعل لها، وإن لزم ذلك في إن وألا تعمل رفعاً ونصباً؛ إذا كانت بذلك تصير في درجة الفعل، وإنما ذلك راجع إلى أحكام آخر؛ إلا ترى أنَّ تعمل في المعرفة والنكرة، ولا لاتعمل إلا في النكرة، إلى غير ذلك من

(١) انظر الهمج ٢٠٢/٢ . وشرح الكافية للرضي ١/٢٩٠ - ٢٩١ .

الاحكام الى قصرت فيها عن التصرفِ تصرُّفَ إِنْ، وقد تقدمَ هذا المعنى.
وشرط الناظم - رحمة الله - في هذا العمل أن يكون الاسم الذي تعمل
فيه نكرة بقول : «عَمَلَ إِنْ أَجْعَلَ لِلَا فِي نَكْرَهٍ»، فاشترط أن يكون المعمول نكرة،
ولم يقيده بكونه اسمًا أو خبراً، فيحمل على إطلاقه فيما، فتقول : لارجل في
دار، أى : مستقر في الدار،

وَلَا كَرِيمٌ مِنَ الْوَلَدَانِ مَصْبُوحٌ^(١)

ولايقال : لارجل زيد، ولا كريم أخوه، ولا ماأشبه ذلك، كما لا يقال : لازيد
في الدار ولا عمره، وما جاء مما ظاهره ذلك فمؤول أو نادر لا يعتد به، فيقال في
مثل : لا إِلَهَ إِلَّا الله، ولا عَالَمٌ إِلَّا زيدٌ : إن الخبر (مُقْرَرٌ^(٢))، والمعنى : لا إِلَهَ في
الوجود إِلَّا الله، ولا عالم في الدنيا إِلَّا زيدٌ، ولابد من التقدير يقول إلى
نفي الإلهية عن غير الله بقيده^(٣)، لأننا نقول : القيد هنا غير قادر، لأنه إذا لم
 يكن غير الله في الوجود لم يكن بإطلاق، وهذا بحث في الخبر آخر، وأيضاً
قولهم : «قضية ولا أبا حسن لها^(٤)»، وفي الحديث : «إذا هلك كسرى فلا

(١) نسبة المؤلف في باب حذف الخبر إلى حاتم الطائني . وينسب أيضاً إلى أبي ذئب ، ولم أجده في
ديوانه ، وينسب كذلك إلى رجل من النبيت ، ومصدره :
وردة جازرهم حرفاً مصرمةً

انظر الكتاب ٢٩٩ / ٢ ، وتعليق الحق ، والمقتضب ٤ / ٣٧٠ ، وابن الشجري في أماله ٢ / ٢١٢ ،
وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، والمعيني ٢ / ٣٦٨ .
سقط من أ .

(٢) قال هذا هو الفخر الرانى في التفسير الكبير . انظر «معنى لا إِلَهَ إِلَّا الله» للزركشى ٨٠ - ٨١
مع تعليق الحق .

(٤) الكتاب ٢٩٧ / ٢ ، والمقتضب ٤ / ٣٦٢ .

كسرى بعده . وإذا هلك قيصر فلا تقيصرَ بعد^(١) ، وأنشد سيبويه^(٢) :

لَاهِيَّمُ الْلَّيْلَةَ الْمَطْرِيَّ

وقال ابن الزبير الأسدى ، أنشده سيبويه أيضاً^(٣) :

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِيهِ^(٤) خَبِيبٌ نَكِنْ ، وَلَا أُمِيَّةَ بِالْبَلَادِ

/ وقالوا : لَابْصَرَةَ لَكُمْ^(٥) . وقال آخر^(٦) :

إِنَّ لَنَا عُزْنَى وَلَا عُزْنَى لَكُمْ

كلَّ هذا نادر لا يُقْدِدُ به ، مع أنه مُؤَوَّلٌ إِمَّا بِتَقْدِيرِ تَنْكِيرِ هَذِهِ الْمَعْرِفَةِ ، فَتَدْخُلُ تَنْكِيرُهُ . لَكِنَّ يَبْقَى أَنْ يُقَالُ : هَلْ يَجُوزُ مِثْلُ هَذَا عَنْهُ أَمْ لَا ؟ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِهَذِهِ الْمَسَأَةِ ، وَقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ فِي «التسهيل^(٧) » عَلَى قِلَّةِ إِنْدَى كَانَتِ الْمَعْرِفَةُ يَصِحُّ تَنْكِيرُهَا كَالْأَعْلَامِ لَا كَالْمُضْمِرَاتِ وَأَسْمَاءِ الإِشَارَةِ ، خَلَافًا لِلْفَرَاءِ .

(١) البخارى كتاب الإيمان ، ١٦٠/٨ ، ومسلم ، كتاب الفتن . ٢٢٣٧ .

(٢) الكتاب ٢٩٦/٢ . والبيت في المقتضب ٣٦٢/٤ ، وأمالى ابن الشجري ١/٢٣٩ ، وابن بعيش على المفصل ١٠٢/٢ - ١٠٣ ، ١٢٣/٤ ، والرسى على الكافية ١٦٦/٢ ، والهمع ١٩٥/٢ ، والخراة ٤/٥٧ . وبعده : ولاقتني مثل ابن خثيرى

(٣) الكتاب ٢٩٧/٢ . والبيت لعبد الله بن الزبير الأسدى ، أو عبد الله بن فضالة الأسدى . وهو في المقتضب ٣٦٢/٤ ، وأمالى ابن الشجري ١/٢٣٩ ، وابن بعيش ١٠٢/٢ ، والرسى على الكافية ١٦٦/٢ ، والخراة ٤/٦١ .

(٤) في جميع النسخ : «بني» ، والمثبت في هامش الأصل .

(٥) الهمع ٢٥٢/١ .

(٦) قاله أبو سفيان يوم أحد ، على أن المنسوب إليه ليس شعرًا ، ففي تاريخ الطبرى ٥٢١/٢ ، وتفسيير ابن كثير عند الآية ١٠ من سورة محمد ٢٩٤/٧ ، والأية ١٩ من سورة النجم : ٤٣١/٧ لـنا العزى وـلا عـزـى لـكـم .

(٧) التسهيل . ٦٨

وقوله : «مُفْرَدَةٌ جَاءَكَ أَوْ مُكَرَّرَةٌ حَالٌ مِنْ لَا، وَالعَامِلُ فِي الْحَالِ / ٤٥١

جَاءَكَ، يَعْنِي أَنَّكَ تُعْمَلُ لَا فِي النَّكْرَةِ عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَتْ، فَسَوَاءً أَكَانَتْ مَكَرَّرَةً نَحْوَ : لَا حُولَ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللَّهِ، أَوْ غَيْرَ مَكَرَّرَةٍ نَحْوَ : لَأَرْجُلَ فِي الدَّارِ. وَإِلَافَرَادُ هُنَّا فِي مَقَابِلَةِ التَّكَرَارِ، دَلَّ عَلَى ذَلِكَ ذِكْرُهُ الْقَسِيمُ بِقَوْلِهِ : «أَوْ مُكَرَّرَةٌ»، وَإِلَافَرَادُ فِي هَذَا الْبَابِ يَطْلُقُ بِإِطْلَاقِيْنِ؛ أَحَدُهُمَا : هَذَا الَّذِي ذَكَرَ أَنَّهُ مَرَادُهُ هُنَّا. وَالثَّانِي : إِلَافَرَادُ الَّذِي فِي مَقَابِلَةِ الإِضَافَةِ وَالشَّبَّيْهِ بِهَا، وَهُوَ الْمَرَادُ فِي قَوْلِهِ : «وَرَكَبَ الْمُفْرَدَ فَاتَّحَا»، وَقَوْلُهُ : «وَمُفْرَدًا نَعْتَا لِمِبَنِيْ يَلِي»، وَلَيْسَ بِمَرَادِهِ هُنَّا. فَعَلَى هَذَا يَدْخُلُ لَهُ تَحْتَ لَفْظِ الْمَفْرَدِ الْمُشْتَنِي وَالْمُجْمُوعِ نَحْوَ : لَأَرْجُلِينِ فِي الدَّارِ، وَلَا قَائِمَيْنِ عِنْدَكَ، وَلَا رَجَالَ فِي الْبَيْتِ، وَيَدْخُلُ لَهُ تَحْتَهُ أَيْضًا الْمُضَافُ وَالشَّبَّيْهُ بِهِ، نَحْوَ : لَأَغْلَامَ أَحَدُ عِنْدَكَ، وَلَا خِيرًا مِنْ زِيدٍ فِي الدَّارِ. وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ لَيْسَ بِمَكَرَّرٍ.

وَهَذَا الْعَمَلُ الَّذِي ذَكَرَهُ النَّاظِمُ لَمْ يَقِيدْهُ بِوْجُوبٍ وَلَا جُوازٍ، بَلْ أَطْلَقَ الْقَوْلُ فِيهِ وَأَجْمَلَهُ بِحِيثِ لَا يَقْتَضِي جَوَارِيًّا وَلَا وَجْوَيًّا، لَأَنَّهُ أَدْخَلَ فِي حُكْمِ الْإِعْمَالِ مَا يَكُونُ الْعَمَلُ فِيهِ وَاجِبًا، وَذَلِكَ النَّكْرَةُ الْمُفْرَدَةُ غَيْرُ الْمَكَرَّرَةِ نَحْوَ : {وَلَوْتَرَى إِذْ فَرِعُوا فَلَا فَوْتَ} ^(١) وَ {قَالُوا: لَا ضَيْرَ} ^(٢)؛ فَإِنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَغَاءُ الْبَتَّةِ، فَلَا تَقُولُ : لَأَغْلَامُ فِيهَا، حَتَّى تَكُرَّ فَتَقُولُ : وَلَا جَارِيَّةُ. وَأَدْخُلْ فِيهِ أَيْضًا مَا يَكُونُ الْعَمَلُ فِيهِ جَائزًا، وَذَلِكَ النَّكْرَةُ الْمَكَرَّرَةُ نَحْوَ : {فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ} ^(٣) وَ {لَا تَعْوِيْهَا وَلَا تَأْتِيْهُمْ} ^(٤) وَ {لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ} ^(٥)،

(١) الآية ٥١ من سورة سباء .

(٢) الآية ٥٠ من سورة الشعرا .

(٣) الآية ١٦٧ من سورة البقرة . قرأها ابن كثير وأبو عمرو بالقسم فيها والتواتر . (انظر: السبعة ١٨٠ .

(٤) الآية ٢٣ من سورة الطور . قرأها ابن كثير وأبو عمرو بالاعمال . السبعة ٦١٢ .

(٥) الآية ٢٥٤ من سورة البقرة . قرأها ابن كثير وأبو عمرو بالاعمال . السبعة ١٨٧ .

فأعملها^(١) ابن كثير وأبو عَفْرُو، وألفاها من عددهما من السبعة. فلما حصل في مقتضى الإعمالِ القسمان معًا اللفظ فقال : «عَمَلَ إِنْ أَجْعَلَ لِلأَنْ نَكِرَة» ليشملهما بإطلاقه. و«عَمَلَ إِنْ» : مفعولٌ «اجعل» مقدّ عليه.

ثم إنَّ هذا العملَ الذي ذكر على وجهين :

أحدهما : عملٌ يبقى على أصله ولا يحدث عليه طارئٌ يغيره عن حاله إلى حالةٍ آخر، وذلك العملُ في النكرة المضافة والتَّي ضارعت المضافة.

والثاني : عملٌ لا يبقى على حاله بل يتغيَّر إلى حالةٍ أخرى، وذلك العملُ في النكرة المفردة غير المضافة ولا الشبيهة بها، فإنها تتغير من حالة الإعراب إلى حالة البناء.

فأخذ الناظم - رحمه الله - يذكر هذا الحكم ويفصل ما أجمل فقال :

«فانصبِ بِهَا مُضَافًا أو مُضَارِعَة»، والضمير في «بها» يعود على لا، وفي «مضارعه» يعود على المضاف، والتقدير : فانصبِ بلا الاسم النكرة المضاف أو المضارع للمضاف. وهذا هو أحد القسمين، وهو الذي لا يتغيَّر عن حاله؛ فقوله :

«فانصبِ بِهَا» يعني نصبًا صحيحاً لا يتغيَّر عن حالته، فاما المضاف فنحو : لاغلام أحدٍ في الدار، وأما المضارع له فهو المشابه له، وهو العاملُ فيما بعده نحو : لا ضارباً أحداً في الدار، ولا خيراً منه عندِي. والمضارع للمضاف هنا معتبرة في صحة النصب كاعتبارها في باب النداء، فيمتنع بناءُ المضارع للمضاف هنا كما يمتنع هناك، كالمضاف حقيقة نحو : ياضارباً^(٢) زيداً، ويأطالعاً الجَبَلِ. فليس بين البابين في هذا خلاف، وهذا مذهب البصريين. وذهب

(١) أي في الآيتين الآخرين ، وانتظر النشر ٢١١/١ .

(٢) في جميع النسخ : «يا ضارباً زيداً» .

البغداديون^(١) إلى أن العامل هنا يُبنى ويصح له العمل مع البناء فيقولون : لا خير من زيد، ولا ضارب أحداً في الدار، ونحو ذلك. وصح ٤٥٢ الفارسي الأول بأن البناء مع لا يزيل شبه الفعل كما أن التصغير والوصف يزيلاً شبهه عن اسم الفاعل والمصدر فلا يعملان.

فإن قيل : إن هَلْمُ في لغة أهل الحجاز قد بُنِيَ الفِعْلُ فيه مع حرف قَبْلِه فلم يمنع ذلك العمل، فكذلك اسم الفاعل والمصدر مع لا .
قيل : ذلك نادر، وأيضاً إنما عمله في لغة أهل الحجاز عمل اسم الفعل لا عمل الفعل، بدليل أنهم جعلوه للواحد والاثنين والجمع على لفظ واحد، وكذلك في المذكر والمؤنث، فهذا يدل على خروجه عن حد الفعل وعن عمله المعلوم لِمَا بُنِيَ مع الحرف، فكذلك ينبغي أن يكون الحكم في مسألتنا .

هذا رد الفارسي من جهة القياس، وأما من جهة السماع فلا سماع، فسقط ما ذهبوا إليه، وثبت ما ارتكضاه الناظم. والله أعلم.

ثم قال : «وبعد ذاك الخبر انكر رافعه»، ذاك : إشارة إلى ماتقدم من نصب الاسم، يعني أنك تأتي بعد ذلك بالخبر رافعا له؛ إذ كانت «لا» إنما عملها كَعَمَلِ إِنْ حسبما نص عليه آنفاً.

فإن قيل : هذان المزبوران معتبران من وجهين: أحدهما : أنهما حشو بغير مزيد على ماتقدم؛ إذ قال : إن عَمَلَ لا كَعَمَلِ إِنْ، وذلك معنى كونها تتصلب الاسم وتترفع الخبر، وهو معنى ما ذكر فيما يظهر لبادىء

(١) مذهب البغداديين كما في الارتفاع ٦١٣ ، ٦١٤ ، والهمج ٢٠٤/٢ هو جواز بناء النكرة إن كانت عاملة في ظرف بعدها أو مجردة .

الرأي هنا.

والثاني : على تسليم أن لذلك فائدة، فقوله : «وَيَعْدُ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ» يقتضى بظاهره أن يكون الخبر مذكوراً ومنطوقاً به على الإطلاق. وهذا المقتضى ليس ب صحيح، بل إنما يكون الخبر مذكوراً إذا لم يدل عليه دليل، وأما إذا دل عليه دليل فلا يمتنع حذفه، بل حذفه جائز وواجب؛ فيجوز عند أهل الحجاز، ويلزم عند بنى تميم.

فالجواب عن ذلك أن يقال : أما قوله «فَانصِبْ بِهَا مُضَافًا»، فالقصد به أن العمل لا تارة يكون باقياً على أصله لا يعرض له البناء، وذلك المضاف والمضارع له، وتارة يعرض له البناء - وقد تقدم هذا المعنى - فنبه فيه على أمرين؛ أحدهما : أن العمل نصب صحيح، أي : لاتبني الاسم البتة - والثاني : أن صاحب هذا النصب هو المضاف والشبيه به، فلا يبنيان كما يبني المفرد المنبه عليه في قوله : «وَرَكِبَ الْمَفْرَدَ فَاتَّحَا» ووجه عدم البناء فيما أن المضاف مع المضاف إليه كشيء واحد؛ إذ كان منزللاً منه منزلة التنوين، فلو بني مع لا لزم جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً، ولأنظير لذلك - وإذا كان كذلك فلا إشكال ولا تكرار.

وأما قوله : «وَيَعْدُ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ»، فالقصد به بيان رتبة الخبر من الاسم، وأنه لا يكون إلا بعده، فلا يجوز أن يتقدم، فإنه إن تقدم الخبر بطل العمل نحو : (لأفيها غول^(١)). ويلزم عند ذلك التكرار، لكنها معملة فبطل أن يتقدّمها الخبر. وجده ذلك ظاهر؛ إذ لم يثبت للامن التصرف في المعمول مائب في إنّ التي هي أصل لها في العمل، ولم يثبت ذلك لأن لا إذا كان الخبر ظرفاً

(١) الآية ٤٧ من سورة العنكبوت .

أو مجروراً، فلا تبلغ لا أنْ يتقدَّم خبرها على اسمها وإن كان ظرفاً أو مجروراً. فهذا قصدُ الناظم بهذا القيد، لا أنه يلزم ذكره؛ والدليل على أن قصده ما ذُكِرَ تقديمُ الظرف حين قال : «وبعد ذاك الخبر اذْكُر»، إشعاراً بالاعتتاء بذكر التركيب، كأنه قال : إنما تأتي به بعد ذكر الاسم لاقبِه، وأيضاً فإنه قد قَيَّدَ هذا الإطلاق في آخر الباب فقال / : «وَشَاعَ فِي ذَا ٤٥٢ الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ». ولِإِذَا ثبَّتَ هذَا كُلُّهُ لم يكن في كلامه حشو، وسقط اعتراضُ المُعترضِ.

والخبر : مفعول اذْكُر، ورافعه : حال من فاعل اذْكُر؛ لأن إضافته غير محسنة^(١)، أي : اذْكُر حال كونك رافعاً له.

ثم أخذ في القسم الثاني من قسمي عمل لا، وهو الذي يتغير إلى حالة البناء فقال :

وَرَكْبُ الْمُفَرَّدِ فَاتَّحَا كَلَادَ
حَوْلَ وَلَاقْوَةَ، وَالثَّانِي اجْعَلَادَ
مَرْفُوعًا أو مَنْصُوبًا أو مُرْكَبًا
وَإِنْ رَفَقْتَ أَوْلَى لَاتَضِبِّ بَا

أشعر بقوله : «ورَكْبُ المُفَرَّدِ فَاتَّحَا» أن الاسم مبنيٌّ، وأن سبب البناءِ التركيبُ، فقوله : «فاتحا»، يدلّ على أن الحركة بنائية، لأنها لو كانت عنده إعرابية لقال : ناصباً، كما قال في القسم الأول : «فانصبِّ بها مضافاً»، وكما قال على أثر هذا : مرفوعاً أو، وهذا هو الاصطلاح الجاري على لسانه ولسان غيره، ولذلك قال سيبويه في إعراب بنائتها:

(١) يتبَّهُ بهذا على تناكير «رافعه» ، لأن إضافته ليست محسنة .

«وَهِيَ تَجْرِي عَلَى ثَمَانِيَّةِ مَجَارٍ^(١)».

وقوله : «وَرْكُبُ الْمَفْرَدِ» يشعر أن هذا البناء سببُ التركيبُ - يعني مع لا - وأنَّ من أسباب البناء . وهذا الكلام يتعلق به أربع مسائل :
إحداها : أنه قد قدم الناظمُ أنَّ البناء إنما يكون لشبه الحرف على وجهٍ من الأوجه الأربع المذكورة، ولم يذكر فيها التركيب مع الحرف، فلقائل أن يقولَ : إلى أيّ جهةٍ ينتمي البناءُ منه؟
والجواب من وجهين :

أحدهما : أن الناظم إنما تكلم في سبب البناء الذي هو بحقِّ الأصل، كالشبه^(٢) الوضعي وهو الوضع على حرف واحد أو حرفين ثانيهما حرف لين، والشبه المعنوي الذي في أسماء الشرط استفهام، والنهاية عن الفعل من غير تأثر الذي في أسماء الفعل، والاقتصرار الذي بأصل الوضع لعارض الذي قد يكون وقد لا يكون. فانت إذا حققت تلك الأوجه لم تجد واحداً في الاسم المركب مع لا؛ إذ البناء فيه طاريء غير أصيل، ينبع بنزول موجبه، فيرجع الاسم إلى الأصل من الإعراب. ولقد اعترضَ على الفارسي في اقتصراره من أسباب البناء على شيئين، وهما شبهُ الحرف، وتضمنَ معناه^(٣)، بأنَّ ثمَّ أوجهًا آخرًا مُوجِبةً للبناء منها : التركيب مع الحرف كمسألتنا، والتركيب مع الصوت نحو : سبيوبيه، والإضافة إلى الحرف^(٤) نحو : {مِثْلَ مَا نَنْطَقُونَ^(٥)}، وشبهُ ماأشبه

(١) الكتاب ١٢/١ .

(٢) كما في ملخص الأصل . وفي الهاشم عن نسخة ، وفي سائر النسخ : «كالسبب» .

(٣) الإيضاح ١٢ .

(٤) أي لإضافته إلى أن . انظر شرح الكافية للرضي ١٢٧/٢ ، ١٧٥/٣ ، ١٨١ .

(٥) الآية ٢٣ من سورة الذاريات .

الحرف كبداد^(١). فأجيب بأنّ أباً على إنما يعني ما كان مبنياً بأصل الوضع، لما كان سبباً طارئاً. وقد قيل إنه ركب معها لتضمنه معنى الحرف، إذ الأصل: لامن رجل، لأنّه [جواب قوله^(٢)] : هل من رجل. وقد نطق بالأصل في قول الشاعر^(٣):

فقام يئود الناس عنا بسيفيه
وقال : ألا لامن سبيل إلى هندر
فحذفوا [من^(٤)، وضمنوا الاسم معناها حين ركبوه معها، وأشار إلى هذا ابن الأنباري^(٥). والأول أظهر^(٤)].

والوجه الثاني من الجواب أن يقال : إن هذا وإن كان غير داخلٍ بحق الأصل فيما نصّ عليه الناظم /، يدخل له فيها بالشّبه، وذلك أنَّ التركيب هو ضم شئ إلى شئ آخر، وجعله معه كالجزء منه، وإذا كان كذلك فالذى يكون كالجزء من الشئ مفتقر إلى ذلك الشئ الذي جعل جزءاً له، إذ لو لم يكن مفتقرًا إليه لكان مستقلًا بنفسه غير مركب معه، لكنه موضوع الآن على أنه غير مستقل، فلابد أن يكون مفتقرًا، فإذا قصد التركيب يجعله مفتقرًا إلى ذلك الذي ركب معه، فدخل بحكم الشّبه في حكم الافتقار الأصيل، لأن القصد إلى جعله مفتقرًا كانه وضع على

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٣/٤ .

(٢) سقط من ١ .

(٣) مجهول القائل . والبيت من شواهد التصريح ٢٣٩/١ ، والهمع ٩٩/٢ ، والأشموني ٣/٢ ، والعيني ٣٣٢/٢ .

(٤) ليست في الأصل .

(٥) الإنصاف ، المسألة ٥٣/٣٦٧ .

الافتقار مستائف، وهذا وجه صناعي حسن، وقد تقدم التنبية على أصله في باب «المعرب والمبني»، والله المستعان.

والثانية : أنّ قوله : «وركّب المفرد»، إنما يريد بالفرد هنا ما هو في مقابلة المضاف والشبيه به، لأنّ لما قال أولاً : «عملَ إِنْ أَجْعَلْ لِلَا فِي نَكْرَة» جعل المنصوب بها قسمين هو منصوب أو مضارع له، وقسمًا ليس كذلك، فهو المفرد عنده هنا. لكن يقال : هل يدخلُ المثنى والمجموع على حدّه أم لا؟ ظاهر عبارته يقضى بعدم دخولهما لقوله : «فاتحًا»؛ إذ لا يكون في المثنى والمجموع على حدّه، وإنما يُبيّنُان على ماقاتانا يُنصِّبان به، كما يُبيّنُان في على ماقاتانا يرفعان به، إلا [أنّ^(١)] إن حملناه هذا المحمّل، و[أنّ^(١)] إنما أراد المفرد للمثنى والمجموع، والمقابل للمضاف والشبيه به، خرج له الجمع المكسّر عن حكم البناء، والاتفاقُ أنه لا فرق بينه وبين المفرد في البناء عند القائل به، أو في الإعراب كذلك فلا بدُّ أن يقال : إنه أراد بالفردِ مقابل المضاف والشبيه به خاصةً، فيدخل له جمع التكسير بلا بدٍ يقول : لا رجالٌ في الدار، ولا غلمانٌ في السوق، كما تقول : لا رجلٌ ولا غلامٌ، لأنّه بقوله : فاتحًا» دخل له؛ هو مما يفتح؛ لأنّ إعرابه وبناءه بالحركات. ويبقى والمجموع على حدّه مسكتاً عنه، فيحتمل أن يكون رأيه فيه رأيَ الجمهور في أنه مبني على ما ينصبُ لما كان في باب النداء مبنياً على ما كان يرفعُ به. وخالف المبرُّد في جعله المثنى على حدّه في هذا الباب معرباً بإطلاق، وكذلك الزجاج أيضًا. والأولى مذهب الجمهور، بما اتفقا مع سائر البصريين عليه من البناء في قولهم : ياقاتمان، وياقتامون؛ إذ ما في أحدهما

(١) ليس في ١ .

يلزم في الآخر، فإن أجاز أن يقال في : لارجلين، إنه معرّب، فليقل
يارجلان، ذلك بعينه. ويحتمل أن يكون رأيه رأى الزجاج والمبرد، ويكون:
«فاتها» قيداً يخرج به المثنى والمجموع على حده، ويبقى جمع التكسير
مسكوناً يدخل في حكم البناء، قياساً على المفرد؛ إذ لا فرق بينهما،
خلاف المثنى وجع السلامة فإن فيهما مع البناء، وهو الأسماء المثناة
والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع [ما]^(١) قبلها اسمًا واحدًا، لم ذلك،
كما لم يوجد^(٢) المضاف ولا الموصول مع ماقبله بمنزلة اسم واحد. وبهذا
احتاج المبرد في «المقتضب»^(٣) ولليل قوى، وبغضنه ماجاء من إعراب / ٤٥٥
اثنين في قولهم : المثنى عشر، ولم يركبوا مع عشر، كما ركبوا عشر
وأربعة عشر، وسائر الباب. وقد احتاج الزجاج لما قال بأن التثنية وجع
السلامة يخرج بها الاسم عن شبه الحرف. فرد عليه بقولهم : يازيدان،
وياقانون، في النداء؛ إذ هو مبني بلا بد على ما يرفع به مع وجود المانع
عنه. وقد احتاج للمبرد أيضاً بأشياء ليس فيها مقتضى، فلذلك تركتها، مع
أن لاينبئ عليه حكم سوى النظر الصناعي.

والثالثة : أن كلامه ظاهر في موافقة جماهير البصريين، في أن
المفرد مبني مع لا، وأنه الحركة بناء لحركة إعراب، خلافاً للكوفيين،
والزجاج من البصريين، وتبعه السيرافي وتؤل عليه سيبويه، حيث قال :

(١) سقط من ١ .

(٢) في الأصل ، ١ : «يجد» .

(٣) المقتضب ٤/٣٦٦ .

«فتنصبُه بغير تنوين، ونصبُها لما بعدها كنصبٍ إنْ لما بعدها»^(۱)، وإنما في التنوين عندما لأنهما لما ضمَّ أحدهما إلى الآخر وجعلَا كالشِيءِ الواحد، حذف التنوين علامةً ذلك^(۲).

وقيل : حذف التخفيف، والشَّبه بالمركب حقيقة، وهو مذهب مرجوعٌ من أوجه :

منها : أن ذلك مخالف للنظائر؛ فإن الاستقراء قد قرَّ أنَّ حذف التنوين من أسماء المتمكنة لا يكون إلا لمانع صَرْفٍ، أو للإضافة، أو لام التعريف، أو كونه في موصوف بابن مضافاً إلى علم، أو للاقتاء ساكن، أو للوقف - الاسم المذكور ليس واحداً من هذه الأمور بموجود فيه، فتعين أنه مبنيٌّ، وأنَّ ذلك هو السبب في حذف تنوينه. ومنها : أنه قد رُوِيَ عن العرب : جئْت بلا شِيءَ، بالفتح وسقوط التنوين، والجار لا يُلغى ولا يُعلق. وتأويلُ كلام سيبويه قريبٌ.

فإن قيل : فهل رأيت شيئاً عمل في شيءٍ ثم صار معها كالشيءِ الواحد؟
قيل : نعم، الكاف عاملة في ذا من قولك : كذا، وقد جعلت معها كالشيءِ الواحد، وكذلك الكاف من كائِنٍ، عاملة في أىٍّ، وهي معها كالشيءِ الواحد، وكذلك حُبُّا في قول النحويين حيث كانت حَبْ عاملة في ذا، ثم صيرت معها كالكلمة الواحدة، وكذلك كأنْ وبها شَبَهُ الأخفش حبذا. ومثله إذا تَبَعَ موجودٌ، فلا بُعدَ في المسألة.

(۱) الكتاب ۲۷۴/۲ .

(۲) انظر شرح السيرافي على الكتاب ۸۲/۳ - ۸۳ .

فإن قيل : تركيب العامل مع المعمول مناقض لعمله فيه ؛ إذ قد تقرر في الأصول أنَّ من شرط عمل العامل أن لا يكونَ مع معموله كالشيء الواحد ؛ ولذلك لم تعمل عندهم الألف واللام .

فالجواب : أنَّ ما اشترطوه صحيح ، والتركيب مع العمل صحيح أيضاً ، ووجه الجمع بينهما غير محتاج إليه هنا . ومن بحث عنه وجده . والله أعلم .

والرابعة : أنه نبه على أنَّ بناء الاسم مع (لا) على الفتح ليس على الضمة ولا الكسر .

وأيضاً لما كان منصوباً ووجهه التشبيه بخمسة عشر ؛ فإنَّ البناء للتركيب مقتضى للفتحة ؛ لخفتها دون الضمة والكسرة .

في الأصل أرادوا أن لا يذهب أثره جملة ، فأبقوه في البناء على مثل حاله في الإعراب ؛ لئلا تختلف حاله في حالة عارضة ، ولئلا يزول الدليل على النصب [في الأصل] . وقول الناظم (كلا حول ولا قوة) مثالان لبناء المفرد على الفتح . وكان يكفيه أن يأتي بمثالٍ واحد ، ولكنه أتى بالمثلين ليبين بهما أحکاماً ، ويفرغ على اجتماعهما / مسائل ؛ فإنه إذا ٤٥٦
ضم الأول إلى الثاني تصور فيما اثنى عشرة مسألة ، يمتنع منها وجهان ، وتصح العشرة ، وكل ذلك قد جمعه الناظم في كلامه حسبما يتبيّن بحوال الله ، وذلك أنَّ (لا حول) يتصور فيه^(١) البناء على الفتح ، والرفع لأجل التكرار ، والرفع على إعمالها عمل ليس ، فهذه ثلاثة أوجه . و(لا قوة) يتصور فيه تلك الأوجه الثلاثة ، ويزيد وجهاً رابعاً ، وهو النصب عطفاً على موضع اسم (لا) باعتبار عملها .

(١) سقط في (١) إلى ص ٥٥٠ في باب الفاعل .

فهذه أربعة أوجه، فإذا ضربتها في ثلاثة التي في «لأحول» كان الجميع اثنى عشر وجهاً، باشتراك عشرة مسألة :

الأولى : لأحول ولاقوة، بالفتح فيهما وجعل الكلام جملتين^(١).

والثانية : لأحول ولاقوة، بالفتح في الأول، والرفع في الثاني عطفاً على موضع لام اسمها، لأنها في تقديم اسم مبتدأ، ولذلك يعطى عليه رفعاً، وجرى عليه النعت رفعاً. ويقيّد هنا زيادة لا توكيداً.

والثالثة : المسألة بعينها، لكن يكون رفع الثاني على تقدير إعمال لاعمل ليس، والكلام في تقدير جملتين.

والرابعة : لأحول ولاقوة، بالفتح في الأول والنصب في الثاني، عطفاً على موضع اسم لا باعتبار عملها عملها، وتقدر زيادة لا توكيداً.

ومع هذه المسائل الأربع داخلة تحت قوله : «وركب المفرد فاتحاً». ثم قال : «والثاني أجعله.. مرفوعاً أو منصوباً أو مركباً». فالرفع في الثاني على وجهين، والنصب وجه واحد، والتركيب وجه واحد، وكلها مع تركيب الأول.

والخامسة : لأحول ولاقوة، بالرفع فيهما، على تقدير الإلغاء فيهما وزيادة لا الثانية.

والسادسة : المسألة بعينها، لكن على تقدير إعمالهما معاً عمل ليس، والكلام في تقدير جملتين أو على زيادة الثانية.

والسابعة : المسألة على حالها، لكن على تقدير إلغاء الأولى وإعمال الثانية عمل ليس، والكلام في تقدير جملتين.

(١) نى صلب الأصل : «جملة». والمثبت عن هامشها ، س ، ف .

والثامنة : المسألة على حالها إلا أنها بعكس ما قبلها، على تقدير إعمال الأولى عمل ليس وإلغاء الثانية.

والتسعة : لاحول ولاقوة، برفع الأولى وفتح الثانية، على تقدير إلغاء الأولى، وإعمال الثانية عمل إن، والكلام في تقدير جملتين.

والعاشرة : المسألة كما هي، لكن على تقدير إعمال الأولى عمل ليس.

وهذه المسائل السبعة^(١) مفهوم جوازها من قوله : «إِنْ رَفَعْتَ أُولَأَ لاتَّصِبَا»، فذلك يعطى أنَّ ماعدا النصب في الثاني جائز مع رفع الأول، على الإعمال والإلغاء، فيبقى في الثاني الرفع على الإعمال، والرفع على الإلغاء، والنسب^(٢)، فاثنان يضريان في ثلاثة بستة.

والحادية عشرة : لاحول ولاقوة، برفع الأول ونصب الثاني، على إعمال الأولى عمل ليس.

والثانية عشرة : المسألة بعينها، لكن على تقدير إلغاء الأولى.

وهاتان المسالتان ممنوعتا في الناظم في قوله: «إِنْ رَفَعْتَ أُولَأَ لاتَّصِبَا»؛ لأن النصب هنا لاوجه له؛ إذ لا يمكن العطف على موضع الأولى، ولا على موضع اسمها، ولا على لفظه؛ إذ ليس ثمَّ ما يتضمن نصبا دون بناء، وأيضاً ليس للأن يكون معها الاسم غير مبني؛ لأنَّ شرط التركيب موجود، فظهر وجه المنع في المسالتين.

(١) أي : التي تبدأ من المسألة الخامسة حتى العاشرة .

(٢) يريد النصب على البناء ، وهو الفتح ، كما في الصورتين ١٠٠٩ .

فتحصل من كلامه جواز عشر مسائل مأخوذة من هذا الباب، ومن باب لا / وما^(١)، ومنوطه بتفسير لم يتعرض إليه؛ إذ لم يبين وجه الرفع ٤٥٧ في هذه المسائل المتصورة في كلامه غير مفسرة وجدتها ست مسائل، خمسة جائزة، وهي : لاحول ولا قوّة، ولا حول ولا قوّة، ولا حول ولا قوّة، ولا حول ولا قوّة. واحدة ممتنعة وهي : لاحول ولا قوّة.

وإن نظرت إلى ما يتصور في لا - على الجملة - غير منوط بكلام الناظم، كثُرت المسائل الجائزة، وقد رفعها شيخنا الأستاذ أبو عبد الله بن الفخار - رحمة الله عليه - إلى مائة وإحدى وثلاثين مسألة، سمعناها كلها منه، وهي في شرحه للجمل، فليطالعها من ت Shawf إليها.

فإن قيل : إن الناظم هنا فرع على إعمال لا وإن الغافها في هذه المسائل، ولم يبين شرط الإلقاء وهو التكرار، إذ لا يجوز الإلقاء فيها بدون التكرار، فلا تقول : لارجل في الدار - وهي ملغاً - وتسكت حتى تقول : ولا امرأة. ولأيقال : لعله ارتضى مذهب البرد في عدم اشتراط التكرار، لأنَّه قد نص في «التسهيل» على مخالفته، فقال : «إذا انفصل مصحوب لا، أو كان معرفة، بطل العمل بإجماع، ويلزم حينئذ التكرار في غير ضرورة، خلافاً للبرد وابن كيسان^(٢)».

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن نقول : إنما نص الناظم هنا على أحكام إعمالها عمل

(١) يريد لا وما العاملتين عمل ليس .

(٢) التسهيل ٦٨ ، واطر المقتضب ٤/٣٦١ - ٣٦٠ . وانظر دراستنا عن ابن كيسان ١٧٢ - ١٧٥ .

إنَّ، ولم يتعرَّض لِالغائِها، ولا لما يتعلَّق بالإلْفَاء من الأحكام، وغايتها أنْ نَصَّ في هذه المسألة التي تكررت فيها لا أنْ يَجُوز^(١) الرفع ولم يتعيَّن هل يكون بلا أو بالابتداء. وإنما تكرَّر على تقدير كون الرفع بالابتداء، فلایلزم على هذا أنْ يذكر شرط حكم لم يتعرَّض لتعيينه.

والثاني : على تسليم أنه تعرَّض لحكم الإلْفَاء فَيُعَتَّدُ عنه بأمرَيْن :

أحدهما : أن يقال : لعله ارتكب هنا مذهب أبي العباس وابن كيسان، وارتضى هنا مالم يرتضيه في التسهيل. وقد يكون للعالم نظران في مسألة في زمانين، فيظهر له في وقت بطلان ما ارتضاه وصححه في وقت آخر، وتصحيح ما أبطله. وقد تقدم لهذا نظير في الباب قبل في قوله في اللام والفارقة : «وَدَبِّما استُغْنَى عنها إِنْ بَدَّا»^(٢). إلى آخره، فهذا ممكِن، فيرتضى غير مذهب سيبويه والجماعة، ويحتاج لذلك بأمرَيْن : السَّمَاع والقياس، أما السَّمَاع فقد قالوا : لأنَّكَ أَنْ تفعل^(٣).

وأنشد سيبويه^(٤) :

بَكَتْ جَزْعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ
رَكَابِّهَا أَنَّ لَا إِلِيْنَا رَجُوعُهَا
وَأَنْشَدَ ابْنُ خَرُوفٍ لِلخُطْبَيْنَةِ^(٥)

(١) في الأصل : «أنْ جَوَّذَ به» .

(٢) انظر من : ٣٨٥ .

(٣) الكتاب ٢٠٢/٢ ويعناه : لا يبني لك أنْ تفعل .

(٤) الكتاب ٢٩٨/٢ . وهو في المقتضب ٤٦١/٤ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٢٥/٢ ، وابن يعيش على المفصل ١١٢/٢ ، والرَّضى على الكافية ١٦١/٢ ، والهمع ٢٠٧/٢ ، ٢٤/٤ .

(٥) ديوانه ٢٩٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٤ . وفي جميع النسخ : على السائل الوجد . والثبت عن الديوان .

سُلْتَ فِلْمَ تَبَخَّلْ وَلَمْ تُعْطِ طَانِلْ
 فَسِيَّانَ لَازِمَّ عَلَيْكَ وَلَا حَمْدَ
 وَأَنْتَ امْرُّ لِلْجَوْدِ مِنْكَ سَجِيَّةَ
 فَتَعْطِي، وَقَدْ يُعْدِي عَلَى النَّايلِ الْوَجْدَ
 وَأَنْشَدَ سِيَّبُوْيَهْ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي سَلَولَ^(١) :
 وَأَنْتَ امْرُّ مِنَا خُفْتَ لِفِيرَنَا
 حِيَاكَ لَا نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فَاجِعَ

وَأَنْشَدَ الْمُؤْلِفَ :

إِنِّي تَرَكْتُكَ لَذَا عُشْرَةَ تَرِيَّا
 فَاسْتَغْفِفْنَ وَأَكْفِ مَنْ وَافَاكَ ذَا أَمْلِ

فَإِذَا كَانَ عَدْمُ التَّكْرَارِ قَدْ عَمِلَهَا وَدَخُولُهَا عَلَى النَّكْرَةِ، وَفِي عَدْمِ
 عَمِلِهَا وَدَخُولِهَا / عَلَى الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ بِحَسْبِ مَا وَقَعَتْ جَوَابًا لِهِ، فَإِنَّ ٤٥٨
 قَدْرَتِ دَخُولُهَا عَلَى شَيْءٍ عَمِلَ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ، مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، لَمْ يَخْلُ
 إِمَّا أَنْ يَتَكَرَّرَ الْمَسْتَوْلُ عَنْهُ أَمْ لَا، فَإِنْ تَكَرَّرَ لَزِمَّ فِي جَوَابِهِ التَّكْرَارِ، فَتَقُولُ :
 لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو، جَوَابًا لِمَنْ قَالَ : أَزَيْدٌ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرُو؟
 وَلَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ، فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ : أَرْجُلٌ فِي الدَّارِ أَمْ
 امْرَأَةً؟ وَلَا يَجُوزُ مِنْهَا الْإِقْتِصَارُ فِي الْجَوابِ عَلَى أَحَدِهِمَا لِنَلَّا يَتَوَهَّمُ أَنَّ
 الْآخَرَ لَيْسَ بِمَنْفِي، وَلَا أَيْضًا يَجُوزُ أَنْ تَقْصِدَ هَذَا الْقَصْدُ فَتَذَكَّرَ أَحَدُهُمَا

(١) الكتاب ٣٠٥/٢ . وينسب إلى رجل من سلول ، أو الضحاك بن هناء الرقاشى . والبيت في المقتضب ٣٦٠/٤ ، وابن يعيش على المفصل ١١٢/٢ ، والرسى على الكافية ١٦١/٢ ، والهمع ٢٠٧/٢ ، والغزارة ٣٦/٤ .

منفياً وتريد أن غير المذكور في الدار؛ إذ ليس بمطابق للسؤال، ويتوهم السائل أنك أردت نفي الآخر فحذفته استغناءً، فإذا لم يمكن الاقتصر على أحدهما لزم ذكرهم نفيهما معاً، إلا أن تستغنى بلا ذلك أمراً آخر. ولابد هنا فيما بعد لا التنكير لأنه بحسب السؤال، وإن لم يتكرر المسئول عنه لزم أن يتكرر في الجواب، فتقول : لارجل في الدار، مرفوعاً أو منصوياً مبنياً، جواباً لمن قال : هل رجل في الدار؟ كما جاز حلة التكرار أن تأتى بما بعد لا مرفوعاً أو منصوياً، إذ أجازوا في نحو : أرجل عندى أم امرأة؟ : لا رجل عندى ولا امرأة – بالبناء فيها – ولارجل عندى ولا امرأة – بالإعراب رفقاً فيها، أو بالبناء في أحدهما والإعراب في الآخر. فإذا جاز ذلك مع التكرار جاز مع الإفراد، لكن بشرطه وهو تنكير الاسم، فإن كان معرفة فليس إلا الرفع مع التكرار ودونه، ولابد أن السؤال بغير تكرار، إنما يجاب بنعم أو بلا، فإذا قال : هل أحد في الدار؟ قلت : نعم، أو لا، وليس من شأن جوابه التعين؛ إذ لا فائدة فيه، بخلاف التكرار. لأننا نقول : هذا الذي قلتم هو الأكثر، والأخر ليس بمعنٍ بدليل ما تقدم من السماع. وأيضاً فالتطوع بما لا يلزم جائز، فيذكر له المسئول عنه منفياً وإن تقدم ذكره في السؤال، كما يجوز ذلك إذا قيل : أعندي رجل؟ فتقول : نعم، عندى رجل، أو تقول : نعم، عندى زيد، فتفنّيه عن السؤال بمن هو؟ وكما تقول : لا، ماعندى رجل، وما أشبه ذلك، ولا يبعد في كلام العرب أن تأتى بالكلام مؤكداً أو مكرراً، من غير سبب ظاهر يقتضيه، وقد عقد ابن جني في هذا المعنى فصلاً في الخصائص، بوب عليه بالتطوع بما لا يلزم^(١) هو مما يشدُّ هذا الاحتجاج.

(١) الخصائص ٢٣٤ / ٢ . والذى يعنى من هذا الباب فى ٢٦٥ / ٢ - ٢٦٧ .

فإذا كان كذلك لم يبعد مذهب المبرد كُلُّ البعد.

والامر الثاني : نقول : قد يؤخذ له اشتراط التكرار من إشارة كلامه، وذلك أنه أطلق القول في إعمالها بقوله : «مفردة جاعل أو مكره»، ثم بعد ذلك لم يذكر فيها الإلغاء إلا مع التكرار حين قال : «والثاني أجعل» كذا وكذا، ثم قال : «وإن رفعت أولًا لا تتصبًا»، أي : لاتتصب الثاني. فهو إنما تكلم على جواز الإلغاء في مسألة التكرار، ولو كان الإلغاء عنده جائزًا بإطلاق لم يحتاج إلى فرضه مع التكرار؛ فقد يفهم له هذا الشرط من وضعه مثال التكرار.

وقوله : «أجعل» و «ولاتتصبًا» الألف فيهما بدلٌ من نون التوكيد الخفيفة، أبدلت للوقف عليها، لأنها كتنوين المنسوب ثُرَدُ الْفَاءُ. ونظيره قول الأعشى^(١) :

٤٥٩

وَلَا تَغْبِدِ الْأَوْشَانَ وَاللهُ فَاعْبُدْنَا
* * * * *
وَمَفْرَدًا نَعْتَا لِمَبْنِيٍّ يَلِي
فَاقْتَحْ، أَوْ انْصِبْ، أَوْ ارْفَعْ، تَعْدِلْ
وَغَيْرِ مَائِلِيٍّ، وَغَيْرِ الْمُفْرَدِ
لَا تَبْنِي وَانْصِبْنِي^(٢)، أَوِ الرُّفَقَ اقْصِدِي

تكلم في هذين المزدوجين على حكم النعت من التوابع، وإنما تعرض

(١) بيوانه ١٧ . وصدره :

وذا النصب المنسوب لاتسكنه

والبيت من شواهد الكتاب ٥١٠/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٨٤/١ ، ٣٨٤/٢ ، والإنساف ٦٥٧ ، وابن يعيش على المفصل ٣٩/٩ ، ٣٩/١٠٠ ، ٨٨ ، ٢٠/١٠٠ ، والمفنى ٣٧٢ ، والهمع ٣٩٧/٤ .

(٢) كذا في جميع النسخ ، وهو خلاف المشهور الآن وهو : «لاتبن وانصب ..» .

في هذا الباب من التوابع الخمسة اثنين، وهما النعتُ وعطفُ النسق بالحرف^(١)،
وترك ماعداهما.

والمتبوع في هذا الباب على قسمين :

أحدهما : أن يكون معرباً نحو : لاغلام رجلٍ عندك.
والثاني : أن يكون مركباً مع لامبانيا نحو : لا أحدَ فيها.

والذى تعرّض للنحْن عليه نعت المبني، لقوله : «ومفردًا نعتاً لمبني»، فقيد
النعت بكونه جارياً على المبني، وسكت عما إذا كان نعتاً لغيرِ؛ إذ لم يشر إليه
حسبما يتقررُ، لامنطوق ولا بمفهوم ولما كانت عادته في غير هذا الموضع أنه
إنما يأتي في غير باب التابع بما لايطرد في باب التوابع، ويترك ما عداه لبابه
حالاً عليه بالقصد المفهوم، أشعر ذلك بأن نعت المعرف مخالف لنعت المبني
ها هنا، وأن الحكم فيه هو الحكم المقرر في باب النعت من كونه يُتبع على اللفظ
كسائر المعربياتِ، لا على الموضع. فيظهر من هذا المزع أن المعرف عنده في باب
لامعرف في غيره، فتقول : لاغلام رجلٌ عاقلٌ عندي، بنصب عاقل لغيرِ، كما
تقول : مارأيت غلامَ رجلٍ عاقلاً، ولا تتعدى النصب واقتضى هذا منع قولك :
лагلامَ رجلٌ عاقلٌ عندي، بالرفع - وهذا عند النحوين غير صحيح - وقد ذهب
إليه ابنُ عصفور في بعض تقاييده، فزعم أنَّ نعت المنصوب لا يكون إلا نصباً،
فلا يجوز فيه الحملُ على الموضع. ومذهبُ سيبويه والحقين كالسيراطي وابن
حرروف والشلوبين وتلامذته : ابن أبي الربيع، وابن الصائع، وسواهما خلا ابن
عصفور - جواز الرفع حملأ على الموضع. فالوجهان سائغان عندهم وعند
غيرهم، لأن المنصوب بلا عندهم كالمجرور بمن في قوله : هل من رجلٍ له لفظٌ

(١) في الأصل : «بالواو» . والمثبت عن سـ.فـ.

وموضع، فيجوز الحمل على لفظه وعلى موضعه ونقل سبيوته عن الخليل
أنه مثل قوله^(١):

فلسنا بالجبال ولا الحديدا

وحكى عن العرب : لامته أحد، ولا كزيد أحد. قال : «وتقول : لامته
رجل^(٢)، إذا حملته على الموضع، كما قال بعض العرب : لا حول ولا قوّة إلا
بالله». فاجرى في الباب حكم المعرب والمثنى في الحمل على اللفظ وعلى
الموضع مجرّد واحداً؛ قال ابن الصانع : وإنما غلط ابن عصفور في باب
النداء لما كان منصور النداء لا يجوز فيه إلا الحمل على اللفظ، وفي مبنيه
يجوز الوجهان، ظنَّ أنَّ حكم التابع في لا كذلك. ثم فرق بينهما بأنَّ
المنصوب في باب النداء لاموضع له زصلأ، والمنصوب هنا أصلُه الابتداء
ويجوز النطق به. قال : وهذا هو الفرق بينه وبين إنَّ فلذلك لم يجز نعت
اسم إنَّ على الموضع، وأيضاً فإنَّ لا جواباً : هل من رجل، وهو في
موضع رفع، ويجوز فيه الحمل على اللفظ، والحمل على الموضع، فلذلك
جواباً.

وقد جرى في التسهيل^(٣) / على طريق الجملعة، ووجه في ٤٦.
شرحه^(٤) الرفع في النعت مع نصب المنسوب على خلاف إنَّ، لأنَّ إنَّ
شبيهة بالأفعال الناسخة للابتداء في الاختصاص بالمبتدأ أو الخبر، وفي

(١) تقدم البيت في من . وموضع الشاهد هنا في الكتاب ٢٩٢/٢ .

(٢) في الأصل ، ف : «رجل» . والمثبت عن الكتاب ٢٩٢/٢ ، س .

(٣) التسهيل ٦٨ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٤ .

كون مدخلت عليه مفيداً بدون دخولها، ولقولتها^(١) : لا يبطل عملها بالفصل نحو : إنَّ فيها زيداً، بخلاف لفإنها ضعيف العمل لكونها فرع فرع، ولعرض اختصاصها بالمبتدأ والخبر، وكون ماتدخل عليه لايفيد بدون دخولها غالباً، نحو : لارجُل في الدار، فلو قلت : رجل في الدار، لم يفد، فلوقف الإفادة على دخولها صارت مع مدخلت عليه كاسم مبتدأ، فجاز لذلك أن يُعتبر عمل الابتداء بعد دخولها في الصفة وغيرها. قال : «وشبَّه اعتبار الابتداء في ذلك باعتباره في نحو : هل من رجل كريم في الدار».

ثم نقل عن ابن برهانٍ نحوً مماثقًـ عن ابن عصفور، وردَّه، وهو بالرَّدَّ حقيق، ويد الله مع الجماعة.

وأيضاً السماع يقضى بجواز الرفع كما حكاه سيبويه. فإن كان الناظم سكت عن نعت المعرف هنا لهذا القصد فمذهبه مردود، وفي محاسنه غير معلوم.

وتزيل لفظه على هذا القصد أنْ قوله : «نعتاً» مفعول يافتتح، وهو على حد قولهم : زيداً فاضرب، على معنى : أما زيداً فاضرب. وقوله : «لبنى» في موضع لنعت، و«يلى» : صفة ثانية لنعت، ومفرداً حال من نعت. وكان الأصل في «مفرداً» أنْ يجري على «نعتاً» صفة له، لكن لما تقدم نصب على الحال، لتعذر جريانه صفة. ويحتمل أن يكون «مفرداً» هو مفعول أفتتح، ونعتاً : بدل منه، أو عطف بيان. والتقدير على الأول : افتح نعتاً كائناً لاسم مبني وإلياً له، حالة كون ذلك النعت مفرداً. وعلى الثاني : افتح اسمًا مفرداً نعتاً لبني وإلياً له.

(١) في جميع النسخ : «ولقولتها إذ لا يبطل» ، و«إذ» غير ثابتة في شرح التسهيل .

والفرد^(١) هنا في مقابلة المضاف وما أشبه.

وقد يمكن حمل كلامه على موافقة الجماعة بأن يكون قوله : «مبني» ليس بمتصل بمحتوى جارٍ صفة على «نعت»، فمن هذا التقدير فهمتِ المخالفة، بل يكون قوله «مبني» معمولاً لقوله «يلى»، وأصله : يلى مبنياً، لكن لما تقدم عليه تعدد إلى باللام، نحو قول الله تعالى : {إِنْ كُثُرْتُمْ لِرَوْيَا تَعْبُرُونَ^(٢)}، فتحرز به من غير المفرد، وغير الوالى، والوالى غير المبني، فإنها لا تجوز فيها تلك الأوجه كلها – وقد قال على أثر هذا : «وغير مالي وغير المفرد».. إلى آخره، فبين أن الوجهين في ذلك سائغان الرفع والنصب، كما يجيء، ومن جملة^(٣) ما يدخل فيه أن يلى النعت غير المفرد، فحصل أن نحو : لافتام رجل عاقل في الدار، جائز عند الناظم. وهو رأي الجماعة، ورأيه في غير هذا النظم، فهو الذي ينبغي أن يحمل كلامه عليه؛ إذ لو حمل على الأول لاقتضى أن هذه الأوجه إنما تجوز إذا تبع مبنياً، فإذا تبع معرباً فليس كذلك، فيرجع إلى أصل النعت إذ لم يدخل تحت قوله : «وغير مالي وغير المفرد»، بخلاف ما إذا جعلت / «مبني» معمولاً ٤٦١ «يلى»، فإنه يدخل تحت قوله «وغير مالي»، كأنه قال : وغير الوالى مبنياً وغير المفرد يجوز فيه الوجهان، وغير الوالى يشمل الوالى غير مبني، والذي لم يل المبني، بل فصيل بينهما. وهذا صحيح فلا يعدل عنه في تفسير كلامه. والله أعلم.

(١) في الأصل : «ومبني هنا» .

(٢) الآية ٤٣ من سورة يوسف .

(٣) في س ، ف : «وم جملتها يدخل» وكذلك كان في الأصل ثم عدل إلى ما أثبتناه .

ولنرجع إلى تفصيل شرح كلامه : فاعلم أنه ذكر أنَّ النعت إذا اجتمع فيه ثلاثة شروط جاز فيه مع المぬوت ثلاثة أوجه :

الشرط الأول : أن يكون مفرداً، والمفرد هنا في مقابلة المضاف
وماضارعه، وهو المطلوب.

والثاني : أن يكون واليَا المぬوت، لم يفصل بينهما بفواصل.

والثالث : أن يكون المぬوت مبنياً لامعرياً.

فإذا اجتمعت هذه الشروط المبنيّة في قوله : «ومفرداً نعتا لمبني يلى»،
جاز فيه الأوجه التي ذكرها في قوله : «فافتتح أو انصبْ أو ارفع تَعْدِلْ»؛ ومثال
ما اجتمعت فيه الشروط قوله : لا رَجُلٌ ظريف عندك. فظريف : قد اجتمع فيه
أنه مفردٌ والِ المぬوتِ، ومعنىته مبنيٌ. فالوجه الأولُ الفتح - يعني به البناء مع
المنعوت على الفتح، وسببُ بنائِه الترکيبُ مَعَه كبناء خمسة عشر. ونحو : لا رجلٌ
ظريف، وسَخْلُ ذلك - وإن كانت ثلاثة أشياء لاترکبُ ولا تُبنى - كونُ النعتِ
والمنعوت كالشىء الواحد. وعلله السيرافي بأن الموضع موضع تغيير، فربما كان
قد بني فيه الاسم مع حرف، فبناءُ اسم مع اسم أولى؛ لأنَّ ذلك أكثر خمسة
عشر، وبيتٌ بيتٌ ونحو ذلك.

والأكثر في الكلام عدمُ البناء؛ قال سيبويه : «وإن شئت نوئت صفة المنفى». ^(١)
وهو أكثر في الكلام، وإن شئت لم تنونْ. وقد يُقدمُ الناظم للفتح كأنه مشعر
بتفضيلِ له على غيره، فهو كالمناقض لكلام الإمام، والعذر أنه لم يحفل بهذا
التفاوتُ اليسيير، ولم يعتبر التقديم، ولكن لو قال : «فارفع أو انصبْ أو افتح

(١) الكتاب ٢٨٨/٢ .

تعديل» لكان أحسن.

والوجه الثاني : النصب، حملأ على لفظ «لارجل» وإن كان مبنياً، لأن حركة البناء، هنا شبيه بحركة الإعراب، بل الإعراب زصلها. وقد قال جماعة ببقاء حكم الإعراب، وأنها ليست بحركة بناء، فسهل ذلك، وكما سهل في النداء وهو أبعد، فأجروا التابع فيه على اللفظ، فتقول : لارجل طريفاً عندك. ومنه قول حسان بن ثابت رضي الله عنه، أنشده سيبويه^(١) :

أَلَا طِعَانَ وَلَا فَرْسَانَ عَادِيَةٌ
إِلَّا تَجُشُّوكُمْ عَنِ التَّنَانِيرِ

بنصب عادية حملأ على لفظ فرسان.

والوجه الثالث : الرفع، حملأ على موضع لامع اسمها، لأنها في موضع اسم مرفوع بالابتداء، فتقول : لارجل طريف عندك، كأنك قلت : رجل طريف فيها، إذا مثلت وإن كان لايتكلم به، وكذلك مثله الخليل^(٢) :
ولأن تحلف شرط من هذه الشروط المتقدمة فلا سبيل إلى الفتح، وسقط وجه البناء جملة، وبذلك عرف في قوله : وغير مالي وغير المفرد... لاتتبئ^٣ يعني أن النعت إذا لم يل مبنياً، سواءً ولـى معربـاً ولا مبنيـاً، بل وجـد بينهما فصلـ / فلا يجوز البناء. وكذلك إذا لم يكن مفرداً بل كان مضافـاً ٤٦

(١) الكتاب ٢٠٦/٢ . وهو من شواهد شرح الكافية للرسـ ١٧١/٢ ، والمـ ٦٨ ، والـ ٢٠٥/٢ ، وفي الخزانة ٦٩/٤ . ولم أجده في ديوان احسـ ، على أن فيه قصيدة من البحر والقافية ١٧٩ . وذكره البغدادـ في جملة أبيات من روایة محمد بن حبيب . ثم ذكر أن ابن السيرافـ والزمخشـ رویاه من قصيدة لخداش بن زهـ ، وأحالـ في ذلك على فرحة الأـ . وخدـ شاعـ جـ ، وقيل : محضرـ . وانظر فرحة الأـ : ٢٠٨ .

(٢) الكتاب ٢٩٣/٢ .

أو شبيها [بـ]^(١) فلاسبيل إلى البناء فيبقى الوجهان الآخران وهما الرفع والنصب - جائزين، ونصّ على ذلك بقوله : «وانصبَنْ أو الرفع اقصِدِ». أما تخلف الشرط الأول وهو الإفراد فمثاليه : لارجل صاحب دابة لك، فيجوز في «صاحب دابة» النصب والرفع، ولا يجوز البناء لأنّه في المضاف غير ممكن، ولأنّه يُصيّر أربعة أشياء كشيء واحد، وذلك معدوم في كلام العرب.

فإن قيل : فكذلك ثلاثة زشياء لاينبغي أن تصير بالبناء كشيء واحد، إذ لانظير لذلك قيل : لو لا الدليل لما قيل، وأيضاً فإنّ لا كالحرف الزائد، أو كالحرف الذي من نفس الكلمة، كما تقدّم، بخلاف مسألتنا فإنّ غايتها أن يكون ثلاثة زشياء كشيء واحد، وذلك معدوم.

وكذلك الشبيه بالمضاف إذا قلت : لاغلام خيراً من زيد، [ولاغلام خير من زيد]^(٢)، ولا يمكن فيه البناء من باب أولى.

وعلى مانصّ عليه من جواز الوجهين جمهور الناس. ووقع لابن عصفور في شرح «الجمل» أن النعت إذا كان مضافاً أو مُطولاً، فلا يجوز فيه الحمل على الموضع ^(٣) [هو] الرفع، وإنما يكون منصوباً حملأ على اللفظ خاصة، قاسه على حكمه في باب النداء^(٤). قال ابن الصائع : وهذا غلط. وفرق بينهما بأنه إنما امتنع في النداء : يازيدُ أخو عمرو، فيتبعه على اللفظ، لأنّ الأصل في نعت المبنيّ الحمل على موضعه، فلما كانت حركة النداء تشبه حركة الإعراب، وكان

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) زدنا «هو» ليستقيم السياق .

(٤) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٩٤/٢ . والارتشاف ٦١٧ .

«يا» عامل الرفع فيه، أجازوا الحمل على اللفظ في الاسم الذي لو ولـى «يا» لارتفاع ذلك الرفع، وهو المفرد غير المضاف والمطول، على أن المطول في النداء قد يُحمل على اللفظ في نحو : يازِيدُ الضاربُ عمرًا. ثم إن المتنع في النداء في المضافِ الحملُ على اللفظ، وعكس هو في باب لا فمَنْعَ فيه الحملَ على الموضع، فلابد من الفرق على مذهبـه في البابين، فالحمل على اللفظ في ما ولا على الموضع ليس من أجل البناء، بل لأنـه قد حُكِم له بحكمـ الحرفـ الزائدـ الذيـ يغيرـ اللـفـظـ. وقد استدل سيبويه^(١) على أنـ لا وما عملـتـ فيهـ فيـ مـوـضـعـ اـسـمـ مـبـدـأـ^(٢). قالـ ابنـ خـرـوفـ : الحـمـلـ عـلـىـ المـوـضـعـ فـيـ هـذـاـ الـبـابـ حـسـنـ فـيـ الـعـرـبـ وـالـمـبـنـىـ، لـأـنـ المـوـضـعـ لـلـابـتـدـاءـ، بـدـلـيلـ : لـامـثـلهـ أـحـدـ^(٣)، وـهـوـ مـعـرـبـ وـقـدـ نـصـ الشـلـوـبـيـنـ فـيـ «ـالـتـوـطـةـ^(٤)ـ»ـ عـلـىـ حـمـلـ التـعـتـ المـضـافـ وـالـمـطـولـ عـلـىـ المـوـضـعـ، قـالـ ابنـ الضـائـعـ : وـهـوـ الـذـيـ يـقـتـضـيـ كـلـامـ الـعـرـبـ وـالـقـيـاسـ. وـمـاذـكـرـ عـنـ ابنـ عـصـفـورـ هـنـاـ وـفـيـ الـمـسـأـلـةـ الـأـوـلـىـ فـيـ نـعـتـ الـعـرـبـ وـقـعـ لـهـ فـيـ بـعـضـ تـوـالـيـفـهـ، وـالـذـيـ فـيـ الـمـقـرـبـ وـالـهـلـالـيـةـ^(٥)ـ موـافـقـةـ الـجـمـاعـةـ، فـالـلـهـ أـعـلـمـ بـحـقـيـقـةـ ذـكـرـ الـنـقلـ.

وأما تخلف الشرط الثاني وهو الولاية للمنعـ، فمـثالـهـ : لـاغـلامـ فـيـهاـ عـاقـلـاـ، وـلـاغـلامـ فـيـهاـ عـاقـلـ. يـجـوزـ الـوـجهـانـ كـماـ قـالـ، وـلـايـجـوزـ الـبـنـاءـ، فـلـاـ / ٤٦٣

(١) الكتاب ٢٧٥/٢ .

(٢) فـيـ هـامـشـ الأـصـلـ عنـ سـخـةـ : «ـوـاحـدـ»ـ ، بـدـلـ كـلـمـةـ «ـمـبـدـأـ»ـ .

(٣) الكتاب ٢٩٢/٢ .

(٤) التوطـةـ ٢٨٤ـ .

(٥) انـظـرـ الـبـلـغـةـ فـيـ تـارـيـخـ آـنـةـ الـلـغـةـ الـفـيـروـزـيـادـيـ . ١٧٠ـ .

تقول : لارجُلٌ فيها عاقِلٌ لما يلزم من جعل أربعة أشياء كشيءٍ واحد. وإذا قلت : لاغلامَ عقلاً ظريفاً لك، فائنت في النعت الأول بالختار في ثلاثة الأوجه، لعدم الفصل. وأما الثاني فلا سبيل لك إلى بنائه للفصل بينه وبين المنعوت. وكذلك إذا قلت : لاما ماء بارداً؛ لا يجوز في بارد إلا الإعراب على الوجهين^(١).

وأما تخلف الشرط الثالث - وهو بناء المنعوت - فمثاله : لاغلامَ رجلٌ ظريفٌ، فالوجهان أيضاً جائزان، أما النصب فظاهر على اعتبار اللفظ، وأما الرفع فعلى اعتبار الموضع، لأن للاموضع كاما تقدم ذكره. ولا يجوز هنا البناء في النعت، لأنه لم يل مبنياً وإنما ول مغرياً، فكان كما لو فصل. وهذا هو الصحيح من المذهبين كما مرّ.

وقوله : «وغير مالي وغير المفرد» منصوبان على المفعولي بلا تبنٍ^(٢)، أي : لاتبن غير النعت الوالى للمنعوت، ولا تبن غير المفرد.

وقوله : وانصبَنْ أو الرفع اقصدِ» تخيير في الوجهين المذكورين، وهما الرفع والنصب، وكان الحمل عنده على اللفظ أولى فلذلك قدمه. والله أعلم.
وأعطفُ إِنْ لَمْ تَكُرْ «لا» أخْكُمَا

لَهُ بِمَا لِلنْعَتِ ذِي الْفَصْلِ اثْقَمَ

هذا بيان حكم العطف في هذا الباب، ويريد أن المعطوف على اسم لا يخلو أن تكرر معه لا أو لاتكرر، فإن لم تكرر معه لا فحكمه حكم النعت المفصل

(١) قال سيبويه ٢٨٩/١ : وإن كبرت الاسم فصار وصفاً فائت فيه بالختار ، شئت نونت وإن شئت لم تتنون ، وذلك قوله : لا ماء ماء بارداً ، ولا ماء ماء بارداً ، ولا يكون بارداً إلا ممنينا ، لأنه وصف ثانٌ .

(٢) في الأصل : فلا .

بينه وبين المنعوت، وذلك قوله : إن لم تذكر لا أحکما له، بکذا، أی : أحکم له بما انتهى للنعت ذى الفصل، يريد المفصل من منعوته.

وانتهى، معناه : انتسب.

وقد تقدم أن في النعت المفصل وجهين، وهما : النصب حملأ على اللفظ، والرفع حملأ على الموضع، فكذلك هنا. فالنصب نحو : لارجل وامرأة فيها، وأنشد سيبويه قول الشاعر^(١) :

لَا أَبَّ وابنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وابنِهِ

إِذَا هُوَ بِالْجَدِيدِ ارْتَدَى وَتَأَذَّدَا

والرفع نحو : لارجل وامرأة فيها. وهذا منه نفی للوجه الثالث، وهو البناء، فليجوز البناء على الفتح لأجل الفاصل، وهو حرف العطف. وكأنه أشار بإحالته على النعت ذى الفصل أن علة نفي البناء هو الفصل، وإذا كان كذلك فقد وجدت هنا فلايصح البناء، لأن أربعة أشياء لا تركب. وقد حکى الأخفش من كلامهم : لارجل وامرأة، بإسقاط التنوين. وهو نادر لا يعتمد به. وقد تؤول على أن يكون على حذف «لا» وهي مراده، كما حذفت في باب القسم وهي مراده، كقوله تعالى : {قالوا : تالله نفتنا تذکر يوسف^(٢)} . وقد نبه على ذلك في التسهيل في مسألة : لاحول ولا قوة إلا بالله، فقال : «وَبِمَا فَتَحَ مَنْوِيًّا مَعَ لَا^(٣)» ، يعني إذا أسقط لا الثانية.

واعلم أن الناظم ذكر هذا القسم وحده وترك القسم الثاني الذي تتکرر

(١) الكتاب ٢٨٥/٢ ، وذكر البغدادي أن ابن هشام نسبه إلى رجل من عبد مناة بن كفانة . والبيت في المقتضب ٣٧٢/٤ ، وابن يعيش على المفصل ١٠١/٤ ، ١١٠ ، والرضا على الكافية ١٦٨/٢ ، والمعجم ٥ ، والخزانة ٤/٦٧ .

(٢) الآية ٨٥ من سورة يوسف .

(٣) التسهيل ٦٨ .

فيه لا، اعتماداً على ذكره له فيما تقدم، فلم يحتج إلى إعادة، إلا أنه لم يُبَيِّن وجه التكرار. ولها إن تكررت اعتباران :

أحدهما : اعتبار التوكيد للأولى^(١)، فهذا حكم المعطوف / معه كما ٤٦٤
لو لم تذكر لا أصلأ، فيجوز الوجهان؛ قال سيبويه : «وتقول : لارجل ولا امرأةً يافتى، إذا كانت لا بمنزلتها في ليس، - يعني لا - حين قلت : ليس لك رجل^(٢) ولا امرأة». وأنشد على ذلك لأنس بن العباس، رجل من بنى سليم^(٣) :

لأنسَبَ الْيَوْمَ لِخَلْقِهِ

ائْتَسَعَ الْفَتْقُ^(٤) عَلَى الرَّافِعِ

وَقَالَ ذُو السَّرْمَةِ فِي الرَّفْعِ^(٥) :

بِهَا الْعِينُ وَالْأَرَامُ، لَا يَعْدُ عَنْهَا

وَلَا كَرَعُ إِلَّا الْمَغَارَاتُ وَالرَّبِيلُ

أَنْشَدَ سِبْوَيْهُ أَيْضًا. وَأَنْشَدَ لِرَجُلٍ مِنْ مَذْهِجٍ^(٦) :

(١) في الأصل : بالأولي .

(٢) في الكتاب : «لارجل» . و«لا» هذه غير ثابتة في شرح السيرافي . ٨٦/٣ .

(٣) الكتاب ٢٨٥/٢ . وهو في شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٢ ، ١١٢ ، ١٢٨/١ ، والمفن ٢٢٦ ، والهمع ٥ ، ٢٨٨/٥ ، ٢٤٦ ، والعيني ٢٥١/٢ . ويرى : «على الراتق» .

(٤) في هامش الأصل عن نسخة : الفتق .

(٥) الكتاب ٢٩١/٢ . وديوان ذي الرمة ١٦١٩ . ورواية الصدر فيه :

سوى العين والأرام لا عدّ قربها .

والكرع : ماء السماء . والععد : الماء الذي له مادة . والريل : نبت في آخر الصيف حين يبرد الليل .

(٦) الكتاب ٢٩٢/٢ ، وينسب إلى رجل من مذحج ، أو إلى هنـى بن أحـمـر . وهو في المقتضب ٣٧١/٤ ، وابن يعيش على المفصل ١١٠/٢ ، والمفن ٥٩٣ ، والهمع ٥ ، ٢٨٨/٥ .

هذا لعمركم الصغار بعينيه

لأملى إن كان ذاك ولا أب

والثاني : اعتبار الاستئناف، وأن يكون ما بعدها جملة مستأنفة، فها هنا
لابد من البناء، إلا أن تتحمل على ليس. وقد مر تصوير المسائل.

والضمير في قوله «له»، عائد على المعطوف من قوله : «والعطف»، أو
جَفْلُ العطف على حذف المضاف، كأنه قال : وذو العطف. واللام متعلقة
باحكاما، «للنعت» متلق بانتتمي، أي : واحكم للمعطوف بالحكم الذي انتسب
للنعت وتقر له.

وأغط لامع همسة استفهام

ما شئت حق دون الاستفهام

يعنى أن همسة الاستفهام إذا دخلت على لا لم تغير لها حكما، بل يكون
حالها كحالها لو لم يكن ثم استفهام، تقول : ألا رجل فيها، كما تقول :
لارجل فيها، وألا غلام صالح، كما تقول : لاغلام صالح؛ قال حسان رضي الله
عنـه^(١) :

الآ طغان ولا فرسان عارية

إلا تج شؤم عند الثنائيـر

وقال آخر^(٢) :

الآ أرعوا من ولتش بيبـيـثـه

وأذنت بـمـشـيـبـيـبـيـغـدـهـهـرمـ

(١) تقدم البيت فى ص : ٤٣٩ .

(٢) مجهول . والبيت فى المغلق ٦٨ ، والتصريح ٢٤٥/١ ، والمعجم ٢٠٥/٢ ، والعينى ٣٦٠/٢

و كذلك الحكم في الإلغاء وغيره مما تقدم ، فمن قال : لا غلام ولا جارية قال : ألا غلام ولا جارية ، ومن قال : لا رجل ولا امرأة فيها يقول : ألا رجل ولا امرأة ، وعلى ذلك سائر المسائل المتقدمة ، إلا أن على الناظم - رحمة الله - دركاً في هذا الإطلاق ؛ لأنّه يقتضي أنّ حكم (لا) مع الهمزة - في كلّ موضع ، وعلى كلّ حال - حكمها مع عدمها ، وليس كذلك ، فإنّ (ألا) إذا أريد بها معنى التمني جاز فيها النصب والتركيب بشرطه ، والحمل على لفظها إذا أتبعت ، وأمّا الرفع في اسمها أو في تابعه فلا يجوز . قال سيبويه : " ولا يكون الرفع في هذا الموضع "^(١) . يعني إذا أريد بها التمني ؛ لأنّه ليس بجواب لقولك : " إذا عندك أم ذا ؟ وليس في هذا الموضع معنى (ليس) "^(٢) . يعني أنه لا يجوز الرفع بالابتداء ؛ لأنّه يلزمها التكرار ، وليس من شرط التمني التكرار ، ولا بمعنى (ليس) ؛ لأنّ التمني منافٍ لـ(ليس) . قال : " ومن قال : لا غلام أفضل منك لم يقل فيي : ألا غلام أفضل منك إلا بالنصب ؛ لأنّه دخل فيه معنى التمني ، وصار مستغنِياً - يعني عن الخبر كاستغناء / : اللهم غلاماً ، ومعناه : اللهم هب لي غلاماً " . فإذا كان الأمر على هذا فليس هذا الإطلاق بصحيح ، وقد يجاب بأمررين :

أحدهما : أن يقال : لعل الناظم ارتكب في هذا مذهب

(١) كتب بإزائها في حاشية الأصل : (مبنياً) .

(٢) الكتاب ٣٠٩/٢ .

المازنى، فإن الرفع عنده جائز، قال المازنى : «الرفع عندى في التمنى جيد بالغ، أقول : ألا غلام ولا جارية، كما قلت في الخبر». وقال : أقول في الاستفهام كما أقول في الخبر سواء، أقول : ألا رجل أفضل منه^(١) ». قالوا : وشبّهه بقولهم : رحمة الله عليه، وغفر الله له. لفظه لفظ الخبر، ومعناه معنى الدعاء، فكذلك هذا. فإذا قلت : ألا^(٢) ماء بارد، فلفظه لفظ : لاما، وإن كان معناه التمنى. فقد يكون الناظم نحو هذا المذهب، ولایلزمه إذا كان مذهبـه في غير هذا النظم مذهبـ سيبويه أن يكون مذهبـه هنا؛ لأنـه نصب نفسه في منصب الاجتهاد، والاجتـهاد قد يتغير بحسب الأزمان، فيكون للمجتـهد الواحد قولان وأكثر من ذلك [فيـرى^(٣) في وقت] مالا يراه في غيره، وقد مضـى من ذلك مواضع، وسيـاتـى منها آخر سـئـلـتهـ عليهاـ، إنـ شـاءـ اللهـ.

والثاني من الأمرين أن يقال : يحتمل أن يكون موافقاً للجماعة، وذلك أن لا إذا دخلت عليها الهمزة باقية على معناها من الاستفهام وإن صحبها مع ذلك معنى الإنكار والتقرير، فهذا الوجه لافرق فيه بين دخولها على لا وعدم دخولها؛ فكلّ ماجاز في لا قبل دخولها جاء بعد دخولها، من غير فرق، وهذا الوجه داخل تحت قوله : «وأعط لا مع همزة استفهام.. إلى آخره»، حيث جعلها للاستفهام.

والوجه الثاني : أن يحدث في الهمزة مع لا معنى التمني ، فكأن معنى الاستفهام قد نزع منها ، فليست داخلة تحت كلامه؛ إذ ليست بهمزة استفهام حقيقة . وما هنا وقع الخلاف ، فهذا الوجه خارج عن كلامه ، وإذا لم يتناوله لم يصر بذلك مخالفًا للجمهور ، بل هو موافق لهم بآخر أوجه هذا النوع من تعميم

(١) هو المازنمي في حاشية الكتاب ٢٠٩/٢

(٣) يباوض في جميع النسخ ، وقد كملنا النص بما يلائم السياق .

الحكم في المساواة. وغاية ما يبقى فيه أن يقال : فلِمَ ترک حُکْمَ هذا النوع
الّتی خالف فیه المازنی ؟ فی جاب بـأَنَّ هـذا قـریبـ، فـلعلـه تـرکـه اـتكـالـاً عـلـى
تفہیمـ المـعـلـم وـإـرـشـادـهـ.

وـجـمـعـهـ بـینـ «ـاسـتـفـهـامـ»ـ فـیـ القـافـیـتـیـنـ لـیـسـ بـایـطـاءـ عـنـدـ جـمـهـورـ أـهـلـ
الـقـافـیـةـ، لـتـبـایـنـهـماـ بـالـتـعـرـیـفـ وـالـتـنـکـیرـ، كـوـلـهـ^(۱) :

يـارـبـ، سـلـمـ سـنـوـهـنـ الـلـبـلـ

وـلـیـلـةـ أـخـرـىـ وـكـلـلـیـلـهـ

وـشـاعـ فـیـ ذـاـ الـبـابـ إـسـقـاطـ الـخـبـرـ

إـذـاـ الـمـرـادـ مـعـ سـقـوطـهـ ظـهـرـ

لـمـاقـدـمـ أـولـ الـبـابـ قـوـلـهـ : «ـوـيـعـدـ ذـاكـ الـخـبـرـ اـذـكـرـ رـافـعـهـ»ـ، فـنـصـ عـلـىـ
ذـكـرـهـ نـصـ مـجـمـلاـ، أـتـىـ بـهـذـاـ الـكـلـامـ مـفـسـرـاـ لـذـاكـ الـإـجـمـالـ، وـيـعـنـىـ أـنـ الـخـبـرـ
فـيـ هـذـاـ الـبـابـ، الـذـىـ هـوـ بـابـ لـاـعـالـمـ عـمـلـ إـنـ، قـدـ شـاعـ فـيـ الـكـلـامـ
إـسـقـاطـهـ وـتـرـكـ ذـكـرـهـ، وـإـنـمـاـ يـثـبـتـ قـلـيلـاـ، أـمـاـ بـنـوـ تـمـيمـ فـلـاـيـدـ كـرـونـهـ إـذـاـ /
عـرـفـ الـعـنـىـ وـعـلـمـ الـمـحـنـوـفـ، وـبـذـلـكـ قـيـدـ النـاظـمـ الـحـذـفـ فـقـالـ : «ـإـذـاـ الـمـرـادـ ٤٦٦
مـعـ سـقـوطـهـ ظـهـرـ»ـ، فـلـاـ يـحـذـفـ الشـيـءـ إـلاـ إـذـاـ عـلـمـ. وـأـمـاـ أـهـلـ الـحـجـازـ فـيـجـوـزـ
عـنـهـمـ الـحـذـفـ وـالـإـثـبـاتـ إـذـاـ عـلـمـ، وـالـحـذـفـ عـنـهـمـ أـكـثـرـ، فـمـنـ الـإـثـبـاتـ قـوـلـ
الـلـهـ تـعـالـىـ : {ـلـاـرـبـ فـیـهـ^(۲)ـ}ـ، {ـلـاـتـرـیـبـ عـلـیـکـمـ الـیـوـمـ^(۳)ـ}ـ. وـفـیـ الـشـعـرـ قـوـلـ

(۱) مجہول . والرجز فی قوافی الأخفش ٦٢ ، واللسان : سدا . وفي س : «ـسـدـرـهـنـ ،
سـدـوـهـنـ»ـ . وقد حوت الواو فی الأصل إلی راءـ . والسدـیـوـ : اتساع خطـوـ الإـبلـ فـیـ والـسـیرـ
الـلـیـلـ . وفي اللسان بعد هذا الرجز : إنـمـاـ أـرـادـ سـلـمـهـنـ وـقـوـهـنـ ، لكنـ أـوـقـعـ الفـعـلـ عـلـىـ
الـسـدـوـ ، لأنـ السـدـوـ إـذـاـ سـلـمـ فـقـدـ سـلـمـ السـادـیـ»ـ .

(۲) الآية ٢ من سورة البرقة .

(۳) الآية ٩٢ م سورة يوسف .

حاتم، أنسد سيبويه^(١):

وَرَدَ جِازْهُمْ حَرْفًا مَصْرُمَةً وَلَا كَرِيمٌ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحٌ

فصبوج خبر لاصقة: قال المؤلف لعدم الحاجة إلى مقدّر، وعلى هذا أتى به سيبويه، قال : «وتقول : لا أحد أفضل منك، إذا جعلته خبراً، وكذلك : لا أحد خير منك^(٢)». وأنشد البيت، ثم قال : «ما صار خبراً جرى على الموضع، لأنه ليس بوصف ولا محمول على لا، فجرى مجرى : لا أحد فيها إلا زيد^(٣)». وهذا بناء على مذهب في الخبر أنه ليس للـلا.

ومن الحذف قوله تعالى : {لَا ضَيْرٌ^(٤)} . [أَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَاقُوْت^(٥)}]. وفي الحديث : «لَا ضَرَرٌ وَلَا ضَرَارٌ^(٦)»، «لَا عَدُوٌّ وَلَا طِيرٌ وَلَا هَامَةٌ وَلَا صَفَرٌ^(٧)». وهو كثير.

ويثبت في بعض النسخ : «إِذْ المَرَادُ»، بإذ التي للمضى: ومراده : تعليل شياع إسقاط الخبر، ويثبت فإذا التي للاستقبال، وهو أيضاً ظاهر المعنى، حيث كان قياداً في شياع حذف الخبر، فاقتضى أنه إذا لم يعلم غير جائز الحذف البطلة، وكذا قال في الشرح : إن حذفه على ثلاثة أقسام : جائز، وواجب، وممتنع. فلممتنع في موضع لدليل عليه، كقولك مبتدئاً من غير سؤال : لارجل.

(١) البيت في ص ٤١٤ .

(٢) الكتاب / ٢٩٩ .

(٣) الكتاب / ٣٠٠ .

(٤) الآية ٥٠ من سورة الشعرا .

(٥) الآية ٥١ من سورة سبا .

(٦) أخرجه ابن ماجه في كتاب الأحكام ، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره ٧٨٤ ، ومالك في الموطأ ، كتاب الأقضية ، باب القضاء في المرفق ٧٤٥ ، والإمام أحمد في مسنده : ٣٢٧/٥ . البخاري ، كتاب الطب ، باب الجنان ١٦٤/٧ ، ومسلم ، كتاب السلام ١٧٤٣ .

(٧) أنظر شرح التسهيل ، ورقة ٩١ .

والجائز والوجب في موضع يكون عليه دليل^(١); فهذا معنى كلامه هنا .
وقال ابن خروف : لا يجوز إضمار الخبر إلا إذا كان معلوماً . وكان
في هذا القيد تنكيتاً على من زعم أن حذف خبر لا يشترط في العلم . وهو
ظاهر إطلاق^(٢) سيبويه وغيره، حيث يذكرون جواز الحذف ولا يقتلون ذلك
بالعلم به . وهو شرط لابد منه؛ إذ القاعدة أن مالا يعلم لا يحذف، لأن نقض
للغرض؛ إذ موضوع الكلام لإفهام المخاطب لللباس، والحذف لغير دليل
لباس فلا يصح أن يعني الكلام عليه . ولسيبوه ومن أطلق إطلاقه
كالسيرافي أن يقول : لا يصح أن يحذف شيء بغير دليل، ولايلزم أن
يشترط العلم في حذف هذا الخبر لأنه في أصل وضعه معلوم؛ ألا ترى أنه
إنما يقال : لارجل، في جواب من قال : هل من رَجُلٍ في الدار؟ وكذلك
سائر الباب؛ فإذا كانت لام مدخلت عليه جواباً أو كالجواب لزم من ذلك
أن يكون الخبر معلوماً، ولزم أنه لا يقال : لارجل، ابتداءً من غير جواب
ولانتقديره، وأن العرب لا تقول مثل ذلك لعدم الفائدة، كما لا تقول : رجل
قائم، لعدم الفائدة.

ونظير هذا مما نقدم للناظم حذف خبر المبتدأ بعد لولا، حيث ادعى
في التسهيل أنه في الحذف على ثلاثة أقسام : جائز الحذف، وواجب،
وممتنعه . ويقول مخالفه ليس كذلك، بل هو واجب الحذف، وعلى وجوب
الحذف يتكلم به حسبما تقرر هنالك.

فإذا كان كذلك لم يلزم خطأ من أطلق القول في الحذف هنا . وقد
يشير إلى هذا المأخذ / قوله : «إِذْ المرادُ على ثبوتِ إِذْ التي للمضى، أى ٤٦٧

(١) انظر الكتاب ٢/٢٧٥ ، وما بعدها .

(٢) انظر شرح التسهيل ، ورقة ٩٢ .

: إن الحذف شاع لأجل ظهور المقصود بطلاق، فيكون على هذا منبهًا على ماذكر من التزام وضع «لارجل» في الموضع الذي يعلم فيه الخبر، فإن كان أراد هذا فقد يقال به، وأنه مقصود سيبويه ومن تبعه. وإن أراد الأول فقد تقدم وجهه، لكن يرد عليه سؤال، وهو أنَّ العرب في حذف الخبر المعلوم على وجين، كما تقدم، منهم من يلتزم مطلقاً، وهم بنو تميم، ونقل المؤلف ذلك عن طيء^(١)، ومنهم من لايلتزم، وهم الحجازيون، هكذا نقل المؤلف، والذي ينتقل غيره عنبني تميم أنهم لا يظهرون خبراً مرفوعاً، وإنما يظهرون المجرود والظرف، قاله ابن خروف. وهو ظاهر كلام سيبويه^(٢)، وإذا كان كذلك فليس الحذف هو^(٣) الشائع بطلاق كما ظهر من هذا النظم، فإنه يعطى أن جميع العرب هذا شأنهم، وذلك غير صحيح، بل فيه تفصيل كماذكر، فكان من حقه أن يبيّن ذلك، وقد بيّنه في التسهيل فقال : «إذا علم جاز^(٤) حذفه عند الحجازيين، ولم يلفظ به عند التميميين^(٥)».

ويجاب عنه أنَّ الحاصل من كلامه في القياس هو مقتضى كلام العرب، لأنَّه إذا كان بنو تميم لا يلفظون به بطلاق، والجازيون لا يلفظون به جوازاً، حصل من ذلك - إنْ قصد كلام العرب - أنَّ إسقاط الخبر هو الكثير الشائع، فلا يضر تعين اللُّغاتِ إذا كان المحصول^(٦) ماقال.

(١) شرح التسهيل ورقه ٩٢ .

(٢) انظر الكتاب ٢٧٥/٢ .

(٣) في الأصل : «هنا» مكان «هو» .

(٤) في التسهيل : «كثر»، ومثله في هامش الأصل عن نسخة .

(٥) التسهيل ٦٧ .

(٦) في هامش الأصل : «المقصود» .

ظنٌّ وأخواتها

هذا هو النوع السادس من أنواع النواصخ، وهو باب ظن وما لحق به، وهو باب الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهي على قسمين :

أحدهما : ظن وأخواتها، وتسمى أفعال القلوب، لاختصاصها بالقلوب، لأنها إما للظن وإما للعلم، وكلاهما مختص بالقلب.

والثاني : صير وأخواتها، وتسمى أفعال التحويل، لأنها كلها راجعة إلى معنى التحويل من شيء إلى شيء.

وكلاهما قد ذكره الناظم، وابتداً بذكر عملهما، ثم بتعدادها فقال :

اَنْصِبْ يُفْعِلِ الْقَلْبِ جُزْ اَيِّ ابْتَدَا

أعني : رأى خال علمن وجدا

ظَنٌّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَذْ

حَجا، نَرَى، وَجَعَلَ الْأَكْافِرَ تَقَدَّ

وَقَبَ تَفَلَّمَ وَالَّذِي^(١) كَصَبَّى رَا

أَيْضًا بِهَا اَنْصِبْ مُبْتَدَا وَخَبَرا

فِعلُ القلب مراده به الجنس، ولم يرد فعلًا واحدًا. وجزءا الابتداء : مما الجزا المنسوبيان إلى الابتداء، وذلك المبتدأ والخبر. ويعني أن أفعال القلوب تتصرف بها المبتدأ والخبر معاً، يريد أن هذا شأنها، فلا يقتصر معها في النصب أحد الجزأين دون الآخر، كما كان ذلك فيما تقدم من النواصخ.

(١) كذا في الأصل، س . وفي ف : والتي . وهي الرواية المشهورة الآن . وقد جرى المؤلف في شرحه على ما ثبتناه .

ولَا كَانَ كَلَامُه مَطْلُقاً فِي نَصْبِ الْخَبَرِ، سَوَاء أَكَانَ مَعْرِفَةً أَمْ نَكْرَةً،
وَكَانَ مِنْ مَذَهْبِهِ فِي الْحَالِ أَنَّهَا / لَا تَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً، دَلِيلُ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِهِ عَلَى ٤٦٨
أَنْ نَصْبَهُ عَلَى غَيْرِ جَهَةِ الْحَالِ، وَهُوَ مَذَهْبُ الْبَصْرِيِّينَ. وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ
إِلَى أَنْ نَصْبَهَا لِلْخَبَرِ إِنَّمَا هُوَ نَصْبٌ عَلَى الْحَالِ.. وَرَدَ بَأْنَ هَذَا الْمَنْصُوبُ
الثَّانِي يَقُولُ مَعْرِفَةً مُضْمِراً نَحْوٍ : ظَنَنْتُكَ، وَظَنَنْتُكَ إِيَّاهُ.. وَبِالْأَلْفِ وَاللَّامِ
نَحْوٍ : ظَنَنْتُكَ الْقَائِمَ، وَمَضَانِي إِضَافَةً مَحْضَةً مَعْرِفَةً^(١)، نَحْوٍ : ظَنَنْتُهُ
أَخَاكَ، وَعَلِمْتُهُ غَلَمَكَ.. وَعَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَالْحَالُ لَا يَكُونُ ذَلِكَ فِيهَا.

فَإِنْ قِيلَ : الْمَعْرِفَةُ إِذَا وَقَعَتْ هُنَا قَائِمَةً مَقَامَ النَّكْرَةِ، كَمَا قَامَتْ
مَقَامَهَا فِي نَحْوٍ : طَلَبْتُهُ^(٢) جَهْدَكَ وَطَاقَتَكَ، وَرَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِهِ،
وَأَرْسَلَهَا إِلَيْكَ.. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ الْوَاقِعَةِ حَالًا بِالْأَفْقَادِ، لِوَقْعِهَا
مَوْقِعَ النَّكَرَاتِ، فَكَذَلِكَ يَقَالُ هُنَا.

فَالْجَوابُ : أَنَّ هَذِهِ الْفَاظُ قَلِيلَةٌ غَيْرُ قِيَاسِيَّةٌ، فَلَا يَبْيَنِي عَلَيْهَا حُكْمُ
بِخَلْفِ وَقْعِ الْمَعْرِفَةِ مَعَ ظَنَنْتُهُ فَإِنَّهُ كَثِيرٌ جَدًّا، فَتَبَيَّنُهُمَا فِي الْكَثْرَةِ وَالْقَلْتَةِ
دَلِيلٌ عَلَى تَبَيَّنِهِمَا فِي الْحُكْمِ.. وَأَيْضًا فِجْهُكَ وَطَاقَتُكَ وَمَا كَانَ مِنْ بَابِهِمَا
مَصَادِرُ وَاقْعَدُ مَوْقِعُ أَفْعَالِهِ، وَأَفْعَالُهَا هِيَ الْوَاقِعَةُ مَوْقِعُ الْحَالِ، وَالْمَصْدِرُ
يَقُولُ مَوْقِعُ فَعْلِهِ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً، بِخَلْفِ غَيْرِهِ.. هَذَا عُذْرُ ابْنِ الْأَنْبَارِ^(٣)، وَفِيهِ
بَحْثٌ؛ قَالَ الْفَارَسِيُّ فِي التَّذَكْرَةِ حِينَ ذَكَرَ هَذَا الْمَذَهَبَ عَنِ الْفَرَاءِ :
(٤) وَيَقُولُ الْفَرَاءُ : إِنَّ الظَّنَنَ وَبَابَهُ أَصْلُهُ، قَالَ : فَكَانَ عَلَى هَذَا مِنْ أَوْلَى

(١) كَلْمَةُ «مَعْرِفَةٌ» غَيْرُ ثَابِتَةٌ فِي سِنَةِ الْمَوْلَى، وَهِيَ فِي فَاعْلَمِ الْمُعْطَوْنَ بِالْوَالِوَادِ، وَقَدْ كَانَ كَذَلِكَ فِي الْأَصْلِ
ثُمَّ مُحِيطُ الْوَالِوَادِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ : ظَنَنْتُهُ.

(٣) الْإِنْصَافُ، الْمَسَأَةُ ١١٩/٨٢٧.

(٤) لَيْسَتْ فِي سِنَةِ الْمَوْلَى فِي الْمُعْطَوْنَ.

الناس بأن يقول : إن المفعول الثاني ليس بحال، لأنَّ الحكاية حكمها أنَّ تكون من الجمل والكلام التام. يريد : والحال إنما تأتى بعد تمام الكلام، فيلزمـه بدعوى الحال في المفعول الثاني هنا أن يكون الظنُّ واقعاً في أصلـه على المفرد لا على الحكاية. وهذا تناقض ظاهر. فالصحيح على هذا ما ذهب إليه الناظم والبصريون.

ثم أخذ يعدد هذه الأفعال التي عبرَ عنها بفعل القلب فقال : «أعني : رأى، خال، علمت، وجدا» إلى قوله : «وَهَبْ، تَعْلَمْ»؛ يريد بقوله «أعني : رأى...» تفسير فعل القلب، كأنه قال : أعني بفعل القلب رأى وخال، وعلمت، ووجد». وحذف حروف العطف على عادته في ذلك، وجملة الأفعال التي أتى بها ثلاثة عشر فعلاً :

أحدـها : رأيتُ، وهـى تكون تارةً بمعنى الظنـ. وقد جـمع الأمـرين قوله تعالى : {إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَتَرَاهُ قَرِيبًا} ^(١)، أي : يـظـنـونـه بـعـيـدـاً وـنـعـلـمـه نـحنـ قـرـيبـاً.

والثاني : خلتُ، وغالبُ أمرـها أن تكون بمعنى الظنـ، ومنه قولـهم في المثل : من يـسـمـع يـخـلـ ^(٢). وأنـشـدـ في شـرـح التـسـهـيلـ ^(٣) :

إِخَالُكَ إِنْ لَمْ تَفْخُضِ الْطَّرْفَ ذَاهَوْيِ
يَسُومُكَ مَا لَا تَسْتَطِيْعُ مِنَ الْجَدِ

والثالث : عـلـمـتـ، وهـى بـمعـنىـ اليـقـينـ لـيسـ غـيرـ، وـذـلـكـ فـيـهاـ مشـهـورـ، نحوـ :

(١) الآياتان ٦ ، ٧ من سورة المعارج .

(٢) المستقسى ٢/٣٦٢ ، وأمثال الميدانى ٣/٢١٠ ، والسان : خيل .

(٣) شـرـح التـسـهـيلـ لـابـنـ مـالـكـ ، وـرـقـةـ ٩٧ـ . وـقـاتـلهـ مـجهـولـ . وـالـبـيـتـ فـيـ التـصـرـيـحـ ١/٤٩ـ ، وـالـهـمـعـ ٢١٦ـ ، وـالـعـيـنـىـ ٢/٣٨٥ـ .

علمت زيداً أخاك.

والرابع : وجدت، وهي بمعنى اليقين كعلمت، ومنه قول الله سبحانه وتعالى : {تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا^(١)}.

والخامس : ظنت، وهي تكون تارة / على ظاهر الأمر فيها ٤٦٩ والأشهر، وهو أصلها، نحو : ظنت زيداً أخاك، ومنه قول الله تعالى : {وَأَنَّهُمْ ظَنُوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا^(٢)} و تكون تارة لليقين، نحو قوله : {الَّذِينَ يَظْنُونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ^(٣)}، {وَظَنَّنَا أَنْ لَامْلَجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَيْهِ^(٤)}.

والسادس : حَسِبْتُ، وبابها أن تكون بمعنى ظنت، نحو قوله تعالى : {وَتَحْسِبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ^(٥)} . وقد قيل : إنها تأتي بمعنى علمت كقول الشاعر، أنشده القالي^(٦) :

حَسِبْتُ التُّقَى وَالجُودَ خَيْرَ تجَارَةٍ

رِبَاحًا، إِذَا مَا الْمُرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا

والسابع : زعمت، وهي بمعنى الاعتقاد، صحيحاً كان أو فاسداً، إلا أنها من المتهم محمولة على الكذب، ومنه قول الله : {زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا

(١) الآية ٢٠ من سورة المزمل .

(٢) الآية ٧ من سورة الجن .

(٣) الآية ٤٦ من سورة البقرة .

(٤) الآية ١١٨ من سورة التوبة .

(٥) الآية ١٨ من سورة الكهف .

(٦) البيت للبيه ، ديوانه ٢٤٦ . وهو في التصريح ٢٤٩/١ ، والهمع ٢١٦/٢ ، والعينى ٢٨٤/٢ .
وثاقلا : ميتا . ورباحا : ربحا .

أَن لَن يَبْعُدُوا^(١) . وَأَن شَدَ سِيُّوْبَهُ لَبِي نُؤَيْبَ^(٢) :
 فَإِن تَزْعُمْ مِنِي كُنْتْ أَجْهَلُ فِيْكُمْ
 فَإِنِي شَرِيْتُ الْحَلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ

وَأَن شَدَ أَيْضًا لِلْجَدْعِي^(٣) :

عَدَدْتَ قُشَيْرًا إِذْ عَدَدْتَ فَلَمْ أَسْأَ بِذَاكَ، وَكُمْ أَزْعَمْكَ عَنْ ذَاكَ مَغْزًا
 وَالثَّامِنُ : عَدَدْتُ، وَهِيَ بِمَعْنَى الظُّنُونَ، نَحْوُ قُولَ الشَّاعِرِ - أَنْشَدَهُ الْجَمَهُورُ
 - وَهُوَ جَرِيرٌ^(٤) :

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّبِيِّ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ
 بَنِي ضَطْفَطْرِي لَوْلَا الْكَحِيَ الْمَعْنَعَا

وَالْتَّاسِعُ : حَجَوْتُ، وَهِيَ بِمَعْنَى ظَنَنْتُ وَقَدَرْتُ؛ قَالَ الْجَوَهْرِيُّ : «وَحْجا
 الرَّجُلُ الْقَوْمَ كَذَا وَكَذَا، أَى : حَزَامُهُ^(٥) وَظَنَّهُمْ كَذَلِكَ». وَمِنْ مَا أَنْشَدَهُ فِي
 الشَّرْحِ^(٦) :

قَدْ كُنْتُ أَخْجُو أَبَا عَمْرُو أَخَاثِقَةِ
 حَتَّى أَلْمَتْ بِنَا لِوْمًا مُلْمَاتُ

(١) الآية ٧ من سورة التغابن .

(٢) الكتاب ١٢١ / ١ . وهو من شواهد المفنى ٤١٦ ، والهمع ٢١١ / ٢ ، وفي العيني ٣٨٨ / ٢ والبيت في
 ديوان لهذليي ٣٦ / ١ . وشريط : بعث .

(٣) الكتاب ١٢١ / ١ .

(٤) ديواناته ٢٦٥ . والبيت في الخصائص ٤٥ / ٢ ، وأمالى ابن الشجربى ٢٧٩ / ١ ، ٣٣٤ ، ٢٧٩ / ١ ، ٢١٠ / ٢ ،
 وابن يعيش ٢٨ / ٢ ، ١٠٢ ، ٢٨ / ٨ ، ١٤٤ / ٨ - ١٤٥ ، والرسى على الكافية ٤٧٠ / ١ ، والمفنى ٢٧٤ ،
 والهمع ٢١١ / ٢ . وفي الفزانة ٥٥ / ٣ ، ٢٤٥ / ١١ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : حِزَامٌ ، وَأَثَبَتَا مَا وَاقَ الصَّاحِحُ . وَحِزَامٌ بِمَعْنَى ، وَهُوَ التَّقْدِيرُ : يَقَالُ : حِزَانِي
 النَّخْلُ حِزَانِي بِمَعْنَى قَدْرٍ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْبَلْحِ تَمَراً .

(٦) شرح التسهيل ، ورقة ٩٦ . وهو من شواهد التصریح ٢٤٨ / ١ ، والهمع ٢١٠ / ٢ ، والأشمونی
 ٢٣ / ٥ . وفي العیني ٣٧٦ / ٢ . وهو لتمیم بن أبي بن مقبل .

والعاشر : دَرِيتُ، وهى بمعنى عَلِمْتُ، نحو قولك : دَرِيتُ زِيدًا ذَا فَصْلٍ.
ومنه ما أنسد في الشرح^(١) :

دَرِيتُ الوفِيُّ الْعَهْدِ يَاعَمْرُو فَاغْتَبْطَ

فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ

والحادي عشر : جَعَلْتُ الاعتقادية، وهى التي نَبَهَ إليها بقوله : «وَجَعَلَ الَّذِي
كَاعْتَقَدَ» تحرزاً من الذي للصيورة، وسيتبَهَّ إليها وعلى غيرها. ومن ذلك قوله
تعالى : {وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَّا} ^(٢).

وأتي الناظمُ بلفظِ الذي محنفة الياء مسكنة الذالِّ، وهى لغة حكامها
المؤلف، وأنشد عليها^(٣) :

كَالَّذِي تَزَبَّيَ زَبْيَةَ فَاصْطَبِدَأَ

والثاني عشر : هَبْ، وهى غير متصرفَة، بل إنما تستعمل على صيغة
الأمرِ، نحو : هَبْنِي قائمًا، ومعناها معنى الظن والحسبان. وكذلك تقول : هَبْكَ
فعلتَ، بمعنى : ظَنَنْتُكَ وظَنَنْتَكَ. وأنشد ابن خروف^(٤) :

(١) شرح التسهيل ، ورقة ٩٦ .

(٢) الآية ١٩ من سورة الزخرف .

(٣) رجز لرجل من هذيل ، أنسده الفراء ، وقبله :
فَكُنْتُ وَالْأَمْرُ الَّذِي قَدْ كَيْدَا

وهو في الإنصال ٦٧٢ ، وأبن يعيش على المفصل ١٤٠/٣ ، والرضى على الكافية ٨/٣ ، والخزانة
٢/٦ . والزبيبة : الحفرة ، يقول : كنت كالذى عمل حفرة ليصطاد فيها ، فاصطاد وأخذ .

(٤) انظر الكامل للمبرد ١٣٠/٢ ، وشرح الأبدى الجنوبية ١٩٤/١ .

البيت لإبراهيم بن السوق ، مولى آل المهلب ، وكان مقدماً في الشعر ، وعجزه :
وَبِالْهَجْرِ لَنْ قَبْلَكُمْ بَدَأْتَ

هَيْنِي يَامُعَذَّبِي أَسَأَتْ

والثالث عشر : تَعْلُمُ، وَمَعْنَاهَا مَعْنَى اعْلَمُ، وَلَا تَسْعَمُ إِلَّا هَكُذا عَلَى صِيفَةِ
الْأَمْرِ، فَهُنَّ مِنَ الْأَفْعَالِ غَيْرِ الْمُتَصْرِفَةِ كَهَبٌ الْمَذْكُورَةُ أَنَّفَا، وَسِيَّاسَتِي تَنبِيَّهُ النَّاظِمِ
عَلَيْهَا، قَالَ عُمَرُ بْنُ مَعْدِ يَكْرَبَ^(١) :

تَعْلَمُ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ طَرَا

قَاتِلٌ بَيْنَ أَحَدِ جَارِ الْكَلَابِ

هَذَا تَمَامُ الْأَفْعَالِ الَّتِي ذُكِرَ، وَظَهَرَ مِنْهُ أَنَّ لَازَانَدَ عَلَيْهَا؛ إِذَا لَمْ يَقُلْ : مُثَلُّ
كَذَا أَوْ كَذَا، أَوْ يَذْكُرُهَا ثُمَّ يَقُولُ آخَرًا : وَمَا كَانَ نَحْوَهَا. وَهَذَا الظَّاهِرُ مُنَازِعٌ
فِيهِ؛ إِذَا قَدْ ذُكِرَ هُوَ وَغَيْرُهُ مَا هُوَ أَكْثَرُ / مِنْ هَذَا، فَمَمَّا ذُكِرَ فِي التَّسْهِيلِ : أَلْفِي،
بِمَعْنَى وَجْدٍ، وَأَنْشَدَ عَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢) :

قَدْ جَرِيَوْهُ فَالْفَرَّوْهُ الْمَفَيِّثُ إِذَا

مَا الرُّقُعُ عَمَّ فَلَائِلُوْيَ عَلَى أَحَدٍ

وَمِنْ ذَلِكَ : سَمِعَ الْمَعْلَقَةَ بَعْنِينِ، نَحْوُ قَوْلِكَ : سَمِعْتُ زِيدًا يَقُولُ كَذَا، إِلَّا أَنَّ
ثَانِي مَفْعُولِيهِمَا لَا يَكُونُ إِلَّا فَعْلًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : {قَاتَلُوا : سَمِعْنَا فَتَّنَ
يَذْكُرُهُمْ^(٣)}؛ فَإِنْ لَمْ تَتَعَلَّقْ بَعْنِينَ اقْتُصَرْ بَهَا عَلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ فَلَمْ تَطْلُبْ غَيْرَهُ،
كَقَوْلُهُ تَعَالَى : {إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوْهُ دُعَائِكُمْ^(٤)}.

وَمِمَّا ذُكِرَ غَيْرُهُ : عَرَفَ، تَكُونُ بِمَعْنَى عِلْمٍ، فَتَقُولُ : عَرَفْتُ زِيدًا أَخَاهُ، كَمَا

(١) الْبَيْتُ فِي الْعَقْدِ الْفَرِيدِ ٥٢٣/٥ ، وَالْكَاملِ لَابْنِ الْأَثِيرِ ١/٥١ مَنْسُوْبًا لِسَلْمَةَ بْنَ حَبْرَ بْنِ أَخَاهُ شَرَحْبِيلَ . وَانْظُرْ أَيَّامَ الْعَرَبِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ٤٨ .

(٢) شَرْحُ التَّسْهِيلِ، وَرْقَةٌ ٩٦ . وَالْبَيْتُ فِي الْمَعْ ٢١٤/٢ ، وَالْعِيْنَى ٣٨٨/٢ .

(٣) الْآيَةُ ٦٠ مِنْ سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ .

(٤) الْآيَةُ ١٤ مِنْ سُورَةِ فَاطِرِ .

تقول : علمتُ زيداً أخاكَ.

وكذلك : أبصر : أبصَرْتُ زيداً قائماً . وصادف ، نحو : صادفت زيداً قائماً . وغادر نحو : غادرتُه سائراً . وأصاب ، نحو : أصَبَّتُه قاعداً . وضرَبَ مع المثل ، نحو : { ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا }^(١) . ومن ذلك أعلم وأرى ، وأخواتها إذا بُنِيتَ لِلمفعول ، فإنَّها تجري مجرى هذه الأفعال؛ قال السيرافي^(٢) : كانت متعددة إلى ثلاثة ، أقيمت واحد منها مقام الفاعل وبقي الآخران كمفعولي الظن في جميع أحكامهما . وكذلك معناها يعود إلى معنى ماتقدَّم ، فَأَعْلَمْتُ وَأَرَيْتُ يعود معناهما إلى علمتُ ورأيتُ ، ومعنى الباقي إلى معنى هذين الفطرين .

فهذه خمسة عشر فعلًا من هذا الباب لم يذكرها ، فكان ينبغي له أن يذكرها ، أو يُفسِّرَ لها في عبارته مجالًا حتى تدخل ، ولا يأتي بعبارة تمنع أن يدخل فيها مثل هذا .

والجواب : أنه لم يثبت عنده منها إلا ما ذكر ، وإن عدَّها بعضُهم إلى نحو من ثالثين فعلًا قال ابن خروف : زاد بعضُهم فيها على ثلاثين ، وأكثرها سقِيم . وجَّه ما أشار إليه من سقِيمها أن المفعول الثاني فيها لا يتَعَيَّن كونه مفعولاً صحيحاً ، بل هو أَظْهَرُ في الحال للزَّيْم مجيئه نكرة ، وإنما يثبت كونه مفعولاً إذا كثر مجيئه معرفةً : إذ الحال لا تكون معرفة إلا ثوراً مُؤولاً ، فسمع المعلقة بعينِه ، وعَرَفَ ، وما ذُكرَ معهما لم يأت لهما المفعول الثاني معرفة ، فلم يثبت كونه مفعولاً . وكذلك ألفى ، لم يكُنْ عند ذلك كثرة في وجَد مرادفتها .

وليس كُلُّ فعلٍ كانَ فعلَ قلبٍ يتَعَدَّ إلى مفعوليَن ؛ ألا ترى إلى نحو : تحقق وتبين وفهم ، وما أشْبَهَ ذلك ، كيف لم يتَعَدَ إلى اثنين . وكذلك عرف وغيره

(١) الآية ٧٥ من سورة النحل .

(٢) انظر كتاب سيبويه ٤٢/١ ، وشرح السيرافي ٢٩٥/١ .

ما ذُكِرَ^(١). وعلى هذا المعنى نَبَه بقوله : «انصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْءَ ابْتِداً»، ثم قال : أعني كذا وكذا. فلم يطلق القول في جميع أفعال القلوب، بل قيدها بما عَدَّ. وأما الأفعال المبنية للمفعول المتعددة إلى ثلاثة فلم يذكرها لعدم اطْرَاد هذا الباب فيها؛ لأن مذهبه جواز إقامة المفعول الثاني ونصب الأول والثالث، إذا لم يقع لبس، وإذا جاز عنده لم يكن أول المنصوبيين / هو المبتدأ والثاني خبره بإطلاق، وإذا لم يكن كذلك لم يكن الفعل من النوسخ، فخرج عن هذا الباب جملة، وإنما عَدَ هذه الأفعال هنا من عَدَها بناءً على لزوم إقامة الأول، فيبقى الثاني والثالث منصوبيين بالفعل، وهو ما في الأصل مبتدأ وخبر، فجرى فيما ما يجري في هذا الباب من الأحكام. فنِعم مافعل الناظم في تَرْكِ ذكرها هنا حيث لم تلزم الباب ثم ذكر القسم الثاني من الأفعال المتعددة إلى مفعولين زصلهما المبتدأ والخبر، وهو القسم الذي بمعنى التحويل فقال : «والذى كصيرًا .. أيضًا بها انصِبْ».. إلى آخره. فقوله : «والذى كصيرًا»، يريد به النوع من الأفعال الشبيه بصير في أداء معنى التحويل. والذى مبتدأ خبره انصب، وبها متعلق به، والضمير عائد الذى باعتبار المعنى، فكانه قال : والأفعال المؤدية معنى صير انصب بها المبتدأ والخبر أيضًا، وتسمى أفعال الصيورة. وجُمِلتُها على ما ذكره في التسهيل ثمانية^(٢)، ولم يذكرها هنا لاكتفائة بالإشارة إليها؛ إذ لا يتختلف له عما ذكر فعل منها، ولا يدخل فيها ما ليس منها، بخلاف أفعال القلوب، فلذلك نص عليها هناك ولم يذكرها هنا.

(١) في الأصل : ذكره .

(٢) التسهيل ٧١ .

أحدما : صَيْرُ الذِّي نَبَّهَ بِالنَّاظِمِ عَلَى جَمْلَةِ النَّوْعِ، نَحْوَ : صَيَّرَتُ
 الفِضْلَةَ^(١) خَلْخَالًا فَإِنْ قَلْتَ : كَيْفَ دَخَلَ صَيْرَ فِي أَفْعَالِ هَذَا الْقَسْمِ، وَهُوَ إِنَّمَا
 ذَكْرُهُ مُشَبِّهً بِهِ، وَالْمُشَبِّهُ مُبَيِّنٌ فِي الْذَّاتِ لِمَشَبِّهٍ بِهِ، فَكَانَهُ إِنَّمَا أَعْطَى الْحُكْمَ
 لِمَشَبِّهٍ خَاصَّةً، وَيَقِيُّ الْمُشَبِّهِ بِهِ مُسْكُوتًا عَنْ دُخُولِهِ؟

وَالجَوابُ : أَنَّ مَا ذَكَرْتُ هُوَ حَقِيقَةُ الْلَّفْظِ، وَأَمَّا مَعْنَى الْكَلَامِ فَصَيْرَ فِيهِ
 دَاخِلَةً. لَأَنَّ إِذَا كَانَ الْمُشَبِّهُ دَاخِلًا فِي الْحُكْمِ لِأَجْلِ الشَّبَهِ فَالْمُشَبِّهُ بِهِ أَوْلَى بِذَلِكِ
 الْحُكْمِ. وَهَذَا ظَاهِرٌ.

وَالثَّانِي : جَعَلَ، فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : جَعَلَتِ الْفِضْلَةَ خَلْخَالًا. وَفِي الْقُرْآنِ :
 {فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مُنْثُرًا^(٢)}، {فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا^(٣)}.

وَالثَّالِثُ : وَهَبٌ، وَهُوَ غَيْرُ مُتَصْرِفٍ، حَكَاهُ الْمُؤْلِفُ عَنِ الْأَزْهَرِيِّ، عَنِ ابْنِ
 الْأَعْرَابِيِّ^(٤) فِي قَوْلِهِ : وَهَبَنَا اللَّهُ فَدَاعَكُ، أَىٰ : جَعَلَنِي فَدَاعَكُ. إِلَّا أَنَّ الظَّاهِرَ
 أَنَّ النَّاظِمَ لَمْ يَقْصِدْ ذَكْرَ هَذَا الْفَعْلِ لِوَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : قَلْتُ فِي السَّمَاعِ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا سَمِعَ فِي مِثْلِهِ، وَالْأَمْثَالُ يَتَكَلَّمُ بِهَا
 عَلَى حَالِهَا وَلَا تُغَيِّرُ، فَوَهْبٌ فِي الْمِثْلِ لَا يُنْقَلُ عَنْ مَحْلِهِ، فَصَارَ مُوَقِّفًا عَلَى
 السَّمَاعِ.

وَالثَّانِي : أَنَّهُ لَوْ قَصَدَ ذَكْرَهُ لِنَبَّهَ عَلَى عَدَمِ تَصْرِفِهِ، كَمَا نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ فِي
 هَبٌ وَتَعَلَّمٌ، فَأَنَّ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ الْقَصْدِ إِلَيْهِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَعْدَ هَنَا،

(١) فِي ١ ، س : «الذهب» .

(٢) الآية ٢٣ مِنْ سُورَةِ الْفَرْقَانِ .

(٣) الآية ٢٤ مِنْ سُورَةِ يُونُسَ .

(٤) الْأَزْهَرِيُّ يَرْوِيُهُ عَنْ ثَلْبٍ ، عَنِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ ، افْتَرَ التَّهْذِيبِ ٤٦٢/٦ .

وإن كان ابن الناظم^(١) قد عَدَه فيما أشار إليه أبوه.
فإن قيل : فقد دخل [له]^(٢) في قوله : «والذى كصيرا»، فأتى بأداة
العوم.

قيل : لا، فإنه قد قال : «انصب بها»، يريد قياساً، ولاينصب بوب
قياساً. فإن قيل : هو داخل في عموم اللفظ وإن لم يقصده، فيفترض عليه.
قيل : لا، لأن عدم تبنته عليه مع هب وتعلّم دليل على أنه لم يرده،
فعوم لفظه مخصوص بما دلّ عليه كلامه /.

٤٧٢

والرابع : رد، في نحو : {لو يَرِئُونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمانِكُمْ كُفَّارًا} ^(٣).

والخامس : ترك، في قول الشاعر^(٤) :

وَرَبِّيْتَهُ حَتَّى إِذَا مَاتَ رَكَّثَهُ

أَخَا الْقَوْمَ، وَاسْتَغْفَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبَهُ

والسادس : تَخَذَ وَاتَّخَذَ، لفتان بمعنى واحد، ومن ذلك قوله تعالى :
{لَا تَتَخَذُوا عَدُوَّكُمْ أُولَيَاءَ} ^(٥). قوله : {اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جَنَّةً} ^(٦) ..
الأية.

(١) شرح الألفية لابن الناظم . ٢٠١ .

(٢) ليس في الأصل .

(٣) الآية ١٠٩ من سورة البقرة .

(٤) هو فرعان بن الأعرف ، قاله في ابنه مُناذل ، والبيت في الحماسة لابن تمام ١٦٦/٢ . وهو من

شواهد الهمع ٢١٨/٢ ، والأشموني ٢٥/٢ . وفي حاشية يس على التصریح ١/٢٥٢ ، والعینی

٢/٣٩٦ .

(٥) الآية ١ من سورة المتحفنة .

(٦) الآية ١٦ من سورة للجاثلة .

والثامن : أكان المنسولة من كان بمعنى صار، أحقها بعض النحوين، وسلم ذلك المؤلف قياساً، وقال : «لم أعلم به مسموعاً^(١)». فيكون نحو قوله : أكنتَ زيداً عالماً، أى : صيرته عالماً.

وذكر غيره زائداً على هذه الثمانية ضرب بمعنى صير، نحو : ضربت الفضة خلخالاً. وهي كلها داخلة تحت إشارة الناظم. فأفعال الصيرورة إن أثبتنا وهب تسعه ولا فثمانية.

وقوله : «مبتدأ»، أصله : مبتدأ، بالهمز، لكنه خففه وأتى به على لغة من يقول في قرأت : قرئت^(٢).

ووقع في نسخ هذا الرجز : «والذى كصيّرا»؛ بلغظ الذى الواقعة على المذكر، ثم قال : «انصب بها» فأتى بضمير المؤنث، فكان الأولى أن يأتي بالتي عوضِ الذى، ليكون المعنى : والأفعال التى كصيّر انصب بها كذا، فيتطابق اللفظان، أو يأتي بضمير المذكر على معنى : والفعل الذى كصيّر انصب به كذا، فيتطابقان أيضاً. ووجه ما فعل أنه عزم أولأ أن يُصدر قسمي الأفعال بلغظ الجنس فقال أولأ : «انصب بفعل القلب»، ولم يقل : بأفعال القلب. ثم قال : «والذى كصيّر»، أى : والجنس الثاني من الأفعال الذى هو شبيه بصيّر، ثم لما كان جنس مامعناه معنى صيّر تحته أشخاص متعددة، نبه على ذلك بقول : «انصب بها»، أى بأشخاص ذلك الجنس، فكان الإتيان بضمير المؤنث الصالح للجماعة الأولى. والله أعلم.

(ثم قال الناظم) :

(١) شرح التسهيل ، ورقة ٩٧ .

(٢) انظر معانى القرآن للأخفش . ٢٠٨ ، ١٠٠ .

رَخْصُنْ بِالشُّعْلِيْقِ وَالإِلْفَاءِ مَا
 مِنْ قَبْلِ هَبْ، وَالْأَمْرَ هَبْ قَدْ الْزِمَا
 كَذَا تَعْلَمْ، وَلَغِيرِ الْمَاضِ مِنْ
 سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلُّ مَا لَهُ زُكْنِ

الإلغاء : عبارة عن ترك إعمال الفعل لغير مانع، والتعليق : ترك إعماله مانع، وإن شئت قلت : الإلغاء عبارة عن إبطال العمل لفظاً ومحلاً، وأما التعليق فإبطال العمل لفظاً لامحلاً . وكلامها له سبب سينذكره على أثر هذا، وإنما قصده هنا بيان ما يدخله هذان الحكمان من هذه الأفعال - فيعني أنَّ الإلغاء والتعليق معًا جائزان وواقعان قياساً على الجملة، لكن في الأفعال التي قبل هَبْ، فإنها المخصوصة بهما دون مابقي، وهي أفعال القلوب كُلُّها ماعدا هَبْ وتعلُّم، من أفعال القلوب . فيجوز لك أن تقول : زيد ظننت - قائم، فتلغى ظننت ولا تعملها، وكذلك : زيد قائم ظننت . وكذلك زيد - علمت - منطلق، وزيد - رأيت قائم / ، وكذلك سائرها . ولایجوز ذلك ٤٧٣ في هَبْ وتعلُّم، فلا تقول : زيد قائم هَبْ، لا يجوز تقديم المعمولين، أو أحدهما - الذي هو الشرط في جواز الإلغاء - على واحدٍ من الفعلين . ولایجوز أيضاً الإلغاء في القسم الثاني من أفعال هذا الباب، وهي أفعال الصيورة مطلقاً، فلاتقول : الفضة خلخال صيرت، إذ لا موضع للإلغاء فيها؛ لأنَّ مقصدِه أن تذكر الجملة من المبتدأ والخبر، أو يبدأ بذكرها، ثم يزيد أن يُبيّن مرتبتها في العلم أو الشك عنده، أو يبتدئ الجملة على العلم ثم يدركه الشك . وهذا ظاهر في أفعال القلوب . وأما في غيرها فلا معنى له . وأما التعليق فذلك أيضاً مخصوصاً بما قبل هَبْ، ولایجوز في

هَبْ، ولا في تعلم؛ لأنَّ التعليق نوع من التصرف، مما غير متصرفين في أنفسهما، وعلى ذلك وضعهما. وكذلك لا يجوز في أفعال الصيرورة؛ إذ لامعنى له فيها، فالكلام مستقيم بخلاف أفعال الصيرورة فإنه لامعنى لها في ذلك؛ فلذلك قال الناظم : «وَخُصْ بِالتعليقِ وَالإلغاءِ مَا .. مِنْ قَبْلِ هَبْ»، وقد مرَّ تمثيل الإلغاء، وأما مثال التعليق فنحو : علَمْتُ لَزِيدَ قَائِمًا، وظَنَنتُ مَازِيدًا مُنْطَلِقًا. ومنه قوله تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالُهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقِ^(١)).

وما : منصوبية الموضع على المفعولية بخَصْ، على أنه فعل أمر المخاطب. ويحتمل أن تكون مرفوعة الموضع به، وهي مفعولٌ مالم يُسْمَى فاعله، على أنه فعل ماضٍ مبني للمفعول.

وقوله : «وَالْأَمْرُ هَبْ قَدْ أَلْزَمَا»، يعني : هَبْ قد مِنْعَ من التصرف وألْزَمَ صيغة الأمر، فلا يستعمل منه ماضٍ ولا مضارعٍ، فلا تقول : وهب زيداً منطلقاً، ولا أهْبَ زيداً أخاك. وإنما يستعمل في الأمر خاصة. والأمر مفعول ثانٍ لألزمَ، على حذف المضاف، أي أَلْزَمَ صيغة الأمر.

وقوله : «كَذَا تَعْلَمْ»، يعني أنه مثل هَبْ في عدم تصرفه وإلزامه صيغة الأمر فلا يستعمل منه ماضٍ ولا مضارع. وهذا كَلَّه فيهما سماعٌ، وإلا فالقياس قابلٌ لتلك التصرفات، لكنه لا يعملُ هاهنا ذلك القياس للمعارض الأقوى، وهو أنا فهمنا من العرب اقتصارها فيهما على ماذكر، وأنَّها لم تُقصَّرْ فيهما إطلاق القياس، والعرب قد تهمل بعض التصرفات على غير قصد، وهذا هو الذي يجري فيه القياس، فيستعمل ما أهملت: إذ لم تتركه لأجل أن يتبع في تركه، وقد تهمل بعضها قصداً إما للاستفنا بغيره، كما أهملت وَدَعْ استفناه بتركه،

(١) الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

وإما لغير ذلك من مقاصدها.

فإن قيل : فكيف يُعرف ذلك؟

قيل : يُعرف من أوجه محل ذكرها الأصول.

ثم قال : «ولغير الماضٍ من .. سواهـما».. إلى آخره، يعني أنَّ حكم

غيراً لماضي / من هذه الأفعال كُلُّها حُكْمُ الماضي السابق الذكر، ماعداً ٤٧٤ هَبْ وتعلَّم، فإنهما قد أُهْمِلَا فيهما غير صيغة الأمر، وذلك أنه قدْم ذكر هذه الأفعال بلفظ الماضي فتَبَهُ الآن على أن سواه وهو المضارع والأمر منها في الحكم مع الماضي على حد سواه، فكل ما للماضي من أحكام هذا الباب مستقرٌ لغيره، وإنما نبه على هذا خوفاً من أن يتوقف خلافه، وأكَّد التنبية عليه ذكره هَبْ وتعلَّم، وأنهما مختصان بالأمر، إذ لقائل أن يقول : وهل مانقدَم من الأفعال الماضية مختصٌ أيضاً بصيغة الماضي أم لا؟ فكان من التمام رفع هذا التوقف، وتقدير الكلام : واجعل لغير الماضي من سوى هَبْ وتعلَّم ما زُكِّنَ لذلك الماضي من الأحكام - وزُكِّنَ - في كلامه - بمعنى : علم، ومنه - في قول الجمهور - قول قُتْبَه^(١) :

زَكِّنْتُ مِنْ أَمْرِهِمْ مِثْلَ الَّذِي زَكِّنْتُوا

أى : علمت من أمرهم ماعلموا من أمرى.

وقوله : «من سواهـما»، جاء على التصرُّف في سوى^(٢) ، وهو قليل، بل من خصائص الشعر عند سيبويه. ولكن الناظم ارتضى فيها جواز

(١) هو قتب بن أمِّ صاحب الفزارى ، شاعر أموى . وصدره كما في الاقتباس ٢٩٢ :

لَنْ يَدْرِجْ قَلْبِي وَدُمْ أَبْدَا

وهو من شواهد ابن يعيش على المفصل ١١٢/٨ . وفي اللسان ، مادة : زكن .

(٢) انظر الكتاب ٣١/١ .

التصرف قياساً حسبما ياتي إن شاء الله، فعلى مذهبه استعملها متصرفة.
والله أعلم.

ثم قال الناظم :

وَجَوْزُ الْإِلْفَاءِ لَا فِي الْابْتِداِ
وَأَنْوِي ضَمِيرَ الشَّائِنِ أَوْ لَامَ ابْتِداِ
فِي مُوْهِمِ إِلْغَاءِ مَا تَسْقَدُمَا
وَالثَّرْزِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ مَا
وَإِنْ، وَلَا، لَامُ ابْتِداِمِ أَوْ قَسْمَ
كَذَا، وَالْإِسْتِفَاهَمُ ذَالِهُ الْخَتَمُ

هنا تكلم في موضع الإلقاء والتعليق، وفي حكمها من الجواز والوجوب عند وجوب شروطهما، وابتداء بالإلقاء فبين أنَّ الإلقاء جائزٌ لا واجب بقوله^(١) : «وجوز الإلقاء»، ولم يقل : والثرزم الإلقاء كما قال : «والثرزم التعليق». ثم نص على شرط ذلك فقال: «لا في الابتدا» يعني أنَّ إلقاء الفعل - وهو أن لا يعمل في مفعوليه - يجوز بشرط الآخر، فيكون متوسطاً بينهما، فتقول : زيد قائم علمت، وأبوك منطلق ظننت. وتقول في التوضيط : زيد - علمت - قائم، وأبوك - ظننت - منطلق. ومن ذلك قولُ اللعين يهجو العجاج، أنسده سيبويه^(٢) :

أَبَا الْأَرَاجِيزِ يَا الْبَنَ الْلَّقِيمِ - تُؤْعِدُنِي
وَفِي الْأَرَاجِيزِ - خَلَتْ - الْلَّقِيمُ وَالْخُورُ

(١) في الأصل : «قوله» .

(٢) الكتاب ١٢٠/١ ، وهو في شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٧ ، ٨٥ ، والتصريح ٢٥٣/١ ، والهمج ٢٢٩/٢ ، والعيني ٤٠٤/٢ .

ويجوز أن لا تلغى فتقول : زيداً قائماً ظنتُ، وزيداً - ظنت -
قائماً. فاماً أن تقدم الفعل وتبتدئ به فلا يجوز الإلقاء، وهو قوله : «لا في
الابتداء». يريد كون الفعل مبتدأً به قبل المفعولين معاً؛ وذلك أن الإلقاء
والأعمال، كل واحد منها له مقصود يوجبه غير مقصود الآخر، فمقدمة
الإلقاء أن تكون نكرت الجملة على أن تطلق الاخبار بها إطلاقاً، ثم
 تستدرك ذكر الشك أو اليقين، وذلك يكون على وجهين :

أحدهما : أن تبتدئ كلامك وليس في قلبك منه مخالجة شك، فإذا
مضى كلامك أو بعضه على اليقين، لحقك فيه الشك، كما تقول : / ٤٧٥
عبد الله أمير - وأنت لم تشاهده - فيجب أن تستظهر فتقول : بلغني، أى
إن هذا فيما بلغنى. ولو قدّمت قوله : بلغني، لم يجز أن تقول : بلغني
عبد الله أمير؛ لأن الجملة لا تكون فاعلة، ولكن تقول : بلغنى إمارته، أو
بلغني أنه أمير. وكذلك قولهم : من يقول ذلك؟ تدري؟ ولو قدّمت : تدري،
لعمل في مَنْ، وصارت بمعنى الذي، فخرجت عن الاستفهام.

والثاني : أن تبتدئ كلامك وأنت شاك، لكنك أردت أن تطلقه
إطلاقاً، كما يقول القائل : زيد أمير، وهو يريد : عندي، وفي ظني. ثم
أردت أن تستدركحقيقة الخبر عندك من شك أو ظن، فقلت : عبد الله
قائم ظنت، أو عبد الله - ظنت - قائم.

أما مقصد الأعمال فأن تبني كلامك على الاخبار بما عندك في
ذلك الخبر، من علم أو ظن. فالفعل بلا بد مبني عليه الكلام، لكنك أردت
تقديم المفعولين أو أحدهما للاعتضاء بذكره، أو لغير ذلك، فلابد هنا من
الأعمال، إذ قصد الكلام مبني على ذكر الفعل. وإذا ذاك يتبيّن وجيه

القصدين مع تأخير الفعل أو توسيطه، ويتعين امتناع الإلغاء مع تقديميه، لأن الابتداء به مؤذن بالقصد إليه ابتداءً، فلا يصح إلغاؤه؛ لأن الإلغاء مبني على عدم القصد ابتداءً، وهذا نقض الفرض. وقد ظهر بهذا وجه ما أجازه الناظم من الإلغاء مع تأخير الفعل أو توسيطه، وما منع منه مع تقديميه.

وهنا مسألة وهي النظر في تحقيق الابتداء الذي ذكره مضافا إلى الفعل، هل المراد الابتداء به أول الكلام حتى لا يقدمه غيره، نحو : ظننت زيداً قائماً، أم أراد الابتداء به قبل المفعولين، وإن تقدمه هو غير ذلك من أدلة نفي أو استفهام أو نحوهما؟

فاما إن أراد الأول فيقتضى أن ما كان نحو : متى تظن زيداً منطلقاً؟ وأين تظن زيداً قائماً؟ يجوز فيه الإلغاء، فتقول : متى تظن زيد قائماً؟ وأين تظن زيد قائماً؟ وهذا جائز على الجملة، نص عليه سيبويه^(١) وغيره، لكن على مقصد، وهو أن يكون الظرف المتقدم متعلقا بقائما، والسؤال إنما وقع عن زمانه أو عن مكانه، فها هنا أجازوا الوجهين، على حد ما لو تقدم أحد المفعولين. وإنما لم يحكم لل فعل هنا بحكم الابتداء، لأن معمول المعمول الثاني قد تقدم على الفعل، والقاعدة أن تقدم المعمول مؤذن بتقدم العامل، فكان المعمول الثاني - وهو قائم - قد تقدم على الفعل، فجاز الإلغاء.

فإن قصد أن الظرف متعلق بظن لم يجز الإلغاء، لأن الفعل إذ ذاك في الابتداء، والفعل لا يلغي مبتدأ، فيصح تنزيل كلام الناظم على مثل هذه المسألة، وأن الإلغاء جائز فيها على الجملة، إذ ليس الفعل مبتدأ به.

(١) الكتاب ١٢٤/١ ، وشرح الكافية للرضي ٤/١٥٧.

فإن قلت : إنما يَصِحُّ جواز الإلْفَاءِ عَلَى فَرْضٍ أَنْ يَتَعَلَّقُ الظَّرْفُ
بِقَائِمٍ لَا يَتَنَاهُ، فَإِنَّ الْإِلْفَاءَ مَعَ تَعْلُقِهِ بَظْنَانَ غَيْرِ جَائِزٍ.

فالجواب : أَنَّ صُورَةَ الْمَسَأَةِ / قد جاز فيها الوجهان مع قطع ٤٧٦
النظر عن متعلق الظرف، فلا يضرُّ الإطلاقُ فيها، كما لا يضرُّ إطلاقُ
القول بجواز الوجهين مع تقديم المفعولين^(١) أو أحدهما، وليس الإلْفَاءُ إلَّا
عَلَى قَصْدٍ لَا يَصِحُّ مَعَهُ إِلَاعْمَالُ^(٢).

فإن قلت : فكان من حَقَّهُ أَنْ يُبَيِّنَ ذَلِكَ .

قيل : ليس هذا من صناعة النحو، وإنما يختص بالكلام في ذلك
أهل علم المعاني.

وينبني^(٣) عليها أَنَّ الْفَعْلَ إِذَا تَقْدَمَهُ أَدَاءً مِنَ الْأَدَوَاتِ النَّافِيَةِ أَوِ
الْاسْتِفَهَامِيَّةِ، فَيَجُوزُ إِلْفَاءُ أَيْضًا، نَحْوَهُ : هَلْ تَظْنُ زِيدًا قَائِمًا، وَمَا ظَنَنتُ
زِيدًا قَائِمًا، فَتَقُولُ : هَلْ تَظْنُ زِيدًا قَائِمًا، وَمَا ظَنَنتُ زِيدًا قَائِمًا، لَكِنْ عَلَى
اعْتِقَادِ أَنَّ الْاسْتِفَهَامَ وَالنَّفِيَ راجِعُهُ إِلَى الْقِيَامِ لَا إِلَى الظَّنِّ، كَمَا مَرَّ فِي
مَسَأَةٍ : مَتَى تَظْنُ زِيدًا قَائِمًا، وَقَدْ أَجَازَ هَذَا بَعْضُ الْمُتَأْخِرِينَ وَاحْتَاجَ بَعْضُ
الْمُتَأْخِرِينَ وَاحْتَاجَ لَهُ بِقُولِّ كَعْبَ بْنِ زَهْيرٍ^(٤) :

أَرْجُو وَأَمُلُّ أَنْ تَأْثُرُ مَؤْدِّتَهَا

وَمَا إِخَالُ لَدِينَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

(١) فِي الْأَصْلِ : الْمَفْعُولُونَ .

(٢) فِي س ، ف : إِلْفَاءُ .

(٣) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : « وَيَقْتَضِي أَيْضًا . وَفِي س ، ف : « وَيَقْتَضِي مِنْهَا » .

(٤) دِيَوَانُهُ . وَالْبَيْتُ فِي شِرْحِ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ، وَرَقْةٌ ٩٨ ، وَشِرْحُ الْكَافِيَّةِ لِلرَّضِيِّ
١٥٧/٤ ، وَالتَّصْرِيفُ ٢٥٨/١ ، وَالْهَمْعُ ١٨٥/١ ، ٢٢٩/٢ ، وَالْغَزَانَةُ ١٤٣/٩ .

ومما يرجع إلى ذلك قولُ الآخر، أنسدَهُ النَّحويُونَ واللُّغويُونَ^(١):
وَمَا أَنْرَى وَسُوفَ إِخَالُ أَنْرَى

أَقْوَمُ أَلْ حَصْنَ أَمْ نِسَاءً

فالغى إدخال حتى أدخلاها على الفعل لما تقدمها أداة لغيرها، فإذا يصدق على مثل هذا أن الفعل الملفى غير مبتدأ به. هذا وإن كان ابن مالك لم يرتضى هذا المذهب في الشرح، فلابيعد أن يرتضيه في بعض أوقات النظر، كما تقدم. وأما إن أراد بالابتداء بالفعل أن يكون قبل المفعولين معاً، فيقتضى أن نحو : هل تظن زيداً منطلق؟ ونحو : ما ظنتُ زيداً منطلقًا، يمتنع فيه الإلغا على وجود الفعل مقدماً على المفعولين معاً، لكن يرد عليه اقتضاء كلامه لمنع : متى تظن زيداً منطلق؟ وأن الإلقاء فيه كالإلقاء في الابتداء لا يجوز البُتة. وذلك غير صحيح، بل هو جائز عند النحويين على تقدير تعلق الظرف بقائم. فإن أجبت بأن تقديم المعمول مؤذن بتقدم العامل، فكان قائماً مقدماً على الفعل.

فيقال : فكذلك إذا قلت : ما ظنتُ زيداً قائماً؟ النفي فيه والاستفهام مُسْلِطاً على المفعول الثاني في أحد التقديرتين، فهما يطلبانه بالتقديم، فليكن في جواز الإلقاء مثل : متى ظنت زيد منطلق؟ وهو إيراد يبعدُ الجوابُ عنه بما يرتضى إلا أن يقال : إن الظرف معمول، وهل أو ما غير معمول، فهذا غير مؤذر؛ إذ هما مستويان في الطلب المعنى، أو يقال : هذا المحمل أولى لوجهين : أحدهما : أن الوجه الذي لأجله امتنع الإلقاء مع التجريد عن أداة

(١) البيت لزمير ، ديوانه ٧٣ . وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ، ورقه ٩٨ ، وأمالى ابن الشجري ١/٢٦٦ ، ٢٣٤/٢ ، ٤١ ، والمفنى ١٣٩ ، ٢٩٣ ، ٢٩٨ ، والهمم ٥٤/٤ ، ٢٢٩/٢ . ٣٧٦

استفهام أو غيره، موجود^(١) في تقدم تلك الأداة، لأنك ابتدأت كلامك بالإخبار بالعلم أو الظن، وأما الأداة فداخلة على الفعل، فهي له ومن حيّزه، فيبعد أن يترك هذا الظاهر ويُعدّ عنده إلى جعل الأداة ليست بداحة على الفعل تقديرًا. هذا وجه القياس، ويظهر من سبيوبيه حين قال : «وتقول : أين ترى عبد الله قائمًا؟ وهل ترى ذاهبًا؟ لأنَّ هل وأين كانت لم تذكرهما؛ لأن ما بعدهما ابتداء، كأنك قلت : أثرى زيدًا ذاهبا، وأنظر عبد الله منطلقًا^(٢)». وهذا كالنص من سبيوبيه على أنَّ الأدوات لا تعتبر، اللهم إلا أن تكون الأدوات معمولة لمعنى الفعل كمتى وأين، فحكمهما في التقديم حكم المعمول فيجوز الإلقاء حسبما نصَّ عليه في / قوله : «فإن ٤٧٧ ابتدأت فقلت : ظنِي زيدًا ذاهبًا، كان قبيحا، ولكن^(٣) متى تظنَّ عمرو منطلقًا، لأن قبله كلامًا^(٤)» يعني متعلقًا بالخبر، فكان المفعول قد تقدم، بهذا فسْرَه السيرافي^(٥) وغيره، ثم ترك هل والهمزة، لم يُجزِّ فيهما ما أجاز في متى، فكذلك يجري الحكم في سائر الأدوات.

والثاني : أنَّ هذا المذهب هو رأيه في كتبه، فقد نصَّ عليه في التسهيل^(٦) نصًا مطلقاً، ثم بين في الشرح أنَّ قوله :

وَمَا إِخالُ لَدَنِيَا يُنْكِنْ تَنْوِيلُ

(١) في هامش الأصل عن نسخة : مع .

(٢) الكتاب / ١٢١ .

(٣) كلمة «لكن» ليست من نص الكتاب .

(٤) الكتاب / ١٢٤ .

(٥) شرح الكتاب ، الجزء الأول ، ورقة ٢٣٤ .

(٦) التسهيل ٧٢ ، وشرحه ، ورقة ٩٨ .

من باب الشنود الذى يقدر فيه ضمير الشأن، ولم يحمله على الإلقاء واعتبار تقدم النفي؛ إذ هو داخل على الفعل، فهذا ممكنٌ في الجواب عن الفرق بين تقدُّم الحرفِ وتقدُّم الظرف. ولكنه غير جاري على لفظه حيث اعتبر تقدُّم الفعل على المفعولين من غير نظر فيما يتقدُّم الفعل من غيرهما، فالظاهرُ من الناظم الأول، فهذا سهلٌ وأجرى على الاستقامة. والله أعلم.

ومسألة ثانية وهى أنَّ إطلاق كلام الناظم في جواز الإلقاء، يقتضى أنْ يجوز نحو : زيدٌ - ظننتُ ظناً - قائم، وما أشبه مما يكون فيه الفعل مُؤكداً بمصدره، وكذلك إذا وُكِدَ بنائب مصدره، من ضمير أو اسم إشارة، فتقول : زيدٌ - ظننتُ ذاك - قائم، وزيدٌ - ظننته - قائم، أي ظننتُ الظن. وقد نصَّ النحويون على قبحه مع المصدر نفسه، وعلى ضعفه مع نائبه. وإنما كان ذلك لأنَّ المصدر يقع في هذا الموضع بدلاً من فعله، نحو : متى ظنُك زيداً منطلقاً، وزيدٌ - ظنُك - منطلق. فلما كانت ظننتُ عاملة، و«ظناً» عاملأً عملها، صعب الإلقاء إذا جنت بهما، وكذلك جمعت بين عاملين ثم أغيتها، فصبح لذلك - بخلاف الجمع بينهما مع الإعمال، فهو حسن، لكن القبح في الإلقاء يختلف، فاقبِحه أن تأتي بال المصدر منصوباً، ويقل القبح إذا لم يضمِّر فيه إعراب، نحو : زيد ظننتُ ظنِّي - منطلق، وأحسن منه الإتيان بضميره؛ لأنَّ الماء تصلح للمصدر وغيره. وأحسن منه أن تأتي باسم الرشارة لأنَّ بهم لاتختص بمصدر، فإذا انفرد الفعل لم يكن مصدرًا، وأصل هذا لسيبوه^(١). وما ذكرته من الترتيب نصَّ عليه ابن خروف، وإليه ذهب المؤلف في شرح التسهيل^(٢)، وهو رأى

(١) الكتاب ١٢٤/١ .

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٩٨ .

الجمهور، فالناظم هنا يقتضى كلامه جواز الإلقاء من غير قبح وهو غير سديد. والعذر عنه أنه^(١) في هذه المسألة على إطلاق الجواز من غير تقييد بترجح؛ ألا تراه كيف أطلق ذلك في المسائل المقدمة، مع أن الإلقاء في : زيد قائم ظنت، أحسن منه في : زيد - ظنت - قائم، فكذلك أطلق الجواز في مثل هذه المسألة، وإن كان في بعض أقسامها جائزًا على قبح، وفي بعضها ما يحسن، فالجواز فيها كُلُّها حاصل، ولكنه على درجاتٍ في القُوَّةِ والضعفِ، فإطلاقه على الجملة صحيح.

ثم لما قال : «لا في الابتداء» فنفي أن يكون الإلقاء صحيحاً معه، وكان في كلام العرب ما يقتضي بظاهر جوازه، أخذ في ذكر تأويله فقال : « وأنوِي وضمير الشأنِ أو لام الابتداء» في هذا، يعني أنه إن جاء في كلام العرب ما يوهم الإلقاء مع التقدم والابتداء بالفعل فاحمله على أحد وجهين من التأويل: إما على أن تكون الجملة من المبتدأ والخبر في موضع المفعول الثاني، والمفعول الأول هو ضمير الأمر والشأن، حذف كما حذف في قوله^(٢)، أنشده / سيبويه :

إِنْ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَيْتِ حَسَانَ،

أَمْهُ وَأَعْصِيهِ فِي الْخُطُوبِ

وحكى من كلامهم : إن بك زيداً مأخوذاً^(٣). التقدير : إنه من لام،

(١) سقط من الأصل .

(٢) هو الأعشى ، والبيت في الكتاب ٧٢٣ . وأمثال ابن الشجري ٢٩٥/١ ، والإصفاف

١٨٠ ، وابن يعيش على المفصل ١١٥/٣ ، والمغني ٦٠٥ ، والرضا على الكافية ٤٦٨/٢ ،

٤/٤ ٣٧٥ ، والخزانة ٤٢٠/٥ ٧٥/٩ . وديوانه ٣٣٥ ومصدره فيه :

من يلمعنى على بنى ابني حسان .

(٣) الكتاب ١٣٤/٢ .

وإنه بك زيدٌ مأخذٌ.

واما على تقدّر لام الابتداء داخلة على الجملة، وحذفت من قول الله تعالى : {قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّا هَا^(١)}، وهي مراده في الموضعين، فلذلك علقت الفعل في مسألتنا، وبذلك يخرج الفعل مع التقديم عن باب الإلغاء. فمما جاء بهم الإلغاء مع التقديم قول بعض بنى فزاره، وهو من أبيات الحماسة^(٢) :

كذاك أدبٌ حتى صار من خلقي أنى رأيت ملاكُ الشيمةِ الأدب
وقولُ كعب بن زهير في أحد التأويلين^(٣) :

وما إخالٌ لدينا مِنْكِ تنويلٌ

فالظاهر - ببادي الرأي - أن رأيت ملفاً مع التقديم، خلاف القاعدة، لكن يُحمل على تقديم ضمير الشأن، تقديره : أنى رأيته ملاكُ الشيمةِ الأدب، أو على لام الابتداء، أى : ملاكُ الشيمةِ الأدب. وكذلك : إدخالُ، يُحمل على ضمير الشأن، والتقدير : وما إخاله لدينا منك تنويل.

فإن قيل : تحرز الناظم من هذا الشذوذ، وكان يكفيه أن يسكت عنه جملة، أو يقول : وشدَّ مع التقديم، أو نحو ذلك.

فالجواب : أنه إنما فعل ذلك تنببيها وتتكيّتا على أن ذلك المنفي مذهبٌ لقوم، وأنهم احتجوا على مذهبهم بما ظاهره الموافقة لما^(٤) زعموا، فنكت على أن ما اعتمدوا عليه غير معتمد، لحمله على غير ما قالوا بحيث يكون الإلغاء مع

(١) الآية ٩ من سورة الشمس .

(٢) الحماسة بشرح المزني ١١٤٦ . والبيت في الرضى على الكافية ٤/١٥٦ ، ٣٦١ ، والتصريح ١/٢٥٨ ، والهمع ٢٢٩ ، والأشمعى ٢٩/٢ ، والخزانة ١٣٩/١ .

(٣) تقدم في من : ٤٧٠ .

(٤) في الأصل : « كما » .

التقديم ممنوعاً لدليل يدلّ على جوازه، والذين أجازوا هم الكوفييون - فيما نقل
 - وابن الطراوة^(١). وال الصحيح ماذهب إليه الجمهور من البصريين، وهو الذي
 يساعدُ عليه السماعُ، وهو القياس أيضًا، كما تقدمَ بيانه أولَ المسألة.

فإإن قيل : ظاهر قوله : «وانو ضمير الشأن».. إلى آخره، أنَّ ذلك التأويل
 هو المقصودُ في البيت لغيره، ومثلُ هذا لا يقطع عليه، لإمكان أن يقصد الإلغاء؛
 إذ لايمعن أن يكون الشاعر قاصداً له لا لضمير الشأن، ولا للام الابتداء، وإنما
 الأمر غايةُ الأمر الاحتمال، فهو الذي يكفي في مثل هذا، إذ به يسقط استدلال
 الخصم، فكان وضعُ الناظم للتأويل غير مستقيم.

فالجواب : أنه لم يرد بذلك القطع على قائله، بدليل أنه حمله وجهين
 لايجتمعان في قصد الشاعر، وإنما أمر الناظر في المسألة بأن تقدر أنَّ الناظم
 قصدَه، ليدخل الاحتمال في الدليل، لا لأنَّه مقصود الشاعر. وأيضاً فإن فرضنا
 قصدَه إلى تعيين أحدَ الوجهين دون ماقاله الخصمُ فلذلك وجَّه صحيح؛ فإنَّ
 البيت محتمل لأوجه ثلاثة، اثنان منها قد ثبت لها أصل في كلام العرب، وهما
 نيةُ الضمير أو نيةُ اللام، فنيةُ الضمير ثابتةٌ في البيت المذكور وفي قولهم : إنَّ بك
 زيدَ مأخوذاً، وفي غيرهما، بحيث لاينازعُ فيه - ونيةُ اللام أيضًا ثابتةٌ في نحو :
 {قدْ أفلح من رَكِّاها}^(٢) لأنَّ مثل هذا من جواب القسم إنما يكون باللام، فإذا ردَّ
 بيت الحماسة إلى أحد هذين فقد ردَّ إلى أصل ثابت كان قويًا أو ضعيفاً،
 بخلاف الوجه الثالث الذي تمسَّك به الخصمُ، فإنه لا يرجع إلى أصلٍ ثابت؛ إذ

(١) الهمع ٢٢٩/٢ .

(٢) الآية ٩ من سورة الشمس .

لم يوجد من^(١) / كلام العرب ما يتعين في إلغاء الفعل مع التقديم، فلا ٤٧٩ ينبغي أن يحمل عليه، وإنما ينبغي الرد إلى أصل ثابت، فلذلك عين الناظم أحد الوجهين ونفي الوجه الآخر. وهذه قاعدة أصولية الناظم إليها، وهي حسنة.

قوله : «في موهِّم» متعلق بـأَنْو^(٢) ، وهو على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه في، أي : في كلام موهِّم كذا. وما واقعة على الفعل، وإلغاء : مفعول يقال : وَهَمْتُ في الحساب - بالكسر - أَوْهَمْ وَهَمَا : إذا غلطت. وَهَمَتْ إلى الشيء - بالفتح - : إذا ذهب وهمك إليه وأنت تريد غيره. وأوْهَمْتْ غيري إيهاماً. فَهَمْ هُنَا المنقوله من وَهَمْ - بالكسر - أو من وَهَمْ بالفتح - فانظر في تحقيق التنزيل. هو قوله «لا في الابتداء» أنه إيطاء، إِذْكُرْ كلمة، وليس منه في الحقيقة لوجهين : اختلاف الكلمة بالتعريف والتنكير. وقد تقدّم وأن الابتداء الأول هو اللغوي والثاني هو الأصطلاحي، وبينهما فرق.

شرع في ذكر التعليق فقال : «وَالثُّزِيمُ التَّعْلِيقُ قَبْلَ نَفْيِ مَا». إلى آخره، فقوله : بيان أن التعليق لازم مع وجود سببه بخلاف الإلغاء فإنه جائز إذا به، كما من، ويعنى أن تعليق هذه الأفعال يكون إذا وقعت قبل هذه الأدوات، وقعت قبلها فلابد أن يكون المفعولا واقعين بعدها، فتفصل الأدوات بين ومعمولاتها، فلا يمكن العمل مع الفصل بها، فتقول : علمت أزيد قام أَمْ عَمِّرو. مازيد قائم. ولا تقول : علمت أزيداً قائماً أَمْ عمرو، ولا

(١) في الأصل : في .

(٢) في جميع النسخ : «متعلق بالثزم» .

: عرفت مازيداً قائماً ، لأن هذه الأدوات لها صدرُ الكلم، فلا يصح أن يعمل ماقبلاها فيما بعدها، ولا مابعدها فيما قبلها؛ ومن هنا كان التعليق لازماً لا جائزًا. وأما الإلقاء فإ إنما يقع المعنى يمكن أن يقصد في الكلم الواحد وأن لا يقصد، فهو تابع للقصد، والقصد جائز لا واجب، فكذلك ماتبعه.

وقوله : **قَبْلَ نَفْيِ مَا وَلَأَ وَلَنْ** .. إلى آخره، عدُّ فيه الأدوات المعلقة وجعلها ثلاثة أنواع : أدوات النفي، واللام المؤكدة أو القسمية، وأدوات الاستفهام. فاما أدوات النفي فهي ثلاثة :

إحداها : ما، ومثال التعليق بما قولك : **عَلِمْتُ مَا زِيدَ قَائِمٌ**. ومنه قول الله عز وجل : **{لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هُوَ بِإِنْطِقُونَ}**^(١)، وقال : **{قَالُوا : لَقَدْ عَلِمْتَ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ}**^(٢).

والثانية : إن، ومثال التعليق بها قولك : **عَلِمْتَ إِنْ زِيدَ إِلَّا قَائِمٌ**. ومنه في القرآن الكريم : **{وَتَظَنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا}**^(٣).

والثالثة : لا، ومثالها : **حَسِبْتَ لَا يَقُومُ زِيدٌ**. وقد تقدم^(٤) في لا بحث في كونها مما له صدر الكلم أم لا، ولكن قد قيدَ ابن الناظم **إِنْ** ولا هنا بأن يكون الفعل معهما مضمناً معنى القسم، فإنَّ لها حينئذ صدرَ الكلم^(٥).

وأما اللام فهي التي قال فيها «لامُ ابتداءٍ أو قسم»، كذا. وهذا الكلم أتى به معطوفاً على الكلم الأول، فحذف حرف العطف معه ضرورة، فلامُ ابتداء:

(١) الآية ٦٥ من سورة الأنبياء .

(٢) الآية ٧٩ من سورة هود .

(٣) الآية ٥٢ م سورة الإسراء .

(٤) انظر من : ٤١٢ ..

(٥) شرح الألفية لابن الناظم ٢٠٦ .

مبتدأ خبره «كذا»، ولا يصح أن يكون «لام» مجردة / عطفاً على «نفي»، ٤٨٠
 لأن قوله : «كذا» لا يكون له معنى مفهوم، ويريد أن لام الابتداء ولام مثل
 ما وإن ولا في أنهما يعلقان الفعل عن العمل.

فمثالي التعليق بلام الابتداء قوله : قد علمتُ لزيدَ أخوك، ومنه في
 القرآن : {وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقِهِ^(١)}، ومثال
 التعليق بلام القسم قوله : عَلِمْتُ لِي قوْمَ زَيْدَ، وقال الشاعر^(٢) :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَائِينَ مِنِّي
 إِنَّ الْمَنَايَا لَاتَطْبِيشُ سَهَامُهَا

وأما الاستفهام فقوله : «والاستفهامُ ذَا لَهُ انحْتَمْ»، يعني أن حكم
 التعليق أيضاً لازم للإستفهام، إذا وقع الفعل قبله منع الفعل أن يعمل في
 لفظ المعول، كما منع النفي واللام ذلك أيضاً، وللإستفهام أدوات، منها :
 الهمزة، كقولك : عَلِمْتُ أَزِيدَ قَاتِمٌ أَمْ عَمْرُو، وفي القرآن الكريم :
 {فَوَنِ أَدْرِي أَقْرِبُ أَمْ بَعِيدُ مَاتُؤَعَنُونَ^(٣)}، وأنشد سيبويه للحارث بن
 كلدة^(٤) :

(١) الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

(٢) هو لبيد . والبيت في ديوانه ٣٠٨ ، وصدره فيه :

صادف منها غرة فاصبنها

وهو من شواهد الكتاب ١١٠/٣ ، والمغني ٤٠١ ، ٤٠٧ ، ٤٠٩ ، والرضي على الكافية ١٦٠/٤ ،
 ٣٦١ ، والتصريح ١/٢٥٤ ، ٢٥٩ ، ٢٥٥ ، والهمجع ٢٢٣/٢ ، وفي الخزانة ١٥٩/٩ ،
 ٣٣٤/١٠ .

(٣) الآية ١٠٩ من سورة الأيات .

(٤) الكتاب ٨٨/١ ، ١٣٠ ، وأمالى ابن الشجري ١/٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٤/٢ ، وابن يعيش على
 المفصل ٨٩/٦ .

وَمَا أَدْرِي أَغْيِرُهُمْ تَنَاءٍ
وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالُ أَصَابُوا
وَمِنْهَا : أَيُّ، نَحْوَ : عَلِمْتُ أَيِّهِمْ قَامَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : {لَنَعْلَمَ أَيَّ الْحَزَبِينَ
أَخْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَّا} ^(۱)، وَقَالَ : {وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى} ^(۲)
وَمِنْهَا : مَنْ، نَحْوَ قَوْلَكَ : عَرَفْتُ مِنْ زَيْدٍ، وَعَلِمْتُ مِنْ أَخْوَكَ، مِنْهَا : مَا،
نَحْوَ : عَلِمْتُ مَا الْأَمْرُ، وَعَرَفْتُ مَا مَذَهَبُكَ، وَمِنْهَا : هَلْ، نَحْوَ : عَلِمْتُ هَلْ أَنْتَ
قَائِمٌ، وَمِنْهَا : كَيْفَ، نَحْوَ : عَرَفْتُ كَيْفَ زَيْدٌ، وَمِنْهَا : أَيْنَ، نَحْوَ : عَلِمْتُ أَيْنَ زَيْدٌ
قَاعِدٌ، وَمِنْهَا : وَمَتَى، نَحْوَ : عَلِمْتُ مَتَى خَرَوْجُكَ.
وَعَلَى الْجَمْلَةِ فَإِنَّوْاتُ الْاسْتِفَهَامِ كُلُّهَا دَاخِلَةٌ فِي هَذَا الْحَكْمِ، وَلَذِكَ أَطْلَقَ
النَّظَامُ الْقَوْلَ النَّاظِمَ الْقَوْلَ فِي الْاسْتِفَهَامِ.

وَكَمَا يَلْزَمُ تَعْلِيقُ الْفَعْلِ عَنِ الْمَفْعُولِينَ مَعًا، كَذَلِكَ يَلْزَمُ تَعْلِيقَهُ عَنِ الثَّانِي
فَقَطْ بِمَقْتَضِيِّ عَبَارَتِهِ، حِيثُ لَمْ يَقِيدْ التَّعْلِيقَ بِالْمَفْعُولِينَ مَعًا دُونَ أَحَدِهِمَا،
فَيُشَمَّلُ كَلَامُهُ قَوْلَهُمْ : عَلِمْتُ زَيْدًا مِنْ أَبْوَهُ، وَعَلِمْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ، وَعَلِمْتُ
زَيْدًا أَبُوهُ خَالِدًا أَمْ بَكْرًا، وَعَلِمْتُ زَيْدًا أَقَائِمَ أَبُوهُ أَمْ خَارِجَ، وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ.
لَكِنْ يَبْقَى النَّظَرُ فِي زَيْدٍ هَلْ يُعْلَقُ عَنِ الْفَعْلِ أَمْ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ؟
هَذَا لَمْ يُصَرِّحْ فِيهِ النَّاظِمُ بِشَيْءٍ وَاضْعَفَ، وَإِنَّمَا فِيهِ إِشْعَارٌ بِهِ مِنْ قَوْلِهِ : «وَالْتَّزِيمُ
الْتَّعْلِيقُ قَبْلَ تَفْنِي مَا»، وَكَذَا حِينَ بَيْنَ أَنَّ الْفَعْلَ قَبْلَ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ مَعْلَقٌ عَمَّا
بَعْدُهَا، فَيَبْقَى مَا لَمْ يَفْصُلْ فِيهِ بَيْنَ الْفَعْلِ وَالْمَفْعُولِ بِهَا غَيْرُ مُعَلَّقٍ، وَيَرْجِعُ إِلَى
أَصْلِ الْبَابِ مِنَ التَّزَامِ النَّصْبِ، هَذَا مَا يُشَعِّرُ بِهِ كَلَامُهُ إِذَا خَضَّ بَعْضُهُ إِلَى

(۱) الآية ۱۲ مِن سورة الْكَهْفِ .

(۲) الآية ۷۱ مِن سورة طه .

بعض.

وهذا المفهومُ فاسِدٌ؛ لأن زيداً يجوز فيه عند سيبويه والجمهور النصب، وهو الأولى، والرفع وليس بضعف، بل هو قولٌ يومنس في المسائل كُلُّها. وقد أجاز في التسهيل^(١) الوجهين في المسألة واختار النصب، فجعله الأولى متابعاً لسيبوه حيث قال : « وتقول : عرف زيداً أبو من هو ، وعلمت عمرأً أبوك هو أم أبو غيرك، فأعملت الفصل في الاسم الأول، لأنه ليس بالمُدخل عليه حرف الاستفهام^(٢). ثم قَوَى النصب، ثم قال : « وإن شئت [قلت]^(٣) : قد علمت زيداً أبو من هو، كما تقول ذلك فيما لا يتعذر إلى مفعول ...» إلى آخر كلامه. فالوجهان جائزان على الجملة، فصار هذا المفهومُ غير صحيح.

ويجب عنده أن إطلاق انحتم النصب / إذا تقدم الفعل إنما جرى ٤٨١
كلامه فيه حين لم يعرض له عارض التعليق، وهذا الموضع الذي نحن فيه لم يخلُ من عارض التعليق على الجملة، فلا يجري فيه انحتم النصب، بل يكون من أجل ذلك خارجاً عنه، ولا هو أيضاً قد انحتم عليه أن يكون معلقاً عنه الفعل؛ إذ ليس بعد حرف التعليق بل قبله وبالياً لل فعل بلا فصل، فخرج عن انحتم النصب والتعليق، وصار له لحظان، فمن حيث هو في الواقع واللل فعل بلا فصل يجب أن ينحتم ومن حيث هو في معنى الواقع بعد الأداة يجب أن يعلق، فثبت له لحظان معاً بكلام الناظم؛ لأنه قال

(١) التسهيل ٧٣ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٣٧ . وانظر ٢/ ٣١٢ ، ٣١٨ .

(٣) عن الكتاب .

: والتأزم التعليقُ قبل كذا، فأطلق، والقبليةُ قد تكون حقيقةً وقد تكون حكمة، وذلك بحسب ما يقعُ من المفعولاتِ بعد الأداة. وقال أيضاً : « انصبْ بِفِعْلَ القَلْبِ جَزَائِيَّ ابْتِدَا »، فأوجب النصب مع عدم المعلق، وعدمه قد يكون حقيقةً. وقد يكون حُكْمًا، فقد اجتمع الأمران في قوله : علمت زيداً أبو من هو ، فافهم ذلك، إلا^(١) أنَّ الناظم اكتفى [هنا]^(٢) بالإشارة اتكالاً على فهم الناظر في كتابه. وهذه مسأله مما يتعلق بكلامه.

ومسألة ثانية، وهي أنَّ قوله : « والتأزم التعليقُ قبل» كذا، فيه تنبيه على أنه لا يكون الحكم إلا ملزماً فلا تظنَّ أنه جائز، ولا أنه قد يأتي في الكلام خلاف ذلك، وإن جاء ما يتوجهُ فيه ذلك، كقولهم: قد عرفت أبا من زيد مكنى، فأنما يُتَوَهَّمُ أنه منصوب بعرفت، وليس كذلك. بل هو منصوب بمكْنِي، قال سيبويه : « كأنك قلت : أبا من زيد مكنى، ثم أدخلت عرفت عليها»^(٣)، يعني : فلو كان منصوبًا بعرفت لوجب رفعه إذا أسقطت عرفت. ومثل ذلك : علمت أبا زيد تكْنِي [أم]^(٤) أبا عمرو، وكأنك قلت : أبا زيد تكْنِي أم أبا عمرو، ثم أدخلت عليه علمت، كما أدخلت^(٥) عليه حين لم يكن ما بعده إلا مبتدأ، نحو : علمت أزيد قائم أم عمرو^(٦). ومثل ذلك : علمت أبا من رأيت قائماً، فأنما منصوب برأيت لا بعلمته، بدليل أنك تقول : أبا من رأيت قائماً؟ من غير أن تدخل علمت. وتقول : علمت أبا يوم الجمعة، فتنصب أبا يوم على الظرفية لا على النصب

(١) في الأصل : « لأن الناظم » .

(٢) عن هامش الأصل .

(٣) الكتاب ٢٣٩/١ ، بتصرُّف .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) في الأصل : أدخلته .

(٦) انظر الكتاب ٢٣٩/١ .

بعلمت^(١)، وإن شئت قلت : علمت أَيُّ يَوْمِ الْجَمْعَةِ فَرَفِعْتَ أَيُّ. وقد قالت العرب : «قد علمت أَيُّ حِينَ عَقْبَتِي^(٢)»، وأَيُّ حِينَ عَقْبَتِي^(٣). ومثل هذا أيضاً^(٤) كثير ومنه قوله تعالى : [وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ]^(٥)، فَأَيُّ منصوب ينقلبون، لا بسيعلم. ومن قال : عرفت زيداً أبو من هو، فنصب زيداً [قال : قد عرفت زيداً^(٦)?] أباً من هو مكتنٌ، وعلمت زيداً أَيْ يَوْمَ وَقْتَهُ، فهذا كله مُتَّبِعٌ عليه بقوله : «والتأزم التعليق».

ومسألة ثالثة، وهي أنه إنما قال : «قبل نفي ما» وكذا، فقيد وجوب التعليق بكون الفعل قبل المعلق، ولم يقيده بكون المفعول بعد المعلق، فيها على أن المعلق فيه يكون قبل المفعول حقيقة، كقولك : علمت هل زيد قائم، وقد يكون قبله حكماً لا حقيقة، ويلزم التعليق، كالمضاف إلى اسم الاستفهام، كقولك : علمت أبو منْ زيدَ، فَأَبُو لَمْ يَقُولْ قَبْلَه^(٧) المعلق وإنما وقع بعده، إِلَّا أَنَّه اكتسح منه حكم الصدرية بسبب الإضافة إِلَيْهِ، فهو في الحكم واقع بعد المعلق، وعلى هذا تقولُ : علمت غلامُ أَيِّهِمْ زيدٌ، وقد يكون لا قبله ولا بعده، بل المفعول هو المعلق المعلق، وذلك إذا ضممنَ معنى الأداة المعلقة، كقولك : علمت أَيِّهِمْ قائم،

(١) في جميع النسخ : «بعرفت» . ومثال الكتاب ٢٣٩/١ : «قد عرفت أَيْ يَوْمِ الْجَمْعَةِ» . وقد استبدل المؤلف بعرفت علمت ، فلما حل المثال عاد إلى نص سيبويه .

(٢) في الأصل : «أَيَّ يَتَمْ . ونصه كما في الكتاب : «لَقَدْ عَلِمْتُ أَيَّ حِينَ عَقْبَتِي» . وبعضهم يعدد بيتأ من الرجز . انظر فهرسة الاستاذ عصيمة ٧٧٥ .

(٣) في الأصل : عاقبني .

(٤) كلمة «أيضاً» عن الأصل .

(٥) الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء .

(٦) سقط من أ .

(٧) في جميع النسخ : «قبل» .

وسائل اسماء الاستفهام، فليس وقوع المفعول / بعد المعلق بمطربد، ٤٨٢
 فلو قال مثلا : والتزم التعليق إذا دخل على المفعول أداة معلقة، لم يطرد،
 فما عبر به هو الأولى، ومن ثم تستشعر الإشارة إلى الوجهين في : عرفت
 زيداً أبو من هو . والله أعلم.

ومسألة رابعة وهي : أنه لم يذكر في أدوات التعليق إن، وقد
 جعلوها من الأدوات المعلقة نحو : علمت إن زيداً لقائنا، فيظهر أن ذلك
 مما نقصه. ولكن يجأب عن ذلك بأن إن المؤكدة إن كانت اللام في خبرها
 فاللام هي المعلقة في الحقيقة، لأنها منوية التقاديم، كما تقدم في باب إن،
 فدخلت تحت قوله : « لام ابتداء »، وإن كانت غير مؤكدة باللام فلا تقع
 معلقة عند جمهور النحويين. وحكي الفارسي عن البرد أنه أجاز كسر
 إن في قوله تعالى : (وَلَا يَخْسِبُنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ
 لِأَنفُسِهِمْ^(١))، على أن يكون إن كاللام وهي قراءة يحيى بن وثاب. وهذا
 المذهب مرجوح لقلة ما جاء من ذلك. وقد ضعف سيبويه أن يقول :
 علمت إن زيداً ذاهباً ، من غير لام، كما ضعف قوله : علمت زيداً خيراً
 منك^(٢) وجعل الجميع على إرادة اللام، فكذلك تكون الآية على مذهبها،
 وإذا كان كذلك دخل ذلك تحت قوله : « لام ابتداء »، وكأنه يقول : لام
 الابتداء معلق ملفوظاً بها وقمندرة. ووجه الفارسي القراءة في كتاب
 الإغفال بتشبيه إن باللام في أنها تقع صدرأ، وأنها للتأكيد، وقد يُلْتَقَى

(١) الآية ١٧٨ من سورة آل عمران . وفي بعض النسخ «تحسين» بالباء . وقد نفى مكي في مشكله هذه القراءة ، قال : ماطمت أحداً قرأ (تحسين) بالباء من فوق ، وكسر الآلف . أما قراءة يحيى فهي بالياء ، انظر البحر المحيط ١٢٣/٢ .

(٢) الكتاب ١٥١/٣ .

بها القسم، فعاملها معاملة اللام شذوذًا. وقد مر الكلام على ثقى القسم بها دون اللام في قوله :

بَعْدَ إِذَا فُجِّأَهُ أَوْ قَسَمَ

لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِيَ

وبالله التوفيق

* * *

(ثم قال) :

لِعِلْمٍ عِرْفَانٍ وَظَنْ تَهْمَةٌ

تَعْدِيَةً لِوَاحِدٍ مُلتَزِمَةً

عادة النحويين هنا جارية بأن يتحرجوا من الاستعمالات الجارية في هذه الأفعال؛ إذ هي تطلق بالاشتراك على معانٍ آخر، فتخرج إذ ذاك عن حكم هذا الباب، وإنما تتدخل فيه إذا أطلقت على معانٍ مخصوصة، وهي راجعة إلى معنى العلم والظن، فأراد الناظم التتبّيء على نحوٍ مما نبهوا عليه لئلا يفهم من كلامه ما لا يصح. فيعني أن العلم إذا كان بمعنى العرفان تعدى إلى مفعول واحد لزوماً، ولا يجوز أن يتعدى إلى اثنين وهو بذلك المعنى . وكذلك الظن إذا كان بمعنى التهمة تعدى إلى واحد أيضاً لزوماً، وذلك قوله : « **تَعْدِيَةً لِوَاحِدٍ مُلتَزِمَةً** ». وإنما كان كذلك لأن عرف يتعدى إلى واحد، تقول : عرف زيداً، وكذلك اتهم يتعدى إلى واحد تقول : اتهمته؛ قال تعالى : { وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنْنِينِ^(۱) }، أي : بعثتهم. فإذا صار غيرهما من الأفعال يُؤدي معناهما إما

(۱) الآية ۲۴ من سورة التكوير . وهي قرامة ابن كثير وأبي عمرو والكساني ، وغيرهم من السبعة يقرأ بالضاد . انظر السبعة ۶۷۳ .

بالأسالة ولما بالتضمين، لزم أن يتعدى تدعيهما، فتقول في علم بمعنى عرف : علم زيداً، وتقصر ، أي : عرفته، قال الله تعالى : {وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ} ^(١)، وقال تعالى : {أُولَئِكَانَ أَبَائُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ} ^(٢). وتقول في ظن بمعنى أتهم : ظنت زيداً، أي : اتهمته، ومنه الآية المقدمة. والفرق بين العلم والعرفان أن العلم يرجع إلى ذات المعروف وصفاته وأحواله، والعرفان / راجع إلى ذاته ^{٤٨٣} خاصةً فالعلم في تعلقه بالمعلوم عام، والعرفان في تعلقه بالمعروف خاصًّا. فإذا صار لفظ العلم إلى معنى لفظ العرفان صار خاصاً مثله. قوله : « لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنْ تُهْمَةً » خبر المبتدأ الذي هو : « تَعْدِيَةً ». فإن قيل : إن أفعال هذا الباب - كما ذكر - مستعملة على وجهين : أحدهما : أن تكون معانيها راجعةً إلى الظن والعلم في أصل وضعهما، فيتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهي ما تقدم شرحه أول الباب.

والثاني : أن تكون بمعنى أفعالٍ آخر، فلها إذ ذاك من التعدى أو اللزوم والأفعالها التي تضمنت معانيها. وهذا فيها معلوم أيضاً ومشهور، فرأي بمعنى أبصار تتعدى إلى واحدٍ، كما تتعدى أبصار، فتقول : رأيت زيداً بمعنى أبصرته، وكذلك رأيته بمعنى أصبت رنته، يتعدى تعديّة، ورأيت رأياً بمعنى اعتقد. ووجد بمعنى أصاب،

(١) الآية ٦٠ من سورة لآلآل .

(٢) الآية ١٠٤ م سورة المائدـة .

وَحَسِبَ^(١) مِنْ الْحُسْبَانِ، وَذُعْمُ بِمَعْنَى ضَمِّنٍ، وَعَدَّ مِنْ الْحُسْبَانِ أَيْضًا، وَجَاهَا بِمَعْنَى يَغْلِبُ فِي الْمَحَاجَةِ، وَدَرِي بِمَعْنَى خَتَّلٍ، يَقَالُ : دَرِي الذَّئْبُ الصَّيْدُ : إِذَا اسْتَخْفَى لَهُ لِيَفْتَرِسُهُ، وَجَعَلَ بِمَعْنَى خَلْقٍ، كُلُّهَا تَتَعَدَّ إِلَى مَا تَعَدَّ إِلَيْهِ الْأَفْعَالُ الَّتِي تَضَمَّنَتْ مَعَانِيهَا، وَقَدْ تَكُونُ مَؤْدِيَةً مَعْنَى مَا لَا يَتَعَدَّ، نَحْوَ حِجَّا فَإِنَّهَا قَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى : بَخْلٌ، وَبِمَعْنَى أَقْامٌ، وَذُعْمٌ قَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى هَزْلٍ^(٢)، وَعِلْمٌ قَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى اِنْشَقَتْ شَفَتُهُ فَهُوَ أَعْلَمُ، وَوَجْدٌ بِمَعْنَى اِسْتَفْنَى أَوْ غَضْبٍ أَوْ حَزْنٍ، وَحَسِبٌ بِمَعْنَى أَحْمَرٌ لَوْنَهُ وَابِيْضٌ كَالْبَرْصُ، وَخَالُ الْفَرَسُ بِمَعْنَى ظَلَّعٍ، أَوْ بِمَعْنَى عَجْبٍ^(٣) أَيْضًا. وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ، فَلَا تَتَعَدَّ كَمَا لَا تَتَعَدَّ الْأَفْعَالُ الْمَرَادِفَةُ لَهَا. وَعَلَى هَذِينِ فَلِيَسْتَ مِنْ هَذَا الْبَابِ. وَالنَّاظِمُ قَدْ تَرَكَ التَّنْبِيَهَ عَلَيْهَا كُلُّهَا إِلَّا عِلْمٌ بِمَعْنَى عَرْفٍ، وَظَنٌّ بِمَعْنَى اِتْهَمٍ، فَيَبْقَى سَائِرُهَا دَاخِلًا تَحْتَ إِطْلَاقِهِ فِي جَمِيعِ اسْتِعْمَالَتِهَا، وَذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحٍ. وَغَايَةُ مَا يَخْرُجُ لَهُ بَعْنِ هَذِينِ الْفَعْلَيْنِ جَعْلٌ؛ إِذَا قَالَ فِيهَا : « وَجَعَلَ اللَّذِي كَاعْتَقَدَ »، وَهَبْ وَتَعَلَّمَ؛ إِذَا جَعَلَهُمَا مِنَ الْبَابِ وَقَيَّدَهُمَا بِعَدْمِ التَّصْرِيفِ، فَاقْتَضَى لِزُومِهِمَا مَعْنَى وَاحِدًا، وَهُوَ الَّذِينَ ذَكَرْهُ وَمَا عَدَاهُمَا مُشْكِلٌ إِطْلَاقُهُ فِيهِ.

فَالْجَوابُ : أَنَّ النَّاظِمَ - رَحْمَهُ اللَّهُ - قَالَ أَوْلًا : « اِنْصِبْ بِفَعْلِ الْقَلْبِ جَزِئِي اِبْتِدَاءً »، فَقَيَّدَ الْفَعْلَ النَّاصِبَ لِجَزَائِيِّ الْابْتِدَاءِ بِكُونِهِ فِعْلَ قَلْبٍ، ثُمَّ فَسَرَّهَا،

(١) حَسِبَ - بِكَسْرِ الْعَيْنِ - مُشَتَّرُكٌ فِي الْعَدَّ وَالظَّنِّ ، فَنِي الْلَّاسَانُ : حَسِبَ الشَّيْءَ اِحْسَبَهُ حَسَابًا ، وَحَسِبَ الشَّيْءَ كَانَتْ يَحْسِبُهُ حَسَابًا وَمَحْسِبَةً . وَقَدْ وَرَدَ حَسِبَانُ مُصَدِّرًا لَحَسِبَ مَفْتُوحَةِ الْعَيْنِ بِمَعْنَى الْعَدَّ .

(٢) كَذَا ، وَلَمْ أَجِدْ هَذَا الْمَعْنَى ، عَلَى أَنْ فِي الْأَفْعَالِ لَابْنِ الْقَطَّاعِ ٤٥٢/٣ : « وَذُعْمٌ زَعْمًا وَذِعْمًا وَذِعْمًا : ذَكْرٌ خَبْرًا لَا يَدْرِي أَحْقَقُهُ هُوَ مَبْطَلٌ » .

(٣) كَذَا فِي جَمِيعِ النَّسْخَ ، وَلِعَلِّ صَوَابِهِ : أَعْجَبٌ ، يَقَالُ : أَعْجَبُ الرَّجُلُ : زِفْرٌ . اِنْظُرْ الْأَفْعَالَ لَابْنِ الْقَطَّاعِ ٢٢٨/١ .

قال تدخل تلك الأفعال المذكورة في كلامه إلا إذا كانت أفعال قلوب، وكل ما ذكر فيها من المعاني المشتركة فليس إذا دلت عليها بأفعال قلوب البُتْة إلا علم بمعنى عرف، وظن بمعنى اتّهم، فإنّهما من أفعال القلوب، كما أنّ عرف وأتّهم من أفعال القلوب، وليسَتا من هذا الباب إذ لا تتعدّى إلا إلى واحدٍ، فكان من الواجب أن يُنْبِئَ بهما ويخرجهما عن الباب لثلاثة دخولهما في جميع ما تقدم. ولم يلزم أن يستثنى غيرهما من الأفعال إذ لا تكون من أفعال القلوب إلا وهي داخلة، ولا تكون على غير ذلك إلا وهي غير مراده لقوله : « انصِبْ بفعل القلب ». وهذا حسن من التعبير، وتخلص باقل عبارة من التطويل / المُلْمُ ، وإذا وازنت بين عبارته ٤٨٤ في التسهيل وهذا النظم عرفت فرق ما بينهما.

ولأنما الوارد عليه بلا بدّ رأى بمعنى اعتقد: إذ هو فعل قلبي، وهو عنده متعدّ إلى واحدٍ، فكان الواجب عليه أن يخرجه مع علم العرفان وظُنَّ التّهْمَة فإنّ مثّلها في الحكم الذي ذكر.

ولا جواب عنه إلا أن يقال: إنه رأى هنا رأي من يقول: إنه يتعدّى إلى اثنين. وهو مذهب كثير من الناس حسبما يظهر من نقل الأبندي. ويدلّ على صحة هذا عند الناظم عدّه من أخوات ظنّ جعل بمعنى اعتقد. وإنما حكى القول بتعديها إلى واحد عن الفارسي وتلميذه، قالاه في قول السّموّال^(١):

وَإِنَّا لَقَوْمٌ مَا نَرَى الْقَتْلُ سُبْتَهُ

إذا ما رأته عاًمرٌ وسلولٌ

(١) هو السموّال بن عاديا اليهودي ، والبيت في العماسة بشرح المرنونى . ١١٤

قالا : سُبْبَةٌ حال، ولو كان مفعولاً ثانياً لقال : إذا ما رأته عامر وسلول سُبْبَةٌ أو إياتها. قالوا : ولا دليل فيه لاحتمال حذفه اختصاراً، وإذا كان كذلك فقد دخلت رأى في كلامه أولاً على معانيها الثلاثة، والله أعلم.

فإن قيل : إذا كان كما قلت لزم من إخراجه هذه الأفعال وأشباهها ألا يكون فيها حكم من أحكام هذا الباب، وليس كذلك؛ فإن عَرَفَ وعِلِّمَ بمعناها يدخل فيها التعليق، وليس من أفعال هذا الباب، كما يدخل في رأى بمعنى أبصر ونظر وتفكير، ونحو ذلك، فتقول : عرفتُ أَيُّهُمْ قائم، وعلمتُ أَيُّهُمْ قائم - بمعنى عرفت - نصَّ على ذلك سبيوبيه^(١) وغيره.

فالجواب : أنه لم يقل في علم إنه خارج على أحكام هذا الباب جملة، وإنما ذكر أنه يتعدى إلى واحد، وقال أولاً : انصِبْ بفعل القلب، كذا ، ثم ذكر ما يتعلق بها من إلغاء وتعليق، وغيرهما. فليس في الكلام أولاً وأخراً ما يقتضي في عَرَفَ وعِلِّمَ وغيرهما مما يتعلق حكماً بعدم ذلك، بل هي مسكت عنها، ونحن لا نؤاخذه بما سكت عنه من مسائل النحو ولafصوله، بل ولا من أبوابه؛ إذ لم يَبْيَنْ على استيفاء أحكام الكلام كلها، وإنما تصدّي للقوانين المشهورة. ولعمري لقد ترك بابين عظيمين ضروريين، وهما باب القسم وباب التقاء الساكنين، وسيتبَّه عليهما إن شاء الله آخر الكتاب.

ولما كانت رأى الحُلْمِيَّة داخلة في أفعال هذا الباب، مع أنها ليست ب فعل قلب بطلاق، خاف أن يُتَوَهَّم أنها ليست منه، فاستدركها بقوله :

وَلِرَأْيِ الرُّؤْيَا أَنْمَّا لِعِلْمًا
طَالِبٌ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ انتِقَمَ

(١) انظر الكتاب ٢٣٦/١ ، والهمع ٢٣٦/٢ .

يعني أن رأى التي بمعنى رؤيا النوم - وتسمي الحُلميَّة لأنها منسوبة إلى الحُلم، وهو ما يرى في النوم - لها من الحكم مثل ما لعلَّم التي تطلب مفعولين حسبما تقدُّم وياتي، فيتعدى رأى الرُّؤيا إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، فتقول : رأيتُ في النوم زيداً صديقك. ومنه قولُ الله تعالى : {قالَ أَحَدُهُمَا : إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا} ^(١).

وأضاف الفعل إلى الرؤيا تعريفاً لرأى بالمصدر الذي هو مختص بالنوم؛ فإن الرؤيا لا يكن مصدرًا إلا لرأى التي تُستعمل في النوم. و«رأى» متعلق بقوله : انم». / قوله : «لعلَّم» و«من قبل» متعلقان ٤٨٥ بانتتمي. وطالب مفعولين: منسوب على الحال من علم، لأنَّه اسم طَّلَّم للهُجُّ، والتقدير : انم لفعل الرؤيا ما انتتم لعلَّم من قبل، حالة كون علم طالب مفعولين. وإنما قيَّد عَلَم بقوله : طالب مفعولين، لأنَّه قدم لها استعمالين، استعمالاً على أصلها، وأخر تعدى فيه إلى واحدٍ، فلو أطلق اللفظ في علم لكان يتوجهُ إلى علم المتعدي إلى واحد، لأنَّها أقرب مذكور. ويقال : نَمَى الحديث والخبر : إذا فشا وشاع، ونمَيْتُهُ أنا : إذا أشهَرتَه وأظهرته. فقوله : «انم» هو من المتعدي ، ومنصوبه ما، أي : اشتهر لرأى المذكورة ما انتتم واشتهر لعلم ذات المفعولين. وانتتمي : مطابع نمى، كشهرت الحديث فاشتهر.

فإن قيل : قوله «انم ما لعلم» قد اقتضى بعمومه أن يُنْمَى لرأى الرؤيا جواز الإلقاء ودخول التعليق، كما اقتضي تعيينها إلى المفعولين؛ إلا أن ذلك عند المؤلف غير صحيح، ألا تراه في التسهيل خص دخول

(١) الآية ٣٦ من سورة يوسف .

الإلغاء والتعليق بفعل القلب حيث قال : «وتسمى المتقدمة على صير قلبية»^(١) .. إلى آخره، فآخر رأى الحلمية عنها إذ لم يذكرها معها، وذكر تخصيص أفعال القلب بجواز الإلغاء على الجملة، ثم ذكر أنها تختص أيضاً بالتعليق، فلا يكون إلا فيها وفيما أشبهها مما ذكر، فآخر رأى الحلمية من ذلك بالكلية. وفي الشرح^(٢) ما يساعد على ذلك، فكيف يأتي هنا بعبارة تعم جميع الأحكام المذكورة؟ ألا تراه قال بعد شرح معنى الإلغاء والتعليق : ولا يكونان إلا في فعل قلبي متصرف؟ فالحاصل أن هذا التعميم معتبر.

فالجواب : أن النحوين قلماً نجد منهم من يذكر هذه المسألة بخصوصها، والظاهر في القياس جواز الإلغاء فيها والتعليق أيضاً؛ أما الإلغاء فلا يتعد أن يخبر الإنسان بخير يطلقه وإنما مستنده فيه النوم فيقول : زيد قام، أو عمرو أكرمني، ويريد في النوم. وعلى هذا يقول : رأيت زيداً قام، ورأيت عمراً أكرمني، إذا قصد الإعمال، كما قال يوسف عليه السلام : {يا أبَتِ، إِنِّي رأيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكِباً وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِين}٣. فإذا قصد إطلاق الخبر ثم استدرك قال : زيد - رأيت - أكرمني، وزيد أكرمني، رأيت - وما أشبه ذلك. إلا أن مثل هذا القصد في الخبر قليل الواقع، وقد لا تخرجه عن القياس. وأما التعليق فكذلك أيضاً إذا قال : رأيت ما زيد قائم، إذا رأى في النوم مقتضى هذا الخبر، ومثله : رأيت متى زيد منطلق، ورأيت أزيد أخوك أم عمرو. وهذا لا مانع منه في القياس؛ فقد يمكن أن يكون الناظم

(١) التسهيل . ٧١ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٨ .

(٣) الآية ٤ من سورة يوسف .

قاصداً لذلك ولا سيما وليس في كلام العرب ما يردّه، فالوجه أن يقال به.
وقد قصر ابنُه بدر الدين في شرح هذا النظم معنى الكلام على التعدى
إلى المفعولين^(١)، فطالعه ثمة.

* * *

(ثم قال) :

وَلَا تُجِزْ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ

سِقْوَطُ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ

هذا : إشارة إلى الباب المتكلّم فيه، يعني أنه لا يجوز في هذا الباب حذف المفعولين معًا من غير دليل ، / ولا حذف أحدهما [أيضاً]^(٢) [٤٨٦] من غير دليل، فلا تقول في - ظننت زيداً أخاك - ظننت، وتقتصر، ولا : ظننت زيداً، وتقتصر، ولا : ظننت منطلاقاً، أو أخاك، وتقتصر.

فاما امتناع الاقتصار على أحدهما دون الآخر فمتفق عليه؛ لأن المفعولين هنا أصلهما المبتدأ والخبر أن تأتي بالمبتدأ دون الخبر ولا بالخبر دون مبتدأ، فكذلك لا يجوز بعد دخول الناسخ؛ إذ من شرط الحذف أن يبقى على المحنوف دليل.

واما امتناع حذفهما معًا والاقتصار على الفعل والفاعل دونهما من غير دليل فمسالة مختلف فيها؛ فذهب طائفة إلى جواز ذلك منهم ابن السراج والسيرافي، وذهب طائفة أخرى إلى المنع من ذلك، منهم ابن خروف وشيخه ابن طاهر^(٣)، وهو الذي ارتضى الناظم هنا وفي

(١) شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم . ٢٠٩ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) انظر الهمج ٢٢٤/٢ - ٢٢٥ .

التسهيل^(١) وغيره. وكلام سيبويه قد تعلق به الفريقيان معاً، والدليل على ما ذهب إليه الناظم أن القائل : ظننت، ولا يخلو أن يكون قصده الإخبار بمجرد وقوع الفعل فقط، أو الإخبار به وبما وقع من الجمل، فإن كان القصد الأول فلا يصح؛ إذ المخبر بأنه وقع منه ظنٌ أو علم بمنزلة المخبر بأن النار حارة في عدمفائدة؛ إذ لا يخلو إنسان من ظنٍ ما أو علمٍ ما، كما لا يخلو إنسانٌ ما من قيامٍ ما، والعربُ لا تتكلّم بما لا فائدة فيه؛ وإن كان القصد الثاني فقد تنزلَ الظن من الجملة منزلة قولك: في ظني، فكما لا يجوز لمن قال: ظننتُ زيداً في ظني، أن يقتصر على: في ظني، كذلك لا يجوز لمن قال: ظننتُ زيداً منطلقاً أن يقتصر على ظننت؛ لأن ذلك نقضُ الغرض. ويظهر هذا المذهبُ من سيبويه في أبوابِ الضمائر^(٢)، ولكن ليس بنصٍ، وإن كان الفارسي وابن خروف قد اعتمدَا كالنص في منع هذا الاقتصر. وللكلام في بيان رأي سيبويه، والجمع بين ما قال هناك وما قال أول الكتاب ، موضعٌ غير هذا. وقد حكى مما يدلُّ على الجواز قولهم: من يسمع يَخْلُ، وقولهم: ظننت ذاك، وظننتُ به. وهذا على رأي الناظم ومن وافقه مسموعٌ وموقَّل.

ولما قال هنا : «بلا دليل» اقتضى مفهومُ هذا القيد أنه إن حُذِّفاً معاً أو أحدهما بدليل جاز، ولا ينبغي أن يختلف فيه. وقد حكى عن ابن ملكون^(٣) المنعُ منه، والسماع والقياس يرداً عليه، فمما حُذِّفَ فيه المفعولات معاً

(١) التسهيل . ٧٠

(٢) الكتاب /٤٠ - ٤١ - ٣٦٥ /٢ - ٣٦٦ .

(٣) هو أبو اسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر الحضرمي الإشبيلي ، أستاذ نحوٍ ، روى عنه ابن خروف والشلوبيين . له شرح على العماسة ، ونكت على تبصرة الصميري ، توفي سنة ٥٨٤ . اتظر البغية . ٤٣١ /١

اختصاراً قولَ الْكُمِيتِ^(١):

بائِيْ كِتَابِ أَمْ بائِيْ سَنَةِ

تَرِيْ حَبَّهُمْ عَارِاً عَلَىْ وَتَحْسِبُ

أي : وتحسب حبهم عاراً . ومنه أيضاً قول الله سبحانه : {وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} ^(٢) ، وقوله : {أَعْنَدَهُ عِلْمُ الْقَيْبِ فَهُوَ يَرَى} ^(٣) . وإنما حذف العموم العلم بالمحنف، أي : يعلم الأشياء كائنة، أو ما في معنى هذا التقدير. وكذلك : {فَهُوَ يَرَى} ، أي : يرى ما سمع باطلة، أو : يرى الجزاء غير كائن، أو : يرى الأشياء أو ما يعتقده وي فعله حقاً وصواباً - وكذلك قدره ابن خروف - أو غير ذلك مما يعطيه معنى ما تقدم من قوله: {وَأَعْطَى قَلِيلًا وَأَكْدَى} ^(٤) ، فليس مثل هذا خارجاً عن هذا الأصل الذي أصله الناظم؛ لأن عموم العلم بالمحنف يبيّنه: ألا ترى إلى حذف خبر ما بعد لولا، وحذفهم متعلق الظرف والمجرور إذا وقعا / خبرين، وما ٤٨٧ أشبه ذلك، وكذلك ما نحن فيه.

ومما حذف فيه أحد المفعولين اختصاراً قول الله تعالى : {وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَتَخَلَّوْنَ بِمَا أَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ} ^(٥) ، قالوا :

(١) شرح الماشرقيات ٢٨ . و المحتسب ١٨٣/١ ، والرسى على الكافية ١٥٥/٤ ، والتصريح ٢٥٩/١ ، والبعض ٢٢٥/٢ ، والغزالة ١٣٧/٦ .

(٢) الآية ٢١٦ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٢٥ من سورة النجم .

(٤) الآية ٣٤ من سورة النجم .

(٥) الآية ١٨٠ من سورة آل عمران .

التقدير : البخل هو خيراً لهم، فحذف لدلالة الفعل عليه، وقال عنترة^(١) :

وَلَقَدْ نَزَّلْتِ فَلَا تَظْنُنِي غَيْرَهُ

مِنِّي بِمُتَّزَلَّةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

أى : فلا تظنني غيره كائننا. وقال الآخر^(٢) :

كَانَ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ إِذَا كَانَ بَعْدَهُ

تَلَاقَ، وَلَكِنْ لَا إِخَالُ تَلَاقِيَا

قدر المؤلف : لا إخال الكائن تلقيا، ثم حذف الأول. وقدره غيره: لا إخال تلقيا كائنا، أولاً إخال ظُنْنَ تلقيا. ثم حذف الثاني، وكلمه يدل على عموم اختصاص الحذف بأحد هما دون الآخر، فمن سائل: أتظن زيداً قائما؟ أجاز أن يقال له : ظنت زيداً، وأن يقال له : ظنت قائماً، وأن يقال له : ظنت ، كل ذلك سائغ، والله أعلم.

* * *

(ثم قال) :

وَكَتَّنْتُ اجْعَلْتُ «تَقُولُ» إِنْ وَلِي

مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ

بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ

وَلَنْ بِيَغْضِبِ ذِي فَصَلَتْ يُحْتَمَلْ

وَأَجْرِيَ القَوْلُ كَظَنْ مُطْلَقاً

(١) ديوانه ١٨٧ ، والبيت في شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٥ ، والخمسانين ٢١٦/٢ ، والرضي على الكافية ٣٧/٢ ، ١٥٢/٤/٤ ، والتصريح ٢٦٠/١ ، والهمم ٢٢٦/٢ ، والهزانة ٢٢٧/٣ . ١٣٧/٩ .

(٢) البيت في شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٥ ، والمساعد ٢٥٣/١ .

عِنْدَ سَلَيْمٍ، نَحْوُ «قُلْ ذَا مُشْفِقًا»

هذا الفصل يذكر فيه إلحاد القول بالظن في العمل في جزأى الابتداء والخبر، فذكر أولاً لغة الجمهور من العرب في ذلك، وأنهم يلحقون القول بالظن بأربعة شروط، شرطان مصري بهما في كلامه :

أحدهما : أن يلى مستفهمما به، وذلك قوله : إن ولى مستفهمما به، والضمير في ولى عائداً على فعل القول وهو تقول المذكور. والمستفهم به هو أداة الاستفهام، ولم يقيده بأداة دون غيرها، فاقتضى الإطلاق في جميع أدوات الاستفهام، فتقول : أتقول زيداً صاحبك؟ وهل تقول زيداً صاحبك؟ ومتى تقول زيداً منطلقاً؟ وأنشد سيبويه لابن أبي ربيعة للخليل^(١) :

أَمَ الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ

فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا؟

بنصب الدار. وأنشد غيره^(٢) :

(١) في جميع النسخ : أو الخليل . والصواب ماثباته ، فالبيت الشاهد يلى مطلع القميضة ، وفيه يقول ابن أبي ربيعة :

قال الخليل : غداً تصدعنا أو بعده ، أفلأ تشبعنا

والبيت الشاهد في الديوان ٤٣٤ . والكتاب ١٢٤ / ١ ، والمقتبس ٣٤٨ / ٢ ، وابن يعيش على المفصل ٧٨ / ٧ ، والتصرير ٢٦٢ / ١ . والخزانة ٤٣٩ / ٢ .

(٢) الرجل لهذبه بن خثيم العذري ، وهو في الشعر والشعراء ٦٩١ ، وروايته فيه :

متى تظن القلنس الرواسيا يبلن لم قاسم وقاسم .

وهو من شواهد الهمج ٢٤٦ / ٢ ، والأشمعنى ٣٦ / ٢ . ولدى العينى ٤٢٧ / ٢ .

متى تقول القلنس (١) الرواسما

يَحْمِلُنَّ أَمْ قَاسِمٍ وَقَاسِمًا ؟

وكذلك « ما » إذا قلت : ما تقول زيداً فاعلاً ؟ ومنه في الحماسة

لعمرو بن معدىكرب (٢) :

عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحَ يَتَقَلُّ عَاتِقِي

إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرْتِ

يُرْفَى بِنَصْبِ الرَّمَحِ . وَعَلَى ذَلِكَ تَقُولُ : أَيْنَ تَقُولُ زَيْدًا قَاعِدًا ؟ وَأَيْ رَجُلَ تَقُولُ زَيْدًا مَكْرِمًا ؟ وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ ، فَلَوْلَمْ يَتَقَدَّمِ الْاسْتِفَاهَامُ لَمْ يَعْمَلِ القَوْلُ ، بَلْ يَرْجِعُ إِلَى الْأَصْلِ فِيهِ (٣) وَهُوَ الْحَكَايَةُ - إِلَّا فِي لُغَةِ سَلِيمٍ - فَتَقُولُ : قَلْتُ : عَمَرُو مَنْطَلِقٌ ، وَتَقُولُ : زَيْدٌ أَخُوكُ .

والثاني : أن تكون أداة الاستفهام متصلة بالفعل ، أو في حكم المتصل ، وذلك قوله : وَلَمْ يَنْفَصِلْ بِغَيْرِ كَذَا ، يُرِيدُ أَنَّ الْفَعْلَ لَا يَخْلُو أَنْ يَنْفَصِلَ مِنَ الْاسْتِفَاهَامِ أَوْلًا ، فَإِنَّ لَمْ يَنْفَصِلْ فَالْإِعْمَالُ لَوْجُودُ الشَّرْطِ . وَإِنْ انْفَصِلَ الْفَعْلُ مِنَ الْاسْتِفَاهَامِ فَإِمَّا بِظَرْفِ أَوْ مَجْرُورِ أَوْ عَمَلِ أَوْ بِغَيْرِ ذَلِكِ ، فَإِنَّ انْفَصِلَ بِأَحَدِ الْثَّلَاثَةِ فَهُوَ مُفْتَقَرٌ لِأَنَّهَا مَعْمُولاتُ الْقَوْلِ أَوْ مَعْمُولاتُ مَعْمُولَتِهِ ، وَالْمَعْمُولُ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى الْعَالِمِ فَهُوَ فِي نِيَّةِ التَّأْخِيرِ ، فَكَانَكَ حِينَ قَلْتَ : أَفَ الدَّارُ تَقُولُ زَيْدًا ، وَأَزَيدًا تَقُولُ قَائِمًا ؟ وَأَقَائِمًا / ٤٨٨

(١) فِي الْأَصْلِ : الْقَوْلُمِ .

(٢) شِعْرُ عَمَرُو بْنِ مَعْدِيكَرْبِ الزَّبِيدِيِّ ٥٥ ، وَالْحَمَاسَةُ بِشَرْحِ الْمَزِيقِيِّ ٦٣ ، ١٧١٧ .

(٣) فِي جُمِيعِ النَّسْخِ : فِيهَا . وَالْمُثَبَّتُ عَنْ هَامِشِ الْأَصْلِ .

تقول أخاك ؟ إنما قلت : أتقول زيداً في الدار ؟ وأتقول زيداً قائماً ؟ وأتقول
 أخاك قائماً ؟ وكذلك إذا قلت : أفي الدار تقول زيداً قاعداً ؟ وأعندك تقول زيداً
 ساكناً ؟ فكذلك قلت : أتقول زيداً قاعداً في الدار ؟ وأتقول زيداً ساكناً عندك ؟
 فالاتصال حاصلٌ . وإن انفصل بغير ذلك فلا يجوز الإعمال عملاً للظنَّ ، وهو
 معنى قوله : «ولم ينفصِّل^(١)» من الاستفهام ، فلو قلت : أأنت تقول زيداً منطلق ؟
 فلا بدَّ من الرفع على الحكاية بالقول ، قال سيبويه : «لأنك فصلت بينه وبين
 حرف الاستفهام ، كما فصله : أأنت زيد مررت به ، فصارت بمنزلة أخواتها ،
 وصارت على الأصل^(٢)» . يفى صار زيد يختار فيه الرفع ، كما كان زيد
 مررت به كذلك ، لأن الاستفهام قد انفصل منه ، فلم يكن داخلاً عليه ، فلم
 يكن^(٣) ثم طالب للفعل ، فكذلك في أأنت تقول ، ليس الاستفهام بداخل على
 الفعل فيحدث فيه معنى الظن ، فلم يصلح^(٤) أن يعمل عمله : إذ كان عمله عمل
 الظن تابعاً لأدائه معناه ، فقولك : أتقول زيداً أخاك ، إنما معناه معنى : أتظنُ
 زيداً أخاك . ومن هنا يجعل قول الناظم : «ولتظنْ أجعل تقول» ، يريد : أجعله
 مثله مطلقاً في المعنى والعمل .

فهذا هما الشرطان المصحَّ بهما في كلام الناظم . وأما الشرطان غير
 المصحَّ بهما فمشار إليهما بالمثال ، وهو قوله : «ولتظنْ أجعل تقول» .

أحدهما : أن يكون فعل القول مضارعاً ، كأنه قال : أجعل هذه الصيغة
 المعينة مثل تظن ، فيخرج عن ذلك الفعل الماضي وفعل الأمر ، فلا يجوز أن

(١) في جميع النسخ : «إن لم»

(٢) الكتاب ١/١٢٣ .

(٣) في مطلب الأصل : «فلم يبقى طالب» . وفي الهاشم : «فلم يكن طالباً» . والمثبت عن سف.

(٤) في الأصل : «يصح» .

يقال : أُلْتَ زِيداً أَخاك ؟ ولا : قُلْ زِيداً أَخاك ؟ لأنَّه لم يبلغ من قوة القول في تضمينه معنى الظن والإعماله عمله أن يكون ذلك في كل موضع . وإنما كان ذلك فيها في موضع واحد وهو المضارع ، فصار كما الحجازية لا تعمل في كل موضع ، قال سيبويه : «*وَلَمْ يُجْعَلْ (قلت) كَظَنْتُ لَأَنَّهَا إِنَّمَا أَصْلَهَا عَنْهُمْ أَنْ يَكُونُ مَا بَعْدَهَا مَحْكِيَا ، فَمَا دَخَلَتْ فِي بَابِ ظَنْتُ بَأْكْثَرِ مِنْ هَذَا ، كَمَا أَنَّ «مَا» لَمْ تَقْوِيَةً لَيْسَ ، وَلَمْ تَقْعُ فِي جَمِيعِ مَوَاضِعِهَا ، لَأَنَّ أَصْلَهَا أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مُبْتَدِأ*»^(١) .

والثاني : أن يكون مُسندًا إلى المخاطب ، هو مادَّل عليه المثال في قوله : «اجْعَلْ تَقُولُ» ، كأنَّه قال : بشرط أن يكون مسندًا إلى ضمير المخاطب ، فلا يجوز إعمال المضارع المسند إلى ضمير متكلَّم ولا غائب ، فلا يقال أَقُولُ عَمَراً مُنْطَلِقاً ؟ ولا : أَيَقُولُ زِيدُ عَمَراً مُنْطَلِقاً ؟ بل الحكاية واجبة ؛ ووجه ذلك أن الإعمال إنما يكون مع فعل المخاطب إذا استفهمته عن ظنه ، فما يكثر ما يقول الإنسان لخاطبه : أَتَقُولُ كَذَا ؟ وما تقول في كذا ؟ يريد : ما تعتقد ؟ وإلى أيُّش تذهب ؟ وكثير هذا المعنى فأجروا مجرَّى الظن ؛ فإذا قالوا للمخاطب : أَيَقُولُ زِيدُ كَذَا ؟ حَكَوا ؛ إذ لم يكن أن يُستفهم المخاطب عن ظن غيره ، هذا معنى تعلييل سيبويه^(٢) . ومثل ذلك استفهامُ الإنسان عن ظن نفسه ، لا يكاد يوجد . فهذا كمال الشروط الأربع ، وهي غاية ما اشترطه الناس .

ثم قال : «وَإِنْ بَعْضُ ذِي فَصَلَّتْ / يُحَتَّمْ» ، ذِي : إشارة إلى ما

(١) الكتاب ١/١٢٢-١٢٣ .

(٢) الكتاب ١/١٢٣ .

تَقْدِمْ لَهُ قَرِيبًا ، وَهُوَ الظَّرفُ وَشَبِيهُ ، وَهُوَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ ، وَالْعَمَلُ ، وَيُرِيدُ بِهِ مَعْمُولُ الْقُولِ ، أَطْلَقَ عَيْهِ مَجَازًا ، وَكَانَهُ عَلَى حَذْفِ مَضَافٍ ، أَيْ : أَوْ ذَى عَمَلٍ . وَإِتِيَانُهُ بِإِشَارَةِ الْمُؤْنَثِ ، لَأَنَّهَا مَا يُشارُ بِهَا إِلَى الْجَمَاعَةِ . وَالْمُتَقْدِمُ لَهُ قَرِيبًا ثَلَاثَةً أَشْيَاءً ، فَلَوْ قَالَ : بِبَعْضِ ذَٰلِكَ ، لَتَوَهَّمَ أَنَّهُ أَرَادَ بَعْضَ الْمَعْمُولَاتِ ، وَأَنَّهُ لَمْ يُرِدِ الظَّرفَ وَلَا الْمَجْرُورَ ، وَذَلِكَ فَاسِدٌ ، فَأَتَى بِمَا يُعْطِي شَمْوَلَ الْمُتَلَاثَةِ . وَيُعْنِي أَنَّكَ إِنْ فَصَلَتْ بَيْنَ الْإِسْتِفَاهَةِ وَفِعْلِ الْقُولِ بِبَعْضِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، بِظَرْفٍ ، أَوْ بِمَجْرُورٍ ، أَوْ بِمَعْمُولَاتِ الْقُولِ ، احْتَمَلَ ذَلِكَ فِي صِحَّةِ الْإِعْمَالِ فَلَمْ يَقْدِحْ فِيهِ . فَمَثَالُ الْفَصْلِ بِالظَّرفِ قَوْلُكَ : أَكَلَ يَوْمًا تَقُولُ أَخَاكَ مُنْطَلِقًا ؟ وَأَنْشَدَ فِي الشَّرْحِ^(١) :

أَبَعْدَ بَعْدَ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً

شَمْلَى بِهِمْ ، أَمْ نَوَامَ الْبَعْدِ مَحْتَوْمًا ؟

وَمَثَالُ الْفَصْلِ بِالْمَجْرُورِ قَوْلُكَ : أَفَى الدَّارَ تَقُولُ زِيدًا قَائِمًا ؟ وَمَثَالُ الْفَصْلِ بِالْمَعْمُولِ قَوْلُ الْكَمِيتِ^(٢) :

أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُونَى

لَعْمَرْ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا ؟

وَيَرْعَى : أَنْوَامًا أَمْ مُتَنَاهِيًّا ؟ فَالْفَصْلُ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ كَلَّا فَصْلٌ ، قَالَ سِيَّبُوْيَهُ - فِي قَوْلِكَ : أَكَلَ يَوْمًا تَقُولُ عَمَرًا مُنْطَلِقًا ؟ - «لَا نَفْصِلُ بِهَا كَمَا لَا

(١) شَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكَ ، وَرْقَةٌ ٩٩ . وَهُوَ مِنْ شَوَّامِدَ الْمَفْنِي ٦٩٣ ، وَالْهِمَعُ ٢٤٧/٢ ، وَفِي الْمَيْنِي ٤٣٨/٢ .

(٢) الْكِتَابُ ١٢٣/١ ، وَالْمَقْتَضِبُ ٢٤٨/٢ ، وَابْنُ يَعْيَشَ عَلَى الْفَصْلِ ٧٨/٧ ، وَالرَّضِيُّ عَلَى الْكَافِي ١٧٨/٤ ، وَالتَّصْرِيفُ ٢٦٣/١ ، وَالْهِمَعُ ٢٤٧/٢ ، وَالْخَزَانَةُ ٤٣٩/٢ عَرْضًا ، ١٨٣/٩ . وَلِيُسَ الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِ الْكَمِيتِ .

تفصيل بها في قوله : أكلَ يَقِمْ زيداً تضرره^(١) ، يعني أنها لم تغير اختيار النصب في زيد لأجل الفصل ، فكذلك هاهنا .

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قوله : أنتول زيداً أخاك ؟ ومتى تقول عمرأ صديقك ؟ وأنشد سبيويه لعمر بن أبي ربيعة^(٢) :

أَمَا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدِ
فِيمْتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا؟

بنصب الدار . وقال عمرو بن معدىكرب الزييدي ، وهو من أبيات الحماسة^(٣) :

عَلَمَ تَقُولُ الرُّمْحَ يَتَّقِلُ عَاتِقِي
إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرِتْ؟

يروى بنصب الرمح ودفعه ، والرفع على الرجوع إلى الأصيل من الحكاية ، والنصب على إعمال القول . وقول الآخر^(٤) :

مَتَى تَقُولُ الْقَلْصُ الرَّوَاسِيَا
يَحْمِلُنَّ أَمْ قَاسِرٍ وَقَاسِماً؟

وهو كثير .

ثم قال : وأجرى القول كظنه مطلقا .. عند سليم ، سليم : قبيلة من

(١) الكتاب ١٢٢/١ .

(٢) تقدم البيت في من ٤٩٦.

(٣) تقدم البيت في من ٤٩٧ .

(٤) تقدم البيت في من ٤٩٧ .

قيس عيلان ، وهو سليم بن منصور بن عكرمة بن خصبة بن قيس بن عيلان^(١).
وسليم أيضاً : قبيلة في جذام من اليمن .

ويعني أن القول في لغة سليم يجري مجرى الظن باطلاقه من غير تقييد
بشرط من الشروط المذكورة في غيرهم ، فسواء أكان الفعل ماضياً أو مضارعاً
أو أمراً ، ولذلك مثله بالأمر فقال : «نحو قُلْ ذَا مَشْفَقَاً» ، وسواء تقدمه
استفهام أم لا ، فنقول : قلت زيداً قائماً ، ولا أقول عمراً قاعداً ، وأنشدوا^(٢) :

قالت سوكنت رجلاً فطينا:-

هذا - رب البيت - إسرائيلينا

فنصب إسرائيلين بمقالات مفعولاً ثانياً ، جعل اسم الإشارة المفعول الأول .
واسرائيلين : لغة في إسرائيل .

وعلى هذه اللغة حمل في الشرح^(٣) ما أنشده الفارسي في التذكرة
وغيره، من قول الحطيئة^(٤) :

إذا قلت أتى آيب أهل بلدة

حططت بها عنه الولية بالهجر

(١) انظر جهودة أنساب العرب لابن حزم ٢٦١ ، ٤٨١-٤٨٢ ، ونهاية الأرب في معرفة أنساب العرب للقلشندي ٢٩٤-٢٩٥ .

(٢) بيت مجھول القائل. وهو في أمالى القالى ٤٤/٢ ، والسمط ٦٨١ ، والمخصص ٢٨٢/١٣ ، والتصريح ٢٦٤/١ ، والهمع ٢٤٦/٢ ، واللسان ، مادة : يمن .
شرح التسهيل ، درقة ٩٩ .

(٤) ديوانه ٣٦٦ . والبيت في التصریح ٢٦٢/٢ ، والعینی ٤٣٢/٢ .
الولية : البرندة . والهجر : الهاجرة .

بفتح أنَّ ، وذلك يقتضي الإعمال ، وقد تأوله الفارسي على غير لغة سليم
 بأنَّ جعل القول بمعنى الظن ، قال / : ومعناه : إذا فدَرت وظنت أنِّي آيب ،
 ولم يحمله على لغتهم ؛ لأنَّ لغةبني سليم غير مستلزمة لمعنى الظن . قال
 ابن خروف : القول في مذهببني سليم على معناه ، وعمله عمل الظن
 بخلاف من يشترط فيه الاستفهام ، فإنه عندهم منزلة الظنَّ معنىًّا وعملًا ،
 وقد نصَّ على ذلك سيبويه بقوله : إنه لا يكاد يُستفهم عن ظنَّ غيره^(١) ،
 ولم ينصَّ في لغة سليم على شيء من ذلك . وما قاله ابن خروف هو
 ظاهر من كلام سيبويه ؛ إذ أطلق القول بالإعمال في حكاياته عن أبي
 الخطاب بقوله : "وزعم أبو الخطاب - وسألته غير مرَّة - أنَّ ناساً يوثق
 بعربيتهم - وهم بنو سليم - يجعلون باب (قلت) أجمع مثل (ظننت)"^(٢) . يعني
 يجعلون ما دخله معنى الظنَّ وما لا مثل (ظننت) في العمل . قال ابن
 الصائع : لو كان معنى الظنَّ مشروطاً لاشترط سيبويه ذلك ، حيث حكى
 هذه اللغة . قال : وأيضاً فلا يحتاج لذلك ؛ لأنَّ القول الذي هو النطق إنما
 يكون عن علم أو ظنَّ ، فلا بدَّ من الظنَّ في ذلك . وأمَّا الشلوبين فإنه زعم
 أنَّ النصب بالقول إذا لم يكن فيه معنى الظنَّ لا وجه له ، وأنَّبني سليم لا
 يعملون إلا على معنى الظنَّ ، ومعنى كلام سيبويه - عnde - لَمَا قال : يجعلون

(١) الكتاب ١٢٢/١ .

(٢) نفسه ١٢٤/١ .

باب قلت أجمع مثل ظننت» ، أى جميع ضروب القول من متلجم وغائب، وماضٍ ومستقبل ، مما فيه كله معنى الظن . ثم حكى عن بعض المتأخرین أنه فهم من كلام سيبويه أن القول كله ما فيه معنى الظن ، وماليس فيه معناه يجري مجری الظن ، وخطأه فيه .

وإذا تقرّر هذا فكلام الناظم محتمل للمذهبين معاً ، وذلك أن قوله «مطلقاً» راجع إلى التقييد المقدم في مذهب الجمهور إذا أعملوا ، وهو لم يذكر هناك هل القول إذا أعمل معناه معنى الظن أم لا ؟ وعلى ذلك يتبين تعين مذهبـه ، لكن تقدم أن معناه هناك معنى الظن ، وذكر أن قوله : «ولتظن اجعلْ تقول» يريـد به في المعنى والعمل ، لأن معنى الظن كالازم لاجتماع الشروط ، فيكون إذا قوله في هذا البيت : «وأجري القولُ كَظنَّ مطلقاً» يريـد في المعنى والعمل . وهو ما نصّ عليه الشلوبـين ، ويظهر من الفارسـي وابن جـنى في كلامـهما على بيت الحـطيـة ، لأنـهما أجرـيا فيـه القـول مجرـي الـظن بنـص الفـارـسي ، وتـسلـيم ابن جـنى فيـكتـابـه التـنبـيـه ، ثم قال ابن جـنى : فإنـ قـيل : فـليس هنا استـفـهام فـكيف جـاز استـعمـال القـول استـعمـال الـظن ؟ قـيل : لمـ يـجز هـذا لـلاستـفـهام وـحـده ، بل لأنـ المـوضـع منـ مواضعـ الـظن ، ولوـ كان لـلاستـفـهام (١) مجرـداً منـ تقـاضـيـ المـوضـع إـنـه (٢) وـتـقـيـه إـيـاه [فيـه (١)] لـجازـ (٢) أـيـضاً : أـلـقـول زـيـداً منـطلـقاً؟ وـأـيـقول زـيـد عـمرـاً جـالـساً؟ وـلـا لمـ يـجز ذـلـك لأنـه لا يـكـاد يـسـتفـهمـه عنـ ظـنـ غـيرـه ، وـعلـمتـ بهـ أنـ جـواـزـ إنـما هوـ لأنـ المـوضـع مـقتـضـيـ لهـ ، وإـذا كانـ الـأـمـرـ كـذـلـكـ جـازـ

(١) عنـ التـنبـيـه . وقد سـقطـ منـ جـمـيعـ النـسـخـ .

(٢) فـيـ جـمـيعـ النـسـخـ : «لوـ جـازـ ذـلـكـ لـجازـ» . وـالمـثـبـتـ عنـ التـنبـيـهـ .

[أيضاً^(١)] إذاً : قلت أَنِّي أَبْيَ ، بفتح همزة أَنِّي ، من حيث كان الموضع متقاضياً للظن^(٢) . هذا ما قال ، واقتضى كلامه أن بنى سليم ينقسم القول عندهم قسمين ، قسم يقتضى فيه الموضع معنى الظن ، فهذا هو المعلم عندهم ، وقسم لا يقتضى الموضع ذلك فيه ، فليس بمعملٍ عندهم . وهذا يحتاج إلى توقيف ، وظاهر نقل الأنمة خلافه . فهذا وجه مما يحتمله كلام الناظم .

والوجه الثاني : أن يكن قوله : «ولتظنن اجعلْ تقولُ» يريد في العمل خاصةً ، ويبيّن معنى الظن مسكتاً عنه ، لم يتعرّض له لعدم الحاجة إليه : لأن / الشروط المذكورة إذا توفّرت لزمها معنى الظن ، ٤٩١ فذكرها مُفْنِي عن اشتراطه ، وإذا تخلّف منها شرط أو أكثر بقى الفعل على أصل وضعه من الحكاية والدلالة على معنى النطق ، ويكون قوله بعد : «وأجري القولُ لتظنَّ مطلقاً» ، يريد أيضاً في العمل خاصةً ، ولا ينظر في لغة سليم إلى معنى ظنٍ ولا غيره ، فإذا توفّرت الشروط صار معنى القول كمعنى الظن ، وإذا تخلّفت بقى على أصل معناه ، وربما يدخله معنى الظن ، إن ^(٣) دخل فلا يعتبر ؛ إذ ليس ثمّ ما يطلب . وعلى هذا يمشي كلامُ الناظم على ظاهر كلام سيبويه ومن وافقه ، ولا فرق إذ ذاك عند سليم بين إشرابه معنى الظن وعدم إشرابه ذلك ، بل يعلمون القول في القسمين . وهذا المحمل أولى الاحتمالين ، وهو الذي قصد في التسهيل فقال : «والحاقه في العمل بالظن مطلقاً لغة سليم ^(٤)» ، فثبتَ

١١) التنفس عن

^(٣) في هامش الأصل عن نسخة : «أين» بدل «ازن» .

(٤) التسهيل ٧٣ .

الإلحاد بالعمل ، ثم قال : « ويخص أكثر العرب هذا الإلحاد بمصارع المخاطب الحاضر بعد استفهام ^(١) .. إلى آخر ما قال ، فتأمل كيف لم يتعرض لإشراب القولِ معنى الفتن .

وقوله : « قُلْ ذَا مُشْفِقًا » ، الإشتقاق لغة : الخوف ، يقال : أشفقت عليه بمعنى خفت . ويقال : أشفقت من كذا ، بمعنى حَذَرْتُهُ وخفت منه أيضا .

وعلى الناظم بعد في هذا الفصل دَرْكٌ من أربعة أوجه :

أحدهما : أن شروط الإعمال في مذهب الجماعة إذا توفّرت كانت الحكاية جائزة ، رجوعاً إلى الأصل في القول ، ولم يلزم الإعمال ، قال سيبويه : « وإن شئت رفعت بما نصبت ^(٢) » ، يعني مع اجتماع شروط النصب ، كأنه قال : وإن شئت رفعت في الموضع الذي نصبت فيه . وبين ذلك المؤلف في التسهيل فقال : « فإنْ عَدِمْ شرط رجع إلى الحكاية ، وتجوز إن لم يعدم ^(٣) » . وهذا مما لا أعلم فيه خلافاً بين النحوين . وقد تقدّم الوجهين في بيت عمرو ^(٤) :

* عَلَامْ تَقُولُ الرُّمْجُ يَنْقُلُ عَاتِقِي *

وأنشد ابن خروف :

متى تقولُ خَلَتْ مِنْ أَهْلِهَا الدَّارُ؟

كَانُوكُمْ بِجَنَاحِ طَائِرٍ طَارُوا

فأتى بجملة محكية بعد استكمال الشروط . وليس في نظم الناظم ما

(١) التسهيل . ٧٣ .

(٢) الكتاب / ١٢٤ / ١ .

(٣) التسهيل . ٧٣ .

(٤) تقدّم في ص : ٤٩٧ .

يشعر بالجوار ، بل هو يقتضى لزوم الإعمال ، لقوله : «ولتظنَّ أجعلْ تقولُ» فهذا يقتضى اللزوم لأنَّه أمرٌ بالإعمال كما قال أول الباب : «انصب بفعل القلبِ جزئيًّا ابتداءً .

والوجه الثاني : أن الباب الأعم والمذهب المطرد في القول هو الحكاية ، وهو لم يتكلم فيها بشيء ، وإنما تعرض للإعمال وهو الأقل بالنسبة إلى الحكاية ، ولللغة سليم وهي قليلة أيضاً بالنسبة إلى جميع اللغات ، وترك ما هو الأولى بالبيان من أحكام القول ، لاسيما وفيه في الحكاية تفصيل ، وذلك أن ما يقع بعد القول إما أن يكون جملة أو مفرداً ، فإن كان جملة حكىْتُ على ما كانت عليه قبل دخول القول ، نحو : قلت : زيد قائم ، (قال الله : هذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ^(١)) ، (قال الله : إِنَّ مُنْزَلَهَا عَلَيْكُمْ^(٢)) . وإن كان مفرداً / فاما أن يكون في تقدير ٤٩٢ الجملة ، وهو الذي ليس من لفظِ القول ولا معناه ، أو لا ، فإن كان كذلك فهو محلُّ كالجملة ، نحو : قلت : زيد ، مجيأها من قال : من جامك ؟ ومن هذا القسم قوله تعالى : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ : مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا : أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ^(٣)) ، كأنهم قالوا : هي أساطيرُ الأولين ، نفيأً لكونه منزلًا - صدق الله وكذبوا . وإن لم يكن في تقدير الجملة وجوب نسبته ، كان من لفظ القول أو معناه ، نحو : قلت قولًا ، وقلت حقًا وصدىقاً ، وقلت كذباً وكلاماً . أو لم يكن كذلك بل أريد به مجرد اللفظ ، نحو قلت زيداً ، أى :

(١) الآية ١١٩ من سورة المائدة .

(٢) الآية ١١٥ من سورة المائدة .

(٣) الآية ٢٤ من سورة النحل .

هذا اللفظ . ومن الأول : (وقيل للذين اتقوا : ماذا أنزَلَ رَبُّكُمْ ؟ قالوا خيراً^(١)). ومن الثاني : (قالوا : سمعنا فتى يذكُرُهُمْ يُقالُ لَهُ : إِبْرَاهِيمَ^(٢)) ، فابراهيم مرفوع يقال ، ولو بنى القول للفاعل لكان منصوبا .

فأنت ترى هذا التفصيل الأكيد لم يذكره على كثرته وعموم البالوى به ، وذكر لغة سليم التي يستنقى عنها لقلتها بالنسبة إلى غيرها .

فإإن قيل : قد يؤخذ له حكم الحكاية من مفهوم قوله : «ولتظنَّ اجْعَلْ تَقُولُ إِنْ وَلَيْ» كذا ؛ لأن معناه أن القول يعمل مع توفر الشروط ، فمقتضاه أن الشروط إذا اختلت لم يعمل ، وهو معنى الحكاية فيما بعده ، فيحصل مراده .

فالجواب : أن المفهوم من الكلام ليس ترك الإعمال فقط ، بل ترك الإعمال عمل الظن ، وإذا انتفى عمل الظن بانتفاء شرط لم ينفع الإعمال مطلقا ؛ إذ نفي الأخض لا يستلزم نفي الأعم ، لتعدد ما يبقى من وجوه الإعمال ، كإعماله عمل ضرب أو كان أو إن ، أو غير ذلك من وجوه الإعمال ، والإعمال واحد من هذه الوجوه الدالة تحت المفهوم ، فمن أين يتعيَّن . وأيضاً فترك الإعمال مطلقاً لا يصح ؛ إذ القول لا يعرى عن العمل إما في اللفظ إذا وقع بعده المفرد المحس ، نحو : حقاً وقولاً ، وإما في الموضع إذا وقع بعد الجملة أو المفرد في تقديرها كما تقدم ، والقصد هنا تعين^(٣) الحكاية ، وهي لا تتعيَّن . وأيضاً لو تعَيَّنت لم يصح لما في الحكاية من التفصيل المذكور .

(١) الآية ٢٠ من سورة النحل .

(٢) الآية ٦٠ من سورة الأنبياء .

(٣) في هامش الأصل عن نسخة : «تحقيق» .

والوجه الثالث من أوجه الْدُّرْكِ : أن قوله : «وَإِنْ يَعْضُ ذِي فَصْلَتْ يُحْتَمِلُ» ، حشوًّا لا يعطى زيادةً فائدةً ، علي ما يفهم له من الشطر الذي قبله ؛ لأن قوله : «وَلَمْ يَنْفَصِلْ بِغَيْرِ ظَرْفٍ ، أَوْ كَظْرَفٍ ، أَوْ عَمَلٍ» يبيّن أن الفصل بها مُحْتَمِلٌ ، فكان الأولى به أن يأتي في هذا الشطر الثاني بالحكم الذي أغفل ، وبيان ما أجمل .

والوجه الرابع : أنه أطلق العبارة في إجراء القول مجرى الظن ، فاقتضى أنه جارٌ مجرأه في جميع ما يتعلّق به من الأحكام المتقدمة ، ومن جملتها الإلقاء والتعليق ، فكانه يقول : ولَتَنْ اجْعَلْ تَقُولُ فِي الْعَمَالِ وَالْإِلْغَاءِ وَالْعَلْقَابِ وَغَيْرِ ذَلِكِ . وهو إطلاق غير صحيح عنده ؛ إذ قد نصَّ في التسهيل أن هذا الإلهاق مقتصر به على العمل ، لقوله : «وَالْحَاقَهُ فِي الْعَمَلِ بِالظَّنِّ مطلقاً لِغَةً سَلِيمَ^(١) .. إِلَى آخِرِهِ / . وَمَا قَالَهُ ٤٩٣ هو القياس والصواب ، أما في لغة سليم فظاهر ؛ إذ لا يشترط فيه عذهم معنى الظن على ما هو الصحيح ، والإلغا والتعليق لا يصح معناهما إلا مع أفعال القلوب ، وليس القول منها ، وإن اتفق معناه في القول وغير معتبر ولا ملحوظ لعروضه وعدم أصالته . وأما في لغة غيرهم فكذلك أيضا ، فلم يتصرّفوا في القول إذا أشرب معنى الظن هذا التصرّف ، بحيث يقوم مقام فعل الظن من كل وجه ، فليس لأحدٍ أن يفعل به ذلك ، هذا وليس في المسألة سماعٌ يرجع إليه ، فلا اعتماد على هذا الإطلاق لعدم صحته .

(١) التسهيل ٧٣ .

وهذه الأوجه قوية الورود على الناظم ، يصعب الجواب عنها .

(ثم قال) :

أَعْلَمُ فَارِي

هذا هو النوع السابع من نواصخ الابتداء ، وهو بابٌ ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، أصلُ الثاني والثالث منها المبتدأ والخبر ، ويسمى باب أعلم . وقدم هنا فعلين خاصةً وقد ذكر معهما خمسة لكن آخر الباب ، ولم يصدر بها كلاًها ، وكان الأولى أن يصدر بالجميع على عادته في ذلك وعادة غيره ، فليسأل : لم لم يفعل ذلك ؟

والجواب : أنه إنما أتى بهذين الفعلين صدر الباب لأنهما الأصل فيه ، وأما الخمسة الباقية فدخيلة فيه بتضمين معنى أعلم ؛ فإن هذه الخمسة التي ذكرها آخر الباب - وهي : أَنْبَأَ ، وَنَبَأَ ، وَأَخْبَرَ ، وَخَبَرَ ، وَحَدَثَ - أصلها عند العرب أن تتعدى بحرف الجر إلى الاثنين ^(١) وينفسها إلى الثالث ، نحو : نبات زيداً عن عمرو بكترا . وقد يسقط الجار من الأول نحو : نبات زيداً عمراً بكترا ، ومنه ما أنسده سيبويه لفرزدق ^(٢) :

تُبَتَّتْ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوَّ أَصْبَحَتْ

كَرَاماً مَوَالِيهَا لَيْئَماً صَمِيمُهَا

(١) في الأصل : «اثنين» . والمثبت عن س ، ف .

(٢) الكتاب ٣٩/١ . وهو في التصرير ٢٩٣/١ ، والأشموني ٧٠/٢ ، والعيني ٥٢٢/٢ وليس في ديوان الفرزدق .

وحمله على حذف الجار ، كأنه قال : تبَّتْ عن عبد الله .

وقد يحذف الثالث فتقول : نَبَاتٌ زِيداً عَمِراً ، أو الثاني فتقول :

نبات زِيداً بِكُذا ، ونبات زِيداً كُذا ، على حذف الثاني أيضا . وفي القرآن الكريم : (فَلَمَّا نَبَاتَ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضَهُ وَأَغْرَضَ عَنْ بَعْضِهِ ، فَلَمَّا نَبَأَهَا بِهِ قَالَتْ : مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا ؟ قَالَ : نَبَأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ^(١)) ، ففي الآية دليل على أنها ليست من باب أعلم ، فلما كانت كذلك لم يلق بالناظم أن يجعل ما صدر به الباب مع الخمسة الآخر في نصاب واحد ، ولهذا لما ذكر السيرافي أفعال هذا الباب قسمها ثلاثة أقسام^(٢) ، أحدها : ما نُقل بالهمزة من الباب قبل هذا ، وهو أعلم وأرى . والثاني : ما في معنى الخبر والتقدير فيه حرف^(٣) الجر ، وذلك الخمسة الباقية . والثالث : ما يُبلغ به الثلاثة بالاتساع^(٤) وليس مما يذكره الناظم هنا . فجعل الثاني مما أصله أن يتعدى بالحرف ، وهو صحيح .

(ثم قال الناظم) :

إِلَى ثَلَاثَةِ رَأَى وَعَلِمَ

عَدُوا إِذَا صَارَ أَرَى وَأَعْلَمَا

/ يعني أن رأى وعلم المتقدمين قبل إذا نُقل بالهمزة فصارا إلى ٤٩٤

(١) الآية ٢ من سورة التحرير .

(٢) شرح السيرافي ٢٩١/١ .

(٣) من شرح السيرافي : «والتقدير فيه عن»

(٤) مثل له السيرافي بقولهم : سرق زيد عبد الله الثوب الليلة . وقال : «فعبد الله هو المفعول الأول ، وقد أسقطت منه حرف الجر ، والليلة ظرف ، جعلته مفعولاً على السعة» .

صيغة أ فعل نحو : أرى وأعلم ، تدعى إلى ثلاثة مفعولين ، مثال ذلك : أعلم زيداً عمراً أخاك ، وأريت بكرا بشرَ قائماً . وفي هذا الكلام تنبيه على أمورٍ سوى المعنى المفهوم أولاً :

أحدما : أن هذين الفعلين متقولان بالهمزة مما يتعدى إلى مفعولين ، فليسا في هذا التعدى أصلين^(١) ، وذلك يبين من قوله : «إذا صارا أرى وأعلما» ، يعني بالتهزة المتعدية اللاحقة لرأى وعلم .

والثاني : أنه لما أطلق القول في رأى ، وكان قد قدم لها معنيين تكون بهما من النواسخ ، أشعر ذلك بأنها كذلك هنا إذا نقلت بالهمزة فمثلاً العلمية ما تقدم ، ومثال الحُلْمية قول الله سبحانه : (إِذْ يُرِيكُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكُمْ قَلِيلًا وَلَا أَرَاكُمْ كَثِيرًا لِفَشْلَتْمَ) الآية . ثم قال : (وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذْ تَقْيِيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا) ، فهذه بصرية تتعدى بالهمزة إلى أثنين ، و(قليلاً) حالٌ لمفعول ثالث .

والثالث : أن قوله «عَدُوا» ، يريد بضميه العرب ، ففيه تنبيه على أن هذه التعدية إنما قيل بها لما كانت العرب قد أتت بها ، ولو ذلك لم يُقال بها قياساً ؛ إذ القاعدة الاستقرائية أن التعدي بالهمزة فيما يتعدى إلى اثنين سماع وليس بقياس ؛ إذ لم يكثر كثرة توجب القياس ، بخلاف غير المتعدى فإنه يتعدى بالهمزة قياساً ، لكثرة ما جاء منه في السماع ، وكذلك المتعدى إلى واحد قد

(١) في الأصل : «أصلين» .

(٢) الآية ٤٣ من سورة الأنفال .

(٣) الآية ٤٤ من سورة الأنفال .

يُعدى بالهمزة قياساً . وسبب القياس في هذا وعدم القياس في المتعدي إلى اثنين أن التعدية إنما هي إلهاق المعدى بما قصر عن أن يتعدى تعددته بحق الأصل ، فإذا لم يكن ثم ما يتعدى بحق الأصل إلى ثلاثة كان قياس هذا أن لا يُعدى . وهذا المعنى مبسط في باب التعدى . وإذا كان كذلك ثبت أن أعلم بأرى ^(١) على خلاف القياس ، فلا يقياس عليهما غيرهما ، وهذا مذهب الجمهور .

وذهب أبو الحسن إلى جواز إلهاق أخوات علم وأرى بهما في التعدية بالهمزة قياساً ، فيقال : أظنت زيداً عمراً أخاك ، وأحسبت ^(٢) بشراً زيداً صديقك ، وأزعمت زيداً بكراً مقينا ، وأخلته عمراً منطلقاً ، وأوجدتك ^(٣) زيداً رفيقك وما أشبه ذلك .

وقد رد مذهب الأخفش بما أشير إليه من أنه ليس للمتعدي إلى اثنين بنفسه ما يلحق به في باب الثلاثة ؛ إذ ليس في باب الثلاثة ما يتعدى إليها بنفسه فيلحق هذا به بالهمزة .

وقوله : «رأى وعلما» منصوبان على المفعولين بعذوا ، وال مجرور متعلق به أيضا ، أي : عذوا رأى وعلم إلى ثلاثة إذا صارا أرى وأعلم .

والتعدي : هو نصب الاسم على المفعول به .

وفى قوله «عذوا» مع قوله «إذا» إشكال لفظي ، لأن عذوا ماض ، وإذا لما

(١) فى الأصل : «علم ورأى» .

(٢) فى س ، ف : «وأحسب» .

(٣) فى س ، ف : «وأوجدت» .

٤٩٥ يستقبل ، ولا يَعْمَلُ الماِضِي فِي الْمُسْتَقْبِلِ ، لَا تَقُولُ : قَمْتُ إِذَا طَلَعَتِ
الشَّمْسُ ، وَإِنَّمَا الْمَوْضِعُ لِذَلِكِ .

والجواب : أن المَفْلِفَ قد حَكَى أَنْ إِذَا تَقَعَ مَوْقِعُ إِذْ ، فَتَأْتِي لِلزَّمَانِ
الماِضِي ، وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى : (وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ
لِتَحْمِلُهُمْ قُلْتَ : لَا أَجِدُ^(١)) .. الْآيَةُ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ
لَهُوا انْفَضُّوا إِلَيْهَا^(٢)) . وَفِي الشِّعْرِ مِنْ ذَلِكَ أَشْيَاءٍ كَقَوْلِهِ^(٣) :

وَنَدَمَانِ يَزِيدُ الْكَاسَ طَيِّبًا

سَقَيْتُ إِذَا تَغَورَتِ النَّجُومُ

فَهَذَا مِنْ ذَلِكَ عَلَى رَأْيِهِ فِيهَا .

ثُمَّ شَرَعَ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا مِنَ الْأَحْكَامِ فَقَالَ :

وَمَا لِمَفْعُولِي عَلِمْتُ مُطْلَقاً

لِثَانٍ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حُقْقًا

يعنى أَنَّ كُلَّ حُكْمٍ ثَبَّتَ لِمَفْعُولِي عَلِمْتُ وَأَخْوَاتِهَا فَإِنَّهُ ثَابَتُ هُنَا
لِمَفْعُولِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ ، مَحْقُوقٌ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءِ أَمْرٍ ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ
«مُطْلَقاً» مَعَ مَجِيءِ مَا الْمُقْتَضِيَ لِعِلْمِ الْأَحْكَامِ . وَالَّذِي قَدَّمَ لِمَفْعُولِي عَلِمْتُ

(١) الآية ٩٢ مِن سورة التوبة .

(٢) الآية ١١ مِن سورة الجمعة .

(٣) هُوَ الْبُرْجُ بْنُ مُسْهِرٍ ، شَاعِرٌ جَاهْلِيٌّ مَعْمَرٌ ، وَالْبِيتُ فِي شَرْحِ الْعِمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ ، ١٢٧٢ ،
وَالْمَغْنِي ٩٥ .

من الأحكام أربعة :

أحداها : الإلقاء ، فتقول : عَمْرُو مِنْ طَلاقٍ أَعْلَمْتُكَ ، وَعَمْرُو - أَعْلَمْتُكَ -
منطلي - وَحْكَى الْمُؤْلِفُ عَنِ الْعَرَبِ^(١) : الْبَرَكَةُ - أَعْلَمْنَا اللَّهُ - مَعَ الْأَكَابِرِ .
وَأَنْشَدَ^(٢) :

وَأَنْتَ - أَرَانِي اللَّهُ - أَمْنَعُ عَاصِمٍ
وَأَمْنَحُ مُسْتَكْفِيًّا وَأَسْمَعُ وَاهِبِ

ووجود السماع يدل على صحة القول بما قال الناظم من جواز الإلقاء
هذا ، وهى مسألة مختلف فيها على ثلاثة أقوال : الجواز مطلقاً ، أعني فى
الثاني والثالث لا فى الأول ؛ إذ لا يجوز فيه إلقاء ولا تعليق اتفاق ، وهذا هو
رأى الناظم . والمنع بطلاق ، وهو رأى الشلوبيين ، وأضافه إلى المحققين .
والفرق بين أن يبني الفعل للمفعول فيجوز لمسواته فى الحكم لباب علم ، وبين
أن يبني للفاعل فلا يجوز ؛ لأن الفعل يكون إذ ذاك مُعْمَلاً مُلْفِيًّا فى حالة واحدة
، وذلك تناقض ، ويظهر هذا الفرق من الجزولي^(٢) . والسماع والقياس يدلان
على صحة الأول ، أما السماع فقد مر ، وأما القياس فيما بين علم وأعلم من
المناسبة اللغوية والمعنىوية ، فاللغوية اتحاد المادة ، والمعنىوية اتحاد المعنى الذى
دللت عليه المادة ، وأيضاً فاتحادهما فى التصرف ، وإنما افترقا بزيادة أعلم
مفعولاً آخر ، وذلك غير ضار ؛ فإن الأصل علم ، وإنما تَعَدُّ بـلاحِق الهمزة ،

(١) شرح التسهيل ، ورقة ١٠١ .

(٢) انظر المقدمة الجزولية ٨٢ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبيين ٧٠٦-٧٠٧/٢ .

فالمهمزة مزيدة على عَلِم ، فينبغي أن يبقى في أعلم حكم عَلِم ، الا ترى إلى بقاء
أحكام عَلِم فيه بعد النقل : من عدم الاقتصار على أحد المفعولين الثاني والثالث ،
وغير ذلك من الأحكام ؟

وأما كونه مُعْمَلاً في حال واحدة فذلك قياس مع وجود السماع ، وأيضاً
ذلك من وجهين مختلفين ؛ إذ الفعل من جهة المعرف مؤثِّر في الأول فلم يصح
إلغاؤه بالنسبة إليه كما لم يصح إلغاء ضربت ولا كسرت ، وغير مؤثِّر في الثاني
والثالث فصح إلغاؤه عنهم [كما صح إلغاؤه عنهم]^(١) قبل النقل بالاتفاق .
 وإنما يمتنع الإلغاء وعدمه في حالة واحدة إذا لم تختلف الجهتان ، ولذلك لم يصح
إلغاء عَلِم عن أحد مفعوليده دون الآخر ، وإنما رُفض لثلا يبقى المبتدأ بلا خبر
والخبر بلا مبتدأ ، وذلك مفقود .

والحكم الثاني : التعليق ، نحو أعلمت زيداً آباءه عندك أم أخيه ؟ ،
وأعلمتك / : ما زيد قائم ، ومنه في الآية بعد هذا قول الله تعالى { وقال
الذين كفروا هَل نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يَتَبَشَّرُكُمْ إِذَا مُزْفَقُمْ كُلُّ مُمْزَقٍ إِنَّكُمْ لَفِي
خَلْقٍ جَدِيدٍ }^(٢) . وأنشد المؤلف :

حَذَارٌ فَقْد لَبَثَتُ الْكَلْكَ لِلَّذِي

سُتُّجَزِي بِمَا تَسْعَى فَتَسْعَى أَوْ تَشْقِي^(٣)

(١) على هامش الأصل .

(٢) الآية ٧ من سورة سباء .

(٣) شرح التسهيل ورقة ١٠٢ .

فهذا عند الناظم جائزٌ قياساً ، وهو أحد المذاهب الثلاثة المحكمة . والثاني : المنعُ بطلاق ، والثالث : التفرقة المذكورة في الإلغاء . والحجّة للمذهب الأول ما تقدم ، وأيضاً فلا محنور في تعليق الفعل عن بعض معمولاته دون بعض ، كما جاز ذلك في علم ، فكما يجوز لك أن تقول علمت زيداً أبو من هو ، كذلك يجوز أن تقول : أعلمت زيداً أنّهم في الدار فإن قيل : إن زيداً مع علمت متعلق من جهة المعنى ، بخلاف هذا .

فالجواب : أن امتناع الجمع بين التعليق وعدمه في المعمولات هنا إما أن يكون لأمر لفظي أو لأمر معنوي ، فإن كان لأمر لفظي - وهو منح اللفظ - فليمنع في : علمت زيداً أبو من هو ؛ لأن العامل قد علق عن أحد المعمولين دون الآخر ، وإن كان لأمر معنوي فليس ما ذكرت ، بل لأجل أن الفعل مؤثر في الأول فلا يعلق عنه ، وغير مؤثر في الباقيين فيصح تعليقه عنهم ، كما أن علمت غير مؤثر في معموليه فيصح تعليقه عنهم . وأما التفرقة بأن زيداً مع علمت متعلق عنه الفعل من جهة المعنى بخلاف الآخر ، فلا معنى له . وأما تفرقة الجزئي هنا وفي المسألة قبل فمعتمده فيها أن المبني للمفعول صار بصورة المتعدد إلى اثنين ، فجاز فيه ما جاز في علم . وهو فرق ضعيف .

والحكم الثالث : امتناع حذف المعمولين أو أحدهما اقتصاراً ، فلا تقول : أعلمتك زيداً ، ولا : أعلمتك قائما ، [ولا^(١) : أعلمتك] ، ولا : أعلمتك زيداً - فتحذف الثلاثة .

(١) ليس في الأصل .

وهذه ستُ مسائل تضمن كلام الناظم في إحالته امتناعها ، وهي في الحقيقة ترجع إلى ثلات مسائل إذا اعتبرتها : فأما الأولى والثانية والرابعة والخامسة فمتفق على امتناعها ؛ إذا صار المبتدأ فيها بلا خبر ، والخبر بلا مبتدأ . وأما الثالثة - وهي حذف الثاني والثالث دون الأول - فوافق الناظم في منعها جماعة منهم ابن خروف وشيخه ، خلافاً لمن أجاز ذلك منهم : الأخفش والسيرافي ^(١) والخِبَر ^(٢) في بعض الأوقات ثم رجع إلى المنع ، والمؤلف في التسهيل ^(٣) وشرحه ، فهو من اضطرب رأيه في المسألة . وجَهَ المنع هنا ستائى . وأما السادسة - وهي حذف الثالثة فامتنعت لأجل حذف الثاني والثالث لا لأجل حذف الأول ؛ إذ الأول لم يُنْصَ على امتناع حذفه اقتصاراً ، فيفهم له من استثنائه له أنْ حكمه حكم غيره من المفعولات التي يجوز الاقتصر دونها ، ولا يجوز فيها إلغاء ولا تعليق ، كمفعولي باب كسا ، وقد ذكر جواز الاقتصر في غير ما أصله المبتدأ والخبر في بابه ، فمن هناك / يؤخذ له جواز الاقتصر على ٤٩٧

الثاني والثالث هنا دون الأول ، فإذا حُذِفَ الأول معهما كان ممتنعاً عنده أيضاً ، فالخلاف فيها مع من تقدم في الثالثة .

وقد يحتاج لما ذهب إليه أنه لما كان باب أعلم محمولاً على باب علم في كثير من الأحكام ؛ إذ جرت فيه أحكام الاقتصر والمنع منه على الجملة ، والإلغاء والتعليق ، وكانت جملة مسائل الاقتصر ممنوعة في علم

(١) انظر شرح السيرافي على الكتاب ١/٢٩٢ .

(٢) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلي ، أخذ عن ابن الرماك . أخذ عنه ابن خروف وجماعة ، توفي نحو سنة ٥٧٠ هـ . انظر الإحياء ٤/١٨٦ ، ١٨٨ ، ٢٨/١ . وبغية الوعاة .

(٣) التسهيل ٧٤ ، وشرحه ١٠٠ .

لوجبات اقتضت المنع ، حُمِّلَ [جَمِيعٌ^(١)] مسائله في باب أعلم ذلك المحمل ، ما فيه منها موجب ، وذلك الأولى والثانية والرابعة والخامسة ، وما ليس فيه موجب وذلك الثالثة والرابعة ؛ إذ الفائدة حاصلة إذا قلت : أعلمتك ، أو أعلمت ، بخلاف عَلِمْتُ ، كما تقدم ، ليجري الباب مجرىً واحداً . ولا تستضعف هذا المأخذ فإنَّ له فيه أسوة ، وهو القاضى أبو الوليد الوَقْشِيُّ^(٢) ، فإنه قال فى المسألة نفسها : لما امتنع بإجماع حذف الثنائى وحده والثالث وحده ، وحذف الأول والثالث معاً ، وحذف الأولى والثانى معاً ، حُمِّل حذف الأول وحده والثانى والثالث وحدهما على الأربع المذكورة فى الامتناع ، من باب حُمِّلِ الأقل على الأكثر . هذا ما قال ، وهو عين ما ذهب إليه الناظم لما كان الأول مثلَ الأول فى باب كسا .

هذا حكم الحذف اختصاراً ، وأما الحذف اختصاراً فقد قدَّم هو أنه فى باب عِلْم جائز ، فذلك يكون هناك جائزًا . وهو الحكم الرابع ، فتقول - لمن سألاً : هل أعلمَ زيداً عمراً - : أعلمت . منطلقاً ؟ وتقول : أعلمت زيداً ، أو : أعلمت عمراً ، أو : أعلمت عمراً منطلقاً ، أو : أعلمت منطلقاً أو ما أشبه هذا ؛ لأنَّ المحنوف اختصاراً فى حكم الملفوظ به .

وقوله : للثانى ، أصله : للثانى ، إلا أنه حذف الياء ضرورة ، كما قال

(١) لست فى الأصل .

(٢) هو : هشام بن أحمد ، من أهل طليطلة ، كان عالماً ببنون كثيرة ، وولي القضاة . واد سنة ٤٠٨ هـ . وتوفي بدانية ٤٨٩ هـ . انظر ترجمته فى بقية الوعاء ٢/٣٢٧-٣٢٨ .

الاعشى ، أنشده سبيويه^(١) :

وَأَخُو الْفَوَانِ مَتَى يَشَاءُ يَصْرِمُهُ
وَيَصْرُّتْ أَعْدَاءَ بُعْدَ وِدَادِ
وَيَجُوذُ مَعَ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ قَلِيلًاً .

ومعنى : حُقْقٌ : أثبَتَ ، أى : أثبتت ما لِمْعَوْلِي عَلِمْتُ من الأحكام للثاني
والثالث هنا ، لأنَّهما هما . والحقُّ معناه : الثابتُ .

(ثم قال^(٢)) :

وَإِنْ تَعْدِيَا لِوَاجِدٍ بِلَا
هُمْ زِفَلَاثَتَنِينِ بِهِ تَوَصَّلَ
وَالثَّانِي مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَّا
فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حَمْرٍ نُو اِنْتَسِيَا

لما كان أعلم وأرى في تعدِّيهما على وجهين ، وكان سبب ذلك تعدِّي
أصلهما ، أخذ يعرف بالوجهين ، فتكلم أولًا على أحد الوجهين وهو حيث يكون
أصلهما متعدِّيَا إلى اثنين ، ثم عطف بالوجه الثاني وهو حيث يكون أصلهما
متعدِّيَا إلى واحد ، فيعني أنَّ أرى وأعلم إن كانا قبل النقل بالهمزة يتعدِّيان إلى

(١) الكتاب ٢٨/١ ، وهو من شواهد المنصف ٧٣/٢ ، والإنصاف ٣٨٧ ، ٥٤٥ ، والمع ٤٤٤/٥ . وهو
في ديوان الاعشى ١٢٩ .

(٢) عن الأصل .

مفعول واحد فإنهما إذا نقلتا بالهمزة تعدّيا إلى اثنين؛ فقوله: «بِلا هَمْزَة» أراد قبل النقل، وقوله: «بِهِ»، يريده بالهمزة أي: فبالهمزة توصلًا إلى التعدي إلى اثنين. والحاصل أن الهمزة يوصل إلى زيادة منصوب على المفعولية، أما علم فقد قدم هو أنه إذا كان بمعنى عرف تعدّى إلى مفعول واحد في / قوله: «لَعِلْمٌ عِرْفَانٍ وَظَنْ تُهْمَةً» .. إلى آخره. ومثاله: علمت زيداً، فإذا نقلت هذا بالهمزة قلت: أعلمت زيداً الخبر، أي: عرفته إياه. وأما رأي فتكون بمعنى أبصر فتتعدي إلى واحدٍ، نحو: رأيت وجهك، وتكون بمعنى اعتقد نحو: رأيت قول مالك. أي: اعتقدت، وتكون بمعنى الإصابة في الرئة، فتقول: رأيت زيداً، أي: ضربته في رنته. فكلّ هذا يتعدى الفعل فيه إلى واحدٍ، فإذا نقلته بالهمزة قلت: أرأت وجهك زيداً، وأرأت زيداً قول مالك، وأرأت زيداً عمرًا.

فإذا قلت: لم اقتصر هنا على ذكر ما يتعدى إلى واحد قبل النقل، وقد كان من الفرض أن يذكر ما لا يتعدى أصلًا؛ إذ هو خارج عن هذا الباب، كما كان المتعدي إلى واحدٍ، فاما أن يخرج الجميع، وإنما أن يسكت عن الجميع، وسكته عن الجميع مخلًّا؛ إذ يدخل في الباب ما ليس منه، فسكته عن البعض أيضاً كذلك، فكان الأولى أن يقول: وإنْ تَعَدَّيَا بِلا هَمْزَةٍ إِلَى وَاحِدٍ وَصَلَّبَهُ إِلَى اثْنَيْنِ، وإن لم يتعديا أصلًا بلا همز توصللا به إلى واحدٍ.

فالجواب: أن رأي وعلم ليسا مما⁽¹⁾ يستعملان غير متعددين

(1) في جميع النسخ: «ممّن».

استعمالاً متعدداً به ، أما رأى فلم يحكه المؤلف فيه في التسهيل ولا شرحه ، على اتساع باعه في الحفظ . وأعلم فإنما حكاها في قولهم^(١) : عَلِمْ فَهُوَ أَعْلَمْ : إذا انشقت شفته العليا . وليس في الاستعمال بشهير شهرة غيره من الاستعمالات ، فلم يحفل به . وأيضاً فإذا حققنا قصده مما تقدم له في الباب قبل هذا وجدناه لم يتعرض إلا للأفعال القلبية ، وقد مرّ ببيان هذا ، فلم يدخل له هنا بحسب قصده إلا رأى بمعنى اعتقد ، وعلم بمعنى عرف . وأماماً رأى بمعنى الإبصار أو بمعنى الإصابة ، وعلم بمعنى شق الشقة فلا دخول لها هنا ، والله أعلم .

ثم ذكر حكم المفعولين هنا ، وهل لهما حكم ما تقدم أم لا فقال : «والثانٌ منها كَثَانٌ أَثْنَى كَسَا» ، حذف هنا ياء الثاني كما حذفت في قوله : «الثَّانٌ والثَّالِثٌ أَيْضًا حُقْقًا» . وأراد أنَّ الثاني من هذين المفعولين في : أربت زيداً رأى مالك ، وأعلمت زيداً الخير ، كالثاني من مفعولي كسا ، لا كالثاني من مفعولي عملت العلمية . ووجه الشبه بينهما أنَّ الثاني فيهما غير الأول ، كما إذا قلت : كسوت زيداً ثوباً ، فزيد غير الثوب ، وكذلك إذا قلت : أعلمت زيداً الخبر ، فزيد غير الخبر ، بخلاف : علمت زيداً أخاك ، فإنَّ الأخ هو زيد ، وزيد هو الأخ . وإذا كان مثل الثاني في كسا « فهو به في كل حُكْمِ نُو ايتاً» ، يريد أنَّ الثاني من مفعولي أعلمت هنا في جميع أحكامه مثل ثانٍ مفعولي كسا .

والأحكام التي تتعلق بمفعول كسا جملة ، سينذكرها في بابها إن شاء الله ، فمنها : جواز حذفه دون الأول اقتصاراً ، فتقول : أعلمت زيداً ، وأربت

(١) التسهيل ٧١ ، وشرحه ، ورقة ٩٦ .

زيداً ، كما تقول : كسوت زيداً . وجواز حذف الأول دون الثاني اقتصاراً أيضاً ، فتقول : أعلمُ الخبر ، وأريتُ مذهب مالك ، كما تقول : كسوت ثوباً . وجواز حذفهما معاً نحو : أعلمُ ، وأريت ، كما تقول : كسوت . ومنها منع الإلقاء والتعليق كما امتنع ذلك في كسا ، إلى غير ذلك من الأحكام المتعلقة بكسا ، حسبما يأتي إن شاء الله . / إلا أنَّ في هذا الكلام نظراً من وجين :

أحدهما : أنَّ قوله : «كثاني اثنى كسا» إما أن يكون ثانى بمعناه الظاهر ، واثنى ^(١) كسا مرادفاً لقولك : مفعولي كسا ، حتى كأنه قال : كثاني مفعولي كسا . وإنما أن يكون بمعناه في قولك : ثانى اثنين ، وثالث ثلاثة ، أراد : كأحد اثنى كسا . وعلى كلا الأمرين فتخصيصه الثاني بالحكم بقوله : الثان منهما كثاني كذا ، لا وجه له ؛ فإن الأول منها أيضاً كذلك . وأيضاً بذلك التخصيص يوهم أن المفعول الأول ليس كأحد مفعولي كسا . وهذا مخلٌّ ، فكان الأولى أن يقول : وحكم المفعولين هنا حكم مفعولي كسا ، فلو قال مثلاً :

* هُمْ هُمَا هُنَا كمفعولي كَسَا *

أو ما أعطى ذلك من النظم ، لتَمَّ كلامه وصحَّ .

والثانى : أنه قال : «فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ نُّو أَتَسَا» ، فهو : عائد إلى الثنائى وبه : عائد إلى ثانى اثنى كسا ، أى : هو مثله في كل حكم تعلق به ، ومن جملة الأحكام المتعلقة بثانى اثنى كسا أنه لا يُعلق عنه

(١) في الأصل : «إنما أن يكون اثنى كسا الخ .

فعله ، فاقتضى أن الثاني من مفعولي أعلمت بمعنى عرفت لا يعلق عنه فعله ، وكذلك أريت . وذلك غير صحيح ، بل تقول : أعلمت زيداً أبو من عمرو ، في المنشول من : عَلِمْ زِيَّدُ^(١) أَبُو مِنْ عَمْرُو ، كما تقول : عرف زيداً أبو من عمرو ، وفي المنشول منه : عَرَفْتُ زِيَّدُ أَبُو مِنْ عَمْرُو . ويلحق بها أيضاً «أريت» في هذا الحكم إن قلنا بالقياس الذي أشار إليه في التسهيل^(٢) . وإذا ثبت هذا كانت كليته غير مستمرة .

والجواب عن الأول أن مراده - كما تقدم أن الثاني من مفعولي أعلمت وأريت غير الأول ، كما أن الثاني في كسا غير الأول ، وإذا كان معنى هذا كان في قوة أن لو قال : والثاني مع الأول كذا ، وإذا كان كذلك فليس الثاني مع الأول بمخصوص بالذكر دون الأول ، لأنه إذا كان الثاني مع الأول كان الأول مع الثاني كذلك ، ويلزم من ذلك أن يكون حكم الأول مع الثاني كحكم الثاني مع الأول . وأيضاً فإذا كان الثاني غير الأول كما في كسا ، وكان ثانٍ كسا حكمه حكم الأول ، فكذلك يجب أن يكون ثانٍ أعلم هنا حكمه حكم الأول ، فلا يلزم على هذا محظوظ .

وأما الثاني فإن المسألة تتضمن وجود الخلاف فيها من مسألة أعلم ، حيث اختلف في جواز التعليق فيها مع الاتفاق عليه فيما نقلت منه ، فكذلك يلزم في أعلم المنشولة من علمت - بمعنى عرفت - أن يجري فيها الخلاف ، ويكون وجهاً للمنع ما تقدم عدم ورود السماع بذلك .

(١) في الأصل : «علم زيداً أبو من ..» الخ .

(٢) انظر التسهيل ، باب تعدد الفعل وإنواعه ٨٥ ، وشرحه ورقة ١١٤ .

والانتسأء ممدودٌ ، وهو مصدر انتسٰى به : إذا اقتدى به واتبعه ،
والأسوة : القدوة ، أى : فهو به ذو اقتداء في كل حكم . ولا يعني أنه ذو اقتداء
به بمعنى أنه مقياس عليه ، وإنما أراد في تعريف الحكم خاصة .

ويقى هنا في كلامه مسألة ، وذلك أنْ قوله : «وَإِنْ تَعْدِيَا لَوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ ،
.. إِلَى آخِرِهِ ، يَقْتَضِي جُوازَ تَعْدِيٍّ مثُلَّ : عَرَفْتُ زِيداً ، بِالْهَمْزِ ، حَتَّى يَصِيرَ بِهِ
مَتَعْدِيًّا إِلَى اثْنَيْنِ ، وَيُلَزِّمُ عَلَى جُوازِ هَذَا جُوازَ مَا لَا يَتَعْدِيَ أَنْ يَتَعْدِي بِالْهَمْزِ
إِلَى وَاحِدٍ قِيَاسًا ، وَهُوَ بِذَلِكِ أَوْلَى مِنَ الْمَتَعْدِيِّ . وَقَدْ تَقْدَمَ فِي أَرْبَى وَأَعْلَمَ أَنَّهُ
عِنْدَهُ سَمَاعٌ ، فَالْمَتَعْدِي بِنَفْسِهِ إِلَى اثْنَيْنِ لَا يَتَعْدِي بِالنَّقلِ إِلَى ثَلَاثَةِ قِيَاسًا عِنْدَهُ ،
فَمَذَهِّبُهُ فِي الْمَسَأَةِ مَذَهِّبُ أَبْنِ خَرْوَفٍ ، وَهُوَ التَّفْرِقةُ . وَقَيْلٌ : إِنَّهُ لَا يَجُوزُ قِيَاسًا
إِلَّا فِيمَا لَا يَتَعْدِيَ ، كَقَامٍ وَأَقْمَتٍ ، وَقَعْدٍ وَأَقْعَدَتْهُ . وَأَمَّا مَا يَتَعْدِي فَلَا يَجُوزُ أَنَّهُ
يَتَعْدِي بِالنَّقلِ ، وَمَا جَاءَ مِنْ نَحْوٍ : لَبْسُ الثَّوْبِ وَالْبَسْتَهُ إِيَاهُ وَعَلِمْتُ زِيداً قَانِمًا ،
وَأَعْلَمْتُ زِيداً قَانِمًا فَسَمَاعٌ ، وَيُظَهِّرُ هَذَا مِنْ سَيِّبُوِيَّةٍ . وَقَيْلٌ : يَجُوزُ قِيَاسًا فِي
الْجُمِيعِ .

وينتهي التَّعْدِي إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولَيْنِ خَاصَّةً ، أَعْنِي التَّعْدِي بِالْهَمْزَةِ بِالْمُطْفَأَقَ .
وَهَذَا رَأْيُ الْأَخْفَشِ ، وَقَدْ تَقْدَمَ التَّنْبِيَّهُ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَأْتِ عَنْهُ النَّصُّ فِي هَذَا إِلَّا فِي
ظَنِّ وَأَخْوَاتِهَا ، وَالْأَلْزَمُ عَلَى ذَلِكِ إِجازَةً أَكْسِيَّتُ زِيداً عَمْرًا ثَوِيَّاً ، هُوَ لَازِمٌ .

وَوَجْهُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّاظِمُ الْقِيَاسُ وَالسَّمَاعُ ، أَمَّا الْقِيَاسُ فَهُوَ أَنَّ الْمَتَعْدِي
بِالْهَمْزَةِ إِنَّمَا عَدَّى بِهَا لِيَلْحُقَ بِالْمَتَعْدِي بِنَفْسِهِ^(١) فِي الرَّتِبَةِ الَّتِي فَوْقَهُ ، فَمَا لَا
يَتَعْدِي يَلْحُقُ بِالْمَتَعْدِي لَوَاحِدٍ بِنَفْسِهِ كَضَرْبِ ، فَتَقُولُ : أَقْمَتَهُ كَمَا تَقُولُ :

(١) فِي الْأَصْلِ : نَفْسَهُ .

ضربته . وما يتعدى إلى واحد بنفسه يلحق بالمتعدى إلى اثنين بنفسه ككسا ، فتقول : ألبسته ثوبا ، كما تقول : كسوته ثوبا وأما ما يتعدى إلى اثنين فلا يلحق بما فوقه بالهمزة ؛ إذ ليس فوقه ما يتعدى إلى ثلاثة بنفسه فيلحق هذا به . ومن هنا قال بعضهم : إن نصب الظرف أو غيره على المفعول به اتساعاً لا يصح فيما كان متعدياً إلى ثلاثة ، لأن نصبه على الاتساع تشبيه له بالفعل الصحيح مما فوقه في الرتبة ، وليس ثم مفعول به رابع^(١) لفعلن ثلاثة ؛ إذ الثلاثة هي النهاية ، فلا يصح الاتساع في الظرف إلا إذا كان الفعل غير متعدٍ أو متعدياً إلى واحد أو اثنين . وما ذهب إليه الناظم هو أيضاً ظاهر الفارسي في الإيضاح^(٢) . وأما السمع فهو في غير المتعدى كثير جداً وفي المتعدى كثير أيضاً ، إلا أنه لا يكثر كثرة الأول ، ومنه : لبس الثوب ، وألبسته الثوب . ونلت الشيء وأنلتكم . وعطا الرجل الشيء ، أى : تناوله ، وأعطيته إياه . ورأيت الشيء ، أى أبصرته ، وأریتكه ، وسمعت الكلام ، وأسمعته إياه . وعلم الشيء وأعلمته إياه ، أى : عرفته إياه . ومثل الفارسي المسألة بقولك :^(٣) أضربت زيداً عمراً ، قال : «وتقول : أبي زيد الماء ، وأبيته الماء . وأنشد لساعدة بن جوئية^(٤) :

(١) في الأصل : رافع .

(٢) انظر الإيضاح ١٧١ ، ١٧٣ .

(٣) الإيضاح ١٧٣ .

(٤) البيت في ديوان الهدلبيين ١٩٨/١ ، وهو من شوامد الإيضاح ١٧٣ ، والمغني ٣٢٠ ، والممع ٣١٨/٤ .

أوبيت : منعت . صادية : عطشى . وفي بعض النسخ ضاوية . وفي الديوان : طاوية . وكلتا هما بمعنى ضامرة . وتهب أفقاً : تجد ناحية .

قَدْ أُوْبِيَتْ كُلُّ مَا فَهِيَ صَادِيَةٌ

مَهْمَا تُصِيبْ أَفْقَأْ مِنْ بَارِقِ تَشِيرْ

هذا كله ظاهر أن يقاس مثله ، بخلاف ما يتعدى إلى اثنين بنفسه فإنه لا يكثير تعديه بالهمزة إلى ثلاثة ، بل هو قليل لا يبلغ مبلغ أن يقاس عليه . والله أعلم .

(ثم قال الناظم ^(١) :

وَكَأْرَى السَّابِقِ نَبَأْ أَخْبَرَا

حَدَثْ ، أَنْبَأْ ، كَذَاكَ خَبَرَا

يعني أن هذه الأفعال الخمسة ، وهي - نَبَأْ ، وَأَخْبَرَ ، وَحَدَثْ ، وَأَنْبَأْ ، وَخَبَرْ - مثل أرى الذي تقدم ذكره / وسبق أول الباب ، وهو ^٥ المتعدى إلى ثلاثة ، فتتعدى هذه الأفعال تعديه ، ويكون حكمها حكمه .

وتحرج بالسابق من أرى المتعدى بعد النقل إلى اثنين ، وهو المنبه عليه بقوله :

وَإِنْ تَعْدِيَا لِواحِدِي بِلَأْ

هَمْزِ فَلَا ثَنَيْنِ بِهِ تَوَصِّلَأْ

فلو لم يقيِّد بالسابق لتوهم أنه أحال على أقرب مذكور ، وذلك

(١) عن الأصل .

إِخْلَالٍ ، فَتَقُولُ : نَبَاتٌ زَيْدًا عَمْرًا أَخَاكَ ، وَأَخْبَرْتَهُ بِشَرَا صَدِيقَكَ ، وَكَذَلِكَ سَائِرَهَا . وَمَنْ مُتَّلِّ ذَلِكَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا : هَلْ نَدْلُكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُرْقِطْتُمْ كُلَّ مُرْقَطٍ إِنْكُمْ لَنِي خَلَقْتُ جَدِيدً)^(١) . وَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُ كَعْبَ بْنِ مَالِكَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٢) :

سَأَلَتْ بَكَ ابْنَ الزُّبُرِ فَلَمْ
أَنْبَأْكَ فِي الْقَوْمِ إِلَّا هَجَيْنَا
وَقَالَ الْآخِرُ^(٣) :

نَبَثَتْ زُرْعَةً وَالسَّفَاهَةُ كَاسِمَهَا^(٤)
يَهْدِي إِلَى غَرَائِبِ الْأَشْعَارِ

فَيُهَدِّي : فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّالِثَ . وَقَالَ الْآخِرُ، أَنْشَدَهُ ابْنُ خَرْوَفَ^(٥) :
وَأَنْبَأْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ

كَمَا زَعَمُوا - خَيْرٌ أَهْلِ الْيَمَنِ
وَقَالَ الْحَارِثُ بْنُ حِلْزَةَ^(٦) :
أَوْ مَنْعَمْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ
حَدَّ تَعْمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ

(١) الآية ٧ من سورة سباء.

(٢) ديوانه ٢٧٧ ، وسيرة ابن بشام ١٦١/٢ .

(٣) هو النابغة النباني ، ديوانه ٥٤ . والبيت من شواهد التصرير ٢٦٥/١ ، وفى العينى ٢٣٩/٢ .

(٤) البيت للأعشى ، ديوانه ٢٥ . وهو من شواهد ابن مالك فى شرح التسهيل ، ورقه ١٠١ ، والتصرير ٢٦٥/١ ، والهمع ٢٥١/٢ . وفى العينى ٤٤٠/٢ .

(٥) البيت فى شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٧-٦٦ ، والهمع ٢٥٢/٢ ، وفى العينى ٤٤٥/٢ .

وقد تَقْدُمَ وجْه تأخيره هذه الأفعال ، وأيضاً فإن إثبات هذه الخمسة من هذا الباب فيه نظر ؛ لأنها لم تتعيَّن له ، وما ذكر من السماع فيقدر إسقاط الجار منه في بعض المفعولين كما قَدِرَ سيبويه^(١) - في : **نَبَّأْتُ زَيْدًا** ، يريده : عن زيدٍ - وكذلك غيره ، وأيضاً فالنصب بعد إسقاط الجار ثابت في قولهم : **نَبَّأْتُ زَيْدًا مَقْتُصِرًا عَلَيْهِ** ، وبعد أنباء في قوله تعالى : (مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا؟^(٢)) ، ولم يَبْتُ إجراؤهما مجرى أعلم إلا حيث يحتمل حذف الجار ، فكان الحمل عليه أولى ، هذا في نَبَأْ مع كثرة استعمالها ، وأما أخواتها فيندر استعمالها على تلك الصورة ، كقول الحارث بن حِلْزَةَ ، فَيُجْعَلُ التقدير فيه : فمن حَدَّمْ عنه . والجملة بعد المنصب حالية ، أو على إضمار القول . فلما كان كذلك ، مع أن النحوين لم يتحاشوا من عدتها في هذا الباب ، رأى أن ذكرها اقتداء بهم أولى ، مع التنبيه على قصورها عن أعلم وأرى بتأخيرها عنهم . والله أعلم .

(١) الكتاب ٢٨/١ .

(٢) الآية ٢ من سورة التحرير .

الفَاعِلُ

الجملة المفيدة على قسمين : جملة اسمية ، وجملة فعلية ؛ فالجملة الاسمية هي جملة المبتدأ والخبر ، وهي التي فراغ الان من ذكرها وذكر أحكامها وعوارضها . والجملة الفعلية هي : جملة الفعل والفاعل ، وهي التي شرع الان في ذكرها وذكر أحكامها ، وابتداً بتعريف الفاعل فقال :

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمْرَفُوعٍ : أَنَّ

زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ ، ثُمَّمَ الفتَى

وَيَعْدُ فِعْلٌ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ

فَهُوَ ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَثْرَ

يعنى أن الفاعل فى اصطلاح النحو كل ما كان شاكلاة الأسمين المرفوعين فى هذا الكلام ، وهما : زيد المرفوع بأتى ، ووجهه المرفوع بمnierاً ، وجاماً لأوصافهما ^(١) ، فكل ما كان هكذا فهو الفاعل المصطلح عليه ؛ فيجب حينئذ أن ننظر فى أوصاف هذين المرفوعين فنعدّها ثم ٥٠١ نعتبر ، فكل اسم اجتمعت فيه تلك الأوصاف فهو فاعل ، وجملتها خمسة أوصاف : فإن زيداً قد أنسد إليه فعل ، تام ، فارغ لطلبته ، غير مصوغ للمفعول ، وقدم عليه ، وذلك الفعل هو : أتى . وكذلك وجهه قد أنسد إليه اسم يعطى معنى الفعل ، تام ، فارغ لطلبته ، غير مصوغ للمفعول ولا فى معنى المصوغ له ، وقدم عليه .

(١) فى الأصل : «وجاماً لجميع أوصافها» . والمثبت عن س ، لـ .

ولنتكلّم أولاً على أوصاف زيد :

فالأول : أن يكون مسندأً إليه فعل كاتى ، إذا قلت : أتى زيداً . فلو أنسد إليه اسم وليس في معنى الفعل نحو : أخوك زيد ، أو : زيد أخوك ، وهذا زيد ، أو : زيد هذا - لم يُسمَّ فاعلاً .

والثاني : أن يكون ذلك الفعل تماماً كقام زيد ، وجلس عمرو ، وأتى في مثاله . فلو كان الفعل غير تام نحو : كان زيد قائماً ، لم يُسمَّ فاعلاً .

ومعنى التمام : أن يكتفى الفعل بمرفوع من غير احتياج إلى منصوب ، وإن كان طلبه ، كضربيت زيداً ، فإن ضربت يطلب منصوباً مع أنه يكتفى في الإفادة بمرفوعه ؛ إذ كنت تقول : ضربت - مقتضراً عليه - فُيُفِيدُ ، وكذلك : أكرمت وأعطيت . وأمّا كان وأخواتها فلا تكتفى به أصلًا ؛ لأنها داخلة على ما أصله المبتدأ والخبر ، فمرفوعها وحده غير مفيد دون منصوبها ، فكان زيد بمنزلة زيد وحده . وأيضاً فالخبر عوضٌ من مصدرها ، فهو كالجزء منها . فإذا زيد من قولك : كان زيد قائماً ، لا يسمى في العرف الجاري فاعلاً لفقد التام في كان ، وإن سمي فاعلاً كما فعل سيبويه فتجوز في العرف ^(١) . ولو فرضت كان تامة ، كان زيد فاعلاً ؛ لأنه إذ ذاك يكتفى به كما يكتفى أتى بزيد في مثال الناظم . وكذلك زيد في : عسى زيد أن يقدم ، وجعل زيد يقوم ، وسائل أفعال المقاربة ، لا يسمى معها فاعلاً ؛ لعدم اكتفائها به .

فإن قلت : فيلزم على هذا أن لا يكون زيداً مع ظن وأخواتها فاعلاً ،
إذا قلت : ظن زيد عمرًا أخاك ؛ لأنها لا تكتفى به دون ذكر المنصوبين ، ولا

(١) الكتاب ٤٥/١ .

سيما على مذهب الناظم، حيث منع الاقتصر فيها على المرفوع؛ إذ لا فائدة فيه عنده، فقد ساوت كان وأخواتها في هذا المعنى، لكن النحوين يجعلون مروفع ظن وأخواتها فاعلاً باتفاق، فأشكل هذا. وهو يلزم في التسهيل حيث صرّح بهذا القيد^(١) ثمة. ولا يقال إنَّ معنى التمام أن يأخذ الفعل فاعله^(٢) خاصةً، لا أنْ تحصل الفائدة معه بدون غيره خاصةً؛ لأننا نقول : لا يُعرف إذاً معنى التمام إلا بعد معرفة كون المرفوع فاعلاً، ونحن قد جعلنا التمام جزءاً من تعريف الفاعل، فلا يعرف الفاعل إلا بعد معرفته، فيلزم الدور.

فالجواب : أنَّ هذا القيد هو المثير للشكال ، وعدمه غير مُخلٌّ ، فلترجع ، فنقول : إنه عندنا غير مراد ، فيدخل ظن وأخواتها. ولا يقال : إن كان وعسى وأخواتهما تدخل عليه؛ إذ قد بين الأعظم أن مرفوعهما ٥٠٥ مبتدأ في الأصل ، فدخولها عليه وعملها فيه كعمل إنَّ وأخواتها فيه، وما / وأخواتها، فذلك أمرٌ مستثنٍ عنده، فلا يزيد عليه.

والثالث : أن يكون الفعل فارغاً، ومعناه : أن لا يكون فيه ضمير، كمثاله المذكور، فلو كان غير فارغ بل مُتحملاً لضمير بارز أو غير بارز، نحو : {وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا}^(٣) ، فلا يكون {الَّذِينَ ظَلَمُوا} فاعلاً لأن الفعل قبله غير فارغ، فهو مُستغنٍّ بضميره. وهذا القيد نصٌّ عليه في التسهيل^(٤) ، ولكنني سمعت شيخنا الاستاذ أبا عبدالله بن الفخار - رحمة

(١) يزيد : قيد التمام في الفعل . وانتظر التسهيل ٧٥ .

(٢) في الأصل : «فاعلا» .

(٣) الآية ٣ من سورة الأبياء .

(٤) التسهيل ٧٥ .

الله عليه - يقول : هذا القيد فارغ - يريد من الفائدة - وذلك لأن الفعل إذا فرضته متحملاً لضمير، فذلك الضمير هو المعْرَفُ به، وهو الفاعلُ؛ لأن الفعل قد أُسْنِدَ إليه اسم، واجتمعت الأوصاف؛ وإذا فرضته غير متحملاً فالظاهر هو ذلك الاسم. وقد قال هو على أثر هذا : «وبعد فِعْلٌ فاعلٌ فإن ظَهَرَ فَهُوَ.. إلى آخره، فيبَينُ أن الفاعل قد يكو ضميراً وإذا صار مثل الظاهر، وكلاماً قد أُسْنِدَ إليه الفعلُ. وأيضاً فإن كلامه في قُوَّةٍ أن لو قال : الفاعل اسم أُسْنِدَ إليه فعلٌ على طريقة كذا^(١)، وهو نَصٌّ في التسهيل^(٢)، وذِكْرُ الإسناد يُجْزِي عن ذكر الفارع؛ إذ لا يصح الإسناد إلا والفعل خالٍ عن الإسناد، وإنما إذا كان فيه ضمير فقد أُسْنِدَ، فلَا يتصور القصدُ إلى الإسناد مع كوه غير فارغ من ضميراً. فالصواب تركُ هذا القيد والذى قبله، كما فعل غيره. والاعتراض عليه في التسهيل وارد، وأما هنا فييمكن أن لم يقصده، ولا يلفي محذور. فإذا قلت : الفاعل اسم مسندٌ إليه فعل مقدمٌ عليه، غير مبني للمفعول - صح، ولم يصح الاعتراض عليه أصلًا، ولم يَرِدْ عليه نحو : قاموا الزيتون، وأن يكون الزيتون فاعلاً، مع أن قام متحملاً للضمير؛ إذ ليس بمسندٌ إليه، بل الضمير هو المسند إليه. وقد عُرِفَ معنى الإسناد أول الكتاب.

والرابع : أن يكون الفعل غير مبني للمفعول، وذلك أن يكون على طريقة فعل، «كَاتَى» في مثاليه، فلو كان مبنياً للمفعول لم يكن المسند إليه فاعلاً، كقولك : ضُرِبَ زيدٌ، واستُخْرِجَ المال، وإن سُمِّيَ المرفوع هنا فاعلاً يوماً ما فعلى الاتساع في العبارة.

(١) في هامش الأصل عن سخة ، بدل قوله «كذا» : «فَعَلَ وَهَذَا» .

(٢) التسهيل ٧٥ .

والخامس : أن يكون الفعل مقدماً على الاسم، كالمثال في : أتى زيد، فلو تقدم الاسم على الفعل لم يكن فاعلاً في العُرُف النحوِيِّ، وإن^(١) كان هو الفاعل من جهة المعنى إذا قلت : الرجل جاء، وزيد أتى؛ لأنَّ العرب إذا قدمت الاسم على الفعل أضمرت في الفعل ضميراً يلزمها ، فهو إذاً الفاعل ، لا الإسم المتقدم . والدليل على لزوم الضمير لل فعل المتأخر ظهوروه لزماً في الثنوية والجمع إذا قلت : الزيدان قاما أو أتيا، والزيتون قاموا أو أتوا. ولو كان المتقدم هو الفاعل لم يكن في الفعل ضميرُ البتة، بل كنت تقول : الزيان أتى، والزيتون أتى، كما تقول : أتى الزيتون، وأتى الزيتون. وأيضاً فإنَّ العرب جعلت الفاعل مع الفعل كالجزء المتأخر منه، ٥٠٣ وذلك ظاهر مع كونه ضميراً متصلـاً / وقد استدلَّ ابن جنِّي على صحة ذلك بأحد عشر دليلاً - ولا يجعل كذلك إلا وهم قد عَزَّمُوا على تأخيره عن الفعل لزوماً، وجعلوه بمذلة الجزء إذا كان ضميراً متصلـاً، ويمثله صدر المركب من عَجْزٍ إذا كان غير ذلك.

حدثني شيخنا الأستاذ - رحمة الله عليه - في الجملة، ونقلته من خطه، عن الشيخ الفقيه الأوحد أبي عبدالله الحضرمي^(٢) القاضي بسبته، قال : أخذت بيده يوماً أقويه إلى منزله من مدرسة باب القصر بسببة مكان سنِّه، فقعد أثناء الطريق ليترتاح، ثم قال لي : ماتقول في قوله : زيد قام، أيكون زيد فاعلاً مقدماً؟ فقلت : لا أدرى - لكنني لم أكن حِينئذٍ في

(١) في الأصل : «فإن» .

(٢) هو محمد بن عبد المهيمن بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي ، نحوى . ولـى القضاـء بسبـة ، توفي سنة ٧١٢ هـ . انظر المرقبة العليا فـيمـن يستحق القضاـء والفتـيا لأـبي الحـسن التـبـاهـي ١٣٢ - ١٣٣ .

هذه الطبقة - ثم قال لي : لا يكون ذلك لأمررين، أحدهما أنَّ الفاعلَ كالجزءِ من فعله إذا كان ضميراً متصلًا، فوجب أن يجري الظاهر معه على أسلوب واحد، والآخر : أنه لو كان كذلك لاتحد حكم الفعل مقدماً ومؤخراً، وقال الاستاذ - رحمة الله - : فهذا من أول ما أفادني، رحمة الله عليه.

وفي المسألة خلافٌ خاصٌّ وخلافٌ عامٌ يذكر في قوله : «وَيَعْدُ فِعْلٍ فَاعِلٌ» بحول الله.

فإذا اجتمعت الشروط كان المرفوع فاعلاً، نحو : قام زيد، وخرج عمرو، وركب أخوه، وضرب الزيتون عمرًا، وما كان نحو ذلك.

واماً أوصاف «وجهه» من قوله : منيرًا وجهه» فال الأول : أنه مسندٌ إليه اسم يعطى معنى الفعل، وهو منيرٌ؛ إذ هو اسم فاعل من : أنوار وجهه فهو منير. وقد^(١) يحتمل أن يكون صفة مشبهة باسم الفاعل، وكلاهما مراد، ويدخل في ضمن هذه الإشارة أفعال التفصيل، نحو : زيد أفضلٌ من عمرو؛ فإن في أفضل ضميراً يعود على زيد، هو فاعل أفعال، وقد يظهر كما سيأتي، واسم الفعل نحو : صه، ونحو^(٢) :

فَهَيَّهَاتٌ هَيَّهَاتٌ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ

فالقيق فاعل بهيات، أى : بَعْدَ الْعَقِيقَ وَأَهْلِهِ، وكذلك المصدر المقدر بأن

(١) في هامش الأصل عن نسخة : «وهي» بدل : «وقد» .

(٢) لجبرير ، ديوانه ٢٨٥ ، والرواية فيه :

فَهَيَّهَاتٌ أَهْيَاتٌ الْعَقِيقُ وَمِنْ بَهٌ فَهَيَّهَاتٌ وَصَلُّ الْعَقِيقِ تَرَاصلُهُ !

والبيت في الخصائص ٤٢/٣ ، وأبن يعيش على المفصل ٣٥/٤ ، والتصريح ٢١٨/١ ، ١٩٩/٢ ، والمعجم ١٤٥/٥ .

و فعل الفاعل، نحو : أَعْجِبَنِي ضَرَبَ زِيدَ عَمْرًا، وَرَكُوبُ الْفَرَسِ زِيدًا .
وكذلك الظرف والمجرود إذا اعتمدَا نحو : (أَفِي اللَّهِ شَكٌ ؟) (١) و :
أَعْنَدَكَ عَمْرَوْ ؟ في أحد الوجهين، فإنه في تقدير : أَيْسَتَقْرُ في الله شَكٌ ،
وَأَسْتَقْرُ عنَدَكَ عَمْرَو ؟ وهذا الأخير لم يتبَعْ عَلَيْهِ النَّاظِمُ فِي مَسَأَةٍ : أَقَانِيمُ
الْزِيَادَانِ ؟ لَكُنْ نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي مَسَأَةٍ وَقَوْعَهُ خَبْرًا ، حِيثُ قَالَ : « وَأَخْبَرُوا
بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرًّا .. إِلَى أَخْرِهِ .

والثاني : كونه تامًا، تحرزاً من نحو : هُوَ كَائِنُ أَخَاكَ، فَفِي كَائِنٍ
ضَمِيرٌ رَفِعٌ عَلَى اسْمِ كَانَ لَا عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ كَائِنٌ اسْمًا فِي مَعْنَى
الْفَعْلِ .

والثالث : كونه فارغاً تحرزاً من الاسم إذا كا فيه ضمير.

وقد بيَّنَ ما في هذين الوضعين.

والرابع : كونه غير مبني للمفعول، تحرزاً من الصفة إذا بنيت
المفعول، نحو : مَضْرُوبُ أَبُوهُ، وَمَكْرُمُ أَخْوَهُ؛ فَإِنَّ الْمَرْفُوعَ هُنَاكَ لَا يَعْرَبُ
فَاعِلًا، وَيَصْنُدُ عَلَى الْظَّرْفِ وَالْمَجْرُودِ وَالْمَصْدُرِ أَنَّهَا غَيْرُ مَصْوَفَاتِ
الْمَفْعُولِ .

فَإِنْ قَلْتَ : وَكَذَلِكَ يَصْدِقُ / أَيْضًا عَلَى مَا كَانَ فِي مَعْنَى الْمَفْعُولِ ٤٥٥
مِنْهَا نَحْوُ : أَعْجِبَنِي قِرَاءَةً فِي الْحَمَامِ الْقَرآنُ، وَ : أَعْجِبَنِي رَكُوبُ الْفَرَسِ ؟
لَانَّ الْمَصْدُرَ لَا يَتَبَيَّنُ فِيهِ صِيَغَةُ فَاعِلٍ مِنْ صِيَغَةِ مَفْعُولٍ. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ
أَوْهُمْ أَنْ يَعْرَبُ الْقَرآنَ وَالْفَرَسَ فَاعِلًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ .

فَالْجَوابُ : أَنَّ الْمَصْدُرَ إِذَا كَانَ مَعْنَاهُ مَعْنَى فَاعِلٍ يَصْدِقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ

(١) الآية ١٠ من سورة إبراهيم .

غير مبني للمفعول، وإذا كان معناه معنى مفعول لا يصدق عليه ذلك، باعتبار تقديره بفعل المفعول، وإنما يصدق عليه ذلك باعتبار لفظه خاصة، والمصدر لم يعمل إلا باعتبار الفعل الذي قام مقامه، فإذا قام مقام مبني للفاعل فليس بمعني للمفعول على وجه ولا بالاعتبار، وإذا قام مقام مبني للمفعول فلا تصدق عليه العبارة صدقاً مطلقاً، وذلك يكفي هنا.

والخامس : كونه مقدماً كما تقدم من الأمثلة، ولو تأخر لم يكن الوجه فاعلاً، نحو : وجهه منير، لأن فيه ضميراً ييرز في التثنية والجمع كال فعل، والخلاف الذي يجري في تقدم الفعل يجري هنا.

فإذا اجتمعت الشروط أعرب ذلك الاسم المتأخر - الذي هو نظير الوجه في المثال - فاعلاً بإطلاق، نحو : مررت بـرجل قائم أبو حسن، أخيه أفضل منه. وأعجبني رجل عندك أبوه، وفي الدار أخيه. وما أعجبني إكراماً زيداً عمراً. وما أشبه ذلك.

وإذا تقرر هذا رجعنا النظر إلى معنى التعريف وما يتعلّق به، وفيه نظر من أوجه :

أحدها : أنه قال : «الفاعل الذي كمرفوعي أتى.. زيد منيرا وجهه» فجعل الفاعل ما اجتمعت فيه أوصاف المثالين معاً، وذلك غير ممكن؛ إذ لا يجتمع في اسم واحد أن يكون مسنداً إليه فعل ومسنداً إليه ما يؤدي معنى الفعل في حالة واحدة، ولو قال : كمرفوع كذا، أو كمرفوع كذا، لكان صحيحاً، كما قال في التسهيل : «هو المسند إليه فعل أو مضمن معناه^(١)».

والجواب : أن مقصوده ما أراد في التسهيل، فالملوضع لأن، لكن لما كانت الواو قد تقع موقع أو في مواضع، وبالعكس، أتى بالواو هنا تقديرأ، كأنه قال :

(١) التسهيل ٧٥.

الذى كمرفوع أتى، وكمرفوع منيراً، ثم ثنى على هذا التقدير لأن الثنية لاترداد إلا العطف بالواو، حسبما هو مبين في موضعه، وإذا ساغ هذا التقدير صح كلامه.

والثانى : أن هذا التعريف الجُمْلِيُّ اقتضى أن الفاعل إنما يكون اسمًا صريحةً لتعريفه إياه بالاسم الصريح، وهو : زيد، وجهه. وليس ذلك بلازم، بل قد يكون غير صريح، نحو : أعجبني أن تقوم. فأن وما بعدها هو الفاعل، وليس باسم صريح. وكذلك أن و معمولاها، نحو : أعجبني أنك قائم، وما المصدرية أيضًا، نحو ما صنعت، أى : صنعتك. ولا يقال : إن مثل هذا قليل لم يُعْتَدْ به، بل هو كثير كطرد مقيس.

والجواب : أن مثل هذا في حكم الاسم الصريح، ولذلك ترى سيبويه يطلق على الحرف المصدرى أنه اسم^(١) لقرب تأله بالاسم. وأيضًا إذا نظرت في الحرف مع ما بعده / وجدته مع الفعل قبله في الحكم كالاسم ٥٠٥ الصريح، من حيث حصل له إسناد فعلٍ تامٍ فارغٌ غير مصوغ للمفعول مقدم، وإنما كان ذلك اعتبارًا بقوة الاسم الصريح. وإنما قصد الناظم بالتمثيل بالاسم الصريح مقتصرًا عليه التنكية على الكوفيين القائلين بجواز كون الفاعل غير اسم ولا مقدارًا باسم، مستدللين على ذلك بقوله تعالى : {ئُمْ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَارَأُوا إِلَيْهِمْ لَيْسَ جُنْنَةً هَنَى حِينِ} ^(٢) ، ففاعل (بدًا) عندهم الجملة التي هي : (ليُسْجُنَّهُ) ^(٣) . ومثل ذلك : (أَفَلَمْ يَهْدِهِمْ كُمْ أَهْلَكَنَا / قَبْلَهُمْ) ^(٤) : فلا يصح أن يكون (كم) الفاعل، بل الجملة كلها، ٥٠٦

(١) انظر الكتاب ١٢٠/٣ ، ١٢٢ ، ١٢٠ .

(٢) الآية ٢٥ من سورة يوسف .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٤/٢٢٠ ، ٢٤٢ ، ٢٧٢/٢ . والمعجم ٢٧٢ .

(٤) الآية ١٢٨ من سورة طه . وفي جميع النسخ «أَلَمْ» وسيذكر الآية بعد على الصواب .

ومن مُثُلُ سيبويه : بِدَالْهُمْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ ، وقال في تقديره : «كأنك قلت : ظهر لهم
أهذا أفضل أم هذا^(١)». وفي الشعر أيضًا من ذلك كثير، قوله^(٢) :

ماضِرٌ تَغْلِبُ وَائِلٌ أَمْ جَوْتَهَا
أَمْ بَلْتَ حِيثُ تَلَاطِمُ الْبَحْرَانِ
وقال بشر^(٣) :

نَزَعْتَ بِاسْبَابِ الْأَمْوَارِ وَقَدْبِدا

لِذِي الْلُّبِّ مِنْهَا أَىٰ أَمْرِيهِ أَصْبَ

ومن ذلك في القرآن أيضًا : {وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كِيفَ فَعَلَنَا بِهِمْ^(٤)}، ونحوه قوله تعالى : {وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَىٰ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَيَخْبَطَنَ عَمَلُكَ^(٥)}.. الآية. والمفعول الذي لم يُسمِّ فاعله^(٦) بمنزلة الفاعل في جميع أحكامه. ومن مُثُلُ الفراءِ: قد تبيَّنَ لِي أهذا عَبْدُ اللهِ أَمْ زَيْدٍ^(٧)، ويدا لي لأضربيك. وقال الفراء : كل فعلٍ كان تأويله بلغني، أو قيل لي، أو : انتهى إلى، فإنَّ اللام وأنَّ يصلاحان فيه. ومثل ذلك في الكلام كثير، وجميعه يشعرُ بل يصرحُ بأنَّ الفاعل لا يلزمُ أن يكون اسمًا. فكان الناظم يُنکِّت على القائلين بهذا المذهب، ويقول : إن الفاعل إنما يكون اسمًا، وما جاء مما ظاهره خلاف ذلك، فراجع في الحقيقة إليه.

والجواب : أن النَّمَطَ مَا حُمِلَ الْكَلَامُ فِيهِ عَلَى مَعْنَاهُ بُونَ لِفَظِهِ، وَالْمَسَأَةُ

(١) الكتاب ١١٠/٢ .

(٢) هو الفرزدق ، ديوانه ٣٤٤/٢ . والبيت في أعمال ابن الشجري ٢٦٦/١ ، والخزانة عرضًا ٩٧ .
وفي هذه المراجع : تاطع البحران .

(٣) ديوان بشرين أبن خازم : ٨ .

(٤) الآية ٤٥ من سورة إبراهيم .

(٥) الآية ٦٥ من سورة الزمر .

(٦) في هامش الأصل ع نسخة : «والمقام مقام مالم يسمُّ فاعله» .

(٧) انظر معانى القرآن ٢/ ٣٢٢ .

من باب تعليق الفعل عن الفاعل كما يُعلق عن المفعول بإطلاق في باب ظننت، لأن بدا وظاهر وتبين في معنى عَلِم، فعُلُق تعليقه، وكذلك قوله : {أَفَلَمْ يَهْدِهِمْ}، لأن معناه : أَفَلَمْ يَعْلَمُوا؟

فإن قيل : فَإِنَّ الْفَاعِلَ؟

قيل : مَا أَعْطَاهُ الْكَلَامُ الْمُعْلَقُ عَنِ الْفَعْلِ مِنْ مَعْنَى الْمَفْرَدِ، لَأَنَّ التَّقْدِيرَ : بَدَا لَهُمْ هَذَا الْمَعْنَى، كَمَا أَنَّ الْجَمْلَةَ الْمُعْلَقَةَ فِي «عَلِمْتَ» هِيَ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ، وَلَمْ يَقُعْ مَفْعُولٌ عَلِمْتَ جَمْلَةً أَصْلًا إِلَّا فِي الْلَّفْظِ، وَأَمَّا فِي الْمَعْنَى فَلَا، فَكَذَّاكَ وَقْوَعُ الْجَمْلَةِ فِي مَوْضِعِ الْفَاعِلِ.

فإن قيل : فَيَصُدِّقُ أَنَّ الْفَاعِلَ لَيْسَ بِمَفْرَدٍ.

قيل : أَمَا فِي الْلَّفْظِ فَنَعَمْ، كَمَا يَقُعُ الْحُرْفُ فَاعْلَالًا فِي نَحْوِ : أَعْجَبَنِي أَنْ تَقُومَ، وَلَا يَدِلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ نَفْسَ الْفَاعِلِ غَيْرَ الْأَسْمَاءِ، وَأَمَّا فِي التَّحْصِيلِ فَلَا، بَلَّ الْفَاعِلُ مَعْنَى الْجَمْلَةِ، وَهُوَ الْمَفْرَدُ الَّذِي صَرِّنَا إِلَيْهِ. وَأَيْضًا قَدْ وَقَعَ الْمُبْتَدَأُ جَمْلَةً فِي الْلَّفْظِ، لَأَنَّ الْمَعْنَى مَعْنَى الْمَفْرَدِ، نَحْوِ : سَوَاءٌ عَلَى أَقْمَتَ أَمْ قَعَدَتْ. وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ وَالْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ؛ لَأَنَّ «أَقْمَتْ أَمْ قَعَدَتْ» فِي تَقْدِيرِ : قِيَامُكَ وَقُعُودُكَ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ ضَانِرًا، فَكَذَّاكَ يَقُعُ الْفَاعِلُ فِي الْلَّفْظِ جَمْلَةً إِذَا كَانَ الْمَعْنَى لِلْمَفْرَدِ.

فإن قيل : هَذَا إِقْرَارٌ بِمَذَهِبِ الْكُوفَيْنِ^(۱).

قيل : إِنْ أَرَادُوا بِمَا أَجَانُوا / هَذَا الْمَقْدَارُ فَنَحْنُ نَوَافِقُهُمْ عَلَيْهِ، ۵۰۷ وَلَا يَبْقَى بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ خَلَافٌ، فَإِنْ أَرَادُوا غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا نَقُولُ بِهِ؛ إِذَ الْجَمْلَةُ مِنْ حِيثِ هِيَ جَمْلَةٌ لَا تَقْعُدُ فَاعِلَّةً أَبَدًا، وَلَا يَوْجِدُ فِي الْكَلَامِ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى

(۱) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ۱۵۷/۱ ، والارتفاع ۶۲۱ .

ماتبيّن، وهذا ظاهر كلام سيبويه، وذهب إلى طائفة، ولكن هذا التأويل لا يساعد عليه ظاهر عبارة الناظم إلا بتكلف شديد، والذى يساعد عليه كلامه مذهب المبرد ومن وافقه، وهو أن هذا الباب كلّه محمول على إضمار المصدر المفهوم من الفعل، فهو الفاعل والتقدير : بِدَالْهُمْ بَدَاءٌ، وَبَيْهُمْ لَهُمْ هُدَى، وَتَبَيَّنَ لَكُمْ تَبَيَّنَ، وأوْحَى وَحْيٌ أوْ إِيجَادٌ، وكذلك سائر الأمثلة. وقد وقع المبرد في كتاب سيبويه طرئة نصّها : «بِدَا لَهُمْ فَعْلٌ، وَالْفَعْلُ لَا يَخْلُو مِنْ فَاعِلٍ، وَمَعْنَاهُ عِنْدَ النَّحْوِيْنَ أَجْمَعِيْنَ بَدَأْ لَهُمْ بَدَأُوا، وَقَالُوا : لَيْسَ جُنْتَهُ، وَإِنَّمَا أَضْمَرَ الْبُلُوْغَ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ يَدْلِيلٌ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : (بَدَأَ اللَّهُمْ)، وَأَضْمَرَ كَمَا قَالَ تَعَالَى : (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ)، وَلَا يَكُونُ (لَيْسَ جُنْتَهُ) بَدَأً مِنَ الْفَاعِلِ، لِأَنَّهُ جَمْلَةٌ، وَالْفَاعِلُ لَا يَكُونُ جَمْلَةً». هذا ما قال، وقد زعم أنه مذهب النحوين أجمعين، يعني من تقدمه. وقد ذكر ابن خروف أن النحوين خالفوا فيما قال، وعلى الجملة فهم فيه فرقان، وظاهر الناظم الذهاب إلى رأى المبرد، وإليه ذهب السيرافي وجماعة من المتأخرین.

والوجه الثالث من أوجه النظر في تعريفه : أنه زاد مثلاً ثالثاً في البيت، وهو قوله : «نِعْمَ الْفَتَى»، وهو لم يُحلِّ عليه في التعريف، بل قال : «كَمَرْفُوعٍ أَتَى زِيدَ مُنْيِراً وَجْهُهُ» فظاهر أن ذلك المثال حشو بلا فائدة.

والجواب : أن هذا المثال تكميل لما قصد، مع الاكتفاء بما أحال عليه، لأن قوله : «أَتَى زِيدَ شَمْلَهُ» ولكنه ثبَّطَ على أنه ليس من شرط الفاعل أن يكون فعله المسند إليه متصرفاً كأنه زيد، بل قد يكون غير متصرف كعمر. ولا يخرج الاسم بذلك عن كونه فاعلاً، وهو الفتى في مثاليه وما حل في موضعه؛ إذ لا يعتبر في إعرابه فاعلاً أن يكون فاعلاً معنى، وإنما يُعتبر احتياجاً للفعل إلى لغة، وسموه^(۱)

(۱) في س ، ف : «تميماً ، إذ كان مساوياً للفاعل حقيقة» .

فأعلاه وإن لم يكن فاعلاً حقيقة اعتباراً بما كان منها فاعلاً، ليست بتِ
الاصطلاح في الباب. ومن هنا لم يحدوا الفاعل من جهة المعنى، وإنما
حدوه بـأحكامه اللغوية، ليدخل في الحدّ نحو : نعم الرجل، ومات زيد، وما
أشبه ذلك. ففي تمثيل الناظم إشارة إلى هذا المعنى.

والوجه الرابع : أنَّ [في^(١)] قوله : «كمرفوعٍ أتَى» ما يشير إلى أنَّ
من أحكامه الرفع، وأنه هو الذي يقتضيه^(٢) من أنواع الإعراب، فلا يكون
منصوباً ولا مجروراً. وهذا صحيح؛ فإن الفاعل مرفوعٌ أبداً. قالوا :
واختُص بالرفع، لأنَّ الرفع إعراب العَمَد، والفاعل عَمَد؛ إذا لايستفني
الكلام عنه. وأما النصب فللشخصيات المستفني عنها، وكذلك الجر.
فإن قيل : فيقتضي هذا أن لا يكون الفاعل إلا مرفوعاً، وذلك غير
مُؤْرد من أوجه :

منها : أن العرب تقول : كَفَى بِالموتِ واعظًا. وفاعل كفى إنما هو
الموت. وهذا نظير جَرُّ المبتدأ في قولهم : بحسبك زيد. وقالوا : ما أتَانِي
منْ أحدِ، وأحدٌ هو الفاعل. وهذا مقيسٌ.

ومنها : أن المصدر / الموصول^(٣) قد يضاف إلى فاعله، بل هو ٥٠٨
الأكثر فيه، نحو : أَعْجَبَنِي قِيَامُ زَيْدٍ، وضرَبَ زَيْدٍ عَمَراً، وهو أيضاً مطرد.
ومنها : أن النحويين يقولون : إذا كان معنى الكلام يميّز بين
الفاعل والمفعول، جاز في الشعر كثيراً أن يُنصب الفاعل ويرفع المفعول،

(١) ليس في الأصل .

(٢) في الأصل : يقتضي .

(٣) يزيد به المصدر الذي في معنى حرف المصدر وال فعل ، والحروف المصدرية يقال لها كذلك :
الموصولات الحرفية انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٦٨/١ ، ٢٨/٢ .

وجاز في الكلام قليلاً . ومن ذلك في قراءة عبدالله : {فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ
كَلْمَاتٍ^(١) بِنَصْبِ (آدَمَ) ، ورُفع (كلمات) . وقالوا : خرق الثوب المسمار . وكسر
الزجاج الحجر . ومن ذلك في الشعر^(٢) :

مَثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَأْجُونَ قَدْ بَلَغَتْ

نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْمَاتِهِمْ هَجَرُ

وَقَالَ الْفَرِزَدقُ^(٣) :

غَدَةَ أَحْلَتْ لَابْنَ أَصْرَمَ طَعْنَةً

حُصَيْنٌ عَبِيطَاتُ السَّدَائِفِ وَالخَمْرُ

وَقَالَ الْأَخْرُ، وَهُوَ خَدَاشُ بْنُ زَهْيرٍ^(٤) :

وَتَلْحَقُ خَيْلٌ لِاهْوَادَةِ بَيْنَهَا

وَتَسْفِي^(٥) الرَّمَاحُ بِالضَّيَاطِرِ الْخُمْرِ

(١) الآية ٣٧ من سورة البقرة . وعبد الله هو ابن كثير ، انظر السبعة . ١٥٣ .

(٢) البيت للأخطل ، ديوانه ٢٠٩ . ورواية الديوان :

عَلَى الْعِيَارَاتِ هَدَأْجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانَ، أَوْ حَدَّثَتْ سَوْمَاتِهِمْ هَجَرُ
يقال في جميع العَيْرِ : عيارات وأعيار وأعيرة . والهَدَجُ : تقارب الخطأ .

(٣) والبيت من شواهد المحتسب ١١٨/٢ ، وأمالى ابن الشجربى ١/٣٦٧ ، والمفنى ٦٩٩ والهمع ٨/٢ .
ديوانه ٢٥٤/١ . والبيت في الإنصاف ١٨٧ ، وابن يعيش على المفصل ١/٣٢ ، ٨/٧٠ ، والتصریح
١/٢٧٤ ، والعین ٢/٤٥٦ .

وابن أصرم هو حصين ، قتل له قريب فحرم على نفسه شرب الخمر وأكل اللحم حتى يقتل قاتله .
ولحم عبيط : طرى والسدائف : جمع سديف ، وهو السنام المقطع .

(٤) جمهرة أشعار العرب لأبي زيد ٥٣٦/٢ ، والاختيارين للأخفش .

(٥) كذا في س ، ف . ومثله في الاختيارين للأخفش وفي الجمهرة : ونعصى الرماح ، أى : يتخونها
عصيا . وقد وقع سقط من البيت في الأصل .

وقال الجعدي^(١):

حَتَّى لَحِقْنَا بِهِمْ تَعْلُوْ فَوَارِسُنَا

كَانَنَا رَعْنَ قُفٌ يَرْفَعُ الْأَلَّا

ومثل هذا كثير. وقد جعل ابن الطراوة هذا قياساً مطروحاً، فأجاز نصب الفاعل ودفع المفعول إذا فهم المعنى، نحو: أكل الخبز زيداً، وركب الفرس عمرأ، وما أشبه ذلك. فإذا ما التزم الناظم من رفع الفاعل غير لازم.

فالجواب: أن هذا كله غير وارد؛ أما كفى بالموت واعظاً، وإن كفى بالله شهيداً^(٢)، فمن باب ماندر وخرج عن القياس، فلا يعتد به، مع أن الباء عدم زائدة، دخولها كخروجها، فكان لم تكن ثمة.

وأما ما أتاني من أحد، فكذلك أيضاً، فإنها من مواضع زيادة من، والحرف الزائد لا يعتد به، ولا يكسر قاعدة، ولا يخرج الفاعل بذلك عن كونه فاعلاً، ولذلك يعطى على موضعه رفعاً، فهذا ليس مما يعترض به.

وأما فاعل المصدر إذا أضيف إليه فلا يسمى فاعلاً عرفاً حينئذ، بل هو مضاف إليه، كما لا يسمى زيداً - في قوله: زيد قام - فاعلاً، ولا في زيد مضروب مفعولاً، وإن كان المعنى في الجميع على ذلك. ومن هنا يتبيّن في نحو: كسر الزجاج الحجر، أن الزجاج هو الفاعل، وأن الحجر مفعول، اعتباراً باللفظ،

(١) بيوانه ١٠٦ ، وهو في المعانى الكبير ٨٨٣ ، والمحتسب ٢٧/٢ ، والخصائص ١٣٤/١ وبالاقتباس ٢٩٨ ، والإنصاف ١٥٨ ، واللسان : أول . وفيها: يقدى ، أي: تحمل خيلها على العلو . والرعن:

أنف الجبل . والقف : الجبل . يعني أنها تنزو في السير كما ينزل الرعن في الأل .

هذا ، وقد استشهد المؤلف بالبيت على دررورد الفاعل - وهو الأل - منصوباً ، لأنه الذي يرفع .
وكلام ابن قتيبة ومن جاء بعده يدفع ذلك . انظر المراجع المتقدمة .

(٢) الآية ٧٩ من سورة النساء .

وإن كان المعنى بخلاف ذلك؛ إذ لا يستتبُ قانو التعليم إلا بذلك.
قال شيخنا الاستاذ - رحمة الله عليه - : الأعراب إنما يكون أبداً
على حسب العالمة التي تكون في الاسم المعرف؛ ألا ترى أن (القرية) من
قوله تعالى : {واسأْلِ القرية^(١)} إنما تعرب على حسب حركتها لا على
حسب الأصل.

وإنما كان يكون ذلك كسرأً أن لو كان المنسوب يعرب فاعلاً،
والمرفوع يعرب مفعولاً، من قوله : كسر الزجاج الحجر، ونحوه. فالفاعل
إذا شأنه الرفع، كما أشار إليه الناظم. وأما كون هذا القلب قياساً أو
غير قياس، فمسألة لاحتاج إليها الآن؛ إذ لا تتعلق لها بكلام الناظم.

والوجه الخامس : أن قوله : «كمرفوعى أتى».. إلى آخره، ظاهر في
أن أتى هو الرافع لزید، وأن منيراً هو الرافع لوجهه، فالرافع للفاعل إذا
هو المسند فعلأً كان أو ما أشبه، وهذا مذهب البصريين. وزعم بعض
الковيين أن الرافع له الإسناد لا المسند، وهو مرجوح من أوجه :

أحداها : أن الإسناد نسبة بين المسند والمسند / إليه، فليس عمله ٥٩
في الفاعل دون الفعل بتأليه من العكس.

والثاني : أن العمل إنما يناسب إلى المعنى إذا لم يوجد لفظ صالح
للعمل، والفعل موجود صالح للعمل باتفاق، فلا يصح أن يعدل عنه إلا
بدليل يدل على عدم صلاحيته في الموضع، ولا دليل هنا على ذلك، فوجب
أن لا يصار إلى غيره.

والثالث : أن من شأن المعمول الاتصال بعامله، وأن لا يتصل بغيره،

(١) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

وقد وجدنا أن الفاعل إذا كان ضميراً إنما يتصل بالفعل، فدل على أنه عامله، ولو كان غير عامل لما تصل به أصلاً، بل كان يكون منفصلاً عنه. وعلى الجملة فهو خلاف في اصطلاح، لا يبني عليه حكم عند الجميع، وإن كانت الأدلة تقتضي ذلك، فليس أحد من المخالفين لنا بمقابل بما يقتضيه الأدلة عليه.

وقوله : «وبعد فعل فاعل» اقتصر على ما يشير إليه لكتفي، لكنه نص عليه ولم يكتف بالإشارة، لما له في ذلك من الفوائد، والذى يشتمل عليه منها ثلات : إحداها : الإشارة إلى مخالفة من خالف في لزوم التقديم، وهم الكوفيون؛ وإذا أجازوا تقدم الفاعل على الفعل أو ما أشباهه، فكانه يقول : الفاعل مختص بكونه بعد فعل، فلا يجوز أن يتقدم عليه، ودل على قصده لهذا تقديم الظرف لدلاته على الاختصاص بهذا الحكم، كقوله : {إِيَّاكَ نَعْبُدُ} ^(١)، بمعنى ^(٢) : مانعبد غيرك، فكذلك هذا، ليس الفاعل إلا بعد الفعل، وغير الفعل بمزالة الفعل في هذا. ويجيئ الكوفيون تقديمهم فيقولون : الزيدان قام، والزيتون قام - على تقدير : قام الزيدان، وقام الزيتون - ومررت برجل أبواه قائم - على تقدير : قائم أبواه. واستدلوا على ذلك بمجبيه في الشعر، كقول الزباء ^(٣) :

مَا لِجِمَالٍ مَشِيهَا وَتَيَداً

فالتقدير : وتيداً مشيهَا . وقول امرئ القيس ^(٤) :

(١) الآية ٥ من سورة الفاتحة .

(٢) في صلب الأصل بعد الآية : «بمعنى : إياك نعبد لا غيرك». وفي هامشه عن نسخة : «أى : لانعبد غيرك». والمثبت عن س ، ف .

(٣) البيت في المفتى ٥٨٢ ، والتمريغ ٢٧١/١ ، والمعجم ٢٥٥/٢ . وفي العينى ٤٤٨/٢ .

(٤) البيت في مجالس العلماء للزجاجي ٣١٩ . وليس في ديوان امرئ القيس والنحس : البخان . وقد تقيّب نحسه : سكن .

فَخَلَّ لَنَا يَوْمٌ لَذِيدٌ بِنَعْمَةٍ فَقُلْ فِي مَقِيلٍ نَحْسُهُ مَتَّغِيبٌ

التقدير : مَتَّغِيبٌ حَسْهُ . وَقُولُ النَّابِغَةِ^(١) :

وَلَبَدُّ مِنْ عَوْجَاءِ تَهْوِي بِرَاكِبٍ

إِلَى ابْنِ الْجَلَاحِ سِيرُهَا الْلَّيلَ قَاصِدٌ

التقدير : قَاصِدٌ سِيرُهَا . وَقَالَ الْأَخْرَ^(٢) :

لَمْنَ زُخْلُوقَةَ زَلْ بِهَا الْعَيْنَانِ تَثْهِلُ

وهذا وما أشبهه قد أجاب عنه الناظم بجواب مجمل، وذلك قوله : «فَإِنْ ظَهَرَ.. فَهُوَ إِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرَ»، يريد أن الفاعل لابد منه بعد الفعل، فقد يكون ظاهراً، وذلك نحو : قام زيد، وقد يكون مضمراً نحو : زيد قام. ففي قام ضمير عائد على زيد، تقديره : قام هو، ولا يتكلم بهو. فإذا ظهر الفاعل بعد الفعل فذاك، وإن لم يظهر فالفاعل ضمير مستتر في الفعل أو فيما أشبهه، ولا يريد بقوله : «فَإِنْ ظَهَرَ»، فإن كان غير ضمير، وإنما يعني إن ظهر للعيان في النطق، فيدخل فيه الظاهر ضد المضمر، نحو : قام زيد، كما ذكر. ويدخل فيه الضمير البارز نحو : قمت، وقاموا، وقم، وما قام إلأ أنا، لأنه قد ظهر ولم يستتر. ويدل على هذا المقصود من كلامه قوله في قسيمه : «وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرَ»، فوصفه بالاستثار، ولا يقال في الضمير البارز : مستتر، فتقسيمه الفاعل إلى ما ظهر و إلى ما استتر يعني ماذكر. وإذا ثبت فكل ما توثِّمُ أن الفاعل فيه مقدم فليس كذلك، بل الفاعل فيه ضمير مستتر في ذلك الفعل، أو في الاسم الذي

(١) ديوانه ١٤٠ . والعوجاء : ناقة قد اعيرت لطول السفر ، وانحرفت عن حالها إلى البزال .

(٢) أمر القيس ، ملحقات ديوانه ٤٧٣ . والبيت من شواهد المحاسب ١٨٠/٢ ، وأمالى ابن

الشجى ١٢١/١ ، والمعجم ١٧١/١ .

بمعناه، فقولها :

مَالِجِمَالِ مَشَيْهَا وَيَنِدَا

فاعل «وَيَنِدَا» فيه ضمير مستتر عائد على «مشيها»، على أن يكون مشيتها مبتدأً خبره محنوف وهو العامل في ويندأ، كأنه قال : مشيتها حَصَلَ وَيَنِدَا، أو ظهر، نظير ماتأول سيبويه قوله^(١) :

يَالِيتَ أَيَّامَ الصَّبَّا رَوَاجِعًا

كأنه قال : أَقْبَلْتُ رَوَاجِعًا.

وكذلك قول أمرؤ القيس : «نَحْسَهُ مُتَقَبِّبٌ» فيه ضمير هو الفاعل عائد على نحسه، على أن يكون على حذف إحدى ياءِ السب المراد به المبالغة، لقوله^(٢) :

وَالَّدَهْرُ بِالْإِنْسَانِ نَوَارِيَ
أَرَاد : نوار، فكذلك هنا، أراد : نَحْسَهُ مُتَقَبِّبٌ، فَحَذَفَ.

وكذلك قوله : سيرها الليلي قاصدٍ، في قاصد ضمير هو الفاعل، عائد على «عوجاء» كأنه قال : ولا بد من عوجاءً قاصدٍ، وكأن أصله أن يقول : قاصدة، لكن جعله من باب النسب، أى : ذات قصدٍ، كقوله : {السَّمَاءُ مُنْفَطَرٌ بِهِ}^(٣) أو يعود على راكبٍ، كأنه قال : تهوى براكب قاصدٍ، وسيرها الليل : مبتدأ وخبر.

وقوله

بِهَا الْعَيْنَانِ تَتَهَلُّ

في تنهل ضمير عائد على العينين، وأفرد لأن العينين في تلزمهما

(١) انظر فيما تقدم : ٣١١.

(٢) هو العجاج ، ديوانه ٣١٠ . ، البيت في الخصائص ١٠٤/٢ ، ٢٠٥ ، ١٧٩/٢ ، والمنصف ٢١٠/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٩/١ ، وابن يعيش على المفصل ١٣٩/٢ ، والمعنى ١٨ ، ٦٨١ .

(٣) الآية ١٨ من سورة الزمر .

كالشىء والواحد، وعادة العرب أن تعامل هذا النوع من المثنى معاملة المفرد،
كتوله^(١):

وَكَانَ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبُّ قَرْنَفِلٍ
أَوْ سِنْبَلًا كُجِّلَتْ بِهِ فَانْهَلَتْ
أَوْ يَكُونُ عَلَى حَدٍ^(٢).

فكل هذا دخل تحت قوله: «إِلَّا فَضَمِيرًا سُتَّرَ»، فإليه يرجع ما تقدم من التأويلات، وما كان نحوها، فهو إشارة منه حسنة في المسألة. والقائمة الثانية: بيان أن كل فعل لابد له من فاعل، وأوه لا يوجد فعل لا فاعل له البتة، لقوله: «وبعد فعل فاعل فإن ظهر.. فهو.. إلى آخره، يعني أن ذلك لازم للفعل، وإذا لزم ذلك له ظهر أن الفعل لا يخلو من فاعل، فإن ظهر فذاك، وإلا فهو مستتر فيه. ونكت بهذا على مسائل وقعت لجماعة ظهر فيها من قولهم أن م الأفعال الثابتة الفعلية ما يقع بلا فاعل، فمن ذلك قل إذا لحقها ما، وزعم جماعة أن قل [هناك]^(٣) فعل لا فاعل له، وإنما كفته ما عن العمل، كما تکف غيره كإن، وأن، ورب، وما أشباه ذلك. وهذا لا يتعين، فقد يمكن أن تصير قل مع ما حرف نافياً بمنزلة ما، ولذلك تستعمل للفي المحسن، فقلبت عليها الحرفية، وإذا كما كذلك فليس مما يطلب فاعلاً. وأظن^(٤) أن منهم من أبقاها على فعليتها، وجعل فاعلها

(١) البيت لسليمان بن ربيعة، ويقال فيه: سليمان . شاعر جاهلي . انظر العماسة لأبي تمام ٢٨٥/١ ، وشرحها للعنزيقى ٥٤٧ ، وأمالى ابن الشجرى ١٢١/١ .

(٢) في الأصل حذف . وبعده في س ، ف . ببيان . ولـ هامش الأصل: «في بعض النسخ هنا بيان» .

(٣) عن س ، ف .

(٤) في الأصل: «وأظن أن من أبقاها» . وفي هامشها مصححا: «منهم من أبقاها» . وما أثبتناه عن س ، ف .

ما وما بعدها من الفعل^(١) على أن تكون مامصدرية، نحو : أَعْجَبَنِي
ما صنعت، فكأنك قلت : أَعْجَبَنِي صنعت، فقولك : قَلَّمَا يَقُومُ زِيدٌ، فِي تَأْوِيلٍ
: قَلَّ قِيَامُ زِيدٍ – وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا زَانِدَةً^(٢)، وَوَصَالٌ فَاعِلٌ.

ومن ذلك دعوى الكسائي في قوله : ضربني وضررتُ قومك، إنه
على حذف الفاعل من ضربني؛ إذ لا يجوز عنده الإضمار فيه، فلا يقول :
ضربني وضررتُ قومك، بل يُوجِبُ فيها حذف الفاعل، كما قال
الشاعر^(٣) :

تَعْقُّبَ الْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رَجَالٌ

وما قاله الكسائي في البيت ونحوه غير صحيح، بل / الفاعل
مضمر في الفعل، كأنه قال : تعقّب من ثم، ويكون عودُ الضمير - وهو ٥١١
فرد - على الجماعة مثل قوله هو أحسن الفتيان وأجمله^(٤). وسيأتي
في الإعمال إن شاء الله.

فمثل هذا يدخل تحت قول الناظم : «فَإِنْ ظَهَرَ.. [فَهُوَ]^(٥)، وَإِلَّا
فَضَمِيرُ اسْتَتَرَ».. ومن ذلك ما رأاه المؤلف في شرح التسهيل في نحو قوله
: قام مبني على الفتح، أَنْ قام في هذا الكلام فعل باقٍ على أصله، وقد

(١) إلى هنا ينتهي السقط الذي وقع في ١ ، والذي يبدأ من ص : ٤٢٦ .

(٢) لم يتقدم ذكر الوصال ، يشير إلى بيت الكتاب :

وصال على طول الصدود وقلما
صددت فاطلات الصدود وقلما

(٣) هو علامة الفحل ، ديوانه ٢٨ ، وتكلمة البيت : فبدت نبلهم وكليب . والبيت في الرد على
النحاة : ٨٧ ، والأشموني ١٠٢/٢ ، والملخصيات ٣٩٠ . والأرطى : شجر . ويدث : سبقت
وغابت . والكليب : جماعة الكلاب . وتعقّب لها رجال : استترها . بريد أن الصياديين
تخروا للبقرة .

(٤) انظر نتائج الفكر في النحو للسهيلي ١٧٢ ، والروض الأنف له ٤٤/١ .

(٥) ليست في الأصل .

أُسِنَدَ إِلَيْهِ قَوْلُكَ : مَبْنَىٰ عَلَى الْفَتْحِ، إِسْنَادُ الْخَبْرِ إِلَى الْمُبْتَدَأِ، لَا إِسْنَادُ الْفَعْلِ إِلَى
الْفَاعِلِ، فَرَقَقُ مَبْنَىٰ عَلَى الْخَبْرِيَّةِ عِنْهُ لَا عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، فَلَا فَاعِلٌ لَهُ إِذَا، وَإِلَى
هَذَا ذَهَبَ الْقَرَافِيُّ^(۱). وَمَا زَعْمَهُ غَيْرُ صَحِيحٍ مِنْ وَجْهِينَ :

أَحَدُهُمَا : مَا أَشَارَ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ كُلَّ فَعْلٍ لَابِدٌ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ، فَأَيْنَ فَاعِلُ هَذَا
الْفَعْلِ؟ فَإِنْ قَالَ : نَابَ عَنْهُ الْخَبْرِ. قَيْلَ : هَذَا لَا نَظِيرٌ لَهُ، بِخَلْفِ نِيَابَةِ الْفَاعِلِ عَنِ
الْخَبْرِ فَإِنَّهُ ثَابِتٌ بِاعْتِرَافِ ابْنِ مَالِكٍ فِي : أَقَانِيمُ الزَّيْدَانِ؟ فَلَيْسَ إِذَا «قَام» هَذَا
فَعْلًا ، وَإِلَّا لَزِمَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ فَاعِلٌ، وَلَيْسَ لَهُ فَاعِلٌ هَذَا بِاتِّفَاقِ الْخُصُومِ، فَلَيْسَ
بِفَعْلٍ :

وَالثَّانِي : قَالَ شِيخُنَا الْقاضِي - رَحْمَهُ اللَّهُ - : يَقُولُ لَابْنِ مَالِكٍ : مَا
إِعْرَابُ «قَام» مِنْ قَوْلِكَ : قَامَ مَبْنَىٰ عَلَى الْفَتْحِ؛ فَلَا بِدَّ أَنْ يَقُولُ : مُبْتَدَأً. وَقَدْ قَالَ
هُوَ : إِنَّ الْفَعْلَ وَحْدَهُ لَا يَكُونُ مُبْتَدَأً، وَإِنَّ الْمُبْتَدَأَ اسْمٌ أَوْ مَا هُوَ فِي تَقْدِيرِهِ، فَقَامَ
إِذَا اسْمًا لِفَعْلٍ، وَهُوَ الْمُطَلُّبُ.

وَالْفَائِدَةُ التَّالِثَةُ : التَّنْكِيتُ عَلَى بَعْضِ الْبَصَرِيِّينَ فِي إِجَازَتِهِمْ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ
عَلَى الْفَعْلِ فِي بَعْضِ مَوَاضِعِ مُخْصُوصَةٍ، فَكَانَهُ يَقُولُ : كُلَّ مَا يُؤْلَمُ أَنَّهُ مَا تَقْدِيمُ
فِيهِ الْفَاعِلُ فَلَيْسَ فِي الْحَقِيقَةِ مِنْهُ، وَلَذِكَ أَمْثَلُهُ مِنْهَا مَا قَالَهُ سِيبُوِيُّهُ وَالْجَمَهُورُ فِي
قَوْلِ الشَّاعِرِ^(۲) :

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّنُودَ وَقَلَّمْ
وَصَالَ عَلَى طَولِ الصُّنُودِ بَنُومُ
إِنْ «وَصَالَ» فَاعِلٌ مُتَقْدِمٌ ضَرُورَةٌ، وَيَجِيزُ هُؤُلَاءِ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ عَلَى الْفَعْلِ

(۱) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَيْسِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَبُو الْعَبَاسِ ، شَهَابُ الدِّينِ . مَصْرُىٰ الْمَوْلَادِ وَالنَّشَأَةِ وَالْوِلَادَةِ .
مِنْ أَصْلِ مَغْرِبِيِّ . كَانَ مِنْ كَبَارِ عُلَمَاءِ الْأَصْوَلِ وَالْفَقِهِ الْمَالِكِيِّ . انْظُرْ إِلَيْهِ الْمَذْبَحَ ۶۲ - ۶۷ .

(۲) تَقْدِيمُ الْبَيْتِ أَوْلَى أَنْعَالِ الْمَقَارِيَّةِ ، انْظُرْ إِلَيْهِ : ۲۶۶

في الضرورة. ولذلك حمل جماعة الأبيات المتقدمة للكوفيين على تقديم الفاعل ضرورة. وهذا كله لداعية له: لإمكان أن يكون وصال فاعلاً بفعل مضمراً يفسره يوم كانه يقول : **وقلما يدوم وصال على طول الصدود** يدوم؛ وساغ هذا لأن **قلما** معاً لا يليها إلا الفعل. وهذا رأى طائفة في بيت الكتاب، ويكون ذلك مبنياً على أن **قلما** حرف لا فعل.

ومنها مسألة : **إِنْ زَيْدَ قَامَ أَكْرَمْتَهُ**؛ قال الأَبْدَنِي^(١): قال شيخنا أبو الحسن الدباج^(٢) - رحمه الله - **«لَا يَبْعُدُ عَنِي أَنْ يَقُولَ** : إن هذا الفعل يصح له العمل في الأول مقدمًا عليه، وذلك مع أداة تطلب بالفعل؛ وذلك أن العامل متصرف في نفسه، فيتصرف^(٣) في معموله، إلا أن يمنع مانع، وذلك^(٤) في الفاعل أن يتبعه المبتدأ في قوله : **قَامَ زَيْدٌ**، **وَزَيْدٌ قَامَ**؛ فإذا جاء حرف لا يليه إلا الفعل لفظاً أو تقديرًا أزال ذلك اللبس، فصح أن يكون فاعلاً مقدمًا، إن قدرت الفعل فارغاً من الضمير، فاعلاً بضمير فعل إن قدرته مشغولاً بضمير^(٥). فالحاصل من كلامه أنه أجاز أن يكون زيد فاعلاً مقدمًا، وذلك غير سائع عند الجمهور، لما تقدم ذكره. وهذا الموضع أيضاً محتمل لا يتعين فيه ماقال، ولا مرجح له، فليس إلى القول بإثباته سبيل . وأيضاً صاحب هذا المذهب / يلتزم جوان: **وَإِنِّي لِزَيْدِنَ** ٥١٢ **قَامَ أَكْرَمْتَهُمْ**. وهذا لا يثبت سمعاً أصلاً ، إلا فيما تقدم للكوفيين، وقد مر

(١) هو : أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الرحيم الخشنى ، نحوى مدقق ، كان يقرئ الكتاب فما نونه . توفي سنة ٦٨٠هـ . انظر البغية ١٩٩/٢ .

(٢) هو : علي بن جابر الأشبيلي ، إمام نحوى ، قارئ أبيب . أخذ عن ابن خروف وطبقته ، ودرس النحو خمسين سنة . وتوفي سنة ٦٦٤هـ . انظر البغية ١٥٣/٢ .

(٣) في شرح المقدمة للأبدنى : **«لَكَذَلِكَ يَتَصَرَّفُ»** .

(٤) ن . م : **«وَذَلِكَ الْمَانعُ فِي الْفَاعِلِ هُوَ أَنْ»** .

(٥) شرح المقدمة الجزلية للأبدنى ، ورقة ٢٥٢ .

ما فيه. فالصحيح في المسألة امتناع التقديم. [١] فعلى هذا كل ما كان من نحو : {وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ إِسْتَجَارَكَ} [٢] ، قوله الشاعر [٣] :

عاوِدْ هرَأَةَ وَلَنْ معمورُها خَرِبَا

وقول عدَى بن زيد [٤] :

فَمَتَى وَأَغْلَى يَنْبَهُمْ يَحْيِوْهُ

وَتَعْطَفَتْ عَلَيْهِ كَاسُ السَّامِيِّ

وقوله [٥] :

صَنْدَدَةَ ثَابِتَةَ فِي حَائِرِ

أَيْنَمَا الرِّبْعُ تُمَيِّلُهَا تَمِيلٌ

ونحو : أَزِيدُ قَامٍ؟ وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ، فَهُوَ عَلَى إِضْمَارِ فَعْلٍ، لَا عَلَى تَقْدِيمٍ

(١) سقط من ١ ، وصلب الأصل .

(٢) الآية ٦ من سورة التوبة .

(٣) سقط هذا الشطر من س ، ف . وهو من شواهد سيبويه ١١٢/٢ ، والأخفش في معانى القرآن ٢٤٢ ، ٢٤٧ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠/٩ ، والمرنقي في شرح الحماسة ١٧٤ . وعجزه كما في اللسان ، هنا :

وَأَسْنَدَ الْيَوْمِ مُشْفِقُوا إِذَا طَرِيَا

ويشتبه البيت وأبيات آخر معه إلى شاعر من أهل هرأة ، لما أفتتحها عبد الله بن خازم سنة ٦٦ .

(٤) ملحمات ديوانه ١٥٦ ، والبيت في الكتاب ١١٣/٢ ، والمقتضب ٧٤/٢ ، وأمالى ابن الشجري ٣٣٢/١ ، والإنصاف ٦١٧ ، وابن يعيش على المفصل ١٠/٩ ، والرغمى على الكافية ٤٦١/١ ، ٩٢/٤ ، والمعجم ٣٢٥/٤ ، بطي الخزانة ٤٦/٢ .

(٥) هو كعب بن جعيل ، أو امرأة من بلحارث بن كعب . والبيت من شواهد الكتاب ١١٢/٢ ، والمقتضب ٧٣/٢ ، وأمالى ابن الشجري ٤٦٢/١ ، والإنصاف ٦١٨ ، وابن يعيش على المفصل ١٠/٩ ، والرغمى على الكافية ٤٦٢/١ ، والمعجم ٣٢٥/٤ ، بطي الخزانة ٤٧/٢ . وفي الخزانة ٤٧/٢ ، ٤٣ ، ٣٨/٩ .

الفاعل.

ويقي في كلامه بحث لفظي، وهو أنه قال : «وَيَعْدُ فِعْلٌ فَاعِلٌ»، يعني أنه لا بد أن يكون بعد الفعل فاعل، ثم قال : «فَإِنْ ظَاهَرَ، فَهُوَ وَالْفَضْمِيرُ اسْتَترُ»، يعني، فإن كان ظاهراً فهو الفاعل، وإلا فهو ضمير، فيصبر المعنى : إن الفاعل بعد الفعل، فإن ظهر الفاعل فهو الفاعل، وهذا كلام خلف لفائدة فيه.

والجواب : أن ذلك جاري على قصد صحيح فيه فائدة، وهو أن قوله : «وَيَعْدُ فِعْلٌ فَاعِلٌ»، إخبار بالقاعدة، أن كل فعل لا بد له من فاعل بعده لا قبله، يريده فباحث عنه، فهي كليّة تعيّن موضع البحث عن الفاعل، ثم أخبر بعد ذلك بوجة مجيئه فقال : إن جاء ظاهراً فهو، أي : المطلوب الذي قصدته، وإن لم يجيء ظاهراً فاعلم أنه ضمير مستتر في الفعل، طرداً لحكم القاعدة، وعملاً بمقتضها، وهذا معنى صحيح مفيد، فقوله : «فَهُوَ» مبتدأ محنوف الخبر، أي : المطلوب، أو يكون خبراً محنوفاً المبتدأ، كأنه قال : فالمطلوب هو، وكذلك قوله : «ضمير، يسوغ فيه الوجهان، واستتر : في موضع الصفة لضمير».

(ثم قال الناظم^(۱)) :

وَجَرِّدِ الْفِعْلِ إِذَا مَا أُسْنِدَ
لِاثْتَنِينِ أَوْ جَمِيعِ كَفَازِ الشَّهْدَاءِ
وَقَدْ يُقَالُ : سَعِدَا وَسَعِدُوا
وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْتَنِدٍ

(۱) عن الأصل.

هذا الفصل يذكر فيه لاحق العلامة [ال فعل^(١)] إذا أُسند إلى الفاعل؛ فإنَّ العَرَبَ - على الجملة - تتحقق الفِعْلَ عَلَمَةً تدلُّ على حال الفاعلِ، من كونه مُؤنَّاً غير مُذكَّرٍ، أو كونه مثني أو مجموعاً، أو ما شبه ذلك. وابتداً بالكلام على لاحق العلامة إذا كان الفاعل ظاهراً مثنياً أو مجموعاً، وسواءً أكان مذكراً أم مُؤنَّاً. وسيأتي ذكر المفرد. في يريد أن الفعل إذا أُسند إلى اثنين أو إلى جمع - وهما المثني والمجموع - فهو مجرداً عن العلامة الدالة على الثنوية والجمع، فلا تتحقق في اللغة الفصحي [علامة^(٢)]. فتقول : قام الزيدان، وقام الزيتون. ولا تقول : قاما الزيدان، ولا قاموا الزيتون.

ومنه قوله تعالى : {قَالَ رَجُلٌ مِّنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهَا^(٣)}، {قَالَ الْكَافِرُونَ : إِنَّ هَذَا لِسِحْرٍ مُّبِينٍ^(٤)}، وآتي من ذلك بمثال وهو قوله : «فاز الشهدا»، ولم يقل : فازوا الشهداء. ومثله لو قلت : فاز الشهيدان. ومثل ذلك إذا قلت : قامت الهندان، وقامت / الهندات، فلا تقول في اللغة المشهورة : قامتا الهندان، ولا : فَمِنَ الْهَنْدَاتِ؛ بل تُجرِّدُ الفعل من العلامتين : علامة الثنوية وعلامة الجمع.

ولأنما جَرَّبُوا الفعل هنا قصدًا للتفرقة بين قام أخواك، وأخواك قاما؛ لأنَّ العلامة لو لحقت في : قاما أخواك، لالتبسَت بالضمير، فتوم

(١) ، (٢) عن هامش الأصل .

(٣) الآية ٢٣ من سورة المائدة

(٤) الآية ٢ سورة يونس . وسحر - بغير ألف - قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر . انظر السبعة ٣٢٢ .

أن قاما خبر مقدم، ففصلوا. وهذا هو الفرق بين الثنوية والجمع وبين التائيث، حيث أحقوا علامة التائيث دون علامتي الثنوية والجمع؛ لأنَّ علامة التائيث ليست بعلامة إضمارٍ.

فلا تلبس بعلامة الإضمار؛ قال سيبويه : «وتقول : جاريتك قالتا، كما تقول : أبواك قالا؛ لأنَّ في قلن وقلنا إضماراً، كما كان في قالا و قالوا^(١)» ثم قال «ولذا قلت : ذهبت جاريتك، وجاءت نساؤك، فليس في الفعل إضمار، قال : ففصلوا بينهما في التائيث والتذكير، ولم يفصلوا بينهما في الثنوية والجمع، وإنما جاموا بالباء للتأييث، لأنها ليست علامة إضمار كالواو والألف، وإنما هي كهاء التائيث في طلحة، وليس باسم^(٢)». هذا مقال، وهو معنى ما تقدم.

وللناس في الفرق بين العامتين أوجه لفائدة في إيرادها، وقد حصل التائيث بالتعليق.

ثم أتى باللغة الأخرى فقال : «وقد يُقال : سَعِدا وسَعِدُوا».. إلى آخره يعني أنَّ من العرب من يقول : قاما أخواك، وقاموا إخوتك، وقامتا الهندان، وقمنَ الهندات، فيلحقُ الفعل علامة الثنوية والجمع، وكذلك تقول على تمثيله : سعد أخواك، وسَعِدُوا إخوتك، وسَعِدَتا أخناك، وسَعِدْنَ أخواتك. وهذه اللغة ضعيفة قليلة، وعلى قلتها نبه بقوله : «وقد يُقال»؛ إذا عادته أنه يأتي بقد مع المضارع تتبيناً على قلة ماتدخل عليه. ووجه إدخال العلامة هنا تشبيه الثنوية والجمع بالتأييث؛ إذ كلُّ واحد منها فرعًا، فالمثنى والمجموع فرعٌ عن الواحد، والمؤنث فرع عن المذكر؛ قال سيبويه : واعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالباء التي يُظْهِرُونَها في : قالت فلانة،

(١) ، (٢) الكتاب ٢/٣٨ .

فَكَانُوهُمْ أَرَاوْا أَنْ يَجْعَلُوا لِلْجَمِيعِ عَلَمَةً، كَمَا جَعَلُوا لِلْمَؤْنَثِ^(١). قَالَ : «وَهِيَ قَلِيلَةٌ^(٢)». وَمِنْ هَذِهِ الْلُّغَةِ مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ : «يَتَعَاقِبُونَ فِيهِمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ^(٣)». وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ قَالَ - وَهُوَ أَبُو عَمْرُو الْهَذَلِيُّ - : أَكَلُونِي الْبَرَاغِيْثُ الْلَّيْلَةِ. وَأَنْشَدَ سَبِيبُوْهُ لِلْفَرِزِدِقَ^(٤) :

وَلَكِنْ دِيَافِيْ أَبُوهُ وَأَمَّهُ
بِحَوْدَانَ يَعْصِرُنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبَهُ
وَقَالَ أُمِّيَّهُ^(٥):

يَلْوُمُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخْيَلِ قَوْمِيْ، فَكُلُّهُمْ يَعْذَلُ
وَأَهْلُ الدُّرْيَ بَاعَ يَلْحَوْنَهُ
كَمَا لُحِيَ الْبَائِعُ الْأَوَّلُ
وَأَنْشَدَ السَّيِّرَافِيَّ^(٦):

أَلْفِيتَا عِينَاكَ عِنْدَ الْقَنَا
أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَّةَ
وَقُولُ النَّاظِمُ : «وَالْفَعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْتَدِّ» جَمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، أَى :

(١) ، (٢) الكتاب ٤٠/٢ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة ، باب فضل صلاة العصر ، فتح الباري ٣٣/٢ .

(٤) الكتاب ٤٠/٢ . والبيت في الخصائص ١٩٤/٢ ، وأمالى ابن الشجري ١٣٣/١ ، وابن يعيش على المفصل ٨٩/٣ ، ٨٩/٧ ، والرضا على الكافية ٤١٤/٢ ، ٤١٤/٣ ، ٤٤٤/٣ ، ٤٨١/٤ ، ٤٨١/٥ ، والهمع ٢٥٧/٢ ، ٢٥٧/٣ ، وفي الخزانة ٥/٥ ، ٢٢٤/٥ ، ٢٤٦/٧ ، ٢٤٦/١١ ، ٤٤٦ ، ٣٧٣/١١ ، ٣٧٣/٧ . والبيت في الديوان ٤٦/١ .

(٥) ملحقات ديوانه ٥٥٤ . وهو من شواهد السيرافي في شرحه ١٧١/٢ ، وابن يعيش على المفصل ٣٧/٣ ، ٣٧/٧ ، والتصریح ١/٢٧١ ، والعین ٢/٤٦٠ .

(٦) شرح الكتاب ١٧١/٢ . والبيت لعمرو بن ملقط ، وهو جاملي ، وهو في نوادر أبي زيد ٢٦٨ ، وأمالى ابن الشجري ١/١٣٢ ، والمغني ٣٧١ ، والتصریح ١/٢٥٧ ، والخزانة عرضًا ٢١/٩ .

قد يقال : سَعِدا وسَعِلُوا ، في حال كون الفعل مسندًا إلى الظاهر لا إلى الضمير . فَيَنْ في هذه اللغة موضع لاحق العلامة ، وهو حيث يكون الفعل مسندًا إلى الظاهر ، فَإِنَّه / إذا كان مسندًا إلى الضمير اتفق الجميع ٥١٤ على أن يقولوا : سَعِدا وسَعِلُوا ، فَيَكُونُ الْأَلْفُ وَالوَوْ ضَمِيرَيْن لاعلَمَتَيْنِ ، وكذاك رذا قلت : سِعِدْنَ ، بخلاف ما إذا أُسِنَدَ إلى الظاهر فإنَّ العلامة تَخَصُّ بهذه اللغة . وعلى هذا التحرز لاتكون الْأَلْفُ وَالوَوْ وَالنُّونُ في هذه اللغة ضمائر ، وإنما تكون علامات حرفيةٌ كتاءُ التَّائِثِ ، وهذا مذهب الجمهور . وبعض النحويين زعم هنا أنها ضمائر [مسندٌ إليها^(١)] لاعلامات ، لكن من هؤلاء من يقول : ماجاء من نحو : قاما أخواك ، وقاموا إخوتك فهو على تقديم الخبر ، والرِّصل : أخواك قاما ، وإخوتك قاموا . ومنهم من يقول : الكلمُ على أصل الترتيب ، لكن الظاهر منه من غير أهل اللغة المذكورة ، وأما أن يُجعل^(٢) جميعًا ماردةً من ذلك على أن الْأَلْفُ وَالوَوْ وَالنُّونُ فيه ضمائر ، فغير صحيح؛ لأنَّه هذا العلم متفقون على أن ذلك لغةً لقوم من العرب مخصوصين ، فوجب تصديقهم في ذلك ، كما نصدقهم في غيره^(٣).

هذا مقالة ، وتمامه أن يقال : لو كان على ذلك التأويل لزم أن يكون أهلُ تلك اللغة قد التزموا مالم يُوجَدُ في كلام العرب التزامه ، وهو الإتيان بالضمير مسندًا إليه الفعلُ إذا أرادوا الإتيان بالظاهر ، حتى يكون الظاهر بدلاً من الضمير . هذا غير معهود ، وأيضاً هو شبيه بتقاضي الفعل أكثر من فاعلٍ واحدٍ ، وهو غير موجود . فالصحيح أنها في هذه اللغة

(١) عن هامش الأصل ، س .

(٢) في شرح التسهيل : «يحمل» .

(٣) شرح التسهيل ، ورقة ١٠٤ .

علماتٌ حرفيةٌ، حسبما أشار إليه الناظم.

فإن قلت : وأين إشارة الناظم إلى أنها حروف لاضمائر؟

قيل : في قوله : «وال فعل للظاهر بعد مسند»؛ إذ لو كانت عنده ضمائر، ل كانت هي المسند إليها، ولم يقل هذه العبارة، واعلم أن الناظم ترك ذكر أمرين ضروريين هنا :

أحدهما : حكم هذه العلامات مع الفعل المضارع، فإنها تلحق حيث تلحق الماضي، فتقول في اللغة المشهورة : يقوم الزيدان، ويقوم الزيدون، وتقوم الهنودات، كما تقول : قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهنودات، ويقول في اللغة الأخرى : يقونان الزيدان، ويقونون الزيدون، ويقمن الهنودات، كما تقول : قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن الهنودات. فكان من حقه أن يذكر ذلك، وقد تقدمت الشواهد في المضارع، وكذلك فعل في لحاق علامة التأنيث الفعل، وترك هناك ذكر المضارع البة، وكان من حقه أن يذكر حكمه؛ إذ لا يفهم له من حكم الماضي، للمخالفة الحاصلة بينهما؛ إلا ترى أنها تلحق الماضي في آخره، والمضارع في أوله؛ ولذلك لو قال في فصل لحاق التاء بعد قوله : «والباء مع جمْع سُوَى السَّالِمِ مِنْ».. إلى آخره :

والباء في مُضارع كالباء في الماضي إلا الوضع في ابتداء لم يبق عليه اعتراض فيه، وبقي الاعتراض في هذا الموضع. وقد تحرّز في التسهيل، فكمل القصد بقوله في آخر فصل الباء : «ويساويها في اللزوم / وعدمه تاءً مضارع الغائب، ونون التأنيث الحرفية^(١)» ثم قال ٥١٥

(١) التسهيل ٧٥ .

: «وقد تلحق الفعل المسند إلى مالييس واحداً من ظاهر أو مضمر علامة كضميره^(١).»

والجواب : أن قوله : «وجَرْدُ الفعل» ينتظم بإطلاقه الماضي والمضارع معًا، إذ لم يقيده بالمضى كما قيده في قوله : «وتاءُ تأنيثِ تلى الماضى»، فلما لم يقيدها هنا لم يفته ذكرُ المضارع؛ لأن المراد بالفعل جنسه، لكن يخرج عنه فعل الأمر لأنَّه لا يسند إلى ظاهر أصلًا، فبقي الآخران، وتمثيله بالمضارع لا يخرج المضارع، كما أنه لو مثل بالمضارع لم يخرج الماضى، فلا اعتراض عليه هنا، وإنما يعترض تخصيصُه الماضى في فصل لاحق التاء مع أن المضارع مثله في حكم العلامة كما مرَّ.

والامر الثاني : حكم هذه العلامات أو نظائرها مع الصفة؛ لأنَّ اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل، تجرى في لحاقها العلامات وعدم لحاقها مجرى الفعل، فكما تقول : يقوم الزيدان ويقوم الزيتون وتقوم الهنادات – في اللغة المشهورة – كذلك تقول : أقانيم الزيدان؟ وأقانيم الزيتون؟ وأقانيم الهنادات؟ ومررت ب الرجل حسن أبوه، وحسن أبوه، وحسنة أخوه، وكما تقول في اللغة الأخرى : يقونان الزيدان، ويقونون الزيتون، ويقمن الهنادات، كذلك تقول : هذا رجل قانمان أبواه، وقانمون أبواه، وقانمات أخوه، ومررت ب الرجل حسنين أبواه، وحسينين أبواه، وحسنات أخواته، وليس في كلامه هنا ما يعين هذا الحكم في الصفات، ولا يصح أن تحمل على الفعل في تعين العلامات لما بينهما من المخالفة في بعض الأحوال وإن اتفقت في بعضها؛ إلا ترى أن الفعل إذا أُسند إلى جماعة المؤنث لحقته النون، ورداً أُسندت الصفة

(١) ن. م. ٧٦.

إليها لحقتها والتابه في مقابلة النون في الفعل. وإذا كان كذلك ثبت أن حكم الصفة قد فاته من أصلٍ.

والجواب : أن يقال : لعلَّ الناظم ترك ذلك اكتفاءً بما ذكره في باب النعت من ذلك الحكم، حيث قال :

وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالنَّذْكِيرِ أَوْ
سِوَامُّا كَالْفِعْلِ، فَاقْتَفُ مَا قَوَّا

فيبين أن النعت يجري مجرى الفعل في توحيده أو تثنيته أو جمعه، وبذكيره أو تأنيثه، فحيث تتحقق العلامة لحقَّ النعت، وحيث لا تتحقَّق فلا تتحقق النعت،

وحيث يجوز الوجهان في الفعل يجوزان في النعت. وهذا صحيح إلا ما كان من تعين العلامة فإنَّ فيه مخالفةً ما : إذ تتحقق الفعل النون، والنعت الألف والتابه، وفوات هذا أقرب من فوات أصل المسألة. ولم يصرَّح بحكم العلامة مع المفرد، وإنما ذكر حكم المثنى والمجموع، ولا ذكره أيضاً مع المذكر، وإنما ذكره مع المؤنث، لأنَّ المفرد المذكر يتبيَّن حكمه مما ذكر، فإذا بينَ لحقها مع المثنى والمجموع هنا، ولحقها مع المؤنث / تلخص ١٦ من ذلك أنَّ المفرد المذكر لا يحتاج إلى شيءٍ من ذلك. وأيضاً قد عُلم أن العلامة إنما تُطلَب لبيان ما يُستَهم حاله عند السامع، والسامع يدرك أن الفاعل أقلَّ ما يكون واحداً، وأنَّ أصله التذكير، فإذاً متى كان كذلك لم يحتج إلى علامة: قال الجُزُولى : «إذا ذُكر الفعل أدرِك^(١) أنه لا بدَّ من فاعل، وأنَّ أقلَّ ما يكون واحداً، وأنَّ أصله التذكير، ولا يُدرك التأنيث ولا

(١) في الجزوية : «علم أنه» .

الثنية والجمع، فَيَحْتَاجُ مَا لَا يُدْرِكُ إِلَى عَلَمَةٍ».

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلًا أَضْنَمِرًا
كَمِثْلٍ : زَيْدٌ، فِي جَوابٍ : مَنْ قَرَأَ؟

يعنى أنَّ الفعل يعمل في الفاعل على وجهين، أحدهما : أن يكون ظاهراً، وقد تبيَّن، والثاني : أن يكون مضمراً ومقدراً غير ملفوظاً به، [لكن^(١)] لا يكون ذلك إلا إذا كان في الكلام ما يدلُّ عليه، كالمثال الذي أتى به، وهو إذا قال لك قائلٌ : من قرأ؟ فأجبته بقولك : زيدٌ، فزيدٌ هو المقول في جواب قوله : من قرأ؟ فهو مرفوع بفعل مقدر دالٌّ عليه السؤال، فكانه قال : قرأ زيدٌ، هذا وإن كان يحتمل أن يكون مبتدأً محذف الخبر؛ فإنَّ الأول أولى، لأنَّه مطابقٌ بخلاف الثاني.

واعلم أنَّ الفعل المقدر رافعاً للفاعل على وجهين :

أحدهما : أن يكون مقدراً مع فاعله، لِنَصْبٍ يكون في الكلام لناصب له في اللفظ، فيجب أن يُقدَّرْ له ناصب، ولا يكون إلا الفعل وفاعله، كما إذا قيل لك مَنْ ضربَتْ؟ فتقول : زيداً، وهذا يتَّكلُمُ فيه وفي تقديره بعده.

والثاني : أن يقدر وحده لرفع يكون في الكلام، لا رافع له إلا أن يقدَّرْ له فعلٌ، حسبما يقتضيه الكلام. وهو الذي تكلَّمُ فيه هنا، لكنَّ هذا أيضاً على ضربين: أحدهما : أن يكون مقدراً أبداً لا يجوز إظهاره، كالفعل المقدر قبل المرفوع في باب الاشتغال، نحو : إِنْ زَيْدٌ قَامَ أَكْرَمَتْه، تقديره : إنَّ قَامَ زَيْدٌ قَامَ أَكْرَمَتْه، ولا يتَّكلُمُ به، كما ياتى إن شاء الله، ولم يتَّكلُمُ هنا على خُصوصِ القسم، وإنما تكلَّمُ عليه في موضع الحاجة.

(١) سقط من ١.

والثاني : أن يكون جائز الإظهار، وهو الذي أشار إليه التمثيل؛ إذ يجوز أن تقول في جواب من قرأ؟ قرأ زيد. وقد جاء في القرآن الكريم الوجهان معاً؛ قال تعالى : {وَلَئِنْ سَأَلْتُهُمْ : مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ؟ لَيَقُولُنَّ : اللَّهُ^(١)}، التقدير : خلقهنَّ الله. وقال : {وَلَئِنْ سَأَلْتُهُمْ : مَنْ خَلَقَهُمْ؟ لَيَقُولُنَّ : اللَّهُ^(٢)}، وهو كثير. ومن الإثبات قوله تعالى : {وَلَئِنْ سَأَلْتُهُمْ : مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ؟ لَيَقُولُنَّ : خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ^(٣)}، قال : مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهُوَ رَمِيمٌ؟ قل : يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أُولَأَ مَرَّةً^(٤). [يَسْأَلُونَكَ : مَاذَا أَحْلَلْتُمْ؟ قل : أَحْلَلْتُكُمُ الطَّيْبَاتِ^(٥)]، وكذلك ما أشبهه. ولم يخُصُّ هذا التقدير بموضـع دون آخر، بل أحـال / بمثالـه على ما في ٥١٧ معناه، وحاصلـ ما يجوز من ذلك أن يكون الدليل على المقدـر مذكـراً في الكلام، موافقـاً للمقدـر ومعنىـ. وينـظم هذا العـقد^(٦) ثلاثة أقسامـ :

أحـدـها : يكون المقدـر في جواب استـفهامـ، وهو الذي مـثلـ به النـاظـمـ،

ومـ تمـثـيلـهـ.

والثـانيـ : أن يكونـ في جـوابـ نـفيـ، كـقولـهـ : مـاجـانـيـ أحـدـ. فـتـقولـ :

[بل^(٧)] زـيدـ. تقـديرـهـ

(١) الآية ٢٥ من سورة لقمان .

(٢) الآية ٨٧ من سورة الزخرف .

(٣) الآية ٩ من سورة الزخرف .

(٤) من الآيتين ٧٨ ، ٧٩ من سورة يس .

(٥) الآية ٤ من سورة المائدـةـ .

(٦) في هـامـشـ الأـصلـ عنـ نـسـخـةـ «ـالـعـنىـ» .

(٧) سـقطـ منـ الأـصلـ .

بل جاءك زيدٌ ، وأنشد المؤلف في الشرح :

تجَلَّدْتُ حتَّى قيلَ : لَمْ يَغْرِ قَلْبَهُ

من الوجْدِ شَيْءٌ قَلْتُ : بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ^(١)

أراد : بَلْ عَرَاهُ أَعْظَمُ الْوَجْدِ .

والثالث : أَنْ يتقَدَّمْ فَعْلٌ مفعولٌ من لفظه ومعناه ، كقولك : جَمْع الناس زيدٌ ، وَحَسْرٌ أَهْلُ الْمَدِينَةِ الْمُلْكُ ، وما أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فالتقدير : جَمْعهم زيدٌ ، وَحَسْرٌ هُمُ الْمُلْكُ ، وَمِنْهُ قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ : {يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدوِ^(٢) وَالآَصَابِ رِجَالٌ .. }^(٣) الْآيَةُ ، بفتح باءِ (يُسَبِّحُ) عَلَى الْبَنَاءِ لِلْمَفْعُولِ ، فَرِجَالٌ فَاعِلٌ (يُسَبِّحُ) ماضِمًا ، تقدِيره : يُسَبِّحُ لَهُ رِجَالٌ ، وَقَرَا ابْنُ كَثِيرٍ : {وَكَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ^(٤)} ، أي : يُوحِي اللَّهُ ، وأنشد النحويون :

لِيُكَيِّه ضَارِعٌ لِخَصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مَمَّا تُطْبِحُ الطَّوَائِحُ^(٥)

تقدِيره : يُبكيه ضارعٌ لِخَصُومَةٍ . ومن أبيات الحماسة لرجل من
يُلْعَنُونَ :

(١) شرح التسهيل ، ورقة ١٠٤ ، والبيت في التصریح ١/٢٧٣ ، والعلی ٤٥٣/٢ ، والاشمونی ٥٠/٢ .

(٢) النور : آية ٣٦ ، وبذلك قرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر . السبعة ، ص ٤٥٦ .

(٣) الشوری : آية ٣ ، وانظر القراءة في السبعة ، ص ٥٨٠ .

(٤) الكتاب ٢٨٨/١ ، وشرح المفصل ٨٠/١ ، والتصریح ٢٧٤/١ ، والاشمونی ٤٩/٢ ، وخزانة الأدب ١٤٧/١ .

لوكنتُ من مازنٍ لم تستتبْ إبلِي
بنوُّ اللقيطِهِ مِنْ ذُهْلِي بن شَيَّبَانَا
على روايةٍ مَنْ روَى : تُستَتبَّخُ ، مبنياً للمفعول ، أى : لم تستَتبَّحَا بنو
اللقيطَهِ .

وقال الآخر^(١) :

حِمَامَةُ بَطْنِ الْوَادِيِينَ تَرْتَمِي

سُقِيتَ مِنَ الْفَرْغِ الْغَوَادِيِّ مَطِيرُهَا

برفعٍ : مطيرُهَا ، وسُقِيتَ^(٢) : مبنيٌ للمفعول

وهذا التقدير مشروط بدلالة الكلام عليه كما تقدَّم ، فلو لم يتعين لم يصحَّ
أن يقدَّر شَيْئاً ، للاستغناء بما ظهر ، نحو : وُعِظَ فِي الْمَسْجِدِ^(٣) رجَالٌ ، بخلاف
ما إذا قلتَ : وُعِظَ فِي الْمَسْجِدِ رجَالٌ ، زَيْدٌ . فإنه على التقدير . وهذا القسم
داخل في كلام الناظم ، فلا يقال : إنه خارج عنه ، لأن المثال لا يُعيَّن مثلاً ،
وانما يعيَّن ما تقدَّم فيه فعلُ الفاعل ، وهذا تقدَّم فيه فعلُ المفعول ؛ لأننا نقول : بل
يدخل فيه من وجهين :

أحدُهُما : أن مبانيه ما بينِ فعلِ الفاعل وفعلِ المفعول قريبة جدًا ، فهما
متافقان للفظاً ومعنى وحكمًا ، ولذلك جاز حذف الفعل هنا ؛ إذ لو أعتبرتْ تلك
المبانية لم يجز الحذفُ عندهم قياساً ، كا جاز مع تقدَّم فعل الفاعل ، كلما ساع

(١) هو توبة بن العمير ، ديوانه ٣٦ . وهو في أمالى القالى ٨٧/١ ، والهمع ١٧٣/١ .
والفوادى : ما أمر بالفداء .

(٢) كذا في س ، ف . وفي صلب الأصل ، أ : «برفع مطيرها بسقيت» . وهو خطأ . وفي ما مش الأصل بدل «مبني» مبنياً .

(٣) أ : «في الهجر» .

الهدف هنا واشتهر ، دلّ على أن تلك المبادئ غير معتبرة .
 والثاني : أن هو القسم راجع إلى ما ذكره في المثال : لأن الفعل فيه حذف في جواب الاستفهام ، وهذا القسم في التقدير من ذلك ، فقولك : قرئ القرآن ، زيد . على تقدير أنه قال : قرئ القرآن . فقيل : من قرأه ؟ قال زيد . فدخل بالمعنى في إشارة مثاله .

وثم قسمٌ رابعٌ ، وهو أن يدلّ على / الفعل المقدر معنى الجملة لا لفظُها ، أو يدلّ عليه فعلٌ مجامعته في أصل الاستدلال ، لا في نفس الصيغة :

فال الأول [نحو] ما جاء في الحديث من قول عائشة - رضي الله عنها : «فلا أستطيع أن أصومه إلا في شعبان ، الشغل برسول الله صلى الله عليه وسلم ^(١)». التقدير : يمْنَعُ الشغل أو نحوه .

والثاني : نحو قول الفرزدق ^(٢) :

غَدَةً أَحْلَتْ لَابْنَ أَصْرَمَ طَعْنَةً

حُصَيْنِ ، عَبَيْطَاتُ السَّدَائِفَ وَالخَمْرِ

تقديره : حلّتْ لى عبيطاتُ السَّدَائِفَ وَالخَمْرُ .

وهذا في القياس عليهما نظر ، وليس مما يُشعر به تمثيل الناظم ، والله أعلم . وأتي الناظم بقرأ مسْهَلة الهمزة ، بالإبدال ، على لغة من قال : قررت ^(٤) ، وأخطيئت ، في قرأت وأخطأت . وقد تقدم له مثل هذا .

(١) ليس في الأصل .

(٢) أخرجه مسلم بنحوه ، وبما يحقق الشاهد ، انظر كتاب الصوم ، باب قضاء رمضان في شعبان ٨٠٢ - ٨٠٣ .

(٣) تقدم في من : ٥٤٣ .

(٤) انظر معانى القرآن للأخفش . ٢٠٨ ، ١٠٠ .

(ثم قال الناظم^(١))

وتاء تأنيثٍ تلى الماضي إذا

كان لأنشى ، كائبتْ هنْدَ الأذى

وهذا قسم يذكر فيه حكم لحاق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً . وقد قدم حكم لحاق علامة التثنية والجمع ، ولما خص بالذكر المؤنث دل على أن التاء لا تلحق هي ولا غيرها إذا كان مذكراً ، إلا في موضع مخصوصة قدم ذكر بعضها ، وسيأتي حكم باقيها ، فنحو : قام زيدٌ وخرج عمرو ، لا تلحق فعله علامة أصلًا ، فإن جاء مظاهره ذلك فمؤول ، كما قال القائل : «فلان لغُبَّ ، جاءته كتابي فاختصرها . فقيل : أتقول : جاءته كتابي؟!» فقال : أليست بصحيفة^(٢)؟ . فأثبت [الكتاب]^(٣) على معنى الصحيفة . وقد جمل على هذا المعنى قول حاتم^(٤) :

أما ويَ ، قد طال التجنِبُ والهجرُ

وقد عَدَرْتُ فِي طلابِكُ العذرُ

أى : المعدنة .

فقوله «وتاء تأنيثٍ» ، مبتدأ خبره : «تلى الماضي» وأسكن ياء «الماضي» وكان حقه أن يقول : «تلى الماضي» - بالتحريك لضرورة الشعر . ولأنها لغة ضعيفة ، وقد تقدم ذكرها .

يعنى زن تاء التأنيث حكمها أن تلى الفِعلَ الماضي ، أى : تأتى بعده

(١) عن الأصل .

(٢) الفصانص ٢٤٩/١ . وانظر اللسان : كتب ، ولغب .

(٣) عن س ، ف .

(٤) ديوانه ٢٠٩ . والبيت في أمالي الزجاجي ١٠٨ . وفي الأصل : «التعب» بدل «التجنب» .

متصلة [بـ^(١)] لاحقة له ، وإذا كان ذلك الماضي لأنثى ، أى : مسندًا إلى أنثى . فالضمير في كان عائد على الأضى . والأنثى مطلقا ، أو بظاهرها إذا كان تأنيتها حقيقة .

و«لأنثى» متعلق بمسند ، وحذف لدلالة الكلام عليه ؛ إذ كان هنا كمستقر فيسائر الموضع ، فيكون مفهوماً معلوماً. أو يتعلق بمستقر ، فكان الناظم يقول : إذا كان الماضي مستقرًا لأنثى .

وأتى لذلك بمثال وهو : أبت هند الأنثى بين به ما أصل ، وكيف تلى تاء التأنيث الفعل ؛ إذ ليس في قوله «تلى الماضي» بيان كيفية اتصال التاد بالفعل ، ور كان ذلك معلوماً من خارج ، فاراد إيضاح ذلك / ٥١٩ الأتصال .

(ثم قال^(٢) :

ولئنما تلزم فعل مضمر

متصل ، أو مفهوم ذات حر

لما بين لحاقها على الجملة من غير تقييد بلزوم ولا جواز ، أى هنا ببيان ذلك المجمل ، في يريد أن تاء التأنيث في الحاقها الفعل على وجهين ، لازمة وغير لازمة :

فاما لزومها ففي موضعين :

أحدهما : مع فعل المضمر المتصل ، وهو قوله : «ولئنما تلزم» - يعني التاء - «فعل مضمر» ، يريد فعل فاعل مضمر متصل بالفعل . أما

(١) ليس في الأصل .

(٢) عن الأصل .

اشتراطه أن يكون الفاعل مضمراً فلانه إذا كان ظاهراً فله حكم سيذكره ، وكذلك اشتراطه أن يكون متصلة تحرّزاً من كونه منفصلأً ؛ فإن حكمه إذ ذاك حكم الظاهر ، فكما تقول : ما قام إلا هنـد ، وما قامت إلا هنـد ، كذلك [تقول^(١)] : ما قام إلا أنت ياهنـد . بخلاف ما إذا كان ضميراً متصلة فإنـ التاء لازمة مطلقاً ، سواءً أكان المؤنث حقيقي التائيث أم لا . هذا ظاهر كلامه حيث أطلق القول في المضمر المتصـل ، وقيـده في الظاهر بكونـه حقيقياً . وهذا صحيح ، فتقول : هنـد قـامت وزنـينـب خرجـت ، والشـيرـطلـعـت ، والدارـ تـهـدمـت ؛ فلا يجوز هنا حذف التاء قيـاسـاً.

وقولـه : «إنـما تـلـزـمـ» ، أرادـ اللـزـومـ الـقـيـاسـيـ خـاصـةـ ، وـلاـ نـقـدـ جاءـ السـمـاعـ
بـخـلـافـ ذـلـكـ ، كـبـيـتـ عـامـرـ بـنـ جـوـينـ^(٢) :

* ولا أرضَ أبْقَلَ إِبْقَالَهَا *

وكذلك قولـ بعضـهمـ : قالـ فـلانـ^(٣) ، فـى المـوـضـعـ الثـانـىـ . وـماـ أـشـبـهـهـماـ منـ النـظـائـرـ . وـقـالـ نـبـهـ عـلـىـ ذـلـكـ النـاظـمـ بـعـدـ ، فـإـنـماـ مـقـصـودـهـ أـنـ ذـلـكـ شـاذـ ، وـإـنـ
الـقـيـاسـ لـزـومـ التـاءـ

وـالمـوـضـعـ الثـانـىـ : معـ فـعلـ الـظـاهـرـ التـحـصـيلـ الـحـقـيقـيـ التـائـيـثـ ، فـالـظـاهـرـ إـذـاـ
اجـتـمـعـ فـيـهـ أـيـكـونـ حـقـيقـيـ التـائـيـثـ مـتـصـلـاـ بـفـعـلـهـ ، لـزمـتـهـ الـعـلـمـةـ أـيـضاـ . فـإـنـماـ

(١) ليسـ فـىـ الأـصـلـ .

(٢) مصدرـهـ :

فـلـاـ مـرـثـةـ وـيـقـنـتـ وـيـقـنـهاـ

والـبـيـتـ مـنـ شـواـهـدـ سـيـبـوـيـهـ ٤٦/٢ ، وـالـخـصـانـصـ ٤١١/٢ ، وـالـحـتـسـبـ ١١٢/٢ ، وـأـمـالـىـ اـبـنـ
الـشـجـرـىـ ١٥٨/١ ، ١٦١ ، وـابـنـ يـعـيشـ عـلـىـ المـفـصـلـ ٩٤/٥ ، وـالـرـضـىـ عـلـىـ الـكـافـيـةـ ٤٧/١ ،
٢٤٢/٢ ، وـالـمـفـنـىـ ٦٥٦ ، وـالـهـمـعـ ٦٥/٦ ، وـفـىـ الـخـزانـةـ ٤٥/١ ، ٤٢٧/٧ .

(٣) الـكتـابـ ٢٨/٢ .

كون الفاعل حقيقى التائית فصرىح فى كلامه حين قال : «أو مفهِّم ذات حِرٍ» . وفهم : صفة موصوف ممحض تقديره : أو فاعل مفهوم كذا ، هو مخصوص بالعطف على مضمر ، كأنه قال : وإنما تلزم فعل مضمر ، أو فعل فاعل مفهوم ذات حِرٍ . وبمعنى بكونه مفهوماً أن يكون دالاً على صاحبة حِرٍ ، أى : دالاً على مؤنث حقيقي التائيت . وعبر عن ذلك بذات الحِرِ كالمرأة والشاة والاثنان ، ونحو ذلك مثاله فرج ، ولقابله من الزوجين ذكر . وهذا اللفظ الذى شرح به الناظم التائيت الحقيقى^(١) أصرح فى شرح المقصود من قولهم : حقيقي التائيت ؛ لأن حقيقي التائيت مفسر بما ذكر^(٢) ، فكان الأولى أن يبيّنه بما هو المعهود عند النحوين من لفظ التائيت الحقيقى ، كما فعل في التسهيل^(٣) وغيره .

وأما كون الفاعل متصلا / بالفعل لم يفصل بينهما بفاصل ، ٥٢٠

فيظهر من كلامه من موضعين :

أحدهما : قوله : «وقد يبيع الفصل ترك التاء» ، وما بعده ، فإنه يفهم منه أن ترك التاء دون فصل غير مباح ، فلا بد من أن يكون الاتصال شرطاً في لزوم التاء ، وهذا وإن كان تركها مع الفصل قليلاً ، فالباء على الجملة غير لازمة قياساً .

والثانى : أن قوله «أو مفهِّم ذات حِرٍ» لما عطف على «مضمر» قد وصف بمتصيل ، كان المعطوف شريك المعطوف عليه في ذلك الوصف ،

(١) في الأصل : «أثم»

(٢) بعده في غير الأصل بياغن بمقدار خمس كلمات ، ثم كلمة «التصريح» . وبينما أن في الكلام سقطاً .

(٣) التسهيل ٧٥ .

كأنه قال^(١) : أو مفهوم ذات حِرِّ مُتَصِّلٍ وهو شبيه بقوله عليه السلام : «لا يُقتل مسلم بكافر ، ولا نوْعَهْدُ فِي عَهْدِهِ»^(٢) ، قال المحققون : معناه : ولا نوْعَهْدُ فِي عَهْدِهِ بكافر . وبذلك يصحَّ معنى الحديث ، فكان تقدير حلول المعطوف في محلَّ المعطوف عليه يشعر بلزومه قيده ، حتى كانَ الموضع له . فإذا اجتمع الشيطان لزمَّ التاء فقلَّتْ : قاتَ هند ، ونَدَّ الشاة ، وضَلَّتِ الأَتَانُ ولا يقال : قاتَ هند ، ولا نَدَّ الشاة^(٣) - وأنْتَ تريِّدُ الأَنْثِي - ولا ضَلَّلَ الأَتَانُ - وما جاء من قولهم : قال فلانة ، فشاذٌ يحفظ ولا يقاسُ عليه ، وسيذكره .

ولمَّا عَيْنَ لِلزَّرْوَمْ هذينَ المَوْضِعَيْنَ ، دَلَّ عَلَى أَنَّهُ فِي غَيْرِهِمَا بِالْخِيَارِ ، لَأَنَّ ضدَ اللزومَ الجواز ، وذلكَ مَعَ الْمُؤْنَثِ الْمَجَازِيِّ التَّائِبِ ، مَعَ الْحَقِيقِيِّ مَعَ الفَصِيلِ ، وَمَعَ غَيْرِ ذَلِكِ . وجوازُ الوجهينَ فِي ذَلِكَ كَلَّهُ مُخْتَلِفٌ ، فَمَنْهُ مَا يَقُولُ فِيهِ [٤] لِحَاقُ التَّاءِ ، وَمَنْهُ مَا يَقُولُ فِيهِ] خَلَافَهُ ، فَلَذِكَ فَصَلُّ الْحُكْمِ فِيهِ فَقَالَ أَوَّلًا :

وَقَدْ يُبَيِّنُ الْفَصِيلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي

نَحُوا : أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتَ الْوَاقِفِ

يعنى أنَّ الفعل قد يُسْتَندُ إِلَى ظَاهِرِ الْمُؤْنَثِ الْحَقِيقِيِّ ، فَلَا تَلْحُقُ الفَعْلُ عَلَمَةُ التَّائِبِ ، وَيُسْتَباحُ ذَلِكَ لِأَجْلِ الْفَاَصِلِ الْحَاصِلِ بَيْنَ الْفَعْلِ وَالْفَاعِلِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتَ الْوَاقِفِ . فَفَصِيلُ الْقَاضِيِّ بَيْنَ الْفَعْلِ وَالْفَاعِلِ . وَإِنَّمَا^(٥) جَازَ ذَلِكَ لِمَكَانِ الْفَصِيلِ : لَأَنَّ الْفَاَصِلَ لِمَا كَانَ مُبِعْدًا بَيْنَ الْفَعْلِ وَالْفَاعِلِ

(١) مَكَانٌ «قَالَ» فِي الْأَصْلِ كَلْمَةُ غَيْرِ وَاضْحَى .

(٢) سَنْ أَبِي دَاوُدَ ، كِتَابُ الْبَيَاتِ ، بَابُ إِبْقَادُ الْمُسْلِمِ بِالْكَافِرِ ١٨١/٤ ، وَمُسْنَدُ إِلَمَامِ أَحْمَدَ ١١٩/١ ، ١٢٢ .

(٣) الشاة : الْوَاحِدُ مِنَ الْفَنَمِ ، يَكُونُ لِلذِّكْرِ وَالْأَنْثِي .

(٤) سَقْطٌ مِنَ الْأَصْلِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : «إِذَا» .

قل القبح اللفظي ؛ من حيث كان الفعل يترك العلامة / يقتضى أن الفاعل غير مؤنث ، والإتيان بالفاعل مؤنثاً يقتضى لحاق العلامة ، فكان في الجمع بينهما [١] بعض القبح ؛ فإذا حصل الفصل بعد القبح شيئاً ما ؛ قال سيبويه : « وكلما طال الكلام فهو أحسن » - يعني ترك العلامة - نحو : حضر القاضي امرأة ، قال : لأنها إذا طال الكلام - يعني بالفصل - كان الحذف أجمل ، قال : وكانت [٢] يصير بدلاً من شيء كالمعاقبة ، [نحو قولك [٣] : زدنقة [وزناديق [٤]] ، [٥] فتحذف الياء لمكان الهاء - يعني لأن الفصل بين الفعل والفاعل صار بدلاً من لحاق العلامة ، كما كانت الهاء في زدنقة [٦] بدلاً من الياء في زناديق . ثم قال أيضاً تعليلاً لعدم لحاقها على الجملة : « وإنما حذفوا التاء لأنَّه صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء ، كما كفاهم الاثنان والجميع حين أظهروهم عن الواو والألف [٧] ». ومن مثل ذلك قولُ جرير [٨]

لَقْدْ وَلَدَ الْأَخْيَطَلَ أُمْ سَوَءٍ

مُحملةٌ من الأماتِ عاراً

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الكتاب : « وكانت شيء يصين » .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) عن الكتاب .

(٥) ، (٦) ما بينهما سقط من الأصل .

(٧) الكتاب ٢٨/٢ .

(٨) معانى القرآن للفراء ٢٠٨/٢ والمقتضب ١٤٥/٢ ، ٣٤٩/٣ ، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٦١٨ ، والخصائص ٤١٤/٢ ، وأمالى ابن الشجري ١٥٣ ، ٥٥/٢ ، والإنساف ١٧٥ ، وابن يعيش ٩٢/٥ ، والتصريح ٢٧٩/١ .

وأنشد الفراء^(١) :

إِنَّ امْرَأً غَرَّهُ مِنْكُنْ وَاحِدَةٌ

بَعْدِي وَيَعْدَكِ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورٌ

وهكذا الحكم في المضارع ، فكما تقول : حضر القاضى امرأة ، وتقول :
يحضر القاضى امرأة ويأتى القاضى بنت الواقف .

وفي قوله : « وقد يُبيّن الفصل » الدلالة على أنه قليل ، وعلى أنه قياس . أما
دلالته على أنه قليل فمن جهتين ، إحداهما : إيتيانه بقد ، فإن عادته أن يأتي بها
مشيراً بالقليل . والثانية : قوله : « وقد يُبيّن » ، فإن هذا اللفظ [إنما]^(٢) يستعمل
غالباً فيما الأصل فيه المنع ، وأن مقارنته محذورة ، كما [يقال]^(٣) : هذا حِمى
بني فلان ، وهذا حِمى لا يستباح . وهذه العبارة موافقة المعنى لعبارة الجزوى
في قوله : « وحذفها مع الفصل أسهل منه بلا فصل^(٤) ».

وأما دلالته على كونه قياساً فمن إيتيانه بقد : إذ من عادته أنه يأتي بقد
حيث يجوز ذلك الحكم في الكلام على قلة . وهو ظاهر من كلام سيبويه المتقدم
وغيره .

وعلى الناظم هنا اعتراض من جهة علم القوافي ، فإنه أتى بقافية
مُؤَسِّسَة^(٥) ، وهي قوله : « بنت الواقف » ، وبنظيرتها مجردة حكماً ، وهي قوله :

(١) البيت في الخصائص ٤١٤/٢، والإنصاف ١٧٤، وابن يعيش على المفصل ٩٣/٥، والهمج ٦٥/٦ .

(٢) ليس في الأصل .

(٣) مكانه في الأصل : « أَبَيَّنَ » .

(٤) هذا لفظه في الجزوئية ، مخطوطة دار الكتب المصرية ، ٣٦٢ نحو تيمور .

(٥) التأسيس في القافية : الألف التي ليس بينها وبين حرف الروى إلا حرف واحد ، نحو : ناصب في
قوله :

كليتني لهم يا أميمة ناصب

ولابد من هذه الألف إلى آخر القصيدة .

(الناء في) . فإنها بمنزلة (المكتفي) في الحكم ، لا بمنزلة الواقف ؛ لأنَّ حرف التأسيس في كلمة ، وحرف الروي في كلمة أخرى غير ضمير . ومما أنسدوا على القياس قولُ العجاج^(١) :

٥٢٢

فهـنَّ يعـكـنـ بـهـ إـذـاـ حـجـاـ

عـكـفـ الـبـيـطـ يـلـعـبـونـ الـفـنـزـجـاـ

فلم يعتبر الألف من إذا ؛ لكونها من كلمة أخرى ، فلو قال الناظم : مثلَ : أتى القاضِي بِنْتَ المكتفي ، لكن هو القياس . وقد جاء في السَّماع ما فيه المؤسس مع المجرد . قال^(٢) :

أدعوك يارب مِنَ النَّارِ الَّتِي
أغَدَنْتَ لِكَفَارِ فِي القيامة

وليس بقياس ؛ وإنما هو سَمَاع .

(ثم قال الناظم^(٣) :

والحـذـفـ مـعـ فـصـلـ بـالـأـفـضـلـاـ
كمـازـكـاـ إـلـآـفـتـاءـ اـبـنـ الغـلاـ

(١) ديوانه ٣٥٤-٣٥٥ .

يعكن به : يعكن حوله . حجا : أقام . والفنزج : لعبة يقال لها : البنجكان ، وهي فارسية .

(٢) لم أقف على قائل هذا الرجز .

(٣) ليست في الأصل .

يعني أن الفصل إنْ كان بغير «إلا» فحكمه ما تقدم ، وإن كان الفصل بـ«إلا» فحذف العلامة أحسنٌ من إثباتها ، وهو عند العرب مفضل ، والإثبات مفضول . فقولك : ما قام إلا هند ، وما خَرَج إلا وعُدّ أفضل من قولك : ما قاتم إلا هند ، وما خرجت إلا زينب . ومثل ذلك [قوله^(١)] : مازكَا إِلْفَتَاهُ فلان . لو قال : مازكت ، لجاز ، ولكنه مفضول . فالوجهان - على الجملة - جائزان ، وإن كان أحدهما أرجح من الآخر . وجده رجحان الحذف أن النفي^(٢) [بما] يقتضي العموم والتذكير ، فكانه في المعنى : ما قام أحد إلا هند ، وما خرج إنسان إلا وعُدّ ؛ فإذا كان المعنى على التذكير كان إسقاط التاء أولى ، وإن كان اللفظ يقتضي غير ذلك . وجده الإثبات القصد إلى إسناد الفعل إلى المؤنث ، اعتبار اللفظ ، وما جاء على غير الأولى قول ذي الرمة^(٣) :

[طوى النحر والاجران ما في غُروضها] فما بقيت إلا الصُّور الجراشِيُّ

وقال نو الرمة أيضاً^(٤) :

كأنها جَمَلٌ وَهَمٌ وَمَابقيت

إِلَّا النَّحِيَّةُ وَالْأَلْوَاحُ وَالْعَصَبُ

(١) ليست في الأصل .

(٢) في الأصل : «المعنى» وسقطت «بما» . وفي أ : «المعنى بـإلا» . وفي س ، ف : «النفي» ، ولعل الصواب ما ثبتناه .

(٣) ديوانه ١٢٩٦ . وقد سقط الشطر لأول من الأصل . والبيت في المحتسب ٢٠٧/٢ ، ٢٦٦ ، ٢٠٧/٢ ، وابن بعيش ٨٧/٢ ، والأشموني ٥٢/٢ ، والعيني ٤٧/٢ .

والنحر : ضرب الأعقاب ستحثاث في السير . والاجران : الأحوال ، الواحد : جُرْنٌ . والغروف جمع غُرض - بفتح فسكون - وهو حزام الرجل . والجراش : جمع الجرشع ، وهو المتنفس الجنبين .

(٤) ديوانه ٤٣ ، والبيت في اللسان : هم .

الجمل الوهم: الضخم . النحية: الطبيعة . الواحها: عظامها . يقول: فنتيت من السير والتعب .

ومما جاء منه في المضارع قراءة من قرأ : {لَا تَرَى إِلَامْسَاكِنُهُمْ} ^(١) ، وهي قراءة الحسن وعاصم الجحدري وجماعة من التابعين ^(٢) . وجعل ابن جنى مثل هذا أولى بالشعر ^(٣) . واختار المؤلف خلافه محتاجاً بما جاء في القرآن من ذلك مقوياً به ، فهو عنده مما يجوز في الكلام لكنه [ضعيف] ^(٤) ، وعلى ذلك بنى هنا ^(٥) : إذا جعله مفضولاً خاصةً ، ولم يخصه بالشعر . وما تقدم من الأمثلة إنما هو في المجاز التأثيث ، وهو مع الحقيقي التأثيث [هنا] ^(٦) كالسواء وأنشد المؤلف منه ^(٧) :

مَا بَرَيْتَ مِنْ رِبَيْةٍ وَذَمَّ

فِي حَرَبِنَا ^(٨) إِلَّا بَنَاتُ الْعَمَّ

والزكاة : الطهارة والعمل الصالح ، ودرج ذكرى ، أى : تقىٰ . ٥٢٣
والفتاة : الشابة ، والفتى أيضاً يطلق على الديم .

وفي قوله هنا بعد : «والحذف» ، مشاححة لفظية ، وذلك أن لفظ الحذف إنما يستعمل عرفاً فيما كان ثابتاً حذف . وهذه التاء لم تكن في الأصل ثابتة ثم حُذفت ، بل الأصل القياسي عدم لحاقها الفعل : ألا ترى

(١) الآية ٢٥ من سورة الأحقاف .

(٢) ، (٣) المحتسب ٢٦٥/٢ .

(٤) مكانه بياض في الأصل .

(٥) في الأصل : «هذا» .

(٦) ليست في الأصل .

(٧) البيت في التصريح ١/٢٧٩ ، والمعجم ٦٦/٦ ، والأشموني ٥٢/٢ ، وفي العيني ٤٧١/٢ .
وهو مجهول القائل .

(٨) في الأصل : حيناً .

أنها لا تلحق مع المذكرة لأنها أصل ، فيعرض لحاقها إذا عرض إسناد الفعل إلى المؤنث ، وكان ذلك هو الموجب للحاق ، وأما عدم اللحاق فرجوع إلى الأصل ، فكيف يُعبر عنه بالحذف . وأحسن من لفظ الحذف ترك التاء كما قال قبل : «قد يُبيح الفصل ترك التاء» .

والجواب من وجهين :

أحدهما : أن مثل هذا اللفظ قد يستعمل عرفاً فيما لم يكن ثانياً قبل ذلك ، كقولهم : إن حذف النون علامة النصب في [نحو^(١)] : إن يَفعلا . فإن الحذف هنا لم يكن عن إثبات صحيح ، وإنما تأتي العرب به النصب بغير نون ، كما تأتي به في الرفع بالنون . وقولهم : أصل النصب وغيره الرفع ، أمر قياسيٌ تقديرى لا يشهد له أصلٌ من كلام العرب . فتسميتهم له حذفًا ضرب^(٢) من الاتساع على الجملة .

والثاني : أن تقول : أصل الفعل في القياس أن لا تلحقه علامة ، وأصله في الاستعمال أن تلحقه العلامة مع المؤنث الحقيقي على الجملة ، ويبدل على ذلك كثرة لحاقها معه ، والقاعدة أن الكثرة لها الأصل^(٣) ، وقد ثبت لنا هنا أن اللحاق مع المؤنث هو الأكثر ، فإذا لم تلحق معه قدمنا أن عدم اللحاق حذف صحيح ؛ إذ كانت القاعدة تقتضي اللحاق ، ولكن عرض سبب منع الأصل أن يستمر ، فادعينا أن عدم اللحاق حذف ، وقوفاً مع الأصل وفي هذا بحث.

(١) ليس في الأصل .

(٢) في غير الأصل : «نوع» .

(٣) في الأصل : «أصل» .

قال:

الhalf قد يأتي بلا فصلٍ ، ومعنٍ
ضمير ذي المجاز في شغف وقمع

هذا تتبّه على ما جاء في السماع مما يخالف القاعدة المتقدمة ؛ إذ قدم القياس المتسلّم والحكم اللازم مع عدم الفصل لحاق العلامة إذا كان الفاعل ظاهراً مؤنثاً حقيقي التأنيث ، أو كان ضمير مؤنث متصلاً كان حقيقي التأنيث أو مجازيه ، فقال في أحد القسمين - وهو الظاهر الحقيقي التأنيث إن حذف العلامة قد يأتي بلا فصلٍ . وهذا إشارة منه مجبيه في الكلام ، لكن قليلاً ضعيفاً ، فنقول على هذا : قام هذّ ، وخرج دُغَّ . حكى سيبويه عن بعض العرب :

قال فلانة^(١): وقال لبيد بن ربيعة^(٢):

تمنی ابنتای آن یعیش ابو هما

وهل أنا إلا من ربعة أو مضر.

وقال في القسم الآخر : " وَقَع .. ضمير ذي المجازِ في شعرٍ وَقَعْ " ، يعني أنَّ حذفَ التاءَ مع كون الفاعل ضمير مؤنثٍ مجازٍ التأنيث وقع في الشعر لا في الكلام . ومن ذلك قولُ عامر بن جُوين الطائي ، أنشده سيبويه^(٣) :

٣٨/٢ الكتاب (١)

(٢) ديوانه ، ص ٢١٣ ، والبيت في شرح ابن يعيش المفصل ٨/٩٩ ، والرضى للكافية ٤/٣٩٧ ، والمغني ، ٩٧٢ ، الجزء ٦/١١.

(٣) الكتاب ٤٦/٢ ، وتقدم البيت ص ٥٦٩ .

فلا مُرْنَةٌ وَدَقَتْ وَدَقَهَا

وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلْ إِبْغَالَهَا

وكان الأصل : أبقلت . وأنشد أيضا للأعشى^(١) :

فِيمَا مَا تَرَى لِمَثْ بَدَلَتْ

فِإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

والوجه : أودت . ومن بابه ماقال الأعشى^(٢) :

أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أَسِيفًا كَائِنًا

يَضُمُّ إِلَى كَشْحَنَةِ كَفَّا مُخَضَّبًا

والوجه : مُخَضَّبَةً . وأنشد سيبويه لطفيل^(٣) :

إِذْنِي أَخْرَى مِنَ الرِّبْعِيِّ حَاجِبَهَا

وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمِ الْحَارِيِّ مَكْحُولُ

الأصل : مكحولة : لأن خبر العين ، ولم يأت في الكلام مثل هذا ، فلذاك
قال : «شعر وقع» . وإذا تبيّن ما قاله توجّه عليه سؤالان :

أحدهما : أنه قال أولاً : «وإنما تلزم فعل مضمر» إلى آخره ، وهو نص
في أن إساقط التاء مع القسمين لا يجوز البطلة ، وهو معنى اللزوم . ثم نقص
اللزوم هنا بقوله : «والحنوف قد يأتي بلا فصل» ، فأجاز إساقط التاء هنا مع
القسمين وإن كان ضعيفاً ، فحصل أن ثبوتها ليس بلازم ، وهذا تناقض من

(١) ديوانه ١٧١ . وهو من شواهد سيبويه ٤٦/٢ ، وأمالى ابن الشجري ٢٤٥/٢ ، والإنساف ٧٦٤ ،
وابن يعيش على المفصل ٩٥/٥ ، ٩٥/٩ ، ٤١ ، والرضا على الكافية ٤٨٨/٤ ، والتصريف
٢٧٨/١ ، وفي الفزانة ٤٣٠/١١ - ٤٣٢ .

(٢) ديوانه ١١٥ . وهو في أمالى ابن الشجري ١٥٨/١ ، ٢٢٧ ، والإنساف ٧٧٦ .

(٣) الكتاب ٤٦/٢ ، والمنصف ٨٥/٣ ، والإنساف ٧٧٥ ، وابن يعيش ١٨/١٠ ، وديوان طفيل ٥٥ .
وحاجبها ، كما في النسخ . وفي الديوان والكتاب : حاجبه .

القول . ولا يقال : إنَّه أراد أولاً أنَّ اللزوم هو القياس ، وأنَّ مثلَ : قال فلانةً ، سماعً : لأنَا نقولُ : قَدْ كَرَّ من عادته أنه يريد بقوله : قد يكون كذا ، أنه يجوز قياساً .

ولا أجد جواباً عنه : إلا أنَّ يريد باللزم أنَّه أكثرَ وهذا ضعيف .
 والسؤال الثاني : أنَّ قوله : «وَمَعَ ضَمِيرِ ذِي الْجَازِ» ، يُؤخَذُ منه أنه لم يأتِ في الكلام في ضمير ذي المجاز . ويظهرُ من السماع خلاف ذلك ؛ فإنَّ في الكتاب العزيز : [إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ^(١)] ، وقال تعالى : {السَّمَاءُ مُنْفَطَرٌ بِهِ}^(٢) . وياتى مثل هذا في الكلام ، فكيف بقولُ : إنَّه وقع في شعرٍ . ولا يقال / فإنَّ مثل هذا وقع على معنى النسب ، أراد : ٥٢٥ ذاتِ قُرْبٍ ، وذاتِ إِمْطَارٍ ؛ لأنَا نقول : [ذلك]^(٣) لا ينجي ؛ إذ الضمير المرفوع في (قَرِيبٌ) و (مُنْفَطَرٌ) ضمير مؤنث ، ورفعه على الفاعلية ، ولم تتحق الصفة عالمة ، فالسؤال وارد . وكذلك لا ينجي أنَّ ذلك على تأويل الرحمن والسماء بمذكر ، فإنَّ قوله *وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا*

وَمَا أَشْبَهُهُ مَوْلُ بِمَذْكُرٍ ، حَسْبَمَا ذَكَرَهُ النَّحْوِيُونَ .

ولاجواب لى إلا أن يقال : لعلَّه لم يلتفت إلى هذا النحو هنا ، جريياته مجri مala تتحقق العالمة من الصفاتِ ، مفعولٌ ومفعال ، وما ذكر معهما ؛ فإنه استثنى ذلك في باب المذكر والمؤنث . أو يقال - وهو الأولى - : لعلَّه إنما تكلَّم في هذا الفصل على لاحق التاءِ إلى الفعل خاصَّة ،

(١) الآية ٦٩ من سورة الأعراف .

(٢) الآية ١٨ من سورة المزمل .

(٣) ليس في الأصل .

وترك ذكر لحاقها الصفة ، لأنَّه قد ذكر حكم الصفة فيما بعد ، فذكر في باب النعتِ من ذلك نحوًا مما ذكر هنا في الفعل ، ثم ذكر في باب المذكرة والمؤنث ما يمتنع أن تلتحقه العلامة في قوله : «**وَلَا يَلِي فَارِقةً مَفْعُولَةً**» .. إلى آخره . وإذا كان كذلك لم يبق إشكالاً ، وحصل جواب هذا السؤال .

واعلم أنه لما قررَ موضعِ لزوم التاء ظهر أنَّ المؤنث الذي ليس على ذلك الوصف للتلزم التاء ، وهو الظاهر المجازُ التائث ، فتقول : طلعت الشمسُ ، وطلع لشمسُ ، وتهدمت الدار ، وتهدم الدار ، وما أشبهه ذلك . وعلى هذا القسم أحال في قوله بعد : «**كَالثَّاءُ مَعَ إِحْدَى الْأَلْبَنِ**» . إلا أنه يدخل عليه فيما ذكره لزوم لحاقها في موضع لا يلزم فيه اللحاق ، وإن كان المسندُ إليه حقيقي التائث ، وذلك إذا كان قد دخلت عليه من الزائدة ؛ فإنك إذا قلت : ما قاماتِ امرأةٌ ، فلا بدُّ من التاء ، كما [تقول^(١)] : قامت امرأة . فإن قلت : ما قاماتِ من امرأةٍ ، كنت في لحاق التاء وعدم لحاقها بالخيار . أما وجْهُ لحاقها فاعتبارُ سقوط من الزائدة تقديرًا ؛ إذ هي في تقدير السقوط ، فكان التقدير : ما قامت امرأة . وأمَّا عدمُ إلحاقها فاعتبارُ بأن دخولِ منْ أفاد معنى الحسن وعموم النفي ، فصار كمرفووعٍ نعم وينس .

والجواب (عن ذلك^(٢)) : أن هذه المسألة يُستفادُ حكمها من كلامه في نعم ؛ إذ عَلِلَ عدم اللحاق بقصد الحسن ، فإذا كل مؤنثٌ قصدَ فيه قصد الجنس فيه ما في : **نِعْمَ الْمَرْأَةُ هَذِهِ**

/ فإن قلت : إن ماقتلت قياس^(٣) على كلامه ، والاشكال على القياس ٥٢٦

(١) سقط من الأصل .

(٢) عن الأصل .

(٣) في الأصل : «يتناهى» .

في محل التعليم ينافي التعليم ، هذا مع أنه نص على لزوم التاء في غير ما استثنى ، فكان مُهِمًا دخول هذه المسألة في ذلك الحكم ، وهو فاسد .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن نقول : لأنعلم أنه لم ينصل عليه ، لأنه قد علق الحكم بحذف التاء على علة قصد الجنس ، والقاعدة الأصولية أن الحكم إذا علق على علة ، فهو عموم بالمعنى لا بالقياس عند طائفة^(١) ، فكأنه قال : كل مقصود فيه الجنس فحذف التاء فيه سائع مستحسن .

والثاني: إذا سلمنا أنه عام بالقياس لا بالمعنى ، فالقياس يُخص به العموم عند جماعة^(٢) ، فعل الناظم قائل بتحدي هاتين الدعويين^(٣) ، فلا يكون عليه اعتراض . وفي هذا الجواب نظر . ويمكن أن يكون راجعا إلى إسقاط لفاء لأجل الفصل . وفي هذا نظر أيضا . والأولى أن يقال : إنه ترك ذكر هذا الفرع رأساً فلم يتعرض له . والله أعلم .

ثم قال :

والتاء مع جمع سوى السالم من

مذكر ، كالتاء مع إحدى اللتين

يعنى أن ما عدا جمع المذكر السالم من الجموع فحكمها إذا أُسند إليها الفعل حكم الواحد المجازى التائث ، فى جواز لحاق التاء وعدم لحاقها .

والجموع ثلاثة أضرب :

جمع تكسير المذكر كان أو المؤنث ، كالرجال والهنود . فهذا تقول فيه :

(١) انظر مختصر المتنى لابن الحاجب ١١٩/٢ .

(٢) ن . م ١٥٣/٢ ، وانظر أيضا المختصر في أصول الفقه للبغوي ١٢٤ .

(٣) كما في ف . وفي غيرها : «الدعويين» ، بالتاء ، وهو خطأ .

قام الرجالُ ، وقامت الرجالُ ، وقام الهنداتُ ، وقامت الهنداتُ ، كما تقول :
تكسرت البنية ، [وتكتسر^(١) البنية] .

وجمع مؤنث سالم ، نحو : الهندات ، والطلحات ، والبنات . فهذا على مقتضى عبارته ، تقول فيه : قام الهندات ، وقاكت الهندات ، وقام الطلحات ، وقامت الطلحات ، وقام البنات وقامت البنات وجميع مذكر سالم بالواو والنون ، فهذا لا يجري فيه مجاز في النوعين الآخرين ، لاستثناء الناظم له ، وإذا لم يكن تخييرً فليس بالإوجه واحد ، فينظر فيه ما هو ؟ وذلك أنه ليس بمؤنث لامفرده ولا هو ، فليس له إذا إلا ما للمذكر ، وهو عدم لحاق التاء ، فتقول : قام الزيتون ، وخرج العَزِيزون ، ولا تقول : قامت ، ولا خرجت . هذا محصول كلامه .

وقوله : «من مذكر» / ، من فيه لبيان جنس السالم ؛ لأن الجمع السالم ضربان : مذكر ومؤنث ، فيبين أنه أراد المذكر بالاستثناء .

قوله : «كالتاء مع إحدى اللَّيْن» خبر المبتدأ الذي هو التاء . وبين بذلك المؤنث المجازى التائيث ؛ فإن إحدى اللَّيْن لِبَنَة ، [واللَّيْن^(٢)] تائتها لفظيَّة .

وبعد ؛ فإنَّ للنظر فيما قال هنا مجالاً^(٣) ؛ أما كونَ الجمع المكسرَ ذا وجهين فكما قال ، ولا خلاف فيه . ووجه ذلك أنَّ جمع التكسير لا يتبيَّنُ فيه لفظ الواحد ، فجاز أنْ يعاملَ معاملة الجماعة والجمع ، والجماعة - من حيث هي جماعة - لأنَّها تائث حقيقى ولا تذكير حقيقى ،

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في غير الأصل : «محله» .

فاستوت مع الشمس والدار ونحوهما ، مما ليس له تأنيث حقيقيّ ،
فكانت العلامة جائزة لواجحة .

وأما جمعُ المذكر السالم فإنما استثناء لأنَّ بناء الواحد فيه سالم ظاهر، فلم يَسْتَعِنْ فيه تأويله بالجماعة ولا بالجمع، فعُوْمِل معاً معاً واحداً الظاهر فيه، فلم تتحقق علامة . وهذا الذي ذهب إليه فيه هو رأى جمهور البصريين . وذهب الجزوئي^(١) - في ظاهر إطلاقه - والkovيون إلى جواز الوجهين ، فيقولون : قامت الزيديون ، وقام الزيديون . ولم يَرِدْ بقولهم سماع ، وإنما وردَ بلزوم إسقاط العلامة ، فهو الذي يُعَوَّلُ عليه .

وأما جمع المؤنث السالم فعلى ثلاثة أقسام :

أحداً : ما يكون المذكر حقيقة أو مجازاً ، نحو : الطلعات والحمامات . فجواز الوجهين فيها ظاهر ، فوجه عدم لحاق التاء اعتبار سلامة الواحد ، كما اعتبرت في جمع المذكر السالم . ووجه لحاقها اعتبار لفظ الجمع ؛ إذ هو مؤنث اللفظ بالباء ، وهو مما يجمع عليه المؤنث ، فاعتبر فيه ذلك على الجملة .

والثاني : يكون المؤنث المجانى الثالث ، نحو : تمرات وخطوات .
فجواز الوجهين فيه أيضاً ظاهر ، إما اعتباراً بواحده ، وإما لأنه مؤنث
اللفظ ، فُعمل معاملة ما تأثيره لفظي .

والثالث : يكون للمؤنث الحقيقى التأنيث نحو : الهندات والزينبات ،
فظاهر إطلاق الناظم ينتظمُ هذا القسم ، وأنه مما يجوز فيه الوجهان ،
كما / يجوز ذلك فيما قبله ، فيقال : قام الهندات ، وقامت الهندات ، على ٥٢٨

(١) قال الجنوبي في باب من أحكام الفاعل: «ولا تلزم مع الجمع مطلقاً، وسيذكر المؤلف هذا القول».

مشهور اللغات لأنَّه لم يستثنَ من جواز الوجهين إلَّا جمع المذكر السالم . وهذا غير صحيح : إذ لا يقال : قام الهندات ، إلَّا في الشعر ، نحو قول أبي عطاء السندي^(١) :

عشية قام التائفات وشققت

جيوبُ بآيدي قائمٍ وخدودُ

وأنشد البكري قول الشاعر يصف امرأة^(٢) :

أناةٌ على نيرين أضحت لداتها

بلين بلاه الربيط وهي جديدة

أو على لغة من قال : قال فلانة ، وهي لا تدخل هنا ، ولا حجة له في قول الله تعالى : {إذا جاءك المถอนات^(٣)} : لأنَّ الذي سهل إسقاط العلامة هنا الفصل بالكاف ، أو تقدير ثبات الموصوف المحنف ، وقد مر ذكر حكم الفصل . وقد قيد في كتاب التسهيل ما أطلق هنا ، فقال : «وحكمة» - يعني التاء - مع جمع التكسير وشبهه وجع المذكر بالآلف والتاء ، حكمها مع الواحد المجانى التائث^(٤) . فقيده بجمع المذكر ، ولم يقل : والجمع بالآلف والتاء .

ولايقال : لعل مراده بقوله : «من مذكر» ، ليس بيانا للسالم ، بل هو راجع إلى الجمع حتى كأن قال : «والباء مع جمع من مذكر سوى السالم كالباء

(١) البيت في الشعر والشعراء ٧٦٩ ، والحماسة بشرح المزني ٨٠٠ ، والخزانة ٤٠/٩ عرضا .
والملاتن : جماعة النساء .

(٢) لم أجده فيما أتيع لى من كتب البكري . ويقال امرأة أناة وناء : حليمة بطينة القيام . وثوب نو نيرين : إذا نسج على خيطين ، فيكون أصيق وأبقى . والربيط : كل ثوب لين رقيق . والكلام على التشبيه .

(٣) الآية ١٢ من سورة المتحنة .

(٤) التسهيل ٧٥ .

مع إحدى اللبن» ، ويكون كلامً متناولاً لجمع التكسير خاصةً ، ولم يتعرض حكم جمع المذكر بالألف والتاء ؛ إذ كان المختصرُ يضيقُ عن تقرير^(١) هذه التفاصيل كُلّها ، ولكنَّ هذا المحملُ أولى من الحمل^(٢) على مخالفة الجماعة . لأنَّ نقول : هذا غير صحيح من جهة :

إدھما : مايلزم عليه من ترك حكم جمع المذكر بالألف والتاء ، مع ترك حكم جمع المؤنث كذلك أيضًا ، فيكون الكلام يقتضي أنْ لم يتعرض للمجموع بالألف والتاء رأساً ، وفي هذا تقليل الفائدة جداً ، وهو مناقض لما وضع له المختصر من تكثير الفائدة . [مع تقليل العبارة^(٣)] ما أمكن .

والثاني [أنه^(٤)] قال : «سوى السالم» فيقضى باستثناء الحكم عليه بخلاف المستثنى منه ، وأن يكون الجمعُ بالألف والتاء تلزمه التاء ، كان المذكر أو المؤنث حقيقى أو غير حقيقى ، [وذلك^(٥)] فسادٌ كبير .

فالأولى حمله / على ما تقدم ، وأنه ارتكب فى هذه المسألة وحدها ٥٢٩ مذهب من رأى أن الجمع بالألف والتاء للمؤنث الحقيقى لا تلزمه التاء ، وهو رأى الكوفيين وظاهر الجزعلى فى الکراسة ، لقوله فيها : «ولاتلزم فى الجمع مطلقاً» . ولهذا المذهب وجه من الصحة ؛ قال الفارسي فى التذكرة : «قولهم جاء الهنداتُ ، حسنٌ ، وليس من القبيح كقولك : جاء هندٌ ؛ لأنَّ الواحدة حكمُها أن تلزمها علامة التأنيث للفصل بين التأنيث والتذكرة ،

(١) في الأصل : «تقدير» .

(٢) في الأصل : «حملهم» .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) سقط من الأصل .

وأيضاً : فلتلزم العالمة للزئم المعنى المسمى . وقد تكون الألف والتاء في الجمع على غير حد التأنيث في الواحد ؛ الاتراهم قالوا في تحقيير دراهم : دُرَيْهَمَات ، فلتحت الألف التاء على حد الجمع وتأنيث الجماعة ، لما أريد به الجمع ، فإذا كان كذلك لم يقع : جاء الهنّادات ، بل كان حسناً ، على حد إرادة التأنيث في الجماعة . ومن ثم جاء في التنزيل : (إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتٍ^(١)) . قال : فإن قلت : فَهَلْ يُسْتَقِيمُ عَلَى هَذَا أَنْ أَقُولُ : قَالَتِ الرِّيزْدِ دَلْ ، فَأَحْمَلَ عَلَى الْجَمَاعَةِ ؟ قَالَ : فَإِنْ ذَلِكَ لَا يُسْوِغُ عَنِّي ؛ أَلَا ترى أنَّ هَذَا الضَّرْبُ مِنَ الْجَمَعِ لَمْ يَجِدْ فِي تَأْنِيَثٍ كَمَا جَاءَ دُرَيْهَمَاتٍ فِيمَا ذُكِرَتْ [لَكَ^(٢)] ، [وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ^(٣)] إِلَّا عَلَى حَدَّ وَاحِدَهِ الْمَذْكُورِ وَشَتْتِيهِ . قَالَ : فَأَمَّا قَوْلُكَ : مَضَتْ [سِنُونٌ^(٤)] وَنَحْوُ ذَلِكَ ، فَإِنْ حَرْفَ الْجَمَعِ فِي سِنُونٍ لَيْسَ عَلَى حَدِّ «الزَّيْدِيْن» أَلَا ترى أنَّ الاسم مكسّرٌ فِي هَذَا الْجَمَعِ مُغَيْرٌ^(٥) ، وَلَيْسَ فِي زَيْدِيْنٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ » . هَذَا مَا قَالَ : وَهُوَ توجيهٌ لِلْبَأْسِ بِهِ . وَأيضاً فَإِنَّ الْجَمَعَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ قَدْ عَامَلُوهُ مُعَالَمَةً : جَمْعُ التَّكْسِيرِ فِي تَغْيِيرِهِ عَنْ بُنْيَةِ وَاحِدَةٍ ، فَقَالُوا : طَلَحَاتٌ فِي طَلَحَةٍ ، وَخُطُوطٌ فِي خُطْوَةٍ ، وَهَنْدَاتٌ فِي هَنْدٍ . [وَنَحْوُ ذَلِكَ^(٦)] مَا لَيْقَى فِيهِ الْوَاحِدُ عَلَى شَكْلِهِ قَبْلِ الْجَمَعِ . وَلَمْ يَصْنُعوا ذَلِكَ فِي الْجَمَعِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ، بل قَالُوا فِي زَيْدٍ : زَيْدِيْن ، وَفِي

(١) الآية ١٢ من سورة المحتenna .

(٢) سقط من ا .

(٣) مكانه بياض في الأصل .

(٤) في الأصل : «الاتراهم أول الاسم في هذا مغير» ، وفي مثب ١ ، س ، ف : «الاتراهم أنَّ الاسم مكسّرٌ في هذا الاسم مغير» ، وفي هامش س بدل الاسم الثانية : «الجمع» . وهو الصواب .

عَمْرُو : عَمْرون ، وفِي ثُقُلْ وعَدْلٍ - اسْمَنْ رَجُل : قُثُلُونَ وعَدْلُونَ . فَلَم يُغَيِّرُوا بِنِيَّةَ الْوَاحِدِ فِيهِ إِلَّا حَيْثُ جَعَلُوا الْعَالَمَتِينَ عَوْضًا ، نَحْوَ : سِنُونَ ، وَقُلُونَ ، وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ . فَلَمَا سَاوَى^(١) الْجَمْعَ / بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ الْجَمْعَ ٥٣٠ المَكْسُرُ ، فِي جَوَازِ تَغْيِيرِ بِنِيَّةِ الْوَاحِدِ فِيهِ ، عَامِلُوهُ مَعْالَمَةُ الْجَمْعِ وَالْجَمَاعَةِ فِي لَحَاقِ التَّاءِ وَعَدْمِ لَحَاقِهَا . وَإِذَا ثَبَتَ فَلَا ضَيْرٌ فِي أَنْ يَكُونَ فِي التَّسْهِيلِ ذَهْبٌ مَذْهَبُ الْبَصْرِيَّينَ فِي الْمَسَالَةِ ، وَذَهْبٌ هُنَّا مَذْهَبُ الْكُوفِيَّينَ ؛ إِذَا رَأَاهُ حِينَ نَظَمَ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةَ أَرْجَعَ ؛ وَقدْ يَكُونُ لِلْمُجَتَهِدِ قَوْلَانَ بِحَسْبِ وَقْتَيْنِ ، وَالنَّاظِمُ مِنْ نَصْبِ نَفْسِهِ مِنْ صِبَابِ الإِجْتِهادِ ، فَجَرِيَ فِي اخْتِلَافِ الْأَقْوَالِ فِي الْمَسَالَةِ الْوَاحِدَةِ مَجَاهِمُ . وَاللهُ أَعْلَمُ .

وَهُنَا نَظَرٌ ثَانٌ ، وَهُوَ أَنْ جَمْعُ التَّكْسِيرِ الَّذِي أَجَازَ فِيهِ الْوَجَهَيْنِ قطْعًا ، هُوَ الَّذِي كُسِرَ عَلَى أَبْنِيَّةِ التَّكْسِيرِ الْمَذَكُورَةِ فِي النَّصْفِ الثَّانِي مِنْ النَّظَمِ ، كَأَفْعَالِ ، وَأَفْعَلَةِ ، وَفُعُولَ ، وَفَعَالَ ، وَنَحْوَهَا . وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ عِنْدَ النَّحْوَيْنِ يُطْلُقُ بِإِطْلَاقِيْنِ ، فَيُطْلُقُ تَارَةً عَلَى مَا تَكْسَرَ عَلَى تَلْكَ الْأَبْنِيَّةِ ، كَرْجَالِ وَأَجْمَالِ . وَيُطْلُقُ تَارَةً عَلَى الْجَمْعِ الْمُسْلَمِ إِذَا لَزِمَ فِيهِ تَغْيِيرُ الْوَاحِدِ أَوْ غَلَبَ ، أَوْ جَاءَ عَلَى شَكْلِ الْمُسْلَمِ وَلَيْسَ فِيهِ شَرْوُطَهُ كَأَرْضِينِ ، وَعِزِّيْنِ ، وَسِنِّيْنِ ، وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ . وَلَا شَكَّ أَنْ جَمْعُ التَّكْسِيرِ بِهَذَا الْمَعْنَى^(٢) الثَّانِي مَرَادُ النَّاظِمِ ، [كَمَا أَنَّ الْأَوَّلَ مَرَادٌ لَهُ^(٣)] ، فَتَقُولُ : مَضَتْ سِنُونَ ، وَمَضَى سِنُونَ ، وَمَرَّتِ الْأَوْنُونَ ، وَمَرَّ الْأَوْنُونَ . وَذَهَبَ اللَّوْنُونَ^(٤) ، وَذَهَبَتِ

(١) فِي س ، ف : «قَارِن» . وفِي أ : «فَارِق» . وَهَذَا خَطا .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «بِهَذَا الْجَمْعِ» .

(٣) سَقْطٌ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) كَذَا فِي س ، ف . وَفِي الْأَصْلِ ، أ : «اللَّوْنُ» ، بِالْأَذَالِ الْمُجَمَّةِ .

اللَّدُونَ^(١) ، وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ . وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مِنْ هَذَا النَّحْوِ بِالْأَلْفِ وَالْتَّاءِ ، نَحْوُ لِدَاتِ ، وَحَكَمَ التَّاءُ مَعَهُ التَّخْيِيرُ أَيْضًا . وَمِنْ ذَلِكَ عِنْدَ النَّاظِمِ بَنْوَنَ وَبَنَاتَ ، فَإِنَّهُمَا لَمْ يَسْلِمْ فِيهِمَا بَنَاءُ الْوَاحِدِ ، فَحَكَمَهُ حَكْمُ جَمْعِ التَّكْسِيرِ ، فَتَقُولُ : جَاءَ الْبَنْوَنَ ، وَجَاءَتِ الْبَنَاتُ ، وَجَاءَ الْبَنَاتُ فِي وَجَاءَتِ الْبَنَاتُ . وَأَنْشَدَ سَيِّبوُهُ^(٢) :

قَالَتْ بَنْوَ عَامِرٍ : خَالُوا بْنَى أَسْدِ

يَا بُؤْسَ الْحَرْبِ ضَرَارًا لِّا قَوْمٌ

وَقَالَ عَبْدَةُ بْنُ الطَّبِيبِ^(٣) :

فَبَكَى بَنَاتِي شَجَوْهُنَ وَنَجَجْتِي

وَالظَّاعِنُونَ إِلَىٰ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

وَقَالَ كَثِيرٌ^(٤) :

وَهُمْ بَنَاتِي أَنْ بَيْنَ وَخَمْسَتِ

وَجُوهُ رِجَالٍ مِّنْ بَنِي الْأَصَاغِيرِ

وَقَالَ أَبُو نُؤَيْبِ^(٥) :

(١) اللَّدُونُ : جَمْعُ لَدَةٍ ، وَيُقَالُ لِيَضِا : لِدَاتٍ ، وَهُمُ الْأَتْرَابُ .

(٢) الكتاب ٢٧٧/٢ - ٢٧٨ . والبيت للنابغة ، ديوانه ٨٢ . وهو من شواهد المقتضب ، والمحتسب ٢٥١/١ ، والخصائص ١٠٦/٢ ، وأمالى ابن الشجري ٨٠/٢ ، ٨٢ ، والإنصاف ٣٢ ، وابن يعيش على المفصل ٦٨/٣ ، ١٠٤/٥ ، والرضى على الكافية ١٨٠/٢ ، ٢٤٧/١ ، والمعجم ١٤٠/٢ . والخزانة ١٢٠/٢ ، ١٠٨/٤ .

(٣) شعره : ٥٠ ، والمفضليات ١٤٨ . والبيت في الخصائص ٢٩٥/٢ ، والتصريح ١/٢٨٠ ، والأشموني ٢/٤٥ ، والعيني ٤٧٢/٤ .

(٤) ديوانه ٤٥١ . وفي الديوان : وَحَمَّتْ وَجْهَهُ .

(٥) ديوان الهذلين ١/١٢٢ .

يقول : فَمَنْ يَضْرِبُنَ صَدْرَهُنَ بِالنَّعَالِ . وَالسَّبْتُ - بَكْسُرُ السِّينِ - : النَّعَالُ المَدْبُوْغَةُ بِالْقَرْظَىِ الْمَقْنَىِ : الْأَزْقَنُ .

وقام بناتي بالنعالِ حواسِرًا

والصقن ضرب السبُّت تحت القلائدِ

وبهذه الشواهد استدلّ أهل الكوفة على جواز الوجهين في : قام الزيدون ، وقامت الهناد . ولا دليل لهم فيه ، لأنّه من قبيل التكسير وإن كان ظاهره التسليم / ولا يقال : إن هذه الشواهد اضطرارية فلا حجّة ٥٢١ فيها على جواز مثّلها في الكلام : لأننا نقول : هى في قوة ما وقع في الكلام لإمكان إسقاط التاء من «قالت بنو عامر» ; إذ لا ينكسر به الوزن ، وإمكان إلحاقة في قوله : «وهم بناتي» وما بعده ، ولا ينكسر الوزن بذلك وهذا بناء على طريقة ابن مالك في اعتبار ما هو ضرورة مما ليس بضرورة ، لإمكان زوالها مع بقاء الوزن [١) وعدم ذلك] . وقد تقدّم تقريرها في باب الموصول .

ونظر ثالث ، وهو أنه لم ينصُّ على حكم التاء مع المثنى باسم الجمع واسم الجنس ، فمن أين يؤخذ له حكمهما [٢) .

والجواب عن ذلك : أن الناظم لما استثنى السالم من جواز الوجهين ، وتبين أن ذلك لكون الواحد بِيَنَّا فيه ، فلا بدّ من اعتباره ، [٣) ثبت أن المثنى أيضا له حكم الجمع السالم ، فلا يجوز فيه إلا إثبات التاء إن كان مؤنثاً حقيقة ، أو عدمها إن كان مذكراً ، أو كان ذا وجهين إن كان مؤنثاً مجازياً ، على حسب التفصيل المتقدّم في المفرد ؛ أذ كانت العلة موجودة في المثنى .

(١) غير ثابت في الأصل .

(٢) بعده في غير الأصل بياض بقدر ثلاثة كلمات ، ثم «ذكرها أو لا» . وقد خلا من هذا الأصل .

(٣) في الأصل : «فتقول : المثنى أيضا ...» .

فإن قيل : وهكذا جمع المؤنث السالم قد تبين فيه الواحد وسلام ، وقد أجاز فيه الوجهين كما تقدم من البيان ، فمن أين لك اطْرَادُ علة السالمة في المثنى وهو لم يطردُها في الجمع بالألف والباء ؟

فالجواب : أن التثنية أدخلت في باب سالمة الواحد من الجمع بالألف والباء ؛ ألا ترى أنه يتغير الوسط منه بتحريكه إن كان اسمًا ساكن الوسط ، كما سيأتي - إن شاء الله - بخلاف التثنية وجمع المذكر السالم حسبما تقدم .

وأما اسم الجمع واسم الجنس فلا يخلو أن يجعلهما مفردين أو جمعين ، فإن جعلتهما مفردين فهما مما جاء فيه لفتان من الأسماء المفردة ، والتذكير والتائث ، كسان ونحوها ، فإذا حكمهما حكم لسان ، فعلى لغة التذكير لا يجوز أن تتحقق العلامة ، وعلى لغة التائث وجهان ، لأن التائث مجازي . فنقول في لغة التذكير : طابت الرُّطْبُ ، ولا تقول : طابت الرطب . وتقول في لغة التائث : طابت الرطب ، وطابت الرُّطْبُ . وتقول : ٥٣٢ / قام الصحب ، ولا تقول : قامت الصحب^(١) (١) يقول : قامت النساء وقام النساء ، وإن شئت . وأما إن جعلتهما جمعين فإنك تعاملهما معاملة جمع التكسير . فلا إشكال على الوجهين ، إذ كان / حكمهما مأخوذاً مما تقدم ٥٣٣ . والله أعلم .

ثم قال :

وَالْحَذْفُ فِي نِعْمَ الْفَتَّاهُ اسْتَحْسَنُوا

لَا نَقْصَدُ الْجِنْسِ فِيهِ بَيْنُ

(١) هذا على لغة التذكير ، ولم يذكر لغة التائث ، ولعله قد وقع سقط من النعم .

يعنى أنَّ حَذْفَ التاءِ فِي بَابِ نَعَمْ وَبَيْسْ - إِذَا أُسْنَدَ إِلَى مَؤْنَثٍ حَقِيقِيٍّ - حَسَنٌ وَلَيْسَ بِقَبِيبٍ كَمَا يَقْبِعُ فِي غَيْرِ نَعَمْ وَبَيْسْ إِذَا قَلَتْ : قَامَ الْمَرْأَةُ ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : / نَعَمَتِ الْمَرْأَةُ هَنْدُ ، [وَنَعَمَ الْمَرْأَةُ هَنْدُ] (٢) ٥٢٤ وَكَذَلِكَ مَثَالُهُ : نَعَمَتِ الْفَتَاهُ وَنَعَمَتِ الْفَتَاهُ ، كَلَامًا جَائِزًا حَسَنٌ . وَعَلَلْ وَذَلِكَ بِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْفَتَاهَ هُنَا الْجِنْسُ لَا الْوَاحِدَةُ . وَلَذَلِكَ لَزَمَ فِي هَذَا النَّوْعِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، حَسَبِمَا هُوَ مَقْرَرٌ فِي بَابِهِ . فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَاعْتِبَارُ الْجِنْسِ مِنْ حِيثِ هُوَ جِنْسٌ خَرُوجٌ عَنْ اعْتِبَارِ حَقِيقِيِّ التَّائِيَّثِ ؛ إِذَا كَانَ الْمَفْرَدُ غَيْرُ مَلْحُوظٍ مِنْ تِلْكَ الْجَهَةِ ، فَصَارَ اعْتِبَارُ مَجْرِدِ الْجِنْسِ اعْتِبَارَ التَّائِيَّثِ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ . وَقَدْ مَضَى جَوَازُ الْوَجَهَيْنِ فِيهِ ، فَجَرِيَ هَذَا عَلَى نَسْقِهِ . فَقُولُهُ : «لَأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ» ، يَرِيدُ أَنَّ الْمَفْرَدَ لَيْسَ هُوَ الْمَقْصُودُ فَتَلَزِمُ التاءُ ، إِنَّمَا الْمَقْصُودُ حَقِيقَةُ الْجِنْسِ ، وَتَائِيَّثُ كَتَائِيَّثُ الْجَمَاعَةِ وَالْفَرَقَةِ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَذَا التَّعْلِيلُ يَقْضِي بِأَنَّ كُلَّ مَفْرَدٍ حَقِيقِيِّ التَّائِيَّثِ إِذَا قِصْدَ بِالْجِنْسِ فَيَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانُ ، إِمَّا بِنَصْهُ عَلَى رَأْيِ جَمَاعَةٍ ، وَإِمَّا بِالْمَعْنَى ، وَهُوَ رَأْيُ طَائِفَةٍ أَيْضًا .

قِيلَ : نَعَمْ ، وَقَدْ يَلْتَزِمُ ذَلِكَ فِي كَلَامَةِ فِيَقَالَ نَحْوُ (٣) : صَارَتِ الْمَرْأَةُ خَيْرًا مِنِ الرَّجُلِ ، [وَصَارَتِ الْمَرْأَةُ خَيْرًا مِنِ الرَّجُلِ] ؛ لَأَنَّ الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِمْ : الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنِ الْمَرْأَةِ . وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ مَا تَكُونُ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ جَنْسِيَّةً .

(١) كذا فِي أَ . وَفِي الْأَصْلِ : «.. إِذَا أُسْنَدَ إِلَى مَؤْنَثٍ ثَانِي حَذْفَ التاءِ فِيهِ لَيْسَ بِقَبِيبٍ» .

وَفِي سَ ، فَ : «إِذَا أُسْنَدَ إِلَى اسْمِ جِنْسٍ كَثِيرٍ حَسَنٌ لَيْسَ بِقَبِيبٍ» .

(٢) عَنِ الْأَصْلِ .

(٣) فِي جَمِيعِ النَّسْخِ : «إِنْ نَحْوٌ» . وَلَا مَقْتَضِي لِذَكْرِ إِنْ .

فإِنْ قِيلَ : فَهَلْ يَكُونُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا قَاتَتْ اُمْرَأَةٌ ؛ لَأَنَّهَا فِي مَعْنَى
مَا قَامَ أَحَدٌ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ ؟

قِيلَ : لَا ، لَأَنَّ اُمْرَأَةً هَنَا لَيْسَ الْمَرَادُ بِهَا الْجِنْسُ ، وَإِنْ تُؤْهَمْ ذَلِكُ ،
وَإِنَّمَا الْمَرَادُ بِهَا وَاحِدَةٌ ، وَالْعُمُومُ إِنَّمَا جَادَ مِنَ النَّفْسِ ، لَأَنَّمَنْ إِرَادَةَ
الْجِنْسِ .

وَقُولُهُ : «وَالْحَذْفُ» : مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ بِاسْتِحْسَنَاهُ . وَالضَّمِيرُ
فِي اسْتِحْسَنَاهُ لِلْعَرَبِ أَوْ الْنَّحْوَيْنِ . وَيَرِيدُ بِقُولِهِ : «فِي نَعْمَ الْفَتَاهُ» الْبَابُ
كُلَّهُ^(۱) .

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَصَبَّلُ

وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَتَفَصَّلُ

/ وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلْفِ الْأَصْلِ

٥٣٥

وَقَدْ يَجِيءُ الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

أَخْذُ النَّاظِمِ هَنَا يَتَكَلَّمُ فِي مَرْتَبَةِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مِنَ الْفِعْلِ فِي
الْأَصْلِ ، وَمَا يُعْرَضُ فِي ذَلِكَ مِنْ مُخَالَفَةِ الْمَرْتَبَةِ جَوازًا أَوْ وَجْوَيَا ؛ فَذَكَرَ
أَوْلَأَ أَنَّ الْفَاعِلَ أَصْلُهُ أَنْ يَتَصَبَّلَ بِفِعْلِهِ ، وَأَنْ يَكُونَ وَالْيَالِهِ . وَقَدْ مَرَّ قَبْلَ هَذَا
كُونُ الْفِعْلِ لَازِمُ التَّقْدِيمِ عَلَى الْفَاعِلِ ، فَحَصَلَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مَرْتَبَةَ الْفَاعِلِ فِي
الْأَصْلِ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْفِعْلِ مَتَّصِلًا بِهِ ، وَلَا يَعْنِي بِالاتِّصالِ الْأَتَّصَالُ
الْأَخْصُّ الْتَّامُ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مُخْصُوصٌ بِالضَّمِيرِ الْمَتَّصِلِ ، نَحْوُ : ضَرَبَتُ
وَضَرَبَنَا ؛ وَإِنَّمَا تَكَلَّمُ فِي الْأَتَّصَالِ الْعَامِ الَّذِي يَشْكُلُ الْأَخْفَشَ وَغَيْرَهُ ، نَحْوُ
: ضَرَبَ زِيدَ عَمْرًا ، وَضَرَبَتْ عَمْرًا ، وَهُوَ الْأَتَّصَالُ فِي النُّطُقِ بِهِ وَالْيَالِهِ

(۱) بَعْدَهُ فِي ۱ : «بَابُ نَعْمَ وَبَنْسٍ» .

لل فعل . وأما المفعول فالاصل فيه أن ينفصل عن الفعل ولا يتصل به ، وانفصالة إنما يكون بالفاعل ، نحو : ضرب زيداً عمراً ، فمرتبة عَمْرُو أن يكون بعد زيد ، ويلزم من ذلك أن لا يتصل بالفعل لتقدير الفاعل ، فلذلك قال : «والاصل في المفعول أن ينفصل» . وإنما كان الاصل ذلك لأن كل فعل لا بد له منه فاعل ، فهو طالب له على التزوم ، بخلاف المفعول ، فإنه لايلزم أن يكون لكل فعل مفعول ، بل قد يكون له مفعول ، نحو ضربت زيداً ، وقد لا يكون نحو : كرم زيد . وأيضا قد يستغنى الفعل الطالب للمفعول عن المفعول : فتقول : ضربت : مُختصرًا ^(١) ، ولا يُستغنى عن الفاعل أبداً : إلا إذا غير عن شكله وأقيم له المفعول مقام الفاعل لازم الذكر ، وعلى جميع أحكامه من الرفع ، والاتصال بالفعل ، ولزوم كونه بعده ، وغير ذلك من أحكام الفاعل . ولهذا جعلوا الفاعل مع فعله كالشيء الواحد ، رذا كان ضميرًا متصلًا ، فسكنوا آخر الماضي له تحرامي من اجتماع أربع حركات في نحو : ضربت ، وذلك [لايتحامى ^(٢)] إلا في الكلمة الواحدة ، ولم يفعلوا ذلك في المفعول إذا ^(٣) كان ضميرًا متصلًا ^(٤) . لأن ^(٥) ، [كلمة ثانية فقالوا : ^(٦) ، [ضربيك ^(٧) ، ولم] يتحاموا اجتماع الحركات لأنهما كلمتان ثم قال : «وقد ي جاء بخلاف الأصل» ، يعني أنه قد يأتي الفاعل على غير الأصل المذكور ، والمفعول كذلك قد يأتي على غير الأصل ،

(١) في الأصل : «مختصرًا» .

(٢) مكانه في أبياض ، وفي الأصل : «لايجون» . ولا يستقيم عليه الكلام . والمثبت عن ف .

(٣) في الأصل : «إلا إذا» . وهو خطأ .

(٤) إلى هنا انتهت الفقرة في الأصل .

(٥) عن س ، ف . ويعده أبياض .

(٦) زدنا ما بين القوسين ليلتقط النص .

(٧) عن أ . وفيها : «ضربيت» .

فيتُحصلُ المفعولُ بالفعلِ وينفصلُ الفاعلُ / عنه ، فيقال : ضربَ عَمَّا زَيْدٌ ، ٥٣٦
وذلك لأنَّ الفعل متصرفٌ في نفسه ، فيتتصرفُ في معمولاته ، بتقديم
بعضهما على بعض ، [وتأخير بعضها عن بعض^(١)] ، مالم يمنع من ذلك
مانع صناعيٌّ حسبما يذكره .

وقوله : «وقد يجيء المفعولُ قبلَ الفعلِ» ، هذا أيضاً من تمام المجنون
بخلاف الأصل وهو أن يأتي المفعولُ مقدماً على فعله وفاعله معاً ، كما
جاء مقدماً على فاعله وحده . وعلة ذلك تصرُّف الفعل في نفسه كما مرّ .
وخصوص هذه الأخير وحده بالمفعول ، لأنَّ الفاعل لا يصحُّ فيه التقدُّم ، فإنه
إنْ تقدَّم صار مبتدأ . وقد تقدَّم بيان ذلك أول الباب ، بخلاف المفعول فإنه
إذا تقدَّم على الفعل لم يختلف الحكم فيه ، بل يبقى مفعولاً كما كان ،
ولافي الفاعل ، بل يبقى فاعلاً كما كان ، لأنَّ رتبته محفوظة ، وهي تأخره
عن الفعلِ .

وينظر في كلام الناظم في مسائلتين :

إحداهما : أن هذا المفعول الذي ذكره هنا يحتمل أمرين :
أحدهما : أن يريد المفعول به وحده ، كضربي زيداً . وهو الجارى
في كلام النحوين إذا تكلموا على هذه المسألة على الخصوص ، فلا تكاد
ترأهم يتعرضون لغيره ، أعني فيما عدا الابتداء ونواسه .

والثانية : أن يريد المفعول الأعمَّ الذي يشمل المفعول [به^(٢)] وغيره ،
فيفدخل تحت قوله : «والأصلُ في المفعولِ أنْ ينفصلَ» ، وقوله : «وقد يجيء
المفعولُ قبلَ الفعلِ» - المفعولُ المطلقُ ، نحو : ضربَ زيدَ ضرباً ، والمفعولُ

(١) ، (٢) سقط من الأصل .

فيه ، نحو : قام زيد يوم الجمعة ، والمفعول من أجله ^(١) ، نحو : قام زيد إكراماً لعمرو . فكأنه يقول : كلُّ ما يُسمى مفعولاً الأصلُ فيه الانفصال ^(٢) ، وقد يُجاء ^(٣) بخلاف الأصل ، وقد يجيء [ذلك] ^(٤) المفعول قبل الفعل ، مالم يمنع من ذلك مانع .

فتقول في المصدر على الأصل : جاء زيدَ جيئاً ، وقام أخوه ^(٥) قياماً . وعلى غير الأصل : قام قياماً زيدَ ، وقياماً قام زيد .

وتقول في ظرف الزمان : يقوم زيدَ غداً ، [على الأصل . ويقوم أَ زيد ^(٦)] ، وغداً يقوم زيد ، على غير ^(٧) الأصل . وفي ظرف المكان : جلس زيدَ أماك ، وجلس أمامك زيدَ ، وأمامك جلس زيد . وكذلك في سائرها .

لكن قد يمتنع المجيء بخلاف الأصل في بعضها ، كالمفعول معه -

كما سيأتي - / وذلك لا يقبح في صحة هذه الكلية ، إلا أن ^(٨) الاحتمال ٥٣٧ الأول هو المشهور ، والظاهر أنه مقصود الناظم .

والثانية : أنْ قوله : «وقد يُجاء بخلاف الأصل» .. إلى آخره ، مراده أنَّ ذلك يأتي في الكلام على الجواز ، لقوله : «وقد يُجاء»؛ لأنَّ هذه العبارة إنما يؤتى بها فيما يجوز ذلك فيه لافيما يلزم ، فكأنه يقول : يجوز أن

(١) في الأصل : «المفعول له» .

(٢) في الأصل : «أن ينفصل» .

(٣) في الأصل : «يجيء» .

(٤) ، (٦) ليست في الأصل .

(٥) في الأصل : «زيد» . بدل «أخوه» .

(٧) في الأصل : «خلاف» بدل «غير» .

(٨) في الأصل : «هذا الاحتمال» .

يتقدم المفعول ويتوسط ويتأخر من غير موجب لفظي ، فإن كان موجب لفظي يقتضى خلاف ما تقدم فهو الذي ذكره على إثر هذا .

فالحاصل أنه قدم أحدهما مرتب على الآخر ، فالاصل الأول ذكر مرتبة الفاعل والمفعول في [الاصل^(١)] . وهذا أصل قياسي . [والاصل^(١)] الثاني : جواز المخالفة في ذلك الأصل ، وهو أصل استعمال ، فإن عرض لنوم في تقديم المفعول على الفاعل فهو على خلاف الأصل . وإن عرض لنوم خروج عن الأصل من وجه واحد ، والثاني خروج عنه من وجهين . فابتدا الناظم بذكر الأول ، ثم عطف عليه بالأخر فقال :

وآخر المفعول إن لبس حذر

أضاف المفعول غير منحصر

وما ببال أو بيانا انحصر

آخر ، وقد يسبق إن قصد ظهر

وشايع نحو : خاف ربه عمر

وشد نحو : زان نوره الشجر

فذكر للوجه الأول ثلاثة مواضع :

أحدها : موضع اللبس ، يعني أنه إن حذر - أي : خيف - الالتباس بين

(١) مكانه بياضه في الأصل .

الفاعل والمفعول ، بحيث لا يتميّز واحدٌ منها عن صاحبه، وجب أن يلزم كلُّ واحدٍ منها مرتبته، فيلزم الفاعل والمفعول موضعه، ولا يجوز توسيط المفعول ولا تقديمها، فتقول : ضرب موسى عيسى – إذا كان عيسى هو المفعول به – وضرب عيسى موسى – إذا كان الفاعل. ولا يجوز أن تقول : ضرب موسى عيسى، وعيسى هو الفاعل؛ إذ ليس ثُمَّ ما يُعرفُ بأنه الفاعل؛ إذ الإعرابُ المسوّقُ للتفرقة مفقودٌ في اللفظ، وليس ثُمَّ تابع لواحدٍ منها يظهر به الفرقُ، ولا المعنى ، أيضاً بمثابة شيئاً. / فلم يبق إلا التزامُ المرتبة ٥٢٨ لكلُّ واحدٍ منها.

ولايُجوز أيضاً أن يتقدّم المفعول، فلا تقول : موسى ضرب عيسى، وموسى هو المفعول، لالتباسه بالمبتدأ، ويكون [الفاعل^(١)] ضميره، وعيسى هو المفعول.

وكذلك الحكم في نحو : أكرم هذا ذاك وضرب [هذا^(٢)] من قام ، وعرف الذي أكرمه الذي أكرمه. وما أشبه ذلك.

وإما يخاف الالتباسُ إذا لم يبيق فارقٌ بين الفاعل والمفعول سوى المرتبة، فيجب اعتبارها والتزامها، وأما إن كان ثُمَّ وجه آخر يُعرفُ به فرقٌ مابينهما صيرئاً إلى الأصل الاستعمالي من عدم لزوم المرتبة، كما إذا ظهر الإعرابُ فيهما أو في أحدهما، نحو : ضرب موسى زيدٌ، وموسى ضرب زيدٌ. أو في تابعهما نحو : ضرب موسى العاقل [عيسى^(٣)]، وموسى العاقل ضرب عيسى. أو كان أحدهما مؤثثاً ولحقتِ التاء، نحو ضربتِ

(١) ، (٢) ، (٣) ليست في الأصل .

موسى سلمى، وموسى ضربت سلمى. أو كان المعنى يعيّن المفعول من الفاعل، نحو : أكل الْكُمْثُرِى موسى، والْكُمْثُرِى أكلَ موسى، وكذلك إذا قلت : أعجب منْ ثُمَّ ماصنعت، فإنَّ مفعولَ أعجب لا يكون إلا عاقلاً. ومن [١) تقع في الغالب على العاقل]. وعلى هذا فقس ما جاء من هذا القبيل.

وهذا البيت من عادة المتأخرین أن يذکروه - أعني التزام المرتبة - إذا عدم الفارق بين الفاعل والمفعول. وقد تقدم له ابن السراج في الأصول^(٢) ، ولم يذكر ذلك سببويه ولا غيره من المتقدّمين، بل قد نصوا على خلافه ولكن ابن مالك اتبع من اعتبر ذلك واعتمده ، وأجرى كلام العرب عليه . وقد تقدم قبل هذا المعنى ، وحصل فيه بسطٌ قاعدة ظهر مأخذ المسألة ، فإن أردت النظر فيها فعليك بها في باب المبتدأ ،

والثاني من الموضع التي يلزم فيها تأخير المفعول : أن يكون الفاعل ضميراً غير محصور ، وذلك قوله : « أو أضمر الفاعل غير منحصر ». فقوله : « أضمر الفاعل » جملة معطوفة بـأو على حُذْر » تقديره وأخر المفعول إنْ أضمر الفاعل غير منحصر ، يعني أنَّ الفاعل^(٣) إذا أضمنه وجب تأخير المفعول على فاعله ، فلا تقول : ضربت زيدا ، أو أكرمت عمراً . فلا يجوز هنا تقديم المفعول على فاعله ، فلا تقول

(١) مكانه بياض في الأصل . وفي أ ، ف : « من وما تقع ... ». ولا يسمى النص عليه . ولم اتبين نص س . فحذفنا « وما » ليسقى السياق .

(٢) الأصول لابن السراج ٢٥٥/٢ ، وانظر الارتفاع ٦٤١ .

(٣) في الأصل « الفعل » .

ضرب زيداً تُ، ولا : ضرب زيداً أنا؛ لأنَّه قد قدمَ أنَّ الضمير لا يكُنْ منفصلاً ما / أمكن أن يكون متصلاً. وهذا إذا لم يكن الفاعل ضميراً، ٥٣٩ منحصرًا - فلو كان ضميراً منحصرًا - وهو الذي تحرّز منه بقوله : غير مُنحصِّرٍ - لم يلزم المفعولُ رتبته من التأثير عن الفاعل، على حسب ما يذكره في البيت التالي لهذا.

والمنحصر قد تقدّم تفسيره، وأنَّه يريد به ما ولي أداة الحصر، نحو : ما أكرم زيداً إِلَّا أنا، وما أشَبَه ذلك.

وغيره : منصوب على الحال من «الفاعل»، أي حالة كونه غير منحصر.

وفي هذا الكلام نَظَرٌ من وجهين :

أحدهما : أن قوله : «أو أضمر الفاعلَ غيرَ مُنحصِّرٍ» يدخل فيه ما كان من الفاعلين ضميراً منفصلاً غير مخصوص؛ فإنك إذا قلت : ضرب زيداً إِما عمروٌ وإما أنا، وأكرمك إِما أنا وإما زيد، أو قلت : إنَّ أكرمك لزيد، وإن أرضاك لهو^(١). فهذا كلَّ ما أشَبَه قد أضْمِرَ فيه الفاعل غير منحصر، مع أنه لا يلزم فيه تأثير المفعول، بل لا يجوز ذلك في جملة من [هذه]^(٢) المسائل. لا يقال : إنَّ مذهبَ هنا مع إنَّ المخففة مذهب الكوفيين في هذه اللام من أنها بمعنى إِلَّا، لأنَّه تَصَنَّعَ على خلافه كما تقدم، ولو كان رأيه فيها رأيهم لم يتَّجه ذلك، لوجُودِ نحو : أقام أباك إِما أنا وإما زيد، وكذلك مع اسم الفاعل إذا قلت : إنَّ ضاربك لزيد وإن

(١) بعده - فيما عدا الأصل - بياض بمقدار كلمتين .

(٢) ليس في الأصل .

خرجك له، وكذلك : أعجبتني هنـَّ المكرمـُها أنا، وما أشبه ذلك. وهذا
الاعتراضُ لازم له في التسهيل حيث قال : «يجب وصل الفعل بمرفوعه إن خيفَ
التباسه بالمنصوب، أو كان ضميرًا غير محصور^(١)». فإن الضمير في هذه
المثل كلـَّها غير محصور، ولم يجب فيها وصل الفعل بمرفوعه. وبهذا اعترضه
في التسهيل شيخنا الأستاذ أبو سعيد^(٢)، أجل الله. ويزيد كلامه في التسهيل
اعتراضاً آخر لا يلزمـُه هنا، وهو أنه قال : «يجب وصل الفعل بمرفوعه [٤] إن
خيف التباسه بالمنصوب»، فاقتضى أن اللبس إنما يوجـِب وصل الفعل
بمرفوعه^(٤) [من غير نظر في المفعول. وليس كذلك؛ ألا ترى أنك لاتقول : موسى
ضرب عيسى، لأجل اللبس، وقد اتصل الفعل بمرفوعه، وهو إما عيسى إن
فرضت موسى مفعولاً، وإما ضمير موسى إن فرضته مبتدأً.

وقد اقتضى كلامه جواز مثل هذا، وأنّ موسى إذا فرضته مفعولاً لا يلزم تأخيره، [٥) وليس كذلك، بل يلزم تأخيره] (٦) لأجل اللبس كما مرّ. وكلامه هنا محَرَّر لقوله: «وآخر المفعول إنْ لبسَ حُذْنِ». فاعتني بالمفعول تحرّزاً من التقديم فيه.

والثاني : أنَّ الفاعل إذا أضِمَّ نَحْوَهُ : ضربَتُ زَيْدًا ، لم يَلْزَمْ تأخيرُ المفعولِ؛
إِذَا كَانَ جَانِبًا باتفاقِ أَنْ^(٧) تقولُ : زَيْدًا ضربَتُ ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ تقولُ : ضربَتُ ،

(١) التسهيل ٧٨ .

(٢) أبو سعيد هو : فرج بن قاسم بن أحمد بن لب - انظر ترجمته في مقدمة التحقيق .

٤) ، ٣) سقط من الاصل .

١٠) ، (٦) : سقط من الأصل .

^(٧) فـ الـ اـصـلـ ، ١ : «وـانـ» .

ولايلزم أن تقول : ضربت زيداً، لغيره، وكذلك ما أشبهه، وإنما يلزم التأثير مع اللبس كما تقدم^(١).

فالحاصل أن هذا الكلام غير صحيح من وجهين وعبارة في التسهيل بالنسبة إلى هذا الوجه صحيحة، لقوله : يجب وصل الفعل بمفعوله إن كان كذا أو كان ضميراً غير محصور، فالتأثر في ضربت ضمير غير محصور، فوجب وصل فعله به من غير تعرض للمفعول، فاقتضى جواز : زيداً ضربت، بلاشك.

فإن قيل : قد دخل له نحو : زيداً ضربت، في قوله قبل : « وقد يجيء المفعول قبل الفعل».

قيل : ليس كذلك، لأن ذلك الكلام مجمل يصدق على نحو : زيداً ضرب عمرو، فلا يكون بياناً لهذا الموضع.

وهذان الاعتراضان لا جواب لي عنهما، وليس كل داء يعالج الطبيب؛ لاما بين ابن جني أنه لا يجوز رد اسم لما لم يسم فاعله لنقصان الحديث، لنقصان ظن زيد، قال : فقلت لأبي على : فقول سيبويه : كائن و مكون^(٢) [فلم يجنبني عن هذا السؤال بشيء، وقال : {يَمْرُونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُغْرِضُونَ} ^(٣)]؛ فجهدت به^(٤) [فلم يجنبني، وجعل يعلل ويقول : الذى يقول أصحابنا قد عرفتك إياه، قال : قلت : فيقولون : إن سيبويه يجزئ أن تبني كان للمفعول فقال : لا، قلت : فما يعمل بهذا الذى ورد؟ فقال : لا أدرى، قلت : أفتقول : إنه خطأ في النسخة؟

(١) إلى هنا انتهت الفقرة في الأصل . وبعده في باقي النسخ بياض بمقدار أربع كلمات ثم هذا النص: «في وجوب التأثير وإلا يجزئ زيداً ضربت».

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الآية ١٠٥ من سورة يوسف.

فقال : لا. ثم قال : ليس كل الداء يعالج الطبيب^(١). انتهت الحكاية.

ثم قال الناظم : «وما بِإِلَّا أَوْ بِإِنْمَا انحصَرَ.. أُخْرُ»، «ما» هنا منصوية المحل بآخر، أي : آخر ما انحصر بـإلا أو بـإنما.

وهذا هو الموضع الثالث من المواقع التي يجب فيها تأخير المفعول عن الفاعل، وذلك إذا كان المفعول محصوراً بـإلا أو بـإنما، لكن لما كان الفاعل أيضاً يلزمه التأخير عن المفعول إذا كان هو المنحصر، أى بالقاعدة شاملة للفاعل والمفعول معًا بما التي تتقتضي العموم في قوله : «وما بِإِلَّا»، يعني أن ما كان من الفاعل والمفعول منحصراً بأحد هذين الحرفين وجب تأخيره، فمثلاً تأخير المفعول المحصور بـإلا : ما ضرب زيد إلا عمرًا. فلا تقول هنا : إلا عمرًا لم يضرب زيد، وإن كان يجوز : عمرًا لم يضرب زيد، لكن أداة الحصر، وكذلك لا تقول : ما ضرب إلا عمرًا زيد إلا قليلاً، حسبما يذكره.

ومثال تأخيره محصوراً (إنما^(٢)) : إنما ضرب زيد عمرًا، فإن معناه كمعنى : ما ضرب زيد إلا عمرًا. ومنه ما أنسد سيبويه^(٣) :

كَانَ يَوْمَ قَرْيَ إِنْمَا تَقْتُلُ إِيَّانَا

وأما لزوم تأخير الفاعل فذكر له موضعين :

(١) انظر هذه المسألة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣٨٤ - ٣٨٥ ، والهمج ٢/٢٧٠ - ٢٧١ .

(٢) عن الأصل ، ومكانه بيامن في سائر النسخ .

(٣) الكتاب ١١١/٢ ، ٣٦٢ ، والبيت الذي الإصبع العدواني ، أو لابي بجيلة . وهو في الخصائص ٢/١٩٤ ، وأمالى ابن الشجري ١/٣٩ ، والإنساف ٦٩٩ ، وابن يعيش على المفصل ٣/١٠١ .

والرفس على الكافية ٤/٤٢٠ ، ٤٢٠/٤ ، ١٧٠/٤ ، والخزانة ٥/٢٨٠ .

وتقري : موضع في بلاد بنى الحارث بن كعب .

أحدهما الذي شمله اللفظ، وهو إذا كان الفاعل مقرورنا بـ إلا أو بـ إنما، فاقترانه بـ إلا نحو : ما ضرب أخاك إلا زيد، وما أكرمه إلا أنا. وفي القرآن : {لَا يُجَلِّيْهَا لَوْقَتِهَا إِلَّا هُوَ^(١)}، {وَعِنْهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ^(٢)} . وقال الشاعر^(٣) :

قَدْ عَلِمْتُ سَلَمَى وَجَارَاتَهَا

سَاقَطَرَ الْفَارِسِ إِلَّا أَنَا

واقترانه بـ إنما نحو قوله : إنما ضرب زيداً عمرو، وإنما أكرم أخاك زيد.

وقال الشاعر^(٤) :

أَنَا الْفَرِسُ الْحَامِيُ الدُّمَارَ وَإِنَّمَا

يُدَافِعُ عَنْ أَخْسَاسِهِمْ أَنَا أَمِثْلِي

ولايقال : ما ضرب إلا زيد أخاك، وما ضرب إلا أنا زيداً، إلا قليلاً كما ذكر، وكذلك لا تقول : إنما ضرب زيداً عمراً، وزيد هو المحسور، كما أنك لا تقول : إنما ضرب عمراً زيداً، وعمراً هو المحسور. هذا مذهب جماهير البصريين والковفيين.

والمسالتان معًا مختلف فيما بين النحوين على ثلاثة أقوال :

أحدها : لزوم تأخير المحسور من الفاعل والمفعول، وهو الذي تقدم.

(١) الآية ١٨٧ من سورة الأعراف .

(٢) الآية ٥٩ من سورة الأنعام .

(٣) هو عمرو بن يعد يكتب الزيبيدي ، انظر شعره : ١٥٥ . وهو من شواهد الكتاب ٣١٩/١ ، وابن يعيش على المفصل ١٠٣ ، ١٠١/٢ ، والمفنى ٢٠٩ ، وفي الحماسة بشرح المزنوقي ٤١١ . وقطره : القاء على أحد قطريه ، وقطرا الإنسان : ناحيته .

(٤) هو الفرزدق ، بيواته ١٥٢/٢ . والبيت في للحتسب ١٩٥/٢ ، وابن يعيش على المفصل ٩٥/٢ ، ٩٥/٨ ، والمفنى ٢٠٩ ، والتصريح ١٠٦/١ ، والهمع ٢١٧/١ ، والعيني ٢٧٧/١ .

والثاني : عدم اللزوم بطلاق، بل يجوز تقديم المحسور إلى موضع غير المحسور. وهو رأى الكسانى من الكوفيين.

والثالث : الفرق بين الفاعل والمفعول، فإذا كان المحسور / [هو ٤٠] الفاعل لم يجز تقديمه، وإذا كان المفعول جاز تقديمه. وهو منقول عن الأخفش وابن الأنبارى.

وكان الناظم أخذ بمذهب رابع، وهو جواز تقديم المحسور على قوله. وذلك قوله : « وقد يُسْبِقُ إِنْ قَصْدًا ظَهَرَ »، فضمير « يسبق » عائد على ما انحصر، يعني أنَّ المنحصر قد يتقدم إن ظهر قصد الكلام وتبيَّن المنحصر من غيره، وذلك في الحصر بِالْأَنْوَهِ : ما ضرب إلا عمرًا زيداً، وما ضرب إلا زيداً عمرًا. وجاء مارأى الناظم من ذلك أنَّ القياس لا يمنعه بطلاق، والسماع يُعَضِّدُ القول به. أما القياس فإنَّ الأصل الاستعمالي - كما تقدم - جواز تقديم المفعول على الفاعل، والأصل القياسي تقديم الفاعل على المفعول، فإذا ثبت هذا لم يُعَدَّ عنه إلا لما هو أقوى منه، وليس بموجود في مسألتنا، لأنَّ تأخير المحسور إنما يقتصر إليه إذا لم يكن ثم دليلاً عليه سوى التأخير، وقد دلت إلا على المحسور بدخولها عليه، فهو معلوم سواء تقدَّم أم لا، بخلاف إنما فإنها لاتُعَيَّنُ المحسور من غيره، فالتأزم التأخير فيه ليتعين. وأما السمع فقد قال زهير^(١) :

وَهَلْ يَتَبَتَّ الْخَطَّى إِلَّا وَشِيجَةُ

وَتُفَرَّسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا النَّخْلُ

(١) ديوانه ١١٥ . والبيت في التصريح ٢٨٢/١ ، والعينى ٤٨٢/٢ .
والخطى : الرماح ، نسبة إلى الخطى وهي جزيرة بالبحرين ترفا إليها السفن ، والشيج : القنا . يقول : لانتبت القناة إلا القناة .

وكان الأصل - لوروعي التأثير - أن يقول : وَتَفَرَّسَ النَّخْلُ إِلَّا فِي
منابِتها . وقال ذو الرمة^(١) :

تَدَاوِيْتُ مِنْ مَنْ بِتَكْلِيْمَةِ لَهَا

فَمَا زَادَ إِلَّا ضَغْفَ دَائِيْ كَلَمَهَا

هذا في حصر غير الفاعل، وأما حصر الفاعل وتقديمه، فقد أنسد
الفارسي في التذكرة^(٢) :

تَبَثَّثُهُمْ عَذَبُوا بِالنَّارِ جَارَتِهِمْ

وَمَلِيْعَ ذَبُّ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ

وأنشد أيضا^(٣) :

فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهُ مَا هِيَ جُّنْتُ لَنَا

عشِيَّةً أَنَاءُ الْدِيَارِ وَشَامَهَا

وإذا ثبت سمعاً^(٤) ماسوغه القياس جاز لنا القياس على ماسمع، إلا أنَّ
السماع لم يأت منه ما يبلغ مبلغ الشائع الكبير. وأكثر ماتراه في الشعر الذي
يُظَنَّ أنه فيه ضرورة، فلم يُطلق القول بالقياس كما أطلقه الكسانى، ولا بالمنع
كما أطلقه الجمهور، فتجازه على ضعفٍ، وهو سادٌ من النظر، فقال : « وقد

(١) بيوانه ١٠٠٢ . وهو في التصريح ٢٨٢/١ ، والهمع ٢٦٠/٢ ، ٢٧٦/٢ ، والأشمونى ٥٧/٢ .

(٢) مجهول القائل . والبيت في التصريح ٢٨٤/١ ، والعينى ٤٩٢/٢ .

(٣) ذكر البيت كاملاً في الأصل ، والصدر وحده في باقى النسخ ، وبعده فيها : « وَلَا أَقْرَمْ عَلَى حَفْظِ
الْعِجْزِ » . والبيت لدى الرمة ، بيوانه ٩٩٩ . وهو من شواهد التصريح ٢٨٤/١ ، والهمع ٢٦١/٢ ،
والأشمونى ٥٧/٢ .

برواية البيان : « أَهْلَةُ أَنَاءٍ » والأَنَاءُ : جمع نَّوْى ، وهو الحفير حول الخبراء . ويقال : إن النَّوْى
مستدير كالهلال .

(٤) في الأصل : « سمع » .

يسبقُ إن قصدَ ظهرَ، فاتى بقد المشعرة بـ[التعليق والضعف]، وقيدُ الجواز بعدم اللبس تحرِزاً من إنما؛ فإنَّ المحسور معها لا يتعيَّن إلا بالتأخير، فلو أجيئ تقدِّمه لالتبس بغير المحسور، فلم يكن بدًّ من التزام تأخيره حسبما أعطاه معنى كلامه.

وهنا مسأتان :

إحداهما : أنهم اختلفوا [بعد^(١) وجود تقديم] المحسور في وجه التقديم على قولين؛ فمنهم من أجازه [على إضمار فعل^(٢)] فإذا قلت : ما ضرب إلا عمرو زيداً، فهو على تقدير حذف المفعول [من ضرب اقتصارا^(٣)، وقوله : إلا زيداً على إضمار فعل تقديره : ضرب زيداً، وعلى ذلك [تأؤل^(٤)] المانعون قولك : ما ضرب إلا زيداً عمرو؛ إذ هو تقدير ضربه عمرو، [وفيه بقاء الفعل^(٥) بلا] مرفوع، وذلك من نوع، فامتنع ما يؤدي إليه؛ ولأجله استسهل بعضهم ماجاء من نحو : ما ضرب إلا عمرو زيداً، ولم يستسهل نحو: ما ضرب / إلا عمراً زيد، على عكس ما ذهب إليه أبو الحسن وابن الأنباري.

ومنهم من حمل ذلك على غير الرضمار، بل على حقيقة التقديم والتأخير، وكان ابن الأنباري إلى هذا نحا، فأنجاز : ما ضرب إلا زيداً عمرو؛ لأنَّ المحسور مستحقُ التأخير، فكانَ زيداً متأخر، فجاز، ومنع :

(١) ، (٢) ، (٤) عن الأصل ، وقد كتب بخط مخالف . ومكانه في بقية النسخ بيامن .

(٣) عن هامش الأصل .

(٥) مكانه بيامن في جميع النسخ ، وقد زينا ما بين القرسين ، وهو ملحوظ من كلامه بعد .

ما ضرب إلا زيد عمرًا، لأن زيداً محصور، فاستحق التأخير، فرداً قُدُّم صار في محله الأصيل، فلم يكن مستحقاً للتأخير، فتناقض، فامتنع.

وعلى هذا الوجه يجري أيضاً كلام الناظم: إذ لو اعتبر الإضمار لم يصح له إجازة: ما ضرب عمرًا إلا زيد، لبقاء الفعل فاعل، وكذلك ابن الأنباري والأخفش وسائر من أجاز على الجملة.

والثانية: أنك إذا قلت: ما ضرب إلا زيد عمرًا فهو على وجهين:

أحدهما: أن يكون على معنى: ما ضرب عمرًا إلا زيد، أن تتفى الضاربين عن عمرو وتستثنى منهم زيداً.

والثاني: أن تُريد نفي الضاربين بطلاق، ثم تستثنى منهم زيداً، مخبراً أنه ضرب عمرًا، حتى كأنك قلت: ما ضرب أحد إلا زيد، أي: ما وقع من أحد ضرب إلا من زيد، ثم أخبرت أنه ضرب عمرًا، وكان عمرًا منصوب بإضمار فعل لا بالأول.

فاما الوجه الأول فهو المختلف فيه، وأماماً الثاني فكانه متحقق على جوازه، وقد أجازه الأخفش، وهو الذي منع الأول. وذكره أيضاً الشلوبين واعتراض بسببه على الجزوئي: إذ لا يجوز فيه تقديم مفعوله وتأخير [فاعله]^(١) [لابتلاسه في التقديم]^(٢) فقد يقال إن هذا وجه يدخل [له تحت]^(٣) قوله: «وما

(١) مكانه بياض في النسخ. ويقول الشلوبين في شرح المقدمة الجزوئية، ورقة ١١٧ - وهو يتحدث عن امتياز تقديم الفاعل في نحو: ما ضرب زيداً إلا عمرو - قال: «وذلك أن قولنا: ما ضرب زيداً إلا عمرو، معناه ما ضرب زيداً أحد إلا عمرو، وإذا قلنا: ما ضرب إلا عمرو زيداً - على تقديم الفاعل على المفعول - التبس بقولك: ما ضرب إلا عمرو زيداً الذي يكن معاه: ما ضرب أحد إلا عمرو زيداً . وهو معنيان، فالذم كل واحد منها لفظه، ولم يجز بخول أحدهما على الآخر لكان اللبس».

(٢) عن الأصل، أ - وبعده بياض، وانتظر التعليق المتقدم.

(٣) عن ف.

[يألاً أو بإنما انحصر.. آخر] يعني عن المفعول يقتضى أنَّ [الكثير في نحو^(١)] قوله : ماضرِبَتْ إِلَّا زِيدُ عَمْرًا، تقديم عمر وَأنْ تقديم زيد عليه قليل. وليس كذلك، بل لا يجوز هنا الا تأخير المفعول خوف اللبس، فكلامه معترض يجاب عن ذلك بأنَّ المسألة ليست من قبيل ماتكلَّم فيه الناظم؛ ماتكلَّم فيه هو ما كان فيه الفاعل والمفعول معاً لفعل واحدٍ، فتدخل فيه المسألة على الوجه الأول محنوفاً اقتصاراً؛ إذ لم تتفَقِّ في ضاريبي عمرو^(٢) بخصوصه، وإنما نفيت الضاريبيين بإطلاق، وتُنفَى الضاريبيين بإطلاق لا يصح مع ذكر المضروب الذي هو عمرو، فلابد أن يكون عمرو معمولاً لفعل آخر مقدُّر، كأن الكلم في تقدير سؤال سائل : من ضرب زيد؟^(٣) فتقول : عمراً. أى : ضرب عمراً هذا تنزيل المسألة، وإن كان أبو على الشلوبين قد أتى بها مُسجَّلة^(٤) مجلمة، فلا يصح المعنى إِلَّا على هذا، وإذا كان كذلك امتنع تقديم عمرو، لأنَّ فَصْلَ بَيْنَ أَبْعَادِ جَمْلَةِ بِأَجْنَبِيِّ هُو معمول لجملة أخرى، فلا اعتراض على الجُزوئي ولا على الناظم بهذه المسألة، والله أعلم.

ثم قال : «وشاع نحوُ : خافَ رَبِّهِ عُمَرُ». وهذا هو الموضع الثاني من موضعه لزوم تقديم المفعول على الفاعل، وذلك إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول، لكنَّ قَدْمَهُ هنا مقدمة يتصل معناه بمعنى ما أراد ذكره، وهو جواز تقديم المفعول إذا اتصل به ضمير يعود على الفاعل، وأنَّ لا محنور في ذلك، وعِينَ ما أراد بالمثال، وهو قوله : خافَ رَبِّهِ عُمَرُ»، فاراد أن ما كان كذلك فهو

(١) مكان بياض في جميع النسخ ، وما زدناه من فحوى السياق .

(٢) في جميع النسخ : زيد .

(٣) في جميع النسخ : زيد عمرو - ولا مقتضى لزيد .

(٤) أى : مُطلقة .

شائع في كلام العرب / فاش، يعني تقديم المفعول. وإنما ذكر هذا المعنى ٥٤٢ ليتبين أنَّ الضمير إذا تأخر مفسرُه لا يمتنع بإطلاق، بل يجوز في موضع ويمتنع في آخر. وهذا الموضع مما لا يمتنع فيه تأخيرُ المفسر، بل هو كثير شائع، وإن كان تأخير الضمير من المفسر أكثر، فيجوز أن تقول : خافَ رَبِّهِ عُمْرًا، وإن كان ضمير ربِّه يعود على عُمر، وهو متأخر، لأنَّ أصله التقديم، فكأنَّ التقدير : خافَ عُمرَ رَبِّهِ، وهذا صحيح لا إشكال فيه. وعلى هذا تقول : ضربَ غلامَه زيداً، وأكرم صاحبَ أبيه عُمُراً. ومن ذلك قول الله تعالى : {فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى} ^(١)؛ لأنَّ المجرور مفعول به تقديرًا. وهو كثير في كلام العرب، كما قال. فإنَّ كان الضمير متصلًا بالفاعل لزم فيه التأخير، ولزم في المفعول التقديم، إلا في الشعر، وعلى ذلك نبه بقوله : «وَشَدَّ نَحْوَ زَانَ نَوْرَهُ الشَّجَرَ»، يعني ما كان نحو هذا مما اتصل بالفاعل فيه ضمير يعود على المفعول، لم يجز تقديم الفاعل فيه، بل يلزم تأخيره، فتقول : زان الشَّجَرَ نَوْرَهُ، وضرب زيداً غلامَه، وقتل عُمُراً أخيه. ومنه قول الله تعالى : {وَإِذْ أَبْتَكَ إِبْرَاهِيمَ رَبِّهِ بِكَلِمَاتٍ} ^(٢)، وقوله تعالى : {يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ أَمَنَتْ مِنْ قَبْلِ} ^(٣) .. الآية.

ووجه المنع أنَّ مفسرَ الضمير إنما يكون متقدماً عليه؛ إذ لا يضرُّ الاسم إلا بعد أنْ يعرف ويتقدَّم ذكره. وإذا كان كذلك، وكان مفسرَ الضمير متأخراً، فإنَّ كان التأخير له عرضًا جاز لأنَّه في الحقيقة متقدَّم على الضمير، وذلك كالمسألة الأولى، وهي : خافَ رَبِّهِ عُمْرًا. وإن كان

(١) الآية ٦٧ من سورة طه .

(٢) الآية ١٢٤ من سورة البقرة .

(٣) الآية ١٥٨ من سورة الأنعام .

التأخير له بحكم الأصل لم يصح وضعه مفسراً، لأن خلاف الوضع، فلابد أن يُرتب الكلام ترتيباً يكون فيه المفسر متقدماً في اللفظ ليكون الضمير محالاً به على مذكور، فلزم أن يتقدم المفعول إذا كان هو المفسر للضمير المتصل بالفاعل فعل الجملة إذا حصل للمفسر التقديم إما في اللفظ وإما في المرتبة الأصلية، وإن كان متاخراً في اللفظ، صح، وإن لم يحصل له التقديم لا في اللفظ ولا في المرتبة لم يصح الكلام إلا في الشعر، كما قال :

وقوله : «وَشَذَّ نَحُواً كَذَا، تَنْصِيصٌ عَلَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي السَّمَاعِ مَا يَخْالِفُ هَذَا الْأَصْلَ، وَذَلِكَ عَلَى مَثَلٍ^(١)... فَلَيْقَاسُ عَلَيْهِ لَا خَتَّاصَاهُ بِالشِّعْرِ وَدُمْعَةُ مَسَاعِدَةِ الْقِيَاسِ لَهُ، وَمَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ حَسَانِ بْنِ ثَابَتٍ يَرْثَى مَطْعَمَ بْنِ عَدَى، جَدَّ نَافِعِ بْنِ جَبَّارٍ بْنِ مَطْعَمٍ، رَحْمَمَهُ اللَّهُ^(٢) :

وَلَوْ أَنْ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاجِدًا

مِنَ النَّاسِ، أَبْقَى مَجْدَهُ الدَّهْرَ مُطْعَمًا

وقال النابغة^(٣) :

جَزَّى رَبُّهُ عَنِّي غَدَى بْنَ حَاتِمٍ

جَزَاءَ الْكَلَابِ الْعَاوِيَاتِ، وَقَدْ فَعَلَ

وقال الآخر^(٤) :

(١) بعده بياض ، يزيد : على مثال : زان نوره الشجر .

(٢) ديوان حسان ١١٧ ، والبيت في المغني ٤٩٢ ، والأشموني ٥٨/٢ ، والعيني ٤٩٧/٢ .

(٣) ينسب البيت إلى النابغة ، وأبى الأسود الدؤلي . ورواية بيت النابغة كما في ديوانه ١٩١ : جزء الكلاب العاويات وقد فعل جزى الله عبساً في المواطن كلها

ولا شاهد فيه . والبيت في الخصائص ٢٩٤/١ ، وأمالى ابن الشجري ١٠٢/١ ، وأبن يعيش على المفضل ٧٦/١ ، والرضى على الكافية ١٨٨/١ ، والتصريف ٢٨٣/١ ، والهمع ٢٣٠/١ ، والخزانة ٢٧٧/١ . وكان البغدادى رجع نسبته إلى أبي الأسود .

(٤) هو أحد أصحاب مصعب بن الزبير ، انظر العيني ٥٠١/٢ .

لَمَا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْنَعَبَاً ذُعِرُوا
وَكَانَ لَوْسَاعِدَ الْمَقْدُورُ يَتَصَبِّرُ

وقال الآخر^(١) :

جَنَّى بَنُوهُ أَبَا الْفَيْلَانِ عَنْ كَبِيرٍ
وَحُسْنٌ فِعْلٌ كَمَا يُجْزَى سِنَمَارٌ

وقال الآخر^(٢) :

أَلَا لَيْتَ شِيفْرِي هَلْ يَلْوَمُنَ قَوْمَهُ
زُهْيَرًا عَلَى مَاجِرٍ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ

وقال الآخر^(٣) :

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحُطْمِ أَثْوَابَ سُعْدَدٍ
وَدَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

وهذا كله عند الناظم لا يعتد به، ولا يبني عليه قياس، وهو رأي
الجمهور من النحوين.

وذهب أبو الفتح بن جنئي^(٤) إلى جواز القياس على ماجاء من ذلك،
فيجوز عنده أن تقول : ضرب غلامه زيداً، ونصر أبوه عمراً، وزان نوره
الشجر. / وتبعه المؤلف في التسهيل، وشرحه على القياس^(٥) ، واحتج لما ٥٤٣

(١) هو سليمان بن سعد كاف العيني ٤٩٥/٢ . والبيت في أمالى ابن الشجري ١٠١/١ ،
والهمج ٢٢٠/١ ، والأشمرى ٩٥/٢ .

(٢) البيت لأبي جندب البذلى ، ديوان البذلين ٨٧/٢ . وهو من شواهد الرضى على الكافية
١٨٩/١ ، وفي الخزانة ٢٩١/١ .

(٣) البيت في المتنى ٤٩٢ . ولا يعلم قائله .

(٤) الخصائص ٢٩٣/١ - ٢٩٤ .

(٥) التسهيل ٧٩ ، وشرحه ، ورقة ١٠٧ - ١٠٨ .

ذهب إليه بالسماع المذكور - وللحاجة فيه لقلته واحتراصه بالشعر - قال : «ولأنَّ جواز [نحو^(١)] : ضرب غلامُه زيداً، أسهلُ من جواز : ضربوني وضررتُ الزيدين، ونحو : ضربتُه زيداً، على إبدال زيدٍ من الماء. وقد أجاز الأول البصريون، وأجيز الثاني بإجماع حكاه ابن كيسان. وكلامما فيه ما في ضرب غلامُه زيداً، من تقديم ضمير على مفسرٍ مؤخر الرتبة، لأنَّ مفسرَ [وأو^(٢)] ضربوني معهولٌ معطوفٌ على عاملها، والمعطوفُ معهوله أمكنُ في استحقاق التأخير من المفعول بالنسبة إلى الفاعل، لأنَّ تقدم المفعول على الفاعل [٣] يجوز في الاختيار كثيراً، وقد يجب، وتقدم المعطوف وما يتعلّق به على المعطوف^(٤) [٤] عليه بخلاف ذلك، فيلزم من أجاز : ضربوني وضررت^(٥) [الزيدين^(٦)] أن يحكم بأولوية جواز : ضرب غلامُه زيداً، لما ذكرناه». قال : «وكذلك يلزمُ من أجاز إبدال ظاهر من ضمير لامفسرٍ له غيره؛ لأنَّ البدل تابع، والتابع مؤخر بالرتبة ومؤخر في الاستعمال على سبيل اللزوم. والمفعولُ ليس كذلك؛ إذ لم يلزم تأخيره^(٧)».

هذا تمامٌ ما احتجَ به، وليس فيه على ما اختار هنا واضح دليلٌ :
 أمّا أولاً فإنَّ المُتَّبع السَّمَاعُ كيف كان، وقد علمنا شنودة ماجاء عنهم في مسائلتنا وشياع ما جاء عنهم في باب الإعمال والبدل، فنحن نقيس حيث بلغ^(٨)

(١) عن هامش الأصل ، وهي في شرح التسهيل .

(٢) عن شرح التسهيل .

(٣) ، (٤) ، (٥) سقط من ١ .

(٤) شرح التسهيل ، ورقة ٣٠ .

(٥) أي : السَّمَاع .

أن يقاس عليه، ونمنع القياس حيث لم يبلغ السمع أن يقاس عليه. وبعد ذلك إن وجدنا علةً لشنود الشائع فسرّناها بناءً على قول سيبويه : «قِفْ حَيْثُ وَقَفُوا ثُمَّ فَسَرُوا»^(١). وهي قاعدة مسلمة عند الجميع.

وأما ثانياً فإنَّ بابِ الإعمال والبدل جاءاً على خلاف الأصل؛ إذ الأصل والأكثر الشائع تقدُّم مفسِّر ضمير الغائب، بإقراء ابن مالك وغيره، فمتى جاءَ ما يخالفه فلا يُعوَلُ عليه في قياس ماليص من بابه عليه، بل ينظر إليه في نفسه، فإنَّ كثُرَ تبلغ القياسُ قيس عليه في بابه خاصةً، كما فعلوا في باب الإعمال، وباب نعم وبنس، وباب ضمير الشأن، وباب البدل، وباب ربٍ. ولم يُتعرَّض لإبطالِ الأصل به؛ إذ لو كان كذلك لم يصحُّ أن يكون الأصل تقديم مفسِّر ضمير الغائب، ولكن التقديم والتأخير في المفسَّر جائزًا بإطلاقِ قياسًا على ماقال، لكن هذا باطل باتفاق، فيبطل ماأدَى إليه. وإنما نظيرُ بابِ الإعمال وما أشبه في كونها مستثنٍ من القاعدة بيعُ العرايا^(٢) بخرصها تمرًا إلى الجَدَادِ، وضربُ الدية على العاقلة وما أشبههما مما هو خارج عن القواعد^(٣) ... ولا يخرج عن بابه لأنَّه خرمٌ للقاعدة الثابتة. فما قاله المؤلف رحمة الله لاينهض دليلاً على القياس، فالصحيح ماذهب إليه هنا من الوقوف مع^(٤) الأصل ومنع

(١) الكتاب / ٢٦٦ . وفي ط بولاق / ١٢٤ : «ثم قس».

(٢) العرايا : جمع عاريَّة ، وهي النخلة . والخرم - بفتح الخاء -: التقدير بطن لا إحاطة ، والشىء المقدر هو الخرسن - بكسر الخاء - وهو المراد هنا - وصورة المسألة أن يقول لصاحب النخل : بعنى من بستانك ثمر نخلات معينة بخرصها من التمر ، فيبييغه إياها ويقبض البائع التمر ، ويسلم إليه النخلات يأكلها ويبيعها ويتمُّرُّها ويُفْعَلُ بها ما يشاء . والجَدَاد - بفتح الجيم وكسرها - : أوان قطع الشمر . وقد رخص في هذا البيع للرجل بفضل من قوت سنته التمر ، فيدرك الرطب ولانقد بيده يشتري به الرطب ، ولا يدخل له يأكل من رطبه . وكان الترجيح في ذلك بعد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المزاجة ، وهي بيع الشمر في روس النخل بالتمر .

(٣) بعده بياض بمقدار ست كلمات .

(٤) في الأصل : «على الأصل» .

سواء؛ إذ لم يثبت سماع يقاس عليه. وإذا ثبت ورد على الناظم درك في
هذا الفصل من وجهين:

أحداها : أنه أتى في تقديم المفعول على الفاعل أو على الفعل
بثلاثة أقسام خاصة: لزوم تأخير المفعول، ولزوم تقديم المفعول على / الفاعل،
وجواز تأخيره وتقديمه وتوسيطه. والقسمة تقضى سبعة أقسام : لزوم
تأخيره عن الفاعل، ولزوم تقديم المفعول على الفعل، ولزوم توسيطه بينهما،
وامتناع تأخيره فقط مع جواز تقديم المفعول وتوسيطه، وامتناع تقديم المفعول فقط مع
جواز توسيطه [وتأخيره]^(١) ، وامتناع توسيطه فقط مع جواز تقديم المفعول
وتأخيره، وجواز الأوجه الثلاثة. فالجميع سبعة أقسام، نقصة منها أربعة
أحداها : لزوم تقديم المفعول، وذلك إذا كان فيه معنى الشرط، نحو : من
تُكْرِمُ أَكْرِمٌ، فَإِنَّمَا تُكْرِمُ أَكْرِمٌ. أو معنى ذلك الاستفهام، نحو : أَيُّ رَجُلٍ أَكْرِمٌ؟ وَمَنْ ضَرَبَ زَيْدًا؟ أو كَانَ كَمُ الْخَبْرِيَّةِ، نحو : كَمْ رَجُلٍ أَكْرِمَتْ، وَكَمْ بَطَلَ جَدَلَ^(٢) زَيْدًا، أو مَضَافًا إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا، نحو : غُلَامٌ
أَيُّهُمْ تُكْرِمُ أَكْرِمٌ. وَغُلَامٌ مِنْ أَكْرِمَتْ؟ وَغُلَامٌ كَمْ رَجُلٍ أَطْعَمَتْ
والثاني : امتناع التقديم، وذلك مع أدوات الشرط سوى إن، نحو :
متى يضرب زيدًا عمرًا أَكْرِمٌ. وممتى يضرِبُ عمرًا زيدًا أَكْرِمٌ. فيجوز
تأخير المفعول وتوسيطه، ولا يجوز تقديم المفعول. ومع أدوات الاستفهام سوى
الهمزة، فيجوز : هل ضرب زيدًا عمرًا؟ وهل ضرب عمرًا زيدًا؟ ولا يجوز هل
عمرًا ضرب زيدًا؟

(١) عن هامش الأصل.

(٢) أَيْ : صَرَعَ.

والثالث : امتناع التوسيط، وذلك إذا كان الفاعل^(١) ضميراً متصلاً، نحو : ضربت زيداً، وزيداً ضربت. ولا يجوز توسيطه^(٢) [بين الفعل والضمير، فلاتقول : ضرب زيداً، من غير حصر، ولا ما يوجد انفصالاً للضمير.

والرابع : لزوم توسيطه، وذلك إذا كان الفاعل مقروناً بـ إلا، أو في معناه، أو كان ضمير متصلاً بالفاعل ظاهر، نحو : ما ضرب زيداً إلا عمرو، وإنما ضرب زيداً عمرو، وضربك عمرو.

فإن قلت : قد ذكر هذا القسم بقوله : « وما بـ إلا أو بـ إنما انحصر.. آخر ».
قيل : بل لم يذكره، وإنما فيه لزوم تأثير الفاعل خاصة، يبقى المفعول محتملاً لأن يكون لازم التوسيط أو التقديم^(٣) ، أو لم يتعرض له، فقد يتوجه جواز مثل : ما زيداً ضرب إلا عمرو وهو غير جائز.

والثاني : أن الموضع التي ذكر للزم التأثير في الفاعل أو المفعول قاصرة عن المقصود؛ إذ لم يستوفها كما استوفها غيره، فكان حقه أن يستوفيها.

فإن قيل : إن هذا المختصر لم يُبيّن على الاستيفاء وإنما يُبني على الاختصار وذكر مشاهير الأصول والمسائل، وأيضاً فما ذكر تنبئه على مالم يذكر.

قيل : هذا ليس بعذر، وقد قرر أولاً جواز التقديم والتأثير والتوسيط، وأنه الأصل المرجوع إليه إذا فقدت العوارض، ولما ذكر من العوارض ما ذكر أعلم أن

(١) ، (٢) سقط من ١.

(٣) في هامش الأصل ع نسخة : « لو جائزه ، ولم ينفع على شيء فقد » .

ليس ثم عارض يصد عن مراجعة الأصل، فاقتضى أن سوى ما ذكر يجوز فيه الأوجه الثلاثة، وذلك إخلال. ومن شرطه في هذا النظم أن يأتي بالقواعد موافاة وبالسائل محررة، وليس من شرطه أن يذكر جميع مسائل النحو باطلاق؛ إذ لم يقدر على ذلك في التسهيل الذي بناء على الاستيفاء، فما ظنك بهذا المختصر؟ فاما لزوم تأخير المفعول فنقصه منه مواضع : أحدها : أن يكون ضميراً متعلقاً بالفاعل، نحو ضربته وأكرمتك.

والثاني : / أن يكون العامل في المفعول مصدرًا مضانًا إلى فاعله، ٥٤٥ نحو : عجبت من ضرب ^(١) زيد عمرًا. ومثل ذلك : ضرب القوم بعضهم بعضاً ^(٢)، فلا يجوز هنا توسيط بعض ولاتهديمه، قال بعضهم : لما يلزم من الفصل بين البدل والمبدل منه ^(٢). وبالجملة فالسماع على التزام تقديم الفاعل وبدل على المفعول. وكذلك أيضاً لا يجوز عندهم أن يقال : ضرب بعض القوم بعض.

واما لزوم تأخير الفاعل ^(٤) فنقص منه مواضع أيضاً : أحدها : أن يكون المفعول ضميراً متعلقاً والفاعل ظاهر، نحو : أكرمك زيد.

والثاني : أن يكون المصدر هو العامل، وهو مضاد إلى المفعول بحضور الفاعل، نحو : أعجبني ضرب زيد أخيك.

(١) ، (٢) سقط من ١.

(٣) انظر نتائج الفكر في النحو للسهيلي ١٧٤ - ١٧٥ .

(٤) في الأصل : «البدل». وفي ١ : «ال فعل». والمثبت عن ف، وهو امتداد الأصل .

والثالث : أن يكون العامل صفةً جَرَّتْ على غير من هي له، نحو : مررت
بامرأةٍ ضاربِها أنت، أو : ضاربِها زيد.

والرابع : أن يُضْنَطَرَ إلى ذلك في الشعر، نحو قول الشاعر^(١) :

إذا خَضْنَخَضَتْ ماءَ السَّمَاءِ القنابلُ
ولو تتبعَتْ المسائل لكانَتْ أكثرَ منْ هَذَا.

فالحاصل أن في هذا الفصل تقصيرًا كثيرًا هنا وفي التسهيل، والتقسيم السادس المتقدم أقربُ ما يقرُّدُ في هذا الموضع، وهو الذي مازلنا نسمعه من شيخنا الأستاذ - رحمة الله عليه - وكان يُعيّنُ لكل قسم مواضع معلومة، قررها في تقييده على الجمل، أكثرها - أو جميعها - مذكورٌ هنا بالانجرار، ولكن الاستيفاء في مثل هذه الأشياء كالمتعذر، وإنما هو أمرٌ تقريبيٌّ، ولذلك لما عدّها - رحمة الله - قال في آخرها : «وَقُسْمٌ يَتَقدِّمُ وَيَتَأْخِرُ وَيَتوسِّطُ، وَهُوَ مَاعِداً مَانِكِرٌ، نَحْوُ ضَرْبِ زِيدٍ عَمْرًا، وَمَالِمَ يَعْرُضُ لَهُ عَارِضٌ فَيَعْمَلُ عَلَى مَقْتَضِيِّ ذَلِكِ الْعَارِضِ^(٢) ». فَتَحرَّزُ كَمَا تَرَى وَلَمْ يَجْزُمِ الْحُكْمُ اسْتَظْهَارًا عَلَى مَاسِيْرِهِ مِنْ هَذَا النَّوْعِ. فَلَوْ صَنَعَ النَّاظِمُ هَكَذَا لَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ اعْتِرَافٌ. وَلَقَدْ كَانَ يُمْكِنُ أَنْ يُتَكَلَّفَ لِهِ الْجَوابُ عَنْ بَعْضِ هَذِهِ الْأَمْوَارِ، وَلَكِنَّ التَّكَلُّفَ فِي الْأَشْيَاءِ غَيْرِ مُحْمَدَ، فَلَنْ يَتَصَرَّ عَلَى إِيْرَادِ السُّؤَالِ، وَمَنْ قَدِرَ عَلَى الْجَوابِ أَجَابَ. وَاللهُ الْمُوْفَقُ لِلصَّوَابِ.

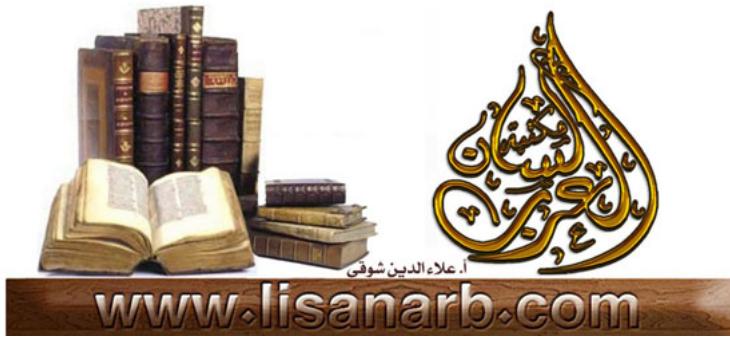
(١) هو النابفة ، ديوانه ١١٨ ، وصدره :

وكات له ريبة يحدونها

والرابعة : غزنة في أول أوقات الفنو ، وذلك في بقية من الشتاء . والقنابل : جمع قنبلة ، وهي الطائفة من الخيال . واظر اللسان : خصخص ، ودبع .

(٢) في شرح الجمل للفخار ٢٤ : «فَيُجِبُ الْعَمَلُ عَلَى مَقْتَضِيِّ ذَلِكِ الْعَارِضِ» .

(٣) في الأصل : «لتحرز» .



[ختام الأصل]

كمل باب الفاعل، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه وسلم

ويتلوه «النائب» إن شاء الله تعالى

وذكر مقابل النسخة في هامشها

«بحمد الله طالعت هذا السفر من أوله إلى هذا الموضع، متأنلاً فهم
مسائله، فلله الحمد والمنه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

وكتب عبدالله - تعالى - محمد بن محمد بن علي الفوجيلي - وفقه الله

بمنه - أواخر شهر ربيع الثاني عام ١٠٤٧.

فهرس موضوعات

الجزء الثاني

الصفحة	الموضوع
٣	تتمة باب المبتدأ والخبر
١٣٦	كان وأخواتها
٢١٥	ما ولا وإن المشبهات بليس
٢٦١	أفعال المقاربة
٣٠٥	إن وأخواتها
٤١٢	لا التي لنفي الجنس
٤٥٢	ظن وأخواتها
٥١٠	أعلم وأرى
٥٣٠	الفاعل